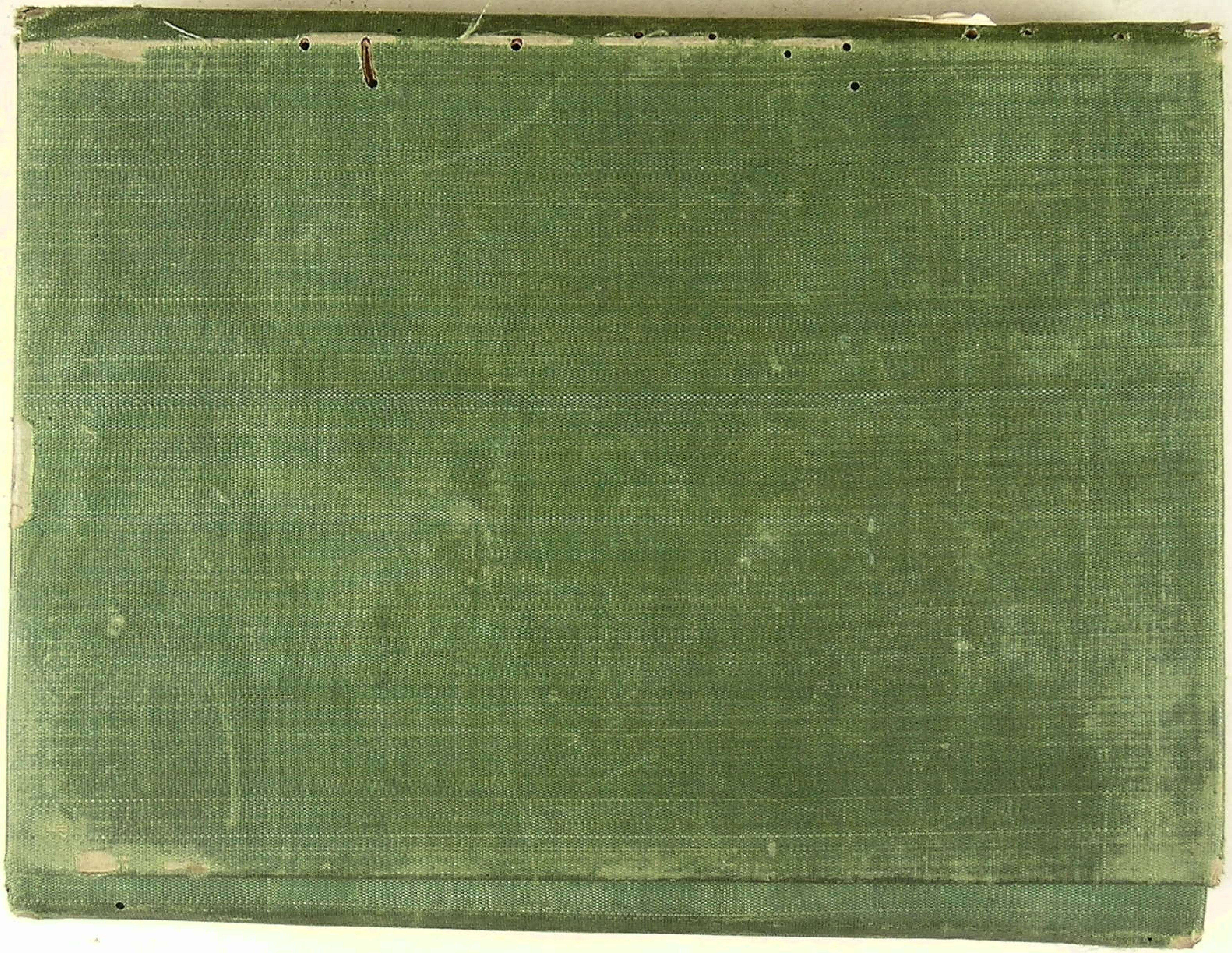

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KÜTÜPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1170

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده ١١٧٥

١٤٤٥

RAĞIP P.
Ka. N.
1333

١٣٣٩

سيد عبد الله على قواعد الإعراب

على لب الألباب

اعلم ان الاهبة من حيث هي الاهبة لا واحد ولا كثير اكثر بمعنى لكن احد منهما الى التعلق لان يتصف بكل واحد منهما باعتبار الوجود في الخارج فانها ان وجدت في فرد واحد كان واحدا لا متصفا ومتبدا بالوحدة بسبب وجدانه في فرد واحد فقط فان وجدت في فرد كثير ومتعدد كان كثيرا وشيئا اي متصفا ومتبدا بالكثرة والتعدد ومن هذا نعلم ان عروض الوحدة والكثرة والتعدد للاهبة حسب الوجود في فرد اذ ليست لانها لو فرضت عدم وجودها في الخارج لا تكثر واحدا ولا كثيرا بل تبقى بلا لها فقط ام

فان قيل كل واحد من الحركات الاعرابية لفظ وضع لمعنى فيجب ان يكون كلمة ولم تجعل كالكلمة قلت لا نسلم ان كل واحد من الحركات كلمة لانها ليست الفاظا اذ المراد من اللفظ صوت معتمد على المخرج بالاستقلال والحركة وان كانت صوتا معتمدا ولكن لا استقلال لها بل انما تتلفظ بها تبعا للحروف اه

قال اللفظ المفيد بالوضع بالنظر الى وضعه واستعماله اربعة اقسام عام الوضع والاستعمال كاسماء الاجناس نحو رجل وفرس والثاني خاص الوضع والاستعمال كالاعلام نحو زيد وعمرو والثالث عام الوضع خاص الاستعمال كالضمائر واسماء الاشارة والموصولات والرابع خاص الوضع عام الاستعمال وهذا مغلوب لان خصوص الوضع مانع عن عموم الاستعمال لاضافة الاستعمال اللفظ فيما بينا في وضع الواقع فان قيل هذا المحذور لازم في القسم الثالث قلت لا نسلم لتحقق عموم الوضع انما هو باستعماله في المواد الخاصة وما به يتحقق الشيء لا يكون ما بانه منافيا له اه

والوصف لا يوجب ضمّ الاسم الى الوصف الواصف الموصوف والصفة نحو قلت زيد عالم فانت واصف وزيد موصوف والعلم صفة اه

قوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به اللام فيه للحالة قلت اذا كان اللام للحال يلزم وجوب الفعل بلا فاعل لان اللام للحال والحزن يقع على يعقوب عليه السلام في الحالة وذهاب الاخوة بيوسف مستقبل لا فاعل على الاستقبال قلت انه متاول بتزوير واني ليحزنني تصور ان تذهبوا اي تصور يعقوب ذهاب الاخوة بيوسف وفيه مبالغة اه

التنوين مقدر فيما لا ينصرف بدليل قولهم هؤلاء حواج بيت الله واسم ان على لا ينصب الاسم التنوين في ما قام مقامه والذي يقوم مقامه هنا متنف فلم يبق الا تقدير التنوين

والنوع فرع للجنس الذي هو الاصل وقد يجعل النوع جنسا اذا اشتمل على اصناف كالتمرة فهو نوع لجنس الحلاوة وهو جنس لانواعه كالبرني والحتلي وغيرهما اه

لكن الشيء ما يقوم به ذكر الشيء

اعلم ان العلم بالمحدود متوقف على العلم باجزاء الحد فلزم بيان الامور الثلثة الماخوذة في تعريف الكلمة فاللفظ في الاصل مصدر لفظ ثم صار بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق والمراد باللفظ في حد الكلمة الملفوظ وهو صوت يعتمد على مخرج الحروف فالصوت الساذج لا يسمى لفظا وان خرج من الفم لم يعتمد على مخرج الحروف ولفظ وان كان مجازا لكنه مجاز مشهور والمشهور ملحق بالحقيقة فيصح الحد به بحكم الكل

باعثة الاستهلال عنوان الكتاب وقصيدته او رسالته على الغرض الذي يقصد له الا على انتهائه كما تبين لكاتب الكتب الابرة عن به تنزيل ولدت حيوانا على شكل الانسان فكتب بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمد الله الذي خلق الانام في بطون الانعام اه

منه جمال الدين ... والمجد اه

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله فاتح غمام النعوم، وقاصم همام الهموم، الذي لا يبلغ كنه حكمته البالغة وساوس
هواجس الحكماء، ولا يحصي نعمته العامة العادون في الارض والسماء، الذي منحنا قلبا ذاكرا حافظا
ولسانا لافظا، وحفظنا من غمرات طوارق الاسقام، وجعلنا مستدركين لعقبة الايام، ونصب لنا
رايات الهدى والايمان بعد دروسه، وخفض نار الكفر والطغيان بعد … وطموسه حمدا
لا ينقطع علقه، ولا ينصرف عنا على مجللات نعمه الكافية، وموجبات منته الوافية، ويرتبط العتيد
من الحال، ويشتري اخلاق الزوائد في الاستقبال، وشرائف الصلوات ونوامي البركات على الخاتم لما سبق
والفاتح لما انغلق، الدافع جيشات الاباطيل، والدامغ صولات الاضاليل ذي اللواء المرفوع والدين
المشروع محمد المقام بكرائم رسالاته المخصص بعقائد كراماته وعلى آله واصحابه خلفاء الدين
وخلفاء اليقين، ومفاتيح الهدى ومصابيح الدجى ما وقب ليل وغسق، ولاح نجم وخفق
وبعد فان لب الالباب في علم الاعراب لا يخفى عند ذوي الالباب انه كثير الفوائد جم العوائد
صغير الحجم وجيز النظم يحتوي على قواعد شريفة وفوائد لطيفة مشتمل على دقائق الاسرار العربية
منطو على المباحث التي هي مفتاح العلوم الادبية متضمن من عجائب الغرر النحوية وغرائب النكت الاعرابية
ما لا يوجد في غيره من المختصرات ولم يشرحه احد من فضلاء الدهر وعلماء العصر وقديما كان يختلج
في صدري ان اكرر النظر في مباني فصوله ومعاقد اصوله، ان افصل مجملات فصوله ومحكمات اصوله
موضحا فيه ما عماه ومبرزا ما ستره وغماه، كاشفا قناعه وكاشفا لفاعه وان اترف عليه اجمالا
في اشار اسراره واظهار اضماره وعاقني عن ذلك محاجزات الشهور والايام وماطلات الدهور
والاعوام فلما ساعدني … صبح زمانه ولاح … ما رام كشف لثامه اشرت مكنونه والجهد
مخزونه وبالله الاستعانة والتوفيق وعليه التوكل بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الثناء
الجميل من جهة التعظيم من نعمة وغيرها لله هو علم دال على الاله الحق دلالة جامعة لمعاني الاسماء
الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم الله هو من اسماء الله
ولا ينعكس

ولا ينعكس ولان الله لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة
وان خص بالباري تعالى قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة منه وفيه نظر
لان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان احدهما في الظاهر الذي لا يعدل عنه الا
لدليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فلان الله خاص بربنا تعالى
في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى
ما قبلها لزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ وان حذفت بعد
نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجهي نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له
ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون
النقل عبثا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت
الموجد من العدم اي من غير سبق مادة ومدة والمتأخر اي المستبد بالقدم لان وجوده تعالى
مقتضى ذاته والصلوة وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس الدعاء على رسوله
فعول بمعنى المرسل من ارسله اي بعثه وهو النبي الذي معه كتاب والنبي اعم منه محمد افضل الانبياء
واشرف النسم جمع النسمة وهي النفس والانسان والصلوة على آله واصله اهل قلبت الهاء همزة والهمزة
الفا وقد اصله اول قلبت الواو الفا ذوي المروات اي اصحاب الخصال الحميدة والمروة هي الانسانية
والكرم هو نقيض اللوم وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو الشجاعة وان
كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وبعد اي بعد الحمد لله والصلوة على
رسوله فلما دخلت الفاء بعد بعد لتضمنه اما قيد بعد رأيت لمصداق اي لحجة هذا المثل وهو
قولهم اتحاف الملوك احدى الدولتين الجملة مضاف اليها لقوله لمصداق وقوله ان التحف مفعول
رأيت لانه بمعنى اعتقدت فلا حاجة له الى مفعول ثان يقال هذا مصداق هذا اي ما يصدقه حضرة
اي مجلسا هي غبطة الجنان اي هي سبب لغبطة الجنان نزاهة وصفاء وهي غبطة السماء والغبطة
هي تمني مثل حال المغبوط من غير ان يريد زواله والحسد هو تمني حال مع ارادة زوالها رفعة وسناء

ونصب المنصوبات اما على التميز او على الغاية والغرض وهى حضرة المخدوم الاعظم ملجا ملاذ سلاطين العالم من حان اى اطاع لامره المطيع لله تعالى والعاصى له تعالى اى الخلق كافة وانخرط اى انسلك فى طاعته الدانى اى القريب منه والقاصى اى البعيد جنابه مجمع الآمال قاطبة لانه البحر والاقبال انهار الجناب الفنا والقيد ملك من ملوك حمير دون الملك الاعظم واصله قيل بالتشديد كانه الذى له قول ينفذ والجمع اقيال واقوال وبجناب يكون ماخوذا من تقيلا اياه اى تبعه لان الملك يتبع من يتقدمه فى السيادة والسياسة شمس الدنيا والدين بالحركات الثلث غياث الاسلام وغوث المسلمين اى مغوثهم يقال استغاثنى فلان واغثته والاسم غياث صاحب دولة المالك الدولة الجبيبة من دون الكتب اذ اجمعها لانه قطع من القراطيس مجموعة جعل الله دولته ثابتة الاركان اى باقية دائمة راسخة البنيان اى غير متغيرة بما تنقضى مفراح وهو الذى يفرح كلما سره الدهر ومكروب من كربه الغم اشتد عليه وما تخلصت اى نجت قايبة من قوب القائبة البيضة والقوب الفرخ يقال قاب الطاير بيضه اى فلقها وانقابت البيضة وقيل القائبة الفرخ القوب البيضة وهذا مثل يضرب لمن يفارق صاحبه بتحفة تتعلق باى التحف وهى بسكون الحاء وفتحها ما اتحف به من البر واللطف تبقى بقاء الدهور اى تبقى مثل بقاء الدهور فان الدهر هو الزمان له امتداد طويل وان كان ينقضى اجزاؤه وانما جمعه لاعتبار مضى القرون ولا تفنى تلك التحفة بكرور اى برجوع الاعوام والشهور فان كل شيء يفنى بكرورها الا ما شاء الله منه قول الشاعر اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى. اخترت للاتحاف هو جواب لما وهو العامل فيه من العلوم علم النحو الذى هو علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية فى الاعراب وواضع هذا العلم هو امير المؤمنين على بن ابى طالب كرم الله وجهه روى ان بنت ابى الاسود الدؤلى قالت له ما احسن السماء برفع احسن حيث رات نجومها وحسن تلالؤها فى الليلة الظلماء فظن انها ارادت الاستفهام فقال نجومها فقالت انما اردت التعجب فقال ابو الاسود ينبغى ان تقولى ما احسن السماء بنصب احسن وقيل انه سمع قاريا يقرا ان الله برئ من المشركين ورسوله بالجر ثم ذهب الى امير المؤمنين وحدثه ذلك فقال

فقال امير المؤمنين رضى الله عنه بمخالطة العجم وقال اقسام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما اوجد معنى فى غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقال انح نحو هذا ولهذا سمى هذا العلم نحوا فانه اقرب العلوم فايدة وابهجها غاية اى منفعة يقال هذا الشئ اعود عليك من كذا اى انفع وارفعها منارا اى اشهرها علما وارفع افعل التفضيل لمعنى للمفعول والمنار علم الطريق واسناها ابهة الابهة العظمة منه تابه الرجل اذا تكبر ومقدارا اى مبلغا اذ هو اى علم النحو سلم به تيسر الارتقاء الى علم البيان ومرقاة هى اسم آلة من رقى السطح اى علاه بها تمكن الاطلاع اى لا تمكن الاطلاع الا بها على نكت نظم القرآن لان نكته مطوية تحت نظمه المرتب المتوقف على هذا العلم والمراد بالنظم وقوع الكلام على الوضع الذى تقتضيه علم النحو وقد توخى معانى النحو فيما بين الكلم فلا يحصل الاطلاع على دقايقه الا به وصنفت يقال صنف الشئ اذا جعله اصنافا وميز بعضها عن بعض ويقال صنفت الشجر اذا اخرجت ورقها فمن صنفت على الاول ميزت وعلى الثانى اخرجت منه اى من علم النحو وهو من قوله كتابا وجيز الالفاظ اى قليلها والمبانى ابنى المعانى والمبنى اى حسن المعانى وفحوى القول معناه يقال عرفت ذلك فى فحوى كلامه وفحوا كلامه مختصرا وممدوفا حاويا لنفايس النحو اى جليلها المرغوبة ومؤلفه اى اصوله والمراد بالاصول القواعد الكلية وبالفروع المسائل النحوية الداخلة تحت تلك الاصول ويجوز ان يراد بالفروع ما ذهب النحاة على الاصول التى اسند اليها واضع هذا العلم ضابطا للدواجن جمع داجن يقال شاة داجن وداجن اذا الفت البيوت واستانست ومن العرب من يقول داجنة وداجنة بالهاء واشتقاقه من دجن بالمكان دجونا اذا اقام به ونوادر جمع نادرة فاعلة من ندر البعير اذا شرد يعنى جمع فى هذا الكتاب من المسائل ما يستانس به الطباع لكثرة وروده على الاسماع وما لا يستانسها من الغرائب مسمى بلب الالباب فى علم الاعراب واخدمته اياها اى الحضرة المذكورة لا لنفعها اليه لان تلك الحضرة احرى واخلق بذكر الاخدام من المحاضر الاخرى وما اولاها بذكره وهذا التعجب

فاسئل الله تعالى ان يوفقني به لثنا جميل في العاجل بان يثني له علي ما صنفته في الدنيا واجر جزيل في الاجل اي لثواب عظيم في الاخرة انه خير مدعو واكرم مجيب فلذكر ما سئل منه اللفظ هو في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اي رمته والمراد به هنا الصوت المعتمد على المخرج لنوا هنا مصدر يراد به اسم المفعول كقولهم هذا ضرب الامير اي مضروبه والمراد به الملفوظ لفظا او تقديرا وحكما كالمنوي في افعل ونفعل واللفظ اولى بالذكر لان اطلاق اللفظ على الكلمة انما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول به والمصدر في هذا الاستعمال المصدر غير الجنس فيه بالتاء الموضوع الوضع عبارة عن جعل اللفظ اولا للمعنى من الخاص قصدا ان يصير متواطيا عليه واحترز باللفظ عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة وبالموضوع عن المهملات والمحرفات والالفاظ الدالة على معانيها بالطبع او بالعقل وكل واحد من اللفظ والموضوع اعم من الاخر من وجه ومجموعهما خاصة للكلمة لمعنى هو في الاصل مصدر عنيت بقولي كذا اي قصدته والمراد به هنا المعنى وانما ذكر المعنى هنا مع ان للموضوع دلالة عليه للتتميم لا للاحتراز به عن شيء ولم يذكر الدلالة لان ذكر الوضع يغني عنه لان الموضوع لمعنى يكون دالا عليه مفرد وهو الذي لا يكون لجزء لفظه المرتب المسموع دلالة على جزء المعنى سواء كان لذلك المعنى جزء كمعنى ضرب الدال على الحدث والزمان او لا كمعنى الضرب الدال على الحدث واحترز به عن المعنى المركب فان اللفظ الموضوع له لا يسمى كلمة هو الكلمة في اصطلاح النحاة وجاء بلفظة هو ليان التاكيد والحصر وقدم المعرف على المعرف لان معرفة الموقوف اقدم من معرفة المعرف عند العقل فقدم في الوضع وهو ماخوذ من الكلم وهو الجراحة سميت كلمة لان لها تاثيرا في النفس ويحصل معناها فيها عند اطلاقها او تخيلها وانما جاء بلفظة هو بالتذكير لان كل لفظين وضعا لشيء واحد احدهما مونث والاخرى مذكر وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره واعلم انه لو قيد اللفظ بالمستقل لكان اولى احترازا عن اللفظ الذي صار بعض اسم او بعض فعل نحو يا بصري وتا مسلمة وهمزة اعلم والنصارى فان كل واحد منها لفظ موضوع لكنه ليس بكلمة لعدم استقلاله واعلم ايضا ان نحو عبد الله واجر علما كان مجموعه اسما واحدا لحقيقته باعتبار المعنى لان مسماه لا يدل بأحد جزئيه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد وان اطلاق الكلمة على ثلثة

اقام

اقسام حقيقي مستعمل في عرف النحاة وهو الذي المصنف هنا متعرض له ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام فلا تعرض له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزئي العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له كما تركه المصنف ويجوز التعرض له وهو اجود لان فيه مزيد فائدة كما ذكره ابن مالك ولمعنى مركب وهو الذي جزء لفظه المرتب يدل على جزء معناه فيه اي في ذكر المركب للاسناد واحترز به عن المركب الذي لم يكن فيه باصل الوضع اسناد او كان فيه اسناد لكن عرض له ما ازال اسناده كالمركب من الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه ومن الشرط وحده ومن الجزاء وحده فانه لا يسمى كلاما وهو في اللغة الاضافة من المسند وهو ما اسند اليه من حايط وغيره او من السناد بكسر السين وهو الناقة المحكمة الخلق وهو اي الاسناد الحكم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه اي جزئي المركب سواء كان الجزء الذي حكم به جزءا اولا كما في الجملة الفعلية او ثانيا كما في الجملة الاسمية على الجزء الاخر وانما اختار الاسناد على الاضافة لئلا يدخل فيه المركب الخبري والطلبي فيتكرر به عليه الجملة الجزائية اذ لا يصدق عليها انها مركبة فيه الاسناد على ما فسر الاسناد والجواب لزم المراد بقوله الحكم المفيد باحد جزئيه على الاخر اعم من ان يكون المراد الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم اخر او بثبوت مفهوم عند ثبوت اخر او بثبوت تباين مفهوم لمفهوم او بسبب هذا الثبوت وهذا الثبوت هو النسبة الايجابية وانتفاؤه هو النسبة السلبية وقوله الكلام خبر اللفظ الموضوع وانما ترك هنا ضمير الفصل لدقيقة يتفطن بها الفطن فان قلت كيف حكم بان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فانما تحصل باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع للمفردات قلنا المركبات ايضا موضوعة وذلك لان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة او قانونا كليا يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وغيره او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك فالمركب للفظه جزء صوري وجزء مادي وكذا لمعناه والجزء الصوري من اللفظ يدل على الجزء الصوري من المعنى وكذا الجزء المادي

من اللفظ يدل على الجزء الذي من المعنى قوله المفيد احترز به عن ما لا فائدة فيه مما لا يجهله احد نحو النار
حارة والسماء فوقنا فانه ليس بكلام عند سيبويه ويجوز ان يحترز به عن نحو قايم ابوه في زيد قايم ابوه
وكان عليه ان يقول المقصود لذاته ليحترز بالمقصود عن حديث النايم ومحاكاة بعض الطيور الكلام
وبقوله لذاته عن الجملة الواقعة موقع المفرد فانها لا تكون مقصودة لذاتها بل لغيرها **وانواعها** اي
انواع الكلمة ثلثة **اسم وفعل وحرف** والكلمة جنس لهذه الانواع لشمولها لكل واحد منها وكل واحد
منها نوع لوجود حقيقة الجنس فيه ووجه الحصر في الثلثة ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فهي حرف
وان كانت ركنا له فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل وانما لم يذكر المصنف بيان حصرها لئلا
يكون تعريفها بعد ذلك مكررا غير مفيد وانما سمي الاسم اسما لانه سما على مسماه وعلى ما تحته من معناه
وسمي على الفعل والحرف لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولهذا قدم عليهما في الكتاب والفعل
فعلا لانه يدل على مفهوم الفعل والحرف حرفا لانه يجيء على طرف من الكلام **ونوعاه** اي نوعا الكلام
اسمان مركبان بينهما الاسناد **وفعل واسم** كذلك وذلك لان مجرد الاسمين والاسم والفعل بغير
التركيب لا يكونان نوعين للكلام لان من خواص الجنس ان يحمل على النوع ولا يصح حمل الكلام على الاسمين
بدون التركيب وكذا حمله على الاسم والفعل بدونه لا يصح قوله **لفظا او تقديرا** حال من معنى الكلام
اي حال كونهما ملفوظين او مقدرين او احدهما ملفوظا والاخر مقدرا نحو زيد قايم او زيد قام ونحو
وقام زيد ونعم اي في جواب من قال ازيد قايم في جواب من قال من قام ويجوز ان يكون لفظا او تقديرا خبر
كان المقدر اي لفظا كان الاسمان والاسم والفعل او تقديرا ويجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا اشارة
الى نحو قولنا الحيوان الناطق متنقل بنقل قدميه فانه في التقدير اسم وفعل اي الانسان يمشي وعلى هذا يدخل
فيه الجملة الشرطية لان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في تقدير الاول مستلزم للثاني **والتركيب**
العقلي من الكلمات الثلث **ينتهي الى ستة** اذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم
وحرف وفعل وحرف واما اذا روعي الترتيب فينتهي الى تسعة لانقسام كل من الاقسام الثلثة الاخيرة باعتبار
التقديم والتاخير الى قسمين ولا يتيسر الكلام الا من النوعين المذكورين لانه يحتاج الى الاسناد والاسناد يحتاج
الى المسند اليه والمسند به ولا يوجد كل الا في النوعين المذكورين فالفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المسند اليه وكذا
الحرف

الحرف مع الحرف لعدمهما وكذا الاسم مع الحرف لعدم المسند اليه او المسند وكذا الفعل مع الحرف لعدم المسند اليه
واما قولهم يا زيد فانما يفيد الحرف مع الاسم لكونه مقدرا بالفعل **فالاسم لفظ** لفظا او تقديرا **دل**
على معنى ثابت **في نفسه** اي في نفس اللفظ لا في غيره واحترز به عن الحرف فان معناه في غيره حال
كون المعنى **غير مقترن وضعا** اي باصل الوضع الاول **بزمان** معين **من الازمنة الثلثة** التي هي
الماضي والحال والاستقبال بحيث يكون ذلك الزمان المعين مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى واحترز
بهذا عن الفعل وليس المراد من الحال الآن المختلف في كونه موجودا بل المراد طرفا الآن معه او القدر
المشترك من الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصلي الآن مع ان بعض صلوته ماض وبعضها مستقبل
فالحال هو المقارن وجود لفظ جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع لمعنى الحال ووجود لفظه لتلازم
لوجود بعض الكتابة لا لوجودها جميعها ودخل في التعريف نحو الضرب فانه وان وجب وقوعه في زمان معين
من الازمنة الثلثة الا ان ذلك الزمان لا يدل عليه لفظ المصدر بالوضع ودخل فيه ايضا نحو الصبوح فانه
وان اقترن معناه بالزمان المعين لكن لا يدل على المعين من الازمنة الثلثة لان معناه يصلح ان يقع حالا
او استقبالا او ماضيا ولهذا اذا اريد ان يدل على المعين منها يحتاج الى تجديد صيغة دالة عليه مثل
اصطبح ودخل فيه ايضا اسماء الافعال نحو هيهات وشتان ورويدا لان دلالتها على المعين من الازمنة
الثلثة ليست بالوضع الاول بل بالوضع الثاني وذلك لان جميع اسماء الافعال اما منقولة عن المصادر الاصلية
والنقل فيه يكون ظاهرا صريحا بان يستعمل مصدرا ايضا نحو رويد زيدا او يكون النقل فيه غير صريح
لعدم استعماله مصدرا نحو هيهات وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقاة مصدر قوقى وكنزال
فانه على وزن فجار او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا نحو صه ومه او منقولة عن الظروف نحو امامك
زيدا او عن الجار والمجرور نحو عليك زيدا وليس لشيء من هذه الكلمات باعتبار اصل الوضع دلالة على
الزمان ودخل في التعريف ايضا اسم الفاعل بمعنى الفعل لان دلالته على الزمان ليست باصل الوضع
ومعاني اسماء المدح معتبرة في نفس الفاظها حسب الوضع وان كانت في غيرها حسب الوجه نحو ضرب زيد
فيكون داخلة في التعريف لا خارجة عنه بقوله في نفسه وخرج عن التعريف المضارع لانه باصل الوضع يدل على

الزمان المعين سواء كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس او مشتركا حقيقة فيهما فان المشترك
في المعنيين موضوع لكل واحد منهما فالزمان باعتبار الوضع معين في المضارع وخرج عن التعريف الافعال
الانشائية نحو عسى وكاد لانهما باعتبار اصل الوضع يدلان على الزمان الماضي **ومن خواصه** اي خواص
الاسم وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره **الاسناد اليه** اي كونه مسندا اليه
لمعنى انه اذا ذكر لفظ واريد مجرد معناه الذي وضع اللفظ بازائه وجعل ذلك اللفظ مسندا اليه لا يكون
ذلك اللفظ الا اسما لفظا او تقديرا الا لكونه مسندا واذا ذكر لفظة اليه ليفيد ان احد طرفي الاسناد مخصوص
بالاسم وهو كونه مسندا اليه لا الطرف الآخر وهو كونه مسندا واحترز بالاسناد عن الاخبار ليشمل نحو اضرب
وهل ضرب وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الحرف لا يتطرق اليه ذلك لان معناه في غيره والفعل ابدا
مسند فلا يستطيع ان يكون مسندا اليه **ونحو زعموا مطية الكذب** هذا اعتراض فان زعموا اسند اليه مع
كونه مبنيا مع انه فعل ومعناه ان الرجل اذا اراد المسير الى بلد في حاجته ركب مطيته وسار حتى تقضي
حاجته فشبه المتكلم ما يقدمه امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها
الى حاجته ويروى مظنة الكذب بالظاء والنون واجاب عنه بقوله **محمول على اللفظ** اي هذا اللفظ
مطية الكذب **ونحو اذا قيل لهم امنوا** هذا اعتراض آخر لان امنوا اسند اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله
لقيل مع انه فعل واجاب عنه بقوله محمول **على هذا القول** اي اذا قيل لهم هذا القول في الفعل في الابدال
الاول مسند اليه باعتبار اللفظ مع عدم اعتبار المعنى وفي الابدال الثاني مسند اليه باعتبار اللفظ مع اعتبار معناه
ولهذا فرق في الجواب بينهما بذكر اللفظ في الاول وذكر القول في الثاني **ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه** هذا اعتراض ثالث لان تسمع مبتدأ وخير خبره وليس الاسناد فيه الى لفظه وهو مثل يضرب
لمن خبره خير من رؤيته والمعيدي منسوب الى معيد مصغر معد على طريق الترخيم واصله ان المنذر قد سمع
بالمعيدي واعجبه ما يبلغه عنه فلما رآه استحقره وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال ان الرجال
ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيان وان قاتل قاتل بجنان فاعجب المنذر
كلامه واجاب عنه بجوابين احدهما قوله محمول **على حذف ان** اي ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر

دون الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان لقرينة قوله خير من ان تراه عمل العمل في
النصب لتقدم عامله لفظا الى الرفع الذي هو اقل احواله ومنه قوله ولولا تحسبون الحلم عجزا لما عدم السكنز
اصماني اي لولا ان تحسبوا فحذف ان ورفع الفعل والثاني قوله **او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر**
من غير تقدير ان معه اي سماعك بالمعيدي وذلك لان الفعل يدل على المصدر والزمان فجرد في بعض
المواضع لاحدهما لولية **كالاوا** كتنزيل الهو من قوله فقالوا ما تشاء فقلت الهو الى الصباح آثرة ذي
اثير وهو فعل مضارع من اللهو منزل منزلة المصدر وانما كان المنزلة المصدر لكونه مطابقا للسؤال
عند المعنى وهو ما في ما تشاء قيل ولا يجوز ان يكون محمولا على حذف ان لان قوله ما تشاء سوال عما يشاء
في الحال ظاهرا فينبغي ان يكون الجواب ايضا بما يشاء في الحال لا في الاستقبال ولو كان محمولا على حذف ان
لكان مستقبلا لان ان علم الاستقبال وفيه نظر وآثرة اسم فاعل مضاف الى معنى له اي آثرا فعلا ذا اثرة
اي ما ثورا مختارا او الاثير هنا بمعنى المصدر ويحتمل ان يكون فعيلا بمعنى المفعول ويكون من باب اضافة المسمى
الى اسمه اي فعلا صاحب اسم اثير **وابيلح** اي كتنزيل ابيلح من قوله **يا ما اميلح** غزلانا شدن لنا من
هؤليائكن الضال والسمر منزلة المصدر لان تصغيره راجع في المعنى الى المصدر وقيل التصغير فيه
راجع الى المتعجب منه الذي وصف بالملح فعلى هذا لا يكون الفعل منزلا منزلة المصدر وشدن الغزال
يشدن اي قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه وقوله الضال والسمر مجروران على انهما صفتان
لقوله من هؤليائكن وانما قال ما اميلح لانه لو كان تصغير املح صفة لا لفعل التعجب لكان التصغير
واردا على ظاهره وانما قال **ممن جعله** اي في قوله من جعل ما اميلح **فعلا** لان في افعل التعجب خلافا
على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فمن جعله فعلا يكون الفعل في ما اميلح منزلا منزلة المصدر ومن جعله
اسما لا يكون منزلة المصدر ويكون التصغير واردا على ظاهره **ومن خواصه حرف الجر** وانما اختص
دخوله بالاسم لانه انما دخل الكلام لتعديته معنى الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء بسبب قصور بعض
الافعال معنى فلذلك الحرف فامتنع دخوله الا على اسم بعد فعل لفظا او تقديرا وجعل حرف الجر من خواصه لا الجر
لان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع الصادقين **وقولهم نعم السير على بئس العير**

هذا اعتراض لان حرف الجر قد دخل على بئس وهو فعل فى نعم جعد اى حين بئس السيل الا الاسم لان
من جعد اسما لاحتاج الى تاويله فى دخول حرف الجر عليه وسيجى بيان ذلك واجاب عنه بقوله محمول على
غير مقول فيه ذلك اى بئس العير فيكون واردا على طريق الحكاية ويكون حرف الجر داخلا فى الحقيقة على
موصوف لمقول هذه الجملة الانشائية مقولة له ومن خواصه حرف التعريف وهما اللام والميم فان اهل
حمير جعلوا مكان اللام الميم منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر واعلم
ان حرف التعريف عند سيبويه هى اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال
اللام وذلك لان التعريف والتنكير نقيضان وللتنكير حرف واحد ساكن وهو التنوين فيجب ان يكون
للتعريف ايضا حرف واحد ساكن حملا للنقيض على النقيض وجعلا فى طرفى الكلمة تحقيقا للتنافى بينهما وخص حرف
التعريف بالاول لرجحان المعرف على المنكر وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنه همزة القطع لكثرة
الاستعمال وقال المبرد ان حرف التعريف هى الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين
همزة التعريف وهمزة الاستفهام فقوله حرف التعريف اشارة الى ما ذكرنا اولا ويحتمل ان يكون اشارة
الى قول الخليل ايضا لا مرجوحا وانما اختصا بالاسم لكونهما موضوعين لتعيين الذات الدال عليها اللفظ بنفسه
بالمطابقة والفعل والحرف لا يدلان على الذات بالمطابقة وقول الدقيش اشذا الهذ فى جواب من قال له
هل لك فى جبنة فى ثريد كان وذلك عيون الضياون وهذا اعتراض لان حرف التعريف قد دخل على هل
وهو حرف استفهام فاجاب عنه بقوله محمول على جعله ولذا شدد لامه وذلك لان الكلمة الثنائية اذا جعلت
علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثانى منها اسما كان او حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن
الهل من التوكيد على ان اوزان المربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ فلا يشدد ثانيها اذا كان
صحيحا نحو جائنى كم ورايت منا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا ولا يعتد بنحو اليجدع من قوله
يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع يقال حمار مجدع اى مقطوع الاذن قال الزجاج
اراد الذى يجدع كما يقال البصير بكم قال ابن السراج فلما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو
من اقبح الضرورات هذا اعتراض لان يجدع فعل مضارع دخله اللام مع جوابه وهو انه لا يعتد به لانه شاذ

قبيح لا يجى الا فى ضرورة الشعر على ان اللام فيه ليس بحرف التعريف بل هو اسم موصول دخل على الفعل المضارع لشبهه
اسم الفاعل الداخلة هى عليه ومن خواصه اقسام التنوين ما عدا الترنم وهى ما يلحق القافية المطلقة بدلا
من حرف الاطلاق وهى القافية المتحركة التى تولدت من حركتها احدى حروف المد وانما سمى هذا التنوين
تنوين الترنم لانه جى بها لوجوه الترنم وهو ترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اى رفع صوته به مطربا
مغنيا وهذا التنوين يستعمل فى الغوانى للتطريب وذلك لان حرف العلة ممتدة فى الحلق فاذا ابدلت منها التنوين
حصل الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم والغالى وهى ما يلحق القافية المقيدة وهى القافية الساكنة
ويسمى الغالى لخروج الشعر بواسطته عن الوزن كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن واصله المخترق
لتكون القاف فلما الحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما قبلها تشبيها لها بالنون الخفيفة او يكسر
لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فان هذين النوعين من التنوين لا يختصان بالاسم بل يدخلان الفعل ايضا
نحو قوله اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن والاقسام الباقية من التنوين
وهى ثلثة اقسام فمختصة بالاسم الاول تنوين التمكن وانما اختص بالاسم لانه يدل على مكانة الاسم فى الاعراب
فلا يكون الا فى الاسم نحو زيد والثانى تنوين العوض من المضاف اليه وانما اختص بالاسم لانه انما يكون عوضا عن
المضاف اليه فى المضاف والمضاف لا يكون الا اسما نحو يومئذ اصله اذ كان كذا حذف المضاف اليه وعوض التنوين
منه فى المضاف والثالث تنوين التنكير نحو صه فان التنوين فيه للتنكير فان معناه افعل سكوتا ما واذا
قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت وانما اختص بالاسم لما قلنا فى اختصاص حرف التعريف
وقوله الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتنى اوائله اى الام على تمنى الاشياء واستعمال لو فى الكلام
ولو كنت عالما بعواقب التمنى لم تفتنى اوائله وهذا اعتراض لان التنوين دخل فيه على الحرف وهو لو واجاب عنه
بقوله لجعله اى الجعل لو اسما ولذا شدد لامه كما عرفت ذكر ومن خواصه النداء فان حرف النداء مختص بالاسم
لان المنادى لا يكون الا اسما لانه مطلوب اقباله والمطلوب اقباله لا يكون الا ذاتا عاقلا او منزلة منزلتها والدال
عليها هو الاسم والا يا اسجدوا هذا اعتراض لان يا وهو حرف النداء قد دخل على فعل الامر وهو اسجدوا
فاجاب عنه بقوله محمول على حذف المنادى اى يا قوم اسجدوا فيكون يا فى التقدير داخلا على الاسم وهذا

على قراءة من قرا بتخفيف الا لا على قراءة من قرا بتشديدها ومن خواصه التثنية والجمع والتذكير والتانيث

والوصف اى كونه موصوفا والنسبة فان هذه الاشياء انما تكون لما يدل على الذات بالمطابقة

وهو الاسم بخلاف الفعل فانه حالة منكر واما نحو قولهم يضربان ويضربون فالتثنية والجمع فيه للفاعل

لا للفعل واما قوله ثم القيا في جهنم فانه تثنية للفعل لانه مقدر بالق الق وكذا قوله ثم رب ارجعون

جمع له لانه بادع ادع ارجع ارجع والجواب ان هذا ليس لمثنى ولا جمع بل ثنى الفاعل وجمع لتكرير لفظ الفعل

للمبالغة واما الجواب عن تذكير نحو زيد ضرب وتانيث نحو هند ضربت فهو ان المراد بكون

التذكير والتانيث من خواص الاسم ان اللفظ اذا ذكر او انث ويكون التذكير والتانيث راجعين

الى معناه لا يكون ذلك اللفظ الا اسما وهما هنا ليسا براجعين الى معنى الفعل وانما يرجعان الى فاعله ولا يرد

النقض بنحو زيد ضارب وهند ضاربة مع انهما هنا راجعان الى الفاعل لان الفاعل في اسم الفاعل عبارة عن اسم

الفاعل فيكونان راجعين الى معناه ايضا ومن خواصه كونه مضافا واختص بالاسم لان الاضافة اما

للتعريف او للتخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في الاضافة اللفظية وهي فرع على الاضافة

المعنوية فلا يكون المضاف فيها ايضا الا الاسم وكونه مضافا اليه فانه ايضا من خواص الاسم لمثل ما قلنا في

كونه مضافا ما لم يكن المضاف ظرفا لانه اذا كان ظرفا يجوز ان لا يكون المضاف اليه اسما نحو قوله يوم ينفع الصادقين

وقولك اتيتك زمن الحجاج امير ويمكن ان يقال كون الشيء مضافا اليه من خواص الاسم الاضافية لان

المضاف اليه في المثالين هو الجملة الفعلية والاسمية من حيث اللفظ ومن حيث المعنى هو المصدر والحد

والخاصة يطردان والمراد من الطرد ان يصدق الحد او الخاصة بلفظة كل ويجعل المحدود او ذو

الخاصة خبرا عنه كما يقال كل لفظة دل على معنى في نفسه غير مقترن وضعا بزمان من الثلاثة فهو اسم و

ينعكس الاول اى الحد والمراد من العكس ان يجعل نقيضاهما مكانهما كما يقال كل لفظة لم يدل على معنى

في نفسه غير مقترن به فليس باسم لان الحد هو المحدود الا ان احدهما مفصل والاخر مجمل فالمغايرة

بينهما باعتبار ان مجموع تصورات الاجزاء غير تصور مجموع الاجزاء فلا يوجد احدهما بدون الاخر بخلاف

الخاصة فانها من حيث انها لا تمنع انفكاكها عن ذي الخاصة يجب ان يكون مطردة ومن حيث الخفا لا يجب

ان يكون

ان يكون شاملة لجميع افراده ذي الخاصة لا يجب ان يكون منعكسة ومن اصنافه اى اصناف الاسم

اسم الجنس وهو ما وضع لمعنى من الاسماء لان يقع على شيء من افراد حقيقة وعلى ما اشبهه في

الحقيقة الجنسية كالاسد فانه موضوع لكل فرد خارجي على البدل من غير اعتبار تعينه لان الالفاظ

انما وضعت بازاء الماهية الخارجية لا الذهنية الا علم الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة

الذهنية للاسد المتحدة فلا يتناول غيرها وضعا فاذا اطلقت على فرد من الافراد الخارجية لم يكن

ذلك الاطلاق بالوضع بل لمطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي فيكون اطلاقها على كل فرد فرد بطريق المجاز

بخلاف اطلاق اسم الجنس فان اطلاقه عليه بالحقيقة وهذا معنى قول سيبويه ان اسم الجنس لواحد

من الحقيقة وعلم الجنس للحقيقة المتعينة في الذهن لكن ظاهر كلام المصنف يدل على ان اسم

الجنس موضوع للحقيقة فيكون هذا التعريف مدخولا لدخول المعارف كلها غير العلم فيه لانه يصلح كل منها

لشيء ولما اشبهه فالصحيح ان يقال على شيء لا بعينه قلت قوله على شيء يدل على هذا القيد لان التنوين

فيه يدل على التنكير وينقسم اسم الجنس الى اسم عين وهو ما يقوم بنفسه والى اسم معنى وهو ما لا يقوم

بنفسه جامدين كرجل فانه اسم عين جامد وعلم فانه اسم معنى جامد او مشتقين كراكب فانه اسم

عين مشتق ومضروب معنى مصدر فانه اسم معنى مشتق ويسمى المشتق صفة والجامد غير صفة والمراد من

الصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود وبغير الصفة خلافه فيكون اسم الجنس منقسما الى اربعة

اقسام واما لفظة الكل فشاملة للكل باعتبار الاضافة ومن اصنافه العلم وهو ما وضع وهو العلم

القصدى فانه انما سمي شخص بزيد قصدا الى تعريفه واكتفاه عن عد اوصافه الخاصة وفايدته لا اختصار

او غلب وهو العلم الاتفاقي الذي يصير علما لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل كثرة

استعماله وغلبته في فرد معين من افراد جنسه بحيث لا يذهب الوهم عند اطلاقه الى غير ما تناوله

اللفظ ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين اذا كان معرفا باللام او بالاضافة كان العلم

الاتفاقي على قسمين معرف باللام ومضاف واشار الى القسمين بقوله مع الاضافة نحو ابن عمر او مع اللام

نحو النجم لان الغلبة في فرد معين لا يتصور بدون احدهما فقوله مع الاضافة متعلق بغلب لا بوضع تعلق

الاستقرار واللغو لشيء بعينه اى شيء معين تعينا شخصيا او نوعيا واحترز به عن النكرات حال كونه

هذا الشيء **خارجا** من الذهن وهو علم الشخص سواء كان ذلك الشخص حيوانا انسانا كزيد وعمرو او غير
انسان كاعوج علما لفرس او غير حيوان كعرفات **او ذهنا** وهو علم الجنس كاسامة فانها موضوعة
للحقيقة الذهنية للاسد فهي شيء معين مغاير لجميع الحقائق غيرها **ولم يتناول الشبه** سواء كان
له شبه نحو زيد او لا نحو الله فانه علم للصانع تعالى وهو متعال عن الشبه واحترز به عن المبهمات
والمضمرات والمعرف باللام والاضافة فان الواضع وضعها ليطلق على اي معين تريد بخلاف العلم
فانه انما وضع لشيء معين بحيث لا يتناول معينا آخر بهذا الوضع وزاد بعضهم بوضع واحد احترازا عن
زيد اذا سمي جماعة بزيد فان زيدا حينئذ علم بدليل تسميتهم اياه علما مع انه يتناول الشبه ولا حاجة اليه
لان زيدا بعد الاشتراك لا يسمى علما لانك اذا قلت رايت زيدا من الزيدين كان معناه رايت مسمى بزيد
من المسمين بزيد ولا شك ان هذا جنس لا علم واما تسميته علما فعلى معنى ان العلمية قد كانت له او نقول
مراده بقوله ولم يتناول الشبه اي بهذا الوضع وزيدا انما يتناول الشبه بوضع ثان لا بالوضع الاول
ولان ذكر الشبه يدل على انه لو يتناول الغير لتناوله للشبه والاشتراك المعنوي كانه سائر المعارف
وزيدا انما يتناول الشخص الآخر لاجل الاشتراك اللفظي لا للمعنوي **فالاول** وهو علم لشيء بعينه خارجا لا ذهنا
منقول وهو ما كان موضوعا لشيء قبل العلمية **عن معنى اسم عين** كجعفر **او عن معنى صفتها** اي صفة
العين كحاتم **او عن معنى اسم معنى** كفضل **او عن معنى صوت** كببة وهو لقب لعبد الله بن الحارث
وهو حكاية صوت الصغير في الاصل نقل ان امه قالت وهي ترقصه طفلا لانكحن ببة جارية خدبة
او عن معنى فعل ماض نحو خضم اسم رجل **او عن معنى مضارع** كيشكر **او عن معنى امر** كاصمت
فانه جرد عن الضمير وان كان امر المخاطب لازم الاضمار وجعل علما للبرية فيكون معربا وانما جرد عنه
لان هذا الضمير غير داخل في الغرض في لا تقال البرية اصمت انت على اوجل السكوت مع ان الناقل في
ابتداء النقل الى العلمية لو ضرب التفات الى المنقول عنه واصله ان رجلا قال فيها لصاحبه اصمت نحو فيها
فسميت به **بقطع همزة الوصل** في الامر لقوله اشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت
في اصلابها اود **ليتحقق النقل** ويكون مماثلا للاسماء كاحمد وليدل التغير في اللفظ على التغير في المعنى

ولذا انضا كسر الشين من اصمت وان كان صمت من باب نصر ويحتمل ان يجيء صمت من باب ضرب ايضا
وان لم يبلغنا فلذلك كسر الميم واما قوله على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي فيحتمل
ان يكون منقولا عن الفعل مع الف الضمير ويحتمل ان يجعل علامة لا ضميرا كالواو في اكلوني البراغيث
او منقول عن مركب وهو ما كان اكثر من كلمة **كان من جزئه اسناد** قبل النقل الى العلمية **من فعل**
وفاعل او من مبتدأ وخبر لانه غير موجود كالمنقول عن الحرف ولذا لم يذكرهما وقوله من فعل ظرف مستقر
صفة لاسناد ولا يجوز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بمركب لفساد المعنى كونا تأبط شرا **باقيا حاله الاولى**
قبل التسمية **ليبقى جملة صورة** فان الجملة المنقولة يجب بقاء صورة الجملة فيها ليعلم انها كانت جملة
ثم نقلت ولو اعربت لما بقيت تلك الصورة ولان الجملة اذا سمي بها وجب حكايتها لان كل علم مركب
حكمه بعد التسمية في الاعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع ولعل قبل التسمية جملة ليس لها اعراب
باعتبار الجملية لان المقتضي للاعراب مفقود فيها وتوارد المعاني المختلفة على المفردات **او بين جزئه**
اضافة كعبد الله وابو طالب **او لم يكن** بين جزئه اسناد ولا اضافة وهو التركيب الموثر في منع الصرف
وهو اي هذا المركب **اسمان** جعلا اسما واحدا كبعلبك **او اسم صوت** كذلك كسيبويه **وبين له علم منزه**
احترازا عن الجملة وعن المضاف فانه يجري اللقب على العلم الجملة والمضاف على انه عطف بيان له لانه اشهر
او بدل ويجوز قطعه بان ينصب باضمار اعني او يرفع على اضمار مبتدأ ولا يجوز اضافته اما مع الجملة
فظاهر واما المضاف فلان اضافة كليهما متعذر لان حق المضاف ان يعتوره الاعراب لاختلاف
العوامل فلو اضفتهما في موضع الرفع يجب رفعهما جميعا لانهما في حالة الرفع فيلزم ان يكون الثاني مرفوعا
باعتبار انه مضاف في حالة الرفع ومخفوضا باعتبار انه مضاف اليه ولا يجوز اضافة احدهما بدون الآخر
لان كلا منهما بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف **ولقب وهو** اي اللقب **ما لا يخفى عن مدح او ذم** مع كونه علما
قد يضاف علمه الى اللقب نحو سعيد كرز ويجوز الاجراء على ما ذكرنا وانما ترك هذا الوجه لانه ظاهر وذكر
الاضافة لانها امر مشكل لانهما اسمان لذات واحد فينبغي ان يتعذر اضافة احدهما الى الآخر لتعذر
ان يتخصص احدهما بالآخر **بلا عكس** اي لا يجوز اضافة اللقب الى العلم لان اللقب اشهر لانه فيه العلمية مع آخر

من معنى النعت فلو اتى به او لا لاغنى عن الاسم والمراد من اللقب هو اللقب الذى لا يكون صفة لان الالقاب
الصفات لا تضاف اليها موصوفاتها على ما سيجى ان شاء الله تعالى فلا يقال ابرهيم الخليل بجر الخليل
على الاضافة وانما يقال برفعه على الصفة **على ان محض اللفظ فى الثانى** اى فى اللقب المضاف اليه ومحض
المدلول فى العلم المضاف **ليتغايرا** اى العلم واللقب حتى يصح الاضافة فمعنى جاءنى سعيد كرز جاءنى مسمى
هذا اللقب ولا يجوز ان يكون المراد من الاول اللفظ ومن الثانى المدلول لاسناد المجىء الى الاول حالا يصح اسناده
الى اللفظ من الافعال كالمجى وانما لم يذكر هذا البحث بعد الفراغ من اقسام العلم لانه مخصوص بالعلم المنقول
لا المرتجل فذكر بعد بلا فصل وقوله **ومرتجل** وهو الذى لا يكون موضوعا لشىء قبل العلمية عطف على قوله
منقول **قياسى** هذا المرتجل **ان وافق** العلم المرتجل **ذنه اصله فى اسماء الاجناس** ويكون واردا على
قياس كلام العرب غير مخالف له نحو عمران فانه نظير سرحان **وشاذ ان خرج** العلم المرتجل **عن حكم نظائره**
الى ان يكون مخالفا له نحكمه **بتصحيح ما اعل مثله** او باعلال ما يصح نحو مكوزة اسم رجل فان القياس
ان يقال مكازة كمقالة ومقامة وحيوة اسم رجل والقياس ان يقال حية لان الواو والياء اذا اجتمعتا
والاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء وتدغم الياء فى الياء ونحو داران وماهان والقياس دوران
وموهان كالجولان والطوفان **والفكاك** ادغام **ما ادغم** مثله نحو محبب اسم رجل وقياسه ان يقال
محب بالادغام كما يقال محب **والفتاح ما يكسر مثله فيها** اى فى اسماء الاجناس كموهب بفتح
الهاء والقياس كسرها لانه ليس فى كلامهم مفعل فاؤه واو من نحو يعد وانما خولف بهذه الاعلام لئلا
تشتبه باجناسها **والثانى** وهو العلم الذى لشىء ذهنا لا خارجا **علم الجنس** وقد عرفت انه موضوع للحقيقة
الذهنية لا للافراد الخارجية **سواء كان** علم الجنس **اسم عين** بان يكون علم حقيقة لها عين وليس
المراد انه علم الحقيقة المتعينة فى الذهن وهى عين لانها من حيث انها فى الذهن عرض قايم به كاسامة
او اسم معنى حدث كسبحان علم للتسبيح بمعنى التنزيه **او اسم معنى وقت** نحو غدوة فانه علم لانه غير منصرف
فى قولك سايرته على فرسه غدوة ولو لم يكن علما لزم ان لا يكون غير منصرف لانه ليس فيه الا التانيث
اللفظى وهو لا يمنع الصرف الا مع العلمية واعلام الاوقات من قبيل اعلام الاجناس لا من قبيل اعلام الاشخاص

الاشخاص لعمه استعماله لكل فرد كاستعمال اسامة فى كل فرد ولو كانت من باب زيد لاختصت
بواحد واحتاجت فى الثانى الى وضع ثان **او كان** علم الجنس **لفظا يوزن به** فان الامثلة التى يوزن
بها وقعت فى اصطلاح النحاة اعلاما للحقائق الذهنية المطابقة لموزوناتها منزلة باب اسامة
على طريق الايجاز والاختصار لانهم اذا قالوا افعل صفة لا ينصرف علم الحكم فى جميع ما يوزن به
من غير اطالة تعدله موزوناتها فافعل موضوع للهيئة المشتركة مع حروفه وكذا غيره من الاوزان
كفعلة وفعلان قيل انما قيد اللفظ بقوله يوزن به لان كل لفظ يذكر ويراد لفظه من غير
هذا القيد هو علم لكنه من قبيل اعلام الاشخاص لا من قبيل اعلام الاجناس والذى هنا بصدده
الثانى وفيه نظر لان ضرب مثلا علم الالفاظ المحكية الملاحظ فيها مسمى تلك الالفاظ بوجه
وهو علم جنس لنحو ضرب زيد وضرب بكر **او كان** علم الجنس **كناية** عن الاعلام فان لها حقيقة
لحقيقة الاسد فيجوز ان يضع لها علما ايضا **كفلان وفلانة** فانهما كنايتان عن اعلام الاناسى
ويكونان من باب اسامة لصحة اطلاقهما كناية عن كل علم والحاصل ان علم الجنس موضوع للحقيقة
الذهنية الكلية المتحدة فى الذهن فاذا انطبق تلك الحقيقة الى افرادها الخارجية فان كانت
تلك الافراد فى الخارج قائمة بنفسها يقال ان علم الجنس اسم عين وان كانت قائمة بغيرها
وكانت حدثا يقال انه اسم حدث وان كانت وقتا يقال انه اسم وقت وان كانت الفاظا
موزونا بها يقال انه لفظ يوزن به وان كانت اعلاما يقال انه كناية عن الاعلام **ومن العلم**
سواء كان علم شخص او علم جنس **ما لزم اللام فيه كالمسمى بها** اى كالذى جعل علما مع اللام
مطلقا وقد الما لم يكن صفة ولا مصدرا قبل العلمية نحو الله فان اللام فيه لازمة لكونه جزءا من
من العلم فلا يجوز حذفه **و** مثل العلم **الغالب بها** اى باللام فان اللام فيه ايضا لازمة سواء كان
فى الاصل صفة نحو الصعق فانه فى الاصل صفة لكل من هو من المخاطب والمخاطب ممن اصابتهم الصاعقة
ثم صار علما على خويلد بن نفيل بالاستعمال او كان اسما غير صفة نحو النجم فانه كان اسما
لكل نجم من النجوم ثم صار علما على الثريا بالاستعمال قيل الفرق على القول الثانى بين الصعق

اذا صار غالبا وبينه اذا سمي به في لزوم اللام في الاول وعدم لزومه في الثاني ان اللام في الاول كانت
في الاصل مقصودة للعهد فلزمت هنا كما لزمت في الاصل مع ارادة العهد واما في الثاني غير مقصودة
في الاصل لعدم الاحتياج اليها وانما جي بها في الاعلام التي في الاصل صفات للمح معنى الوصفية بعد
اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسمين بها اوصافا لقصد المدح او الذم بخلاف الاسم فانه لو لم يكن
اللام مقصودة كالجيم من جعفر لم يؤت بها في الفرق بانه يلزم نظرا لجواز ان يقال دخول اللام
في الاسم نظرا الى شيوعه لقصد المدح او الذم ايضا ومثل **المثنى** اي العلم الذي جعل مثنى **وصحيح**
الجمع اي العلم الذي جعل جمعا مصححا بالواو والنون او بالالف والتاء سواء كان علم شخص او علم جنس
وليس المراد المثنى والجمع اللذين جعلا علمين فان اللام في الاول لازمة دون الثاني نحو ابانين فانه علم
لجبلين احدهما ابان والآخر متالع وليس تثنية لشيئين كل واحد منهما ابان فهو علم لفظة التثنية
وعرفات فانه وعرفة علمان لموضع في الحج معين وليس عرفات جمع عرفة اذ ليس ثمة امكنة اسم كل
واحد منها عرفة وانما لزمت اللام في الاول لان العلم اذا اريد تثنيته وجمعه للايجاز والاختصار وهربا
من تكرار اللفظ الواحد مرارا متعددة التزموا ادخال اللام فيهما ليكون جبرانا عما ذهب عنه واحدة
من العلمية بسبب التثنية والجمع مع دلالته على العهد كدلالة العلم لانه موضوع في الحقيقة لمعهود
دال عليه خصوصية لفظه المفرد ولما زالت الخصوصية فيهما التزم اللام فيهما للفائدتين الجبران
والدلالة على العهد نحو الزيدان والمحمدون وطلحة الطلحات والاسامات والاسامان باعتبار اطلاقها
على الافراد الخارجية وانما قيد الجمع بالصحيح لانه لما كان هذا الجمع اشرف الجموع جبر اولا به النقصان
كان في غير هذا الموضع جبر نقصانه بذلك الجمع نحو سنون وتلقون وفي عبارته تساهل لانه يلزم
منها ان يكون نحو الزيدان والمحمدون علما وليس كذلك ومثل **الكناية عن غير ذوي العلوم** اي غير
الذين من شانهم العلوم فان اللام فيها لازمة نحو الفلان والفلانة وذلك لانه لما اضطروا الى زيادة
امر للفرق بين الكناية عن اعلام ذوي العلوم وبين الكناية عن اعلام غيرهم زادوا على الكناية الثانية
اللام التي لا ينافي معناها التعريف وذلك لان الكناية في المعنى كالنكرة ولولا منع صرف فلانة لما حكم بعلميتها

وانما لم يعكس لان العلم في الاناسي اكثر بالنسبة الى البهائم فكان ترك اللام فيها اولى لشهرتها ولطلب
التخفيف فيما هو كثير الاستعمال ولان علم البهائم متاخر عن علم غير البهائم وفرع عليه ولان اعلام
البهائم فيها شائبة الجنسية لقلة تعلق الغرض باشخاصها فناسب دخول اللام عليها وفي عبارته
هنا ايضا تساهل صوابه ان يقول عن اعلام غير ذوي العلوم لان الكناية عن الاسامي لا عن
المسميات قال الله تعالى اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا ومن العلم **ما جاز**
اللام فيه كالمصدر نحو الفضل **والمشتق** نحو المظفر فانه يجوز دخول اللام عليهما لما ذكرنا قبل **و**كالعلم
المأول بواحد من جنسه فانه اذا وقعت الشركة في التسمية بزيد لجمع من الناس صار معنى قولنا جاني
زيد جاني واحد من الجماعة المسمى كل واحد منهم بزيد وهو معنى شايع فادخل اللام عليه كما ادخل
على رجل لاجل الشركة وينصرف ايضا كقولك هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد وكقوله باعد ام العمرو
من اسيرها حراس ابواب على قصورها وكقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض
ماضي الشفرتين يمان وانما يأول لان ادخال حرف التعريف على العلم خلاف الظاهر لعدم الحاجة
اليه فتاويله لا يصح على قاعدتهم **وهو** اي العلم المأول **قليل** لان العلم انما وضع لشيء بعينه غير متناول
ما اشبهه فاذا نكرته كان تنكيرا على خلاف وضعه **و**من اصناف الاسم **المعرب** وسمي به لان
فيه تبيين المعنى الطارية على الاسم عند التركيب من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا ابانها ولان فيه
ازالة فساد الالتباس من قولهم اعرب اذا ازال العرب وهو الفساد والهمزة للسلب **وهو** في
اصطلاح النحاة **ما في آخره احدى الحركات** التي هي الفتحة والضمة والكسرة **او احدى الحروف** التي هي
الالف والواو والياء **لفظا او تقديرا** اي حال كون هذه الواحدة من الحركات او الحروف ملفوظة او
مقدرة على ما سيجي بيان ذلك ودخل في التعريف جميع المبنيات التي في آخرها حركة او حرف فلما
قال **بواسطة العامل** في لفظ المتكلم به خرجت المبنيات ثم قسم العامل بقوله **صورة** كما اذا كان
العامل لفظيا مذكورا **او معنى** كما اذا كان العامل معنويا او لفظيا ولكن يكون مقدرا لا مذكورا
ولا باس بخروج الفعل المضارع المجزوم من التعريف لانه بصدد تعريف المعرب من الاسم لا انه في بيان

اضافه يدل عليه وجها الواو فى قوله وهو دخل فى التعريف جاءنى مسلمان وان كان الالف فيه ثابتا قبل

العامل لان تعين الالف فى حالة التركيب بواسطة العامل ولابد من القيد الذى قيدنا العامل به ليخرج

عن التعريف نحو مثنى ومثا ومبنى اخاتل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل فان هذه الحروف فى آخر من

وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس فى لفظ المتكلم به وانما هو فى لفظ غيره وكذا خرج عن التعريف

نحو جاءنى هذان ورايت هذين على قول من جعلهما مبنيين لان هذان صيغة موضوعة للمرفوع

وكذا هذين صيغة اخرى موضوعة للمنصوب والمجرور فلا تكون الالف والياء فيهما بواسطة العامل

والاعراب هو الذى فى آخره اى فى آخر المعرب من الحركة او الحرف الذى بواسطة العامل واعلم

ان هذا التعريف ينتقض بالتنوين فى نحو جاء زيد فانه حرف فى آخره بواسطة العامل لانه لولا العامل لما كان

زيد مرفوعا ولم يكن معربا بالملاحظة التنوين مع انه لا يسمى هذا التنوين اعرابا وعند كثير من النحاة الاعراب

هو اختلاف آخر الكلمة فجعلوا الاعراب امرا معقولا ولكن لم يستقم على هذا ان نقول انواعه رفع ونصب

وجر اذ لا يستقم ان يكون الاختلاف جنسا لهذه الانواع وانما قولهم حركات الاعراب وحروف الاعراب فليس

من قبيل اضافة الشئ الى نفسه وانما هو من قبيل اضافة الاعم الى الاخص لان الحركات والحروف قد يكون

اعرابا وغير اعراب وانما لم يقل وهى الاعراب مع انه اخصر واظهر لان قوله والاعراب هو الذى فى آخره اشارة

الى رد هذا المذهب بواسطة افادة الحصر والمعنى المقتضى لانواعه اى انواع الاعراب فى الاسم وقوله

الرفع والنصب والجر بالجر بدل من انواعه وقوله الفاعلية والمفعولية والاضافة خبر قوله المقتضى واراد

بالفاعلية والمفعولية كون الشئ فاعلا ومفعولا لان حرف النسبة يجعل اسم العين بمعنى المصدر كما اراد

بالاضافة كون الشئ مضافا اليه فالاولى ان يقول والاضافة اليه لان الاضافة شاملة للطرفين ومقتضى

الجر كون الاسم مضافا اليه لا مضافا وانما قيل لعلم الفاعلية الرفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه

الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من توابع مثل هذا الفتح ولوازمه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب

رفعا لان دلالة الحركة على معنى تابعة لثبوت نفس الحركة وكذا نصب الفم تابع لفتحه كان الفم شئ ساقط

ونصبه بفتحك اياه واما جر الفك الاسفل فهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى الاسفل فسمى

حركة

حركة الكسر وحركة الاعراب الجر لان الجر المجهور فى المعنى المقصود من صورة الضم من الكسر وليس المراد

منها الاشياء المنسوبة اليها الفاعل والمفعول كما قالوا لان المقتضى للاعراب هو هذه المعانى لا الاشياء المنسوبة

الى الفاعل والمفعول وانما كانت هذه المعانى مقتضية للاعراب لانه لما وقع الاسم فى التركيب حصل فيه بواسطة

التركيب مع العامل هذه المعانى الطارى احدها على الآخر اللازمة للاسم بعد التركيب فاحتيج الى علامة

تدل على كل واحد منها وما وضع لكل معنى صيغة لئلا يلزم تكثير الصيغة من غير ضرورة ولا اكتفاء

فى تمييز هذه المعانى بتمييز العامل لانه لا يحصل التمييز بين هذه المعانى فى نحو ما احسن زيد بنصب زيدا

وما احسن زيد برفعه وما احسن زيد بجره فانه لو جرد زيد عن الاعراب لا يتميز هذه المعانى فيه بمجرد

العامل فجعل الحركات التى هى اجزاء حروف المد التى هى اخف الحروف او نفس هذه الحروف دليلا

عليها وكل من الثلاثة الاولى التى هى الرفع والنصب والجر علم اى علامة لكل من الثلاثة الاخرى ولاء

اى متتابعة فالرفع علم للفاعلية والنصب علم للمفعولية والجر علم للاضافة وذلك انما يحكم التناسب

بين كل واحد من هذه المعانى وبين سنة الحركات لقوة الفاعلية لانها اقوى فى الاعتبار من المفعولية

لان الفعل ما لا يستغنى عنه وقوة الرفع فى الاصل لانه من الشفتين ويحتاج فى النطق به الى تحريك عضوين

وضعف المفعولية لان المفعول فضلة يتم الكلام بدونها وضعف النصب لكونه من اقصى الحلق وكون

الاضافة بين بين لوقوع المضاف اليه مرة فاعلا واخرى مفعولا وكذلك الجر بين من وسط

الحنك واما بطريق السعال الاختصاص الاقل وهو الفاعل لانه واحد ليس الا بالاقوى وهو الرفع لتكثر

قلته مقاومة لثقله واختصاص الاكثر وهو المفعول فانه يكون واحدا متصاعدا الى خمسة بالاضعف

وهو النصب لتكون كثرته موازنة لخفته ومقوم للمعنى المقتضى للاعراب الذى هو الفاعلية والمفعولية

والاضافة العامل اى عامل الاسم سواء كان لفظيا او معنويا لانه بصدده بخلاف عامل الفعل فانه

ليس مقوم له وهو من قوم اذا سوى فان زيدا قبل دخول جاء معرى عن فاعلية فاذا دخل جاء سوت

وخرجت من القوة الى الفعل وكذلك العامل المعنوى فان التجرد للاسناد امر يحصل به كون

المبتدا اليه والخبر مسندا والاعراب لفظى وهو اى الاعراب اللفظى بالضمة رفعا اى مع الضمة فى

المستلام

حالة الرفع او بالضمة رفعه وكذا قوله **والفتحة نصبا والكسرة جرا في المفرد** واحترز به عن التثنية والجمع فان اعرابهما بالحروف **وفي الجمع المكسر** وهو ما تغير فيه بناء واحده كرجال واحترز به عن الجمع السالم فان اعرابه بالحروف **المنصرفين** احترز عن المفرد والجمع المكسر غير منصرفين كاحمد ومساجد جرهما الفتح لا بالكسرة نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وانما قدم هذا القسم لاستيفائه الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها **وهو بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فيما لا ينصرف** نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد نحو واقع على خلاف الاصل وذلك لان غير المنصرف لمشابهته الفعل حذف لاجل المشابهة منه الكسر الذي لا يوجد في الفعل واعلم ان المنصرف ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص الحار فالمنصرف خلص من شبه الفعل وشبه الحرف وقيل انه ماخوذ من الصريف وهو الصوت لان في آخره تنوينا وهو غنة في الخيشوم وقيل من الانصراف وهو الرجوع والاسماء المعربة على قسمين قسم اتبع على الفعل لتمنع ما يمنع الفعل وقسم انصرف عنه وهو المنصرف **وهو بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا في جمع المونث السالم** وهو ما لحق باخره الف وتاء سواء كان لمونث كمسلمات او لمذكر كصهوات وسواء لم يتغير بناء واحده كما ذكرنا من المثال او تغير نحو غرفات وتسميته جمع المونث السالم باعتبار الغلبة تقول جاءني مسلمات ومررت بمسلمات ورايت مسلمات فنصبه على خلاف الاصل وذلك لانه لما كان فرعا على الجمع المذكر السالم ونصبه محمول على جره على ما سياتي حمل نصب جمع المونث السالم ايضا على جره اجراء للفرع على وتيرة الاصل وان كان الاصل معربا بالحروف لان الاصل في الاعراب بالحركات وانما اعرب الاصل هنا بالحروف لعلة فاتت في الفرع **وهو بالفتحة نصبا في المنقوص** الذي في آخره ياء قبلها كسرة نحو رايت القاضي **وهو بالكسرة جرا في نحو غلامي** ورجالي من المفرد والجمع الذي اعرابه بالحركة المضافين الى ياء المتكلم **على راي** لبعض النحاة فانه جعل اعرابه لفظا في حال الجر نظرا الى الكسرة الظاهرة وعند بعض آخر منهم انه مبني على الكسر لاجل اضافته الى ياء المتكلم المبني وسيجي بيان المذهب الاصح فيه **وهو بالواو والالف والياء رفعا ونصبا وجرا** اي مع الواو في حالة الرفع والالف في حالة النصب والياء في حالة الجر **في الاسماء الستة** المكبرة

المكبرة احترازا عن المصغرة فان اعرابها كاعراب المفرد المعرف نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك لان الياء اذا كان ما قبلها ساكنا تحتمل الحركات الثلث وان كان ياء **المضافة** احترازا عنها غير مضافة نحو اب واخ فان اعرابها بالحركة **الى غير ياء المتكلم** احترازا عنها مضافة الى ياء المتكلم نحو ابي فان فيه الخلاف المذكور وكان عليه ان تعرب الواحد لانها لو ثنيت وجمعت كان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا على الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف من حروف العلة كحركتين فكما استبدل المثنى والمجموع الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من المفرد هذه الاسماء وجعلوا اعرابها بالحروف لكون في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي هي الاقوى وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا بحال الاضافة ليظهر تلك الذات اللازمة فيتقوى المشابهة مع صلاحية لام بعضها وعين الآخر ان تقوم مقام الحركة ومع عدم حرف فيها بدل من اللام او العين **وهو بالالف رفعا وبالياء** المفتوحة ما قبلها **جرا ونصبا في التثنية وفي اثنين** فان اعرابه كاعراب التثنية لكونه وصفه وصفها اذ هو كقولك ابنان واسمان لانه من التثنية معناه معناها ولكنه ليس بتثنية حقيقة لانه لم يثبت للمفرد اثن **وفي كلا** حال كونه **مضافا الى مضمر** من متكلم ومخاطب وغايب نحو كلاهما وكلاكما وكلانا فان اعرابه كاعراب التثنية لشبهه بها لفظا لكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنها بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى ولانه لا يضاف الا اليها فيكتسي حكم التثنية منها وخصوا ذلك بحال اضافته الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب كونه تاكيدا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا للمتبوع في الاعراب بالحرف ثم طرد ذلك في المضاف الى المتكلم والمخاطب واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة تقديرا نظرا الى كونه مفرد اللفظ ولذا قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها بافراد الضمير نظرا الى لفظة كلتا **وهو بالواو رفعا والياء جرا ونصبا في الجمع على حد التثنية** وهو الجمع السالم فانه يسلم بناء الواحد فيه كما سلم في المثنى وان الواو والنون فيه كالالف والنون في المثنى في ان الزايدتين فيهما جاءا بعد تمام صيغة المفرد **وفي اولي** فان وضعه وضع جمع السلامة

ولبس به لانه لم يأت اولا في المفرد فجعل اعرابه كاعرابه و في عشرين واخواتها من ثلثين الى تسعين فانها
ليست بجمع السلامة ولكنها موضوعة وضعه وانما جعل اعراب المثنى والجمع السالم بالحروف لانهما متفرعان
على الواحد والاعراب بالحروف متفرع على الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل مع ان
في آخرهما حروفا تصلح لان تكون اعرابا وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان التثنية والجمع ستة احوال
والحروف التي تصلح للاعراب ثلثة فاختص الالف بالتثنية لان الالف اطرد زيادتها في التثنية علامة
لها نحو ضربا والواو بالجمع لاطراد زيادتها علامة للجمع نحو ضربوا وذلك لمناسبة الالف التي هي اخف
الحروف للتثنية التي هي اكثر من الجمع لاشتراك العقلاء وغيرهم فيها ومناسبة الواو التي هي اثقل حروف
العلة بالجمع الذي هو اقل لاختصاص هذا الجمع باولي العلم فلما جعل الالف والواو علامتيهما وكان اول
انواع الاعراب الرفع لانه علامة العمدة جعلا علامتين للرفع فيهما ايضا ولم يبق من حروف العلة الا الياء وكان
الجر اولى بها فقلبت الالف في المثنى والواو في الجمع ياء وجعلت علامة للجر وحمل النصب على الجر لاشتراكهما
في كونهما علامتي الفضلات في المعنى نحو مررت بزيد وجزت زيدا وفي الكتابة نحو مررت بك ورايتك وترك
ماقبل الياء في المثنى على الفتحة التي كانت عليها قبل اعرابها لانها قبل الياء الساكنة غير مستثقلة وقلبت الضمة
في الجمع كسرة لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة وكسر النون في المثنى لانه ساكن في الاصل والاصل في تحرك
الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق بينهما حيث يتحد صيغتهما في بعض الاسماء المعتلة نحو المرامين والمصطفين
او تقديري عطف على قوله لفظي ولفظ التقديري انما يستعمل حيث يستحق الكلمة الاعراب لكن لا يظهر
فيها لتعذره على الحرف الاخير كما في المقصور او لاستثقاله كما في المنقوص فيقدر الاعراب فيه ولفظ المحلي انما
يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى انها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من
المعربات لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائها بخلاف المانع عنه في التقديري فانه
حرف الاخير وهو اي الاعراب التقديري بالحركة احوالا اي في جميع الاحوال الثلث في المقصور اي فيما آخره الف
مقصورة سواء كان الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا وحبلى او لا نحو عصا فان اعرابه متعذر لفظا اذ لا يمكن تحريك
الالف مع بقائه الفا ولا يتوارد الحركات على ما قبله حيث كان الالف مقدرا ويسمى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه

ممنوعا

ممنوعا من مطلق الحركة والقصر المنع وفي نحو غلامي فان اعرابه متعذر في جميع الاحوال على الاصح لكون الكسرة مجتلبة
للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشغولا بالحركة اللازمة لاجل ياء الاضافة فلا تكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل
ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين فيه نظر لجواز ان يجعل الكسرة المجتلبة لاجل الياء علامة
للاعراب ايضا كما يجعل الالف المجتلبة لاجل التثنية في نحو مسلمان علامة ايضا وفي النظر نظر لانه لزم ان لا تبقى الكسرة
بتعاقب العوامل كما لا تبقى الالف في المثنى بتعاقبها او الاعراب التقديري بالحركة رفعا وجرا في المنقوص اي المذكور نحو القاضي
وذلك لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة وعلى الياء في حالة الرفع واستثقال اجتماع ثلث كسرات على الياء في حالة
الجر مع ان الضمة والكسرة ليستا بمتعاديتين للياء او الاعراب التقديري بالحرف رفعا نحو مسلمي اي في الجمع بالواو والنون
المضاف الى ياء المتكلم فان الياء في الرفع منقلبة عن الواو اذ اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء فيه والسابقة منهما ساكنة
فقلبت الواو ياء ثم الضمة كسرة لقرب الضمة من الطرف الذي هو محل التغيير فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة فيه فيكون
اعرابه في حالة الرفع بالحرف تقديرا بخلاف حالة الجر والنصب فان اعرابه فيهما لفظي لوجود الياء التي هي علامة الجر والنصب
فيهما متى اجتمع في الاسم علتان من تسع تسمية كل واحد منها علة مجاز لانه جزء العلة وليس بعلة تامة اذ لا يصير
الاسم غير منصرف الا باجتماع علتين منها او بوجود واحدة تقوم مقامهما وليس المراد من العلة عند النحاة ما هو
المراد عند غيرهم من كونها مؤثرة وموجبة بل المراد منها ما اذا حصل في الكلام يجب على المتكلم ان يختار معه ما يناسبه من
الكلام او واحدة عطف على قوله علتان باعتبار المعنى لا باعتبار الاشتراك في العامل المذكور منها اي من التسع تنزل منزلتهما
في المنع اي منع الاسم الصرف كما انهما تمنعانه كالجمع الاقصى فانه جمع بخصوص صيغته بالجمعية فكونه جمعا سبب وكونه لازما
للجمعية بمنزلة جمع آخر فالسبب الثاني فيه هو تكرر في نفسه لا سبب آخر مخالف له والف التانيث المقصورة والممدودة
فان الالف تكون سببا كالتاء ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تانيث آخر لانهما تانيثان
احدهما لفظي وهو نفس الالف والثاني معنوي وهو لزومها المنع الاسم عند اجتماع العلتين منها او تكرر
الواحدة من التنوين الذي هو للتمكن لفظا وان كان في الحكم ثابتا ومن ثم تعال عندي مكاييل برا ومثاقيل ذهبا
فالتنوين في مكاييل مقدر لانه نصب برا على التمييز وانما ينصب الاسم على التمييز اذا كان تاما باحد الاشياء منها
التنوين لفظا او تقديرا وذكر لانه لما اجتمع فيه ذكرت في الفعل مشابهة ضعيفة باعتبار ان كل واحدة من التسع متفرعة

على الاصح على ما نذكره من بعد كان الفعل متفرع على الاسم افتقارا واشتقاقا فحذف منه لذلك المشابهة علامة
تمكنه وهو التنوين بالاصالة وانما لم يبن الاسم بهذه المشابهة للفعل كما بني الاسم بادنى مشابهة الحرف كالموصولات
فانها بنيت لاحتياجها الى غيرها كالحرف لان الحرف راسخ في البناء لانه لم يوجد فيه من اعراب من بالخلاف
الفعل فان اصله في البناء ضعيف بسبب تطفل المضارع على الاسم في الاعراب فلم يبن من الاسماء التي تشابه الفعل
الا ما كان معناه معنى الفعل بعينه كاسماء الافعال ومن الجر تبعا للتنوين في السقوط عند الكثرة وذكر ليعلم
ان سقوط التنوين لمنع الصرف لا لغيره فانها قد يحذف وحدها لا لمنع الصرف كما في الوقف ومع اللام والاضافة
والبناء فيجعلي تابعه ايذانا بان التنوين انما يسقط لمنع الصرف في صورة الجر بذلك لما بينهما بانه قائم مقام
التنوين ومعاقبه في الاضافة ومرتبة اي من اجل ان منع الاسم من الجر تبع لامتناعه من التنوين يجر بالكسرة الاسم
المجتمع فيه العلتان او الواحدة المكررة ان امن التنوين بدخول اللام او بوجه للاضافة وذلك لان التنوين
ح قد خرج عن حيز الوجه بسقوطه بسبب اللام والاضافة فلا يتصور سقوط التنوين لمنع الصرف فلم يصح
سقوط التابع له ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان الاسم اذا دخله اللام او الاضافة خرج عن شبه الفعل
وصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخول ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما سقط منه لاجل المشابهة وهو الجر ولما
التنوين فلم يكن عوده مع وجود اللام والاضافة فلا يعود فالصواب على هذا ان يقول ومن ثم يجر في حال الحرمة
الى اعادة التنوين وذلك لان الجر لو لم يكن تابعا في التنوين في السقوط لما يعود في حال الضرورة الى اعادة التنوين
لا الى اعادة الجر نحو قوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره فان مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة ولا حاجة لعالى
اعادة الجر لاستقامة الوزن باعادة التنوين وحده فمنها اي من التسع العلمية وهي متفرعة على التنكير لان كل
ما نوعه كان مجهولا اولا ثم يعرف بالتعريف وانما كان المعتبر في باب منع الصرف هو العلمية من جملة اقسام المعارف الخمس
لانه لا مدخل للمضمرات والمبهمات في هذا الباب لبنائها وكذلك لا مدخل للمعرف باللام والاضافة فيه لانه يجعل غير المنصرف
منصرفا على قول او لا يظهر فيه حكم غير المنصرف على آخر وقد اعتبر الخليل في منع الصرف تعريف الاضافة فانه قال
ان اجمع غير منصرف لوزن الفعل والتعريف الاضافي وقال الاصل في قولك قرات الكتاب اجمع اي اجمعه اي جميعه
فاعتبر التعريف الاضافي عند حذف المضاف اليه والوصف وهو كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود

وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وشرطه التاصل اي شرط الوصف
ان يكون في اصل الوضع وصفا سواء لم يغلب عليه الاسمية نحو احمر او غلب نحو ان يكون في اصل الوضع عاما
في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج في وقوعه عليه الى قرينة بخلاف ساير
ما كان واقعا عليه كاسود فانه كان في اصل الوضع عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء
حتى لا يحتاج في استعماله فيها الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف ساير السود فانه يحتاج في استعماله
في كل واحد منها الى قرينة نحو ليلة اسود وعندي اسود من الرجال جريا اي يكون وصفا في الاصل
بالحقيقة لا على التوهم كما في اجدل واخيل وافعى على ما نقل عن سيبويه بان قوما ترك صرفها لتوهم معنى
الوصف فيها على ما قيل ان الاجدل وهو الصقر ماخوذ من الجدل وهو القوة والاخيل وهو طاير
ذو الوان ماخوذ من الخيلان جمع خال وان الافعى وهو الحية الخبيثة ماخوذة من فوعة السم اي شدته
لكن منع صرفها ضعيف لانه لم يتحقق كونها اوصافا في الاصل جزما وللتضاد بينهما معنى اي بين العلمية
الدالة على الخصوص وعدم الشركة وبين الوصف الدال على العموم والشركة لا يجتمعان في اسم واحد لمنع الصرف
والعدل وهو فرع على المعدول عنه وهو الخروج اي خروج الاسم عن الاصل اي عن صيغته الاصلية الى
الاخرى او عن اصل استعماله خروجا تحقيقا ان لم يتوقف عدليته على منع الصرف اي يدل دليل
غير منع الصرف على عدليته ولم يقدر بها اي بالعدلية بمنع الاضافات اذ لو كان الدليل على عدليته هو
منع الصرف او قيل انه عدل حملا على اخواته لم يكن العدل ح تحقيقا بل تقديريا كاخر وهو جمع
اخرى وهي تانيث آخر وهو افعل التفضيل وكان معنى جاءني زيد ورجل آخر في الاصل رجل اشد تاخرا
من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فانه معدول عن الاخر عند بعضهم قال الدليل على انه معدول
عن الآخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لوجب ان يقال اخر على وزن افعل لان افعل ما دام
من ظاهرة او مقدرة يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره وههنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا ان يكون اصله الجمع المعرف باللام او معدولا عن آخر
عند بعض آخر منهم قال ان قياس افعل التفضيل اذا تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل مع من

ويغيه لفظه في الحوال ولما كان أخر مجرده اعنهما وليس مع من علمنا انه معدول عن آخر من وفيه
ضعف لان أخر لما يجب فيه المطابقة لمن هو له فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف
باللام ولا يلزم تعريفه وان كان معدولا عن المعرف باللام كما لزم التعريف في أمس المعدول من الامس
لان أمس متضمن للام ولذا بنى بخلاف أخر فانه غير متضمن له و مثل جمع واخواته نحو كتع وبصع وبتع
فانه معدول عن جمع مسكن العين على راى لان جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء ان يجمع على فعل كحمراء
وحمر و معدول عن جماعى على الراى الاصح وهو راى الفارسي وذلك لانه ليس قياس كل فعلاء ان يجمع
على فعل بل هو قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على
جمع فجمعاء المنزلة فعلاء اسما وقياس جمع فعلاء اسما على فعالى بفتح اللام وكسرها وفعلاوات ايضا
كصحارى وصحراوات فيكون جمع معدولا عن جماعى او جمعاوات او خروجا تقديرا ان يتوقف عدليته
على منع صرفها لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف وقيل بها اي بعدليته تبعا وحملا على اخواته ومن
ثمه اي من اجل توقف العدلية في العدل التقديري على منع الصرف او الحمل على الاخوات قيل بها اي
بالعدلية في عمر فانه لا يوجد الاعلام غير منصرف لم يكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر
العدل فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف لسبب واحد فقيل انه عدل من عامر علما
وانما قلنا انه لا يمكن تقدير سبب آخر فيه سوى العدل لان عمر ليس بجمع ولا تانيث فيه لا لفظا ولا معنى
ولا تركيب فيه ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولا يجتمع العلمية مع الوصف كما عرفت
و في قطام والمراد به ما كان على وزن فعال بالكسر علم اعيان مونثة في لغة تميم فان باب قطام غير منصرف
عندهم وانما قدر العدل فيه عندهم وان لم يكن محتاجا اليه لان قطام غير منصرف للتانيث والعلمية
لانه من باب حضار الذي وجب فيه عندهم تقدير العدل فيه تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء الذي هو سبب
الامالة المطلوبة فيما فيه الراء لثقله وتكرره فانه اذا اعرب لم يكسر واذا بنى كسر قالوا اذا منع الاسم من الصرف
بسببين بنى لانه اسباب تعدد فيه العدل لذلك واذا قدر فيه تعدد فيهما لم يكن فيه الراء طردا للباب واما عند
اهل الحجاز فانه وان كان معدولا ايضا الا انهم لم يقولوا انه معدول تبعا لاخواته لان الموجب لتعدد تركونه

معدولا عندهم وهو البناء ثابت فلم يكن عدليته للحمل وليس ايضا غير منصرف عندهم لكونه مبنيا
فلا يكون العدل فيه على مذهبهم من هذا الباب فلذلك قال في اكثر تميم وفي قوله اكثر اشارة
الى ان بعضهم وافق الحجازيين من ثمه لم يقل بالعدلية في لبد وهو اسم للنسر العاشر وقد
كان علما وعلى تقدير فعل لانه منصرف فلا يكون ما يتوقف العدلية عليه من عدم الانصراف موجودا فيه
حتى يقال انه معدول وزن الفعل وهو فرع على وزن الاسم لان اوزان الاسماء مخالفة
لاوزان الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعا بالنسبة الى اوزانها لان الاصل
في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر ما يختص به اي بالفعل ولا يوجد في الاسماء الا
منقولا من الفعل او مرتجلا للعلمية او اعجميا فان الوزن اذا كان مختصا بالفعل لا يوجد في الاسم
الا على احد هذه الوجوه كفعل بالتشديد فانه مختص بالفعل وفعل بضم الفاء وكسر العين
بالتخفيف والتشديد فانه ايضا مختص بالفعل وكانفعل وافتعل واستفعل فانها من ابنية
الافعال فبذر اسم ماء وخضم اسم رجل منقول من الفعل وشلم اسم مدينة بيت المقدس
مرتجل وبقم اسم صبغ معروف اعجمي اذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمية
لانه اسم جنس او يكون اوله اي يكون اول وزن الذي في الاسم احدى زوائد المضارع فان
هذه الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صارت اشد اختصاصا به فيضاف الوزن بسبب
ذلك الى الفعل وان لم يكن غالبا عليه وقوله هذا اولى من قول غيره او يغلبه اي يغلب هذا الوزن
الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم لانه لا اعتبار بالغلبة في وزن الفعل في باب منع الصرف
لان فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل فلو كان الاعتبار
بالغلبة لوجب منع صرف خاتم اذا سمي به مع انه منصرف بالاتفاق على ان الغلبة في افعل في الافعال
غير ظاهر لمجيء افعل التفضيل من كل فعل ثلاثي ليس بلون وخلق ومنها مجيء افعل فعلاء مع مجيء
افعل في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل غير قابل للتاء لان الوزن بلحوق التاء يخرج من اوزان
الفعل لان الفعل لا يلحقه هذه التاء فلذلك انصرف يعمل لحوق التاء به نحو يعملة اللاحقة المتحركة

قياسا للفرق بين المذكر والمؤنث واحترز به عن اسوة فانه جاء فيه اسوة بالتاء المحية الا انه مع انه وزن معتبر في منع الصرف لان لحوق التاء به ليس بقياس وانما دخله التاء بعد غلبة الاسمية عليه وكان عليه ان يقيّد للموزن بكونه وزنا لازما احترازا عن امرئ وابنم علمين لانهما حالة الرفع كأخرج وفي حالة النصب كأعلم وفي حالة الجر كاضرب فلا منع الصرف في لغة من اتبع حركة ما قبل الآخر للآخر لا في لغة من التزم فتح ما قبل الآخر منهما فيكونان غير منصرفين اذا جعلا علمين وبكونه لم يخرج الى شبه الاسم بسكون تخفيف احترازا عن نحو ردّ وقيل فانه اذا جعل علما كان منصرفا لان الاعلال يخرجه الى شبه الاسم فصار نحو مدّة قيل ولا اختلاف وزنهما اي وزن الفعل واوزان العدل لا تكون الا في هذه الاوزان وهي فُعال ومَفعل كثُلاث ومَثلث وفُعَل كسُحَر وفَعَل كأمس وفُعل كأُخر وفَعال كقطام بحسب الاستقراء وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف لاجتماعهما اي العدل والوزن في اسم غير منصرف العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزان العرب وهي متفرعة على العربية لان لغة كل قوم عندهم متقدمة على ما ياخذونه من غيرهم شرطها العلمية قبل الانتقال الى اللغة العربية وليس هذا بشرط بل الشرط ان يكون في اول استعمالها في كلام العرب علما سواء كان قبل استعمالها فيه علما ايضا كابرهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علما للراوي نافع وهو عيسى لجودة قراته وانما اشترط هذا لانه اذا وقع العجمة في كلام العرب ويكون علما امتنعت من دخول اللام والاضافة عليها فتمنعت التنوين ايضا لكونه معاقبا عنهما ومنعت من الكسرة ايضا تبعا له اما اذا لم يقع في اول استعماله في كلامهم علما فيجوز دخول اللام والاضافة عليها فلا منع من التنوين فيقلبه مع الجر فان جعلت بعد ذلك علما كانت بمنزلة انك لو جعلت الكلمة العربية علما وشرطها ايضا في كونها علة تحرك الاوسط نحو لكك او الزيادة على الثلاثة كابرهيم واعلم ان تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة عند سيبويه واكثر النحويين فنحو لكك منصرف وجوبا كنوح وذلك لان تحركه في المؤنث نحو سقر انما يؤثر لقيامه مقام الساكن مسد علامة التانيث

ولما لم يكن للعجمة علامة لا بد تحرك مسكها بل العجمة لمجرد كونها على ثلاثة احرف سواء سكن وسطها او لا اشتبهت كلام العرب ويصير كأنها خارجة عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد التانيث وهو فرع على التذكير لان رتبة المذكر قبل رتبة المؤنث ولاحتياج المؤنث في الامر العام الى زيادة علامة بخلاف المذكر بالتاء لا بالالف لانه لا اشتراط لفظا اي كون التاء ملفوظة او معنى وتقديرا شرطه العلمية وانما اشترطت العلمية اما في التانيث بالتاء لفظا فلان اصل وضع التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وهي انما يحتاج لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة نحو ضارب وضاربة وامرء وامراة واما بالتاء تقديرا فلان حكم المقدر عندهم حكم الملفوظ والملفوظ شرط العلمية وهو اي التانيث بالتاء لفظا او معنى مع العلمية واجب التاثير في منع الصرف الا المؤنث الثلاثي المعنوي الساكن الوسط وضعا نحو هند اما علما لا نحو دار علما بغير العجمة فان التانيث فيه غير واجب التاثير بل يجوز فيه عدم الصرف بوجود السببين والصرف وكذا اذا كان تانيثا نحو يد علما لضعف تانيثه لعدم التاء فيه وعدم النائب عن التاء وهو الحرف الرابع وعدم النائب عن النائب وهو حركة الاوسط واحترز بالثلاثي عن نحو سعاد فان التانيث فيه واجب التاثير لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وبالمعنوي عن اللفظي نحو شاة علما فان التانيث فيه يؤثر وجوبا وان كان ساكن الوسط وبالساكن الوسط عن متحركه نحو قدم اسم امراة فان جميع النحاة اتفقوا على منع صرفه للتاء المقدر وقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء واعلم ان الزيادة على ثلثة احرف يجب ان يكون لفظا ويجب ان يكون تقديرا يمكن التلفظ به نحو جيل وان اصله جيال وهي علم للضبع والضبع مؤنثه فان سمي به مذكرا كان غير منصرف مع انه ثلاثي في اللفظ لانه رباعي في التقدير يمكن التلفظ به واما اذا لم يمكن التلفظ به وان كان رباعيا في التقدير فلا يكون غير منصرف نحو قدم علما لمذكر واحترز بقوله بغير العجمة عما فيه العجمة نحو ماه فان العجمة تقوى السببين حتى صار تاثيرهما في عدم الصرف واجبا وانما اختص العجمة بذلك من بين سائر الاسباب لان وزن الفعل والعدل لا يكونان في الثلاثي

ساكن الحشو بشهادة الاستقرآء والوصف لاجتماع العلمية والتركيب والجمع المؤثرة في هذا الباب
والالف والنون في الف التانيث تخرجه عن كونه على ثلثة احرف فلم يبق الا العجمة **فان سمي بالمونث**
مذكر فالزيادة كالتآء اي فشرطه الزيادة على ثلثة كما ان ما فيه التآء زايدا عليها غالبا فسقر اسم رجل
منصرف عندهم لضعف امر التانيث لعدم وجود التآء فيه ولا السادس مسده وهو الحرف الرابع بخلاف
سعاد فانه غير منصرف وان كان علما لمذكر لان فيه تآء مقدرة وحرفا سادا مسدها فيكون بمنزلة
ما فيه التآء ظاهرة كحمزة وانما لا يكون الحرف الثالث قايما مقام التآء لان التآء في كلامهم انما يلحق غالبا
رابعة فصاعدا لا ثالثة حتى يسد الثالث مسدها والى هذا المعنى اشار بقوله كالتآء واعلم انه
تشترط فيه ايضا ان لا يكون منقولا عن المذكر في الاصل وان لا يكون تانيثه يحتاج الى تاويل غير لازم
لان رباب اسم امراة اذا سمي به مذكرا ينصرف لانه قبل تسمية المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا الحكم
جمع مكسر خال عن علامة التانيث نحو رجال فانه لو سمي به مذكرا انصرف لان تانيثه لاجل التاويل بالجماعة وهو تاويل
غير لازم لجواز ان يؤول بالجمع فيكون مذكرا **التركيب** وهو فرع على الافراد **شرطه العلمية وان**
لا يكون بينهما نسبة من اضافة او اسناد لانه لو كان تركيبا بالاضافة والاسناد وجب بقاء الكلمتين
على حالهما قبل العلمية فلا يمكن جعل المركب معربا غير منصرف لان الحرف الاخير مشغول بالحركة التي كانت
عليها اعرابية وبنائية او بالسكون الذي كان كذلك **ولا كان الثاني صوتا** لانه لو كان الثاني صوتا
لكان المركب مبنيا لا مدخل له في باب منع الصرف نحو سيبويه **ولا الثاني متضمنا للحرف** قبل العلمية
لانه لو كان متضمنا له قبلها لا يجب عدم انصرافه نحو خمسة عشر علما فانه جاز اعرابه مع منع الصرف
وجاز ابقاؤه على الفتحة لتضمنه الحرف قبلها وفي عبارته تسامح اذ الثاني متضمن للحرف فيما هل لان المركب
مشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا احد جزئيه الا ان الحرف لما قدر في الثاني
قالوا انه متضمن للحرف قوله **علما** مفعول ثان لجعل فان التركيب بالعلمية صار لازما ولم يكن معهما
في معرض الانفكاك **الالف والنون المضارعتان** اي مشابهتان **لالفي التانيث** في انهما فرعان وفرعان على ما زيدا عليه
وهما الهمزة المنقلبة عن الف التانيث في نحو صحرآء والالف المزيدة قبلها والهمزة هي التي

للتانيث

للتانيث دون الالف قبلها لانتفائه في الاصل صحرى زيدت قبل هذه الالف الف للمد والبنآء وقلبت
الثانية همزة الا انهما لما زيدتا معا ولم ينفرد احدهما عن الاخرى نسبتا جميعا الى التانيث على طريق التغليب
لزيادتهما معا في الآخر كزيادة الفي التانيث كذلك **وعدم قبول التآء** فانهما لا يقبلان التآء كما ان التآء
الفي التانيث كذلك وغير ذلك ككون صيغة ما فيه الالف والنون مختصة الى صيغة مونثة نحو
سكران وسكرى كما ان صيغة ما فيه الفا التانيث مختصة عن صيغة مذكرة نحو احمر حمرآء وكون الزايد
الاول منهما الفا وكسوى الصدر منهما في الوزن فان سكر من سكران مثل حمر من حمرآء لكن الوجه
القوي المشابهة بحيث لا يؤثران بدونه هو عدم قبول التآء ولذا صرف ندمان مع وجود
بعض الوجوه من المشابهة فيه **ان كانا** اي الالف والنون **مع المزيد فيه اسما لا صفة فشرطه**
اي فشرط الاسم الذي فيه الالف والنون **العلمية** لان العلمية تمنع من زيادة التآء كالمنع من الحذف
او كانا مع المزيد فيه وصفا فانتفاء التآء اي فشرطه انتفاء فعلانة **او شرطه وجود فعلى** والغرض
من شرط وجود فعلى **الانتفاء** اي انتفاء التآء الى لسبب سد الشرط منصوصا بذاته بل الغرض
منه انتفاء التآء لان كل ما جآء منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون
سكرانة ويصرفون مذكرها ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا بذاته وذلك لانه يحصل به
اختلاف صيغتي المذكر والمونث فيهما وهذا احد وجوه المشابهة المعتد بها **الجمع** وهو فرع على
الواحد **شرطه ان يوازن مفاعيل** بان يكون قبل الفه حرفان اولهما مفتوحا وبعدها
ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح وتماثيل وذلك لانه لو كان اوسطها متحركا لكن منصرفا
نحو ملائكة لمشابهته المفرد نحو كراهية لفظا من حيث الموازنة ومعنى فان المصدر يحتمل القلة والكثرة
كالجمع وينبغي ان لا يكون صيغة مفعيل حصلت بعروض يآء النسبة في الجمع نحو مدايني فانه منصرف
بخلاف بخاتي في جمع بختي لعدم عروضها في الجمع **او يوازن مفاعل** ما كان قبل الفه حرفان
اولهما مفتوح وبعدها حرفان اولهما متحرك سوآء ادغم احدهما في الآخر او لا نحو دواب ومساجد واما
عباآت جمع عبالة على حذف ثمرة وثمرات وحمات جمع حمامة فمصروفان لان الساكن فيه بعد الالف لا حظ له في الحركة

لا لفظا ولا تقديرا اللهم الا ان يريد بجمع التكسير فانه ح يكون غير منصرف لفظا او تقديرا اي موازنة
ملفوظة او موازنة مقدرة كجوار اي ما كان ناقصا من هذا الجمع رفعا وجرا فان سيبويه قدم
الاعلال على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو الاستثقال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف
فانه ضعيف وهو المشابهة الخفية فكان اصله جواري سكنت اليا للاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت
اليا ثم لما كان صيغة الجمع ثابتة تقديرا الان كما حذف الاعلال موجب كان بمنزلة الباقي حذف تنوين
التمكن منه لعدم الصرف والحقت به تنوين العوض حذرا من رجوع اليا بسبب زوال التقا الساكنين
في اسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا مبنيا على بنا ممتد ومعنى لكونه جمعا متصفا بالفرعية فان كسر
الرا من نحو جوار وكون الاعلال غير مخل بالوزن اي بوزن الكلمة سوا كان وزن الفعل او وزن
الجمع او وزن غيرهما لان الاتباع احوى من الصرف مع اعلال لامه لانه في الاصل احوى قلبت اليا الفا
وحذفت الالف لالتقا الساكنين بنا على ان الاعلال مقدم على منع الصرف ولو كان الاعلال مخلا
بالوزن ينبغي ان يكون احوى منصرفا لكنه لما قالوا احوى بعدم التنوين ورجوع الالف علمنا
انه غير منصرف وان الاعلال غير مخل ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون عدم انصرافه لاجل
ان المنع في اوله تنبيه على الوزن وان زال الوزن بالاعلال كما في نحو يعد ويرى فانه زال الوزن
فيهما بذهاب الفا والعين منهما لكنه منعا من الصرف لتنبيه حرف المضارعة في اولهما على الوزن
بدل كسرة الرا على ثبوت اليا تقديرا لانه لو كان محذوفا نسيا لوجب ان يقال جوار برفع
الرا في حالة الرفع كما يقال يد واخ والوزن اي وكون الاعلال غير مخل بالوزن يدل على مفاعل
تقديرا ولما حكم ببقا اليا لاجل الكسرة ينبغي ان يحكم ببقائه ايضا لمنع الصرف لان كلا واحد من الكسرة
ومنع الصرف حكم لفظي وبهذا علم فساد قول الزجاج انه منصرف في حالتي الرفع والجر
والتنوين للصرف وقال لان الاعلال مقدم على منع الصرف لما عرفت الان فكان اصل جوار جواري
سكنت اليا لثقل الضمة عليها فالتقى ساكنان فحذفت اليا فلما حذفت خرج الاسم عن مثال اقصى
الجموع وصار على مثال سحاب فصرف لان اليا المحذوفة كالثابت بدليل بقا الكسرة فعلم بما تقدم
من

من ان العلمية والوصفية لا تجتمعان وان العدل ووزن الفعل لا تجتمعان ايضا وان العلمية في
اي شي شرط ان ما امتنع من الصرف بالعلمية اي بسبب العلمية بان تكون العلمية سببا فيه اما
او شرطا لا غير او سببا وشرطا معا غير نحو مساجد وحمرا وحبلى حكمه الصرف عند التنكير
لبقائه عند التنكير بلا سبب ان لم يكن فيه العدل او وزن الفعل وعلى سبب واحد ان كان فيه
العدل او وزن الفعل وذلك لان جميع ما تكون العلمية فيه شرطا وشرطا وسببا خمسة اسما
ما فيه الالف والنون من الاسما فان العلمية عند بعضهم شرط في قيام الالف والنون مقام سببين
كقيام الف التانيث وعند آخرين سبب لا شرط والعجمة والمؤنث بالتا والمؤنث المعنوي والمركب
فلو فرضنا اجتماع اكثرها في اسم كاذربيجان فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون لزوال تاثير جميعها بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد بدون الشرط فيبقى الاسم
منصرفا لا سبب فيه وجميع ما تكون العلمية فيه سببا المعدول من الحرفية ووزن الفعل وهما
لا يجتمعان على ما تقدم فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد الا نحو احمد والمراد بنحو كل
ما كان لفظه مشعرا بالوصفية ويكون معنى الوصف فيه ظاهرا قبل العلمية كسكران سكرى واحمر
فان حكمه عدم الصرف بعد التنكير بعد العلمية عند سيبويه لانه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير
لا بمعنى ان الوصف رجع حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه الحمرة بل المعنى انه كالثابت لكونه
اصليا مع زوال العارض من العلمية حتى لو اريد اثبات الوصف الاصلي ح لجاز لزوال العارض
ولاجل اعتبار الوصفية قالوا في جمع احمر حمر وان كان علما وقالوا الاحمر باللام واما اجدل فانه
منصرف بعد التنكير بالاتفاق لان معنى الوصف فيه خفي قبل العلمية لكونه بمعنى كل واما افعل
التفضيل فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق ان كان مجردا عن من لضعف معنى الوصف فيه
والتباسه بافعل اسما وهو غير منصرف بالاتفاق ان كان مستعملا مع من لظهور معنى الوصف فيه
وامتيازه عن افعل اسما لوجود العلامة الدالة على الوصف على امتيازه عن افعل اسما وهي
من التفضيلية خلافا للاخفش فانه لا يعتبر الوصف الاصلي بعد الزوال اي زوال العلمية بالتنكير

وقال انه منصرف لزوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير قيل انه الاخفش صرف ما امتنع
من الصرف بالاتفاق من نحو ادهم من الصفات التي غلبتها الاسمية لانه اذا لم يعتبر الوصفية
الاصلية يجب ان يصرف هذا مع انه غير منصرف بالاتفاق فيلزم ذلك للاخفش نظر لانه فرق
بين باب ادهم وباب احمر عند التنكير بعد العلمية ولا يلزم سيبويه باب حاتم لما تقدم من ان العلمية
والوصفية لا يجتمعان فلا يجوز اعتبارهما في حكم واحد وقال الفراء اذا سمي بنحو احمر رجل احمر كان غير
منصرف وان سمي به رجل اسود كان منصرفا لخلوص الاسمية ويجوز صرفه المنع من الصرف يجوز
التنوين عليه للضرورة اي لضرورة الوزن في الشعر لان الشعر له حروف وحركات وسكنات
مخصوصة لا يجوز الزيادة فيها ولا النقصان منها فاذا احتيج الى الحاق التنوين به لاتمام الوزن
الحق لان الضرورات تبيح المحظورات فلان تبيح رد الشيء الى اصله اولى واصل الاسماء الصرف
او التناسب فان مراعاة الفواصل في الآي يجري مجرى المحافظة على القوافي في الشعر مثل سلاسلا
واغلالا فانه نون سلاسلا ليناسب اغلالا ولا يجوز منع ما فيه سبب واحد غير منكرر من الصرف
بحال اي لا في حال الاضطرار لان الضرورة لا تخرج الاشياء عن اصولها وانما تردها اليها ولا في
حال الاختيار لان المشابهة بالفرعية مشابهة ضعيفة غير طاهرة لان الفرعية في الفعل ليست
من علاماته الظاهرة فانه يحتاج في اثباتها له الى مزيد تكلف وتحمل وكذا في اثباتها للاسم
كما بينا فلم يقنع بواحد غير قائم مقام السببين خلافا للكوفيين فانهم جوزوا منع الصرف في حال
الاضطرار بالعلمية وحدها متمسكين بقوله ﴿اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع
فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ﴿وما كنت دون امرء منهما ومن تضع اليوم لا يرفع
اليوم لا يرفع﴾ فانه منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية لانه في الاصل حجر يلقى في البئر
ليعرف فيها ماء ام لا فنقل عنه وجعل علما لرأس الخوارج وكنيته ابو بلال قيل انه رسول الله صلى
الله عليه وسلم اعطى الاقرع بن حابس وعيينة بن حصن يوم حنين مائة من الابل وعباس
بن مرداس وانشد هذه الابيات فقال صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه اقطع لسانه عني اعطه

مائة من الابل واجاب عن هذا التمسك بقوله ومرداس تعارض لشيخي فان الرواية الصحيحة
يفوقان شيخي وحينئذ قيل وفيه نظر لانه ليس بينهما تعارض ورواية الكوفية ايضا صحيحة
منقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك رواية صحيحة وان ثبت رواية اخرى
والجواب ان مرادهم انه اذا تعارض روايتان في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت الاستعمال
عن الفصحاء المرفوعات ابتدأ بها لان المرفوع غير فضلة بخلاف غيره اصل وملحق به
فالاصل هو الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل الاسمية والفعلية لان القياس
ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له اي للاخبار ولا حاجة الى هذا التعليل لانه ذكر قبل ذلك ان المقتضي
للرفع هو الفاعلية فلزم ان يكون اصل المرفوعات ما حصل فيه الفاعلية وهو الفاعل على ان ما ذكره
انما يدل على ان الجملة الفعلية اصل في باب الاخبار ولا يلزم منه ان يكون جزؤها اصلا للمرفوعات
وهو اي الفاعل ما اسند اليه مجرد الفعل التام وغير التام او مجرد شبهه قال ذلك ليدخل فيه
فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر والظرف والجار والمجرور واسم الفعل
لا اسم المفعول والمنسوب لانه ليس بفاعل عنده وذكر لفظ مجرد احترازا عن زيد قام وزيد قائم فان
مجرد قام وقائم ليس مسندا الى زيد بل الى الضمير فيهما مستدان اليه وقوله ما اسند اليه شامل لما هو
اسم لفظا او تقديرا كقوله يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا على جهة قيام به
اي اسند اليه على طريقة قيام الفعل به وهي طريقة الفعل المعلوم لا طريقة الفعل المجهول سواء قام
به حقيقة نحو علم زيد او توسعا نحو مات بكر ولم يضرب عمرو وقرب خالد واحترز به عن مفعول ما لم يسم
فاعله لانه ليس بفاعل عنده وانما لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب لان قوله مجرد الفعل مغن عنه
وهو اي من الفاعل واحد بمعنى انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير
عاطف وليس اي ليس الفاعل الا واحدا اذ المسند من الفعل وشبهه الى الفاعل لا يسند مرة اخرى الى
فاعل آخر لانه اذا اسند الفعل الى الفاعل تم الاسناد فلو اسند بعده الى شيء آخر لزم ان لا يكون الاسناد تاما لان
الاسناد لا يتعدد بخلاف تعلق الفعل بالمفعول فانه يختلف فيجيء له خمسة مفاعيل على ما سيجيء بيانه ولكونه

اى لكون الفاعل والجار والمجرور متعلق بقوله بعد جاز متصلا فى ان يلى الفعل بحيث لا يقع بينهما من متصلات الفعل شئ لانه كالجزء منه اى من الفعل لشدة احتياج الى الفعل واستدل على ذلك بثلثة اوجه قوله لوقوعه اى لوقوع الفاعل بين لامه اى لام الفعل واعرابه اى اعراب الفعل فى يضربان فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله لان اعراب الكلمة انما يكون فى آخرها لا فى آخر شئ خارج عن حدها واسكان اللام فى ضربت اى فى الفعل المتصل به الضمير المرفوع المتصل المتحرك فلو لم يكن الفاعل كالجزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا لم يسكن اللام لانه انما يسكن دفعا لتوالى اربع حركات فى كلمة واحدة وفيما هو بمنزلتها وبقاء العين فى قولا فانه حذف الواو من قال لتجاور الساكنين فلما حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل وهو الالف ردت الواو لزوال التجاور بالحركة اللازمة ولم يرد فى قل الحق لان الكلمة الثانية ليست كالجزء من الاولى فيه نظر لانه يلزم ان يبقى اللام فى دعا مع انه لا يرد على الاكثر بل الصواب ان يقال انما يبقى اللام لكون حركة اللام فيه لازمة بخلاف حركة التاء فى دعتا فانها غير لازمة على ما حققناه فى مختصر التصريف جاز ضرب غلامه زيد يعنى يجوز ان يكون فى المفعول المتقدم على الفاعل ضمير عائد اليه لانه وان كان مؤخرا لفظا الا انه متقدم تقديرا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب غلامه زيدا ان عكس الاعراب بان جعل غلامه مرفوعا على الفاعلية وزيدا منصوبا على المفعولية لانه اضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا ولا يجوز هذا الاضمار الا فى ضمير الشان لغرض تعظيم القصة او فى الضمير الذى يفسر بعده والاخفش يجوز ذلك وكذا ابن جنى متمسكين بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فان الضمير فى ربه وهو فاعل عائد الى المفعول المؤخر وهو عدى بن حاتم واجاب عنه بقوله والضمير فى جزى ربه للمصدر وهو الجزاء المدلول عليه بلفظ الفعل المتقدم وهو جزى اى جزى رب الجزاء كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الضمير وهو هو راجع الى العدل الدال عليه اعدلوا ولا يتأخر الفاعل مطلقا اى سواء كان بدون الا او مع الا عن مفعوله اذا وقع المفعول وحده اى لا يقع الفاعل بعد الا وذلك لانه اذا ذكر قبل كلمة الاستثناء فى الاستثناء المفرغ معمول خاص للفعل العامل فيما بعدها يجب ان يكون ما ذكر المتقدم على الا من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك

ذكر محصورا فى المتأخر عن الا وما الذى المتأخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لاقتضاء التركيب ذلك فلو اخرت الفاعل عن المفعول مع الا فى التركيب الذى كان المفعول وحده واقعا بعد الا نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وتقول فيه ما ضرب عمرا الا زيد انعكس المعنى لان ضاربية زيد محصورة فى عمرو فى المثال الاول لانه ليس فى ضاربا لاحد الا لعمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا على مقتضى التركيب وفى المثال الثانى مضروبية عمرو منحصرة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال ولو اخرت الفاعل عن المفعول بدون الا وتقول فى المثال المذكور ما ضرب الا عمرا زيد اختل المعنى ولم يدل على المقصود قطعا لاحتمال ان يكون المعنى ان عمرا وزيدا استثنيا معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فاختل المراد لان مضروبية عمرو فى ما ضرب زيد الا عمرا كان على الاحتمال وعلى هذا التقدير صارت منحصرة على زيد وانما قيد المفعول بقوله وحده لانه لو وقع المفعول والفاعل معا فى تركيب بعد الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فلا يجب تقدم الفاعل على المفعول لتأخر عنه او معناها اى ولا يتأخر الفاعل عن مفعوله اذا وقع المفعول بعد معنى الا فانك اذا قلت انما ضرب زيد عمرا كان فى المعنى ما ضرب زيد الا عمرا لان ما يقع ثانيا فى مثل ذلك بمنزلة الواقع بعد الا فكان ضاربية زيد محصورة فى عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال ولو قلت انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى واعلم ان القيدين المذكورين فى الا وهما قوله مطلقا و وحده غير محتاج اليه فى معنى الا فلذلك ما ذكرناهما فى تقدير قوله او معناها واعلم ان وجوب تقدم الفاعل مع الا عند غير الكسائى وذكر لحد الاعلى انما كان التقدم واجبا معه لان التأخير معه ملبس لانه لا يتعين المحصور فى انما الا بالتأخر بخلاف الا فان الاقتران بالا يدل على المراد والزجاج مع الكسائى لان التوسع عند وضوح المعنى اولى من التضييق لمنع احد الاستعمالين ولكن الاحتمال المذكور يدفع قوله ولا يتأخر مجرحه اى مجرحه الفاعل عن مفعوله اذا انتفت القرينة الدالة على الفاعلية سواء كانت لفظية او معنوية وانتفى الاعراب فيهما اى فى الفاعل والمفعول لفظا وتقديرا اى انتفى لفظ الاعراب وتقديره نحو ضرب من فى الدار من على الجدار او لفظا لا تقديرا نحو ضرب موسى عيسى ولو اقتصر على قوله لفظا لكفى وانما يجب التقدم هنا لانه لما انتفى لفظ الاعراب فيهما والقرينة وجب ان يكون كل واحد

منهما في مركزه لتميز احد هما عن الآخر بمركزه الاصلي اي اذا كانت هناك قرينة لفظية نحو ضربت موسى حبلى
وضرب موسى عيسى الظريف وضرب فتاه موسى وقوله ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكاها فقلت
الفضل للمتقدم او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى فلا يجب تقديم الفاعل وان انتفى لفظ الاعراب فيهما او
كان مضمرا متصلا اي ولا يتاخر مجرده الفاعل عن مفعوله اذا كان الفاعل ضميرا متصلا سواء كان بارزا
او مستترا مستكنا وسواء كان المفعول ظاهرا او مضمرا متصلا او منفصلا لئلا يصير المتصل منفصلا
فان الضمير المتصل يجب ان يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه نحو ضربت زيدا وزيد ضربكم وما ضربت الا اياك
وفائدة التجريد هنا ظاهرة لانه يتاخر الفاعل مع الغير عن المفعول وان كان متصلا نحو زيدا ضربت بخلاف
فايدته في قوله ولا مجرده اذا انتفت القرينة الا ان يقال بجواز تقدم المفعول في نحو ضرب موسى عيسى
على الفعل كما قيل ان المعلوم ان الفاعل ما يلي الفعل وفيه نظر لانه اذا كان المتقدم في هذه الصورة مبتدأ
يكون الفاعل ح يلي الفعل او نقول انما ذكر التجريد للحكم الثاني لا للحكم الاول **وجب تاخيره** اي تاخر الفاعل
عنه اي عن المفعول **اذا وقع مجرده** اي مجرده الفاعل **بعد الا** واحترز بقوله مجرده عما اذا وقع الفاعل
مع المفعول بعد الا نحو ما ضرب الا زيد عمرا فانه لا يجب تاخيره عنه فيه **او** وقع الفاعل بعد **معناها** نحو
انما ضرب عمرا زيد لانه في معنى ما ضرب عمرا الا زيد فالفاعل هنا واقع بعد معنى الا فلا يجوز تقديمه على
المفعول لئلا ينعكس المعنى على ما عرفت **او اذا اتصل به** اي الفاعل **ضمير المفعول** فانه يجب تاخر الفاعل نحو
ضرب زيدا غلامه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا وقيل ضرب غلامه زيدا **او** مجرده **المفعول**
متصل يجب تاخير الفاعل نحو ضربك زيد لئلا يلزم انفصال المتصل واحترز بقوله مجرده المفعول عما اذا كان
المفعول متصلا مع الفاعل نحو ضربتك لانه فيه يجب تقديم الفاعل كما عرفت **ويحذف الفعل** اي فعل الفاعل حذفا
جوازا اي جائزا كما اذا كانت القرينة لحذف الفعل السؤال سواء كان محققا نحو زيد في جواب من قال من
قام او مقدرا يدل عليه لفظ الفعل المجهول كقوله تع يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال اي يسبحه رجال
فرجال فاعل يسبح مضمرا لاشعار يسبح به مع عدم صلاحية اسناده اليه لان الرجال انما يكون مسبحين
لا مسبحين فلا يجوز الحذف الا مع عدم الصلاحية ولو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال لم يجز
لصلاحية

لصلاحية اسناده يوعظ الى الرجال والظاهر ان الظاهر بعد الحذف مبتدأ حذف خبره وذكر لان السؤال
في قولك من قام عن القائم لا عن القيام فالاولى في الجواب تقديم المسؤول عنه لانه الاهم ولان السؤال وقع في
الجملة الاسمية فالاولى ان يكون جوابه كذلك ليطابق السؤال الا ان العرب لا تريد في مثل هذه الصورة الا
ان يكون زيد فاعلا لان حق الجملة الاستفهامية اذا كان فيها فعل ان يقدم الفعل لانه اولى بالمباشرة الاهل
من الاسم ولما لم يمكن ذلك في السؤال في نحو من فعل لان المستفهم به والمستفهم عنه جيء بالجواب مقدما فيه
الفعل تنبيها على ان اصل ما هو له جواب ان يكون كذلك يدل على ذلك قوله تع بل فعله كبيرهم بعد قوله من
فعل هذا بآلهتنا يا ابرهيم وقوله تع ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن الله
العزيز العليم وكقوله تع من يحي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة فينبغي اذا
اختصر في الجواب على الاسم ان يقدر الفعل متقدما لان الكل اصل والمختصر فرع فيسلك بالفرع سبيل الاصل
واما قوله تع قل الله ينجيكم في جواب قوله تع من ينجيكم الآية فانما قدم الاسم لافادة الاختصاص **ولزوما**
اي حذفا لازما حيث يكون قرينة تدل على خصوصية الفعل ويكون معها ما امتنع مجامعته الا للفعل كقوله
تع وان احد من المشركين استجارك فان لفظة ان تدل على ان احد مرفوع بالفاعلية لا بالابتداء لانها
تختص بالفعل وقوله استجارك يدل على خصوصية الفعل **ويضمر الفاعل كذلك** اي اضمارا جايزا نحو زيد
ضرب واضمارا لازما نحو افعل ونفعل وتفعل واقول امرا للمخاطب فان الاضمار فيها لازم لا يجوز فيها
الابدان **وقد يحذفان** اي فعل الفاعل والفاعل جميعا نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام زيد
فحذفا للقرينة السؤال ولا يجوز حذف الفاعل بدون الفعل لانه قد لستنم فلو حذف في بعض المواضع لالتبس
الحذف بالاستتار **واذا تنازع العاملان** بحيث يمكن ان يعمل كل واحد منهما في الاسم بعدهما وهو في مكانه
فلم تعمل فيه الآخر وانما لم يقل فعلان ليشمل نحو انا قاتل وضارب زيدا واقتصر على اول المتعدد اذ فلم يقل
تعاطوا **ظاهرا** بحيث لا تصح ذكر المظهر الواقع بعدهما الا ان يكون معمولا لاحدهما وانما يجب ان يكون مظهرا
لان المضمر لا يقع التنازع فيه لانه ان كان متصلا استوى العاملان في اتصال الضمير بهما نحو ضربت واكرمت
لان الفعل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالفعل الثاني لان المضمر المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو

كالجزء منه فلا تنازع وان كان منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فكذلك لا تنازع فيه على ما سيجيء بعدهما
لانه لو كان قبلهما نحو زيدا ضربت واهنت او بينهما نحو ضربت زيدا واهنت تعين ان يكون معمولا للاول
وسوى هذا المظهر وما للاخر اي المعمول الذي للعامل الاخر بحسب الاقتضاء او ما للاخر بعد الفراغ من
التنازع واختيار ما يختار دون الاول فقوله وما للاخر ليس على ظاهره لستقيم والا لزم تعدد المظهر مع انه
واحد ليس الا او عدم التنازع على تقدير التنازع وكلاهما باطل فاعلان اي يكون كل من العاملين مقتضيا
للفاعلية او مفعولان ومختلفان بان يكون المظهر فاعلا لاحد العاملين وما للاخر مفعولا له او بالعكس
فالمظهر الواقع بعد العاملين للثاني من العاملين عند البصرية على سبيل الاختيار لانه يجوز
عندهم اعمال الاول ايضا الا ان الاولى اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب والمظهر للاول منهما
عند الكوفية مع جواز اعمالهم الثاني لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني
والفراء ايشرك العاملين في المرفوعين اي حيث يقتضي كل واحد من العاملين مرفوعا والا ثنا
مرفوع واحد نحو ضرب واكرم زيد فانه يشرك العاملين في زيد بالعمل لئلا يلزم على تقدير اعمال الثاني
الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل ومذهبه ليس ببعيد فانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان
على مذهب سيبويه فان خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر فيلزم ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف
والمعطوف عليه لانهما معا مقتضيان له ومنع الفراء من اعمال الثاني فيما ادى اعمال الثاني الى حذف الفاعل
او اضماره قبل الذكر كما اذا كان الثاني مقتضيا للمفعول والاول للفاعل نحو ضربني وضربت زيدا فانه لما رأى
المسألة لا تخلو من احد الامرين وكل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعها واوجب هنا اعمال الاول واعمال
الثاني مع الاتيان بضمير منفصل بعد المظهر نحو ضربني وضربت زيدا هو وضربني وضربت الزيدين هما الى اخره
ونحو ما ضرب وما اكرم الا انا على الحذف اي محمول على حذف الفاعل من الاول واعمال الثاني كما هو مذهب الكسائي
في ذلك والبصرية لا يوافقونه لفساد المعنى على تقدير حمله على ما يختاره البصرية من اعمال الثاني واضمار الفاعل
في الاول لان اضمار الاسم وهو انا مع الاستعذار لان الحرف لا يضمر وبدون الحرف مس لانك اذا قلت ما ضرب
وما اكرم الا انا فاضمرت الضمير في ضرب لم يعلم ان المعنى نفي عن الضمير او منحصر فيه بناء على جواز الاضمار فيه

مع حذف الا والمجاز الفاعل بان تقول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا مستغني عنه لدلالة المضمر الثاني مع الا
على الاول لانه هو الاول بعينه ولفظه واذا امتنع الاضمار والاظهار وحذف ولا تنازع فيما تعدى الى ثلثه
من المفاعيل عند الجرمي لعدم السماع واجاز غيره قياسا على الفعل المتعدي الى واحد واثنين تقول
اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلم واعلمنيه اياه زيد عمرا منطلقا
على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني فان اعملت العامل الثاني بناء على اختيار البصرية اضمرت الفاعل في الاول
على طبق الظاهر دون تقدمه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث خلافا للكسائي فانه يحذف
نحو قاما وقعد اخواك وحذفت من الاول مفعولا نقتصر عليه ولستغني عنه كما في غير افعال القلوب لانه
فضلة فلو لم يحذف لزم الاضمار قبل الذكر فيما هو فضلة يحذف كثيرا في السعة واما المفعول الذي لا يقتصر
عليه كالثاني من مفعولي باب علمت اذا كان الاول مذكورا فانه يظهر لئلا يلزم اضمار قبل الذكر او حذف مفعولي
باب علمت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وحسباني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقين الى اخره
وان اعملت الاول بناء على اختيار الكوفية اضمرت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لا يلزم
منه الاضمار قبل الذكر لان الاسم الواقع بعد الثاني لكونه معمولا للاول كان مقدما على الثاني تقديرا نحو قام وقعد
اخواك واضمرت المفعول في الثاني ايضا على المختار نحو ضربني وضربته زيد لانه لا يلزم هنا الاضمار قبل الذكر في المفعول
كما عرفت الآن الا ان يمتنع اضماره اي اضمار المفعول المختار فيما لا يقتصر على احد مفعوليه فيظهر المفعول كما اذا كان
المفعول ثانيا من باب علمت ويكون الاول غير مطابق للظاهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
فانه اعمل الاول في منطلقا ولذلك رفع الزيدان بالفاعلية له والفعل الثاني ايضا متوجه الى منطلقا لان التنازع انما
يكون في الذات الموصوفة بالانطلاق من جهة فعليتهما وافراده لها وتثنيتها بحسب اقتضاء المحل وكان المختار
اضماره ولكن لا يجوز اضماره لانه لو اضمر مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول في باب حسبت مع وجوب
تطابقهما لكون الثاني عبارة عن الاول ولو اضمر مثنى لزم المخالفة بين الضمير والمرجوع اليه في الافراد والتثنية ولا يجوز
حذفه ايضا لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت فلما امتنع الاضمار والحذف وجب الاظهار
وفيه نظر لانا مع تسليم امتناع الاقتصار لا نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمرجوع اليه عند الامن من اللبس كقوله تعالى

فان كانت واحدة مع تقدم فان كن نسآء واما ان كان الاول مطابقا للظاهر فيضمر نحو حسبني وحسبته اياه

زيد منطلقا **والتقديم في المصراع الاول** من قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى لانه شبه دستة

غريمها **للثاني** من العاملين وهما قضى ووفى فانهما موجهان الى قوله غريمه فاعمل الثاني وهو وفى لانه

لو اعمل الاول لزم ان يقول فوفاه والا لزم ان يكون الكلام الفصيح على غير المختار وهو حذف المفعول

من الثاني مع اعمال الاول **وكذا التقديم** في المصراع **الثاني** من العاملين وهما ممطول ومعنى فانهما موجهان الى غريمها

فاعمل الثاني فان قلت فعلى هذا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه جار على عزة لانه خبره وهو للغريم

لان الممطول هو الغريم وكل صفة جارية على غير من هي له يجب ابراز الضمير فيها واجاب عن هذا بقوله

على انه اي ان الغريم **تقديم في الممطول** من الضمير فكان التقدير وعزة ممطول غريمها فلا حاجة الى ابراز

الضمير لان ذكر التفسير بعده بمنزلة ابرازه لان المظهر اقوى من المضمر فان قلت لم لا يجوز ان يكون غريمها

فاعل ممطول على ما هو اختيار الكوفيين من اعمال الاول فاجاب عنه بقوله **ولو فعل بالاول** اي بان الاول من

العاملين وهو ممطول عامل في غريمها **لزم اظهار الضمير** في الثاني وهو معنى **لجريه** اي جري الثاني **على غير**

من هو له اي الثاني **له** لان الثاني وهو معنى جار على عزة وهو للغريم فان قلت انما يلزم ابراز

الضمير اذا لم يكن له تفسير بعده وهنا له تفسير بعده وهو غريمها كانه تفسير على تقدير اعمال الثاني

فاجاب عنه بقوله **وتقدم ذكره** اي ذكر الغريم على معنى تقدما **تقديرا** لانه لكونه معمولا للاول كان

متقدما على الثاني تقديرا وتفسير الشيء يجب ان يكون بعده لفظا وتقديرا فلا يكون غريمها على تقدير

اعمال الاول تفسيرا للضمير في معنى وعلى تقدير اعمال الثاني يكون تفسيرا للضمير في ممطول لانه بعده لفظا

وتقديرا فيكون العامل فيه هو الثاني لا الاول وقال ابن مالك لا يجوز التنازع في المرفوع السببي كما في المصراع

الثاني لاستلزام التنازع ان يسند احد العاملين الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم منه عدم ارتباط

الاخر بالمبتدأ لعدم اشتماله على ضميره **ويحتمل** المصراع الثاني **انه ليس منه** اي من التنازع **بان يكون الغريم**

مبتدأ ثانيا تقدم خبراه وهما ممطول ومعنى اي غريمها ممطول معنى **او يكون معنى حالا عنه** اي عن

الغريم اي كان الغريم فاعل ممطول وعن الضمير في ممطول الراجع الى الغريم ان كان مبتدأ والصفتان ح جاريتان

على

على حاله فلا حاجة الى ابراز الضمير ولا الى التفسير **ومن الاول** اي ومن اعمال العامل الاول **قليل من المال** في

قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال **ان جعلت الواو للحال** كما جعل صاحب

الايضاح للحال مستدلا به على مذهب الكوفيين فانه تنازع في قليل من المال قوله كفاني وقوله لم اطلب

واعمل امرؤ القيس وهو من الفصحاء العامل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى مع امكان اعمال الثاني لما

اولا انه وقع في النظم من قليل مرفوعا وقليلا منصوبا ومع انه يلزم على تقدير اعماله حذف المفعول

من الثاني وهو ضعيف غير مختار ولما اختار من اجله الضعيف وفي تمسكه نظر لان تمسكه محتمل غير

منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لان اثباته متنازع فيه **وان جعلته** اي الواو **للعطف** كما جعله سيبويه للعطف

بناء على ان استعمال واو العطف اكثر **على انه** قليل من المال **منه** اي من باب التنازع **فسد المعنى**

وذلك لان لو لانتفاء شرطه وجزائها سوآء كانا مثبتين او منفيين فلو كانا مثبتين يجب انتفاؤهما

وان كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والاخر منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي لان

نفي النفي اثبات ثم وحكم المعطوف على جزائها حكمه فعلى هذا كان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة

موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب موجها الى

قليل وهو معطوف على جزاء لو وجب ان يكون طالبا للقليل فيكون قائلا في صدر البيت انه لا يطلب

القليل وفي عجزه انه طالب للقليل وهو تناقض في جعله من غير باب التنازع نظر لانه لا يبقى للاستدراك

في البيت الثاني مجال واذا جعل الواو للحال لم يلزم ان يكون الطلب مثبتا لانه في تقدير كفاني القليل غير

طالب له ويكون الاستدراك على حاله بلا فساد فهو اولى فاذا لم يكن من باب التنازع لان شرطه ان يكون

العاملان موجهان الى اسم ظاهر واحد بعدهما يكون مفعول لم اطلب محذوفا يدل عليه قوله بعد هذا البيت

ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي او يكون مفعوله محذوفا نسيا منسيا كما في قوله تم تقبض

وتبسط اي له القبض والبسط اي لم يكن منه طلب **ومفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول فعل لم يسم فاعله ذكر

الفعل **هو** اي مفعول ما لم يسم فاعله **ما حذف** المفعول الذي حذف **فاعله من الفعل المتصرف** اي الفعل غير المتمنع

الحذف منها الفاعل نحو كان وعسى **واقيم هو** اي المفعول **مقامه** اي مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه لان شرط

الفاعل اسند الفعل اليه فلا يبعد ان يجعل ما هو مفعول في المعنى فاعلا في اللفظ كما في قولك مات زيد
وليس منشطه احداث شي منه حتى لا يجوز ان يقوم غيره مقامه واذا اقيم مقامه اجرى مجراه في كل ما
للفاعل من الرفع لفظا او معنى والتنزيل منزلة الجزء منه وعدم الاستغنا عنه وتانيث الفعل لتانيثه
لاغراض اي حذف الفاعل لاغراض منها الاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول
مقامه والتعظيم اي تعظيم الفاعل فيترك ولا يسند اليه الفعل الخسيس الحقير ويجعل تركه تطهيرا له
عن اللسان عنه لغاية خساسته ووفق النظير كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان
ترد الودايع فانه اقيم المفعول الودايع مقام الفاعل لكثر موافقة الاعراب لودايع في المصراع الاول
وكقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته وكقوله تعالى وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وما لاحد
عنده من نعمة تجزى وعلم المخاطب به فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة
اللفظ فيترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على شهادة اللفظ كقوله تعالى وخلق الانسان
ضعيفا وجهل المتكلم به حيث علم وقوع ضرب على عمرو مثلا ولا يعلم الضارب بعينه فيترك الفاعل اضطرارا
كقولهم سرق المتاع والاشاعة اي اشاعة الفاعل بعينه بحيث لا يتجاوز صدور الفعل الا عنه فيترك ذكره
احالة على حكم العقل والابهام بتركه خوفا عليه اي على الفاعل او خوفا منه باسناد الفعل اليه والتحقير
ذكره من الاغراض المناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات بشرط ان يضم اول الماضي بالتاني اي مع الثاني
مع التا اي مع ما في اوله تا زايدة وهو ثلثة ابنية نحو تكلم وتجاهل وتدحرج خوف اللبس لو اقتصر
على مجرد ضم الاول دون الثاني فانه لو قيل في هذه الثلثة تكلم وتجاهل وتدحرج بضم اوايلها دون ضم
الثاني التبست بصيغة مضارع كلم وجاهل ودحرج عند الوقف ويضم اول الماضي مع الثالث مع همزة
الوصل اي مع ما في اوله همزة وصل نحو استعلم وانما ضم الثالث ايضا لانه لو اقتصر على ضم اوله وقيل الا
استخرج من غير ضم الثالث التبس بفعل الماضي بالامر من هذا الباب لان همزة الوصل تسقط في الدرج
فضم الثالث الذي هو اول المتحركات بعد الهمزة ايضا وبشرط ان يكسر ما قبل الاخر في جميع الابواب سوا كان
ما قبل الاخر عينا كما في المزيد فيه من الثلاثي او لاما اولى كما في المجرد الرباعي والمزيد فيه منه وانما لم يقتصر على ضم الاول
او كسر

او كسر ما قبل الاخر لانه لو اقتصر على الضم وقيل في اضرب اضرب التبس الماضي بالمضارع المبني للمفعول
من باب ضرب ولو قيل في علم علم واقتصر على كسر ما قبل الاخر التبس بالامر من هذا الباب عند
الوقف وانما غيرت بناء الفعل المعلوم بهذا النوع من التغيير لانه لما خالف الافعال سائر ذكر الفاعل عنده
جعل له بنا يخالف ابنية الافعال والاسماء ومعتل العين تقلب عينه يا في افعل واستفعل
نحو اقيم واستقيم واصلهما اقوم واستقوم نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها وقلبت الواو
فيهما يا لوقوعها ساكنة بعد كسرة ولا يجوز فيهما الاشمام والواو لان ما قبل حرف العلة في هذين
البابين ساكن وكسر فا اي كسرة العين من الثلاثي ومن باب الانفعال والافتعال نقل
تلك الكسرة الى ما قبلها اي ما قبل العين نحو قيل وبيع وانقيد واختير والاصل فيها قول وبيع
نقلت كسرة العين فيها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها لانها اخف من حركة ما قبلها وقلبت
الواو في الواوي يا لكسرة ما قبلها او تسلب الكسرة من العين في هذه الابواب الثلثة من غير
نقل الى ما قبلها فيبقى قول وبيع وانقيد واختير بيا ساكنة بعد الضمة فقلبت اليا واوا لضمة
ما قبلها ويجوز الاشمام فيها وهو ان تنحو بكسرة فا الفعل نحو الضمة فتميل اليا الساكنة بعدها
نحو الواو لانها تابعة لحركة ما قبلها وانما لم تشم ابدا ان ليشعر بان الاصل فيهما ضم اوايلها والمضارع بضم اوله
عند قيام المفعول مقام الفاعل ويفتح ما قبل اخره خوف اللبس فانه لو اقتصر على الضم وقيل في اضرب
للمتكلم من ضرب اضرب التبس بالمتكلم المعلوم من باب اضرب عند الوقف وكذا لو اقتصر على فتح ما قبل
الاخر من غير ضم في اعلم للمتكلم من باب علم التبس باعلم فعل ماض من الاعلام عند الوقف والعين
من المعتل تقلب الفا في المضارع المبني للمفعول من جميع الابواب نحو يقال ويباع واصلهما يقول
ويبيع نقلت الفتحة الى الفا وقلبت الواو واليا الفا حملا لهما على قال وباع وكذا الحكم يختار وينقاد
ويقام ويستقام ولا يقام المفعول له مقام الفاعل لزوال العلية وذكر لانه في المعنى كانه جواب سائل
يسال عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لذهب هذا المعنى لان علة الشي انما تكون بعد تمام ذكر الشي
والفعل لم يتم الا بفاعله او بما هو قائم مقامه ولا يقام المفعول معه مقام الفاعل لخروجه عنه بغير الواو

يعنى ان حذف الواو منه ويقام مقام الفاعل لخرج عن كونه مفعولا معه لانه هو المذكور بعد الواو
وكذا خرج عن كونه مفعولا معه ان كان بها اى مع الواو لعدم المصاحب وهو الفاعل المحذوف
فان الواو لكونه فى الاصل للعطف يستدعى مصاحبا متقدما عليه ولا يقام المفعول فيه مقام الفاعل
ان كان المفعول فيه غير متصرف وهو الظرف الذى يكون ابدا منصوبا على الظرفية لانه لو اقيم مقامه
لصار غير المتصرف متصرفا ويلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا ولا يقام مقام الفاعل التاكيد من المفعول
المطلق وهو المصدر الذى يدل على مجرد مدلول الفعل لعدم الفائدة لو قيل ضُرِب ضربٌ لدلالة الفعل
عليه والنائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادته ما لم يفده الفعل وكذلك شرط فى كل ما ينوب
عن الفاعل ان يفيد فائدة متجددة لم يعلم تلك الفائدة من الفعل فلا يقال ضُرِب شىء وجُلِس مكان او زمان
او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل وعن سيبويه جوازه نقل الزجاجى عن سيبويه جواز
اقامة الذى للتاكيد مقام الفاعل ومنه قوله أُتِمَّ بِأَمْرِ الحَزْمِ لو اسْتُطِيعَهُ وقد حِيلَ بين العَيْرِ
والنَّزَوانِ اى قد حيل الحيلولة بين العير والنزوان فان بين للزومه الظرفية لا يقام مقام الفاعل
فيكون القائم مقامه هو المصدر الدال عليه الفعل وقال ابن خروف شارح كتاب سيبويه وادعاء
الزجاجى انه مذهب سيبويه فاسد لان سيبويه لا يجيز اضمار المصدر المؤكد فى هذا الباب اذ لا فائدة
فى الاسناد اليه وهو ملفوظ فكيف اذا نوى ولم يلفظ به والذى اجازه سيبويه ولا يمنعه احد هو
اضمار المصدر المخصوص مثل ان يقال لمتوقع القعود قد قُعِد اى قعد القعود الذى تنتظره وتوقعه فعلى
هذا فى قول المصنف وعن سيبويه جوازه نظر ولا يقام الثانى من باب علمت مقام الفاعل عند
المتقدمين خلافا لبعض المتأخرين فانهم اجازوا ان امن اللبس ولم يكن الثانى جملة ولا ظرفا
نقول فى علمت زيدا منطلقا عُلِم منطلقٌ زيدا فان منطلق يتحقق انه الثانى لكونه نكرة وزيدا معرفة
ولم يجيزوا فى علمت زيدا اخاك عُلِم اخوك لان الثانى فيه لا يتميز عن الاول لكونهما معرفتين ولا الثالث من
باب اعلمت للالتباس المسند مسندا اليه اى الثانى من باب علمت مسند الى الاول والثالث من باب اعلمت
مسند الى الثانى ابدا فلو اقيما مقام الفاعل صار ما هو مسند ابدا مسندا اليه فى حالة واحدة وفيه نظر

وكذا ثانيه اى ثانى باب اعلمت لا يقام مقام الفاعل ولا ثانى باب اعطيت ان التبس اى ان التبس الثانى من باب اعلمت والثانى
والثانى من باب اعطيت بالاول منهما فلا يقال فى اعلمت زيدا عمرا فاضلا اعلم عمرو زيدا فاضلا فانه لا يتميز الثانى فيه عن
الاول فلو اقيم مقام الفاعل التبس بالاول وكذا لا يقال فى اعطيت بشرا خالدا اعطى خالد بشرا لانه لا يتميز الثانى من الاول
لصلاحية كل واحد منهما ان يكون آخذا فلو اقيم الثانى مقام الفاعل التبس الثانى بالاول ولم يتميز الآخذ من المأخوذ اما
مع عدم اللبس فيجوز اقامة الثانى من البابين مقام الفاعل نحو فى اعلمت زيدا هندا فاضلة أُعْلِمَتْ هندٌ زيدا
فاضلةً وفى اعلمت زيدا الكتاب مستعارا اعلم الكتاب زيدا مستعارا وفى اعطيت زيدا درهما اعطى درهم
زيدا فان هندا يتعين ان يكون ثانيا لقرينة قوله فاضلة وكذا درهم يتعين ان يكون ثانيا لعدم صلاحية الآخذية
له والمقام اى والذى يقام مقام الفاعل هو المفعول به المنصوب استدلالا للمجرور بحرف الجر فانه منصوب
بواسطته وانما تعين لان يقام مقامه لانه قد يكون فاعلا فى المعنى اى نحو ضارب زيد عمرا او كان فى مطاوع فعله نحو كسرته
ولان الفعل اشد طلبا له من طلبه سائر المفاعيل من حيث انه نهاية طرف الفعل كما ان الفاعل مبدأ طرفه ان وجد
المفعول به المنصوب فانه يجب اقامته مقام الفاعل عند البصريين واستدل الكوفيون على انه لا يجب ذلك بقوله فلو ولدت
قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلابا فانه مع وجود المفعول به المنصوب وهو الكلاب اقيم الجار والمجرور
وهو بذلك الجرو مقام فاعل السب واجاب عنه بقوله ولسب بذلك الجرو الكلابا نادر شاذ والا اى وان لم يوجد
المفعول به المنصوب فالجميع سواء اى سواء فى الاقامة مقام الفاعل لا تفاضل بينها عند الاكثر وقيل الجار
والمجرور اولى لانه مفعول به لكن بواسطة وقيل الظرف فانه والمصدر اولى لانهما مفاعيل بلا واسطة وقيل
المفعول المطلق اولى لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كلما كان اهتمام المتكلم بذكره اشد فهو الاولى
وان كان المفعول به المنصوب موجودا والملحق به اى بالفاعل خمسة المبتدأ وخبر وخبر باب ان وخبر لا التى لنفى
الجنس واسم ما ولا فان ارتفاع المبتدأ بالمعنى الاول لانه شبه الفاعل لكونه مسندا اليه وكذا ارتفاعه بالمعنى الثانى
لكونه احد جزئى الجملة كما ان الفاعل كذلك وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل كذلك وارتفاع خبر باب
ان لكونها عاملة فى لزومها الاسماء وفى وروده ثلاثيا فصاعدا وفى بنائه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل اشبه
عامل الفاعل الاصلى وهو الفعل وارتفاع خبر لا التى لنفى الجنس لانها محمولة على ان لما بينهما من التقابل لاقتضائها النفى

النفي والاثبات على سبيل التأكيد والتحقيق فان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي لانها لنفي الجنس
وانما لم يذكر اسم كان في الملحقات لانه عند فاعل لا مشبه بالفاعل **المبتدا وهو اسم لفظا** نحو زيد قائم **او**
اسم **تقديرا** نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه **مسند اليه** احتراز عن
الخبر لانه مسند به **مجرد عن العوامل اللفظية** احتراز عما دخل عليه ان وكان واخواتهما وباب ظننت وفيه
نظر لانه ان اريد بتجرده عن اللفظية تجرده عن ملابستها معنى سواء لم يكن فيه عامل لفظا نحو زيد قائم او
كان فيه عامل لفظا لكنه معدوم معنى وحكما كالمبتدا المجرور بحرف زائد نحو بحسبك درهم وهل من خالق
غير الله خرج عن التعريف نحو علمت لزيد منطلق لان المبتدا فيه غير مجرد عن ملابسة العامل معنى ولذا يجوز
العطف عليه بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا وان اراد به تجرده عنها لفظا خرج عنه نحو بحسبك درهم
والجواب انه اراد تجرده عنها لفظا ومعنى معا **او مسند لنعت** احترز بالنعت عن نحو يضرب في ايضرب الزيدان
فانه صدق عليه باقي التعريف الا انه ليس بنعت لان المراد بالنعت الاسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والجاري مجراها كالمنسوب والاستفهامية **رافع اسم ظاهر** احتراز عن النعت الرافع ضميرا متصلا نحو
اقائمان الزيدان فان النعت ح خبر لا مبتدا **وقع ذلك النعت بعد همزة الاستفهام** لفظا او تقديرا نحو اقائم
الزيدان وقائم الزيدان ام قاعدان **او بعد ما النافية** نحو ما قائم الزيدان وانما يجب الاعتماد على احدهما لان النعت
انما يرفع اذا كان معتمدا على احد الاشياء الخمسة وانما يكون النعت مبتدا اذا كان اعتماده على احدهما لانه لو كان معتمدا
على غيرهما لكان النعت خبرا او صفة او حالا فلا يكون مبتدا واعلم ان الشرط هو الاعتماد على النفي لا على حرفه سواء
كان النفي مستفادا من حرفه نحو لا وما وان او ماهو بمعناه نحو انما قائم الزيدان اي ما قام الا الزيدان او من اسم جاد
مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان او من فعل جار مجراه نحو ليس قائم الزيدان وكذلك شرطه ان يكون معتمدا على الاستفهام
لا على همزة الاستفهام كهل وما ومن ومتى وكيف وايان وكم تقول هل ذاهبة جاريتاك وما صانع البكران ومن ضارب
الخالدان ومتى ذاهب العمران واين جالس صاحباك وكيف مصبح ابناك وايان قادم رفيقاك وكم ماكث صديقاك
وكذلك ليس شرطه ان يكون رافعا للظاهر بل الشرط ان يكون رافعا اسما مستقلا سواء كان ظاهرا او مضمرا
منفصلا كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع وكقوله اراغب انت عن آلهتي
فان

فانت مرفوع براغب والالزم الفصل بين راغب وبين معموله وهو عن آلهتي باجنبي وهو انت وكان ينبغي ان يذكر ههنا
قيدا آخر بان يقول مسند نعت او جار مجراه معنى ليدخل فيه اقائم الزيدان ويخرج عنه نحو اقائم ابوه زيد
فانه غير معنى ان جعلنا اقائم مرفوعا بالخبرية اذ لا يحسن السكوت عليه فليس مما نحن فيه بل يكون زيد مبتدا
واقائم خبره مقدم وابوه مرتفع به فالصواب ان يقول هكذا او مسند نعت او جار مجراه رافع اسم مستقل
معنى واقع بعد الاستفهام او النفي نحو اقائم الزيدان فقائم مبتدا والزيدان فاعله سد به مسد الخبر لانه
شبيه بالفعل ومن ثمه لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف باللام والاضافة ولا يجوز ان يكون اقائم خبرا والزيدان
مبتدا والا لزم ان يقال اقائمان لوجوب التطابق بين المبتدا وخبره ولا العكس والا لزم عكس ما هو الاصل من كون
الخبر معرفة والمبتدا نكرة **والخبر لفظ مجرد عن العوامل اللفظية** سواء كان اسما او فعلا او جملة **مسند الى ما تقدمه**
تقدما **لفظا** نحو زيد قائم **او** تقدما **تقديرا** نحو قائم زيد ويضرب في زيد يضرب داخل في هذا التعريف
لانه مسند الى الضمير المستتر فيه والمرجع الضمير مسند الى زيد ويضرب في يضرب زيد خارج عنه لانه ليس
بمسند الى ما تقدمه **ورافعهما** اي عامل رفع المبتدا وخبره لا موجب رفعهما فان موجب رفعهما شبههما بالفاعل
معنى يعتبر عنده وليس للسان فيه حظ **وهو التجرد** اي تجردهما عن العوامل اللفظية **للاسناد** اي لاسناد خبره
اليه او لاسناده الى فاعله عند المتأخرين من البصريين وانما ترك التجرد للاسناد لانه المعنى الذي حصل به التركيب المقتضي
للاعراب اذ لولا ذلك لكان حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب لها ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وعند
الكوفيين انهما ترافعان بسبب اقتضاء كل منهما الآخر ويجوز ان يكون التجرد عاملا وان كان امرا عدميا لان العامل
عندهم علامة والعدم المخصوص يجوز ان يكون علامة على انا نقول انه امر وجودي لان المراد منه كون المبتدا اولا لثان
ذكر الثاني حديث عنه وبالعكس في جعل رافعهما التجرد نظر لان اقوى العوامل هي الافعال وهي لا تعمل رفعين من
غير اتباع فيلزم ان لا يعمل اضعف العوامل وهو المعنى رفعين ولان تجرد المبتدا غير تجرد الخبر وكذا النظر في جعل
رافعهما الابتداء لما ذكرنا ولان الابتداء معنى قائم بالمبتدا فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم من تقديم الخبر على
المبتدا تقديم معمول العامل المعنوي عليه فالصواب مذهب سيبويه وهو جعل الابتداء عاملا في المبتدا والمبتدا عاملا
في الخبر كما ان الجزاء الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط مجزوم بذلك الاسم لا بمعنى الشرط نحو من تضرب اضرب وللمبتدا ع…

البيان مثلا اذا قلت زيد قائم يفهم من قائم شئ له القيام وهو وحده لا يفيد لانه لا يمكن ان يكون في الدنيا شئ ما قائم
والمفهوم من زيد ذات معينة وذكره ايضا وحده لا يفيد فاذا اسند احدهما الى الآخر حصل البيان من المبتدأ في الغالب
من الخبر ومن ثمه اي ومن اجل ان المبتدأ محل البيان استحق المبتدأ التقديم على الخبر لانه اذا كان محل البيان
يكون لا محالة محكوما عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ليكون الوضع مطابقا
للطبع وانما قدم الحكم في الجملة الفعلية على المحكوم عليه لانه عامل فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول واستحق كونه معرفة
لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام
وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو متقدم على الخبر ربما امتنع السامع عن
استماع حديثه بخلاف تنكير الفاعل فانه لا ينفر السامع عن استماع الحديث لانه لما سمع الفعل انتضى الامر وتم فلا يمكن
الا عن بعد ذكره لانه لا يصغي الى كلام المتكلم ويجوز تنكيره اي تنكير المبتدأ اذا تخصص المبتدأ بالصفة لفظا بان يكون
الصفة مذكورة نحو اجل مسمى عنده فان الصفة تجعل النكرة كالمعرفة لان المراد بها هذا الجنس وهو معلوم فان
معنى الآية هذا الجنس من الاجل المسمى عنده او بالصفة تقديرا بان يكون مقدرة لا ملفوظة نحو شخب في الاتان وشخب
في الارض اي شخب من اللبن في الاتان وشخب آخر منه في الارض او بالصفة معنى كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فانه
كثير من الرجال فالوصف فيهما من تمام معناها وليس الوصف فيها مقدرا مع لفظها كما يقدر مع لفظ شخب لان كم
لا يوصف اصلا او تخصص بسبب شبه الفاعل لكونه بمعناه اي يكون في المعنى فاعلا قدم للتخصيص والحصر نحو شر اهر ذا ناب
اي ما اهره الا شر ويجوز تنكير الفاعل كما عرفت ولتحمل كلامه على انه فاعل في المعنى والفاعل مختص بالحكم بحيث الحكم
كان الحكم على غير المختص او تخصص بشبه الفاعل بمجيئه اي بمجيء المبتدأ بعد الحكم حيث يكون الخبر ظرفا متقدما عليه فانه
لما تقدم الخبر عليه وهو ظرف كثر التصرف اشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كالفاعل واختص ذكر بالظرف
لاتساعهم في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانها ليست باجنبية من الاشياء لان الكل لا تخلو عنها قال ابن مالك
يجب ان يكون الظرف مختصا نحو عندك مال لان غير المختص لا يفيد نحو عند رجل مال او تخصص بثبوت الخبر فيما وقع
بعد همزة الاستفهام المعادلة لام المتصلة نحو ارجل في الدار ام امرأة قال ابن الحاجب ان المجوز لتنكير المبتدأ
هنا ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم لان السؤال بالهمزة مع ام المتصلة يدل على ذلك فكانت النكرة هنا بمنزلة نكرة موصوفة

وتبعه

وتبعه المصنف في ذكره لذا قيد بهمزة الاستفهام بمعادلة ام المتصلة وفيه نظر لانه يلزم منه امتناع ارجل في الدار
وهل رجل في الدار لعدم لفظة ام الدالة على ثبوت الخبر لاحدهما مع انه جائز بالاتفاق فالاولى على هذا ان تقول
هكذا او بوقوعه بعد الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المراد من قولك ارجل في الدار اهذا
الجنس في الدار وليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه او تخصص بان يقع المبتدأ النكرة بعد نفي العام نحو ما احد
خير منك فان النكرة لكونها في سياق النفي تفيد العموم فتكون متعينة بكونها كل فرد فرد والحكم وهو عدم
الخيرية ثابت له فيفيد المخاطب بخلاف ما لو حكمت على واحد غير معين فانه لم يحصل للمخاطب فائدة وكذا اكثر نكرة
في الاثبات يقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة او تخصص بان يقع بمعنى المصدر المدعو به لشخص نحو سلام
عليك وعلى شخص نحو ويل له ويل هذا لمن يدعى عليه بالهلاك وقوله بمعنى المصدر اشارة الى انه لا يجب ان يكون
مصدرا كقوله فترب لافواه الوشاة وجندل اي هلاك لهم فان ترب وجندل وان لم يكونا مصدرين الا انهما
بمعنى المصدر على ما سيجئ المنتصب الى الفاعل المرفوع اي المصدر الذي يرفع لغرض الثبوت والدوام فان اصل
سلام عليك سلمك الله سلاما اي جعلك سالما حذف الفعل لكثرة الاستعمال ثم رفع سلاما قصدا للدوام سلام
الله واستمراره لان النصب دال على الفعل الدال على الحدوث والتجدد وانما قدم المبتدأ ههنا على خبره مع تنكيره
وكون الخبر جارا ومجرورا للتخصيص بانتسابه في الاصل الى الفاعل ولانه بمنزلة الفعل والاصل في الفعل ان لا يتقدم
عليه شئ من معمولاته ويلزم تنكيره من غير تخصيص اذا كان خبره افعل التعجب لان الابهام الحاصل من التنكير مناسب
للتعجب فيما افعله عند سيبويه لانه قال انه في الاصل شئ من الاشياء لا غير فجعله فاعلا فما مبتدأ مع كونه نكرة
غير متخصصة بوجه عند سيبويه لا عند الاخفش فان ما عنده موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف فلا يكون مما نحن
فيه بصدده لان ما حينئذ معرفة ولا عند الفراء لانها عنده استفهامية فيكون ما نكرة متخصصة بالاستفهام والخبر
بعد الاخبار فلذلك حقه التنكير لان الاصل في الخبر ان يخبر بما هو غير معلوم عند المخاطب ليفيد لان المسند
لو كان معلوما عنده كان المسند اليه ايضا معلوما عنده واذا كانا معلومين فماذا يستفيد وجاز التعدد فيه
اي في الخبر سواء كان التعدد بحرف العطف نحو زيد عالم وعاقل او لا نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد وسواء كان الاخبار غير متضادة كهذه الاخبار او كانت متضادة وسواء كان المبتدأ في المتضادة يتصف

جزء منه ببعض تلك الاخبار وجزء آخر ببعض آخر منها كقولك للابلق هذا ابيض اسود او يتصف مجموع المبتدا بكل واحد

واحد نحو هذا حلو حامض فان الخبر فيه متعدد لفظا الا انه متحد في المعنى لان حلو وحامض بمنزلة مز على معنى انه في جميع

اجزاءه حلاوة وحموضة الا انه لما امتزج الطعمان في جميع اجزاءه وانكسر احدهما بالآخر حصل بالانكسار كيفية متوسطة

بينهما فالمجموع هو الخبر وانما سمي كل واحد خبرا مجازا ومن ثمة يقال علمت هذا حلوا حامضا ان باب علمت لا يتعدى

الا الى مفعولين ولا يجوز هاهنا استعمال العطف لان مجموعهما بمنزلة مز فلو استعمل العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض

واجاز ابو علي هاهنا العطف **وقد يتقدم الخبر على المبتدا** وهو ما العامل فيه عوامل الاسماء تسلط على لفظه سواء كان مجردا

عن اضافة وشبهها نحو زيد منطلق او لا نحو غلام صاحبك وبشر قائم ابواه **لهو هو** اي يكون ذكر المعرف هو المبتدا

لمعنى انه يكون صادقا على المبتدا لا بمعنى ان يكون المفهوم منه هو المفهوم من المبتدا بعينه **او بمنزلته** اي بمنزلة

هو هو نحو قولك ابو يوسف ابو حنيفة اي منزل منزلته قال الله تعالى وازواجه امهاتهم اي نازلات منزلتهن في تحريم

النكاح او يكون المراد منه نحو زيد قائم ابوه فانه بمنزلة قائم الاب **عائد** ذكر المعرف **عن العائد اليه** اي الى المبتدا **ان كان**

جامدا غير ماول بالمشتق كقولك زيد اخوك وهذا اسد مشيرا الى الحيوان المعروف **ومتضمن له** اي للضمير او لاسم يشتمل

على الضمير **ان كان مشتقا** وذلك لان المشتق يعمل عمل فعله فان كان في الحقيقة للمبتدا اسند الى ضميره في المعنى

وان لم يعمل فلا بد من تحقق ذكر الضمير بنفسه والا لكنت مخبرا بالاجنبي عن الاول وكذلك يتضمن للضمير ان كان جامدا

ماولا بالمشتق كقولك هذا اسد مشيرا به الى رجل شجاع قال ابن مالك ففي اسد ضمير مرفوع به لانه ماول بما فيه معنى

الفعل ولو اسند الى الظاهر لرفعه نحو رايت رجلا اسدا ابوه وكذلك ان كان الخبر مصدرا بدلا من الفعل فانه يتضمن

للضمير عند سيبويه نحو زيد سيرا سيرا لكونه بمعنى الفعل وحده وقيل بما يقامه ويجوز ان يكون الخبر المفرد متحدا بالمبتدا

لفظا ومعنى للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقولك انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري على ما ثبت في النفوس

من جزالته **او جملة** وهي خلاف المفرد **اسمية** نحو زيد ابوه قائم **او جملة فعلية** سواء كانت مجردة عن الشرط

والجزاء نحو زيد قام ابوه او متضمنة للشرط والجزاء نحو زيد ان تكرمه يكرمك وسواء كانت فعلها لازم الاضمار

باقامة الظرف مقامه نحو زيد في الدار او لا وقوله **بها له** متعلق بالجملة اي لا بد في كل واحد من الجملتين من ضمير عائد

الى المبتدا لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد ان تجعل جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاول وهي الضمير

لانه

لانه موضوع للربط **الا ان يكون المبتدا شانا** اي ضمير الشان فانه حينئذ لا يحتاج الى الضمير للربط المعنوي بينهما

لكون الجملة عبارة عنه فالخبر هناك بمنزلة المفرد نحو قل هو الله احد وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون

عبارة عن المبتدا نحو مقولي زيد منطلق وكقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي

لا اله الا الله فعلى هذا لو قال بدل قوله الا ان يكون المبتدا الا ان يكون الخبر عبارة عنه لكان اعم فائدة وكذا لا يحتاج

الى العائد اذا كانت الجملة متضمنة لما يدل على المبتدا باشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير او بتغيير اشارة كقوله

تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المحسنين **او يكون المبتدا مخصوصا** بالمدح او الذم نحو

نعم الرجل زيد على قول من قال ان زيد مبتدا والجملة قبله خبره فانه ليس في الجملة لفظا ضمير لان اللام في الرجل لما

كان للجنس كما قيل والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي

وكذلك لا يكون في الجملة ضمير اذا قام الظاهر مقام الضمير نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي

الاول وسواء كان في الشعر او لا **ويجوز حذفه** اي حذف الضمير العائد **اذا علم** العائد وذكر الحذف

يكون على سبيل السماع نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ذلك منه وعلى سبيل القياس في كل

موضع يكون الضمير مجرورا بمن والجملة التي وقعت خبرا تكون اسمية والمبتدا فيها جزءا من المبتدا الاول نحو البر

الكر بستين اي الكر منه لان يكون المبتدا الثاني جزءا من المبتدا الاول يعرف بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا **وما وقع**

ظرفا من الخبر سواء كان ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان نحو زيد عندك او جارا ومجرورا فانه جار مجرى

الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه

بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا **فالاكثر على تقدير الفعل** فتقديره زيد في الدار زيد استقر فيها

لان اصل التعلق لما اي للفعل لا بد للظرف من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير

فالاصل اقرب وانما كان كذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره انما يصير مؤثرا في قلب السامع وهو الفعل والاسم

او ليوجد معناه في غيره وهو الحرف والفعل اشد افتقارا الى غيره لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا ومكانا

وعلة فيكون افتقاره من جهة الحدث ومن جهة التحقق بخلاف الاسم فان افتقاره انما يكون من جهة التحقق ولذا لا يعمل

الا لمشابهة الفعل او تضمن معناه او معنى الحرف لان اصله الاستغناء عن غيره وقال بعضهم كابن السراج ان الظرف تقدير

اسم فاعل

لان المتعلق المحذوف هو الخبر والاصل فيه ان يكون مفردا فتقدر اسم فاعل لا شبح فاعله مفرد الا نحو اقائم الزيدان
وانما كان مقدره الظهار التربتيه لان الاصل في احتمال الضمير هو الفعل والاسم فرع عليه فيه ولانه لما لم يتفاوت في الحكاية
والخطاب والغيبة في انا عارف وانت عارف وهو عارف اشبه الخالي عن الضمير فلم يحكم عليه بانه جملة ويتعين ثمه
اي ومن اجل ان الظرف يقدر بالفعل يتعين الظرف لجملته من غير ذكر الفعل في الصلة ولو كان مقدرا
باسم الفاعل لزم ان لا يتعين لان صلة الموصول يجب ان يكون جملة واسم الفاعل مع فاعله مفرد لا يتم الصلة به بخلاف
الفعل مع فاعله فانه جملة يتم الصلة به واذا كان المقدر في الصلة فعلا فكذا في غير الصلة وهذا قول ابي علي
وهو مردود لان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد كقول جملة والظرف
المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه الجملة تؤول المفرد فلا يصح ان يحامل احدهما معاملة
الآخر وتقدير اسم الفاعل اولى كما هو مذهب الاخفش لان الفعل لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل
على انه في موضع رفع واسم الفاعل يغني عن تقديره وتقدير ما يغني اولى من تقدير ما لا يغني بانتقال اي بتقدير
الفعل مع انتقال الضمير العائد من الفعل اليه اي الى الظرف لسد الظرف مسده وهذا مذهب ابو علي ومن
تابعه وعند السيرافي الضمير محذوف مع المتعلق واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود
هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا جائزا واقاموا البعض الآخر مقامه وسمي باسم الجميع
فلذلك اي فلاجل انتقال الضمير الى الظرف جاز العطف عليه اي على الضمير المنتقل الى الظرف والتاكيد عنه ونصب
الحال عنه والابدال منه في قول الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فان قوله ورحمة
الله عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع الى السلام لانه في التقدير السلام حصل عليك حذف حصل ونقل الضمير
الى عليك واستتر فيه ولو كان الفعل هنا محذوفا مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه ولا يجوز ان يكون قوله
السلام هو المعطوف عليه لتأخره وجب ان يكون المعطوف عليه متقدما وفي قوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي
(وهذا هو من باب التقديم والتاخير)
عندك الدهر اجمع فان اجمع مرفوع لانه تاكيد للضمير المستكن في عندك الراجع الى فؤادي ولو كان الفعل مع الضمير
محذوفا لزم ان يكون اجمع مؤكدا لغير مذكور وفي قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فان
قوله خالدين حال من الضمير المستكن في قوله ففي الجنة ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير سعدوا للفساد من جهة اللفظ والمعنى

وفي قوله تعالى والوزن يومئذ الحق فان قوله الحق بدل من الضمير المستكن في يومئذ الراجع الى الوزن وضعف
جعل الحق صفة للوزن للفصل بين الموصوف وبين الصفة بالاجنبي وهو قوله يومئذ وضعف جعله
خبرا عن قوله والوزن لتعلق الظرف وهو يومئذ ح اي حين اذ جعل الحق خبرا بالمصدر المحلى باللام واعماله
معه ضعيف لا يجيء في فصيح الكلام وضعف جعله خبرا بعد خبر عن قوله والوزن لتاخر الاعرف ح وهو
الحق عن غير الاعرف وهو يومئذ وفي الا يجوز وفيه نظر لان قوله يومئذ ليس بمعرفة حتى يكون قوله الحق اعرف
منه ان كان المراد منه الجملة الظرفية اذ الجملة من حيث هي جملة لا يتطرق اليه التعريف والتنكير وان كان المراد منه مجرد الظرف
منه فلا نسلم ان الحق اعرف منه لانه في التقدير يوم اذ نسأل اي يوم سوآلنا والمضاف الى المضمر اعرف من المعرف
باللام وهو اي الظرف لمن توغل في الابهام غير مختص بشيء او كان مقطوعا عن المضاف اليه لم يقع خبرا فلا يقال
زيد في مكان او زيد من قبل ولا صلة فلا يقال الذي في مكان زيد ولا حالا فلا يقال ضربت زيدا في مكان ولا صفة فلا يقال
جاءني رجل في مكان وكل هذا لعدم الفائدة والا اي ان لم يتوغل في الابهام ولم يكن مقطوعا عن المضاف اليه فان كان
زمانيا غير موصوف لم يقع الزماني على الجثة اي لم يقع خبرا عن الجثة ولا الجثة فاعلا له فلا يقال زيد يوم الخميس لعدم
الفائدة لان زيدا لا ينفع يوما وينقطع يوما لان زيدا يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت وكذلك لا يقع خبرا عن الحدث
المستمر فلا يجوز طلوع الشمس يوم الخميس لانه حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم بخلاف غير المستمر فانه يقع
خبرا عنه نحو الخروج يوم الجمعة لان الخروج ما يقع يوما دون يوم ولذلك المكاني يقع خبرا عنه نحو السير في الدار لانه
نسبته الى الامكنة متفاوتة لحدوثه في بعضها دون البعض واعلم انه لو قال هكذا لا يقع خبرا الا عن حدث غير مستمر
لكان اولى لان فيه اشارة الى ما يقع خبرا عنه والى ما لا يقع خبرا عنه جميعا مع فوائد اخر وقوله لكل عام نعم تحوونه يلقحه
(وهو احتضار الكلام)
قوم وتنتجونه هذا اعتراض بان الظرف الزمان هنا وهو قوله لكل عام وقع خبرا عن الجثة وهو قوله نعم او الجثة
فاجاب عنه بقوله على حذفه يحتمل ان يكون مراده ان المضاف هنا محذوف اي حدوث نعم حصل في كل عام او احصل
في كل عام حدوث نعم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون المبتدا او الفاعل في التقدير حدثا غير مستمر وان يكون
مراده ان النعم في نفسه تجدده وحدوثه في كل عام كما ان في نفس الهلال تجددا وحدوثا في كل شهر والليلة الهلال هذا
اعتراض آخر لان الليلة وهو ظرف زمان وقع خبرا عن الجثة وهي الهلال فاجاب عنه بمثله اجوبة بقوله على حذفه ومعناه

ومعناه ما ذكرت الآن من الوجهين او الاستهلال مراد ان الهلال بمعنى الاستهلال او ليلة اى ليلة الهلال فيكون المضاف
محذوفا ويجوز ان يكون الزمان خبرا عن الزمان وعلى الثالث اى على تقدير ان المضاف وهو ليلة محذوفا يجوز رفع الليلة
الاولى المذكورة لئلا يكون للزمان ظرف يعنى لو نصب الليلة على هذا التقدير يكون الليلة لليلة الهلال ويكون التقدير
ليلة الهلال حصلت فى الليلة وهذا معنى فاسد وفى الطلاقه هنا نظر لانه يجوز ان يكون للزمان ظرف كما اجاز سيبويه
اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن قال لان الرجل قد يقول انا اليوم افعل ذلك ولا يريد به يوما بعينه ومعنى كلامه ان
الآن اعم من يومك فيجعله واقعا فى الآن فان قلت قد يجوز ان يكون للزمان ظرف غير اعم منه نحو اليوم الجمعة
واليوم السبت بنصب اليوم فان اليوم ظرف للجمعة والسبت فيكون للزمان ظرف فاجاب عنه بقوله واليوم الجمعة والسبت
بمعنى التجمع والسكون وهما مصدران فيكون الظرف فى الحقيقة للمصدر وكذا يجوز اليوم العيد واليوم الفطر
واليوم النيروز بنصب اليوم فيهما لان ذكر هذه الايام منبه على عمل يقع فيها فتاول بالمصدر ومن ثمه اى ومن اجل
هذا التاويل لم يجز فى ساير الايام مما لم يكن فيها دلالة على العمل فلا يقال اليوم الثلثاء بنصب اليوم لانه لا يمكن تقدير
الثلثاء بمصدر اذ لا دلالة لها على عمل يقع فيها حتى تؤول بالمصدر فلا يجوز فى اليوم الا الرفع واليوم يومك محمول على
غلبتك اى غلبتك وسلطانك وشان امرك حاصلة فى هذا اليوم فيكون الظرف للمصدر وايضا للزمان يجوز ان يكون المراد
من اليوم الآن الاعم من يومك كما قال سيبويه وحكمه اى حكم الخبر ان يحتمل الصدق والكذب هذا مذهب بعض الكوفيين
وفيه نظر لان خبر المبتدا فى اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل الصدق والكذب انما المراد به ما عرفه المصنف
ولان خبر المبتدا الاخلاف فى ان اصله ان يكون مفردا والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتملهما واما الجملة الواقعة موقعه
فالاصل ان لا تحتملهما احتمالها للصدق والكذب لانها نايبة عما لا يحتملهما ولان وقوع الخبر مفردا طلبيا كثير
شايع بالاتفاق نحو كيف انت فكذا الامتنع وقوعه جملة طلبية بالقياس مع انه مسموع ايضا كقوله تم بل انتم لا مرحبا بكم
وحكمه ان يفيد لا يفيد المبتدا اى يجب ان يفيد الخبر فايدة لم تستفد من نفس المبتدا فلا يقال مالك الفرس صاحبه لان
جزئى الجملة لا بد ان يختص كل منهما بفايدة لانه لو افاد احدهما ما يفيده الآخر لكان فى ذكره تكرار او التكرير يجرى مجرى ما لم يذكر
والجزء الواحد لا يتم منه الكلام فان قلت قد يستفاد ما هو فى الاصل خبر مبتدا مما يستفاد من المبتدا كقوله
تم فان كانتا اثنتين فان الالف فى كانتا ضمير الاثنتين والتاء علامة التانيث ففيهما دليل على التثنية والتانيث التثنية
يستفاد من

يستفاد ان من قوله اثنتين فاجاب عنه بقوله وقوله تعالى وان كانتا اثنتين يفيد الخبر فيه وهو اثنتين ان الاعتبار
بمجرد العدد ولا اعتبار للصغر والكبر بخلاف قوله كانتا فانه يحتمل ان يراد منه الصغر والكبر كما تعالى فاكانتا كبيرتين
او صغيرتين فلما قال اثنتين علم ان الصغر والكبر لا اعتبار لهما وحكمه ان يطابق الخبر المبتدا افرادا وتثنية وجمعا
وتانيثا وتذكيرا على الاطلاق اذا كان الخبر اسما مشتقا ولم يكن افعل من ولا لما هو من سبب المبتدا لانه لو
كان افعل من لا تطابقه نقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل
من دعد وكذا لا تطابقه فى نحو زيد قائم ابوه الزيدان قائم ابواهما الزيدون قائم اباؤهم زيد قائمة امه وفى ذكر اسما
مشتقا وتركه هذين القيدين نظر لانه مع هذين القيدين لا تطابقه وتطابقه مع كونه فعلا ثم ذكر مواضع وجوب
تقديم المبتدا على الخبر وهى على ما ذكر ثمانية مواضع فى قوله واذا كان المبتدا معرفة محذوفة الخبر فانه يجب
تقديم المبتدا فى التقدير والحكم على خبره المحذوف لانه اذا كان محذوفا وجب ان يقدر فى التقدير فى مركزه
الاصلى اذا لم يكن مانع لذلك كقولك فى جواب من قال من عندك زيد اى زيد عندى وانما قال معرفة لانه اذا
كان نكرة وكان الخبر المحذوف مصححا له وجب ان يقدم فى التقدير ايضا نقول فى جواب من قال من فى الدار رجل
اى فى الدار رجل او اذا كان المبتدا متضمنا لما له صدر الكلام فانه يجب تقديمه ايضا كاسماء الشرط والاستفهام
نحو من جاءك اكرمه ومن قام لانه مؤثر فى الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه حقه صدر ذلك الكلام
ليعلم السامع من اول الامر انه من اى نوع من انواعه او كان المبتدا مضافا اليه اى الى المتضمن لما له صدر الكلام
نحو غلام من قام فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه مع امتناع تاخيره عن المضاف اليه جعل المضاف معه بمنزلة
كلمة واحدة مستحقة التصدر فقدر الاستفهام قبل المضاف او كان مثل لا مثل له اى نزلة المتضمن له كالمبتدا
المقترن خبره بالفاء نحو الذى ياتينى فله درهم وغير ذلك مما يجب تقدمه كضمير الشان نحو هو زيد قائم فانه
للابهام قبل التفسير فلو قدم الخبر لزال الابهام المقصود منه وما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانه لا يجوز التصرف
فيهما بالتاخير او كان فيه اى فى المبتدا لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاص اللام بابتداء الكلام وانما اختص
الابتداء فى نحو ان زيدا لقايم لما سيجى فى بحث الحروف او كان الخبر مخصوصا بالمدح او الذم فانه يجب ان يكون
المبتدا المحذوف مقدما فى التقدير نحو نعم الرجل زيد اى هو زيد فيقدر هو فى مركزه الاصلى او كان الخبر فعلا له يصح

المبتدأ او كان مرفوعا به او تاكيدا لفاعله لو تأخر المبتدأ نحو زيد قام فان المبتدأ فيه لو اخر التبس بالفاعل واما اثبت
فانه لو اخر التبس بتاكيد الفاعل وحينئذ يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية بخلاف زيد قام ابوه فانه يجوز تاخير المبتدأ
عن خبره لانه لو اخر وقيل قام ابوه زيد لا يلتبس المبتدأ بالفاعل لوجود الفاعل ظاهرا ولا بالتاكيد لان التاكيد
انما يكون باعادة اللفظ الاول او من الالفاظ المخصوصة كالنفس واخواته وليس المبتدأ ههنا كذلك وبخلاف الزيدان
قاما والزيدون قاموا فانه يجوز تاخير المبتدأ لعدم التباسه بالفاعل ولا يمنع التاخير احتمال كونه على لغة اكلوني
البراغيث لان تاخير المبتدأ الكثير في الكلام من تلك اللغة والحمل على الاكثر اولى او كانا اي المبتدأ والخبر متساويين
فيها اي في مجرد التعريف نحو المنطلق زيد اي الشخص له الانطلاق صاحب اسم زيد واعلم انه لو قال بدل قوله
وتنكيرا وتخصيصا لكان اولى نحو افضل منك افضل مني فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص
بالمعمول فانه يجب تقديم المبتدأ على الخبر لانه لا يتميز المبتدأ عن الخبر الا باستقرار كل واحد منهما في موضعه
وانما قال بغير قرينة لانه لو كانت ههنا قرينة تدل على تميز احدهما من الآخر لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر كقوله بنونا
بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه قدم الخبر ههنا على المبتدأ لوجود القرينة من حيث
المعنى فانك عرفت ان الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله هو الخبر وهو قوله بنونا اذ
المعنى ان بني ابنائنا مثل بنينا لا ان بنينا مثل بني ابنائنا وقوله وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ جواب لقوله
واذا كان المبتدأ معرفة وعامل فيه وكذا يجب تقديمه اذا وقع مجرده بعد الا او معناها كقوله وما محمد الا رسول
ونحو انما انت نذير ووجب تاخيره اي تاخير المبتدأ اذا كان المبتدأ مخصوصا بالمدح او الذم نحو نعم الرجل
زيد على تقدير جعل زيد مبتدأ وما قبله خبره فانه لا يجوز تقديم المبتدأ على الخبر ههنا عند الاكثر منهم لئلا يفوت
الغرض المطلوب من هذا التركيب وهو الافادة الاجمال اولا والتفسير ثانيا او اذا كان المبتدأ نكرة خبرها
ظرف مصحح تقدمه لمجيء النكرة مبتدأ لانه لو كان ظرفا ولكن لا يكون مصححا لا يجب تاخير المبتدأ نحو سلام عليك
مذكور نحو في الدار رجل فانه انما جاز تنكيره لما تقدم من انه لتقديم الحكم عليه اشبه الفاعل فلو اخر لبطل
تشبهه بالفاعل فلا يصح كونه مبتدأ او مصحح محذوف كما تقول في جواب من يقول من في الدار رجل اي في الدار
رجل فالخبر المصحح لكون النكرة مبتدأ مقدم في التقدير ايضا لان التقدير ينبغي ان يكون موافقا لاصله او اذا كان
الخبر

الخبر ان المفتوحة مع اسمها وخبرها سواء لم يكن الخبر ظرفا نحو حق ان زيدا قائم او كان ظرفا
نحو عندي انك قائم فانه يجب تاخير المبتدأ لانه لو تقدم المبتدأ ههنا لالتبس المفتوحة بالمكسورة وذلك لانه ربما يظن
انه خبر لان المكسورة بعد خبره وان كان الخبر ظرفا قد يظن ايضا انه متعلق بخبر ان المكسورة ولا يرتفع الالتباس
بالفتحة لخفائها اذ ربما لا يطلع عليها او وقعت على هذا التقدير في صدر الكلام في موضع المكسورة واذا تقدم الخبر عرف
انه خبر للمبتدأ وانه ليس في حيز المفتوحة ولا المكسورة لان ما في حيزهما لا يتقدم عليهما واذا تعين ان المقدم
خبر تعين انها بعد الخبر هي المفتوحة لا المكسورة لانها مع ما في حيزها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف المفتوحة فانها
معه في تقدير المفرد وكان عليه ان يقول اذا لم يكن ان بعد اما لانه لا يجب تاخير المبتدأ لعدم لبس
المفتوحة بالمكسورة لان اما لا يليها ان المكسورة فيجوز ان يقال اما معلوم انك فاضل واما انك فاضل فمعلوم منه
قوله اذا اي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني او اذا كان لمتعلقه اي لمتعلق الخبر والمراد
به جزء الخبر ضمير في المبتدأ سواء كان المبتدأ مضافا الى ذلك الضمير او لا نحو على التمرة مثلها زبدا
فعلى التمرة خبر والمجرور جزء منه وفي المبتدأ وهو مثلها ضمير راجع اليه وكقوله
اليها وانما يجب تاخير المبتدأ لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا لو قيل مثلها على التمرة زبدا او اذا
تضمن خبره المفرد او ما هو كالمفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام وغيره نحو كيف زيد فانه يجب تاخيره
لاشتمال خبره على ما يقتضي صدر الكلام فلا يجوز ان يتقدم عليه احد جزئي الجملة هو فيها وكذا يجب تاخيره اذا كان
الخبر ظرفا متضمنا للاستفهام ومستكنا فيه ضمير المبتدأ وان كان مقيدا بالجملة على ما قال لانه اذا كان الضمير
مستكنا فيه كان لا محالة مفردا باعتبار اصل الوضع وان كان واقعا موقع الجملة فاجري مجرى الخبر المفرد كقوله
اين زيد واما اذا لم يكن الضمير مستكنا فيه نحو اين غلامه فلا يجب تاخيره لان غلامه ان كان مبتدأ فقد وقع
الاستفهام في صدر جملته فلا يحتاج الى التقديم لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر جملة داخل هو فيها حتى
لا يتقدم عليه احد ركني هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة وان كان غلامه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كالجملة
فاجري مجرى الجملة في عدم الاحتياج الى التقديم وكذا يجب تاخير المبتدأ اذا وقع مجرده بعد الا او معناها نحو ما في الدار
الا زيد وانما عندك عمرو ولا يقع دخول الفاء في خبره لان نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل لانه معمول

اول الخبر بني على مذهب سيبويه وثانيهما تحققه ان لا يدخل عليه الفاء كما لا يدخل على الفصل فاذا دخلته فلابد لدخولها من سبب
موجب او مجوز فان قلت ما تقول في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا فانه دخل الفاء
في خبر المبتدا هنا فاجاب عنه بقوله وخولان فانكح محمول على هؤلاء خولان فيكون خولان خبر مبتدا لا ابتداء والفاء
في فانكح لجواب شرط مقدر يدل عليه الجملة المتقدمة قال سيبويه قد يحسن ويستقيم ان تقول عبد الله فاضربه اذا كان الخبر
مبنيا على مبتدا مظهر او مضمر نحو هذا زيد فاضربه والهلال والله فانظر اليه الا انه تضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول
الفاء في خبره وهو اي المبتدا المتضمن لمعنى الشرط موصول صلته فعل او ظرف وذلك لان الموصول ككلمة الشرط والصلة
كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فيكان حق الموصول ان يكون مبهما ليكون في الابهام ككلمات الشرط وحق الصلة ان يكون
مستقبلا كالشرط الا ان الاسماء المتضمنة للشرط الا ان الصلة لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون فعلا صريحا بل قد يكون مقدرا
بالفعل كالظرف وجاز ان لا يكون مستقبل المعنى نحو قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وكان حق الخبر ايضا ان
يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكنه من حيث انه ليس بجزاء للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق
به اولئك هم المتقون او هو نكرة موصوفة باحدهما اما بالفعل نحو رجل يسعى في نجاته فلن يخيب او بالظرف نحو رجل عاقل
حزم فسعيد فان النكرة لابهامها تكون ككلمات الشرط وصفتها لكونها فعلا او مقدرا بالفعل تشابه الشرط فصار الخبر
حينئذ كالجزاء الذي يدخله الفاء ومن ذكره في تشبيه هذه النكرة بقوله كل رجل يا بني اعين في الدار فله درهم فقد تساهل لان
النكرة هنا كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف وانما الموصوف باحدهما هو النكرة المضاف اليه كل ولذا قال ابن مالك هكذا او
نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه كل او هو معرف باللام موصوف بالموصول المذكور لورود الاستعمال كذلك
كقوله صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا او قد يدخل الفاء في خبر كل مضافا الى نكرة وان
لم يكن النكرة موصوفة بالفعل او بالظرف نحو كل نعمة فمن الله وان دخل اي يصح دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور فان دخل
ليت على ذلك المبتدا كقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون وكذا ان دخل ان عليه على راي وهو راي الاخفش لان ان لا تغير
معنى الابتداء بل تؤكده وكذا لكن لا تغير معنى الابتداء فلا تنافي الفاء وشبهها ولانه قد ورد في الكلام العزيز على ذكر منه
قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم وقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم ونقل عن سيبويه بانه لا يجيز دخول الفاء مع ان لان الشرط لا يدخل عليه ان للتنافي بين التحقيق والتعليق

فكذلك

فكذلك ما في معنى الشرط وهذا النقل غير صحيح لان سيبويه استشهد في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ويجوز دخول الفاء في خبر ان المفتوحة كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه ومنه قول الشاعر علمت يقينا ان ما حم كونه فسعي امرئ في صرفه غير نافع دون ما ينافيهما اي يناقض
معنى الشرط كليت ولعل فانهما مانعان من دخول الفاء في خبر المبتدا لانهما للانشاء وما بعد خبرا لهما غير محتمل للصدق
والكذب والشرط مع الجزاء محتمل لهما فلو جاز الفاء في خبرهما لزم ان يكون ما بعد الفاء محتملا لهما قوله على انه اي ان
يصح دخول الفاء في خبر المبتدا على ان الثاني مسبب عن الاول كما ان الشرط والجزاء كذلك نحو ان تكرمني اكرمك فان
قصد السببية جيء بالفاء والا فلا فان قلت قد دخل الفاء في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول
مسبب عن الثاني وذلك لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونها من الله عز وجل بل الامر بالعكس فاجاب عنه
بقوله محمول على فيعلم انها الا ان النعمة منه تعالى وذكر ان الاية لاخبار قوم استقرت بهم النعم جهلوا معطيها
او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للحكم بكونها من الله ويجوز حذف احدهما من المبتدا
والخبر عند قيام القرينة الدالة عليه كقوله تعالى فصبر جميل اي فامري صبر جميل او فصبر جميل اجمل لكن حذف
المبتدا هنا اولى من حذف الخبر لان الكلام سيق للتمدح بحصول الصبر له فجعل المبتدا محذوفا يحصل هذا
المعنى لا جعل الخبر محذوفا لانه ح مخبر بان الصبر الجميل اجمل وللزام القرينة الحالية الدالة على خصوصية
وهي قيام الصبر به وعدم القرينة الدالة على خصوصية الخبر وقد يحذف المبتدا جوازا حيث يغني المضاف
اليه المبتدا عن معطوف على المبتدا كقولهم راكب البعير طليحان اي راكب البعير والبعير طليحان فحذف
المعطوف لوضوح المعنى ووجوبا في المخبر عنه بنعت مقطوع لمدح او ذم او المنعوت به وقد يمدح نحو الحمد لله الحميد
او ذم كاعوذ بالله من ابليس عدو الله او ترحم نحو مررت بخادمك المسكين واشترط في لزوم حذف
الخبر ان قام في موضعه اي في موضع الخبر غيره بان دل عليه كلولا زيد لكان كذا اي اذا كان المبتدا
بعد لولا الامتناعية وكان الخبر امرا عاما اي لولا زيد موجود لكان كذا فانه لما جعل امتناع جوابها معلولا للاول
وهو موجود حكم على الاول بالوجود لامتناع وجود المعلول بدون علته وكان الجواب دالا عليه وقائما مقامه
فحذف ولقائل ان يقول سلمنا انه يدل على وجه الاول لكن لا يدل على ان الخبر محذوف لجواز ان يكون الفعل محذوفا
والمرفوع بعد لولا فاعلا اي لولا يوجد زيد على مذهب الكسائي دون امر خاص فلانه لا يلزم حذف الخبر

ح مراده ان سبب امتناع الثاني ان كان هو وجه الاول فحسب فالحذف لازم وان كان امرا خاصا صفة للاول ذاتية
على وجوده فلا بد من اثبات الخبر نحو لولا زيد يدفع عدوه لاهلكه ومن لم يتنبه حذف الخبر هنا بهذا القيد قال ان
الخبر ايضا محذوف في ذلك الامر الخاص حال عامله الخبر المحذوف اي لولا زيد موجود دافعا عدوه لاهلكه ونظر
المصنف دق لان هذا التقدير زايد على قدر الضرورة ولمجيء ما يتعين ان يكون خبرا بعد لولا كقوله صلعم لولا
قومك حديث عهدهم بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم **ومثل لعمرك لافعلن كذا** والضابط فيه ان ذكر
مبتدا صريح في القسم يجب حذف خبره لان تعينه للقسم دال على تعين الخبر والجواب يسد مسده التقدير لعمرك
قسمي ومثل ايمن الله بخلاف عهد الله فانه غير متعين بالقسم بدون المقسم عليه فجاز ان يقال على عهد الله لافعلن
فلا يحذف الخبر وان يقال عهد الله لافعلن فيحذف **ومثل اقائم الزيدان** محمول **على ما يقوم** معناه ان هذه الصفة
المعتمدة على همزة الاستفهام مبتداة والاسم المرفوع بعدها فاعلها وتم به كلاما من بين جميع اسماء الفاعلين ولم يكن
لهذا المبتدا خبر اصلا لانه في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فيكون بمنزلة ايقوم الزيدان فلا يكون من جملة ما حذف
فيه خبر المبتدا لقيام غيره مقامه الا انه لما لم يكن له خبر مبتدا وقايم خبر مقدما عليه والا لوجب ان يقال اقايمان
كما عرفت بخلاف قولك اكرم منك الزيدان فانه يتعين ان يكون الزيدان مبتدا واكرم منك خبره لان افعل التفضيل
لا يعمل في الظاهر لعدم صلاحيته ان يقع خبرا عن الزيدان **وضربي زيدا قايما** والضابط فيه ان المبتدا اذا كان مصدرا صريحا
او بمعنى المصدر كافعل التفضيل المضاف الى المصدر ويكون منسوبا الى الفاعل او الى المفعول وبعده حال من احدهما او منهما
جميعا ويكون المصدر عاملا في مفسر صاحبها يجب حذف خبره لدلالة القرينة على تعين الخبر وقيام غيره مقامه كما سنذكر
وقد كان الحال القائمة مقام الخبر جملة اسمية مصدرة بالواو كقوله صلعم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
وكقول الشاعر خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان ما دام يكن المصدر عاملا
في مفسر صاحب الحال فلا يحذف الخبر وجوبا كقولك ضربي زيدا قايما شديد فان المبتدا فيه مصدر عامل في صاحب
الحال لا في مفسره فلا تصلح الحال ان تغني عن الخبر لانها من صلته وكذا اذا جعل عامل الحال كان المقدر المضاف اليها اذ او
اذا وتعلق المضاف بالمصدر فان الحال لا تغني عن الخبر لانها معمول المعمول للمصدر فلا تغني عن الخبر **واخطب ما يكون**
الامير قايما والحرب اول ما يكون فتية تشبيه بين لكن جمهور قوله **على حصل او حاصل اذا كان قايما وفتية**
بيان لتقدير الامثلة الثلثة اي ضربي زيدا حصل او حاصل اذا كان قايما واخطب اكوان الامير حصل او حاصل اذا كان قايما

كان اكثر كونه منه خطيب على جهة المجاز واول اكوان الحرب حصل او حاصل اذا كان فتية فاذا ظرف زمان جعل بعد
حذف متعلقه وهو حصل او حاصل خبرا عن ضربي وعن اخطب واول كما يقع ساير ظروف الزمان اخبارا عن المصادر
نحو القتال يوم الجمعة وكان بمعنى وجد وفيه ضمير لزيد وللامير وللحرب واذا مضاف الى كان كما يضاف ساير ظروف
الزمان الى الجمل وقايما حال من الضمير في كان العايد الى زيد والى الامير كما ان فتية حال من الضمير فيه العايد الى الحرب
ولا يجوز ان يكون قايما خبرا لكان في هذا التقدير والا لامتنع وقوع الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال موقعه مع جواز
وقوعها كما في الحديث والبيت المذكورين آنفا **فحذف الخبر المتعلق لاذا** وهو حصل او حاصل **كما يحذف متعلق الظرف**
المستقر اي كما يحذف متعلق الظروف المستقرة العامة نحو زيد عندك اي حاصل عندك **وحذف اذا** بابدالها
اي مع ما بعدها من الشرط العامل في الحال وهو كان **لدلالة الحال عليها** اي على اذا مع ما بعدها اما على اذا فلان
الحال فيه معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا في وقت الركوب واما على ما بعدها فلكون الحال معمولا لما بعدها
فبقيت الحال سادا مسده اي مسد الخبر ودالا عليه فحذف في نحو ضربي زيدا قايما على الاصل بين اثنى الكبر على ان
معنى ضربي زيدا قايما ما اضرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المقصود لا يستفاد الا من هذا التقدير الذي فهو تقدير
البصريين لان المصدر فيه اسم جنس يدل على العموم لانه اذا استعمل اسم الجنس ولم يكن هناك قرينة تخصصه ببعض
الجنس فهو في الظاهر لاستغراق الجنس نحو النوم ينقض الطهارة والتراب يابس ولا رابه اي كل ما فيه هذه
الحقائق والمصدر في هذا التقدير غير مقيد بالحال لان الحال قيد في الخبر فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل
في حال القيام **وقال الاخفش** الخبر المحذوف الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحبها ويكون تقديره ضربي زيدا
قايما ضربي زيدا ضربه قايما وقوله اقوى لانه اقل حذفا مع صحة المعنى ولانه حذف فيه خبر على ما بقي معموله ودلالة
المعمول على العامل قوية بخلاف تقديرهم فانه بقي بعد الحذف معمول عامل اضيف اليه ناب عن الخبر الاصلي وهو حصل
او حاصل فضعفت الدلالة لبعد الاصل وكثرة الوسائط ولان في تقدير الاخفش تركا اما بالاشتغال على الحذف بخلاف
تقديرهم **وعند الكوفية** التقدير في هذه الامثلة **على تاخير الخبر عنها** اي عن الحال **و** على **جعل صاحبها** اي صاحب
الحال **من متعلقات المبتدا** لانهم جعلوا قايما حالا من معمول المبتدا الذي هو مصدر لفظا او معنى اي ضربي زيدا
قايما حاصل **ويكون الخبر** على تقديرهم **محذوفا من غير شي يسد مسده** لان الحال ح تكون من تتمة المبتدا الا

العامل فيهما هو المبتدا، فينبغي ان لا يلزم حذف الخبر على تقديرهم لعدم التزام غير الخبر في موضعه لان موضع
الخبر في تقديرهم بعد الحال وليس بعدها شي و يكون الضرب على تقديرهم مختصا بحال القيام لتقييده بالحال
لكونه اي لكون الضرب عاملا فيها اي في الحال فلا يفيد العموم اذ يكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل
وهو غير مفيد للحصر لانه لا منع من حصول المقيد بالقيام في وقت وحصول الضرب المقيد بالقعود في وقت
آخر فيلزم على تقدير الكوفية الفساد من جهة اللفظ والمعنى ولا يلزم شي من ذلك على تقدير البصرية و القول
وهو قول ابن درستويه بان الضرب في موضع فعله لان معناه اضربه قايما فلا خبر له كما في قام الزيدان مردود
هذا القول لعدم استقلاله اي استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان معنى له اضربه قايما لجاز الحذف
الحال منه ولاستقل الكلام بدونها كما جاز ذلك في اضربه قايما على انه يلزم على هذا التقدير الفساد المعنوي الذي
يلزم على تقدير الكوفية و بتقدير زمان يتعلق الجار والمجرور بقوله بعده جاز قبل الضرب في ضربي زيدا قايما
و جعل ما في اخطب ما يكون الامير و في اول ما يكون فيه طرفا وذلك لانه كثيرا ما يذكر المصدر ويراد منه الظرف
نحو اتيتك خفوق النجم اي وقت خفوقه وكثرة وقوع ما المصدرية ظرفا جاز ان يكتفى باذ المقدرة خبرا ويكون
مرفوع المحل على الخبرية من غير تقدير متعلق فيكون التقدير في الامثلة وقت ضربي زيدا وقت كونه قايما و اخطب
اوقات كون الامير وقت كونه قايما واول اوقات كون الحرب وقت كونها فتية ولا يجوز ان يكون اذا منصوبة
المحل ايضا على الظرفية لاختلال المعنى الا ترى انك لو قلت اخطب اوقات الامير يقع وقت قيامه كان ظاهر الاختلال
اذ المعنى على ان يقولا على انه واقع فيه و كل رجل وضيعته اي حرفته الضابط فيه ان كل مبتدا عطف عليه بالواو
لمعنى مع بشرط ان يكون نصا في قصد المصاحبة وذلك حيث يكون المعطوف دالا على الاقتران يجب حذف الخبر لان
الواو وما بعدها قام مقام مع وما ينجر بها في ظهور المعنى والى هذا اشار بقوله قيل يحذف خبره وهو مقترنان
لقيام الواو بمعنى مع بما بعدها مقامه اي مقام الخبر و انما قال وهو مقترنان لان بعضهم قالوا انه مقترن ويرد
عليهم ما يرد على الكوفية في تقدير ضربي زيدا قايما اذ ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون المعطوف
يسد مسده لان الخبر مثني فمحله بعد المعطوف عليه والمعطوف معا فقدر بعدهما وهو مقترنان كل رجل مقترن
هو وضيعته لكون ضيعته واقعا موقع الخبر و فيه ايضا نظر لانه يرد الاشكال على خبر المعطوف فانه حذف وجوبا

٣

مع علم ما يقوم مقامه اللهم الا ان يقال انه معطوف على الضمير في مقترن و فيه بعد ايضا وقيد بعدم الحذف
لا حذف الخبر بكون الواو بمعنى مع وكان في تقدير كل رجل مع ضيعته فكان قوله مع ضيعته خبر المبتدا
كما كان وضيعته خبره لانه في تقديره واما اذا لم يكن المعطوف دالا على الاقتران فلا يجب الحذف
نحو زيد وعمرو مقترنان وانت تريد مع عمرو اذ لا دلالة لعمرو على الاقتران وقد يحذفان اي المبتدا والخبر
جميعا مثل قوله نعم العبد انه اواب عند من يرى المخصوص خبر مبتدا محذوف فان المحذوف
عنده هو المبتدا والخبر اي ايوب على تقدير هو ايوب واما من جعله مبتدأ والجملة قبله خبره فالمحذوف
في المثال المبتدا وحده خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول ان واخواتها واحترز به عن
خبر المبتدا الواقع بعد ان المكفوفة عن العمل بدخول ما الكافة عليها او بالتخفيف نحو انما زيد قايم وان زيد قايم
وامره في كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة مشتملة على الضمير ومتقدما ومؤخرا ومذكورا ومحذوفا ومتعددا
ومتحدا كامر خبر المبتدا يعني ان خبر ان مشارك لخبر المبتدا في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لان
بشرائطه وانتفاء موانعه لا بمعنى ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يكون خبرا لان ولهذا يجوز اين
زيد ولا يجوز ان اين زيدا الا انه اي خبر ان واخواتها لا يتقدم على الاسم ما لم يكن ظرفا فلا يقال ان قايم زيدا
بخلاف خبر المبتدا فانه يتقدم على المبتدا وذلك لان باب ان فرع على الفعل في العمل فجعل عمله فرعيا والعمل
الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع اما اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقدمه على الاسم اذا كان معرفة
لجواز البنا ابايهم ويجب اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحرا للتوسع في الظروف لان كل شي لا بد من المحدثات
لا يخلو من زمان او مكان فلم يكن الظروف اجنبية عنها فيصح تقديمها كلا تقدم وجب حذف ضربت ليت ان قام
في موضعه جملة استفهامية ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي حاصل بما يجاب به هذا القول من زعم المصنف
ان التزام الحذف بسبب الجملة الاستفهامية مسد الخبر وفيه نظر لانه يضمن الجملة الاستفهامية معنى
شعري من حيث المعنى فلا يجوز ان يكون سادة مسده لان حق الخبر ان يكون بعد جميع معمولات المبتدا فيكون محله
بعد الاستفهام فلا يكون الاستفهام سادا مسده فالاولى ان يقال ان الخبر محذوف هنا بلا ساد مسده
لكثرة الاستعمال ويكون التقدير ليت علمي بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل كذا يجب حذف خبر ان

المنصوبات

يشبه الحال مسند نحو ان ضربي زيدا قائما وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة الصريحة في معناها كقوله فدع عنك ليلى
والركب وشانهما وان وعدتك الوعد لا يتيسر في تخصيصه خبر ليت بوجوب الحذف نظر خبر لا التي لنفي الجنس
احترز به عن لا بمعنى ليس فان خبرها منصوب هو المسند دخل فيه جميع المسندات فلما قال من معمولها اي معمولي لا خرج
غيره نحو لا غلام رجل ظريف فيها واحترز به عن خبر المبتدا الواقع بعد لا المفتوحة نحو لا في الدار رجل ولا امراة ولا
يتقدم خبرها على اسمها وان كان خبرها ظرفا كما يتقدم خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا وذلك لانها محمولة على ان
في العمل فانحط مرتبتها عن مرتبة اصلها وبنو تميم لا يثبتونه غالبا اي غير الظرف قال الجندري وبنو تميم لا يلفظون
به الا ان يكون ظرفا وقال الاندلسي الحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا كقولك لا رجل لمن قال هل في الدار
رجل اي لا رجل في الدار او دل عليه قرينة غير السؤال والا فلا يجوز حذفه راسا اسم ما ولا المشبهتين في النفي والدخول
على المبتدا والخبر بليس هو المسند اليه دخل فيه غيره وبقوله من معمولهما خرج غيره والمراد من معمولهما كل واحد منهما
لا معمولهما جميعا اذ لا يجوز اجتماعهما على معمول واحد والبحث بانه لا يلتبس لكونهما لا تنفي نفي الحال لانها تنفي
المطلق بخلاف ما فانها لنفي الحال كليس شاذ اعمالها بخلاف ما فانها اكثر تصرفا في العمل اذ لا ولم يعمل لا
الا في نكرة لان النكرة اضعف من المعرفة فناسب ان يختص بالعامل الضعيف كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
لا براح اي ليس لي براح وزوال عن نيران الحرب فانه لما رفع براح مع عدم التكرار علم ان لا هنا بمعنى ليس
المنصوبات اصل وملحق به بالاصل فالاصل هو المفعول لانه مدلول الفعل او مستلزم مدلوله
او مستدعاه فان الفعل يتضمن الحدث والزمان فيكون المفعول المطلق والمفعول فيه الدال على الزمان مدلول الفعل
والحدث يستلزم المكان فيكون المفعول فيه الدال على المكان يستلزم مدلوله ويستدعي الحدث الباعث عليه وهو
المفعول له ويستدعي المصاحب لحصوله اي لحصول الفعل وهو المفعول معه ويستدعي المحل من جهة الوقوع اي وقوع
الفعل به لا من جهة صدور الفعل عنه وهو المفعول به بخلاف غير المفعول من الملحقات فانه لا دلالة للفعل عليه كهذه
الدلالة فيكون المفاعيل خمسة وذلك لما قال او لما نقول وهو ان المفعول هو ما نسب اليه معنى حدث نسبة تقتضيها صيغة
الفعل مخالفة لنسبة الفاعلية فان كانت النسبة لكونه دالا على معنى ذلك الحدث فهو المفعول المطلق وان كانت لاقتضاء
من الحدث التعدي اليه بنفسه او بحرف الجر فهو المفعول به وان كانت لاقتضائه الكون فيه فهو المفعول فيه وان كانت

لاقتضائه المصاحبة فهو المفعول معه والفعل يطلق على شيئين على لفظ وهو احد انواع الكلمة لكونه مشتقا
من الفعل الحقيقي الذي هو مدلول المصدر ودالا عليه فسمي به تسمية للدال باسم المدلول وعلى معنى لان هذا المعنى
في الحقيقة فعل وهو ما يصدر من الحدث عن الفاعل الذي المصدر اسمه قوله الذي بدل من ما في قوله ما يصدر
فالاول وهو اللفظ الذي يكون احد انواع الكلمة يدل على المصدر بجوهره اي الحروف اصولها من غير اعتبار الهيئة
وفي قوله على المصدر تساهل لانه ذكر ان المصدر اسم ما صدر عن الفاعل والذي يدل عليه الفعل هو المسمى لا الاسم
ولذلك اي لاجل ان الفعل يدل على مدلول المصدر بجوهره يختلف دلالته على مدلول المصدر عند اختلاف صيغته
مع اتحاد الجوهر نحو ضرب ويضرب واضرب ويدل على الزمان بصيغته ولذلك يختلف دلالته على الزمان
عند اختلافها اي اختلاف الصيغة فدوران مدلول المصدر مع جوهر الفعل وجودا وعدما يدل على ان الفعل بجوهره
يدل عليه ودوران الزمان مع الصيغة كذلك يدل على ان الدال عليه هو الفعل بصيغته فمنه اي من جنس المفعول المفعول
المطلق وانما قدمه على غيره من المفاعيل لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل واخرجه من العدم الى الوجود وانما
سمي مطلقا لانه غير مقيد بحرف من حروف الجر بخلاف سائر المفاعيل ولانه مفعول على الاطلاق وهو اسم ما صدر
عن فاعل فعل مذكور ذلك الفعل او ذلك الفاعل لفظا او حكما حال كونه بمعناه اي بمعنى الفعل واحترز بقوله
ما صدر عن فاعل عما لا يصدر عنه كاسماء الاعيان وبقوله مذكور عن نحو اعجبني قيامك فان قيامك ليس من فعل فاعل
فعل مذكور وبقوله بمعناه عن كرهت قيامي واي قيامك كان صادرا عن فاعل فعل مذكور الا انه ليس بمعناه
ولا ينتقض التعريف بنحو كرهت كراهتي لان كراهتي انما ذكر لكونه دالا على معنى الفعل فهو مفعول مطلق وان ذكر
لاقتضاء معنى كرهت التعدي اليه فهو مفعول به ويكون المفعول المطلق لبيان النوع بفعلة الا انما يكون لبيان النوع
صيغة فعلة نحو جلست جلسة فان فعلة بكسر الفاء موضوعة للمصدر المختص بصفة من الصفات كالحسن والقبح و
والضعف او بسبب اسم خاص نحو رجع القهقرى او بسبب صفة مع موجبها اي موجب المفعول المطلق نحو جلست
جلوسا حسنا او مع حذفه نحو ضربت ضرب الامير اي ضربت ضربا مثل ضرب الامير وكقوله تهن على اصلا اي عطاء صلا
او بتعريف عهد نحو ضربت الضرب اذا كان اشارة نوع من الضرب معهود وقد يكون لبيان النوع بكونه اسما صريحا
مبينا لكونه لمعنى المصدر لفظه من نحو ضربته انواعا من الضرب واضافة افعل التفضيل او اي او بعض او كل اليه نحو

فاعلا مبينا

واشد ضرب اى ضرب وبعض الضرب وكل الضرب ويكون مثنى ومجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين

كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا اى انواعا من الظن مختلفة او يكون المفعول المطلق للعدد وهو الذى يدل على عدد المرات

معينا كان العدد اولا وسواء كان العدد مستفادا من الوضع نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا

او من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات او غير المميز نحو ضربته الفا او من الآلة الموضوعة

موضع نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا فان تثنية الآلة وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه لقيامها

مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم النوع والمرة كما اجتمعا فى نحو ضربته ضربتين اذا قصد اختلاف الانواع او يكون لاجل

التاكيد وهو اى المفعول المطلق الذى يكون للتاكيد ما لا يزيد دلالته على الحدث على دلالته اى على دلالة الفعل الا يكون

له دلالة على النوع والعدد ولهذا قيل انه للتاكيد اذ معنى ضربت ضربت احدثت ضربا ضربا ولو قوعه اى لوقوع

المفعول المطلق الذى للتاكيد على القليل والكثير اذ انه للماهية من حيث هى فلا يكون فيه قيد الكثرة ولا قيد القلة

لا يثنى ولا يجمع لان الماهية من حيث هى ليس لها مثل بنضم اليها حتى تثنى وتجمع بخلاف الاولين فانه يجوز ان يكون من النوع

نوع او انواع فيثنى ويجمع وكذا فى العدد وغير مصدر الفعل يقام مقام مصدره وهو اى غير مصدر الفعل مصدر

بمعناه اى بمعنى مصدر الفعل دون اشتقاقه اى لا يكون ملاقيا له فى الاشتقاق بان لا يكون حروف المصدر الاصول

فيه نحو قعدت جلوسا او مصدر قريب من معناه واشتقاقه كانبت نباتا فان نباتا مع قرب معناه من معنى

انبت ملاق له فى الاشتقاق بوجه حروف الاصلية كل واحد منهما واعلم انه انما تقام المصدر الملاقى فى الاشتقاق

مقام المصدر اذا كان للتاكيد ولم يكن علما فان العلم لا يقام مقامه نحو حماد فلا يقال حمدت حمادا لان العلم زاد

معناه على معنى عامله فلا ينزل منزلة تكرار الفعل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل او نوعه نحو قعدت

القرفصاء فانها نوع من القعود او آلته نحو ضربته سوطا ويكون الاصل فيه ضربته ضربة بسوط او ضربات بسوط

ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربته ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد يجرى اسم دعاء

غير مصدر نحو تربا وجندلا وصفة دعاء نحو هنيئا مريئا وغير ذلك اى غير اسم الدعاء وصفته من انواع الضرب

واشد الضرب ونحو قايا وقعد الناس الى ايقوم قياما وقوله على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا

من فى زور كلام قال سيبويه اى لا اشتم شتما ولا يخرج خروجا وقيل خارجا حال عطف على حال وهو لا اشتم

كقوله

كقوله تعالى صافات ويقبضن مجراه اى مجرى المصدر فان تربا وجندلا اسمان غير مصدرين الا ان المتكلم لما يريد

بقوله تربا وجندلا الا الدعاء فوجب ان يكونا مصدرين وهما فى الحقيقة آلتان للمصدر اقيمتا مقامه اى رميت

رميا بترب وجندل ثم صار رميا بترب وجندل على اقامة المصدر مقام الفعل ثم صار تربا وجندلا على اقامة

آلة المصدر مقامه واما هنيئا ومريئا فهما فى الاصل صفتان من هنؤ الطعام ومرؤ هنائة ومراءة اذا صار

هنيئا مريئا لا تنغيص فيه ثم استعملا بمعنى المصدر لانهما دعاء والادعية انما تكون بالفعل او بالمصدر والصفة ليست

بفعل فتعين ان يكون مصدرا واما انواعا من الضرب واشد الضرب فان انواعا لما بين بالمصدر صار

جاريا مجراه وكذا اشد لما اضيف الى المصدر صار بمنزلته لان افعل التفضيل يكون ابدا من جنس ما اضيف اليه

اذا اريد به التفضيل على المضاف اليه وقد يضمر المفعول المطلق نحو ما جاء فى الدعوة المرفوعة اللهم متعنا

باسماعنا وابصارنا وقوتنا ما احييتنا واجعله الوارث منا اى واجعل الوارث منا اى من عشيرتنا ونسلنا

لا خارجا عنا جعلا فالوارث بمعنى الباقى هو المفعول الاول ومنا هو الثانى وجعلا هو المفعول المطلق والضمير

المتصل باجعله عائد اليه ومعنى الدعوة حينئذ مقتبس من قوله تعالى واجعل لى من لدنك وليا يرثنى ولا يجوز جعل

الضمير فى اجعله للابصار لعدم المطابقة بين الضمير وبين المرجوع اليه لان الضمير فى اجعله واحد مذكر والمرجوع

اليه جمع ولا يصح عود الضمير المفرد الى الجمع وفيه نظر لانه يجوز عدم المطابقة بين الضمير وبين المرجوع اليه

عند الامن من اللبس كقوله تعالى فان كانت واحدة مع تقدم ذكر خلق نسآء او بتاويل المشابهة لفظة افعال

للمفرد ولذا جاء فى كثير من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج وتبدل

التكسير نحو انعيم فى انعام والتصغير انيعام يجوز عود الضمير المفرد اليه كقوله تعالى وان لكم فى الانعام لعبرة

نسقيكم مما فى بطونه فان الضمير فى بطونه راجع الى الانعام وتجعل الوارثية فيها اى فى الابصار يعنى لو جعل الضمير

للابصار يكون الوارث مفعولا ثانيا فيلزم ان يكون الابصار وارثة ولا يستقيم معنى الظاهر والقول بعود

اى بعود الضمير المنصوب فى اجعله الى المذكور من الاعضاء على ان اى على ان المراد به اى بالوارث الملازمة اى

يكون الاعضاء المذكورة ملازمة له عند موته لزوم الوارث لانه لما قال اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا قرن بان يكون

كالوارث فى لزومها واستقرارها وبهذا التاويل يستقيم جعل معنى الاعضاء وارثة من غير بعد ضعيف هذا القول

ضر

لحصولها اي الحصول لما لزمه من قوله سقيا وعلى هذا فجعل الضمير لمعنى آخر من غير تاويل وهو ان يكون ضميرا للمصدر
اولى من تكثير الاول لوجهه من التاويل وقد يحذف فعله اي فعل المطلق حذفا جوازا عند قيام قرينة تدل على الفعل المحذوف
كقولك لمن قدم خير مقدم لمن قدم من السفر فانه كما يجوز اضمار فعله يجوز اظهاره وحذفا لازما بحيث لا يجوز الفعل
سماعا اي غير قياس اي يكون الحذف موقوفا على السماع ولا يكون له ضابط كلي ينضبط به ما ينتشر وما ذكرته كذلك لا يكون
من النحو وانما يكون من اللغة وكلام سيبويه يشعر بان علة الحذف ههنا كثرة الاستعمال حتى قامت الكثرة مقام ذكر
نحو سقيا ورعيا اي سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وبه اي وسماعا بقياس اي مع قياس وذلك لانه لولا
الصور المسموعة من العرب لما حصل الضابط الكلي فيما وقع المفعول المطلق مكررا او وقع محصورا بالا او بمعناها
اي او بمعنى الا بعد اسم متعلق بقوله وقع لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم الا على طريق المجاز
بان يكون من اسماء الاعيان نحو زيد سيرا سيرا وما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا فانه بمعنى ما زيد الا سيرا وانما
يجب حذف الفعل اذا وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه ح يكون ذكره دليلا على الفعل وذكر الاسم يدل على تعيينه
وتكراره يقوم مقامه فحذف وجوبا ولذا لا يحذف وجوبا اذا لم يقع المفعول المطلق مكررا نحو زيد يسير سيرا
واذا لم يكن بعد الاسم المذكور نحو قوله تع كلا اذا دكت الارض دكا دكا وكذا يجب الحذف اذا وقع محصورا
بعد هذا الاسم لان المقصود من مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على الحدوث والتجدد مع ان وقوعه بعد هذا الاسم يدل على تعيينه واذا لم يحذف في نحو ما زيد يسير سيرا وزيد
يسير سيرا لعدم الحصر ههنا واحترز بقوله بعد اسم لا يكون خبرا عنه عن ما سيري الا سير شديد فان سيرا وقع
خبرا عن سيري فلا حاجة الى تقدير الفعل وفي قوله محصورا او معناها مع الجار فائدتان ليستا في قول ابن الحاجب
وصاحب اللباب الاولى انه اشار بقوله محصورا الى علة حذف الفعل والثانية انه يدخل في سنن الضابطة نحو لو كان
ما كان زيد الا سيرا بخلاف قولهما فانه لا يدخل في ضابطتهما الا بما شرطا فيهما دخول النفي على الاسم واعلم انه يجوز
رفع المصدر المكرر والمحصور على ان يجعل اسم المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة نحو زيد سير سير وانما انت
سير او وقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون الجملة المراد بمضمون الجملة هو مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وبتفصيله فوائده التي تضمنتها الجملة وانما وجب حذف فعله ح لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكرها غناء
عنه

عنه لفظا ومعنى كقوله تع فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا وتفدون فداء فمضمون الجملة
شد الوثاق وهو متضمن لفوائد من القتل او الاسترقاق او المن والفداء وانما لم يقل اثر مضمون الجملة المتقدمة
كما قال غيره لان لفظه غني عن الاثر كان ذكر التفصيل مغن عن المتقدمة لان الجملة لا يكون الحكم ذكر
لامتناع تقدم تفصيل الشيء على ذكر الشيء او وقع المفعول المطلق تشبيها احترازا عن ان يقع لغير التشبيه
نحو لزيد صوت صوت حسن بعد جملة احترازا عن ان يقع بعد مفرد نحو الصوت صوت حمار فيها
اي في تلك الجملة اسم بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق احترازا عن نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار
وصاحبه اي وفيها صاحب هذا الاسم وهو الذي قام به ذلك المفعول المطلق نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار بعد جملة وهي فاذا له صوت
مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت وعلى صاحبه وهو الضمير المجرور في له فحذف الفعل اي التقدير
له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار وانما وجب حذفه لدلالة الجملة المتقدمة عليه دلالة تامة
فانها تدل على الفعل وعلى تعيينه وكان عليه ان يقول بعد قوله اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احترازا
عن نحو قولهم له علم علم الفقهاء فان الوجه فيه الرفع على البدلية او الوصفية لان الجملة المتقدمة لا تدل
على معنى الفعل وهو الحدوث اذ ليس المراد فاذا هو يتعلم او وقع المفعول المطلق بعد جملة لا محتمل لها تلك الجملة
من حيث هي جملة من جميع المصادر الا اياه نحو قوله على الف درهم اعترافا فان اعترافا وقع توكيدا للاعتراف
الذي تضمنته الجملة بكمالها ودلت عليه نصا وانما يجب حذف فعله لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتاديتها
معناه وجهها ما هو فاعله معنى او يحتمل تلك الجملة غيره اي غير المفعول المطلق المذكور ايضا اي كما تحتمله تحتمل
غيره نحو هذا عبد الله حقا فانه قولك هذا عبد الله يحتمل ان يكون حقا وان يكون غير حق ويكون التقدير احق قول
هذا عبد الله قولا حقا مطابقا للخارج لان المتكلم اذا تكلم بجملة فقد قال بها فتكون الجملة مقولة للقول
وهذا المصدر مفعولا مطلقا له ويكون للنوع او يكون التقدير حق ذلك حقا ولا يرد عليه النقض بمثل زيد مسافر
مسافرة لا على نحو قوله على الف درهم عرفا ولا على نحو هذا عبد الله حقا لان الجملة من حيث هي جملة لا يحتمل معنى
مسافرته وانما هو بيان لمضمون الفعل وحده وسمي الاول موكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة في الافادة فكانه

هو نفس

تعيين الجملة والثاني موكد الغير لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة في غيرها لفظا ومعنى فان قلت كان الموكد في الجملة ثابتا يكون الموكد موكدا لنفسه لا لغيره وان لم يكن ثابتا لا يتصور التوكيد لان التاكيد تقوية الثابت
قلنا لا اشكال ان الموكد في الجملة المذكورة وهو حقيته هذا القول ومطابقته للخارج ثابت من حيث مدلول
اللفظ لان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ لانه نقيض مدلوله بل
احتماله الكذب انما يكون من حيث العقل فسمي موكدا لغيره مع انه تاكيد لنفسه لان الجملة السابقة محتملة لنقيضه
من حيث العقل وهو الصدق لا تحتمله بل لانه نص في افادة هذا المعنى والنص غير المحتمل والاكثر في الاخير
اي فيما تحتمل غيره ايضا التعريف باللام للعهد لانه الى التعريف احوج من نحوله على الف درهم عرفا فنقول
هذا عبد الله الحق وحقا وقد يجيء اللام لا زمانه في بعضه نحو لا افعله البتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام
فيه لازمة والاكثر فيما قبله وهو الذي لا تحتمل الجملة الا اياه التنكير لقلة احتياجه الى التعريف او وقع المفعول
المطلق مثنى في معنى التكرار احترازا عن نحو ضربته ضربتين لانه ليس المراد منه هنا التكرار وانما جعل المثنى دالا
عليه لكونه اول تضعيف ولا يكون هذا النوع الا مضافا الى الفاعل او المفعول كلبيك كان اصله عند سيبويه
الب لك لبابين اي اقيم لامتثال ماموري كالمقيم في موضع من الب بالمكان اذا اقام به والمراد من التثنية
التكرار او يكون المعنى الباب كثيرا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف
الجار من المفعول واضيف المصدر اليه وكذا ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية ويتشمر لامتثال الماموربه
مع ان ما فيه من معنى التكرار قائم مقام الفعل وحكى الخليل ايضا لب بالمكان بمعنى الب فيكون لبيك تثنية لب بغير
حذف ورد ومن قال يائي اي بياء لبيك كيا عليك وهو يونس فانه قال انه مفرد في آخره الف قلب الفه ياء عند
اضافته الى المضمر كما تقلب على ياء عند دخولها على المضمر فقول الشاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي
مسور حجة عليه وذلك لانه في البيت مضاف الى المظهر فلو كان الفه كالف على ينبغي ان لا تقلب ياء عند الاضافة
الى المظهر كما لا تقلب الف على عند دخوله على المظهر يا نحو على زيد وجوز اعتذارا يونس بان الشاعر اجرى الوصل
مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء ومعنى البيت اني دعوت مسورا لينصرني لما نابني من الشدايد فلبى
اي فلباني واجابني ثم قال فلبى يدي مسور اي فالب يدي مسور الباب بعد الباب اي اقيم في طاعته اقامة كثيرة والفا

المفعول به

الاول للعطف والثانية سببية وانما قال يدي مسور لان مسورا اعانه باليد والمفعول به اي الذي فعل به فعل نحو
فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وهو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد من الوقوع هو التعلق
المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء واذا ذكر ذلك الشيء يسمى مفعولا به
وليس المراد من الوقوع الامر الحسي اذ ليس كل الافعال بواقعة على مفعولها حسا نحو علمت زيدا واردته وشانته
وقوعا بغير واسطة حرف الجر نحو ضربت زيدا او وقوعا بها اي بواسطة حرف الجر ويسمى المفعول به
الذي بالواسطة في اصطلاحهم ظرفا ايضا كما يسمى مفعولا به لمشابهته الظرف في احتياجه الى ما يتضمن الفعل
احتياج الظرف اليه ولانه في الحقيقة جار ومجرور لكونه مقدرا بفي ملغى ان كان عامله مذكورا او في حكم
المذكور نحو مررت بزيد وفي الدار في جواب من قال اين جلس زيد وليس بشرط ان يكون عامله مذكورا بل شرط
المستقر ان لا يكون مذكورا خلافا لابن جني ظرفا مستقرا ان كان معنى الاستقرار والحصول او معنى من
الافعال العامة كالثبوت والكون والوجود مقدرا ويسمى مستقرا لان الفعل وهو استقر وما هو معناه
مقدر قبله نحو كان زيد في الدار اي استقر في الدار فالظرف مستقر فيه فحذف الجار واستتر الضمير فيه
ويجوز تقديمه اي تقديم المفعول به كلا نوعيه على العامل اذا اريد الاختصاص وهو اثبات الحكم للمذكور ونفيه
عما عداه في الاثبات وبالعكس في النفي نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت ويحذف المفعول به حذفا منويا اي حال
كونه منويا اي يحذف لفظا ويراد معنى لكونه غير مستغنى عنه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفاصدع
بما تؤمر اي تؤمر به وغير اي غير منوي بان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا ويقصد الى نفس الفعل لا باعتبار
وقوعه كان فعله غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع اي انه يفعل الاعطاء والمنع ويحذف عامله اي العامل في المفعول
به حذفا جوازا عند قيام الدلالة على تعيينه نحو مكة للحاج اي تقصد مكة والقرطاس للرامي اي تصيب القرطاس
وحذفا لزوما سماعا بغير قياس اي لا يوجد لهما ضابط يضبط الحذف نحو امرا ونفسه اي دع امرا
ونفسه وعلة وجوبه كثرة الاستعمال وسماعا به الا مع القياس في المنادى فانه مفعول فعل لزم حذفه عند
الاكثر ولهو المسؤل اجابته في تحصيل ما يدعو المنادى اليه يدخل فيه اسال اجابتك وتخرج عنه المندوب
لانه ليس مسؤل الاجابة ولا ينتقض المتعريف بقولك يا زيد ادبره ولا تقبل علي لانه وان كان المطلوب فيه ادباره

لا اقباله الا انه يسال اجابته في الاد بار وتعريفه اولى من تعريف غيره وهو المطلوب اقباله **بيا واخواتها** الاربعة
تخرج عنه نحو اسال اجابتك قوله **لفظا او تقديرا** تفصيل لياواخواتها الحال كونها ملفوظة نحو يا زيد
او مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا **بدل ادعوا** اي يكون يا واخواتها بدلا من ادعو وقائمة مقامه فكان تقدير
يا عبد الله يا ادعو عبد الله الا انه حذف الفعل جعل حرف النداء كانه بعينه الدالة عليه لا نكرة اذا انتقض
بحرف النداء علم انك تدعوا انسانا فقيل من تدعو فتقول عبد الله حذف الفعل وجوبا لصيرورة يا بدلا عنه
وقائما مقامه ولدفع لبس الانشاء بالخبر لان لفظ ادعو كالحمد الخبر يحتمل الانشاء بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء
واما من جعل المنادى منصوبا لفظا او محلا بيا واخواتها وجعلها اسماء الافعال فلا يكون المنادى مما التزم حذف
فعله واشار الى بطلان هذا المذهب بقوله **والقول بانه** اي بان المنادى **معمول حرف النداء على انه** اي ان
حرف النداء اسم فعل **مردود لفقد الفاعل** لها مع ان اسماء الافعال يجب ان يكون لها فاعل فلما لم يكن
هناك فاعل وجب ان لا يكون اسماء الافعال **مظهرا او مضمرا** اي لا فاعل لها لا مظهر وذلك ظاهر ولا مضمر
اذ لو كان مضمرا لكان للمتكلم وذا لا يجوز لان ضمير المتكلم لا يجيء مستترا في اسماء الافعال على زعمه او للمخاطب
ولا يجوز هذا ايضا لان المخاطب هو المدعو لا الداعي فلا يستقيم كونه فاعلا مع كونه مفعولا لوقوع الفعل
عليه او للغائب ولا يجوز ذلك ايضا اذ ليس المعنى عليه مع انه لا يتقدم عليه ذكر **وهو** اي المنادى **مبني
على ما يرفع به** سواء كان ما يرفع به ضمة نحو يا زيد او الف نحو يا زيدان او واو نحو يا زيدون فلم يقل مبني
على الضم ليشمل نحو يا زيدان ويا زيدون وذلك لان الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها
سواء كان حركات البناء كضمة حيث او حركات للاعراب نحو ضمة في جاءني زيد انه متحرك بالضم اولا هذا ولا
ذلك كضمة جيم رجل ولا يطلق هذه الحركات على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضمة بخلاف
القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال ان الزيدان في جاءني الزيدان مرفوع
هكذا قالوا وفيه نظر لانه لم يوضع القاب الاعراب اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة وانما يطلق
على الحروف مجازا لقيامها مقام الحركات كما يطلق اسم بعض تلك الحركات على البعض لانها اذا قام مقامه فيقال
ان السموات في خلق السموات منصوب وان احد في مررت باحد مجرور مجازا فعلى هذا لا مانع من ان يطلق على الحروف

القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في يا زيدان مضموم **او مبني على الفتح وجوبا** اي فتحا
واجبا **بالف** اي حال كون المنادى مع الف **الاستغاثة** نحو يا زيداه وذلك لان الالف تقتضي وجوب فتح ما قبلها
وانما لم يقل هنا على ما ينصب به لان المنادى مع الف الاستغاثة انما يكون مبنيا على الفتح ولا يكون مبنيا على غير الفتح
من القاب النصب **وفتحا** **مختارا** **بكونه** اي يكون المنادى **علما موصوفا بابن** حال كونه ابن **مضافا الى علم**
وذلك لكثرة استعمال المنادى حينئذ مع كونه في الاصل مفعولا فتح لخفة الفتحة مع انها مناسبة لحركة صفته
وهو الابن نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عاصم فان يا زيد مبني على الفتح اختيارا وقيل وجوبا بخلاف
يا زيد ابن اخي ويا رجل بن زيد وكان عليه ان يذكر بعد قوله بابن متصلا بموصوفه لانه لو كان منفصلا عنه
لا يجوز الفتح كما في يا زيد الظريف ابن عمرو وقوله **ان كان مفردا** لا مضافا **معرفة او نكرة تعرف مع القصد**
الى واحد معين **بالآلة** اي بالة النداء قيد في الاحكام الثلثة المذكورة من بنائه على ما يرفع به ووجوب فتحه
مع الف الاستغاثة واختيار فتحه لكنه بجميع اجزائه قيد في الحكم الاول وذلك لان المنادى انما بني لمشابهته
بكاف الضمير في ادعوك ووجه المشابهة وقوعه موقعها وكونه مشابها في الافراد والتعريف فان يا زيد بمنزلة
ادعوك ويجزيه للاول وهو كونه معرفة قيد في الحكمين الاخيرين لان قوله قبل يكون علما مغن عن قوله معرفة ومنافر
لقوله او نكرة تعرف واعلم ان نحو يا رجل معرفة عنده بحرف النداء مع القصد وقيل ان تعريفه بحرف
التعريف منويا وقيل ان تعريفه بالقصد **ومعرب منصوب** لفظا او تقديرا **ان كان مضافا** اضافة
تحقيقية ولا نحو يا عبد الله فانه لا يجوز بناء المضاف والمضاف اليه معا لعدم مشابهتهما لكاف الضمير في الافراد
ولا يجوز بناء المضاف وحده لان المضاف مع المضاف اليه هو المنادى فيكون الواقع موقع الضمير المضاف مع المضاف اليه
فلو بني المضاف وحده كان ذلك نقضا للحكم وهو البناء على علته وهي وقوعه موقع الضمير **او كان مشابها به**
اي بالمضاف بان يتعلق به شيء هو من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء معمولا للاول نحو يا خيرا من زيد او معطوفا
عليه ويكون مع المعطوف اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين في هذا المجموع سواء كان اسما لعدد معين او لشخص
مشابه للمضاف فاعرب كالمضاف **او كان مفردا منكرا** فانه لم يبن ايضا لعدم مشابهته لكاف الضمير في التعريف
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فانه لا يقصد واحدا بعينه فيكون نكرة **او معرب مجرور ان دخله لام التعجب**

لكونها من حروف الجر وهي غير ملغاة نحو قولهم يا للماء كانهم راوا ماء عجيبا لم ياتنا هذا مثله قط فنادوه بمناديه

الغفلة وكانهم قالوا يا ماء تعال حتى يرونك ويتعجبوا لمنكرا او لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وهذه اللام

لتعدية ادعوا المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان ادعو متعد

بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف القائم مقامه وانما اختيرت اللام من بين حروف الجر لمناسبة معناها

وهو الاختصاص لمعناها لان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء او بالاحضار

بفتحها اي مع فتح اللام في المضمر مطلقا اي سواء كان المنادي المتعجب منه والمستغاث به معطوفا اولا

كقوله فيا لك من ليل كان نجومه بل اللام الداخلة على المضمر مفتوحة مطلقا سواء كان منادى اولا لان

الاصل في كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسر على

ما هو موضوع على الخفة غايتها وانما كسرت اللام الداخلة على المظهر ليوافق حركتها حركة معمولها ادموافقة

الحركة اخف من مخالفتهما مع حصول الفرق بينه وبين لام الابتداء او بفتحها في المظهر المستغاث به وكذا

المتعجب منه والاولى ان يذكر ايضا لان الفتح لا يختص بالمستغاث به اللهم الا ان يقال انه لام التعجب في الحقيقة

للاستغاثة ايضا وانما فتحت اللام هنا للفرق بين المدعو وهو المستغاث به والمتعجب منه وبين المدعو اليه وهو

المستغاث له والمتعجب له وذلك لانه قد يلي يا ما هو مستغاث له مكسور اللام والمنادى محذوف فلولم تفتح

في المستغاث به لم يكن بينهما فرق نحو يا للمظلوم اي يا قوم والفتحة بالمدعو اولى منها بالمدعو اليه لانه منادى وهو واقع

موقع الضمير فتحت اللام فيه كما فتحت اللام الداخلة على المضمر ان لم يكن المستغاث به معطوفا بغير يا وكان عليه

ان يذكر هذا القيد لانه لو كان معطوفا بيا وجب ان يكون مفتوحة ايضا لعدم الفرق كقوله يا لعطافنا

ويا لرياح وبكسرها اي بكسر اللام على الاصل ان كان المستغاث به معطوفا وذلك لحصول الفرق بين المدعو اليه

والمدعو بالعطف لان المدعو اليه لا يعطف على المدعو نحو يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لها في مطلق المستغاث

من اجله سواء كان معطوفا اولا وقد عرفت ذلك توابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب فانه

لا يجوز فيها الرفع ان كانت مضافة غير اي واسم الاشارة احتراز عما كان المنادى المبني احدهما فانه لا يجوز

في توابعه المفردة الرفع والنصب على المختار تنصب هذه التوابع حال كونها مضافة ومشبهة بها بالمضافة

وجوبا

وجوبا نحو يا زيد ذا الجمة فانه وجب نصب ذا الجمة على كل تقدير اذ تقديره على اصل توابع المنبيات وهو الحمل على

محلها يوجب نصبه لان محل المنادى المبني نصب وتقديره على انه منسحب عليه حكم ما تشبه بالعامل وهو ما يوجبه

النصب ايضا لان المضاف اذا قدر فيه حرف النداء لا يكون الا منصوبا وانما قال اضافة تحقيق لانه يجوز في المضاف

بالاضافة اللفظية الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه لانه لما كان في تقدير الانفصال كان في حكم المفرد

فان قلت اذا كان الاعتبار بصورة الاضافة فهو مضاف فينبغي ان يجب نصبه وان لم يكن لصورة

الاضافة اعتبار كان نحو يا زيد الحسن الوجه في التقدير مشبها بالمضاف والمشبه به منصوب ايضا كما

قال قلنا الشبه بالمضاف اذا كان منادى كان حكمه حكم المنادى المضاف في وجوب النصب اما اذا كان

تابعا للمضموم فلا يجب نصبه كما يجب نصب المضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا وبهذا البيان يكون في قوله

او مشبهة بها نظر وانما كان حكم المشبه بالمضاف اذا وقع منادى حكم المضاف ولم يعتبر فيه الافراد الحكمي

ليبنى على الضم واعتبر ذلك فيه اذا وقع تابعا لان اعتبار ذلك فيه اذا كان منادى يؤدي الى تكلف لتصحيح امر

عارض هو البناء ولا يلزم من اعتبار حكم الافراد فيه اذا كان تابعا ذلك وان كانت توابع المبني المذكور مفردة

او في حكمه كالمضاف بالاضافة اللفظية فالصفة والتاكيد المعنوي لا اللفظي لان حكمه على الاكثر حكم البدل لانه هو

الاول لفظا ومعنى وعطف البيان وعطف النسق باللام اي حال كونه مع لام التعريف واعلم ان قول

ابن الحاجب المعطوف الممتنع دخول يا عليه اولى من قول المصنف باللام لتناوله نحو يا زيد وانه فانه لا يصح

ترفع هذه التوابع الاربعة على لفظه اي حملا على لفظ المنادى المبني وان لم يجز في سائر المبنيات الحمل على

لفظه فلا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على لفظة هؤلاء وذلك لان ضم المنادى اشبه رفع الفاعل في ان كل واحد

منهما مطرد وتنصب هذه التوابع الاربعة حملا على محله المنصوب لانه مفعول فتقول يا زيد الظريف والظريف

ويا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا او يا عمرو والحارث والحارث والبدل والمعطوف لغيرها

اي بغير اللام كالمستقل من المنادى في الاعراب والبناء يعني يجعل كل واحد منهما منادى مستانفا سواء كان متبوعه

مضموما اولا فتقول يا زيد اخانا و يا زيد عبد الله تجعل اخانا و عبد الله منصوبين وان كان متبوعهما مبنيا على الضم

وتقول يا اخانا زيد و يا عبد الله وزيد فتجعل زيدا مبنيا على الضم وان كان متبوعه منصوبا وذلك لان البدل

النسق في الاصل كون الشيء على طريق واحد

مستقلا ولم يحتج الى متبوعه قبله في المعنى لانه لم يفهم معناه من المتبوع ولذلك كان في حكم تكرير العامل بخلاف الصفة
فانه لابد له من موصوف وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن يكون معناه مفهوما من المتبوع فمنع ذكره من ان يكون
مستقلا وكذا العطف بالحرف الذي لا يكون مصدرا باللام فانه مستقل في المعنى مع ان العاطف كحرف النداء ومع
ان المعطوف لم يكن فيه لفظ لام التعريف الذي لا يجتمع مع حرف النداء فجعل في اللفظ كالمنادي المستانف
الذي باشره حرف النداء او في نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر مما كرر المنادي المضاف وجه
بلفظه حالة الاضافة فجاز نصب الثاني لانه تابع مضاف للاول على انه بدل او عطف بيان او تاكيد وضم الاول
لانه منادى مفرد معرفة فلا يجوز ضم الثاني لانه مضاف وكالمضاف ونصبه اي نصب الاول مع نصب الثاني
على انه مضاف الى عدي محذوف صوابا بان يقال المحذوف لان عديا معرفة وانما حذف لدلالة المضاف اليه الثاني
عليه لانه هو بعينه وهذا مذهب المبرد او على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه فانه قال ان الثاني مقحم تاكيد لفظي للاسم الاول ولما كان حكم التاكيد اللفظي
حكم المنادي المؤكد في الاعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف التنوين
بالاضافة او نقول بقي حكم الاضافة فيه كما في قوله الا علالة او بداهة سابح واجاز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه في السعة مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف ولانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير صار
الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل وجوز ان يجعل الاول مفتوحا لجعله مع الثاني اسما واحدا بالتركيب كما فعل
في نحو لا ماء ماء باردا وفي نحو يا زيد بن عمرو وفي نحو لا رجل ظريف فيها واذا نودي المعرف باللام نحو الرجل
جيء اولا باسم الاشارة او باي حال كونها اي موصوفة بما فيه اللام وكذا اسم الاشارة على الاشهر
متحمة بينهما اي بين اي وبين ما فيه اللام ها التنبيه وذلك لانه لما توسل في نداء المعرف باللام باي
وقطعت عن الاضافة ليصير مبهمة لان الوسيلة ينبغي ان يكون مبهمة ليحتاج لرفع الابهام الى ما بعده من المقصود
بالنداء جعلت ها التنبيه عوضا عن المضاف اليه اللازم لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه
ولهذا ايضا يتوسل في نداء المعرف باللام باسم الاشارة لكونه مبهما محتاجا الى المعرف باللام الذي هو
المقصود بالنداء وانما جيء باحدهما لئلا يجتمع الة التعريف وهما لام التعريف وحرف النداء وانما لا يجوز
اجتماعهما

اجتماعهما لان حرف النداء يجعل ما دخله مخاطبا ولام التعريف يجعله معهودا للمخاطب لا مخاطبا فلو جعل المعرف باللام
منادى لزم ان يكون الشيء الواحد حاضرا غائبا ولانه لو دخل حرف النداء على ما فيه اللام فان بني لم يجز لان حرف
التعريف معاقب للتنوين فهو كالتنوين ولاجل ذلك قل بناء الاسم معه كالخمسة عشر واخواتها وان اعرب لم يجز
ايضا لوجود علة البناء والمقصود بالنداء هو المعرف باللام وان كان المعرف تابعا من حيث الظاهر ومن
ثمه اي من اجل ان المقصود هو المعرف وجب رفعه اي رفع المعرف وان كان تابعا لمنادى المضموم وفي تابعه المعرب
جاز الرفع والنصب لانه نبه لوجوب رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء فجعل لفظه موافقا
للفظ المنادى اذ لا فرق بين الرفع والضم من جهة اللفظ ووجب رفع توابعه اي توابع المعرف وذلك لانها توابع
منادى معرب مرفوع وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المضموم وان كانت توابعه مضافة فانه يجب
رفعها ايضا مع انه يجب نصب توابع المضموم المضافة نحو قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية بالنكز
فان قوله ذو التنزي صفة لقوله الجاهل ولا يجوز ان يكون صفة لاي بعد صفة لانه حينئذ يجب نصبه لانه مضاف
ولا يجوز حذفه اي حذف المعرف اذا وقع صفة اي فلا يقال يا اي ويا ايها وتسكت لانه مبهم اشد ابهاما من اسم
الاشارة ولا يستقل بنفسه فيلزمه التفسير بخلاف هذا فانه لما كان اوضح من اي يجوز ان يحذف المعرف منه ويقتصر
عليه نحو يا هذا من دون الصفة ولهذا يجوز في تابعه الرفع والنصب نحو يا هذا الرجل فانه يمكن ان يكون المقصود
هو هذا فيجوز في الرجل الرفع والنصب وان يكون المقصود هو الرجل فيلزم رفعه وقد اجتمعا اي الة التعريف
في يا الله لضعف استقلال اللام في التعريف لخلافتها اي لكونها عوضا عن فاء الفعل التي هي الهمزة لان اصله
الله الاله وهو فعال بمعنى مفعول من الالاهة وهي العبادة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار اللاه
ثم اسكنت اللام الاولى وادغمت في الثانية لزوما وجعلت اللام عوضا من الهمزة ولزومها اي ولزوم اللام الكلمة
بحيث لا يفارقها فكان اللام ليست للتعريف لان لام التعريف غير لازم فيكون سبب جواز دخول حرف النداء عليه
اجتماع امرين في لامه كونها عوضا من همزة اله ولزومها للكلمة فعلى هذا لا يجوز دخول حرف النداء على نحو النجم لان
اللام فيه ليست بعوض عن شيء وان كانت لازمة ولا على نحو الناس لان اللام فيه ليست بلازمة وان كانت عوضا
من همزة اناس وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني قوله تيمت قلبي من تيمه الحب اي عبده

وذلك ونعان بخل عنه وبخل عليه بكذا اى ضن والمعنى انت متجنة الوصل عنى لبتقدا حد المعنيين فى لام التعريف وهو
الخلافة عن شئ وان وجد فيه المعنى الآخر وهو كونها لا ذمة وفيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسبا ناشرا
اشذ لتقدمها اى لتقدم المعنيين فيه اذ ليس فيه لزوم ولا عوض وجاز الكوفيون اجتماع الالتين وتمسكوا بالبيت
المذكور وقالوا الاصل فيه للشاعر لتمكنه من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا لان النكرة المعينة بالندا توصف
بذى اللام واجاز ابن سعدان اجتماعهما فى اسم فيه معنى التشبيه نحو يا الاسد شدة ويا الخليفة جودا لان تقديره
يا مثل الاسد ويا مثل الخليفة والمنادى الصحيح والصحيح فى اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كزيد والجارى
مجراه اى مجرى الصحيح فى احتمال الحركة وهو ما حرف اعرابه يا او واو قبله ساكن كظبى ودلو ومدعو واحترز بذلك عن آخره
الف نحو الفتى او يا قبلها كسرة نحو القاضى فانه لا يجوز فيه الا اثبات اليا مفتوحة نحو يا فتاى ويا قاضيى لاجتماع الساكنين
ما عدا المثنى نحو يا مسلماى ويا مسلمتى وما على الجمع على حد المثنى بان يكون بالواو والنون فانه لا يجوز فيهما
الا اثبات اليا مع فتحها اذا اضيف هذا المنادى الموصوف الى يا المتكلم جاز فيه اربعة اوجه فتح اليا اى يا
المتكلم وهو الاصل عند بعضهم لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حالة افرادها دون تركيبها وكل كلمة على حرف
واحد كواو العطف وفائه فالاصل فيها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل فى تلك الحركة الفتحة احترازا
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها على حرف واحد وجاز سكونها وهو الاكثر فى الاستعمال
وذلك لعدم الاحتياج الى حركتها لو توهما بعد كلمة اخرى مع انه حرف علة وهذان الوجهان لا يختصان بالندا
و جاز حذفها بكسرة اى بسبب كسرة ما قبلها فلو لم يكن ما قبل اليا مكسورا لا تحذف كما فى يا فتاى فان الكسرة لما كانت
اخت اليا كانت دليلا عليها بعد حذفها وجاز ابدالها الفا وقلب كسرة ما قبلها فتحة لانه نوع من التخفيف كما تبدل
فى لغة طى اليا الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال فى دعى دعا وهذان الوجهان يختص اطرادهما بالندا واما يجوزان
فيه اذا كان المنادى مشهورا بالاضافة الى يا المتكلم فلا يقال فى يا عدوى يا عدوا ولا يا عدو الا انه لم يكن مشهورا تدل
على اليا المتغيرة بالحذف والقلب فكان عليه على هذا ان يقول اذا كان مشهورا بالاضافة اليها ويمكن ان يكون قوله بعد
فيما يغلب راجعا الى الحكمين فح لا حاجة الى هذا القيد وقد تنقل الضمة عند حذف اليا فيما يغلب عليه الاضافة
الى يا المتكلم وذلك لانه لما حذف اليا منه شابه المفرد فجعلت حركته حركة المفرد المعرفة وهى الضمة فكانت ضمته

منقولة لارتفاع المانع ولكن تنوى الاضافة ويستغنى بنيتها عن ظهورها ومنه اى ومما حذف اليا ونقل
الضمة اليه قراءة اى جعفر رب احكم بضم البا وحكم ابن امى وابن عمى اى حكم المنادى اذا كان ابنا مضافا الى
ام او ام مضافين الى يا المتكلم حكمه اى حكم المنادى المضاف الى يا المتكلم فيجوز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى يا
المتكلم من الوجوه الاربعة وذلك لكثرة الاستعمال ويقول ابن ام وابن عم تركبا وجعلا اسما واحدا كخمسة
عشر وبنيا على الفتح اما الاول فلتنزيله منزلة صدر الكلمة واما الثانى فلتضمنه معنى الحرف لان الاصل ابن لام
وابن لعم ثم اضيف الاسم المركب الى يا المتكلم كما تقال خمسة عشرى فيجوز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى يا
المتكلم لانه منادى مضاف الى يا المتكلم لا مضاف الى المضاف اليه ثم بان فتح اخرهما اى جاز فتح ميمهما اجتزاء
بالفتحة على الالف وان لم يحى الفتح فى المنادى المضاف الى يا المتكلم الا على وجه الشذوذ فذلك لكثرة الاستعمال
وزيادة الاستثقال بسبب التركيب وجعل الكلمتين اسما واحدا او لان المضاف اليه المضاف الى يا المتكلم انقل
من المضاف الى يا المتكلم اما اذا لم يكن المنادى كذلك فلا يجوز فيه الا فتح اليا او سكونها فيقال يا ابن اخى ويا
ابن خالى وجاز فى ابى وامى قلب اليا تا مفتوحا ومكسورا اى اذا كان المضاف الى يا المتكلم ابا واما جاز فيهما ما جاز
فى سائر الاسما المضافة الى يا المتكلم مع جواز ابدال اليا فيهما تا التانيث خاصة وذلك لانهما مظنتا التفخيم
والتا قد يدل عليه نحو علامة ونسابة وجاز فى التا الفتح لان التا بدل عن يا حركتها الفتح والكسر وهو الاكثر
لمناسبة اليا التى هى بدل منها وقد جاء الضم للتفخيم قليلا ولانها تا تانيث فيشبه تا طلحة وعند الكوفية
يا المتكلم مقدرة بعد التا التى هى للتانيث وكان الاصل فى يا ابت يا ابى وجاز الجمع بين التا والالف فيقال
يا امتا ويا ابتا لانه جمع بين عوضين وهو جائز ولا يجوز الجمع بين التا واليا فلا يقال يا ابتى لانه جمع بين العوض
والمعوض منه وهو غير جائز وقد جاء فى ضرورة الشعر الجمع بينهما كقوله يا ابتى لا زلت فينا فانما لنا امل فى العيش
ما دمت عائشا وقد يحذف حرف الندا اى ياء لانها اصل الباب لكثرة الاستعمال حذفا جوازا نحو قوله تعالى يوسف
اعرض عن هذا فيما ليس بمستغاث ولا مندوب لان مقتضاهما مد الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة واظهار
التفجع وحذف حرف الندا مناف لهما واسم اشارة لانه موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب بشرط ان يكون الاسم
مشارا اليه وكونه منادى مخاطبا تنافر فلما اخرج عن اصل وضعه بجعله مخاطبا بسبب الندا احتيج الى علامة

باض

ض

باض

ظاهرة دالة على ذكر وهي حرف النداء فلا يجوز حذفه منه واما قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم انصرفت
وما شعرت رسيسا فليس هذه بمنادى حذف حرف النداء عنه وانما هو موضوع موضع المصدر اي هذه البرزة
برزت لنا كأنه استحسن تلك البرزة الواحدة واسم جنس والمراد باسم الجنس هنا كل ما كان نكرة قبل النداء
يصح تعريفها باللام سواء تعرف بالنداء او لا لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفه لانه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
على المنادي ومتنبها لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان معرفة فلحرف النداء فكذلك لا يحذف لان حرف التعريف
لا يحذف فما يعرف به لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير وحذفا لزوما في اللهم لان الميم عوض عن حرف النداء واصله يا الله
حذف حرف النداء وجعل الميم في الآخر عوضا عنه وانما اخر الميم تبركا باسمه تعالى وقد شذ الجمع بين العوض والمعوض عنه
في الضرورة منه قوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما ومتى كان الحرف اي حرف النداء داخلة على اسم
مرفوع نحو يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار ومثل يا بوس لزيد اي يا قوم بوس لزيد
او داخلة على فعل كقوله تعالى الا يا اسجدوا فالمنادى محذوف في الموضعين وذلك لان المنادى مفعول والمفعول يحذف
عند قيام القرينة وحرف النداء هنا قرينة دالة عليه لانه لا يتصور النداء بدون المنادى وليس في اللفظ فيكون في التقدير
اي يا قوم لعنة الله ويا قوم اسجدوا واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فليس مطر
هنا لم نقوم حتى يلزم ان يكون المنادى محذوفا بل مطر هو المنادى ونونه للضرورة وقد يراد بالنداء المجرد الاختصاص
من غير سؤال لاجابة المنادى لان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله كذا الشخص لنفسه نحو انا افعل كذا ايها الرجل
فان صورته صورة النداء وليس بنداء لان المراد من صفته اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وقوله ايها
الرجل في محل النصب على انه في تقدير اعني مختصا من بين الرجال بفعله وكلمة في الاعراب والبناء حكم المنادى لانه مما انتقل
من باب الى باب فاعرابه على حسب ما كان عليه واما نحو انا معشر العرب وباؤوا الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
ومررت به المسكين فنصب على المدح اي امدح معشر العرب والذم اي اذم شعثا وهي جمع شعثاء والمراضيع جمع مرضع
اشبعت الكسرة فتولدت الياء ويجوز ان يكون جمع مرضاع لمن كثرة الارضاع والارضاع عندهم قبيح لانه في التعيير علامة الاكل
من ثديها وصنفين يأوي للقضايب والترحم اي ارحم المسكين وليس بمنقول عن النداء لان النقل خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه
مع صحته اولى من جعله منقولا عن النداء وقيل المعرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ليس بمنقول عن النداء لامتناع دخول
حرف

حرف النداء عليه والمضاف يحتمل ان يكون منقولا من النداء ونصبه بيا المقدر وان يكون بفعل مقدر كاعني وامدح
وقيل الاولى ان يكون الجميع منقولا عن النداء اجراء الباب الاختصاص مجرى واحدا لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في
نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ويجوز ترخيمه اي ترخيم المنادى وهو في اللغة التسهيل فيسمى هذا الحذف
ترخيما لانه لتسهيل اللفظ وتخفيفه ومثل يا اما في قوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة
نادر لانه رخم امامة مع انه فاعل اضحت والمبتدأ هذه الرواية وقال الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما ومعنى
البيت صارت حبالكم رميمة بالية وصارت امامة وهي اسم امراة شاسعة بعيدة منك بان يحذف شئ يتعلق بقوله
ترخيمه من آخره تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا التخفيف الشامل لجميع مواضع الحذف لعلة ظاهرة بما هو معروف من موجبات
الحذف فيما هو كثير الاستعمال وللايذان على ان النداء لا كثرتهم لا يقبل التوقف حيث لم يتوقف المنادى حتى يتم الاسم بل حذف
منه البعض تحريضا على التوجه نحو المنادي له ما لم يكن المنادى مستغاثا لانه ان كان في آخره زيادة الالف لا يرخم لان
الزيادة تنافي الحذف وان كان مجرورا باللام فكذلك لان الترخيم من خواص المنادى وهو لم يظهر في المستغاث المجرور
باللام اثر النداء من نصبه او بنائه فكانه لم يكن منادى فلم يرخم ولا مندوبا لان الاكثر فيه زيادة مدة في آخره لاظهار
التفجع واستبعاد المندوب فلا حذف منه شئ لئلا يلزم نقض الغرض ولا مضافا ومشبها به الا بالمضاف لانه لم يكن
الحذف من الاول لانه لم يكن الحذف في آخر المنادى من جهة لان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولم يكن الحذف
من الثاني لانه لم يكن الحذف في آخر المنادى من جهة اللفظ لان كل واحد منهما مستقل من جهة اللفظ ولهذا كان لهما اعرابين
ولا مركبا تركيبا جمليا بمثل ما قلنا في المضاف ولان الجملة محكية ليس الا بخلاف التركيب غير الجملي فانه يحذف الجزء الثاني
منه نقول في بخت نصر يا بخت لانه لم يظهر فيه التعدد باعتبار اللفظ بسبب ظهور اعراب فيه كما في المضاف فجرى مجرى
اسم واحد وانما لم يمثل للجملة كما قال غيره لان نحو بخت نصر جملة في الاصل باعتبار الجزء الثاني الا انه ليس فيه تركيب
جملي حتى يلزم ان يحكي صورة الجملة بل يكون المنادى اما بتاء التانيث فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا على ثلثة احرف نحو ثبة
وذلك لان وضع التاء لما كان على الزوال يكفيه ادنى مقتض للحذف مع انه لا يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم لانه
مع وجود التاء كان ايضا ناقصا عنه لان التاء كلمة اخرى نحو يا ثب اقبلي اي يا ثبة ويا جاري لا تستنكري اي يا جارية او يكون
علما فان العلم لكثرة استعماله منادى يناسب الترخيم للتخفيف مع انه مشهور فيكفي ما ابقي منه دليلا على ما الغي يزيد هذا
العلم

هذا العلم على ثلثة فلو كان على ثلثة احرف لا يرخم لاستلزامه نقصان الاسم بسبب الترخيم نقصانا قياسيا مطردا
بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل ابنية المعرب او لم يزد على ثلثة احرف وهو متحرك الوسط عند الفراء
والكوفية فانهم جوزوا ترخيم الثلاثي اذا كان وسطه متحركا كما يقال في يا عمر يا عم لان حركة الوسط في كثير من المواضع
يقوم مقام الحرف الرابع وفيه نظر اذ لا اعتبار ببقيامه مقام الحرف الرابع لوجود ذكر النقصان فيه حرفان اي بان يحذف
حرفان في حكم واحد بان يكونا زيدتا معا الا بان يكونا معا لمعنى في اصل الا كل واحد من زيادتين مستقل لمعنى آخر
مع انهما حذفتا وانما يحذف هنا حرفان لانهما لما زيدتا معا حذفتا ايضا معا ولهذا لم يحذف من نحو ارطاة الا التاء
دون الالف لانهما لم يزادا معا بل في بدء الالف للالحاق ثم التاء للتانيث كزيادتي التانيث نحو حمراء وكالالف والنون
المضارعتين لالفي التانيث نحو عثمان وكزيادتي النسب نحو كوفي وشبهه اي شبه النسب نحو كرسي فان الياء فيه
شبيهة بياء النسبة وان لم تكن للنسبة اذ ليس كرس حتى ينسب اليه كرسي وكزيادتي التثنية وزيادتي جمع السلامة
بالواو والنون في الالف والتاء الا في نحو بنين ويدان تبقى الكلمة بعد حذف الزيادتين على حرفين فانه لا حذف منه
الا النون محافظة على اقل عدد حروف الاسماء المتمكنة وهي ثلثة احرف والذي اختاره المصنف مذهب الجزولي فانه
ذهب الى منع حذف الزيادتين في نحو بنين ويدان لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين وعند غيره يجوز حذف
الزيادتين هنا وهو الاولى لان بقاء الاسم على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كما يكون في تاء التانيث
في نحو ثبة او يحذف واحد بشرط واحد كحرف صحيح غير تاء نحو منصور واجار مجراه نحو مرمي قبله مدة زائدة وهي
حرف علة ساكن مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة نحو منصور ومقدرة نحو مصطفى علما وكان عليه ان يذكر هذه
القيود لان حكم مرمى حكم منصور في حذف الحرفين منه ولو كان الحرف الصحيح التاء لا يحذف منه الا التاء نحو سعلاة
لانها بمنزلة كلمة واحدة ولو كان المدة غير زائدة لا يحذف المدة نحو مختار فيقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف
واعلم انه لو قال يحذف حرفان في كل ما كان قبل آخره مدة زائدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان مغنيا عن ذكر
هذين القسمين الا انه ذكرهما للتنبيه على علة حذفهما لان علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلته في القسم الثاني
بشرط ان يبقى الاسم بعد الحذف اي حذف الحرفين منه على ثلثة عند غير الفراء نحو يا منص في يا منصور فانه لم يحذف
الحرف الصحيح لانه هي الاخر صارت المدة آخرا فيتعقد في الحذف لانها بالحذف اولى من الصحيح لكونها حرف علة مع ضعفها
بكونها مدة ومع انه لا يلزم منه صيرورة في بقاء الكلمة على حرفين ولا يحذف المدة من نحو سعيد لئلا يبقى الاسم بعد الحذف

على حرفين بسبب الترخيم ولا الياء من نحو صيتيج لقوتها بالحركة ولا الواو من نحو تبوذون لانها لقلة مدها صارت شبيهة
بالحرف الصحيح او بحذف شطر من المركب كثاني التركيب التي لا يكون التركيب فيهما تركيبا جمليا او اضافيا نحو بعل
في بعلبك لانه بمنزلة التاء لانه كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت تاء التانيث فيحذف الجزء الثاني كما يحذف تاء التانيث
لما ذكرنا قبيل ذلك واعلم انه يحذف الشطر الاخر مع ما قبله من اثنا عشر واثنتا عشرة فيقال فيهما يا اثن ويا اثنت
او بحذف حرف واحد وهو فيما عداه اي ما عدا المذكور وهو الذي فيه زيادتان في حكم زيادة واحدة والذي في آخره حرف
صحيح قبله مدة والمركب نحو يا حار في يا حارث وما قبل المحذوف لا يغير على الاكثر لان الترخيم في المنادى لما كان قياسا
مطردا صار الحذف فيه كالواجب فجعل المحذوف كالثابت كما يجعل في واجب الحذف كذلك نحو قاض واذا كان في حكم الثابت
فالاولى بقاء ما بقي على ما كان عليه من الحركة والسكون نحو يا حار بكسر الراء في يا حارث ويا هرق بسكون القاف في يا هرقل
الا ان يفضي الحذف الى التقاء الساكنين على غير حدهما والتقاء الساكنين على الحد هو ان يكون الاول من الساكنين
مدة او ياء التصغير والثاني مدغما ويكون مع المدغم في كلمة لا الاول فيعاد ما قبل المحذوف الى الحركة الاصلية ان كان
هناك حركة نحو يا راد في راد اسم فاعل من رد فانه لما حذف الدال الثانية التقى ساكنان على غير حدهما وهما الالف
والدال الاولى فحركت الدال بحركتها الاصلية لانه في الاصل رادد واما ان لم يكن هناك حركة في الاصل نحو يا اسحار في
اسحارّ فسيبويه يفتح المدغم اتباعا لما قبله من الفتحة والالف وغيره يكسر للساكنين ويمكن ان يحمل قول الحركة الاصلية
على ما يشمل ما يكون له حركة في الاصل وعلى ما لم يكن له حركة لكن حرك بالكسر لان الكسرة حركة اصلية في تحريك الساكن وقد
تجعل الاسم بعد الحذف اسما برأسه فيعامل معاملة سائر الاسماء ويجعل ما قبل المحذوف بمنزلة اللام سواء كان
التغيير في الحركة فقط نحو يا حار او في الحرف فقط نحو يا كرا او فيهما جميعا نحو يا ثمي نظرا الى ان الترخيم وان كان قياسا
مطردا الا انه ليس بواجب فصار المحذوف فيه لكونه بلا علة موجبة قياسية نسيا منسيا كما في اخ ويد فعلى هذا
اي فعلى هذا الوجه وهو ان يجعل الباقي اسما برأسه يا ثمي فانه لما حذف الدال من يا ثمود وجعل الباقي اسما برأسه صار
الواو في آخر اسم متمكن في الاصل قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو ويا شقا فانه لما حذفت
التاء اللازمة من شقاوة صارت الواو في الطرف بعد الف زائدة فيجب ان تقلب همزة كما في كساء ويا كرا فانه لما حذف الالف
والنون من كروان نسيا منسيا ارتفع المانع من قلب الواو الفا وهو وقوع الساكن بعده فقلبت الواو الفا ويا راد فانه لما حذف
الدال الثانية من راد وجعل كاسم برأسه ضم الدال الاولى لكونه منادى مفردا معرفة في ثمود وشقاوة وكروان وراد

وعلى

وصل المذهب الاول الذي يجعل المحذوف كالثابت بالواوات لمن يقول يا ثمو ويا شقاو ويا كرو ويا راد وذلك لانه
لما حذف الدال من ثمود وجعل كالثابت لم يقع الواو في الآخر حتى يجب قلبها ياء وكذلك شقاوة لما حذف التاء وكان
في النية ثابتة لم يكن الواو في التقدير في الطرف لان حكمه لان التاء لازمة فيه فلا تقلب همزة وكذلك كروان
لما حذفت الالف والنون منه ولم يجعل الباقي اسما برأسه كانا في النية ثابتين فلا تقلب الواو الفا لوجود المانع من
قلبها الفا في التقدير وكسر الدال في يا راد لانه لما حذف الدال الثانية التقى ساكنان على غير حدهما فيعود الدال
الاولى الى حركته وهو الكسرة ولا يجعل الباقي اسما برأسه حتى يضم فيبقى على كسرتها واعلم انه اذا رخم قاضون
اسم رجل قيل على اللغة الثانية يا قاضي بالاتفاق وكذا على اللغة الاولى لان موجب حذف الياء زال في الترخيم لكن
القياس ان يقال يا قاض بضاد مضمومة والمندوب من ندب الميت اي بكى عليه وعدد محاسنه ليعلم الناس
انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء وشاركوه في التفجع معروف سواء كان علما او لا فليس كونه علما بشرط فلو كان
علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا جاز ندبته لان المراد من الندبة تمهيد العذر للنادب في الاعلام بوقوع
مصيبة عظيمة وهما لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا مشهورا يتفجع عليه بوا نحو وازيداه وكان
عليه ان يقول ايضا او يتوجع به ليدخل فيه نحو واويلاه وقد يتفجع بيا لاشتراكه مع المنادى في الاختصاص
اي المندوب في الاعراب والبناء كالمنادى فيقال وازيد واعبد الله واطالعا جبلا اذا كان معروفا وكذا حكم
توابعه حكم توابع المنادى على التفصيل وذلك لانه في الاصل منادى لحقه معنى الندبة او لانه مخصوص بالتفجع عليه
كما ان المنادى مخصوص ولك زيادة الالف في آخره لطلب مد الصوت لاظهار التفجع والاعلام بالمصيبة وخص
الالف بالذكر لانه يلحق غير الالف لان الالف هي الاصل في الالحاق والغالب لان الغرض من الزيادة مد الصوت
والالف اكثر مدا من الياء والواو وان كان الآخر آخر صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه او آخر الصفة نحو وازيد الظريفاه
على رأي وهو رأي يونس والكوفيين فانهم اجازوا الحاق الالف بآخر الصفة لان اتصاله بالصفة وان كان في
اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى اتم لان الصفة عبارة عن الموصوف وصادق
عليه بخلاف المضاف اليه والصلة فانهما لا يصدقان على المضاف والموصول وغيرهم انما يلحقونها بالموصوف نحو وا
زيداه الظريف لان الصفة انما جيء بها بعد كمال الموصوف لمعنى التخصيص والتوضيح فتكون غير لفظا ومعنى

او آخر المضاف اليه نحو يا امير المؤمنيناه وان كان المندوب هو المضاف وذلك لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
لفظا لانه كالجزء منه وانما يزاد الالف ما لم يكن المضاف اليه كاف الخطاب جمع المذكر نحو يا غلامكم ووحدة
المؤنث نحو يا غلامك فانه يعدل عنها اي عن الالف الى واو في الاول لمناسبة الواو الجمع فيقال يا غلامكمو
والى ياء في الثاني لمناسبة الياء كسرة الخطاب فيقال يا غلامكيه لئلا يلتبس الجمع بالمثنى والمؤنث بالمذكر لو زيدت
الالف فيهما فقيل يا غلامكماه و يا غلامكاه وكذا يقول في غلامه يا غلامهوه وفي يا غلامهم بالحاق الواو دون
الالف لانه لو قيل فيهما يا غلامهماه و يا غلامهاه بالحاق الالف التبس المذكر بالمؤنث والجمع بالمثنى فخص
كاف الخطاب بالذكر نظر الاولى ان يقال بدل ما لم يكن الى آخره مع عدم اللبس قوله وفي المفسر عطف على قوله
قبل مع و بنحو المنادى اي ويحذف عامل المفعول به سماعا مع القياس في المفعول الذي اضمر عامله اضمارا على شريطة
التفسير لذلك العامل فانه يجب حذفه قياسا لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر بلا فائدة وهو اي المفسر عامله
ما ينصب بفعل يفسره بنفسه لفظ ما بعده اي ما بعد ما ينصب نحو زيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته ولا يجوز
نصبه بضربته لعدم استقامة اعمال العامل من جهة واحدة او يفسره بمعناه اي معنى لفظ ما بعده نحو زيدا مررت
اي جزت زيدا مررت به فان معنى مررت المتعدي بالباء هو معنى جزت او يفسره لازم معناه اي لازم معنى لفظ
ما بعده نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام مستلزم لاهانة السيد ولا يجوز
ان ينصب زيدا في المثال بضربت المقدر لان الضرب غير واقع على زيد وانما هو واقع على غلامه والحاصل انه ان
امكن ان يقدر مثل الفعل المذكور في اللفظ والمعنى كان تقديره اولى لانه ادل على المحذوف نحو زيدا ضربته وان
لم يمكن تقديره قدر معنى الفعل المذكور مع معموله الخاص نحو زيدا مررت به فانه لا يمكن تقدير مررت لانه غير متعد
فيقدر معناه مع معموله الخاص وهو جزت وان لم يمكن تقدير معناه مع معموله قدر معناه مع معموله العام نحو
زيدا ضربت غلامه فانه اذا قدر ضربت مع معمول عام له نحو ضربت النصارى كان معناه الاهانة لا الضرب لان
ضرب جميع النصارى غير متصور الوقوع بخلاف اهانتهم وان لم يمكن تقدير معناه مع معموله العام قدر ما هو لازم
الافعال وهو الملابسة لامتناع تحقق كل فعل بدون الملابسة نحو ازيدا انت محبوس عليه والمفسر فعل كان ذات
او شبهه نحو ازيدا انت محابس عليها اي من تخوف بسببها اي انتظر زيدا انت محبوس عليه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه

عنه بضميره اي عن العمل في ذلك الاسم المنصوب المتقدم بسبب العمل في ضميره واحترز به عن نحو زيدا ضربت فانه
غير مشتغل عنه بضميره لانه مشتغل به فلا يكون من هذا الباب والاشتغال عبارة عن اخذ العامل المعمول كان
التفريغ عبارة عن عدم اخذه اياه او ملابس ضميره بان يكون مشتملا على ضميره نحو زيدا ضربت غلامه او
مشتغل عنه بما يكون الملابس عطفا عليه نحو زيدا ضربت رجلا واخاه على ان يكون الضمير في اخاه راجعا
الى زيد فان رجلا لما كان ملابسا باخاه بالعطف وهو ملابس ضميره صار رجلا كانه ملابس ضميره ويكون
التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا واخاه لان ضرب اخي زيد مستلزم لاهانته او بما يكون ملابس ضميره
وصفا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فان رجلا لما كان ملتبسا بما هو ملتبس بزيد وهو يحبه لعود الضمير
منه اليه بواسطة كونه صفة له صار رجلا كانه ملابس بضميره ويكون التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا
يحبه لان من ضرب رجلا يحب زيدا و يحبه زيد فقد اهان زيدا وكذا ان كان الملابس صلة له نحو زيدا ضربت
الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات واعلم انه يشترط فيه ان يكون الضمير او ملابسه او ما هو في حكم
الملابس منصوبا لفظا او محلا فالصواب ان يقول مشتغلا عنه بنصب ضميره او بنصب ملابسه احترازا
عن نحو ازيد ذهب به فان الضمير فيه ليس منصوبا لا لفظا ولا محلا بخلاف الضمير في ازيدا انت محبوس عليه
ولا يخرج هذا بالقيد الذي يذكر بعده لان مناسبه ينصبه اي الآتي الذهاب زيدا كان نحو الخوان اكل عليه
اللحم اي الآتي اللحم الخوان بشرط ان ينصبه هو او مناسبه وانما قال ذلك ليدخل فيه غير لفظ المفسر المحذوف
لولا المشتغل به وهو الضمير وملابسه وما هو في حكمه واحترز به عما وقع بعده فعل التعجب نحو زيدا ما احسنه
او اسم فعل نحو زيدا تراكه او اسم تفضيل نحو زيد اكرم منه عمرو او صلة اللام نحو زيدا انا الضاربه او صلة ان
نحو اذكر ان تلك احب الي ام انثى او شرطا مع اداته نحو زيدا ان زرته يكرمك وغير ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما
قبله فالنصب واجب في المفسر عامله الواقع بعد حروف التحضيض نحو هلا زيدا ضربته و بعد ان نحو ان زيدا
ضربته و بعد لو نحو لو زيدا ضربته وذلك لان هذه الحروف لا تدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا باستقراء المتتبع
وههنا لما لم يدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر بعدها ولا يقدر الا من جنس المفسر وهو ناصب فوجب النصب وقد
يقدر عامل مطاوع للظاهر فيرفع الاسم السابق بذلك المضمر كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك

نقد بك القرون الاوايل فانت فاعل ان تمنع وهو مطاوع لم يمنع وكقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا

لقلكت فعند ذلك فاجزعي فانه دوي نصب منفس على اضمار الموافق ورفعه على اضمار المطاوع والنصب مختار

في الطلب كالامر والنهي والدعا نحو زيدا اكرمه لانه على تقدير الرفع لزم وقوع هذه الاشيا خبر المبتدا وهو

قليل في الاستعمال فنصب ولان جعل الجملة الطلبية فعلية اولى لامكن لاختصاص الطلب بالفعل وفي الاستفهام

نحو ازيدا ضربته فانه على تقدير النصب كانت الهمزة داخلة على الفعل ودخوله على الفعل اولى لان الاستفهام في الحقيقة

عن مضمون الفعل قايلا في لفظا او تقديرا الفعل اولى واعلم انه لو قال وبعد الاستفهام لكان اولى

ليخرج عنه هل لانه نقبح هل زيدا ضربته وان كان بتقدير الفعل لاقتضآ هل لفظ الفعل على ما سبق وليخرج

ايضا اسم الاستفهام نحو اي رجل ضربته فانه لم يكن المختار فيه النصب وفي النفي نحو ما زيدا ضربته لانه على تقدير

النصب كان النفي داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى لانه لنفي مضمونه وكان عليه ان يقول في النفي

غير المختص بالفعل لانه لو كان مختصا به وجب النصب كقوله طننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه

غير واهب اي فلم القى ذا رجاء لم القه وفي حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه لانه على تقدير النصب كان

اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته الى الجملة الاسمية لدلالتها على المجازاة في المكان وفي اذا الشرطية نحو

اذا زيدا تلقاه فاكرمه فانها متضمنة للمجازاة في الزمان كما ان حيث متضمنة للمجازاة في المكان وفي العطف

على جملة فعلية نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى

تقدير الرفع يكون عطف جملة اسمية على فعلية والاول اولى للتناسب وحيث التبس الخبر بالصفة ان رفع

الاسم المضمر عامله كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانه ان رفع كل شيء احتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد

المعنى المقصود من الآية وهو عمومية خلق الاشيا بقدر خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون

صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات فيوهم وجود شيء ليس بقدر لانه

ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل شيء فان نصبه دفع توهم كون خلقناه صفة لشيء لانه اذا انتصب كل شيء لزم

ان يكون خلقناه مفسرا لناصبه واذا كان مفسرا لا يكون صفة وح يفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا

كل شيء بقدر فالنصب راجح لرفعه احتمال غير الصواب والرفع واجب في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر

على

على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة له والجار والمجرور خبرا عنه اي كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر

بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة لفساد المعنى ان نصب كل شيء لانه يصير التقدير وح فعلوا كل شيء

في الزبر فان كان الجار والمجرور اعني قوله في الزبر متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا في الزبر

اي في صحايف الاعمال شيا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان كان الجار والمجرور صفة لكل شيء

صار المعنى فعلوا كل شيء ثابت في صحايف اعمالهم ولهذا وان كان من حيث المعنى الا انه خلاف المقصود من الآية

في حالة الرفع لان المراد منها ما هو المراد من قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فالآية خارجة عن الباب بقوله

بشرط ان نصبه هو او مناسبه لولا المشتغل به والرفع مختار في الابتدا اي في ابتدا الكلام من غير ان يكون

هناك قرينة يكون النصب معها واجبا او مختارا او مساويا للرفع نحو زيد ضربته لاحتياج النصب الى اضمار الفعل

والاصل عدمه بخلاف الرفع بالابتدا فانه بعامل معنوي لم يظهر قط حتى يقال انه اضمر ومختار مع اما وان

كان هناك قرينة لو لم يكن معها اما لكان النصب هو الاولى نحو جاني زيد واما عمرو فضربته فانه لو لم يكن فيه اما لكان

لكان النصب هو المختار لانه على تقدير الرفع كان عطفا الجملة الاسمية على الفعلية وعلى تقدير النصب كان عطف

الجملة الفعلية على الفعلية وهو اولى لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما من الحروف التي يبتدا

بعدها الكلام ويستانف فلم يكن معها قصد التناسب لكون وضعها للاستيناف الذي هو ضد مناسبة

ما بعدها لما قبلها فرجعت الجملة بسبب اتيانها الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الحذف

وانما لم يتبين مع غير الطلب كما قال غيره لانه لو كان مع الطلب لكان المختار النصب نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه

ذكر قبل ان النصب مختار مع الطلب فلا حاجة الى اعادته ومختار مع اذا المفاجاة نحو جاني زيد واذا

عمرو اكرمته لان اولية عطف الجملة الفعلية على الفعلية يعارضها اولوية وقوع الفعل بعد اذا المفاجاة فيترجح الرفع

على النصب لسلامته من الحذف ويتساويا اي النصب والرفع ان تساوت القرينتان اي قرينة النصب وقرينة

الرفع بان عطف المضمر عامله مع ما بعده على جملة ذات وجهين نحو زيد قام وعمرا اكرمته في داره فان الجملة

الاولى وهي زيد قام ذات وجهين احدهما الجملة الاسمية وهي الجملة اعني المبتدا وخبره والثاني الجملة الفعلية

وهي الجملة الصغرى وهي الفعل مع فاعله فان رجح الرفع لسلامته من الحذف رجح النصب بقرب المعطوف عليه فيتساويان

يمكن في

الطلب صح

الكبرى صح

فالطلب اقوى القراين اي قراين النصب نحو زيد قام وعمرا اكرمته واقوى قراين الرفع نحو زيد قام واما عمرا فاكرمه
فان الطلب الذي هو قرينة النصب اقوى من اما التي هي قرينة الرفع فلذا كان النصب ههنا مختارا وان اما واذا التي
للمفاجاة فانه مع وجودهما يصير الرفع مختارا بعد ان كان مساويا مع النصب نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته
او اذا عمرو اكرمته وفي التحذير عطف على قوله في المضمر عامله او على قوله في المنادى وهو اي التحذير معمول
معه معمول آخر يدخل فيه غير من المعمولات بتقدير اتق ما يوجد معناه احترازا عن نحو زيدا وعمرا في جواب
من قال من اضرب تحذيرا مما بعده احترازا عن نحو زيدا في جواب من قال من اتقي فانه معمول بتقدير اتق
لكنه ليس للتحذير مما بعده وقوله تحذيرا منصوب على انه مفعول له والعامل فيه المصدر وهو قوله
بتقدير اتق اي انما تقدر نحو اتق للتحذير عما بعده لقصد الفراغ من نحو اتق بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام
لان ذكر الفعل الآن اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيقا ان ذكر ما بعده او التحذير من نحو اياك من ان تحذف
من حذفته بالسيف دميته او غير نحو اياك عن ان تحذف او واو العطف نحو اياك والاسد وتحذير من كليهما
اي كلا المعمولين انه كرر بالتكرار نحو الاسد الاسد وتقديره اياك والاسد اياك بعد من الاسد والاسد بعد
عنك بحذف الفعل لا زما لما ذكرنا الآن وهذا عند ابن خروف اي ظاهر فانهما قالا ان هذا من عطف الجملة على
الجملة كما صرحنا في التقدير وقال بعضهم ان الاسد معطوف على اياك عطف المفرد على المفرد تقديره اتق نفسك
ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وقال ابن مالك انه من عطف المفرد على المفرد على تقدير اتق تلاقي
نفسك والاسد بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لقد الت كلامهم فلا تشتغل بما قالوا في تقدير هذا
من التمحلات والتطويلات لان في تقديرهم تطويلا للعمل بلا احتياج اليه وكذا في المكرر لا يجوز اظهار العامل عند بعضهم
نظرا الى ان احدهما بمنزلة البدل من العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معا ويجوز حذف
الجار اذا كان مجرورا ان المفتوحة المثقلة او خفيفة فيقول في اياك من ان تحذف ومن انك تحذف
اياك ان تحذف وانك تحذف فذكر ان وانّ لما كانتا موصولتين طويلتين بصلتهما لكونهما مع الجملة التي
بعدهما في تقدير اسم واحد صار حذف حرف الجر معهما قياسا للتخفيف او كان مجرورا في تقديرها اي في تقدير
ان المخففة نحو المراء في قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فان المراء وهي بمعنى المجادلة
في

اي اياك من المراء فالحذف من منه لانه في تقدير ان تماري فهو قول ابي اسحق وعند الخليل نصبه اي نصب المراء
بفعل آخر مقدر وهو احذر وما قبله وهو اياك تحذير مستقل بنفسه ويكون من باب الاسد الاسد
وليس المراد على قوله منه اي في باب التحذير وبعد الحذف اي حذف الجار من ان فان محلهما اي محل
ان وان مع ما في حيزهما نصب عند سيبويه على المفعولية لانه اذا نزع الخافض ينصب ما بعده كما في قوله
تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومحلهما جر بعد الحذف عند الخليل على ما كانت عليه كما في قول رؤبة
خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت اي بخير والمفعول فيه وهو زمان او مكان حصل فيهما اي كل واحد منهما
يوما وسرت فرسخا او في بعضهما نحو خرجت يوم الجمعة وجلست امامك فعل دخل فيه قولك يوم الجمعة
حسن فلما قال مذكور لفظا او تقديرا خرج عنه ولكن دخل فيه الدهر في قولك اعجبني الدهر فان الدهر
يقع فيه الفعل المذكور وهو الاعجاب مع انه ليس بمفعول فيه وانما لم تعرف بما عرفه ابن الحاجب وهو ما فعل
فيه فعل مذكور حذرا من توهم الشيء بما ليس وبه في المعرفة والجهالة اذ المفعول فيه في التقدير الذي
فعل فيه الفعل ولو قال في تعريفه ما تقتضيه عامله باعتبار وقوع مدلوله فيه خلص عن الفساد
واعلم ان الحدث الواقع في الزمان ان كان مستغرقا لجميع الزمان او الاكثر رفع الزمان مع جواز
نصبه وجر بفي نحو الصوم يوم والسير شهر فالاول الشايع والثاني في الاكثر لانه باستغراقه اياه
كانه هو وان لم يستغرق جميع الزمان او الاكثر فالاغلب نصبه او جر بفي نحو الخروج يوما او في يوم
وقد يرفع نحو قوله الحج اشهر معلومات على تاويل اشهر الحج اشهر او الحج عمل اشهر او للايذان بان افعال
الحج كانها مستغرقة لجميع الاشهر وكلاهما اي كلا الزمان والمكان متصرف وغيره اي غير متصرف ومحدود
ومختص ومبهم فالمتصرف ما لم يلزم الظرفية اي النصب على معنى في ويجوز ان يعتقب عليه العوامل كاليوم
والحين يقال هذا حين ورايت حينا وعجبت من حين وغيره اي غير المتصرف ما لزم الظرفية نحو سحر ذات
مرة وذا صباح والمراد فعله من المرة وذات وذا من الاسماء الستة واذا اضيفا الى ما هو المقصود بالنسبة
يحتاج في ذكرها الى تاويل كما يحتاج في اضافة المسمى الى الاسم اليه فمعنى سحر ذات مرة وذا صباح سحرا مدة صاحبة
هذا الاسم ووقتا صاحب هذا الاسم فذا وذات صفة موصوف محذوف في اختصاصه كما ببعض الظرف

وذات بيعض آخرتهما مما يحتاج الى السماع واعلم ان جبر الظروف تلين للخرجه عن عدم التصرف كعند

وقبل وبعد وذلك لكثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها على غير المنصرف والمعدود من الزمان ما يصلح جوابا

لكم نحو اليوم والليل تقول في جواب من قال كم صمت يوما والمختص من الزمان ما يصلح جوابا لمتى تقول في جواب

من قال متى جاء زيد يوم الجمعة والفصول الاربعة التي هي الربيع والصيف والخريف والشتاء يصلح لهما

اي يصلح جوابا لكم ولمتى تقول في جواب من قال كم صمت ومتى جئت الصيف والمبهم من الزمان ما لا يصلح جوابا

لهما اي لكم ولمتى كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت ومتى جئت حينا او زمانا والمعدود من

المكان ما له مقدار معلوم بالمساحة كالفرسخ فانه مقدار من المسافة مقدر باثني عشر الف خطوة والبريد

فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا والمختص من المكان ما له اسم بالاضافة الى امر داخل

في مسماه كالدار والبيت والبلد فانها اسماء للمكان الواضح بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والبيت

في الدار والجدران والسقف في البيت والمبهم من المكان ما له اسم بالنسبة الى امر غير داخل في ذكر الامر فيه

كالجهات الست للجسم نحو قدامك وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار مواجهتك ذلك المكان والاطلاق الثاني باعتبار

مدابرتك اياه ولا شيء من المواجهة والمدابرة بداخل فيها ويدخل في المبهم المعدود لان الفرسخ له اسم باعتبار قياس

غير داخل في مسماه وملحق بها اي بالجهات الست في انتصابه بتقدير في عند وشبهها اي شبه عند نحو لدى

ودون وسوى للابهام اي للابهام عند وشبهها وعدم تعينها فانك اذا قلت جلست عندك لا تتناول مكانا بعينه

بل يتناول الامكنة التي حواليك كما انك اذا قلت جلست خلفك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول كل مكان خلفك الى انقطاع

الارض ولا يحتاج الى هذا الالحاق لان عند واخواتها داخلة في المبهم بالتفسير المذكور له فان اطلاق عند على ما يقرب

بشيء انما يكون بالاضافة الى ما بعد منه وانما يحتاج الى هذا الالحاق من فسر المبهم بالجهات الست وحدها كما هو

مذهب بعضهم وملحق بها لفظ مكان في قولك جلست مكانك فانه لم يكن مبهما بالتفسير المذكور لانه اسم لما يتمكن

فيه وليس اطلاقه عليه باعتبار امر غير داخل في مسماه لكنه الحق بالمبهم لانه كثير الاستعمال فناسب به التخفيف بحذف

لفظة في منه ولان الامكنة كثيرة فكان في لفظ مكان ابهام ما كما في الجهات الست وقوله لكثرته يحتمل الوجهين وملحق بها

ما بعد دخلت من الامكنة المعينة نحو دخلت الدار بطريق التوسع لكثرة استعماله فان دخلت لازم وما بعده منصوب

على

على الظرفية ويكون ملحقا بالمبهمات على الاصح وقال الجرمي ان دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا الحاق

على قوله وتمسك الاول ان المصدر على صيغة الفعول نحو الدخول يمنع الاغلب مصدر اللازم ولان ضد

الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا ولمجيء استعماله مع في نحو دخلت في الدار وقال الجرمي انه متعد لان المتعدي

هو الذي لا يعقل الا بمتعلق غير الفاعل والدخول كذلك لانك لو قدرت انتفاء المدخول اليه عن الذهن لم يفهم معنى

الدخول كما انك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء

الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام ويحتمل ان يكون قوله على الاصح اشارة الى ما قيل ان ما بعد دخلت قد يستعمل

مع في نحو دخلت في الدار لكن الاصح استعماله بدونه قال سيبويه ان اظهاره في شاذ وشرط انتصابه اي انتصاب

المفعول فيه تقدير في لانه لا بد للمفعول فيه من لفظة في ليتحقق ظرفيته ويجب ان يكون مقدرة لكونه منصوبا لانه

لو كان لفظه في مذكورة يجب ان يكون مجرورا والكل اي جميع اقسام الزمان والمكان من المعدود والمختص

والمظهر المختص من المكان فانه لا بد لهما اي للمظهر مطلقا وللمختص من المكان من في ولا يجوز حذفه ليفقد

لا شعر لفظه بالظرفية في الاول اي في المظهر فانه وان كان عائدا الى الظرف لكنه ليس ظرفا اذ لا دلالة له بجوهره

على الظرفية بخلاف لفظ المظهر فانه مراعى لاجل الظرفية لانه بجوهره يدل على الزمان والمكان وخروجه اي خروج

المختص من المكان بالاختصاص عن كونه مستلزما لمدلول الفعل في الثاني اي في المختص من المكان فان الحدث

الذي هو مدلول الفعل مستلزم لمكان مبهم على الاطلاق فينصبه ولا يستلزم مكانا مختصا فلا ينصبه بخلاف الزمان

فان الفعل ينصب الزمان مبهمه ومختصه لان الزمان المختص من مقتضى الفعل هكذا قالوا وفيه نظر لانه لا دلالة

للفعل على الزمان المختص وانما يدل على المعين من الازمنة الثلثة وكذلك لا دلالة له على المكان المبهم بالتفسير الاول

في المصنف وانما يدل عقلا على مطلق المكان فالصواب ان يقال في تقريره ان الفعل ينصب جميع ظروف

الزمان لان بعض الازمنة مدلول الفعل فيتعدى اليه والبعض الآخر حمل عليه اطرادا ولا ينصب المختص من المكان

وينصب المبهم منه لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية بل عقلية فينصب المكان الذي يشابه بعض الازمنة الذي

دلالة الفعل عليه لفظية وهي الازمنة الثلثة ووجه المشابهة بين الازمنة الثلثة وبين المبهم من المكان التغير والتبدل

والاستغراق الا ترى ان هذه الظروف لا تتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين شمالا كما ان الزمان المستقبل

تصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا قلت خلف زيد كان هذا اللفظ مستوعبا لجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض

كما ان لفظ قام زيد مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك لفظ يقوم مستغرق

لكل زمان مستقبل واعلم انه يجب عليك ان تستثني من المكان المبهم جانبا وجهة ووجها وخارج الدار وداخل

الدار وجوف البيت فانها من المكان المبهم مع ان الفعل لا ينصبها فلا يقال زيد خارج الدار بل في خارجها كما لا يقال

زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخله وفي جوفه وكذلك يجب عليك ان تستثني عنه الظروف المشتقة من حدث لا تكون

بمعنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والمأكل فانها في ابهامه لان تسميتها انما تكون بسبب الحدث الواقع

فيها والحدث خارج عن مسمى المكان مع انها لا تجوز ان تقال نمت مضرب زيد وقمت مقتله والنعت للظروف

في نحو سير عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا يختار ان يكون لهذا النعت ظرفا لازم الظرفية ويكون

في تقدير زمانا طويلا وزمانا كثيرا الى آخره وذلك لان هذا النعت ليس في الحقيقة بظرف وانما هو قائم مقامه والدال على الظرفية

على كونه ظرفا اعراب نصبه فلو لم يكن لازما للظرفية بل رفع وقيل سير عليه طويل لم يبق هنا شيء يدل على ظرفيته

بخلاف الظرف الحقيقي فانه اذا زال اعراب نصبه بقي جوهر حروفه الدال على الظرفية وقيل يجوز حمل هذا النعت على المصدر

اي سير عليه سيرا طويلا وقد يجعل المصدر زمانا وذلك لان المصادر يتسع في الازمان فناسب ان يجعل لسعة الكلام

زمانا لا على طريق الاضافة اي على تقدير حذف المضاف نحو كان في خفوق النجم وخلافة فلان على معنى وقت خفوق

النجم ووقت خلافته وقد يتسع فيه اي في المفعول فيه فلم يقدر في المظهر ولم يؤت بلفظة في في المضمر بل يتعدى

الفعل اليه تعديته الى المفعول به فيقال صمت يوم الجمعة على معنى ان الصوم وقع على يوم الجمعة كما وقع الضرب على زيد

في ضربت زيدا على سبيل المجاز وذلك لان الصوم لا يؤثر في اليوم كاثر الضرب في زيد والمعنى على ما كان عليه قبل الاتساع

عند الامام اي على فينتصب نصب المفعول به وذكر الاتساع لشدة ملابسته بالواقع فيه فكانه نازل منزلة نفسه

في اللازم تشبيها له بالمتعدي الى واحد يقول اليوم خرجته كما تقول زيدا ضربته وفي المتعدي الى واحد تشبيها

بالمتعدي الى اثنين تقول اليوم ضربته زيدا كما تقول زيدا اعطيته درهما ولم يجز الاتساع في المفعول فيه في الافعال

ذوات الثلاثة من المفاعيل فلا تقال اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما اذ ليس في كلامهم متعد الى اربعة مفاعيل حتى يشبه هذا

بها في الاتساع وفي الافعال ذوات الاثنين خلاف فاجاز بعضهم نحو اليوم اعطيته زيدا درهما تشبيها بنحو كرر زيدا اعلمته عمرا قائما

وتعه

ومنعه آخرون لان المتعدي الى ثلثة قليل بخلاف المتعدي الى اثنين فلا يلزم من اتساعهم فيما كان مشبهه كثيرا اتساعهم فيما كان

مشبهه قليلا وقد ينصب المفعول فيه على شريطة التفسير ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع

في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في نحو ايوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين في نحو كر يوم الجمعة سار فيه

عبد الله ويوم السبت سار فيه عمرو ووجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه والمفعول له وهو

الباعث على الفعل اي هو الحاصل على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متاخرة عنه في الوجود كجئتك

اصلاحا لك فان الاصلاح علة غائية للمجيء اي جئتك ليحصل المقصود منه وهو الاصلاح فوجود الاصلاح سبب

عن وجود المجيء وتصوره في الذهن سبب للاقدام عليه فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا

او سببا باعثا ومتقدما في الوجود نحو قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث على القعود وليس علة غائية له

فان قلت لا يجوز ان يكون التاديب في ضربت تاديبا له هو الباعث لان التاديب نفس الضرب في الوجود لانه

لم يصدر هنا عن المتكلم حدثان احدهما الضرب والثاني التاديب بل الصادر عنه حدث واحد ولا يجوز ان يكون الشيء

علة لنفسه والجواب ان العلة في الحقيقة انما هي اثر التاديب وهو التادب الا انه ما صرح به او نقول ان هنا مضافا

محذوفا والتقدير ارادة تاديب ومن ثمه اي ومن اجل انه الباعث على الفعل صلح جوابا لكم فاذا قلت فعلت كذا

فكان قائلا قال لكم لم فعلته فقلت مخافة الشر اي فعلت ذلك لمخافة الشر قيل الاعتراض في الحد تاديبا في قولنا ما ضربت

تاديبا لانه لم يفعل لاجل الفعل المذكور مع انه من المحدود قلنا قد فعل له فعل مذكور وهو الضرب الا الانتفاء الذي دل عليه

حرف النفي وتحقيقه انك ان كان نفي ضرب معلل بالتاديب فهو من تتمة ضربت ولم ينتف الا ضرب مخصوص والتاديب

تعليل له وان كان نفي الضرب مطلقا على كل حال فهو من تتمة النفي والتعليل للنفي ويكون المعنى انتفاء الضرب كان من اجل

التاديب لانه قد يتوهم بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب وشرط انتصابه بتقدير اللام اي لا ينتصل العذر المشتغل

من نصبه اليها اي الى اللام عند ظهورها وذلك لان اللام موضوعة للتعليل فاذا ظهرت استفيد التعليل منها واذا

اضمرت حيث يكون شرائط حذف اللام حاصلة فيه استفيد التعليل من نصبه كالظرف باظهار في فان لفظة في لما

كانت موضوعة للظرفية استفيدت الظرفية منها عند اظهارها واذا حذفت حيث يكون المفعول فيه ظاهرا في الظرفية

وموضوعا عليها استفيد الظرفية منه ولانه لو اظهرت اللام لوجب اعمالها اذ حرف الجر لا يلغى فلا يكون فان كان المفعول له

مفعولا له حقيقة لا تقديرا كان مع الفعل متحدة صدر من فاعل الفعل المعلل بالمفعول له سواء كان الفعل
مذكورا او مقدرا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسواء كان الفاعل مذكورا او لا كقوله ضرب الصبي تأديبا
وليس المفعول له من لفظه اي لفظ الفعل لانه لو كان من لفظه لكان مفعولا مطلقا لا مفعولا له واقترن
المفعول له بالفعل المعلل في الوجه بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا
او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك كافعال النفوس
فانه يجب ان يكون المفعول له منها لامكان الاقتران فيها بين الفعل المعلل والمعلل به لا افعال الجوارح لعدمه
اي لعدم الاقتران فيها كالاكل والقتل فان المفعول له غاية وغرض والاغراض قصود وهي نفسانية فيمكن الاقتران
بينها وبين الافعال المعللة بها فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا وانما يقال للقتل وللاكل باظهار اللام واما قولهم ضربته
تاديبا فعلى تاويل ارادة التاديب جاز تقديرها اي تقدير اللام عند هذه الشروط وذلك لان المفعول له حينئذ يصير
مشابها بالمفعول المطلق في دخوله في ضمن الفعل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى
الفعل اليه بغير اللام يتعدى الى المفعول له بغير اللام ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول والا يكن مصدرا
صدر عن فاعل الفعل المعلل او لم يقترن به في الوجود فالاظهار اي فاظهار اللام واجب لانه اذا فقدت هذه
الشروط او بعضها لا يكون داخلا في ضمن الفعل لانه اذا لم يكن مصدرا نحو جئتك للسمن ومنه قوله تعالى هو الذي ينزل على
عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات الى النور لم يكن من جنس الفعل المعلل فلم يكن داخلا فيه وكذا اذا لم يصدر
عن فاعل الفعل المعلل نحو جئتك لاكرامك الزائر لان فعل الغير لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقترن به في الوجود
نحو جئتك اليوم لمخاصمتي اياك امس لان الفعل الكائن امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الكائن اليوم فان قلت
ما تقول في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا ليسا بفعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الارادة وهو الله تعالى لتنزيهه
تعالى عنهما مع انه حذف اللام منهما فاجاب عنه بقوله ونحو يريكم البرق خوفا وطمعا محمول على فيراكم خوفا
وطمعا الدال عليه اي في يريكم يرى لان الاراءة والمطاوعة وهي هنا في يريكم توجد مع الفعل وهو يريكم
كما في نحو كسرته فانكسر وقطعته فانقطع وحينئذ يكونان فعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الرؤية وهو المخاطبون
والاولى ان يقول ان يريكم متضمن للرؤية اي يجعلكم رائين فلا حاجة الى الحذف او يقول انه محمول على حذف مضاف اي ارادة خوف وطمع

والارادة

والارادة فعل الله تعالى ويجوز اضماره اي اضمار المفعول له ويلزم اللام فيه نحو التاديب ضربت زيدا له ويجوز التقديم
اي تقديم المفعول له على عامله كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من تقديمه كما في المفعول معه فان الواو فيه مانعة
من التقديم وكذا يجوز تعريفه باللام والاضافة خلافا للجرمي فانه قال بوجوب تنكيره لمشابهته الحال
والتمييز وقوله يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبهب حجة عليه اي على
الجرمي لان قوله وزعل المحبور مفعول له مع انه معرفة وكذا قوله تعالى حذر الموت حجة عليه والعاقر الرملة التي
لا تنبت والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول الخوف والتهور
الانهدام والهبهب جمع هبهب وهو المطمئن من الارض يركب الثور الوحشي حين افلت من الصائد كل شيء فيه من
الرمل ويعلوها لمخافة من الصياد وللنشاطة بنجاته من الصائد ولمخافته من تهور الامكنة المطمئنة واما لم يذكر
آخر البيت ليكون ايضا شاهدا للمفعول له المعرف باللام وفيه الهول كما ذكر المعرف بالاضافة لانه ذكر في شرح ابيات
الكتاب ان الهول عطف على كل وعلى هذا يكون مفعولا به لا مفعولا له فلا يكون الاتيان به نصا في الاستشهاد ولا يكون
المفعول له منجرا باللام الا حال كونه مختصا باللام او بالاضافة فلا يقال ضربته تاديب وانما يقال ضربته للتاديب
وذلك لانه اذا لم يكن مختصا يكون له شبه خاص بالمفعول المطلق الذي يكون للتاكيد فكما لا يجوز ابرازه كذلك لا يجوز ابراز
المفعول له ولانه حالة التنكير يشبه الحال والتمييز من جهة اللفظ لتنكيره ومن جهة المعنى لما فيه من البيان فيجب ان يكون
منصوبا كما يجب ان يكونا منصوبين واذا انتصب امتنع من الجر والمفعول معه هو ما ذكر بعد الواو واحترز به عما ذكر
بعد مع نحو جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت الدار بالآلة لمصاحبته هذه الواو معمول فعل احتراز
عن نحو زيد وعمرو اخواك سواء كان المعمول فاعلا او مفعولا على الاصح نحو حسبك وزيدا درهم وعن نحو ان زيدا
مفعول به لفظا كان ذلك الفعل او معنى نحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا اذ المعنى ما تصنع وذلك لان شانك بمعنى فعلك
وصنعتك فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل وكذلك الجار والمجرور اعني لك مع
الاستفهام يدل على الفعل دلالة ظاهرة والمراد من المصاحبة المستفادة من الواو مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل
الذي قبله في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او في مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فان تعذر العطف بحذف الواو التي تدل على المصاحبة لفظا او معنى فالنصب على انه مفعول معه واجب سواء كان الفعل

لفظا نحو ما صنعت واياك فان النصب واجب وقيل مختار وهذا مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد
بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح او ممتنع كالجي ان شاء الله تعالى والسوال الصناعي صنع المخاطب مع ابيه
ولو قلت ما صنعت انت وابوك يحتمل ان يكون السوال عن صنع كل واحد بانفراده ويكون المعنى ما صنعت وحدك
وما صنع ابوك وحده فلا يفهم المصاحبة او معنى نحو ما شانك وزيدا فانه تعذر هنا العطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الجار عند البصريين ونحو استوى الماء والخشبة فانه لا يجوز العطف عليه من جهة المعنى لان المعنى ارتفع الماء
مع الخشبة والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء ووقت زيادته **والا** يتعذر العطف **فالعطف**
واجب **ان كان الفعل معنى** من معاني الافعال نحو ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو وذلك لان معنى الفعل غير
بالغ درجة الفعل ولا ينصب المفعول معه من غير ضرورة كما ينصب الفعل وقال في المفصل ان الجر اصل الاختيار
وهو اى العطف **والنصب** على انه مفعول معه جايزان مع رجحان العطف لان الاصل في الواو العطف **ان كان العامل**
فعلا **لفظا** نحو ما صنعت انت واباك **ويجوز اضماره** اى اضمار المفعول معه **منفصلا** لا متصلا لوجود الواو
الفاصلة بينه وبين عامله نحو قوله وكان واياها كحران لم يفق عن الماء اذ لا قاه حتى تقدّ اى كان العاشق مع الحبيبة
المحبوبة كعطشان لم يترك شرب الماء حتى تقدّ وتنقطع من غاية شربه ونهاته تلاليه **وهو** اى المفعول معه **مقصور**
على السماع على رأى وهو راى سيبويه فلا يمكن بهذا التقسيم من وجوب العطف والنصب وجواز الامرين على قوله لانه
لا يتجاوز ما سمع منه وانما يستقيم على قول الاخفش وابى على لان المفعول معه عندهما قياس **والملحق به** اى بالاصل
الذى هو المفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى وخبر كان واسم باب ان واسم لا لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين
بليس وانما الحق الحال بالمفعول لانها فضلة تتم الكلام بدونها كالمفعول فضلة ولها شبه خاص بالمفعول فيه لان في معناه
اذ معنى ضربت راكبا ضربته حال كونى وكذا الحق التمييز به لانه واقع في امثلة موقع المفعول الا يرى ان قولك طاب زيد نفسا
وعندى رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملء السماء نحو راحة سحابا بالمنزلة قولك ضربت زيدا وعمرا وزيدا ضاربا عمرا
وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون بكرا وعجبت من ضرب زيد عمرا وكذا الحق المستثنى به لكونه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه
في ان العامل في كل واحد منهما بتوسط حرف الاستثناء والواو بمعنى مع والحاق الاسم في باب ان والخبر في باب كان لان عاملها
لا يقتضيانه شيئين منها المسند والمسند اليه اشبه المتعدى من الافعال المقتضي اسمين والحاق الاسم في لا لنفى الجنس لان المحمول على ان

لما تقدم

لما تقدم **الحال وهى نكرة** لان التنكير اصل ولا احتاج الى تعريف فيبقى على الاصل وانما لا احتاج اليه لان المقصود
من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل والمفعول بالحال وهذا التقييد يحصل من النكرة **او في تاويلها** او معرفة
في تاويل النكرة نحو اوردها العراك فعلت جهدك ومررت به وحده قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرة
اى معتركة ومجتهدا ومنفردا وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر
اى معتركة العراك ومجتهدا اجتهادك ومنفردا وحده وكذا قوله مررت بهم الجماء الغفير يتاول بان اللام فيه زائدة اى
كلهم جماء غفيرا اى جماعة كثيرة ساترة بكثرتهم وجه الارض من جم الشيء اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر وهو
فعيل بمعنى فاعل وانما حذف التاء منه مع انه صفة جاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول **مبينة** تلك
النكرة او ما هو في تاويلها **لهيئة صاحبها** **معرفة** لان حق صاحبها ان يكون معرفة لانه في المعنى مخبر عنه كان الحال
خبره واصل المخبر عنه ان يكون معرفة ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه بالصفة اولى من ذكر الحال التي تقيد الفعل المنسوب
اليه فان المعرفة معلومة بحسب الذات فبيان الهيئة بها اولى وهو انما يحصل بالصفة فذكر الصفة فيها مغن عن ذكر الحال
او في حكمها اى نكرة في حكم المعرفة بان يكون مختصة بوصف او اضافة نحو جاءني رجل من تميم فارسا ونظرت الى جارية
رجل مختالة او نكرة مغنية عن التعريف باستغراقها بنفسها نحو جاءني كل رجل عالما او بوقوعها في سياق النفي نحو قوله
لا يركنن احد الى الاحجام يوما يوم الوغى متخوفا لحمام او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا **وهى**
صاحب الحال **الفاعل** عند صدور الفعل منه **او المفعول** عند وقوع الفعل عليه واحترز بذكر الصفة فانها تبين
هيئة الذات مطلقا من غير تقييدها بفاعله او مفعول له فقولك جاء رجل عالم فالعالم فيه لبيان الذات وانما
استفيد كونه فاعلا من جاء لا من قولك عالم بخلاف الحال فانها موضوعة للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول واما الجملة في
قولك انا بكر والجيش قادم فهي حال وبيان لا لازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل **لفظا او معنى** حال من الفاعل
او المفعول يعنى ان الفاعل المتقيد بالحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون فاعلا معنى لا لفظا وكذا المفعول نحو ما شانك
قائما فانه حال من الفاعل معنى والمعنى ما تصنع قائما ونحو هذا بعلى شيخا حال من المفعول معنى لان المعنى اشير الى بعلى وانبه
عليه حال كونه شيخا فالحال حال عن بعلى بهذا الاعتبار لا باعتبار ان هذا مبتدا وبعلى خبره ولا لزم اختلاف العامل
في الحال وصاحبها **فان تمحض تنكيره** اى تنكر صاحب الحال بان لا يكون مختصا بوجه من الوجوه المذكورة **او تضمنت الحال معنى**

الاستفهام وجب تقديمها اي تقدم الحال عليه اي على صاحبها لكن عند تحقق تنكير انما يجب تقديمها على صاحبها
فقط وذلك لانها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في حال الرفع والجر
وان لم يلتبس طردا للباب واما عند تضمنها للاستفهام فانما يجب تقديمها على صاحبها مع العامل وذلك لاقتضاء
الاستفهام صدر الكلام نحو كيف فعلت اي كاينا على اي حال فعلت ويجوز ان يكون كيف صفة مصدر محذوف لا حالا
اي افعلا كاينا على اي حال فعلت ولا يتقدم الحال على العامل ان كان العامل اسم اشارة نحو ذا زيد قائما اي
اشير اليه حال كونه قائما وليت ولعل وكان نحو ليتك قائما عندنا اي اتمناه عندنا في حال قيامه وعلى هذا لعلك قائما
عندنا وكان زيدا قائما الاسد وكذلك كل ما كان فيه معنى الفعل كحرف النداء نحو يا ربنا منعما علينا وحرف التشبيه نحو زيد
كعمرو راكبا ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا وللتنبيه نحو ها انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو
عليك زيدا راكبا والمراد بمعنى الفعل كل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من افعاليه الاشتقاق فالاولى ان يذكر بدل
قوله ان كان اسم الاشارة الى اخره ان كان معنى الفعل لكونه اتم فائدة واخص دلالة لان معنى الفعل لكونه معنى لا يمنع تقدم
الحال عليه لا لخصوصية كونه اسم الاشارة وليت ولعل وكان وذلك لضعف مشابهته للفعل لعدم موافقته له في الحروف
والصيغة والفعل الصريح ضعف بالتاخر بدليل انه لا يجوز في ضرب زيدا الا النصب ويجوز في زيدا ضربت الرفع
على تقدير زيد ضربته ويجوز ايضا لزيد ضربت ولا يجوز ضربت لزيد واذا ضعف الفعل الصريح بالتاخر كان معنى
الفعل في غاية الضعف فلا يجوز عليه الحال المتقدم بخلاف الفعل وشبهه فان الحال يتقدمها اذا لم يكن مانع يمنع من
تقديمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف او افعل التفضيل او مصدرا او صلة للام او صلة لحرف مصدري كما وان
او كانت الحال جملة مصدرة بالواو او فعلا مقرونا بلام الابتدا نحو لاصبر محتسبا او لام القسم نحو والله لاضربن طايعا
ولا تتقدم الحال على الظرف المستقر العامل فيها وهو ما هو بمعنى الفعل ايضا خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال
على العامل المعنوي اذا كان ظرفا بشرط ان يكون المبتدا متقدما على الحال نحو زيد قايما في الدار اما مع تاخره فوافق سيبويه
في المنع فلا يجوز عنده ايضا قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على الظرف المستقر
ولم يجوز ذلك في الحال وان كان بينهما من الشبه نحو كل يوم لك درهم فدرهم مبتدا ولك الجار والمجرور خبره وكل يوم منصوب
على انه ظرف والعامل فيه معنى الفعل الذي في لك وذلك لاتساعهم في الظروف بما لم يتسع في غيرها ويجوز ان يكون معنى قوله

بخلاف

بخلاف الظرف ان الحال لا تتقدم على الظرف المستقر العامل فيها بخلاف الظرف اذا كان حالا فانه يجوز تقديمه على
العامل المعنوي اذا كان ظرفا مستقرا تشبيها للظرف المستقر الذي وقع حالا بالظرف اللغو الذي يجوز تقديمه على عامله
المعنوي نحو في الدار كل درهم ولا تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالاضافة بالاتفاق سواء كانت الاضافة
معنوية نحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا او لفظية نحو جاءتني ضاربة زيد مجردها او بحرف الجر على الاصح فلا تقال
مررت جالسة بهند لان الحال تابع لذي الحال لانها صفة له في الاصل فلا يتبع حيث لا يتبع متبوعها والمجرور
بالاضافة او بحرف الجر لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا تتقدم عليه وابن كيسان في ابن برهان وابو علي جوزوا
تقديم الحال على المجرور بحرف الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة وبين المجرور بالحرف بان حرف الجر كالهمزة والتضعيف
في تعدية الفعل فيكون من تمام الفعل ويكون قولك ذهبت بهند راكبة بمنزلة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز في اذهبت
هندا راكبة تقديم الحال على صاحبها يجوز ايضا ههنا وقال ابن السراج انما امتنع هذا لان الفعل لما كان لا يصل الى
ذي الحال الا بحرف جر لم يجز ان يعمل في الحال قبل ذكر ذكر الحرف وقيل ان تقدم الحال على صاحبها المجرور يجوز في
المجرور بالاضافة اللفظية كقولك هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا وقول ابن كيسان في قوله تعالى و
ما ارسلناك الا كافة للناس بان كافة حال من قوله للناس وهو مجرور باللام اي ما ارسلناك الا الى الناس كافة
اي جميعا ليس قوله بثبت وحجة لاحتمال نصبها اي نصب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا ارسالة كافة
للناس اي عامة شاملة لهم او نصبها على الحال من الكاف في ارسلناك والتاء في كافة للمبالغة كما في علامة
وراوية وهو من الكف والمعنى وما ارسلناك الا كافا للناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وقد يكون الحال
جملة لان المقصود من الحال تخصص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال وهذا التخصيص يحصل
من الجملة كما يحصل من المفرد خبرية لان غير الخبرية اما طلبية او ايقاعية بالاستقرار ومضمون الطلبية لا يخصص
مضمون عامل الحال لان مضمونها ليس بحاصل على اليقين فمحال ان يكون حاصلا في نفس واما مضمون الايقاعية نحو
بعت واشتريت فغير منظور الى وقت حصول مضمونها لان المقصود منها مجرد ايقاع مضمونها فلو جعلتها
حالا لكان منظورا الى وقت حصولها ليتخصص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمونها وذا تناقض
فالمضارع المثبت بالضمير وحده اذا لم يكن مصدرا ابقد لجريه مجرى اسم الفاعل لفظا ومعنى فيكون جاء زيد

يركب بمنزلة جاء زيد راكبا مع كونه واردا على اصل الحال وهو افادة التجدد والحدوث وعلى نهجها في الاستعمال

وهو تجرده هاهنا عن حرف النفي لانه لا يقال جاءني زيد لا ماشيا وانما يقال جاءني زيد راكبا واما اذا كان المضارع

مصدرا بقد فيدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله والاسمية بالواو والضمير اذا لم تكن

مؤكدة نحو جاءني زيد وابوه قائم لان الحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احتيجت في الاكثر الى مزيد ربط

فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال والدلالة على الثبوت فلا تكون واردة على اصل الحال بالواو المفيدة للربط

والجمع وبالضمير الدال على الاتصال بخلاف الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة فانها لا تحتاج الى ذكر المزيد

بل يكتفى فيها بالضمير لعدم كونها فضلة الا انها اصل للواقعة خبرا او صفة ادنى انفصال لوقوعها بعد الا

فانها قد تصدر بالواو نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقيه او بالواو وحدها نحو لقيتك

والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف لانها في المعنى ظرف فكما يجوز اخلاء الظرف من الضمير جاز اخلاؤها عنه

او بالضمير وحده على ضعف وذلك لان الواو يؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة

بنفسها بخلاف الضمير لانه لا يؤذن في اول الامر بذلك اما سواء كان المبتدأ ضمير ذي الحال اولا وسواء كان الضمير

واقعا فيما هو صدر الجملة اولا نحو جاءني زيد هو راكب ونحو فلولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله

لم يمزق وقوله نصف النهار الماء غامره وقد يخلو من الواو والضمير الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة نحو خرجت

زيد على الباب والبواقي ومن ثلثة اقسام المضارع المنفي بلم وما ولا والماضي المثبت والمنفي بها اي بالواو والضمير

او باحدهما اي يجوز اجتماعهما والاكتفاء باحدهما فالاقسام تسعة اما جواز الامرين من الواو وتركه في المضارع

المنفي فلوروده على اصل الحال دون نهجها ولان الحال في جاء زيد لا يركب او لا يركب في الحقيقة هو الانتفاء لان

معناه غير راكب فلا يلزم من وجوب حذف الواو في المضارع المثبت الذي جرى مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها

في المضارع المنفي الذي صار الحكم للمنفي لا الاسم الفاعل وانما جاز حذف الواو مع ذلك لان المصحح للحالية هو الفعل لا النفي

وانا جئت لغرض ان يصير النسبة منفية وفي المثبت لا واو فكذا يجوز ان يكون المنفي بغير الواو لوجود الفعلية المصححة

للحالية فيها وكذا يجوز الامران في الماضي المثبت والمنفي لورودهما على اصل الحال دون نهجها واما المنفي فلحرف

النفي تقول اضربت اجتهدها كانه لم يعني احد او ما كان وكقوله ولقد خشيت بان اموت ولم تكن للحرب دائرة على

على ابني ضمضم واما المثبت فلوجوب لفظة قد فيه ولنهج الحال المنفردة ان تكون مجردة عن قد لا تكون مجردة

عن حرف النفي ولان المثبت لا وجه تصديره بقد شابه المنفي لفظا من حيث توسط قد بين الحال وذيها كتوسط

حرف النفي بينهما ومعنى من حيث ان الفعل الماضي في التجرد عن قد يصلح للاقتران حدثه بكل جزء من اجزاء زمان

الماضي واذا دخلته قد لم يصلح الا الاقتران الحدث بالجزء القريب من الحال فيشبه قد حرف النفي لخروج سائر

اجزائه عن صلاحية الاقتران بسببه نحو اتاني زيد قد جهده السير او وقد جهده السير وقد اي لفظة

قد يجب ولو كان تقديرا لا لفظا في الماضي المثبت نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وذلك

لاستقباحهم في الظاهر الجمع بين لفظ الماضي والحال وان كان حالية الماضي بالنسبة الى زمان عامله ولفظة قد

تقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقارنة بمنزلة المعاودة واعلم انه انما يجب قد اذا لم يكن الماضي واقعا

بعد الا والا فالاكتفاء بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتأويل الا مكرما لان

الاغلب في الا ان يدخل على الاسم ولفظة قد لا تدخل عليه وقد جاء اسماء في الاستعمال لازمة النصب على انها

على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة والاكثر ان يكون الحال مشتقة دالة على الحدوث والتجدد غير لازمة لصاحبها

ومن ثم اشترط ان يكون مشتقة او ما يؤول بمعناها اما غير المشتقة مما يدل على الاشتقاق الحدوث نحو

هذا بسرا اطيب منه رطبا واول التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فهذه حالات مشتقة والعامل

في بسرا اطيب على الاصح كان العامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وقيل اي ليس العامل ما في هذا من معنى الاشارة

والتنبيه لانه لو كان العامل كذلك اي معنى الاشارة لتقيد معنى الاشارة بهذا بالبسر لان العامل في الحال مقيد بها

لا المشار اليه اي لا يتقيد المشار اليه ولا الخبر اي خبر اسم الاشارة وهو اطيب بالبسر لان تقيد اسم الاشارة

بالحال لا يوجب تقييد المشار اليه ولا تقييد خبره بها والجواز هذا ابا بي فان اسم الاشارة هنا مقيد بحال

القيام والاخبار عنه بقوله ابي مطلق غير مقيد بحال القيام فكذا فيما نحن بصدده قياسا عليه وانا قلنا ان الاخبار

بالاب عن المشار اليه غير مقيد بالقيام لانه لو كان مقيدا له لزم منه ان يكون المشار اليه غير ابي في حال

القيام لان معنى التقييد بالمعاني القائلة له وضعا يقتضي امرين وجود القيد عند وجود المقيد وعدم المقيد عند

عدم القيد وكل واحد من هذين الامرين منطوق للتقييد الا ان الاول صريح والثاني غير صريح مثلا اذا قلت جاءني

زيد راكبا يلزم من وضعه وجوب الركوب عند وجوب المجيء وعدم المجيء عند عدم الركوب وهذا منطوقه ولا يجوز
مخالفته لان المنطوق من مقتضى الوضع كما ذكرنا فيكون مقصودا بالذات فلا يجوز مخالفته بخلاف المفهوم فانه ليس من مقتضى
الوضع فلا يكون مقصودا بالذات فيجوز مخالفته فعدم المجيء عند عدم الركوب وهو قسم من كلي قسمي المنطوق لا يجوز
مخالفته فعكسه وهو عدم الركوب عند عدم المجيء هو المفهوم فلو قدرت الركوب عند عدم المجيء كان هذا مخالفة
للمفهوم وهذا جائز فبهذا البيان سقط اعتراض من قال ان الاخبار بابي مقيد على معنى ان المشار اليه ابي سواء كان
في حال القيام او في غيره لكن الاخبار مع التقييد يفيد انه ابي في حال القيام ايضا كما في غيره وح لا يلزم كونه غير ابي في غير
حال القيام لان كونه غير ابي في غير حال القيام منطوقه فلا يجوز مخالفته فاذن اى اذا لم يكن المشار اليه والاخبر متقيدين
بحال البسرية ادى ذلك الى تفضيل الشيء على نفسه في حالة واحدة وهو لا يجوز لاقتضاء التفضيل التغاير بين المفضل
والمفضل عليه بحسب الذات كزيد افضل من عمرو او بحسب التغير واما تحقق ما ذكر هنا لان في وجه الحال الاولى
وهو بسرا وعدمها على تقدير ان يكون العامل اسم الاشارة سواء باعتبار الخبر لعدم تقييده بها فكانك قلت هذا
اطيب منه رطبا فيكون الضمير المستكن في اطيب راجعا الى المشار اليه الذي لا يتقيد باسم الاشارة وكذا الضمير
المجرور في منه عائدا اليه يلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي حال كونه رطبا فوجب ان يكون الخبر
متقيدا بحال البسرية لئلا يلزم هذا المحذور واذا كان متقيدا بها لزم ان يكون عاملا فيها فان اطيب باعتبار التمر معناه
زاد طيبه وح لا فساد في عمله في حالين مختلفين اذ الحال الاولى باعتبار الفعل والثانية باعتبار المفضولية وعمله
في الاولى باعتبار زاد وفي الثانية باعتبار الطيب حتى يكون حاصل معناه هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال
كونه رطبا فعلى هذا لا يلزم تقييد الشيء الواحد بحالين مختلفين وانما يجوز تقديمه على اطيب مع انه لا يجوز تقديم
معمول افعل التفضيل عليه لان عمله في الحال الاولى بمعنى الفعل الصريح لان عمله فيه باعتبار الفعل ودلالته على حدث
الفاضل اظهر من دلالته على حدث المفضول او نقول جعل متعلق حدث المفضل عليه بجنبه ومتعلق حدث المفضل بجنبه
لدفع اللبس ويحذف هي اى الحال عند قيام قرينة دالة عليها كقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه اى فليصمه من شهد
منكم فاضمر من شهد وحذف منكم وهو حال كقولك لمن ياتيني سائلا اعطه اى اعطه سائلا وكذا يحذف العامل منها
حذفا جوازا عند قيام قرينة حالية كقولك لمن تحرك وهو في سبيل السفر راشدا مهديا اى اذهب راشدا مهديا او مقالية كقولك

كقولك راكبا للقائل كيف جئت ولزوما في حال مؤكدة على قول من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الجملة الاسمية
وارتكب المصنف في قوله تعالى ثم وليتم مدبرين قائمة مقام المصدر كما في نحو اقعد قعودا وقد سار الركب اى القعد
قعودا وعلى ان مدبرين ما ولى الا بالعين في التولية تجيء الحال المؤكدة اثر الجملة عقد من اسمين جامدين
معرفتين اسلم ان منهم من استشكل عليه امر المؤكدة فجعل الحال قسمين كل واحد منهما محدود بحد وهو ظاهر كلام المصنف
ومنهم من جعلها محدودة بحد واحد ورد عليهم ان الجملة في قولك زيد ابوك عطوفا ان كانت مقيدة لزم
اختلال معناها لانه يلزم ان لا يكون ابا الا في حال العطوفية وليس كذلك وان كانت مطلقة لزم اختلال معنى
الحال لعدم افادتها التقييد والجواب ان من الافعال ما لا يقبل التقييد نحو تحقق الانسان حيوانا فان الحال
هنا لم تفد التحقق بحيث يلزم انتفاؤه اذا انتفى قيد بل انما ذكر الحال هنا ليعلم انه كان كذلك عند التحقق
والتحقق مستمر فكذا الحكم في المؤكدة فانها انما تفيد تقرير معنى الجملة المشتملة عليها الا ترى انه لا يقال زيد ابوك
عطوفا الا عند ظهور آثار انكار ابوة زيد وعطفه كما ان غير المؤكدة انما يذكر عند التباس الامر على السامع هكذا
قيل والاولى ان تقول ان الحال مبينة لهيئة الفاعل او المفعول دائما ومعنى تحقق الانسان قائما جعله حاصلا
في علمي حال قيامه فيكون قيدا للحصول لا لدوام العلم الحاصل حتى لو فقد عدم القيام يلزم انتفاء ابتداء الحصول
لا انتفاء العلم الحاصل وكذا ان كان التقدير في زيد ابوك عطوفا احقه عطوفا كان التقييد راجعا الى المعرفة
ونصب الحال في مقيدة لا مطلقة وانما سميت مؤكدة لانها تؤكد الخبر الذي يدل الخبر عليها اى على الحال بالالتزام
فلا تستعمل هذه الحال الا فيمن اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال وتلك الخصلة قد تكون فخرا نحو انا حاتم جوادا
او تعظيما نحو انت الرجل كاملا او تحقيرا نحو هو المسكين مرحوما او تهديدا نحو انا الحجاج سفاكا للدماء وغير ذلك
نحو زيد ابوك عطوفا والعامل عند سيبويه فيها مقدر بعد الجملة اى احقه عطوفا من حققت الامر اى تحققته
وعرفته وعلى هذا تكون بيانا لهيئة المفعول وانما يلزم حذف عاملها لتقرر الجملة اياه وذلك لان العلم بالملزوم يستلزم
العلم باللازم والمتكلم في قولك زيد ابوك عطوفا اثبت الملزوم لزيد ومن اثبت له لزم اثبات اللازم له فلا حاجة الى
ذكر احقه واثبته وقيل العامل فيها عطوفا ويكون على هذا بيانا لهيئة الفاعل وقال ابن مالك العامل معنى الجملة كانه قال يعطف
عليك ابوك عطوفا لان الجملة وان كان جزآها جامدين الا انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل

وعلى هذا يكون العامل معنى الفعل فلا يجوز تقديمهما على جزئي الجملة ولا على احدهما وجوز بعضهما بعد الفعل والاكثر مخالفتها
لانقل لفظا لا معنى كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وكقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقد يجي موافقة لشيء اللفظ
كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وليسوف ابعث حيا

التمييز

والتمييز هو مصدر بمعنى المميز بكسر اليا على معنى
ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده او بفتحه على معنى ان المتكلم ميز هذا الجنس من سائر الاجناس
ما يعين بعض محتملات يدخل فيه غير كالصفة والحال والمحتملات بفتح الميم لان المحتملات بكسرها هي التي
انتصب عنها التمييز فانك تقول عشرون وثلثون واربعون محتملات لان يكون من الدراهم والدنانير والدرايم
والدنانير التي تذكر لازالة الابهام من المحتملات بفتح الميم لانها التي احتملها نحو عشرون **نشاءت وضعا** اشكل
من المحتملات وصفت باعتبار اصل الوضع واحترز به عما يعين بعض محتملات الاسم المشترك نحو عين جارية
فان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع وضعه لمعنى معين ثم اخرى منه او من واضع آخر فيصح ذكر اللفظ
لمعنى آخر معين فيحصل الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض **عن ذات** يتعلق بقوله يعين لتضمنه
معنى الرفع واحترز به عن الحال لانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن نفس الذات وعن الصفة نحو
جاءني رجل طويل فان رجلا باعتبار الذات لا ابهام فيه وانما الابهام فيه باعتبار الصفات فصفة الذات مبهمة
دون الذات وقول من قال ان التعريف منقوض بنحو ويحه التهمهم لان التهمهم نوع لم يكن مفهوما من قوله
ويحه في اصل وضعه كان الدراهم لم يكن مفهوما من قولك عشرون مردود لان نحو التهمهم بيان لمنة الرجوع
لا الذات الرجوع وقوله ما يعين بعض محتملات اولى من قول غيره ما يرفع الابهام لان المراد برفع الابهام ان كان
رفع جميع الابهام فيخرج التعريف فسادا اذ لا يجب ان يكون التمييز رافعا لجميع الابهام وان كان المراد رفع بعض الابهام يكون
في قوله ابهام وكذلك قوله نشاءت وضعا اولى من قول غيره المستقر لان دلالة قوله على المقصود اوضح من دلالة قول غيره
مذكورة بذكر الذات في اللفظ لا مقدرة واعلم انه يخرج من هذا التعريف المنصوب على التشبيه بالمفعول به نحو زيد حسن
وجهه والمضاف اليه من نحو رطل زيت والصفة من نحو قبضت عشرين درهما فالاولى ان يقال في تعريفه نكرة منصوبة غير تابع
فيه معنى من الجنسية قوله **عن مفرد** حال من ضمير نشاءت والمفرد يكون واحدا او مثنى او مجموعا او مضافا **مقدار** هو ما يعرف
به قدر الشيء ومبلغه سواء كان المقدار **كيلا** وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو قفيزان برا **او وزنا** يعرف به قدر الموزون

نحو منوان سمنا **او مساحة** يعرف به قدر الممسوح من سطح الارض مساحة اذا ذرعتها نحو ما في السماء موضع كف سحابا
او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثلها من المقادير التي يقاس بها الشيء اي على التمرة زبد مماثل للتمرة في المقدار
او عددا صريحا نحو احد عشر رجلا او كناية نحو كم درهما مالك وعندي كذا درهما **وسيأتي العدد او في غيره** غير مقدار
نحو خاتم حديدا ولله دره فارسا فان فارسا تمييز عن الضمير في دره ان كان الضمير مبهما لا يرجع الى سابق معين وان
كان راجعا الى سابق معين نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا كان تمييزا عن النسبة في الاضافة فانا نشتبه
ان اضافة الدر اليه من اي جهة فبين ان اضافة الدر اليه من جهة الفروسية **وهو** التمييز عن غير مقدار **قليل** بالنسبة
الى المقدار وذلك لان المقدار مبهم محتاج ونصب المميز نص على كونه مميزا بخلاف الجر فانه يعلم الاضافة فهو في غير المقدار
اولى لانه بها مدلبس كابهام المقدار ومن هذا معنى قوله **والخفض** اي خفض غير المقدار **اكثر** من نصبه نحو خاتم حديد
او عن ذات مقدرة في جملة نحو طاب زيد ابا ونفسا فان طاب مسند في اللفظ الى زيد وفي المعنى مسند
الى مقدر مبهم فاذا قصدنا ان نصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الاول طاب زيد ابا فيه المثال الاول بدلا من الذات المقدرة
هي شيء ومضافا اليه للذات المقدرة في المثال الثاني وانما قال لهذا المميز مميز الجملة مع ان كل واحد من المميزين فضلة
على الجملة لان لكل واحد من جزئي الجملة في هذا النوع قسطا من الابهام يرتفع به بخلاف غيره فان الابهام انما يكون في
احد جزئي جملة **او شبهها** اي في شبه الجملة بسبب اشتماله على الاسناد كاسمي الفاعل والمفعول وافعل التفضيل
والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو يا لزيد فارسا **او في اضافة** نحو اعجبني طيبه ابا
ابا **وانتصابه** اي انتصاب التمييز في المفرد **بعد تمام المميز** بفتح اليا وهو الاسم الذي وقع التمييز عنه والمعنى بتمامه ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والتمام يحصل باشياء على ما ذكروا واشار اليها بقوله **بالتنوين لفظا** نحو عندي راقود
خلا **او بالتنوين تقديرا في غير المنصرف** نحو عندي مكاييل برا ومثاقيل ذهبا **و في المبني** كالاعداد المركبة نحو ثلاثة عشر
رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك ونحو ويحه رجلا وربه رجلا **وبنون التثنية** نحو منوان سمنا **او بنون الجمع** نحو الزيدين
حسنون وجوها ولا يتع ذكر نون الجمع لقلة موقعه لان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن ذات مقدرة في شبه جملة لا عن ذات
مذكورة في مفرد **او شبهه** اي شبه نون الجمع نحو عشرون درهما **او الاضافة** نحو ملاي عسلا فان المضاف اليه صار
الى التمييز لابهام الملأ وهو قدر ما يملأ به الشيء وانما نصب الاسم التام التمييز لانه شابه الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده او به

التمييز الآتي بعد المفعول الآتي بعد تمام الكلام ولاجل ذلك لا ينصب الاسم التام بالتمام التمييز لان المتمم ليس بعده فلا تقال عندك
عندي الراقود خلا **ويجوز حذف التنوين** الظاهر **ونون التثنية ونون الجمع من المميز واضافته** اي اضافة المميز
اليه اي الى التمييز فيقال في راقود خلا ومنوان سمنا وحسنون وجوها راقود خل ومنوا سمن وحسنو وجوه وذلك لان
في الاضافة تخفيفا بسبب حذف التنوين والنون ولا مانع من الاضافة فيضاف في نحو في لي طرف عسل ظرف عسل اذا اريد
عسلا يملأ ظرفا اما اذا اردت ظرفا يصلح للعسل فلا يجوز الا الاضافة وكذا كلم عين واما ان كان تمامه بالتنوين
المقدر او بشبه نون الجمع او بالاضافة فلا يجوز فلا تقول في خمسة عشر رجلا خمسة عشر رجل لوجهه المانع من الاضافة في
خمسة عشر جعل ثلثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى ولا يضاف نحو عشرين لتحذر اثبات النون وحذفها مع الاضافة لانه ليس بنون
الجمع حقيقة لانه اسم موضوع مع الواو والنون فلا يجوز حذفه مع الاضافة لمشابهة نون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباته معها
لمشابهته له لفظا ومنهم من يقول عشرو درهم بالاضافة وحذف النون وكذا المضاف لا يجوز اضافته نحو ما في السماء موضع
كف سحابا لانه ان حذف المضاف اليه ثم اضيف فسد المعنى لان المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة انما حصل في الموضع بعد
اضافته الى الكف فلا يجوز اضافته مع المضاف اليه لان الغرض من الاضافة هو التعريف او التخصيص والتخفيف ان حصل
بالمضاف اليه الاول كان المضاف اليه الثاني ضايعا وان لم يحصل كان الاول ضايعا ولان الاضافة اذا كانت مغنية عما هو
الغرض منها كانت الاضافة الى كل واحد منهما مغنية عن الاضافة الى الآخر فيلزم ان يكون المضاف محتاجا اليهما عند كونه
مستغنيا عنهما واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل تفضيل مميز بتمييز لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا
وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد نصب افعل فعلا اذ يصح بان تقال في المثال المذكور زيد اكثر ماله وانما ان لم يصلح
ذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل **فما وقع من التمييز بعد تمام المفرد** باحد الاشياء المذكورة **ان كان** ما وقع
بعد تمام المفرد **جنسا** وهو الدال على القليل والكثير نحو تمر وضرب وعلم بخلاف رجل وفرس **فالافراد** في التمييز
واجب لان الغرض من التمييز الدلالة على الحقيقة وقد حصلت من المفرد الذي هو اخصر من الجمع **ما لم يقصد الانواع** بالجنس
والا اي ان لم يكن جنسا او كان جنسا لكن يقصد به الانواع **فالجمع** في التمييز **لغير** ان قصد الجمع فيما لم يكن جنسا او قصد
الانواع فيما كان جنسا **لكن الجمع ادل على الجنس** اي على الكثير من الواحد نحو عندي بيت كتبا ونحو عندي ارطال تمرا
لانواع من التمر وتثني ان قصد التثنية في غير الجنس نحو عندي ست كتابين او النوعان في الجنس نحو عندي رطلان تمرين
وانا

وانما لم يذكر التثنية لانه يفهم حكمها من الجمع بعد التماثل الفصل اولانه اراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية
ايضا وهذا في غير العدد واما العدد فان مميزه سواء كان جنسا اولا مجموعا مخصص بالجنس لا الانواع او لا
فلا تقال عشرة ضربين بمعنى ان كل عشرة نوع ولا عشرة ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاد وسيجي بيان ذلك
في العدد **و** ما وقع من التمييز **بعد تمام النسبة فان كان** ما وقع بعد تمام النسبة **جنسا** يقع على القليل
والكثير **فالافراد** في التمييز واجب لما ذكرنا آنفا نحو طاب زيد علما وان كان لعلوم كثيرة وطاب زيد ابوة **ما لم يقصد**
الانواع بالجنس اي انه ان قصد الانواع به وجب المطابقة على حسب ما يقصد لان الجنس وان دل على الاحاد من جنسه
الا انه لا يدل على الانواع منه نحو قوله تعالى بالاخسرين اعمالا اي انواعا من العمل كالصياغة والتجارة والزراعة **وان كان**
ما وقع من التمييز بعد تمام النسبة **صفة او اسما غير جنس يحتمل** ذكر الاسم **ان يكون للمنسوب اليه** اي يصح ان
يخبر بهذا التمييز عن المنسوب اليه ويحمل عليه بهو هو والمنسوب اليه هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى يبقى التمييز
بسبب قيامه مقامه فضلة كزيد في طاب زيد ابا فان الاصل طاب ابو زيد **ويراد به** اي بالاسم غير الجنس المحتمل
لان يكون للمنسوب اليه **نفسه** اي نفس المنسوب اليه لا متعلقه **فالمطابقة** من التمييز ومن المنسوب اليه افرادا وتثنية وجمعا
واجبة لاتحاد التمييز مع المميز نحو طاب الزيدان ابوين والزيدون آباء فانه يحتمل ان يكون ابوين وآباء الزيدان والزيدون
ويراد بهما انفسهم وانه لا يطابق المميز المنسوب اليه قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا لان الرفيق والخليط والصديق
والعدو يستغني كثيرا بمفرده عن جمعها اولان المعتبر وحسن رفيق اولئك رفيقا بحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فيكون التمييز مطابقا للمحذوف واعلم ان قوله غير جنس حتى قوله ويراد به نفسه متعلق بقوله اسما لا به
وبقوله صفة جميعا وذلك لان التمييز ان كانت صفة كانت الصفة للمنسوب اليه وكانت مطابقة له سواء كانت
الصفة صريحة كالصفات المشتقة نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس او جعل الفعل للمعنى
او ما اوله نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية وذلك لانه ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ
المفرد حتى يكون جنسا ولا يطابقه ولا يجوز ان يراد بالصفة غير المنسوب اليها لانها عامة فلو لم يجعل للمنسوب اليه لم يكن
هنا شيء آخر يجعل له بقيت عامة بلا فاعل **وان اريد به** اي بالاسم غير الجنس الذي يحتمل ان يكون للمنسوب اليه **غيره** اي غير
المنسوب اليه وهو متعلقه الذي هو مدلول التمييز لا متعلق آخر له كالملك لان المذكور يحتمل في قوله ابوين وآباء كما يحتمل ان يكون

المنسوب اليه وهو الزيد لان الزيد من يحتمل ان يكون المتعلقه بان يكون ابوته وابا ان او لا يحتمل الاسم غير الجنس الا الغير اي غير المنسوب اليه ولا يجوز ان يكون المنسوب اليه نحو طاب زيد دارا او نفسا فان كل واحد من الدار والنفس لا يحتمل ان يكون المنسوب اليه وهو زيد بالنفس المذكور في اي في المطابقة مع وجه اللبس بين التميز ومن غير المنسوب اليه وغيرها اي غير المطابقة بينهما مع عدم اللبس على حسب القصد في غير المنسوب اليه من الافراد والتثنية والجمع نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا ولا يقول طاب زيد دارا وانت تقصد دارين ودورا الوجه اللبس بخلاف نحو نعم حسنين وجها فان الافراد هنا اولى من الجمع لانه اخف مع عدم اللبس ومع ان الجمعية ستفاد مما قبله منه قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا اما ان كان ذلك الاسم جنسا مثل ابوة وعلما فانه يفرد نحو طاب زيد ابوة وعلما والزيدان ابوة وعلما والزيدون ابوة وعلما لتعذر جمعه من حيث هو الجنس الا ان تقصد الانواع فانه يطابق ما قصد نحو طاب زيد علما او علوما كما ذكرنا ولا يتقدم التميز على العامل وان كان العامل فعلا متصرفا على الاصح قيل لان مميز هذا النوع فاعل في الاصل وقد اوهن بجعله كبعض الفضلات فلو قدم لازداد الى وهنه وهنا وفيه نظر لان جعل التميز كبعض الفضلات موجب للمبالغة ففيه تقوية لا توهين والمازني والمبرد والكسائي جوزوا تقديمه على العامل اذا كان فعلا واسم فاعل او مفعول نظرا الى قوته ح ولا يجوز تقديمه اذا كان العامل الصفة المشبهة او افعل التفضيل او المصدر او ما فيه معنى الفعل او اسما تاما وذلك لضعف العامل ح وتمسكوا في جواز التقدم بقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فيه ان ضمير تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمى اي ما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا على عامله وهو تطيب ولا يجوز ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى ضمير الشان لعدم الابهام فيه مع فساد المعنى واجاب عنه بقوله وتطيب بالياء للتذكير يروى على ان يكون في كاد ضمير حبيبها ويكون العامل في التميز هو كاد والمقدم على التميز على معنى وما كاد حبيبها نفسا طيب بالفراق اي ما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق وعلى هذا الاصح لا استدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله في المنع واذا تعارض دليلان في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت الاستعمال عن الفصحاء واعلم ان الاصح هو مذهب الكسائي لورود الاستعمال بتقدم التميز في الكلام الفصيح بالنقل كقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا وكقوله ولست اذا ذرعا اضيق بضائع ولا يائس عند التعسر من يسر ولا يتقدم التميز على المميز

المميز فلا يقال طاب نفسا زيد ولا عندي درهما عشرون وعلة عدم تقديمه على عامله وعلى المميز بقوله لانه اي لان التميز في الاصل فاعل كما في التميز الواقع بعد الجملة نحو طاب زيد نفسا فانه في الاصل طابت نفس زيد او مفعول نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض او موصوف كما في التميز الواقع بعد الاسم التام نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملؤه الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا وموضع كف سحابا فانه في الاصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملؤ الاناء وزبد مثل التمرة وسحاب موضع كف وقد يكون لبيان ولا يكون مشتقا كما ذكر نحو وكفى بالله شهيدا وما احسن الحليم رجلا اخر التميز لغرض الابهام اولا ثم التفسير ثانيا طلبا للمبالغة فان كون الشيء مجملا ومبهما اولا ومفصلا ثانيا اوقع في النفس من ذكره مفصلا اولا لان النفس تتشوق الى معرفة ما ابهم عليها وتتوفر دواعيها الى طلب العلم به ولهذا ضرب من التاكيد فانك اذا ذكرت الشيء مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة فلو قدم التميز على العامل او على المميز لزال هذا الغرض

المستثنى

والمستثنى وهو من الثني وهو الصرف يقال ثنى عنان الدابة اي صرفها سمي به لان المستثنى مصروف عن حكم الاول او من ثنيتها اي ضاعفته سمي به لان الحكم ضوعف فيه لان معنى جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم وما جاءني زيد متصل وهو المخرج عن متعدد حسا نحو جاءني القوم الا زيدا او حكما نحو ضربت زيدا الا راسه لفظا اي يكون المتعدد ملفوظا به مذكورا او تقديرا اي متروك الذكر نحو ما ضربت الا زيدا اخراجا بالا غير الصفة لان المذكور بعد الا الصفة لا يكون مستثنى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله واخواتها كسوى وعدا وخلا وغيرها ومنقطع وهو المذكور بعد الا وغيرها لكن مستثنى من غير اخراج سواء كان من جنس الاول نحو جاءني القوم الا زيدا اذا اشرت بالقوم الى جماعة خالية من زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا والظاهر ان معتقد هنا معتقد ابن الحاجب حيث قال لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان المتصل مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي به يتميز من المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعهما في حد واحد لان المختلفين في الحقيقة لا يشتركان في جميع اجزائهما وانما يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان المختلفين في الحقيقة يجوز اشتراكهما في اللفظ وفيه نظر لان صحة تعريف الجنس لا يتوقف على جمع انواعه في التعريف حتى يمنع اختلاف حقيقة نوعي المستثنى عن تعريف المستثنى من حيث هو هو

فنقول حد المستثنى باعتبار الحقيقة لا باعتبار اللفظ سواء كان متصلا او منقطعا هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها

واما كون المتصل مخرجا من متعدد فلانه اخراج له بل من شرائطه او بتقدير لو نفي ما قال ابن مالك هو المخرج

تحقيقا او تقديرا من متعدد لفظا او تقديرا فان المستثنى المنقطع مخرج تقديرا نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا

اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا لكنه في تقدير الداخل فيه لاستحضاره بذكره لقيامه مقامه

ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر اي ما عرض له عارض الا النقصان وما افاد شيئا الا الضرر ومثل قولهم

في ابلي صحيح الا اجرب هذا اعتراض لان المستثنى هنا ان كان متصلا يجب ان يكون مخرجا مع انه لا اخراج هنا

وان كان منقطعا يجب ان لا يدخل على الفعل لانه بمعنى لكن وهي انما يدخل على المبتدا والخبر فاجاب من هذا بقوله محمول

على حذف المبتدا وكان التقدير لكنه اجرب وذكر لان الاكثرين على ان الا في المنقطع بمعنى لكن وانما هي الناصبة

بنفسها نصب لكن لاسمها ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه في تقدير لكن حمارا جاء

ومنهم من يقول انه يظهر الخبر كما في قولهم الا اجرب فان الخبر هنا ظاهر الا ان الاسم محذوف وسمى المصنف هنا اسمه بالمبتدا

لانه في الاصل مبتدا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر قال سيبويه فيهما كانه قال ولكنه ضر ولكنه نقص

وقال ومثل ذكر من الشعر قول النابغة ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب اي ولكن

سيوفهم بهن فلول ويمكن حمل قولهم الا اجرب على انه استثناء مفرغ فيكون الاجرب في موضع الحال او الصفة على

معنى انه كان الجرب لم يعد صحة فلا صحيح فيها الا الاجرب وههنا سؤال وهو انك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا

ان كان زيد داخلا في القوم لزم نسبة المجيء اليه لمجيء قولك جاءني القوم لانه منهم فاذا اخرج بعد ذكر بالا فقد نفي عنه

المجيء فصار المجيء مثبتا له ومنفيا عنه فلزم التناقض وهو باطل لاستحالة التنزيل عليه كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة

الا خمسين عاما فانه اذا اريد بالالف سنة على الاشتمال جميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع فيستحيل ان يخرج

شيء لانه يؤدي الى ان يكون لبث مبني الحال الف وقد علم انه لبث الالف وان لم يكن زيد داخلا في القوم لزم حرف اجماع

اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد الا عما قبلها واجابوا عنه بجواب كل واحد منها

مردود عنه واشار الى الرد بقوله **والقول بان الاستثناء مبين لغرض المتكلم لا مخرج فلا يلزم التناقض**

فاسد لانه الا ان الاستثناء **كالتخصيص والمخرج منه كثيرا ما يقع نصا لا يحتاج اليه** الا الى التبيين كقولك

له عندي عشرة الا درهما فان العشرة نص في مدلوله ولا يصح ان يقال ان المتكلم اراد بالعشرة تسعة وذكر

الواحد للتبيين مرادة لانه يلزم منه بطلان النصوصية ولان اجماع النحاة على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل

لهذا القول ايضا **والقول بان المخرج منه والمخرج والاداة** الا اداة الاستثناء **بمعنى واحد** من غير تقدير

الاول لمعنى واحد ثم اخرج منه حتى **كان وضع للاربعة عبارتان اربعة وخمسة الا واحدا** فقولنا خمسة

الا واحدا بمعنى اربعة فعلى هذا لا اخراج هنا ايضا حتى يلزم التناقض **افسد لتصور معنى افراد الجمع على حدته**

فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا منه ثم فهم القوم لفرده ومنهم يقول الا زيدا ان منهم زيدا وفهم

اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا واذا كان كذلك فلا يكون المخرج منه مع المخرج والاداة بمعنى واحد وكذلك اذا قال

له عندي عشرة الا واحدا يعلم قطعا ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الذي هو خمسة زوج بالاعز معنى الاخراج وبالواحد انه

مخرج وهذا القول يبطل ايضا باجماع النحاة بان الاستثناء اخراج اذ لا اخراج هنا وبانه لم يعهد كلمات مركبة وضعت

لمعنى منه ولهذا كان هذا القول افسد لكثرة الادلة على فساده **والحق** انه يقال في الجواب عن التناقض **ان الكلام**

يتم باخره لان التناقض على ما قالوا يتشاء من النسبة ولا الحكم بها اي بالنسبة **الا بعد كمال فهم المفردات**

وتمامها فلا يلزم التناقض لان الحكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد بعد اخراج زيد منه فيكون

مجموع المفردات هي المنسوب اليه الا انه اعرب الجزء الاول وهو القوم بما يستحقه المفرد في غير هذه المسئلة ولما

لم يستحق الجزء الاخير وهو زيد اعرابا معينا نصب تشبيها بالمفعول **كبدل البعض** نحو ضربت زيدا راسه **وبدل**

الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فان الحكم بنسبة الضرب والسلب بعد كمال فهم البدل والمبدل وح لا يكون الحاصل معنى

قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ايجاب الحج على البعض في وقت واحد حتى يلزم ان لا ينفع

بدل البعض وكذا بدل الاشتمال في التركيز **ووجب النصب** اي نصب المستثنى **في الكلام الموجب** وهو ما لم يكن فيه نفي

ولا نهي ولا استفهام فانك اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت بوجود المجيء وايجابه ويكون الكلام موجبا واحترز به

عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما سيجيء وانما يجب في الموجب النصب لانه لا يجوز فيه المفرغ كما سيجيء ولا الابدال

لان البدل قائم مقام المبدل منه ومحل فيه عامل فصار معنى جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيد وهذا عكس المقصود لان العقد

ان تجعل زيدا خارجا عن جملة القوم وعاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وكان عليه ان يقول

بعد الا لانه لو كان بعد سوى وغير كان مجرورا و في المستثنى المتقدم على المخرج منه الواقع بعد الا نحو جاءني
الا عمرا احد وانما يجب نصبه لانه لا يجوز البدل لان البدل لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل منه او المتقدم على صفته
اي صفة المخرج منه عند المازني نحو ما جاءني احد الا زيدا خير منك فان الا زيدا مستثنى متقدم على صفة المخرج
منه وهي خير منك ويجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف وكان تقديم المستثنى على الصفة كتقديمه على
الموصوف الذي هو المستثنى منه فيجب نصبه وسيبويه لا يكترث اي لا يبالي به اي بهذا التقدم فيجوز الاستثناء
ويختار البدل لانه في كلام تام غير موجب لان الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد اذا تاخر عن الموصوف فكانه تاخر
عن الصفة ولان الصفة كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو متقدم عليه وعند المبرد وهو ل النصب على الاستثناء
والبدل عند التقدم على صفته سيان ولا يختار البدل على النصب في هذا المثال لان اولوية البدل يعارضها
و[illegible] صفه بعد البدل وذكر ان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه ووصفه بعد الابدال علامة الاعتناء به والاعتناء
بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد عن الحكمة ويجب النصب في ما عدا وهو متعد في غير الاستثناء ايضا وما خلا وهو
في الاصل لازم متعد الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس لكن التزم فيه تضمين معنى جاوز لكون ما بعده في صورة
المستثنى بالا التي هي اصل الباب وما فيهما مصدرية منصوبة المحل مع ما بعدها على الظرفية وليس ولا يكون وهما في محل
النصب على الحال اذ تضمنا معنى الاستثناء فانه يجب النصب بعد هذه الكلمات الاربع سواء كان الكلام موجبا او لا
لانها افعال مضمر فاعلها لزوما اما ما خلا وما عدا فلتصدرهما بما المصدرية وهي لا تدخل الا على الفعل واما ليس ولا يكون
فظاهر وفاعل عدا وخلا ضمير راجع الى مدلول الفعل في المستثنى منه فتقدير جاءني القوم ما خلا زيدا جاءني القوم ما خلا مجيئهم
زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا ولا يجوز ان يكون الضمير راجعا الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ما خلا بعضهم زيدا كما
قالوا لان المقصود من قولك جاءني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة
الكل اياه واما فاعل ليس ولا يكون فهو الذات المتصف بمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه اي ليس الجائي زيدا او يكون فاعلهما
ضمير بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وانما التزم اضمار الفاعل فيهما لكون ما بعدهما في صورة المستثنى
بالا بخلاف ما اذا ظهر اسمهما فحينئذ ينفصلان عن الخبر وهو المستثنى فيبطل قصد الاستثناء كقوله صلى الله عليه وسلم يطبع
المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ويجب النصب في المستثنى المنقطع عند اهل
الحجاز

الجر نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجب النصب ولا يجوز البدل لان بدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء ويجب النصب
في عدا وخلا وهما حالان اي قد عدا مجيئهم زيدا وانما قال على الاكثر لانهما عند بعض حرفا جر ما بعدهما مجرور
بهما وهذا القول ضعيف لظهور فعليتهما ولدخول ما المصدرية عليهما وهي لا تدخل على الحرف ويجوز هو اي النصب
على الاستثناء والبدل بدل البعض ولم يحتج هنا بدل البعض الى الضمير وان كان يجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبدل
في غير الاستثناء لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه وهو اي البدل من اللفظ اي
من المخرج منه نحو ما جاءني القوم الا زيد او من المحل ان تعذر اللفظ اي ان تعذر البدل من اللفظ نحو ما جاءني من
احد الا زيد فانه تعذر البدل من لفظ المجرور من لاستغراقية لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد
المجرور بها والا تبطل عدم الايجاب اولى خبر مبتدأ وهو قوله وهو وانما كان البدل اولى لقصد التطابق بينه وبين
المستثنى منه في الاعراب مع امكانه وانما يقصد ذلك اثباتا بكونه من تمام المنسوب اليه فان المجيء في قولك ما جاءني القوم الا
زيد منسوب الى القوم مع قولك الا زيد لا الى القوم فقط والا لزم التناقض كما عرفت ولان البدل مقصود في الكلام جزما
منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة وقوله في النفي يتعلق بقوله ويجوز والاولى ان يقول في غير الموجب ليشمل الاستفهام
والنهي والنفي الصريح والمؤول واحترز به عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل كما عرفت والمخرج منه مذكور واحترز
به عما لم يذكر المخرج منه فيه لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب العوامل ومن هنا قد ترك قيود اخر
وينبغي ان يقول هكذا في المستثنى المتصل في غير الموجب الواقع بعد الا وبعد المخرج منه غير مردود به كلام تضمن الاستثناء
وغير متراخ عن المخرج منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى وما عدا وغيرهما فانه لا يجوز فيه
البدل وبالثاني عما وقع قبل المخرج منه فانه لا يجوز فيه البدل وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال
قام القوم الا زيدا فان النصب هنا هو المختار دون البدل لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع عن نحو ما جاءني
احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المخرج
منه في الاعراب ومع التراخي لا يظهر التطابق نحو قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك
فانه يجوز في امراتك الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء وهو الاكثر ولا يبعد ان يكون اكثر القراء على الوجه الاقوى
والكن هم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجتمع القراء على قراءة غير الاقوى ولا يجد النصب

اى نصب من اتبكل على فاسر باهلك كما قال صاحب الكشاف فانه على تقدير النصب مستثنى من قوله فاسر باهلك فيكون استثناء من كلام
موجب وانما حمل عليه لئلا يكون اكثر القراء على غير الاولى يعنى لو حمل على انه استثناء من لا يلتفت لا من قوله فاسر
لزم ان يكون اكثر القراء على النصب الذى هو غير مختار فى غير الموجب فقوله لئلا تعليل للحمل وقوله لفساد المعنى تعليل لعدم
الحمل على ما قال ابن الحاجب اذ جعل القراءة بالرفع محمولة على البدل من قوله لا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولة على الاستثناء
من فاسر باطل لتنفق القراءتان فى الاستثناء من شىء واحد ولثبوت التراخى فيمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا
والقصة واحدة فهو اما ان يكون سرى بها او ما سرى بها فان كان الاول كان مستثنى من قوله لا يلتفت منكم احد فان كان الثانى
كان مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد التاويلين باطل قطعا ولا يصار اليه فى احدى القراءتين الثابتتين قطعا
هكذا قال ابن الحاجب وتبعه المصنف وفيه نظر لان هذا الفساد انما يلزم على قول من قال ان القراءة السبعة
متواترة اما على قول من قال انها احاد فيجوز ان يكون بعضها خطا فلا يبالى فى حمل القراءتين على ما تنافيا قضاء
ولان النهى عن الاسراء بها غير مانع من ان يكون قد سرت بنفسها معه فيجوز ان يكون قد سرت بنفسها والتفت
فاصابها ما اصاب قومها وعلى هذا يصح ان الاستثناء من قوله فاسر والبدل من قوله لا يلتفت او نقول المعنى على
تقدير الاستثناء من فاسر باهلك اسر الا عن امراتك فى الالتفات منكم الامراتك فانه لا بد ان يلتفت الى الاسد ايها
ذلك فاذن المراد على كلتى القراءتين مسرى بها وهذا كما تقول اضرب القوم ولا تترك الا زيدا فسواء جعلت الاستثناء
من الجملة الاولى او الثانية فان زيدا مضروب اما اذا جعلته من الجملة الثانية فظاهر لانك اذا قلت لا تترك القوم فى
ضربهم الا زيدا كان زيد مضروبا متروكا واما اذا جعلته من الجملة الاولى فكذلك لان معنى الكلام اضرب القوم ضربا غير
متروك الا زيدا فانه ضرب ضربا متروكا ويجوز ان يكون الاستثناء على القراءتين منقطعا لم يقصد به اخراجها
من المامورين بالاسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ولكن استوقف الاخبار عنها بمعنى لكن امراتك يجرى لها
كيت وكيت والدليل على صحة هذا المعنى ان مثل هذه الاية جاءت فى سورة الحجر وليس فيها استثناء اصلا
فقال سبحانه فاسر باهلك بقطع من الليل واتبع ادبارهم ولا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون فان
العناية انما تكون بذكر من انجاهم الله ثم وانما ذكرتم شرح حال امراته فى قوم لوط تبعا لا مقصودا بالاخراج مما تقدم
والاستثناء المنقطع يجوز فيه النصب على لغة اهل الحجاز وعليها الاكثر والرفع لتميم وعليه اثنان من القراء **ويجب الجر**

اى جر المستثنى **على الاكثر** فانها عند سيبويه حرف جر ومعناه تنزيه الاسم الذى بعدها من سوء ذكر فى غيره
او فيه نحو ساء واحاشا زيد وكثيرا ما اريد تنزيه شخص من سوء فيبتدا بتنزيه الله ثم من السوء ثم يذكر من
اريد تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فكذلك ذكر ابن جنى تنزيه نحو قوله تعالى حاش
لله ما علمنا عليه من سوء والدليل على حرفيته قولهم حاشاى بزيد دون بعض الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وانها
عند المبرد تارة فعل فينصب ما بعدها واخرى حرف جر فيجر ما بعدها وتتعين فعليته عنده اذا وليته اللام
نحو حاش لله واستدل على كونه فعلا بتصريفه نحو حاشيت واحاشيه قال النابغة وما احاشى من الاقوام من احد
وبالتصرف فيه بحذف بعض حروفه نحو حاش لله والجواب ان التصرف والتصريف لا يدلان قطعا على فعليته
لجواز اشتقاقه من لفظة حاشى حرفا كقولهم لوليت اى قلت لولا وبسملت اى قلت بسم الله فمعنى حاشيت
زيدا قلت حاشى زيد ولجواز الحذف من الحرف لكثرة الاستعمال نحو سو افعل فى سوف افعل **ويجب الجر بغير وسوى**
اى اعراب غير اذا استعمل فى الاستثناء **كاعراب ما بعد الا على التفصيل** المذكور من وجوب النصب فى الموجب وعند
التقديم وفى المنقطع ومن جواز النصب والبدل بعد كلام غير موجب تام وانما يعمل الفعل او معناه فى غير بغير واسطة
حرف ولم يعمل فى الاسم الواقع بعد الا الا بواسطة الا لان الاعراب عليه عارية وهو فى الحقيقة لما بعده فكان غيرا
واسطة لانتصاب ما بعده فى الحقيقة الا انه لما كان اسما تحمل الاعراب وما بعده مشغول بالجر لكونه مضافا اليه
جعل اعرابه ما بعده الذى يستحقه لولا اشتغاله بالجر على نفس غير عارية ولاجل ذلك يجوز العطف على محل
ما بعده بالرفع نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءنى الا زيد وعمرو **ويجب الجر بسوى** بكسر السين وهو
المشهور او ضمها مع القصر **وسواء** بفتحها وهو المشهور او كسرها مع المد وسوى فى الاصل صفة مكانا قال تعالى
مكانا سوى اى مستويا فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى مكانا **واعرابهما**
نصب على الظرفية على الاصح فان سيبويه جعل صفة الظرف القائمة مقامه ما لزمه الظرفية لكونه اول على موصوفها
الذى هو الظرف المنصوب وعند الكوفيين يجوز التصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا ومستندهم قول الشاعر ولم يبق
سوى العدوان دناهم كما دانوا وهو عند البصرية شاذ **ويجوز هواء الجد واضواء** وهما الرفع والنصب **ولا سيما**
وهو مركب من لا التى لنفى الجنس ومن سى بمعنى مثل واصله سيو وقال ابن جنى من سويته فتسوى فادغم وضم اليه ما

ومن يجوز ان تكون موصولة او موصوفة او زايدة للتاكيد نحو فبما رحمة من الله وروي الوجوه الثلثة في يوم
في قوله الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل الرفع على ان تكون خبر مبتدا محذوف والجملة صلة
ما ان كانت موصولة او صفتها ان كانت نكرة موصوفة تقديره لا مثل الذي هو يوم او لا شي هو يوم والجر
على اضافة سي اليه وما زايدة ويجوز ان تكون ما نكرة غير موصوفة ويوم بدل منه وسي في الوجهين نكرة لانه بمعنى
مثل فلا تتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام ولهذا جاز دخول لا التي لنفي الجنس عليه وقد تكلفوا النصب وجوها
قيل انه منصوب باضمار فعل وتكون ما نكرة غير موصوفة اي اعني يوما وقيل انه منصوب على التمييز لان ما بتقدير التنوين
كما في كم رجلا ما وقيل على الاستثناء وقيل انه منصوب على الظرفية وتكون صلة لما قيل لو كان استثناء لكان
اليوم مستثنى ويكون المعنى على هذا التقدير انه من الايام الصالحة التي حظي فيها بملاقاة النساء الا يوم دارة جلجل
فانه غير صالح وليس المراد هذا بالاتفاق وانما المراد تفضيل هذا اليوم على ساير الايام الصالحة ولان سيما
لو كان بمعنى الا لما جاز دخول الواو العاطفة عليه كما لا يجوز دخولها على الا واجيب عن الاول انه بعد مخرج
عن حكم ما قبله من حيث الاولوية بالحكم المتقدم واثباتك له افضل ما اثبت لما قبله وعن الثاني بانه انما دخله الواو لانه في الحقيقة
متعلق بجملة اي واخص هذا اليوم خصوصا نفي بمعنى خصوصا ويعرب المستثنى على حسب اقتضاء العامل اذا فرغ
العامل والمستثنى على ما قالوا مفرغا وسماه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبل الا لانه
غير مشتغل بالمستثنى منه فهو في المستثنى ويكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى لانها ناقضة للنفي ما سبق وهو اي المفرغ
ما كان المخرج بدلا قبل الحذف من المخرج منه المحذوف الا انه بعد حذف المخرج منه سمي المخرج باسمه مجازا
لقيامه مقامه فان كان المحذوف فاعلا سمي المخرج بعد حذفه فاعلا وان كان مفعولا فمفعولا الى غير ذلك المقدر
المخرج منه شيئا عاما مناسبا للمخرج في جنسه ووصفه ككونه فاعلا او مفعولا او حالا او صفة الى غير ذلك
وانما قدر لاستدعاء الا كونها للاخراج مخرجا منه واذا لم يكن مذكورا وجب ان يكون مقدرا وانما وجب ان يكون عاما
ليدل المخرج عليه ويتحقق الدخول فيه وذلك لان المخرج منه لو كان بعضا من الجنس غير معين لا يتعين الدخول ولو كان
معينا يدخل فيه المخرج حقيقة لا يدل المخرج عليه وانما وجب ان يكون مناسبا للمخرج لانه انما يحذف لدلالة المخرج عليه
فيجب ان يكون مناسبا ليدل عليه مبتدا كان ذكر المقدر نحو ما في الدار الا زيد اي ما فيها احد الا زيد او فاعلا نحو ما جاءني
الا زيد

الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد او مفعولا نحو ما ضربت الا زيدا اي ما ضربت احدا الا زيدا او ظرفا نحو ما رايته الا يوم
الجمعة او الا قدامك اي ما رايته يوما الا يوم الجمعة او ما رايته في مكان الا قدامك او صفة نحو ما مررت برجل الا عالم
اي ما مررت برجل كاين على صفة من الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا الا عالم او حالا نحو ما ضربت زيدا
الا قايما اي ما ضربت زيدا كاينا على حال من الاحوال الا قايما فان الاستثناء المفرغ يجي في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه
تقول ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا وما املا الاناء الا ماء ولا تقول لا تمش الا وزيدا او يقدر
العموم فيما تعذر في الاثبات بالنفي اي تقدير العام شيئا اذا تعذر تقديره مثبتا وذلك لانك اذا قلت ما ضربني
الا زيد يصح لك ان تقدر ما ضربني كل الناس الا زيدا اذ عدم ضرب كل الناس سوى زيد ممكن واما اذا قلت ضربني
الا زيد فلا يصح ان تقدر ضربني كل الناس الا زيدا لان هذا غير ممكن وفيما لم يتعذر تقدير العموم في الاثبات جاز
التقدير بالاثبات نحو قرات الا يوم الجمعة لانه يصح ان تقول قرات كل الايام الا يوم الجمعة والاكثر ان يكون ذلك
في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال نحو ضربته الا بالسوط وقطعت الرجا الا من الله وقد يقع في غير
الفضلة نحو يحرك الفك الا سفل في الاكل الا التمساح وقد يحمل الا في الصفة على الغير يعني ان صار ما بعدها مغايرا
لما قبلها اثباتا او صفة كان ما بعد غير كذلك فانك اذا قلت مررت برجل غير زيد تريد انسانا اخر او تريد ان المرور به
ليست لصفة زيد لان زيدا عالم وهو جاهل الا نفيا او اثباتا على ما هو اصل الا في الاستثناء كما يحمل غير عليها
في الاستثناء بمعنى ان صار ما بعده مغايرا لما قبله نفيا واثباتا كان ما بعد الا كذلك وانما حمل احدهما على الاخر
لان كل واحد منهما للمغايرة ما بعده لما قبله الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا عليه لان غيرا اسم والتصرف في الاسماء
اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا من المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره ومع حذف
المخرج منه ومتقدما ولم يحمل الا على غير الا اذا كان تابعا لمنكور غير محصور دال على الجمعية ومعنى الوصف هنا
التوكيد لا التخصيص فلا فرق في المعنى بين ثبوته وسقوطه ولذا اذا قيل له عندي عشرة الا درهم لم يحكم عليه بعشرة
كاملة ولهذا قال وقد يحمل تلك للغيبة للتقليل ويعرب ما بعدها على حسب موصوفها عند حملها على غير وانما يحمل على
غير اذا تعذر الاستثناء بان يتبع المستثنى بالا بجمع منكر دال على الجمعية كرجال وقوم وانما اشترط هذا الشرط
مراعاة لاصل هذه الاستثناء من انه لا بد له من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ويجب ان يكون ذكر

المتعدد مذكورا لان الا فرع على غير اي الصفة فيجب اجراؤها للموصوف معها للدلالة على كونها صفة فلا تقال جاءني الا زيد لمعنى غير زيد وقوله بدون متعدد يدل على هذا لا لمستغرق ذلك المتعدد جمع احاد لانه لو استغرق لا تعذر حمله على الاستثناء وانما لا استغرق لو قوعها لو قوع المتعدد منكرا لانه لو كان معرفا نحو الرجال لكان مستغرقا غير محصور في عدد معين لانه لو كان محصورا نحو على عشرة دراهم او عشرة رجال لكان مستغرقا ايضا فلا يتعذر الاستثناء نحو قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان قوله آلهة لما لم يكن مستغرقا فلا يتحقق دخول ما بعد الا فيها قبلها فيضطر الى حمل الا على غير الاستثناء وهذا مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور وفي الآية مانع آخر معنوي من حمل الا على الاستثناء وهو انها رد على المشركين الذين يقولون ان مع الله الها آخر فقيل لهم لو كان مع الله اله آخر لفسدت السموات والارض ولكن لم تفسد بدليل المشاهدة فلم يكن معه اله آخر وهذا المعنى لا يتخلص الا بجعل الا وصفا اذ لو جعل استثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فللخصم ان يقول جاز ان يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف مع صفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود لان انتفاء المجموع وهو الآلهة الموصوفة بصفة المغايرة ان كان بانتفاء الموصوف حصل فقد حصل المطلوب وكذا ان كان بانتفاء الوصف اذ من انتفاء المغايرة يلزم انتفاء التعدد **وتعذر البدل** اي بدل الا الله من آلهة كما قيل انه بدل منه لان قوله لو كان فيهما آلهة الا الله بمنزلة ما كان فيهما آلهة الا الله لان لو يدل على الانتفاء **لكون القضية الشرطية** وهي قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا **للايجاب** وان كان مقدمها وتاليها منفيين تقديرا وقوله الا الله واقع في هذه الشرطية الموجبة ولا نفي باعتبار لها وشرط اعتبار معنى النفي في الاستثناء ان لا يتغير معنى الكلام باعتبار معنى النفي وههنا يتغير معنى الشرطية الموجبة باعتبار معنى النفي وكذا قال سيبويه لو قلت لو كان معنا احد الا زيد لهلكنا لكنت قد احلت لانه يصير معنى لو كان معنا زيد لهلكنا لان البدل بعد الا في الاستثناء موجب بخلاف ما لو كرر قول رجل يقول ذكر الا زيد على البدل بل يجعل المعنى المؤول به الكلام اذ لا يتغير معنى الكلام ان تقدر النفي وتقول النفي تقديره ما رجل يقول ذاك الا زيد **وضعف** حمل الا في الصفة على الغير **فيما لم يتعذر** الاستثناء **من مثل** قوله وكل اخ مفارقه اخوه **لعمر ابيك الا الفرقدان لجعلها** اي لجعل الا في البيت **صفة لكل** اخ ولم يذكر قال الا الفرقدان بالالف

ولو كان استثناء لوجب ان يقول الا الفرقدين بالياء **مع صحة الاستثناء** لان قوله كل اخ متعدد مستغرق **وفي البيت ضعف اخر** غير جعل الا صفة **وصف المضاف** وهو كل **دون المضاف اليه** وهو اخ مع انه الذي من لم يوصف المضاف اليه لكل لانه هو المقصود وكل انما ذكر لافادة احاطة الافراد **والفصل بين الموصوف والصفة** وهو كل والصفة وهو قوله الا الفرقدان بالخبر وهو مفارقه اخوه والذي حمله على ان يجعل الا صفة من ضرورة الشعر هو الحامل له على ان يجعلها صفة لكل وعلى الفصل ولا يجوز ان يجعل مفارقه صفة والا الفرقدان خبرا حتى يتخلص من هذه الفسادات كما قيل لفساد المعنى **ويحذف المستثنى** حذفا **جوازا** عند قيام قرينة دالة على خصوصيته من تقدم ما يشعر بخصوصيته في **نحو ليس الا** بعد الا وكذا بعد غير اذا كانا بعد ليس نحو جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا وليس غير اي ليس الجائي غير زيد تحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها له بالغايات المبنية على الضم في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه وقد يبنى على الفتح وقال الاخفش ان غيرا معرب في الحالين وترك التنوين للاضافة لان المضاف اليه ثابت في التقدير فيقدر بالفتح ليس غيره اي ليس غيره مقصودا وتقدير ليس غيره المقصود غيره فلذلك قد ينون غير لانه قد قطع عن الاضافة لفظا فيقال ليس غير وغيرا وتنوينه يدل على انه معرب وان لم تكن قرينة لا يحذف فلا تقال جاءني القوم الا وجاءني القوم الا زيدا ولا جاءني ليس الا **ويحذف المستثنى منه** حذفا **لزوما في الاستثناء المفرغ** لوجود القرينة مع قيام المستثنى مقامه **والعامل في المستثنى المنصوب الفضلة** وهو الذي يكون منصوبا على الاستثناء ولا يقتضيه تجربة التكامل **المتعدد** وهو المستثنى منه **بواسطة الا لاقتضائه** الا لاقتضاء المتعدد تبعيد **الاخراج** منه فيوجد المعنى الحاصل بواسطة الا وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى اذ على مذهب من قال ان العامل فيه الفعل او معناه قبل الا بواسطتها يشكل بمسائل ليس فيها عامل ظاهر مثل القوم الا زيدا اخوتك والرهط الا زيدا بنو بكر وانما قال الفضلة لانه اذا لم يكن فضلا واما احد جزئي الجملة فيكون له حكمه نحو ما جاءني الا زيد واما من باب غير باب الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا **دون استثنى** لانه لا يكون العامل في المستثنى استثنى الدال عليه الا كما قيل **لاقتضائه** اي لاقتضاء استثنى **النصب** في المستثنى **مطلقا** لانه فعل مع انه يجوز الرفع والجر في المستثنى على البدل نحو ما جاءني احد الا زيد وما مررت باحد الا زيد ولانه الجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا باظهار

ولا باضمار والعامل في المستثنى المنقطع الا لانها بمعنى لكن والخبر مقدر او ظاهر كما عرفت وقد يجوز رفع المنقطع على البدل عند بني تميم فانهم اجازوا رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول استغناء بالمنقطع عنه سواء يصح اطلاق ذلك الاسم على المستثنى بضرب من التاويل او مجازا او لا يصح واما اذا لم يصح حذف الاسم الاول استغناء بالمنقطع عنه نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فلا يجوز فيه البدل عند بني تميم ايضا وسيبويه فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا حمار وجهان الاول ان يجعل المنقطع كالمتصل بصحة اطلاق اسم البدل منه على البدل مجازا على معنى ان الحمار كان يعد احدا فما جاءني احد الا اياه والثاني ان يجعل الاصل في لا احد فيها الا حمار لا فيها الاحمار اي لا فيها شيء الا حمار فخصص المتكلم احدا بالذكر من جملة المتعدد المقدر لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الآدمي فخصصه بالذكر وقال لا احد فيها الاحمار اي لا احد الخ لكون الآدمي بها ورفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم لم يتعرض له وابقى المستثنى على اعرابه الاصلي تنبيها على الاصل وجعله بدلا من ذلك المذكور المستبعد فلا يكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء المتصل في الوجه الاول وليس لسيبويه في البدل فيما لا يصح الاطلاق الا الوجه الثاني نحو ما جاءني زيد الا عمرو فانه لا يجوز حمل احد المتباينين على الآخر بوجه من الوجوه فعلى هذا في اطلاق قوله لاجرائه مجرى المتصل نظر لانه ليس لسيبويه الاجراء الا فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل مردود لنقد البعضية في المنقطع لان المنقطع ليس ببعض من المستثنى منه لانه انما يكون منقطعا اذا لم يكن داخلا في المستثنى منه واذا لم يكن داخلا فيه لا يكون بعضا منه واذا لم يكن بعضا منه لزم ان لا يكون بدلا لان البدل في الاستثناء بدل البعض كما عرفت ولا يجوز ان يكون بدل الغلط لانه لا يجيء في كلام الفصحاء اذا لم يكن المراد منه التفنن في الكلام وفيه نظر لانه على تاويل الاول يكون متصلا فلا نسلم ان البعضية مفقودة وعلى التاويل الثاني لا يكون متصلا فلا يلزم ان يكون البعضية موجودة والاداة اي اداة الاستثناء اما حرف كالا او فعل كعدا وما خلا وليس ولا يكون او اسم كغير وسوى وسواء او مركب من الحرف والاسم كلا سيما او مردد بين الحرف والفعل كعدا وخلا وحاشى خبر كان واخواتها هو المسند يشمل خبر المبتدا وخبر باب ان وخبر ما ولا ولما قال من معمولاتها اي من معمول كان واخواتها خرج الجميع وقيل من يلحقه اي الخبر بالحال وقال انه حال لا خبر ووهم الكوفيين يبطله جواز تعريفه لمجيئه مضمرا وعلمين من اقسام المعارف كثيرا ولو كان حالا لما جاز ذلك ويبطله عدم استقلال الكلام بدونه ولو كان حالا لكان

لا يستقل

لا يستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة وهو كخبر المبتدا فيما يجوز في خبر المبتدا من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما ومتاخرا وفيما يجب من تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واذا كان يجوز الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم واشتماله على الضمير اذا كان جملة وغير ذلك من الاحكام بعدما ثبت كونه خبرا لكان بشرائطه وانتفاء موانعه وليس المراد انه كل ما صح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يكون خبرا لكان والا ورد عليه ان خبر المبتدا جاز ان يكون فعلا ماضيا بغير قد بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا بغير قد لما سيجيء الا انه اي خبر كان يتقدم على الاسم في المتساويين تعريفا وتخصيصا وفي الخبر المنزل منزلته اي منزلة المبتدا ان ظهر الاعراب فيهما او في احدهما نحو كان المنطلق وكان الفتى زيد وكان ابا حنيفة ابو يوسف لان ظهور الاعراب دافع للالتباس الخبر بالاسم اما اذا لم يظهر الاعراب فيهما ولا قرينة نحو كان الفتى هذا وكان اذكى من زيد اتقى منك فلا يجوز تقديمه على الاسم قال عبد القاهر جاز ما كان احد مثلك ولم يجز ما كان مثلك احدا لان الخبر هو المقصود بالنفي في الاول نفي مماثلة كل احد له ويكون المعنى بلغت مبلغا من الفضل لم يبلغ احد فيه وهذا معنى مستقيم وفي الثاني يكون المنفي هو الاحدية وهو الانسانية وهذا غير مستقيم الا اذا اريد المبالغة في المدح او في الذم على معنى ما كان مثلك بشرا بل اعلى منه او بل ادنى منه وقد يحذف كان حذفا جوازا لكثرة استعماله والحذف اخواته لعدم تلك الكثرة ولهذا اختص كان بالذكر في ان خيرا فخير وان شرا فشر والضابط فيه ان يجيء بعد ان الشرطية اسم وجزاؤها الفاء وبعدها اسم مفرد ويجوز ان يقدر في هذا التركيب لفظه مع اوفى باربعة اوجه بنصب الاول ورفع الثاني على معنى انه كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط عليهما لان حرف الشرط لا يليه الا الفعل وحذف المبتدا ايضا لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة وعلى خصوصية الثانية ورفعهما على معنى ان كان في عمله او مع عمله خير فجزاؤه خير ونصبهما على معنى ان كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا او فيجزى خيرا ورفع الاول ونصب الثاني على معنى ان كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيرا وهذا الوجه اضعف الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه لقلة الحذف وكون الاسمية بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية والمتوسطان متوسطان لمخالفتهما الاصل في موضع واحد وانما قلنا ويجوز ان يقدر في هذا التركيب لفظه مع اوفى

لانه لولم يجز فيه ذلك تعين نصب الاول نحو اسيركما تيدران الكبا فراكب وان ذا جلا فراجل اى ان كنت راكبا
فانا راكب ويحذف كان لزوما ان قام في موضعها عوض عنها ما بعد ان المصدرية او ان الشرطية
واما حذف لزوما لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه كما امّا انت منطلقا انطلقت فتحا وكسرا اى بفتح همزة
اما وبكسرها اى لان كنت منطلقا انطلقت وهذا تقدير البصرية بحذف حرف الجر كما يحذف من ان وان
قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا وابدل منه ما فادغم نون ان في ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجب
فيتبع الضمير المرفوع المتصل وهو التاء في كنت بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا احضارا اما انت وقول الكوفية التقدير
هكذا ان كنت منطلقا انطلقت فيجعلون ان مكسورة الهمزة للشرط الا انهم جوزوا فتحها ايضا وان كانت شرطية
لا مصدرية تسهيلا لدخولها على الاسم وتقدير البصرية وان كان فيه استبعاد الا انه قريب بالنظر الى ما يلزم
من تقدير الكوفية من فتح همزة ان الشرطية ومثال الحذف بعد ان الشرطية قولهم افعل ذلك اما لا اى ان كنت لا تفعل
غيره اسم ان واخواتها هو المسند اليه من معمولها نحو ان زيدا قائم ولا يحذف اسم ان واخواتها
لانه انما قدم منصوبها على مرفوعها ليكون تنبيها على الفرعية في العمل فلو حذف منصوبها وبقي مرفوعها لكان في صورة
العمل الاصلي الا اذا كان الاسم ضمير الشان فان الاسم يحذف سواء كان الاسم لان او لاخواته وانما يجوز
حذف هذا الضمير اذا كان مبتدأ لعدم الدليل عليه لان خبره جملة مستقلة ليس فيها ضمير رابط وانما حذف هنا
لصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام هنا عليه نحو قوله ان من لام في بني بنت حسان
الله واعصه في الخطوب اى انه يحذف ضمير الشان في الجزاء بجعل من اسم ان لئلا يبطل ما يستحقه الشرط
من التصدر والعمل وكقوله كان لهن الغنبات اللعس كان في اظلالهن الشمس اى كانه اسم لا لنفي الجنس
وانما لم يقل المنصوب بلا لنفي الجنس كما قال غيره بناء على ان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا هذه ليس
منصوبا الا ان اسم هذه منصوب لفظا او تقديرا او محلا كما ان اسم كذلك كما قال خبر اسم ان كذلك قال هنا
اسم لا هكذا قيل وفيه نظر لان لا هذه اذا كانت ملغاة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو فلا تكون لها عمل لا لفظا
ولا محلا بخلاف اسم ان والظاهر انه ما اعتبر ما اعتبره ابن الحاجب ولذا لم يترجمه بما ترجم به ابن الحاجب حيث قال هو المسند اليه
بعد دخولها يليها نكرة مضافا او شبيها به هو المسند اليه من معمولها فان كان اسم لا هذه نكرة يليها بان لم يفصل

فصل بين لا وبينه فمنصوب ان كان مضافا نحو لا غلام رجل او كان شبيها به اى بالمضاف نحو لا خيرا
من زيد قال سيبويه قال الخليل تقول لا آمرا بالمعروف لك اذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلا به
كانك قلت لا آمرا معروفا وان قلت لا آمر بالمعروف فكانك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الاول كلاما قال
سيبويه وان شئت قلت لا آمر يوم الجمعة اذا نفيت الآمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين فاذا قلت
لا آمر يوم الجمعة فانت تنفي الآمرين كلهم ثم اعلمت اى حين تغنيهم وكان عليه ان يقول اذا لم يكونا مكررين
احترازا عن قولك لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة بالرفع في جواب من قال اهل غلام رجل فيه او غلام امراة
ومبني لتضمنه معنى من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس ويكون بمنزلة لا من رجل وانما لم يبن
المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية في الاعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا على ما ينصب
به من الفتحة والياء والكسرة ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل قبل البناء وهذا اولى من قول من قال
مبني على الفتح وقد عرفت ما فيه في بحث المنادى ان كان مفردا اى لا مضافا ولا شبيها به نحو لا رجل في الدار ولا رجلين
فيها ولا مسلمات فيها وانه مبني على الكسر بلا تنوين عند الجمهور لانها وان لم تكن للتمكن الا انها شبيهة بالتي للتمكن
ومع التنوين نظرا عند بعضهم الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن والمازني يفتحه بلا تنوين طردا للباب على نسق
واحد وان كان اسم لا هذه معرفة او كان نكرة لم يليها اى لم تلي النكرة لا فالرفع والتكرار واجبان نحو لا زيد
فيها ولا عمرو ونحو لا فيها رجل ولا امراة اما الرفع في المعرفة فلزوال المشابهة بعدم الاجلها من كونها لنفي الجنس
بعدم دخولها على المعرفة واما النكرة فليكون النكرة خبرا ان الغاية من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة
لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما الرفع في النكرة مع الفصل فلضعف عملها لانها انما يعمل المشابهة
ما يعمل بالمشابهة لا بالاصالة فلا يقدر على العمل فيما هو بعيد عنها واما التكرير فيها فللتنبيه على كونها لنفي
الجنس بخلاف ما اذا عملت عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه فلا يحتاج الى التكرير فان قيل فقد دخلت
لا على المعرفة من غير تكرير نحو لا نصرة لكم وبني علم بلدة معروفة ولا بوكر ان يفعل فان نوكر معرفة قد وقع
مرفوعا بعد لا من غير تكرير فاجاب عنه بقوله ولا بصرة لكم ولا ابو بكر ان يفعل كذا محمول على المثل بصحة الحكم على
حذف المضاف ويكون لا داخلة على النكرة في التقدير لان مثلا لا يعرف بالاضافة فمذهب المصنف على ان المضاف هنا محذوف

وقيل ان العلم هنا ماول بالنكرة نحو لكل موسى فرعون اى لكل محق مبطل وهو الفصيح لمجى ذكر مثل بعده في موضع غير هذا

كقوله يبكي على زيد ولا زيد مثله فتعذر مثل قبل في يدع ذكر مثل بعده وصفا او خبرا يستلزم وصف

الشى بنفسه او الاخبار عنه بنفسه وكلاهما لا يجوز ولان المقصود نفى مسمى العلم لا نفى مثله وفيه نظير ولا نو

محول على لا ينبغي فيكون لا من حيث المعنى داخلة على الفعل والداخلة على الفعل لا يجب تكريرها والنول بمعنى النائل

مصدر بمعنى المفعول اى ليس شى او يكن لهذا الفعل اى لا ينبغي لك ان تتناول اى بمعنى العطاء فمعنى لا نولك ان تفعل

كذا ما اعطيت هذا الفعل اى ليس لك هذا واذا لم تعط لم يكن لك ذلك واجاز المبرد الرفع من غير تكرار في المعرفة

نحو لا زيد في الدار وفي النكرة مع الفصل نحو لا فيها رجل او بغير الفصل نحو لا رجل في الدار وتكون للملغاة

لضعفها في العمل ويجوز في نحو لا اب له اى فيما اذا كان المنفي ابا واخا ودخل بعدهما لام الجر على ما يصح ان يكون

مضافا اليه لهما وفي نحو لا غلامين له اى فيما اذا كان المنفي مثنى وجمع سلامة بالواو والنون وبعدها لام الجر

داخلة على ما يصح ان يكون مضافا اليه وكان المنفي موصوفا بلام الجر ومجرورها ما لم تفصل بينهما اى بين نحو لا اب

ولا غلامين وبين اللام بصفة للمنفي وفاقا وظرف لغو لا مستقر عند سيبويه والخليل لا عند يونس زيادة

الالف في لا اب فيقال لا اباله وحذف النون من غلامين فيقال لا غلامي له اما اذا كان الجار والمجرور خبر المنفي

لانعقاد تعين البناء واذا كانت الجار متعلقة بالمنفي تعينت الاعراب في الجاحول والهابك ... اما اذا كان

الفصل بالصفة نحو لا اب ظريفا لك ولا غلامين ظريفين لك فبالاتفاق يجب حذف الالف من لا اباه ولا اخاه واثبات

النون من لا غلامين لانه لا يكون مضافا حقيقة لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بهذا الفصل واما اذا كان

الفصل بالظرف نحو لا اب فيها لك ولا غلامين اليوم لك فعند يونس لا يجب الحذف ولا اثبات لانه يجوز الاضافة

مع وجود هذا الفصل لكثرة الاتساع في الظروف وعند سيبويه يجب ان لان الفصل ههنا بين الظرف واللام فلا يلزم

من جواز الفصل بالظرف حلفه في الشعر جواز الفصل بها ههنا لا للاضافة اى لا يكون زيادة الالف في لا اب لك وحذف

النون من لا غلامين لك للاضافة على ما قيل انه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه لتوكيد الاضافة فان

اللام الظاهرة تاكيد للمقدرة ولقضاء حق المنفي في التنكير باعتبار اللفظ بما يظهر من صورة الانفصال بسبب اللام التي

هي عاملة في الضمير فان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف لعدم التعريف في لا اباك ولا غلامين لك ولو كانا

مضافين لكانا معرفتين لكون المضاف اليه هنا معرفة لكنهما ليسا بمعرفتين لكونهما بمعنى ما لا زيادة فيه نحو لا اب لك

ولا حذف نحو لا غلامين لك ولا خلاف في انهما نكرتان فيجب ان يكون لا اباك ولا غلامي لك ايضا نكرتين لان التنكير

امر معنوي واذا اتفق اللفظان في الامر المعنوي وكان احدهما نكرة وجب ان يكون الاخر كذلك والا لم تنفعا ولانه

لو كانا معرفتين وجب الرفع والتكرير كما عرفت وفيه نظر لانا لا نسلم انه لو كانا مضافين لكانا معرفتين لاحتمال

ان لا يتعرفا بالاضافة بسبب وجود الفصل وقوله لكونهما بمعنى ما لا زيادة فيه ولا حذف ممنوع غاية ما في الباب

انهما اشتركا مع ما لا زيادة فيه ولا حذف في اصل المعنى ولا يلزم من ذلك ان يكون معنى احدهما بعينه معنى الاخر بدل

على ذلك ان الخبر في لا اباك محذوف اى لا اباك موجود وفي لا اب لك غير محذوف بل موجود وهو لك واختلاف

هذا الاعراب يدل على اختلاف المعنى وكذا قولهم انهما لو كانا مضافين لكانا معرفتين ولو كانا معرفتين وجب الرفع

والتكرير باطل بعين ما قلنا او نقول لم يلزم الرفع والتكرير لكونهما في صورة النكرة والغرض من هذا الفصل

ان لا يرفع نحوهما ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر معه فلا يستنكر نصبه وعدم التكرير بل زيادة الالف وحذف النون

لمشابهتهما اى لمشابهة لا اباله ولا غلامي له بالمضاف لمشاركتهما في اصل المعنى لان الاضافة ههنا بمعنى اللام

فلما كان بينهما وبين المضاف هذه المشاركة مع كون المنفي الموصوف معلوم الاحتياج الى المضاف اليه وكون الصفة

متصلة بالموصوف وكون المجرور صالحا لان يضاف اليه الاول باكد شبه المضاف بالمضاف فاعطى الموصوف في

الثالث حكم المضاف لفظا وانما قال في اصل المعنى لان المضاف واكثرين احدهما نسبتهما الى المضاف اليه والثاني زيادة

خصوصية حتى يصير معرفة ومشاركتهما انما تكون في الامر الاول وهو اصل بالنسبة الى الثاني لان زيادة الخصوصية

انما تكون بعد النسبة ومن ثمه اى ومن اجل هذه المشابهة كانا معربين كما ان المضاف معرب ومن ثمه لم يجز لا غلامي

فيها ولا رقيبي عليها بحذف النون لانتفاء وجه لا مدخل لهما في النسبة الاضافية ههنا وكذلك لا يجوز لا مجيري منها لان

الاضافة وان جازت بمعنى الان من بينه ليست بصفة وانما هي من صلة الاجارة واما نحو لا خالتي من فضة

فالقياس يجوز لو ساعد السماع وان كرر المنفي بلفظه حال كونه منكرا لانه لو كان معرفة لا يجوز النصب والفتح

منونا لانه لو كان مضافا لا يجوز فيه الفتح بانه لا يكون فصل بين المنفي وبين المكرر لانه لو كان بينهما فصل لا يجوز

فيه الفتح نحو لا ماء ماء في الثاني النصب على التاكيد لانه تاكيد لفظي والفتح على البدل لان البدل حكمه حكم المبدل منه

وفي حكم تكرير العامل بدليل يا زيد زيدا ونقول وركب مع الاول كما ركب الموصوف مع الصفة نحو لا رجل ظريف
والمفهوم من كلامهم انه يجوز في الثاني الاعراب سواء نصبا او رفعا وفي تعيينه النصب نظر واعلم ان الاعراب
في المكرر الموصوف اولى من الاعراب في المكرر غير الموصوف نظرا الى انه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف
للاول كما كان الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا نحو لا ماء ماء باردا فلا يكون الا منونا لانه وصف ثان
وفي مثل لا حول ولا قوة خمسة اوجه مما يكون النكرة فيه مكررة مع لا من غير فصل بينهما لانه مع الفصل لم يبن
لان النكرة مع لا لما امتزجا تعدى البناء من لا الى النكرة بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي
البناء منها اليها وكذا اذا لم يكن لا مكررة لم يبن الثاني نحو لا غلام وابا مثل مروان وابنه خلافا للاخفش
فانه اجاز لا رجل وامراة فيما فتح المعطوف على تقدير ولا امراة فحذف لا وابقى البناء مع نيتها كما كان مع وجودها
فتحهما على ان تجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر لهما خبر واحد عند سيبويه فيكون الكلام جملة واحدة لان
لا المفتوحة اسمها لا تعمل في الخبر عنده ويجوز ان يقدر خبران عنه ايضا اما عند من يعمل لا المفتوح
اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان يقدر خبر واحد لان الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما مثلتان فيجوز ان تعملا
في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبر ايضا ونصب الثاني
مع فتح الاول على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاول ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر
لهما خبر واحد عند سيبويه لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان النافية لاسمها عاملة
في الخبر بالاتفاق فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ورفعه اي رفع الثاني مع فتح الاول
على ان يكون الثاني معطوفا على محل الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه لا يلزم اجتماع عاملين
مختلفين وهما الابتداء ولفظة لا على معمول واحد ويجوز ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورفعهما لانه يجوز
الغاء لا لاجل ضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة
او ملغاة غير زائدة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه لا عامل هنا الا
الابتداء ورفع الاول على ضعف على ان يكون لا بمعنى ليس ولهذا كان ضعيفا لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف او على
مذهب المبرد فانه يجوز الالغاء لاجل ضعفها وفتح الثاني على ان يكون لا غير ملغاة وههنا اشكال وجواب [illegible]

الواقع

الواقع عقيب الجملتين ينصرف الى الثانية وهو هنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة
على طاعته الا بالله وتقول في الجواب هذا الاستثناء المذكور راجع الى الثانية وتقدر في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة
الثانية عليها وان الحول والقوة لما كانا لمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لانهما بمنزلة شيء واحد ونعت المبني
احترازا عن نعت المعرب فانه لا يجوز فيه البناء غير المكرر احترازا عن المبني المكرر نحو لا ماء ماء باردا فانه لا يجوز في بارد
البناء ايضا مبني ذلك النعت ويعرب رفعا ونصبا ان كان النعت مفردا فيليه اي يلي النعت المبني من غير
فصل بينهما نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا اما البناء فلثلاثة اشياء الاول كون النعت في المعنى هو المبني الذي دخله
لا الثاني كون المنفي في الحقيقة هو النعت لا المنعوت فكان لا باشره وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال
فهي لنفي الظرف لا لنفي الرجال ولهذا لم يبن صفة المنادى مع المنادى نحو يا زيد الظريف لان المنادى لفظا ومعنى هو الموصوف
لا الصفة والثالث كونه قريبا من لا التي هي سبب للبناء واما الاعراب رفعا فللحمل على محل لا مع المبني لانهما في محل الرفع
بالابتداء وقيل الحمل على محل اسمها وحده لان لا وان كان عاملا لا مغيرا لمعنى الكلام الا انه ضعيف لان عمله لمشابهة الحرف
المشبه بالفعل فيجوز العطف على محل اسمها وان كانت مغيرة لمعنى الكلام بخلاف نحو ليت ولعل فانه مغير لمعنى الابتداء
وهو ضعيف في العمل فلا يجوز العطف على محل اسمها واما النصب فللحمل على لفظ المبني كما جاز الحمل على لفظ
ان التابع لا يتبع متبوعه في الحركة البنائية لا نعلم حالي هؤلاء الكرام بجر الكرام لمشابهة تلك الحركة الحركة الاعرابية
لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها ويجوز ان يقال النصب حملا على محله لان محله منصوب لانها تعمل عمل ان
والا يكن النعت مفردا يليه بان يكون مضافا نحو لا رجل حسن الوجه او كان مفردا لكن لا يليه بان يكون بينهما فاصل
نحو لا رجل في الدار ظريف او يكون النعت نعتا ثانيا نحو لا رجل ظريف كريم فالاعراب رفعا ونصبا واجب ولا يجوز
البناء لعدم الاضافة والفصل المانعين من البناء والعطف كالنعت في الاعراب نصبا حملا على اللفظ او محله نحو لا اب
وابنا مثل مروان وابنه ورفعا حملا على محله نحو لا ام لي ان كان ذاك ولا اب الا في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف مع
عليها الا على جهة الاستقلال لان شرط ذكر التلفظ بلا الا ترى انك لو قلت لا رجل في الدار وانت تريد لا رجل في الدار
لم يستقم ولا على جهة التبعية للمعطوف عليه لوجود حرف العطف الفاصل بينهما وقد عرفت خلاف الاخفش هنا ان كان
المعطوف نكرة فانه حينئذ يجوز الرفع والنصب والا يكن المعطوف نكرة بل معرفة تعين الرفع ولا يجوز نصبه نحو لا غلام
في الدار ولا العباس وذلك لانه لو باشر المعرفة لا لم يجز فيها الا الرفع فاذا كانت تابعة اولى ان تكون مرفوعة حملا على المحل

وكونه حذفه اي حذف اسم لا لنفي الجنس نحو لا عليك اي لا باس عليك ولا كزيد فان الكاف ان كان اسما يكون الخبر محذوفا

اي لا مثل زيد موجود ويجوز ان يكون الاسم محذوفا اي لا احد مثله وان كان الكاف حرفا فالمحذوف هو الاسم لا غير خبر ما

ولا المشبهتين بليس هو المسند من معمولها نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك عند الحجاز فاذا تقدم

الخبر على الاسم ظرفا كان الخبر او لا نحو ما قائم زيد ونحو لا في الدار رجل او انتقض النفي المستفاد من ما ولا بالا

نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك او فصل بينهما اي بين ما ولا وبين الاسم بان زائدة عند البصرية ونافية

مؤكدة عند الكوفية نحو ما ان طبنا جبن وفي تخصيص الفصل بان فساد لانهما مع الفصل لا يعملان سواء كان الفاصل

ان او غيرها قال سيبويه لان لا لا تعمل اذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة ولذا لا تعمل اذا قدم معمول الخبر

اذا كان غير ظرف كقوله وما كل من وافى منى انا عارف على رواية نصب كل اما على رواية رفع كل فيكون كل اسم ما وانا

عارف خبر واذا كان معمول الخبر ظرفا فلا يبطل العمل كقوله باهبة حرب كن وان كنت آمنا فما كل حين من توالي الملاوقة

مواليا فالرفع واجب في هذه المواضع الثلثة اما مع التقدم والفصل فلضعفهما في العمل لانهما انما عملتا لمشابهتهما

مع فعل غير متصرف مشابهة ضعيفة من جهة المعنى ولان ان وان كانت زائدة الا انها تشبه ان النافية لفظا فكانه

حرف النفي دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصار ان كالا الناقضة للنفي واما مع الانتقاض بالا

فلان عملهما انما كان لاجل النفي الذي به مشابهتهما لليس وقد انتقض النفي بالا فلا يجوز ان يعملا مع زوال تلك المشابهة واما ما

اجاز الاخفش من نحو ما قائما الا زيد فهو انما يجيز بناء على ان زيدا بدل من اسم ما المحذوف استغناء بالبدل عن المبدل منه

اذ التقدير ما احد قائما الا زيد فان قيل ففي قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما

مثلهم بشر فانه قد اعمل ما مع ان خبرها مقدم على الاسم وكذا في قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات

الا معذبا فانه قد اعمل ما مع انتقاض النفي بالا فاجاب عنه بقوله واذ ما مثلهم بشر محمول على حذف الخبر وعلى

كون المثل حالا التقدير اذ ما بشر مثلهم موجود فلما قدم مثلهم الذي كان صفة لبشر انتصب على الحال ومنهم من قال

انه منصوب على الظرف لان قوله ما مثلهم بشر في مكاني فوقهم لبشر وفيه الجواب نظر لان الحال فضلة يتم الكلام بدونها

وههنا لا يتم الكلام بدون مثلهم فلا يكون حالا والا منجنونا محمول على انه منجنونا فيكون نصب منجنونا بفعل مقدر

وهو تشبه الدال عليه لا مسند من المبتدا والخبر او بدور الدال عليه مجة منجنونا على حذف مضاف وعند الا بدور

دوران منجنون ويجوز ان منصوبا على الحال والخبر محذوف اي ما الدهر موجودا الا مثل المنجنون لا يستقر على حاله وكذا قوله الا

معذبا منصوب بفعل مقدر اي لا تعذب الا يعذب تعذيبا فيكون معذبا بمعنى المصدر ويكون من باب ما زيد الا سيرا فعلى هذا

لو اجاب عن طرفي البيت لكان اولى واعلم ان سيبويه اجاز العمل مع تقدم الخبر ويونس اجاز مع نقض

النفي بالا واتفق النحاة على ابطال العمل اذا اقترن ان بما وذلك لان ليس لا يشبهها ان فاذا وليت ما ان بها شابه لا

وبطل الاعمال بالاطلاق ولا يلزم مثل هذه المباينة نقض النفي ولا يتوسط الخبر لان ليس قد نقض نفيها ويتوسط

خبرها واذا عطف عليه اي على الخبر بغير موجب اي بغير حرف يثبت لما بعده من حروف العطف جاز رفع المعطوف

ونصبه ان وقع بعده اي بعد المعطوف مرفوع من اسباب الاسم اي مرفوع مشتمل على ضمير اسم ما نحو ما زيد

قائما ولا ذاهب ابوه فانه جاز رفع ذاهب على ان يكون خبرا وابوه مبتدا ويكون من باب عطف جملة على جملة

وجاز نصبه على ان يكون عطفا على قائما وابوه فاعله ويكون من باب عطف مفرد على مفرد اما اذا لم يقع بعد المعطوف

شيء نحو ما زيد قائما ولا ذاهبا او وقع بعده منصوب نحو ما زيد قائما ولا ضاربا اباه فالنصب واجب اما في نحو ما زيد قائما

ولا ذاهبا فلان المعطوف عليه منصوب وانما لا يجوز رفعه حملا على محل قائما فان محله رفع لانه خبر المبتدا في الاصل

وعمل الابتداء في الخبر باق تقديرا اذا كان العامل حرفا ضعيفا كما يرفع شيء في ما زيد شيئا الا شيء حملا على محله لانه

لا يجوز اعتبار العامل المعنوي اذا كان العامل اللفظي حرفا يغير المعنى الا عند الاحتياج اليه والاضطرار كما في ما زيد

شيئا الا شيء لانه لا يجوز هنا حمل الا شيء على لفظ شيئا بخلاف ما نحن بصدده فانه يجوز عطفه على لفظه وكذا لا يجوز

رفع ضاربا في ما زيد قائما ولا ضاربا اباه لا على ان يكون عطفا على محل قائما لما قلنا ولا على ان يكون خبرا وما بعده مبتدا

كما في ما زيد قائما ولا ذاهب ابوه لعدم مبتدا بعده وان وقع بعده اجنبي من اسم ما نحو ما زيد قائما ولا ذاهب

عمرو فان عمرو اجنبي من زيد لعدم اشتماله على ضميره او كان العطف على الخبر بموجب من حروف العطف نحو ما زيد

قائما بل قاعد او لكن قاعد فالرفع في المعطوف واجب اما في الصورة الاولى فلانه لا يجوز نصب ذاهب ليكون عطفا على

قائما لانه لما وجب لو كونه قائما بالضمير العائد الى زيد لكونه مشتقا وجب ان يثبت مثله في المعطوف الذي هو مثل المعطوف عليه

في كونه مشتقا لما ثبت من انه اذا كان المعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه وغيره معا وكان المعطوف في نفسه مثله وجب

ثبوت ذلك الحكم له ولا ضمير في ذاهب عمرو ولا يجوز نصب ذاهب على اضمار ما يكون هو خبره وعمرو اسمه لانه اذا تقدم الخبر

في ما بطل عملها فيجب رفعه ليكون خبرا وقوله عمرو مبتدا ويكون من باب عطف جملة على جملة وكذا ان وقع الاجنبي متقدما جاز

المجرور

النصب ايضا نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا واما في الصورة الثانية فلانه بطل عملها فيما بعد الموجب فيجب رفع بر فاعلا
حلا على محل خبرها للاضطرار اليه او على انه خبر محذوف **والتاء في لات حين مناص زائدة** زيدت لتانيث الكلمة
كما في ربت وثمت او لمبالغة النفي كما في علامة **ولا الزائدة فيها التاء بمعنى ليس** عند البصرية لان دخول التاء التانيث الساكنة
التي هي من خواص الفعل اولى بالمشبهة بالفعل وهي لا بمعنى ليس من دخولها بالمشبهة بالحرف وهي لا لنفي الجنس لتقوى وجه دخوله
عليه **والاسم** اي الاسم لات على قولهم **حين محذوف** عند الاكثر اي لات الحين حين مناص لاسمه لان الحرف لا يعمل فيه
او حين مفرغ لات لجريها اي لجري لات **مجرى الفعل في الحاق التاء عند الخليل وسيبويه** فانه لما الحقت بها التاء
صارت شبيهة بليس صورة ومعنى فيحسن اضمار الاسم فيها كما في ليس قال سيبويه ايضا في لزوم الاضمار فيها نظير ليس
ولا يكون في الاستثناء وتكون لات مختصة بالحين او بما هو بمعناه نحو ولات هنا حنت لان الاصل ما لم يكن لنفي
الحال كان ليس كذلك وعند دخول التاء عليها لما صارت شبيهة صورة ومعنى جعلت مختصة بالحين لتكون كليس في الدلالة
على نفي الحال وعند الكوفيين انه هذا لنفي الجنس وخبرها محذوف لان لا لنفي الجنس هي الكثيرة في الاستعمال ولا التي بمعنى
ليس لا تكون في الشعر فوجب ان تحمل ما ورد في التركيب على الشايع الكثير **وعن عيسى جواز الجر بها** اي بلات **في الاحيان**
على ان تكون لات حرف جر منه قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء وعند البصرية ان لات
بمعنى ليس واوان فيها مبني فانه لما حذف المضاف اليه منه بني على الكسر لالتقاء الساكنين وعوض التنوين منه **وعن ابي عبيدة**
تحين لغة في حين ولا لنفي الجنس عنده فيكون التاء من جملة حين لا من جملة لا لانه عليه قوله العاطفون تحين
ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم لكن الدليل على ان التاء ليست من جملة حين قوله حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار اجنت لا فيه مهملا لا عمل له وهنا في موضع نصب على الظرفية والفعل بعده مبتدا على تقدير حذف ان
او تنزيل الفعل منزلة المصدر والظرف قبله خبره كانه قيل لنا ذكر حنين وقوله حنت ولات هنت واني لك مقروع
فان التاء لو كانت من جملة حين لما دخلت على هنا وهنت فيكون التاء في البيت من جملة لات فاستغني بالتاء عن لا ويكون
التقدير العاطفون حين لات حين ما من عاطف بحذف حين مع لا وتسلط ارادة العاطفين بها ثم السكتة ثم اثبتها وصلا
وابدلها تاء **المجرور آي ضد بان مجرور بالحرف** ويكون عامل الجر هو الحرف نحو مررت بزيد وزيد في الدار
ومجرور بتقدير اي بتقدير الحرف ويكون العامل المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر قام بذكر فعلا او كون العامل
الحرف

الحرف المقدر ووجهه انه قد ثبت عمل الحرف للجر فيجعل الجر في هذا ايضا عاملا ليكون عمل الجر بابا واحدا اولى
من جعله مختلفا وضعف بان اضمار حرف الجر ضعيف ويكون العامل معنويا وهو معنى حرف الجر ووجهه انه قد بطل
ان يكون الحرف عاملا لضعف اضماره ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس وهو مردود لانه انما يصار الى العامل
المعنوي عند فقد عامل لفظي ولم يتقدم ههنا وقوله ومجرور بتقدير يحتمل ان يكون للراحة كل واحد من هذه الثلثة والمسلم
ان يقدر بحرف الجر انما يكون في الاضافة المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد فان ضاربا مضاف الى زيد بنفسه لا بواسطة
حرف جر ويمكن ان يجعل اللام لهذا ايضا مقدرة **والثاني المجرور بتقدير المضاف اليه وشرط اضافته**
سواء كان مضافا بالاضافة المعنوية او اللفظية **التجرد عن التنوين** ان كان فيه تنوين وان لم يكن فيه تقدير
ان لو كان فيه تنوين كان ايضا تجرده عنه لاجل الاضافة نحو اساور رفقتكم اذا قلت اساور رفقة فالتنوين مقدر التنوين
واذا قلت اساور رفضة بالجر فالتنوين الذي كان ثبوته مقدرا صار حذفه مقدرا ولذا لا تنوين في الفروق
بخلاف الذي ثبوته مقدر **او عن عوضها** كنوني التثنية والجمع **للاضافة** فانه لا يجوز الجمع بين هذه الاشياء وبين
الاضافة لان الاضافة تدل على الاتصال وعدم تمام الاسم لان التنوين وهذه الاشياء على الانفصال لانها دليل على تمام
وهي اي الاضافة معنوية تفيد معنى في المضاف من التعريف او التخصيص **ان كان المضاف غير اسم الفاعل او مشتقا** كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة **لا يضاف** ذلك المشتق **الى معموله** اي الى ما هو معموله قبل الاضافة ومعموله اما فاعل او مفعول
قبل الاضافة **بمعنى اللام** المختصة تحقيقا نحو غلام زيد او تقديرا نحو زيد عند عمرو ومع خالد فانه لا يخفى ان لفظ اللام
لا يحسن تقديره هنا ولكن يحكم بان معناها مراد تقديرا **ما لم يكن المضاف اليه جنس المضاف** لعدم صحة اطلاق اسم
المضاف اليه عليه وعلى غيره فيكون الاضافة في بعض القوم ويد زيد بمعنى اللام لعدم صحة اطلاق اسم الكل على البعض
وكذا في جميع القوم وعين زيد ويوم الخميس بمعنى اللام لانه وان صح هنا اطلاق المضاف اليه على المضاف لكن لا يصح اطلاقه
على غيره ايضا وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يصدق الا على المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غيره واما قولهم يد
زيد وبعض من القوم فلا بد من الظاهر على ان الاضافة بمعنى من لان الاضافة انما تفهم معنى من المبنية وليست هذه الظاهرة
المبنية لان من شرطها اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان **ولا ظرفه وبمعنى من**
المبنية ان كان المضاف اليه جنسه بالمعنى المذكور نحو خاتم فضة فانه يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره **وبمعنى في**
ان كان المضاف اليه ظرفه اي ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وشهيد كربلاء وكقوله تعالى تربص اربعة اشهر وكقوله تعالى

باصاحبي التبيين في الاكثر على ان هذه الاضافة ايضا بمعنى اللام اذ لا يلزم فيما هي بمعنى اللام ان يجوز التصريح
بها بل يكفي فيه ادنى افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام وان لم يصح اظهارها كما بينا الآن كيوم الاحد وعلم
الخشب لصاحبه خذ طرفي كل وشرط في الاضافة المعنوية ان يتجرد المضاف من التعريف فان كان معرفا باللام
نزع اللام منه وان كان علما نكر بان جعل واحدا من المسمين بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تنكيرهما لانه اي الاضافة تخصص مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فانك اذا قلت غلام كان شايعا فاذا قلت غلام رجل فقد خصصته وازلت عنه بعض الشياع وتعرف مع المضاف اليه
المعرفة نحو غلام زيد لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى نزل منه منزلة التنوين يجب ان يمتزج معناه بمعناه
لتكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى فيتعرف بالاضافة الى المعرفة فاذا قلت زيد غلام راكب ولزيد غلمان كثيرة
فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
اما لكونه اعظم غلمانه واشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاني غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا ينافي افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد
معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واذا كان وضع الاضافة للتعريف او التخصيص
لا يجوز اضافة المعرف لان اضافته ان كانت للتعريف لزم تحصيل الحاصل وكذا ان كانت للتخصيص لانه اذا كان معرفا كان
مخصصا وبعضهم اجازوا اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع تعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وهذا اولى
لجواز ان يقال زيد الشجاعة وان لم يكن في الزيدين الا هو لكن مذهب المصنف هو الاول ولذلك قال عن التعريف ولم يقل
حرف التعريف ونقول لا تفيد الاضافة المعنوية التعريف لان وضعها على ان تفيد ان بين المضاف والمضاف اليه لا تعدد
فيهما فان نسبة الغلامية في غلام زيد ليست ما يتعدد بين كل شيئين فتكون قابلة متعين فيلزم تعريف المضاف واذا لا يعرف
المضاف ذا تعدد اعتبار الخصوصية نحو مثل زيد فان المثلية تتعدد بين كل شيئين الا واحد امه ونسيج وحده الا النظر
له واصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره وانما يقال هذا في المدح وعبد بطنه وصدر بلدته
ورئيس قبيلته فانها لا تعرف بالاضافة على راي ولهذا جوز دخول رب عليه كقوله اماوي اني رب واحد امه قتلت
فلا اخرم على ولا اجل لك رب انسان عندي معظم والاكثر ان هذه الكلمات معارف بالاضافة فاذا قلت جاني واحد امه
فكانك قلت جاني الشبيه الكامل الذي عرفته والاعرا ومثلا وشبها وكل ما هو بمعناها نحو نظير وسوى وقوله التوغلها

في الابهام علة لقوله الا واحد امه الى قوله وشبها فانك اذا قلت مررت بواحد امه لا يفهم منه شيء مخصوص وكذا نحو
غير وشبه لان مغاير زيد مثلا ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات على ما عرفت لان كل شيء في الوجود موصوف
مغاير زيد وكذا ما ثلثه لا تخصص ذاتا ما لم يشتهر المضاف اذا كان غيرا وما في معناه بمغايرة المضاف اليه
فان المضاف من هذه الكلمات حينئذ لا يتعرف بالاضافة اما اذا اشتهر بذلك بان يكون المضاف اسما معروفا بضده واحد فقط
فيتعرف بالاضافة نحو عليك بالحركة غير السكون وقوله تعالى غير المغضوب عليهم فانه صفة للذين انعمت عليهم لانه ليس للمنعم عليهم
ضد غير المغضوب عليهم او مماثلته اذا كان المضاف مثلا وما بمعناه اما اذا اشتهر بذلك كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك
في شيء من الاشياء فقيل جاني مثلك وقصد الذي يماثلك في هذا الشيء الفلاني صار معرفة بالاضافة وتجويز الكوفية نحو
الخمسة الاثواب والمائة الدرهم من غير تجريد المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود ضعيف بانهما واحد
اي قالوا ان المضاف في العدد من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة فرق المقصود بها الى تعريفها
بحسب ذاته لا تعريفها مستعارا من المضاف اليه ثم اضيف بعد التعريف ليعلم انه من اي نوع رد هذا التجويز لعدم
جواز الخاتم الحديد مع ان المضاف والمضاف اليه هنا ايضا واحد وبعدم النقل عن الفصحاء لتعلم ذلك عن قوم غير
فصحاء وشرط في الاضافة ان يكونا اي المضاف والمضاف اليه متغايرين وذلك لعدم الفائدة من التعريف
والتخصيص ولو كان المضاف نفس المضاف اليه ولا امتناع كون الشيء معرفا بنفسه او منسوبا الى نفسه ولا يجوز
الاضافة من الاسمين المتماثلين عموما او خصوصا بان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر لعدم التغاير سواء كانا من
اسماء المعاني او من اسماء الاعيان فلا يقال ليث اسد ولا حبس منع كلاق كل الدراهم وعين الشيء فان الاول منهما ليس متماثل
للثاني في العموم والخصوص لان الاول اعم ويجوز اضافة العام الى الخاص لحصول التخصيص في ذكر من ذكر الخاص ولا يجوز
اضافة الخاص الى العام المبهم ليحصل الابهام لان المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام ولا يجوز الاضافة
بين الصفة والموصوف ايضا لا بان يضاف الموصوف الى الصفة ولا بان الصفة الى الموصوف لعدم التغاير بينهما فكيف اذا قلت
جاني زيد الظريف لم يكن الظريف غير زيد ولذا وجب التطابق بينهما فان قلت قد اضيف الصفة الى موصوفها في قولهم
سحق عمامة فانه في الاصل عمامة سحق اي بالية والموصوف الى صفته في قولهم مسجد الجامع لانه في الاصل المسجد الجامع
فاجاب عنهما بقوله ونحو سحق عمامة على حذف موصوف المضاف اي ما هو مضاف في الظاهر وابدال المضاف اليه من مثله

الا مثل الموصوف المحذوف لبانه يعني كان اصل سحق عمامة عمامة سحق حذف الموصوف فصار سحق منقص تخصيصه لكونه صالحا لان يكون عمامة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها فاضيف الى الجنس لان تخصص وبقوله ونحو مسجد الجامع على حذف موصوف المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للمصلين والمعنوية عطف على قوله وهي معنوية ان كان المضاف مشتقا يضاف الى معمولها معنى لا كان المعمول فاعلا او مفعولا مالم يسم فاعله نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومعمور الدار فان لم يكن المضاف مشتقا لم يكن الاضافة لفظية وان كان مضافا الى معموله نحو اضافة المصدر اليه وكذلك ان لم يكن مضافا الى معموله لم يكن لفظية وان كان مشتقا نحو مصادع مصر لكن يخرج عن هذا نحو هاشمي الاب فان اضافته لفظية لانه في تقديرها شمي ابوه مع ان المضاف ليس بمشتق ولا تفيد الا اضافة اللفظية الا تخفيفا في اللفظ ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لاستواء الحالتين حالة الاضافة والحالة التي قبل الاضافة فالتخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا الضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت والتخفيف قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه بحذف من ومن ثمه اى ومن اجل انها لا تفيد الا تخفيفا لا يوصف مضافها اى مضاف الاضافة اللفظية الا النكرة فيقال مررت برجل حسن الوجه ولو افادت تعريفا لزم ان لا يجوز ذلك ومن ثمه ايضا لا تمنع اللام في مثنى من المشتق ومجموع بالواو والنون منه نحو الضاربا زيد والضاربو زيد فانها تفيد خفة في اللفظ بسقوط نوني المثنى والجمع ولا تفيد تعريفا والا لما جاز اضافتهما مع وجود اللام بخلاف المفرد والمجموع بغير الواو والنون فانه تمنع اللام فيهما فلا يقال الضارب زيد والضراب زيد لعدم التخفيف فيهما لان التنوين سقط فيهما باللام لا بالاضافة لان اللام سابقة على الاضافة قد حسا وجازت اللام في المفرد والجمع بغيرهما اى بغير الواو والنون حال كونهما متعديين الى تكون اضافتهما الى ما هو مفعول لانهما لو كانا لازمين افادت اضافتهما التخفيف نحو القايم الغلام والمضروب الغلام لانهما في الاصل القايم غلامه والمضروب غلامه فحصل التخفيف بسبب حذف الضمير والضمير من غلامه ومجرورهما اى مجرور المفرد والجمع بغير الواو والنون معرف نحو الضارب بكر والضراب بكر او مظهر اللام اى مع لام التعريف نحو الضارب الرجل والضراب الرجل او

او مضاف الى المظهر باللام مرة بعد اخرى نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل فانه جازت اللام فيهما مع عدم التخفيف حملا في المجرور المعرف نحو الضارب بكر على الى البيع او له اللام من مثله نحو ضارب بكر وانما حمل عليه لان الضارب بكر مثل ضارب بكر لا فرق بينهما الا باللام والاضافة لازم من غير نظر الى تخفيف بسبب الاضافة لان سقوط النون في ضاربكم وضاربوك والتنوين في ضاربك بالضمير لرفضهم الجمع بينهما وبين الضمير المتصل وذلك لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه لا بالاضافة اى ليس سقوط النون والتنوين بالاضافة اذ لو كان سقوطهما بها لكان ينبغي ان يقال ضاربا زيد وضاربكم نفاقي كما في ضارب زيد ويمتنع ان يقال ذلك لئلا يلزم المحذور المذكور وهذا العذر في جواز اضافة نحو الضاربك والضاربه انما يستقيم على قول بعض النحاة القائلين بان الضمير بعد ذي اللام من المشتق مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة وقال سيبويه ان ذا اللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا على حده فهو منصوب لا غير نحو الضاربك لاعتبار في المضمر بالمظهر فكما لا يجوز في الضارب زيدا الا النصب فكذا لا يجوز في الضاربك الا النصب وقال بعض النحاة ان الضاربك في الاصل الضارب اياك فلما اضيف حصل التخفيف جدا فلا حاجة على قول سيبويه ولا على قولهم الى العذر المذكور في جواز اضافته ومن ثمه اى ومن اجل ان سقوط التنوين والنون بالضمير لا بالاضافة لم يجز ضاربانك بالجمع بين الضمير والنون على غير تقدير الاضافة ولهذا قال الاخفش ان الضمير بعد المجرد عن اللام نحو ضاربك وضاربانك منصوب وانما حذف التنوين والنون للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل فان قلت ما تقول في قوله هم الآمرون الخير والفاعلونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما فانه جمع بين النون والضمير المتصل المنصوب في الفاعلونه فاجاب عنه بقوله والفاعلونه مما لا يعتد به قال سيبويه هذا البيت مصنوع وقال المبرد الهاء للسكت وانما لم تحذف في الوصل اجراء له مجرى الوقف وانما حركت تشبيها لها بهاء الكناية وحملا في المجرور المظهر نحو الضارب الرجل على نحو الحسن الوجه المفيد فيه الاضافة التخفيف بحذف الضمير واستتاره وقلب الفتحة كسرة اذ كان اصله الحسن وجهه ووجه الشبه بينهما كون المضاف في المضاف اليه معرفا باللام ولذلك شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل على سبيل التقاص ولا يجوز الضارب زيدا حملا على الحسن الوجه لعدم الشبه بينهما بسبب تجريد المضاف اليه فيه عن اللام وانما قال المختار من الوجوه لان في الحسن الوجه ثلثة وجوه رفع الوجه

على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجره على الاضافة والمختار من هذه الوجوه الجر اذ على تقدير
الرفع لزم القبح لخلو الصفة عن الضمير الذي يرتبط بالموصوف فيكون الجر اولى منه لوجود الضمير في الصفة
وكذا من النصب لانه يجب بالاصالة اولى من نصبه المشبه بالفضلة واذا كان الجر مختارا جاز حمله
ما هو كثير الدور عليه وقد يجعل المضاف منهما خروجه عن الكلام ودخوله فيه سيان معنى لتعاون
بينهما كاسم السلام في قول لبيد تمنى ابنتاى ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر فقوما
وقولا بالذي قد علمتما ولا تخمشا وجها ولا تحلقا الشعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك
حولا كاملا فقد اعتذر اي ابكيا لي الحول في قولا في الندبة ما عرفتما من الخصال الحسنة وقوله ثم اسم السلام
عليكما اي حفظ الله عليكما وحي خويلد في قوله يا قرآن ابك حي خويلد قد كنت خائفه على الاحماق اي فانى
انى كنت اخاف قبل ولا ادبك على ابيكان نحوا يجى بولد احمق فوقع ذكر المخوف اذ اولدك يريد به انا احمق
ومقام الذيب في قول الشماخ وماء قد وردت لوصل اروى عليه الطير كالورق اللجين ذعرت به
القطا ونفيت عنه مقام الذيب كالرجل اللعين اروى اسم امراة واللجين هو ما يسقط من الورق
عند الخبط وهو ضرب الشجر بالعصا ليسقط ورقها وذعرت اي نفرت الطيور تنفيرا ونفرت الوحوش
تنفيرا واللعين المطرود وفي قوله خروجه ودخوله سيان نظر لان المضاف في هذه الامثلة غير مقحم
المعنى اما في قول لبيد فانه يفيد التفخيم وصيانة للمسمى عن الذكر ومنه قولهم بسم الله والمعنى ان اسم الله
في استكفاء المهم متعين عن ذكر الذات واما في قوله حي خويلد فانه يفيد نوعا من تحقير ما اضيف اليه الحي
كانه يقول هذا شخص ليس سوى انه حي وشبح ما فيه سوى انه حساس واما في قوله مقام الذيب فلانه يفيد
تاكيد نفي الذيب لانه اذا نفي موضع قيامه فقد نفاه قطعا وفي قوله ثم لم حاف مقام ربه ذهب لا يفيده لولم يذكر
المقام ولا يجوز اضافة المضاف قد عرفت علة امتناع ذكره تحت التميز ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف
لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة ولا تقديم شيء من معموله اي من معمول المضاف اليه عليه لانه لو قدم المعمول على
المضاف لزم ان يكون المضاف اليه متقدما عليه ايضا لان رتبة العامل قبل رتبة المعمول مع انه مؤخر عنه لما عرفت
كلمة واحدة بعض اجزائها متقدم من وجه مؤخر من وجه فكذلك ما هو بمنزلتها فان قلت يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف
لوقوعه

لوقوعه في نحو انا زيدا غير ضارب فان زيدا معمول ضارب ومقدم على المضاف فاجاب عنه بقوله ونحو انا زيدا غير ضارب على
جعل الغير كلا لتضمنه معنى النفي وتقديم ما في حيز لا عليه جائز نحو انا زيدا لا ضارب فقدم ما في حيز غير حملا على لا ولذا
لا يجوز ان تقال انا زيدا مثل ضارب لعدم معنى لا في المثل ومن ثمه اي من اجل ان الغير كلا يجوز زيادة الموكدة للنفي بعد اي بعد
الغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين ولا يجوز الفصل بينهما اي بين المضاف
والمضاف اليه مطلقا اي سواء كان بالظرف او بغيره سعة اي في سعة الكلام لتنزلهما منزلة شيء واحد وقيل اولادهم
شركائهم بنصب ولادهم وجر شركائهم على قراءة ابن عامر من الشواذ لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف
في سعة الكلام والحكم بشذوذه انما يبتني على القول بان القراءات السبع غير متواترة لكن كلمة هذا الشذوذ وحكمه
قيل بعدم جواز نصب مراتب على فاسد لفساد المعنى لا الاجتماع لان ذلك الحكم موقوف على تواترها وعلى عدم جواز ان
يكون بعضها خطا وهذا موقوف على عدم تواترها فالاولى ان يقول الفصل في السعة بالمفعول جائز عند بعضهم ان كان
المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كهذه القراءة او يقول انها محمولة على حذف المضاف اليه من الاسم الاول واضمار المضاف
مع الثاني ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة اي في ضرورة الشعر اما بالظرف في الضرورة فيجوز لاتساعهم في الظروف
بالم يتسعوا في غيرها وقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد هذا اعتراض فانه فصل بين المضاف
والمضاف اليه بغير الظرف فاجاب عنه بقوله محمول على حذف المضاف اليه من الاول اي من ذراعي الاسد فاكتفى بدلالة الثاني على
الاول عنه لانه مثله لفظا ومعنى وهذا مذهب المبرد وذراعا الاسد كوكبان نيران لهما الزوجة اربعة انجم من منازل القمر
والمنادي في البيت محذوف اي يا قوم من راى البيت وقد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه في الاعراب عند امن
اللبس نحو واسال القرية اي اهل القرية لان من المعلوم ان المسئول اهلها لا هي ولا تقول لابت هندا وتريد غلام هند لوجود اللبس
وفيه اي في الاعراب مع التذكير وضده اي في الاعراب مع الجمع كبردى في قوله يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق
بالرحيق السلسل بردى علم وزن فعلى نهر بدمشق والبريص من انهار دمشق وتصفيق الشراب تحويله من اناء الى اناء
والرحيق صفوة الخمر وماء سلسل وسلسال سهل المجرى في الحلق وكم من قرية في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا اوهم قائلون بدليل تصفق اي ان اصل بردى ماء بردى حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه في الاعراب والتذكير
ولذلك قال يصفق بالياء للتذكير اذ لو لم يقم مقامه في التذكير لوجب ان يقال تصفق بتاء التانيث لان بردى من صيغ المؤنث

وبدليل وحم فالمص فاصل قوله من قرينة من اهل قرينة حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه في الاعراب والجمع والذكر
قيل وحم فالنون بضمير الجمع المذكر وقد يقوم مقامه في التانيث نحو قطعت السارق فان المراد قطعت يد السارق
فانث الضمير لذلك لانه اراد المحذوف وللمضاف اليه يحذف لا سيما انهم المضاف مع المضاف اليه يحذف واحدهما للايجاز الا
ان حذف المضاف اليه اكثر ولهذا ذكر لفظة قد في حذف المضاف ولم يذكرها في حذف المضاف اليه وانما يحذف في اسماء لازمة للاضافة
فاذا استعملت غير مضافة فلا بد من قرينة تدل على خصوصية ذكر المضاف اليه ويعوض التنوين من المضاف اليه في المضاف اذا
لم يكن المضاف من الظروف التي فيها معنى الغاية كقبل وبعد وامام وخلف او لم يعطف على المضاف مضاف الى مثل ذكر المضاف اليه
المحذوف نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال واذ وحينئذ ولا يعوض التنوين من المضاف اليه اذا كان المضاف من تلك الظروف
ولم يعطف عليه مضاف لامثل ذكر المحذوف فانه ح يبنى المضاف بلا عوض من المضاف اليه وان عطف عليه المضاف المذكور لم يعوض
من المضاف اليه التنوين ولم يبن المضاف سواء كان المضاف من تلك الظروف او لا نحو من قبل ومن بعد زيد ونحو الا علالة او بداهة
سابح لان المضاف اليه لما قدر بالثاني فكانه باق فلا حاجة الى العوض وقال سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني في الحقيقة
مضاف الى ضمير ويكون التقدير الا علالة سابح او بداهته فحذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه لكون الظاهر
كالعوض من المحذوف والقائم مقامه ويلزم على مذهبه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير لفظ ما هو مثل المضاف لفظا ومعنى
وسوى المضاف اليه المحذوف فيهما اي في التعويض وعدم التعويض اما في التعويض فنحو قوله والوزن يومئذ الحق فان اذ بدون
المضاف اليه لا يستعمل واما في عدم التعويض فنحو من قبل ومن بعد زيد ولا ينوى المضاف اليه في التعويض وعدمه اما في التعويض
فكقوله تعالى فضلنا بعضهم على بعض واما في عدمه فكقولك يا ايها الرجل فان الهاء عوض من المضاف اليه لانه وهو غير منوي ومنه قوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اي قديما حذف المضاف اليه من قبل ولم ينو ولذا اعرب بنونا العدم تضمنه ح معنى الاضافة وقيل ان
قبلا في البيت معرفة بتقدير الاضافة والتنوين عوض من المضاف اليه وقد يحذفان اي المضاف والمضاف اليه وذلك انما يكون عند
وجود مضاف اليه ثان الى مضاف اليه ثالث فيحذف المضاف اولا ثم يقام الثاني مقامه ثم يحذف المضاف الثاني ويقام الثالث مقامه
كقوله فادرك ابقاء العرادة ظلعها وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع والمضاف الى ياء المتكلم ان كان
صحيحا وهو الذي حرف اعرابه صحيح عند النحاة كزيد او جاريا مجراه وهو الذي حرف اعرابه يا او واو وقبله ساكن في احتمال الحركة
كظبي ودلو ومنزو كسر آخره عند اضافته الى ياء المتكلم لتناسب بين الياء والكسرة ولاستلزام الفتحة انقلاب الياء الفا والضمة
اجتماع

اجتماع ثقلها مع ثقل الياء وان كان آخره الفا تثبت الالف عند الاضافة الى ياء المتكلم في جميع اللغات غير لغة هذيل سواء
كانت الالف للتثنية نحو مسلماي او لا نحو فتاي وهذيل يقلبها اي يقلب الالف حال كونها لغير التثنية ياء لان مرضوا لما
لما كانت من جنس الحركات كانت الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فقلبت ياء ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يقلبوها
لامر استحساني لا لموجب لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف كالف لدى فانها تقلب ياء مع الضمير سواء كان الضمير
او لا نحو لدي ولديك وفتاي اي على لغة هذيل وغيرها وذلك لحمل لدى على على والى للزومهما الاسم لزومهما اياه فعلى والى
يجب قلب الفهما ياء عند دخولهما على الضماير نحو اليك وعليك وانما يجب لشدة الامتزاج بينهما وبين الضمير الذي يدخلان عليه لان
الداخل يحتاج الى المدخول عليه في افادته ويحتاج الداخل في وجوده فاحبوا ان ينصبوا علامة تدل على هذا الامتزاج
فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلمة وانما يوجد كثيرا في اوساطها نحو سيد وميت وان كان
الآخر ياء ادغمت الياء فيها اي في ياء المتكلم وان كان الآخر واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها لاجتماع الواو
والياء والاولى منهما ساكنة نحو مسلمي واصله مسلموي والياء اي ياء المتكلم ان سكن ما قبلها سواء كان الساكن الفا او ياء
مفتوحة لئلا يلزم اجتماع الساكنين وقد جاء فيه الاسكان مع الالف في قراءة نافع نحو قوله تعالى محياي ومماتي وذلك لان الالف فيها
زيادة مد فيقوم مقام الحركة والا اي وان لم يسكن ما قبلها جاز فتحها وسكونها وقد عرفت بيانه في بحث المضمر والاسماء
الستة وهي اب واخ وحم وهن وفم وذو مال اذا اضيفت هذه الاسماء اليها اي الى ياء المتكلم سوى ذو فانه لازم
الاضافة الى الاسم الجنس الظاهر فلا يضاف الى ياء المتكلم وربما اضيف جميعه الى ضمير غائب كقول عمر رضي الله عنه اللهم صل
على محمد وذويه او الى ضمير مخاطب كقوله وانا لنرجو عاجلا منك مثل ما رجوناه قدما من ذويك الافاضل وانما كانت ذو
لازمة الاضافة في الاغلب الى اسم الجنس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف بالاجناس فلا يدخل الا عليها لم ترد المحذوف
من تلك الاسماء ح فيقال حمي وهني لانه لو رد المحذوف عند الاضافة الى ياء لكان رد عند الاضافة الى غيرها فان قيل ابوي
واخوي وابي بطل القاعدة المقررة من قلب الواو ياء اذا اجتمعا وسبق احدهما بالسكون وان قيل في حالة الرفع ابي بقلب الواو ياء
لزم التباس اعراب الرفع بالجر من غير ضرورة الاعتراض في الاحوال الثلث من الاعراب على الافصح فان في الفم لغتين احديهما
فمي وهي اضعفهما والاخرى في وهي افصحهما اما من قال فمي فوجهه ان يقول الاصل فم فوه بدليل افواه حذف الهاء منه
لخفائها وقلبت الواو ميما لقربه من مخرج الواو ولانه لو لم تقلب ميما لوجب ان تقلب الفا وتحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين

قد ذا احكك ذا المجاز وقد ارى • وابى مالك ذو المجاز بدار •

والالف فلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم فصار فم فيقول في الاضافة الى يا المتكلم فمي
كما تقول في الافراد فم واما من قال فيّ فوجهه ان تقول انه لما قلب الميم واوا ولما امتنعت في حال الاضافة الى اليا لانه لا يلزم ح
ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد فلم تقلب الواو ميما لان الاتيان بالحرف الاصلي اولى من الاتيان ببدله من غير ضرورة ولهذا
كان الافصح فمي فصار فوي فقلب الواو يا وادغمت اليا في اليا وكسرت الفا لاجل اليا فصار فيّ والا لام الاخ والاب عند المبرد
فانه قال اخي وابي برد اللام في الاحوال الثلث اجرا لهما حال اضافتهما الى المضمر غير اليا نحو ابو زيد وابي ولتمسكه
بابيّ في قوله قدنا احكك ذا المجاز وقد ارى • وابيّ مالك ذو المجاز بدار • لا ينهض ولا يقوم حجة للمبرد لاحتمال الجمع بان
يكون في الاصل ابين جمع سلامة مجرورا بواو القسم اضيف الى يا المتكلم وحذفت النون بالاضافة فادغمت يا الجمع في يا
المتكلم واما جمع بالواو والنون مع ان الاب ليس بعلم لان الواو والنون عوض عن اللام المحذوف وذو المجاز موضع بمنى كان به
سوق في الجاهلية كالابين في قوله فلما تبين اصواتنا بكين • وفديننا بالابينا • يريد النحو لما عرفن اصواتنا بكين الينا
وقلن جعل الله اباؤنا فداكم تنال فداه تفديه اذا قال جعلت فداك واذا اضطر ان يكون ابي جمعا وصح جمع اب بالواو
والنون كالابينا كان جاريا على القاعدة المستمرة فلا وجه لحمله على ما يخالف القاعدة مع ان ما لم يثبت لا يستدل به ويجعل اصلا فانما
يدل على المطلوب اذا كان غير محتمل لغيره بكر ما هو جار على القاعدة المستمرة واذا قطعت الاسماء الستة عن الاضافة حذفت
لاماتها هذا شاذ وتحركت العينات فيها بالحركات الثلث للاعراب لان ما حذف للعلة موجبة حذفا نسيا وجعل حرف
الاعراب ما قبل المحذوف وتركب بدلها اي بدل العين كما في فم ووزنها اي وزن الاسماء الستة فعل بفتح العين الا ذو
فانه اي فان وزنه فعل بسكونها اي العين واخا الكراد والاخر كذو فان لام الكلمة الاولى وهي فو كما لا انه في الاصل
فوه ولام الثانية وهي ذو يا لان اصله ذوي ولا يجوز ان يكون ذيو لتوسط الواو فيكون اليا متاخر عنها والاكثر
ان يكون لامها يضا واوا لان باب طويت اكثر مما كان عينه ولامه واوا ولا يجوز ان يكون المحذوف اليا التي هي عين والواو الموصوفة
هي لام لان الاعلال باللام اولى فيكون للاسماء الستة ثلثة احوال مقطوعة عن الاضافة ومضافة الى يا المتكلم او الى غيره وقد ذكر
الكل واحد في صدر الكتاب والباقي تبين لها ولما فرغ من بيان انواع الاعراب على سبيل الاستيفا شرع في بيان الاعراب على سبيل
التبع بقوله التوابع ما يتلو ما يتلوا بتلوات اي يدخل فيه خبر كان وان وما ولا وغيرها فلما قال في اعراب الاخر من اقسام
الاعراب بالاختلاف والتقديري والمحلي وشبه الاعراب نحو يا زيد الظريف بالرفع وكخو لا رجل ظريفا بالنصب فخرج خبر كان وان وغيرهما

على الاتم اي على اكثر الاحوال وانما قال ذلك لئلا يخرج عن التعريف تاكيد الجملة كقوله ۲ فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
وتاكيد الحرف نحو ان ان زيدا قائم وتاكيد الفعل الذي ليس له اعراب نحو ضرب ضرب زيد فانها ليست للسابق في اعراب
آخر مع انها من التوابع لكنها بالنسبة الى سائر انواع التوابع كالنادر في القليل والعموم انما يكون لغيرها من التوابع
وقيل انما قال على الاتم ليدخل فيه نحو مررت بك انت وبقوله من جهة واحدة وهو متعلق بقوله يتلوا خرج خبر المبتدا
والمفعول الثاني والثالث من علمت واعلمت فان العامل في هذه الاشيا العامل من جهة واحدة باقتضاء واحد بخلاف قولك
جاني زيد الظريف فان العامل المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع ما بعده اذ المجي في قصد ليس منسوبا الى زيد
من غير قيد الظرافة بل اليه معه فلما انسحب على التابع حكم العامل معنى وصار المتبوع والتابع معا كشي واحد منسوب اليه الفعل
كان الاولى انسحاب عمل العامل المنسوب اليهما عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى فالتالي اما ان يكون هو لا سابقه مقصودا
بالنسبة اي بما نسب الى متبوعه من الفعل وشبهه ومعناه والمضاف على معنى انه لو حذف السابق لكان الكلام بدونه
صحيحا وهو البدل او يكون هو مقصودا بالنسبة مع سابقه وهو العطف بالحرف قيل يخرج عن ذلك العطف بالحرف
العطف بالحرف في نحو جاني زيد بل عمرو وزيد او عمرو او لا عمرو وبدخل المثال الاول في البدل لان المقصود بالنسبة في الاول هو
الثاني فيم الثاني وفيما لا الاول والجواب ان المراد بكون الاول مقصودا بالنسبة في العطف ان لا يذكر لتوطية ذكر الثاني
وان المراد بكون الثاني مقصودا بها في العطف ايضا ان لا يكون كالفرع على الاول من غير استقلال له ولا اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في الامثلة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى الا ان المتكلم اعرض عن ذكر احدهما في الاول وابى ذلك لفظا او
المنفي لتشكك في الثاني ولفظ لا المنفي في نفي الحكم مما بعدها في الثالث او يكون سابقه مقصودا بالنسبة لا التالي
ومجيئه اي مجي التالي للدلالة على معنى فيه اي في سابقه في الاثبات لا في النفي نحو جاني رجل ظريف وفيما انتسب اليه الى
سابقه نحو رجل ظريف ابوه وهو الصفة ولكن ان تقول انه ايضا للدلالة على معنى في سابقه ايضا لان الرجل موصوف بظرافة
ابيه ولا يدخل فيه بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه لان المقصود بالنسبة فيه التالي الا سابقه ولم يقصد به الدلالة على معنى
في متبوعه وان ابدل عليه عقلا او مجيئه لتقرير امره اي امر سابقه في النسبة اي تقرير التالي ان النسبة الى سابقه لا الى غيره
او لتقرير امره في الشمول اي تقرير التالي ان النسبة الى جميع اجزا سابقه لا الى بعضه وهو التاكيد ولا ينتقض بما قال الشيخ
وانما قال لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول او مجيئه للدلالة على الايضاح اي ايضاح نفس سابقه بان يذكر

بعد ذكر الشيء اشهر اسميه ويكون الثاني تفسير الاول على ما قيل لا على معنى فيه اعم سابقه لان الايضاح لو كان لاجل
دلالته على معنى فيه يكون صفة لا عطف بيان والمقصود بالنسبة في هذه الثلثة الاخيرة هو السابق وذكر اللاحق لانكشاف
بالاول من الثلثة سابقه بذكر معنى فيه وبالثاني تقرير السابق في النسبة او في الشمول وبالثالث السابق بذكر اشهر اسميه
ولا شك ان المقصود بالنسبة هو المبين والبيان فرع عليه فيكون التوابع خمسة البدل والعطف بالحرف والصفة
والتاكيد وعطف البيان ولم يجعل المصنف كل واحد منها بحثا لانه قد تبين من تقسيمه لانه مثال على العدد المذكور
ودعا الى التمييز فالاول وهو التالي الذي يكون هو مقصودا بالنسبة البدل ويجوز الاسم باعتبار دلالته ودلالة المتبوع
على اربعة اقسام واما في الفعل فلا يجي من الاقسام الا بدل الكل اذ الا ان الفعل الثاني راجحا في البيان على الاول نحو قوله
متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا فانه فقوله تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تاتنا في الثاني
وقرا الاعمش يغفر بغير فاء من قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر بجزم ما على البدل
من يحاسبكم ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب لان التفصيل اوضح من المفصل فهو جار مجرى بدل البعض من الكل
او بدل الاشتمال انتهى كلامه وقد بيانه انه ان جعل تفصيل الجمل الاجزائه فهو بدل البعض على معنى ان المغفرة هي المحاسبة السهلة
والتعذيب المناقشة فيها وان جعل تفصيل المجمل الملابساته فهو بدل الاشتمال يكون المكرر اه كان مدلوله مدلول
البدل منه مدلول المبدل الاولى ان يقال ان صدق على ما صدق عليه البدل لان مدلول الكل في ضربت زيدا اخاك ليس مدلول زيد
لانه يدل على الاخوة المخاطب وزيد لا يدل عليها وانما هو صادق عليه والبعض ان كان البدل جزاه اي جزء المبدل نحو
ضربت زيدا راسه والاشتمال ان كان بينهما تعلق بغيرهما اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه واعجبني
لاشتمال المبدل منه على البدل من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا له بحيث تنتظر النفس بعد ذكر الاول الى ذكر البدل
تفصيلا لاجمال الاول ولاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل المقيد لان السوال عن نفس الحرام في قوله تعالى
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه لا عن مفيد الا بعد ان يكون حكم من احكامه غير معين فيجعل هذا الاجمال ان يتعالى
في بدل الاشتمال نحو الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك نحو الوزير ان الباني له هو كيله ونحو
قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر والغلط ان لم يكن بينهما تعلق
الا يكون البدل اجنبيا عنه نحو مررت برجل حمار ويلزم على تفسيره هذا ان لا يكون نحو ضربت زيدا عبده بدل الغلط

لوجود التعلق بينهما مع انه بدل الغلط والمبدل غلط لا هو اي لا بدل الغلط ولذا قالوا بدل الغلط
بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة ومن ثم اي من اجل ان المبدل هو الغلط قيل حقه ان يقال
بل نحو مررت برجل بل حمار لان بل لتدارك الغلط في الاسم المعطوف عليه ببل حاصله انه انما يكون حقه ان يكون
ببل اذا كان ذكر بدل الغلط بسبب غلط صريح كما اذا اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل
او بسبب نسيان وهو ان تتعمد في ذكر ما هو غلط بسبب نسيان المقصود ثم تتدارك الغلط بعد تذكر المقصود
بذكره ولا يجي هذان النوعان في كلام الفصحاء وحقهما ان يستعمل فيهما بل اما اذا كان ذكر المبدل منه قصد
وتعمد فلا يكون حقه ان يكون ببل ويجي هذا النوع في كلام الفصحاء للتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى
من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر فانك وان كنت قاصدا في ذكر النجم لكن تغلط نفسك وترايا انك
لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وليس المبدل في حكم التنحية وان كان البدل هو المقصود مطلقا
اي معنى ولفظا اما الاول فلانه تمهيد لما في غير بدل الغلط على فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلرجوع
عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض والاشتمال ولذلك اي لكونه ليس في حكم التنحية مطلقا امتنع بل لغير المغضوب
عليهم من الضمير المجرور قبله في انعمت عليهم ولو كان المبدل منه في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير
ح يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير
في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني مع لهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم تنحية الاول فانه يكن به استقلاله
بنفسه من غير ذكر المبدل ومفارقته التاكيد والصفة وعطف البيان ويختلفان اي البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا
ومختلف بان يكون المبدل معرفة والبدل نكرة او العكس فيكون اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام
والاربعة في الاربعة ستة عشر قسما امثلة الكل نحو مررت بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك
ونحو بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه ونحو زيد علمه رجل علم له زيد علم له رجل علمه ونحو
بزيد الحمار برجل حمار زيد حمار رجل الحمار واما لم يجب المطابقة بينهما لان البدل مستقل بنفسه فلا يلزم اختلافهما
تعريفا وتنكيرا لان يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة بخلاف الصفة والموصوف فانهما لما كانا بمنزلة شيء واحد لزم
ذلك ووجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل نحو بالناصية ناصية كاذبة وذلك لانه لا فائدة في
الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول ولانه لا يحسن ان يوتي في بدل الكل ايضا بما هو
مقصود

قاصرا عن غير المقصود فيوصف لان النكرة الموصوفة كالمعرفة واعلم انه انما يجب الوصف فالم تستفد من البدل
من المبدل ما ليس في المبدل منه اما اذا استفيد منه ما ليس في المبدل منه فيجوز ابدال النكرة من المعرفة مع عدم الوصف
نحو قوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل وانما لم يذكر المصنف ما ذكرنا من القيدين تساهلا
وتسامحا ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ويكون البدل بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر قسما نحو بزيد اخيك
وان الذين هم اخوتكم لقيتهم اياها واخوك لقيت زيدا اياه على تقدير ان يكون زيدا هو الاخ واخوك لقيته زيدا
ونحو كرهت زيدا عينه وابغضته اياها وكرهت عين زيد وابغضت زيدا اباها وزيد كرهته عينه ونحو
كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها وزيدا كرهته جهالته ونحو كرهت زيدا حماره وحمار الزيدين كرهتهما
اياه وكرهت حمار الزيدين اياهما وزيد كرهته حماره **وفي المضمرين وفي المضمر من الظاهر نوع تكلف**
لانهم قالوا في مثال المضمرين رايتك اياك وفي المضمر من المظهر رايت زيدا اياه والظاهر انه ارادوا ما قالوا ان اياك بدل من الكاف
في رايتك ولو اردت التاكيد لقلت رايتك انت لئلا يلتبس التاكيد بالبدل ولو قلت فيه ايضا رايتك اياك فتكلفوا
في وجه اختصاص البدل باياك انه في حكم تكرير العامل قالوا اذا قلت رايتك اياك بمعنى رايتك رايتك فلما لم تكرر
رايت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضعه المنفصل والضمير المرفوع لا ياتي موضعه هذا الموضع لان العامل
المقدر تكريره يستدعي منصوبا وفيه نظر لان التاكيد تابع ايضا كالبدل فيجب ان يكون العامل فيه هو العامل
في المؤكد فكل ما قالوا في عدم جوازه انت في البدل نقول في عدم جوازه في التاكيد ايضا على انا نقول الفرق
بين التاكيد والبدل والفرق بين قولنا ضربتك اياك وضربتك انت من جهة المعنى يجب ان يكون كلاهما تاكيدا
واما وجه التكلف في قولنا رايت زيدا اياه فهو ان الضمير عائد الى زيد فيكون تاكيدا لفظيا لانه يكون بمنزلة
قولك رايت زيدا زيدا وتكلفوا فيه ايضا بان قالوا ان كان المقصود هو الاول فالثاني تاكيد والا فبدل وفيه نظر
ايضا لانه انما يتميز المقصود عن غير المقصود مع اختلاف اللفظ لا مع اتحاده والصواب ان يقولوا في مثال
المضمرين ما قلنا من قولنا ان الذين هم اخوتكم لقيتهم اياها وفي المضمر من المظهر اخوك لقيت زيدا اياه وكرهت
عين زيد وابغضت زيدا اباها لاوضح لاحتياج الى التكلف ولا يرد عليهم شيء من الانظار لان المضمر في المثالين نص في انه
بدل ولا يجوز ان يكون تاكيدا لعوده الى غير المتبوع بالحقيقة **والظاهر من المضمر في بدل الكل لا يجوز** خلافا للاخفش
فلا تقول بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول قالوا لانه لو ابدل لكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه
فيكون

والبغض زيدا اباها

فيكون انقص في الفائدة لان مدلول الثاني مدلول الاول في بدل الكل وفي الاول باية ترتيبهم لم يكن في الثاني لكون المضمر المخاطب
والمتكلم اعرف المعارف واجاب الاخفش بمنع اتحاد مدلوليهما كما ذكرنا وبمنع كون البدل انقص في الفائدة لان الثاني
في المثالين مشتمل على فائدة لم يكن الاول مشتملا عليها وهي المسكنة والكرم واما في بدل البعض والاشتمال والغلط
فيجوز ابدال الظاهر من المضمر لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول كقوله تعالى لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن
كان يرجو الله واليوم الاخر فقوله لمن كان يرجو بدل من كم في لكم وهم بعض المخاطبين اذ المعنى على لمن
كان يرجو الله منكم وجعل الاخفش ذلك بدل الكل ولا يجوز ان يجعل ذلك بدل البعض والا لزم انقسام
الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجو ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله
تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخاطبون بالصحابة من
المنافقين وكقول الشاعر ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فقوله حلمي بدل من المضمر المتكلم في
الفيتني بدل الاشتمال **الا من الغائب** فانه يجوز ابدال الظاهر من المضمر الغائب في بدل الكل نحو مررت به زيد لان
ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيتبين بالبدل لمن اسمه زيد فيكون مررت به زيد بمنزلة باخيك زيد **الخ** وهو التابع
الذي يكون هو مقصودا بالنسبة مع ما بعده **عطف النسق** والنسق لغة بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت
بعضها على بعض **وهو ما وقع بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة الاتية** واما حده ولم يجد غيره من التوابع
مع ان تعريف كلها بينهم من التقسيم المذكور لان العطف يطلق على معنيين على عمل المتكلم وهذا المعنى مختص
وعلى نفس المعطوف وهو المراد هنا فذكر الحد المذكور ليعلم ان المراد الثاني لا الاول وانما صرح بانهم من التقسيم
للاحتراز عن توهم ايراد الاسئلة المذكورة في التقسيم عليه في نحو جاءني زيد بل عمرو وجاءني زيد او عمرو وجاءني زيد
لا عمرو ولكن يدخل في هذا التعريف بعض الصفات التي يدخل بينها وبين موصوفها الواو كقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم
كلبهم نقل الزمخشري علما ان هذا الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف قال ابن الحاجب في شرح الكافية لو حد
العطف بانه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل فيه بعض الصفات ورد على الزمخشري بان الواو
يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذكر مستلزم لتغايرهما فلا يدل على الالتصاق ولانها فصلت الاول من الثاني
لان الالتصاق انما يكون على تقدير عدمها والجواب عن الاول ان التغاير لا ينافي الالتصاق والواو اكدت الالتصاق باعتبار

عطف النسق

اي الضمير

اي الواو

النفاع الاصل بجمع وعن الثاني بان المراد من الالتصاق هو الالتصاق المعنوي لا اللفظي وهو حاصل بالواو **ويعطف**
على المضمر المتصل المنصوب مطلقا اى سواء اكد المتصل بالمنفصل اولا وسواء كان العطف مع الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه اولا نحو ضربتك وزيدا لانه وان كان متصلا بما قبله لفظا الا انه منفصل عنه معنى وتقديرا لانه فضلة
ويعطف على مرفوعه اى مرفوع المضمر المتصل **بالتاكيد** اى مع تاكيده بالمضمر المنفصل نحو اذهب انت وزيد لان هذا
الضمير ان كان مستكنا اوهم ان هذا عطف الاسم على الفعل وان كان بارزا كان كالجزء من الفعل لفظا من حيث انه
متصل ومعنى من حيث انه فاعل فكان ايضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل او على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بالمنفصل
للايذان بان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد المنفصل واللازم ان يكون
المعطوف ايضا تاكيدا كان المعطوف عليه كذلك لان المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنسبة الى ما قبله **او مع الفصل**
بين المعطوف والمعطوف عليه سواء كان الفصل بعد حرف العطف **نحو** قوله تعالى **ما اشركنا ولا اباؤنا** او قبله كقوله تعالى انا لمبعوثون
او اباؤنا الاولون وكقول الشاعر قلت بنازل الا الكتب برعى اوخيالها الكذوب وذلك لانه بالفصل حصل
طول الكلام وطول الكلام يغني عما هو الواجب فاغنى عما هو الاولى على سبيل الاولى واعلم ان قوله بالفصل عطف
على قوله بالتاكيد لانه مع التاكيد ايضا فصل **ويعطف على مجروره** اى مجرور المضمر **باعادة الجار** سواء كان الجار
حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما ان لم يلتبس اى اعادته لغير غرض العطف نحو المال بينك وبين زيد فانه لا يكون ايضا
بين بالنسبة الى زيد وصل وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وصل وان التبس لم يجز اعادته نحو جاني غلامك وغلام زيد
اذا كان المراد غلاما واحدا مشتركا بينهما اما مع عدم اعادة الجار فلا يجوز العطف عليه عند البصرية بخلاف المرفوع
المتصل فانه يجوز العطف عليه عندهم بلا تاكيد ولا فصل ولكن على استكراه وذلك لان اتصال المجرور بجاره اشد
من اتصال الفاعل المتصل لان المجرور لا ينفصل عن جاره سواء كان مضمرا او مظهرا بخلاف الفاعل فانه يجوز انفصاله ان لم يكن
متصلا فالعطف على المضمر المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد به ثم ياكيد
بالمرفوع المتصل خلاف القياس نحو مررت بك انت فلا يجوز ان يجعل اصلا فاعيد الجار ليكون كالمستغنى عنه **ويجوز**
العطف على معمولي عاملين مختلفين عند كثير من المتأخرين **ان تقدم المجرور** في المعطوف والمعطوف عليه على المرفوع
او المنصوب فيهما وعند سيبويه لا يجوز هذا العطف سواء تقدم المجرور اولا لان حرف العطف لضعفه لا يقوى ان يقوم
مقام

بساه بالمنفصل

اوخيالها معطوفة على المضمر في المستتر

مقام عاملين مختلفين وانما يقوم مقام عامل واحد وعند الاخفش يجوز مطلقا لوروده في الاستعمال نحو ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة فانه عطف بيضاء على سوداء والعامل فيه كل وشحمة على تمرة والعامل فيهما فيكون واو العطف
عنده قايم مقام كل وما النافية وقال سيبويه ان لا بيضاء عطف على كل سوداء بتقدير مضاف فيه وح يكون حرف العطف
قايما مقام عامل واحد هو ما النافية لا عاملين مختلفين وحجة من قال بجوازه عند تقدم المجرور هي ان العطف على
معمولي عاملين مختلفين خلاف الاصل لضعف حرف العطف فوجب ان يقتصر على ما ثبت جوازه ووجد بالاستقراء وهو
فيما اذا تقدم المجرور واما العطف على معمولي عامل واحد فيجوز بالاتفاق سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب
او لا نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا وكان زيد قايما وبكر قاعدا وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من توهم
ان مثل قولنا ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب **ولا يجوز** العطف على معمولي عاملين مختلفين **ان تاخر**
المجرور عن المرفوع او المنصوب بالاتفاق خلافا لبعض نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة
للفصل بالمرفوع او المنصوب **بين نايب الجار** وهو العاطف **ومجروره** اى المجرور النايب لان العاطف كالعامل
في المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين مثل الجار والمجرور لانه اذا لم يجز الفصل مع الجار فمع نايبه
اولى واعلم انه يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين عند من يجوزه فيما رفع فيه الثاني من المعطوفين سواء كان
الاول منهما مجرورا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او مرفوعا مثل ما يسكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة او منصوبا
مثل ان الدار ما يسكن فيه زيد والحجرة عمرو وكذا فيما نصب فيها الثاني منهما سواء كان الاول مجرورا نحو ان في الدار
زيدا والحجرة عمرا او منصوبا نحو ان زيدا يلازم الدار وعمرا الحجرة او مرفوعا نحو زيد يلازم الدار وعمرو الحجرة لعدم الافضاء
فيها الى الفصل بين العاطف النايب عن حرف الجر وبين مجروره فلو قال بدل قوله ان تقدم المجرور وان لم يكن الثاني من
المعطوفين مجرورا لكان اولى ليشمل هذه الصور **الثالث** وهو التابع الذي يجيء للدلالة على معنى في سابقه **النعت**
وفايدته تخصيص في النكرة ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل صالح **وتوضيح في المعرفة**
ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعرفة علما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم والرجل العالم فانه اذا جاء العالم لزيادة
الايضاح على التعريف الذي يستفاد من المعرفة فالتوضيح تكميل الوضوح والمعارف واضحة والصفة تزيدها وضوحا
ومن ثمه اى من اجل ان غاية النعت في المعرفة التوضيح **لا يوصف المضمر لوضوحه** لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف

ولرفع احتمال ان يكون هناك رجل آخر مسمى بزيد في

المعارف فلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل وحمل الغالب عليهما **وقد يجي** اي بكلمة التقليل تنبيها بان الغالب
على النعت التخصيص او التوضيح **لمجرد التاكيد** وتقوية المعنى اذا دل الموصوف على معنى الوصف بالنص كقوله نفخة
واحدة فان بناء فعلة للوحدة **او لمجرد الثناء او لمجرد الذم** اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان
حالاسه يكل في اسمه نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او كان ما له شريك فيه نحو اتاني زيد
الفاضل او الفاسق وقوله لمجرد اشارة الى ان النعت في الاصل مع افادة التخصيص والتوضيح لا الخلو من معنى التاكيد
او الثناء او الذم بحسب اللفظ لكنه جرد عن معنى التخصيص والتوضيح واستعمل لمجرد احدها الا ترى انك اذا قلت
هذا الرجل الفاضل او الجاهل يفيد الوصف في الاول معنى الثناء وفي الثاني معنى الذم وفيهما معنى التاكيد لان الوصف
يقرر ما عليه الموصوف من الافراد والتثنية والجمع والتانيث وقوله **في الاسم** اشارة الى ان النعت انما يجي لمجرد الثناء
او الذم اذا كان النعت اسما لا فعلا بخلاف النعت للتخصيص او لمجرد التاكيد فانه قد يكون فعلا **ويشترط ان يكون**
النعت مشتقا لان المشتق يدل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من اطلاقه عليها **او يكون في تاويله كمررت**
بقوم عرب اجمعون فان قوله عرب في تاويل فصحاء وكذا نكره في اجمعون تاكيد للضمير في عرب كانه قوله مررت بقوم
مع فلان اجمعون فانه تاكيد للضمير في قوله مع فلان فلو لم يكن عرب مأولا بالمشتق لما تحمل الضمير وجوز ان يكون مأولا
بالمشتق باعتبار انه جمع عربي بياء النسبة الفارقة بين الواحد والجمع فيكون عرب في تقدير منسوبين الى العرب
قال سيبويه وتقول مررت برجل اسد ابوه اذا كنت تريد انه جلد شديد فان قلت مررت بدابة اسد ابوها
فهو رفع لانك انما تخبر ان اباها السبع فان قلت برجل اسد ابوه على هذا المعنى رفعت الا انك لا تجعل اباه خلقته
كخلقة الاسد ولا صورته وهذا الاكثر ولكنه يجي كالمثل **وان يكون النعت في المعرفة اعم من المنعوت** اي لا يجب ان يكون
المنعوت في المعرفة اعرف منه **او مساويا له** في التعريف لئلا يلزم ان يكون النعت الذي هو في حكم الفضلة اعرف مما
هو المقصود فلذا لا تقول بهذا الرجل فان ذلك ان اسم الرجل من حيث انه يصح ان يشار به الى ما يشار اليه كان لكنه
اعرف منه والعالم في قولك الرجل العالم وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف متساويان
على ما ستعرف ذكره في بيان مراتب المعارف **ومن ثمة** اي من اجل اشتراط ان يكون النعت اعم من المنعوت **لا يوصف العلم**
والمضمر اي لا يجعل العلم والمضمر وصفا لشي اما المضمر فلانه لا اعرف منه فلو وقع نعتا لشي يلزم ان يكون النعت اعرف من المنعوت
واما

واما العلم فلانه لا اعرف منه بعد المضمر فلو وقع نعتا لشي غير المضمر لزم ان يكون النعت اعرف ولا يقع نعتا للمضمر ايضا لما عرفت
من ان المضمر لا يوصف **ومن ثمة لا يوصف المعرف باللام الا بمثله** في التعريف وهو المعرف باللام او الموصول لان
النعت ح مساو للمنعوت **او بالمضاف الى مثله** اي لما المعرف باللام والموصول لان النعت ح مساو له او انقص ولا يوصف
بغيرهما لان غيرهما وهو المضمر والعلم واسم الاشارة والمضاف الى احدها اعرف منه فان قلت يلزم من اشتراط
ان يكون النعت اعم او مساويا ان يكون وصف اسم الاشارة باسم الاشارة وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى
احد هذه الثلثة لان النعت من هذه الثلثة اما ان يكون اعم من المنعوت او مساويا والواقع انه لا يجوز وصفه الا بذي
اللام فاجاب عنه بقوله **وانما التزم وصف اسم الاشارة باللام** اي بذي اللام **للابهام** اي لابهام اسم الاشارة فلا
يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله فتعيّنه ح اما بالموصول او بذي اللام او بالمضاف الى احدهما والاولى بالحكمة ان يرفع ابهام
المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه
المستعار فاقتصر على المعرف باللام وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعناه **ولذلك** اي لاجل التزام وصفه بذي
اللام للابهام **وصفه بما هو مختص** من الصفات المشتقة المختصة ببعض الماهيات **كالعالم اولى من الاعم** اي
اولى من وصفه بما هو اعم من الصفات المشتقة التي لا تختص ببعض الماهيات كالابيض لما في العالم من الدلالة على معنى الجنس
المخصوص وهو الغرض من وصف اسم الاشارة لان اسم الاشارة لما لم يكن له دلالة على حقيقة الذات كان وصفه
بما يدل على الذات هو القياس فالنعت في الحقيقة انما هو نعت لاسم الجنس المقدر فاذا قلت هذا العالم فكانك قلت
هذا الرجل العالم بخلاف الابيض فانه عام لا يختص جنسا دون جنس **ويوصف النكرة بالجملة** لا المعرفة لان الجملة تشبه
النكرة من حيث يصح ان يأول بالنكرة كما تقول في جاءني رجل قام ابوه انه في تاويل قائم ابوه ولخلوها عن التعريف وانما يجب
ذكر لان الوصف في المعنى محكوم به والحكم كما يكون بالمفرد يكون بالجملة **الخبرية** وهي التي يدخلها الصدق والكذب لان الغرض
من الصفة ان تعرف انت المخاطب الموصوف المجهول بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف من اتصافه بمضمون الجملة فيجب
ان يكون الجملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وانما هي الخبرية لان غيرها هي الانشائية نحو بعت
وطلقت والطلبية كالامر والنهي والاستفهام لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها **بلزوم الضمير** اي
لزوم الضمير في تلك الجملة العائد الى الموصوف ليرتبط الموصوف بمضمونها فيحصل عند الربط اتصاف الموصوف بمضمون الصفة

اي ليحصل الارتباط

ويحصل له تخصيص الآبوي انه لو قيل مررت برجل قام عمرو لم يتصف الرجل بسبب قيام عمرو فلا يحصل له تخصيص
وقوله حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط هذا اعتراض لان قوله هل رايت
الذيب قط جملة طلبية وقعت صفة لقوله بمذق فاجاب عنه بقوله محمول على مقول فيه فيكون الجملة
معمولة لقول محذوف فهو الصفة في الحقيقة والمذق هو اللبن المخلوط بالماء اي بمخلوط المذق الآتية ان تقول
لمشاهده هل رايت الذيب قط لايراد المذق في خيال الرائي لون الذيب لورقته لكونه سمارا وتتبعه
اى يتبع النعت المنعوت حال كون النعت اسما لا فعلا فان الفعل لا يتبعه في التعريف والتنكير لعدم جريانهما
عليه ولا مصدرا لان المصدر لا يتبعه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو رجل او امراة عدل ورجلان
او رجال عدل وهذا على تاويل انه بمعنى عادل او ذو عدل او انه مجاز للمبالغة كانه جعله نفس العدل
في ثمانية اشياء الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والجمع والتذكير والتانيث وانما يتبعه في هذه
الثمانية اذا وصف الموصوف بحاله بان يجعل حال الموصوف في هيئته وصفا له وهو القياس وذلك لان النعت
هو المنعوت في المعنى فيجب ان يدخله ما يدخل المنعوت من هذه الاشياء الثمانية لان الشيء الواحد لا يكون
واحدا وجمعا او مذكرا او مونثا او معرفة ونكرة لان المعرفة مخصوصة عارية عن الشيوع والنكرة غير عارية عنه
وكذا حكم الاعراب لان النعت لما كان هو المنعوت وجب ان ينصب العامل عليهما جميعا ويتبعه في الثلثة
الاول الاعراب والتعريف والتنكير وفي الخمسة البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يكون
النعت مع ما بعده كالفعل مع فاعله لان النعت مسند الى ما بعده كالفعل الى فاعله فيلحق علامة التانيث
به اى بالنعت ان كان فاعله مونثا وجوبا ان كان مونثا حقيقيا من غير فصل بينهما نحو مررت برجل قائمة امه
وجوازا ان كان غير حقيقي نحو مررت برجل حسنة عينه كما ان الفعل كذلك عند اسناده الى الفاعل المظهر ويفرد
النعت على الافصح اذا كان فاعله ظاهرا مثنى او مجموعا نحو مررت برجل قائم ابواه او آباؤه كما ان الفعل
يفرد عند ذلك من غير لحوق التثنية والجمع ويلحق علامتا التثنية والجمع بالنعت عند ذلك على ضعف كما يلحقان
بالفعل عند ذلك على ضعف فيقال جاء رجل قاعدون غلمانه على ضعف كما يقال يقعدون غلمانه وانما كان هذا ضعيفا
لانه يلزم منه في الظاهر اجتماع فاعلين في الفعل لفعل واحد ويلزم في النعت شبه اجتماع فاعلين وقوله مظهرا قيد
لا حاجة

والتثنية

السمار وهو الماء المخلوط باللبن والماء غالب

لا حاجة اليه لان فاعل النعت لا يكون الا مظهرا لان الكلام في النعت بحال متعلق الموصوف والنعت فيه ابدا مسند الى المظهر
لانه اما مسند الى اسم مضاف الى ضمير المنعوت او اسم موصول يكون في صلته ضمير المنعوت نحو مررت برجل قليل من لا سبب
بينه وبينه وانما لا يجوز ان يكون الضمير في قوله ان كان مظهرا عائدا الى فاعل الفعل لا الى فاعل النعت وح يكون لقوله مظهرا
فائدة لان فاعل الفعل كما يجيء مظهرا مثنى او مجموعا يجيء مضمرا مثنى او مجموعا وانما يجب افراده عند اسناده الى المظهر منهما
لا المضمر لانه بصدد تفسير حال النعت المشبه لا الفعل المشبه به يدل عليه الاستثناء في قوله الا جمعا لا يجري فعله فانه
استثناء من قوله ويفرد على الافصح فان معناه ويفرد النعت على الافصح ويضعف المطابقة بينه وبين فاعله في
التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى فعله في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فانه ح
لا يضعف المطابقة في الجمع بين النعت وفاعله نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل وذلك لان
اسم الفاعل المشبه بالفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولا يلزم
فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما يلزم في قاعدون غلمانه وقوله اذا وصف بحال متعلقه يتعلق
بيتبعه المقدر في قوله قبل وفي الثلثة الاول اى انما يتبعه في الثلثة الاول اذا جعل حال متعلق المنعوت وصفا له تنزيلا
منزلة حاله وذلك لانه لما وجبت في الاول في الثاني صار حال الثاني كانه حال الاول وانما يجب المتابعة في هذه الثلثة لان
المخالفة فيها يؤدي الى عدم انصباب العامل عليهما والى جعل المخصوص شايعا وبالعكس ولانه لما كان نعتا يجب ان يكون
مطابقا للمنعوت ولا يجوز المطابقة في الخمسة الباقية لانها من احكام الافعال لا من احكام الموصوف لان التذكير والتانيث
فيه باعتبار فاعله لا باعتبار المنعوت وكذلك الافراد والتثنية والجمع فيه انما هي باعتبار فاعله فلم يمكن المطابقة فيها
بينه وبين المنعوت واعلم ان النعت بحال المنعوت عند التحقيق في هذه الخمسة كالفعل لان فاعله الضمير المستكن
فيه الراجع الى المنعوت والفعل اذا اسند الى الضمير يؤنث ويلحقه الف الضمير وواوه ونونه ويجتمع في الصورة الاولى
التي يكون الوصف بحاله اربعة من الثمانية المذكورة واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد
من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتانيث في المعنى بتبعية النعت المنعوت فهو اجتماع هذه الاربعة فيه
ولا يمكن اجتماع الثمانية لانها انواع متضادة ويجتمع في الصورة الثانية التي يكون الوصف بحال متعلقه اثنان
من الثلثة المذكورة واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير ويحذف المنعوت ويقام النعت

لا يجرى

حال كونه منفردا الا جملة اقامة اقامه جوازا ولزوما وحال كونه جملة اقامه جوازا ولا يحذف المنعوت في الجملة لزوما لعدم الاستعمال

مقامه اى مقام المنعوت كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع اى درعان مسرودتان فحذف

المنعوت المفرد جوازا لانه لا يفهم من المسرودتين الا درعان لاختصاص السرد وهو نسج الدرع بهذا الجنس وكالصاحب

فانه يجوز ان يطلق على كل ما يصحبك من الحيوان وغيره لكن اختص بالغلبة بالرجل المصاحب والاورق وهو من الابل الذي

في لونه بياض الى سواد والاطلس وهو الذئب الذي في لونه غبرة فان المنعوت في هذه النعوت قد يبلغ في الشهرة باتصافه

بها مبلغا لا ينصرف اطلاقها الا اليه فلا يستعمل معها الا نادرا وكقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

اى ما في قومها احد يفضلها ومنه قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اى انا ابن رجل جلا

اى وضح امره او كشف الشدائد فجلا ... ولا يقدر تحذف المنعوت من الجملة جوازا ولذا حذف التنوين من الابن لانه

مضاف الى المنعوت المقدر ولا يجوز ان يكون مضافا الى جلا لانه لا يضاف الى الفعل الا الظرف وجلا فعل ولذا

حذف التنوين منه ويحتمل ان يقول جعل جلا علما وانما حذف التنوين مع ان الوزن ليس مختص بالفعل ولا زايد في

اوله ما يزاد في اول الفعل لانه من باب حكايات الجمل كان جلا فيه ضمير وجعل مع الضمير علما كما حكي يزيد في قوله

نبئت اخوالي بني يزيد الرابع وهو التابع الذي يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول التوكيد وهو تكرير

اللفظ الاول بلفظه او بمرادفه نحو مررت بك انت او تكرير المعنى فالاول جار في الالفاظ كلها سواء كان اللفظ

اسما او فعلا او حرفا او جملة والثاني الذي هو بتكرير المعنى ومختص بالاسم منوط بكلا والنفس والعين وكل واجمع

واكتع من قولهم اتى عليه حول كتيع اى تام وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه والجامع بينهما البيان

والوكادة وابصع بالصاد المهملة والبصع الجمع وقيل بالضاد المعجمة من بضع الماء اى نشرة الجبل اى اجتمع الميداني

المعجمة اعرف وفي الصحاح رواية الضاد المعجمة ليست بالعالية واعلم ان سيبويه ذكر من جملة تلك المعاني جميعا

وعامة نحو جاني القوم جميعهم وعامتهم فغاية الاول رفع توهم المتكلم ان السامع لم يسمع ما ذكره او ان السامع

ظن به غلطه فانه لا بد وان يكرر اللفظ الاول بلفظ الاول او بمرادفه ولا سبيل هنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيدا

نفسه لا يرتفع بذكر نفسه توهم المتكلم ان السامع ظن غلطه لانه ربما ظن السامع بك انك اردت ضرب عمرو وغلطت نفسه بناء على

ان المذكور عمرو وكذا لا ينفي ان ظننت بالسامع غفلته عن سماع لفظ زيد وغاية مطلق النفس والعين رفع توهم السامع

اه

ان المتكلم يجوز في كلامه اى تكلم بطريق المجاز والتجوز في الاصل ضد الاحتياط يقال فلان يتجوز ولا يتحوط اى يطلب

الجائز ولا يطلب الجيد من قولهم الحية تتجوز اى تتلوى كان الامير وانما بناه من امر به فاذا قيل بنى الامير نفسه

تعين للسامع ان اسناد البناء الى الامير بطريق الحقيقة ويجوز ان يكرر هنا لفظ المسند اليه ايضا بعينه ليعلم

ان المسند اليه حقيقة هو الذي يتوهم سماعه وغاية ذكر لفظة مطلق النفس والعين وما هو بمعناهما كالذات والشخص

لرفع ذلك التوهم تقول جاني زيد ذاته او شخصه كما تقول جاني زيد نفسه او يكون المراد ان النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما

لرفع ذلك التوهم او يكون المراد ان مطلق النفس والعين لرفع ذلك التوهم سواء وقعا تاكيدا او لا فان قولك جاء زيد

نفس زيد بمنزلة جاء زيد نفسه وخير الامور اوسطها وغاية الكل واخواتها رفع توهم من يسمع كلام المتكلم

ان المتكلم وضع الاعم موضع الاخص فانه اذا قيل فسجد الملائكة يحتمل ان يراد ان نسبة الفعل الى بعض اجزاء المسند

اليه لا الى جميعها تجوزا وان ذكر اللفظ الاعم فاذا قيل كلهم افاد احاطة السجود بالملائكة وانه لم يبق منهم احد الا سجد

ويؤكد مطلق النفس والعين المفرد نحو جاء زيد نفسه او عينه والمثنى نحو جاء الزيدان انفسهما والمجموع نحو جاء

الزيدون انفسهم ويجوز جرهما بباء زائدة نحو جاني زيد بنفسه ورايت عمرا بعينه ويؤكد بكلا المثنى الذي يمكن انفراد

احدهما بمعنى عن الآخر بالنسبة الى الفعل المسند اليه نحو جاني الرجلان كلاهما ولا يقال اختصم الرجلان كلاهما لان الاختصام

لا يصح من واحد وانما يكون جاني الرجلان كلاهما تاكيدا ونحو جاني رجلان اثنان نحو قوله تعالى نفخة واحدة صفة لان

التاكيد ينبغي ان يدل على عين ما يدل عليه الاول حتى يكون مقررا له في النسبة او في الشمول والصفة ينبغي ان تدل

على معنى في الموصوف والمفهوم من كلا الرجلين هو المفهوم من الرجلين لان كلا ما هو للشمول اذا اضيف اتحد مع المضاف

اليه وكلا للشمول كل فيكون كلاهما تاكيدا بخلاف اثنان وواحدة فان واحدة لان دل على عين ما دل عليه نفخة لان

نفخة لم يوضع للدلالة على الوحدة على حيالها وانما وضعت للدلالة على النفخ والدلالة على الوحدة ضمني لا مقصود

فقصد الى صفة تدل على المعنى قصدا لكون ابلغ من دلالة نفخة وكذا اثنان فان الاثنينية تدل على معنى في متبوعها

ويؤكد بالكل واخواته جمع نحو الرجال واسم جمع نحو القوم او مفرد صح تجزيه اى صح افتراق اجزائه حكما نحو اشتريت

العبد كله فانه يصح افتراق اجزائه بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع دون بعض فلا يقال جاء زيد كله لان اجزاء

زيد لا يفترق بالنسبة الى حكم المجيء فيكون نصا باعتبار مدلوله في الاحاطة فلا يتصور افادة الكل الاحاطة وقيل لا يؤكد

بكل المثنى فلا يقال اشتريت العبدين كليهما استغنا بكلا عن كل فيقال اشتريت العبدين كليهما وفيه نظر ويختلف
الضمير باعتبار المفرد والمذكر والمونث والجمع في الكل لان صيغة كل لا تختلف تثنية وجمعا لانه لا يتبع بالاستوا تاكيدا
للمثنى فلا يثنى ولا ينظر بك على الجمعية فلا يجمع تقول كله كلها كلهم وانما لم يذكر كلا مع انه تختلف ايضا باعتبار الضمير خطابا وتكلما
وغيبة كما تقول جئتما كلاكما وجئنا كلانا وجاء كلاهما لانه لا يختلف ضميره باعتبار التثنية وان اختلف باعتبار المتكلم والمخاطب
والغايب وزادت التاء فيه للمونث ويختلف الصيغة في اخواته تقول اشتريت العبد اجمع واكتع وابتع وابصع والجارية
جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاء الرجال اجمعون اكتعون ابصعون والنساء جمع كتع بتع بصع ويختلف كلاهما اي الضمير والصيغة
في النفس والعين بتغير الضمير في الواحد وتغيره مع تغير المثنى والمجموع تقول زيد نفسه هند نفسها الرجلان
انفسهما او نفساهما الرجال انفسهم النساء انفسهن ولا يتدرك هذه الالفاظ الثابتة في التاكيد المعنوي انه لم يوكد بها الا المعارف
عند البصرية وذلك لان التاكيد بهذه الالفاظ لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان المتبوع نكرة فرفع الاحتمال
عن ذاته وانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال عن النسبة الحاصل بعد معرفة الذات فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من
تاكيدها او النكرة المحدودة والموقتة نحو درهم ودينار ويوم وليل بكل واخواته لا بالنفس والعين عند الكوفية
وهذا ليس ببعيد من الصواب لان الغرض من التاكيد وهو رفع الاحتمال حاصل في هذا النوع من النكرة لاحتمال تعلق
الفعل ببعض هذه المحدودة واستشهدوا بجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا
والمظهر لا يوكد بالمضمر نحو ذهب زيد هو لانه اعرف من المظهر فلا يليق ان يجعل فضلة لان التاكيد فضلة بالنسبة الى
الموكد ولان المضمر لكونه اعرف كان اقوى من المظهر فلا يناسب ان تكون التكملة اقوى من المنقوص والمضمر يوكد بمثله
ولا يخلو المضمر من ان يكونا منفصلين او الاول متصلا والثاني منفصلا او بالعكس او متصلين ولا يمكن القسمان الاخيران
لانه اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني وكذا اذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني فبقي القسمان الاولان نحو ما ضربني
الا هو هو وزيد قام هو وبالمظهر نحو ما ذهب الا هو زيد واذا اكد بالنفس والعين احترازا من ان يكون التاكيد بغيرهما
ككل واجمعين فانه يوكد المضمر المرفوع المتصل به من غير شرط نحو الكتاب قرئ كله وجاءني كلهم والموكد ضمير مرفوع
احترازا عن المنصوب والمجرور فانهما يوكدان من غير تاكيدهما بالمنفصل نحو رايته نفسه ومررت به نفسه بارزا او مستترا
هما قسمان للمتصل واحترز به عن المنفصل فانه يوكد من غير شرط اكد بالمنفصل اولا ثم يوكد بالنفس والعين لئلا يلتبس بما هو
كالجزء

كالجزء وهو الضمير المرفوع المتصل لانه كالجزء من الفعل لفظا لانه متصل به لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل
بالمستقل وهو النفس والعين لانهما كثيرا ما يقعان غير تاكيد نحو هو ان يوكد واما هو كالجزء بالمستقل بخلاف
كل فانه لا يلي العوامل الظاهرة لو لم يوكد الضمير المتصل المرفوع معهما اولا بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا
كان ضميرا مستترا نحو هند جاءت نفسه ثم يطرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني
انت نفسك ولا يلزم هذا اللبس في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا غير مستقل وهذا التعليل اولى مما قال المصنف
لانه يلزم من تعليله ان لا يجوز تاكيد الضمير المجرور بالنفس والعين من غير تاكيد بالمنفصل مع انه جائز نحو مررت
به نفسه ولكون الكل اشد استقلالا من اجمع فيما اضيف اليه البين اي اذا كان ضميرا في انتم كلكم بينكم الغيبة
في بينكم بان يقال بينهم نظرا الى انه عائد الى الكل وهو باعتبار اللفظ اسم ظاهر غايب مستقل لو قيد غير تاكيد ايضا
والخطاب في بينكم باعتبار ان الكل تاكيد للضمير فصار كانه مع المتبوع ضمير خطاب ولو كان بدل الكل اجمعون لم يجز
في بينكم الا الخطاب لان اجمعون غير مستقل لانه لا يقع الا تاكيدا فهو مع المتبوع كشيء واحد فصار كانه لا شيء
هنا الا ضمير الخطاب فيجب الخطاب في بينكم لذلك الخامس وهو الذي يجيء لايضاح متبوع سابق لا لايضاح
باعتبار الدلالة على معنى فيه عطف البيان ولا يجب ان يكون علما ولذلك جاز جاء زيد اخوك اذا كان له اخ واحد وكان
زيد مشتركا بين اثنين ولا ان يكون اعرف من المعطوف عليه بحسب مراتب المعارف بل يجب ان يكون اشهر بحيث يكون له
صلاحية لايضاح متبوعه نحو جاءني اخوك زيدا اذا كان له اخوان فان زيدا اشهر عند الناس اخوك وان كان اخوك
اعرف منه ويحتمل ان يكون مراده بقوله ولا اعرف اشارة الى ما قيل ان اشتراط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه غير لازم فانه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما
وان كان الاول اوضح من الثاني لما فرقا الا يرى انه لو كانت جماعة كل واحد منهم يكنى ابا محمد واحدهم اسمه عبد الله
ووجد غيره اسم كل عبد الله فاذا قلت جاءني ابو محمد عبد الله اوضحت ما كان محتملا وان كان ابو محمد اوضح من
عبد الله لو انفرد لان الكنية اشهر من العلم عندهم ويفرق من البدل بعد اشتراكهما في انهما قد يكونان جامدين
لفظا فيما وقع في النداء نحو يا سعيد كرز وكرزا بالرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل اذا كان كرز عطف
بيان واما اذا كان بدلا فلا يجوز فيه الا الضم لان البدل في حكم تكرير العامل ونحو يا اخانا الحارث فان الحارث

عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لعدم جواز يا الحارث وفيما وقع بعد مجرور مضاف احترازا عما لم يكن مجرورا فانه
لا يحصل الفرق نحو انا الضارب الرجل زيدا فان زيدا يجوز ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا اذ لا امتناع في ان يقال
انا الضارب زيدا مفرد ذلك المضاف او جمع بغير الواو والنون احترازا عما يكون جمعا بالواو والنون نحو الضاربو
الرجل زيد فانه يجوز ان يكون زيد عطف بيان وان يكون بدلا وقوله اضافة تخفيف لا حاجة اليه لان قوله وفي كليهما
اي في المضاف والمضاف اليه اللام مغن عنه لانه انما يكون في كليهما اللام عند البصرية اذا كانت الاضافة اضافة تخفيف
واحترز به عما لم يكن في كليهما اللام نحو الضارب الرجل زيد فان زيد يحتمل ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا ويجب هنا
قيد اخر وهو ان يكون الواقع غير معرف باللام لانه لو كان معرفا به لم يحصل الفرق بينهما نحو انا الضارب الرجل الحارث
فانه يجوز ان يكون الحارث عطف بيان وبدلا ومثاله في المفرد انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه
وقوعا فان قوله بشر عطف بيان من البكري ولا يجوز ان يكون بدلا لانه لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان
التارك في التقدير داخلا على بشر وذا لا يجوز كما لا يجوز الضارب زيد وانما كان البدل في حكم تكرير العامل دون غيره
مع ان عامل المتبوع منسحب على التابع في البدل وغيره لان البدل منه من حيث انه غير مقصود بالنسبة في حكم التنحية
فكان العامل داخل على البدل حكما ولذا يظهر العامل في بعض الابدال كقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة لمن كان يرجو
الله ولا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا حذف نونه لاجتماع الساكنين لانه مشهور ان قائل البيت كان واحدا من ابائه
وانما قال عند غير الفراء لان الفراء يجوز الضارب زيد فيجوز على مذهبه ان يكون بشر بدلا من البكري ايضا وعند
تتعلق بقوله المقدر قبل قوله وبعد مجرور وانما فرقه من البدل معنى في اصل في جميع الصور لان البدل هو المقصود
بالنسبة بدون متبوعها بخلاف البيان فان المقصود فيه هو الاول لان التابع بيان له المبني من اضاف عطف م
الاسم وسمي بذلك تشبيها بالبناء المعروف لما في ذلك من اللزوم والدوام على حالة واحدة كما في بناء الدار والقصر
ما حركة اخره وسكونه لمناسبة غير المتمكن وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام وانما لم يقل لمشابهة
غير المتمكن لان بعض الاسماء المبنية لم يشابه كالمضاف الى المبني وانما لم يقل لمناسبة مبني الاصل كما قال ابن الحاجب لئلا يلزم
التعريف بالاخفى على الظاهر اولوقوعه غير مركب نحو زيد بكر وانما بني لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب مع
العامل وهذا القسم للكوفيين في الاعلى السكون فرقا بين ما بني لعدم موجب الاعراب وهو التركيب او لوجود المانع منه والسكون

والسكون بالاول اولى لان بناءه اقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الاعراب فجعل له ما في اصل البناء وهو السكون واعلم
ان للمعنى الذي بني الاسم بغير المعنى الذي حرك او سكن فانه انما بني للمناسبة اولوقوعه غير مركب وانما بني على السكون باعتبار
ان الاصل في البناء السكون وعلى الحركة لعارض تقتضيه على ما ذكر بعد فعلى هذا يكون قوله لمناسبة تعليلا للبناء
لا للحركة والسكون وقوله لا بعامل قيد فيهما لكن يخرج عن تعريفه نحو يا زيدان ولا رجلين لعدم الحركة والسكون
هنا وحركاته تسمى في اصلاح النحاة ضما وفتحا وكسرا كما تسمى حركات المعرب رفعا ونصبا وجرا وسكونه سكون م
يسمى وقفا كما يسمى المعرب جزما ففرقوا بين القاب الاعراب والبناء ليكون اللقب اذا ذكر منبها على انهم ارادوا
حركة احد النوعين او سكونه دون الاخر فاذا قيل رفع علم انه حركة اعراب واذا قيل ضم علم انه حركة بناء ويكون لم م
الاسماء متاصلة في الاعراب لانه يوضع لها اي للاسماء صيغ تتغير لتغير المعاني المقتضية للاعراب وذلك لان هذه
المعاني لما كانت تطارد احداها على الاخر ولازمة للاسماء استدعى ذلك ان يطلب لها اخف علامة لازمة للاسماء وهي
انواع الاعراب بخلاف المعاني التي غير تطارد احدها على الاخر لمعاني الكلمة المشتركة نحو القرء في الحيض والطهر فانه
لا يلزمها العلامة المميزة لاصلها عن الاخر لان جاعلها لاحد المعاني لم يراع المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة
واما ان كانت المعاني طارية لكن غير لازمة فلا يلزم ان يطلب لها اخف العلامات بل قد يغير لها صيغة الكلمة كما
في التصغير والجمع والمجهول وقد تكون العلامة حرفا دالا عليها كما في المثنى والجمع السالم وقد تكون كلمة مستقلة كما
والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف والموصوف بخلاف الحروف والافعال فان صيغهما تتغير لتغير معانيهما وانما
حكم باصالة الاسماء في الاعراب مع ان الاصل فيها الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما عرفت الان
لان الواضع انما وضعها ليستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فكان بناء المفردات
وان كانت المفردات اصولا للمركبات عارضا لكون استعمالها مفردة عارضا ولان السكون متاصل في البناء لانه
اخف من الحركة ولان البناء نقيض الاعراب والاصل فيه الحركة لا يبنى الاسم تعلق بقوله قبل ويكون الاسماء ولا يحرك
تعلق بقوله قبل ولان السكون الا لعارض اي لا يبني الاسم مع ان اصله الاعراب الا لعارض يقتضي بناءه ولا يحرك الاسم عند
بنائه الا لعارض يقتضي حركته فمن عروض البناء تضمنه اي تضمن الاسم معنى غير المتمكن كامس فانه متضمن للام التعريف عند الحجازيين
فان كل يوم متقدم على يومك فهو امسه فهو في الاصل نكرة فلما اريد امس يوم التكلم دخله لام العهد ثم حذفت اللام

لتبادر الفهم كل من يسمع امس الى امس يوم التكلم فصار معرفة لتضمنه اللام نحو لقيته امس الاحدث واما بنو تميم فمعربه نقل عنهم اعرابه غير منصرف في حالة الرفع للعلمية والعدل عما فيه الالف واللام وبناؤه على الكسر في حالة النصب والجر **ومن شرطا** فانه متضمن معنى الشرطية **واستفهاما** فانه متضمن معنى الحرف الاستفهام وذلك لان معنى من تضرب اضرب ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا ومعنى من ابوك ازيد ابوك ام عمرو ابوك الى ان يؤدي ذلك الى التطويل الموجب للاملال فضمن معناها للاختصار **وبعض المركبات** نحو خمسة عشر لا نحو غلام زيد **وبعض الكنايات** نحو كم وكذا لا نحو فلان وفلانة **وبعض الظروف** نحو متى واين وايان لا نحو الحين والزمان **او شبهه** اي بغير المتمكن **لاحتياجه الى الغير** من لفظ او قرينة احتياج الحروف الى الغير في الدلالة على معناه **كالمضمر** فانه يحتاج الى متقدم ذكرا او خطاب او تكلم **والموصول** فانه محتاج باصل الوضع الى الصلة **واسم الاشارة** فانه يحتاج الى القرينة الرافعة لابهامه وهي الاشارة الحسية او الوصف **والغايات** وسيجي بيانها **او وقوعه موقعه** اي موقع غير المتمكن **كاسماء الافعال** نحو هيهات ورويد وصه فانها واقعة موقع الافعال **او شبهه بما وقع موقعه كنزال** فانه شبيه بنزال الواقع موقع انزل من جهة اللفظ والمعنى كما سيجي لزنة اسماء **او اضافته** اي اضافة الاسم حال كونه ظرفا **الى الجملة** نحو يوم لا تنطق **او الى اذ** نحو يومئذ وسيجي بيان ذكره انما يجب ان يكون المضاف ظرفا لان في الاعراب بينه وبين الجملة التي يضاف اليها لان مضمونها واقع فيه فيكتسي منها حكم البناء **او وضعه بان ينطق** ويتلفظ به **مفردا** لا لغرض التركيب **كالاصوات** التي يزجر بها البهائم والسباع او يدعى او يكون لحكاية زجر الجماد وانما بنيت لعدم توارد المعاني الموجبة للاعراب عليها لانها من لوازم التركيب ولا تركيب لها وكذا الاصوات المحكية كغاق حكاية لصوت الغراب مبنية وان لم يكن وضعها بان ينطق بها مفردة لان قصد الحكاية فيها وحفظها عن التغير منع وجوه الاعراب فيها **ومن عروض مطلق الحركة** من غير نظر الى تعيينها مع ان الاصل في البناء السكون **اجتماع الساكنين** نحو اين فانه لو لم يبن على الحركة لادى الى اجتماع الساكنين على غير حده وهو غير جائز فحرك **ومن عروض مطلق الحركة الوضع بان يبتدأ بالساكن لفظا او حكما كالكاف التي بمعنى المثل والتي للضمير** فان الكاف الاولى يصح تقديمها في اول الكلام نحو كزيد اخوك فلو لم يبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن لفظا وهو متعذر والثانية نحو اكرمتك فانها اسم مستقل والاسماء المستقلة عرضة للتقدم والتاخير فهي في حكم ما يصح تقديمه وكانه انما لم يذكر عروض البناء كما ذكر غيره وقالوا ان الكلمة اذا كان بناؤها عارضا لم تعط لها

لها ما هو اصل البناء اعني السكون فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان عارضا لان بهذا الفرق انما يحصل اذا لم يوجب البناء على السكون في المبني العارض ولا يوجب البناء على الحركة في المبني اللازم وليس كذلك لوجوهما جميعا نحو يضربن فانه مبني على السكون مع انه عارض البناء عند سيبويه ونحو ضرب فانه مبني على الحركة مع انه لازم البناء ولا يرد النقض بنحو يضربن لان سكونه ليس لاجل البناء وانما يكون سكونه لاتصال الضمير المرفوع به ونقول انه لازم البناء كما قيل لان الفعل لما كان اصليا في البناء واعراب المضارع منه بسبب المشابهة ترك في بعض الاحوال على اصل البناء اينا انا بان الاعراب عارض فيه او نقول لا نسلم انه مبني بل معرب بالاعراب التقديري كما قيل لضعف علة البناء فيه **ومن عروض الضمة الاتباع كمنذ** فانه مبني على الضم اتباعا للضمة فانه لانه لا حاجز بينهما الا حرف ساكن وهو كالمعدوم **ومنذ والتقاء الساكنين** نحو ما رايته مذ اليوم فان مذ حرك بالضم عند التقاء الساكنين لاتباع ضمة الفاء او ضمة رد الى اصلها **ومن عروض الضمة كونها حركة لا تكون تلك الحركة في حال الاعراب** على ما قالوا ان الغايات نحو من قبل بنيت على الضمة لتكون حركة البناء مخالفة لحركة الاعراب لانها حالة الاعراب تكون منصوبة ومجرورة ولا تكون مرفوعة **ومن عروض الفتحة التخفيف** فانه بني اين على الفتح لخفتها **والاتباع** نحو يا زيد بن عمرو بني المنادى هنا على الفتح لاتباع حركة صفته والصواب ابن عمرو **ومن عروض الفتحة كونها حركة الاصل نحو يا مضار** في ترخيم يا مضار واصلها يا مضارر **اسم مفعول مرخما على لغة من ينوي المحذوف** لا على لغة من لا ينوي فانه يكون مضموما لا مفتوحا وفيما قال نظر لان كلامنا في حركة آخر المبني وهذه الفتحة على قول من ينوي المحذوف تكون فتحة عين الكلمة لا فتحة لامه ولا توصف حركة الوسط بالاعراب والبناء **ومن عروض الكسرة الاستعاذة لتانيث** نحو اكرمت واكرمتك فانه بني التاء والكاف على الكسرة فرقا بين المونث والمذكر والمذكر بالفتح اولى منه لسبقه **وكونها حركة الاصل يا مضار** في ترخيم يا مضار واصله يا مضارر **اسم فاعل مرخما على لغة من ينوي المحذوف** وفيه النظر المذكور **والكل** اي كل ما ذكرنا من قوله بحث المبني الى ههنا **لازم البناء** يعني انه لم يعرب مع وجود سبب البناء لا بمعنى انه لم يوجد له حالة اعراب قبل بنائه اصلا لان من جملة المذكور بعض المركبات نحو خمسة عشر وبعض الظروف نحو من قبل ومن بعد مع انها غير لازمة بالمعنى الثاني **الا المضاف الى الجملة والى اذ من الظروف** فانه لا يلزم بناؤه مع وجود سبب بنائه الا انه ههنا تفصيل وهو انه اذا لزم اضافته اليها لزم بناؤه نحو اذ واذا وذلك لانه وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة لكنه في المعنى مضاف الى مضمونها

والمضمر ما وضع

فاشبه الغايات التي لزم اضافتها وحذف منها ما اضيف اليه وان لم يلزم اضافته اليها فان كانت الجملة التي
تضاف اليها الظروف صدرها ماض يجوز بناؤها لتقوي العلة العارضة للبناء لوقوع المبني الذي لا اعراب له
لفظا ومحلا موقع المضاف اليه الذي يكتسب منه المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزومها للاضافة الى الجملة وان
كان صدرها فعلا مضارعا نحو هذا يوم ينفع الصادقين او اسما معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند البصرية
لا يجوز فيها الا الاعراب لضعف علة البناء وعند الكوفية يجوز بناؤها لاعتبارهم العلة الضعيفة واما المضاف الى اذ
فكذلك يجوز بناؤه لوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا واعرابه لعروض علته كقوله تعالى ومن خزي يومئذ قرئ بالفتح
يوم وجمع **والمضمر ما وضع** احالة عن مظهر اريد به متكلم او مخاطب او غائب فانه لا يطلق عليه لفظ المضمر **لتفسير**
متكلم او مخاطب او غائب والمراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير
الغيبة **لا لبيان** الموضع لتفسير احد من الثلثة لا لبيان **احواله** من التكلم والغيبة والخطاب واحترز به عن
اللواحق بايا من الياء والكاف والهاء نحو اياي واياك واياه فانها ليست بضمائر لانها حروف دالة على احوال المرجوع اليه
وتقدم ذكر الغائب على المضمر **لفظا وتقديرا** نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا متقدم ههنا على الضمير لفظا وتقديرا
لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول **او** تقدم **لفظا** لا تقديرا نحو ضرب زيدا غلامه فان زيدا متقدم لفظا لكنه موخر
تقديرا لكونه مفعولا **او** تقدم **تقديرا** لا لفظا نحو ضرب غلامه زيد فان زيدا متقدم تقديرا لانه فاعل **او تأخر**
ذكر الغائب عن الضمير **وهو** الغائب المتاخر عن الضمير **حكما** **كما بعد ضمير الشان** نحو قوله سبحانه قل هو الله احد
فان الضمير فيه عبارة عن الجملة بعده وانما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم
وقعها في النفس ثم يفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في الحكم عائد على الحدث المتعقل في الذهن
بينك وبين مخاطبك **او** الغائب **مفسره غير مطابق** فان الضمير في ربه لما كان مجهولا يرى به من غير قصد الى الظاهر يقصد
فصل عند البصرية بمميز لابهامه بنكرة منصوبة على التمييز واما لا يطابق هذا الضمير نكرة النكرة لان المقصود بهذا الضمير
الابهام فما كان ادخل في الابهام كان اولى فالضمير فيه المذكر فالم يكن عائدا الى شيء معين اشتد ابهامه من غير لانه لا يستغار
منه الا معنى التثنية او الجمع او التانيث **خلافا للكوفية** فانهم قالوا ان هذا الضمير معين راجع الى مذكور كان فلا
من رجل فيقال ربه رجلا فيثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب المعنى فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا **و**كنفس

ستة افعال المدح والذم نحو نعم رجلا زيد فانه اتفق اهل المصريين ان الضمير المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث لما ذكرنا في ضمير ربه ولعدم تصرفهما وانما يجوز تاخر المرجوع اليه في باب نعم لانهم لما قصدوا
به المدح العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار العهد الذهني باللام فقالوا
نعم الرجل زيد ونعم العالم زيد فلما كان الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذكر الجنس جوزوا
اضماره باعتبار ذلك المعنى ولما كان اضمار اضمار الجنس في حقايق مختلفة التزموا بيان احد الحقايق
بالمميز الجنس المنصوب فقالوا نعم رجلا زيد والاضمار في رب على نحو هذا الاضمار **او** مبنيه **مطابق** كما **في**
اعمال العامل اذا اعمل الثاني وطلب الاول المرفوع فانه يضمر المرفوع في الاول على وفق الظاهر نحو
ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين فانما يجوز ههنا تاخر المرجوع اليه
استغناء بذكر الظاهر اخرا مستغنى عن ان يذكر مرتين فسوغوا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا الجملة
الثانية على الاولى **و**هو اي المضمر **متصل ان لم يات** في التلفظ به **بغير ضميمة** باعتبار الوضع بل يحتاج باعتباره
في التلفظ به الى عامله ويكون كالتتمة له وسمي متصلا لاحتياجه الى ما يتصل به **و**منفصل **ان اتى** بغير ضميمة
واستقل في التلفظ بنفسه ولا يكون كالتتمة من عامله بل يكون كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا
اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا واعلم ان اكثر الضماير المنفصلة يحتاج الى ضميمة نحو انت واياك فان الضمير
من انت هو التاء والنون ومن اياك هو الكاف فلو قال في تعريف المتصل ما يحتاج في التلفظ به الى عامله باعتبار
الوضع لكان اولى **و**المتصل **مرفوع ومنصوب ومجرور** لانه قايم مقام المظهر فكان المظهر يجيء مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا كذلك المضمر القايم مقامه **وكذا المنفصل ما عدا المجرور** فانه لا منفصل للمجرور لان الفصل
بين الجار والمجرور في الشعر مع الظاهر قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله بخلاف المرفوع والمنصوب
فانهما يقعان بوقوع ولا شيء قبلهما يتصلان به نحو اياك ضربت وانا ضارب فوضعا منفصلين ايضا لتعذر المتصل
فعلى هذا يكون الضمير على خمسة انواع كل نوع منها ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب
او غايب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مجموع فصارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون
لمذكر او مؤنث فصار لكل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة الفاظ بحسب القسمة لكن للمتكلم لفظان في كل واحد

من المخاطب والغائب خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث هما والمجموع
من كل واحد من الاقسام الخمسة اثنى عشر لفظا الثمانية عشر معنى فانواع الاول اي المضمر المتصل ضرب
فانه فيه ضمير مستتر وكذا في الغائبة وهو ما نوى في عامله ولم يتلفظ به والدال على الفاعل هو ذلك الضمير المستتر
ولا بعد ان يكون الدال عليه هو الفعل في الالزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان
كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترنة بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان واعلم
انه لا استتر من الضمائر الا المرفوع لانه فاعل والفاعل في لاسيما اذا كان ضميرا متصلا كان كالجزء من الفعل فحقق
في الضمائر التي وضعها للاختصار والتخفيف غاية التخفيف باستتار الفاعل بخلاف المنصوب والمجرور فانهما
فضلة يتم الكلام بدونهما وليس المراد من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو قولهم المقدر هو ذلك المصرح به
لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي هو هو
المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم
لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فيعبر عنه بلفظ المرفوع لكونه مرفوعا مثل المقدر
وانما استتر ضمير الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل
بخلاف المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغائب اخصر من ضميريهما فحذف في اللفظ في المفرد اذ لا اخف من
المحذوف وزيدت الالف في المثنى والواو في الجمع لان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها وخصت
الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج والواو من آخرها كما ان المثنى
قبل الجمع وانما لم يكن زيادة الياء صونا للفعل عن اخي الجر زيدت النون التي هي شبيهة بحروف المد من
حيث الخفاء واللين والمد لجمع المؤنث وجعلت التاء المضمومة في ضربت مشتركة بين الاثنين من الاقسام
الستة الواحد المذكر والمؤنث في المتكلم ونا في ضربنا للاربعة الباقية وذلك لقلة الالتباس في المتكلم في غالب
الاحوال للمشاهدة فلا يحتاج الى الفرق وانما لم يجر مثناه ومجموعه مجرى غيره في الحاق الالف بالمثنى والواو
بالجمع كما في مثنى المخاطب وجمعه ومثنى الغائب وجمعه لفقد شرط التثنية والجمع فيه وهو اتفاق الاسمين
او الاسماء في اللفظ الا ترى ان افراد انتم انت انت انت وكذا افراد انتما انت انت بخلاف تا في ضربنا فان كل

واحد

واحد من افراده ليس لفظ انا بدليل انك لو فصلت افراده قلت انا وزيد وعمرو وانا وانت وعمرو وانا
وهو وعمرو فانه جعل لمثناه صيغة ويشترك معه الجمع فيها لعدم الالتباس بسبب القرينة وانما ضم التاء في المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل واختص المتكلم بها لان وضع المتكلم سابق على وضع غيره وفتحت التاء للمخاطب
للفرق بين المتكلم والمخاطب وكسرت في المخاطبة للفرق وانما زيدت الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع
في تموا لئلا يلتبس المثنى بالواحد عند اشباع فتحته والجمع بالمتكلم عند اشباع ضمته واختصت الميم بالزيادة
لعدم امكان زيادة حروف العلة هنا فزيدت اقرب الحروف بها وهو الميم لكونها غنة في الخيشوم كما
انها مدة في الحلق وانما لم يلحق بالمثنى والمجموع النون كما لحق في هذان والذان لان القصد من وضع الضمير
المتصل التخفيف وانما حذفت واو الجمع من تم وسكن الميم لاستثقال الواو المضموم ما قبلها في الطرف
وانما ابقيت مع الضمير في الاغلب نحو ضربتموه لان الضمير لاتصاله كبعض حروف الكلمة فكانت الواو لم تقع
في الطرف وانما ضمت التاء في المثنى والجمع مع انها في الواحد مفتوحة لعدم التباسهما بالمتكلم
بواسطة زيادة الميم مع ان الاصل فيها الضمة ولان الميم شفوية فجعل حركة ما قبلها من جنسها وانما زيدت
النون المشددة في جمع المؤنث نحو ضربتن لتكون بازاء الميم والواو في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم
والواو معا بسبب الغنة وتما مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث وكذلك الالف مشترك بينهما في
الغائب وضربه هذا ذكر الضمير المتصل المنصوب وضع لواحد المتكلم منه الياء الساكنة او المفتوحة نحو
ضربني وللمتكلم مع غيره لفظة نا كما في المتصل المرفوع الا ان ما قبله اذا كان مرفوعا يجب ان يكون ساكنا
واذا كان منصوبا يجب ان يكون متحركا لفظا نحو ضربنا او تقديرا نحو رمانا ووضع الكاف للمخاطب وتصرفه
كتصرف التاء نحو ك كما كم ك كما كن وحذفت حركة الواو من المرفوع المنفصل الغائب وهو لقوة حمل
ضمير المتصل المنصوب نحو ضربه وحذف حركة الياء من هي وقلب الياء الفا والكسرة فتحة فصار على لفظة
ها وانما فعل ذلك لئلا يلتبس المذكر الذي تقلب واوه ياء عند انكسار ما قبله بالمؤنث نحو به وغلامه وله
هذا ذكر الضمير المتصل المجرور ولفظه كلفظ المتصل المنصوب وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول
ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا ونوعها الثاني اي المنفصل هو فانا

موضوع للتكلم مذكرا كان او مؤنثا وقد تبدل همزته هاء فيقال هنا ومذهب البصرية ان الالف بعد النون
انا يؤتى بها في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بان الحرفية ومذهب
الكوفية الالف من نفس الكلمة واما نحن فهو جمع انا من غير لفظه وكذا انتما في التثنية وانتم وانتن ولم يجمع
على لفظه لان شرط التثنية والجمع ليس بحاصل في المتكلم على ما عرفت وبني نحن على الضم لمناسبة الضم له
لكونه ضمير المرفوعها او للدلالة على الجمع الذي حقه الواو واما انت فستعرف بيان الاختلاف فيه واما الواو
والياء من هو وهي فعند البصرية من نفس الكلمة وعند الكوفية للاشباع والضمير هو الهاء وحده والاول
هو الوجه لان حرف الاشباع لا يحرك الا ضرورة وكان القياس على مذهب البصرية اثبات الواو والياء
في المثنى والمجموع نحو هوما وهيما وهوم وهين الا انه حذفتا للتخفيف واما زيادة الميم وحذف
الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث فقد عرفت ذلك في المتصل المرفوع **واياه** لهذا الضمير
المنفصل المنصوب وقوله **الى متكلم كل منها** اي من من الانواع الخمسة فيدخل في امثلة هذه الانواع
الخمسة تقول ضرب ضربا ضربوا الى ضربت ضربنا وضربه ضربهما ضربهم الى ضربني ضربنا وغلامه غلامهما غلامهم
الى غلامي غلامنا وهو هما هم الى انا نحن واياه اياهما اياهم الى اياي واياتا **وما لزم اتصاله باخر
ايا من الياء** في المتكلم **والكاف** في المخاطب **والياء** في الغائب ومؤنثها ومثناهما ومجموعهما **حروف
مسلوب عنها الاسمية تدل على احوال المرجوع اليه** من التكلم والخطاب والغيبة والضمير هو ايا
المشترك بينها **على اسد المذاهب** وهو مذهب سيبويه وقال الخليل ان ايا مضمر مضاف الى مضمر
من باب اضافة العام الى الخاص لمجيء اضافته الى المظهر في قولهم اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياه
الشوابّ في التحذير من الجماع في الكبر وهو ضعيف لان الضماير لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي
ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات نحو ان اياك بمعنى نفسك وقال ابن كيسان ان الضماير هي اللواحق
وايا جيء به للدعامة ليصير بها منفصلة مستقلة بالتلفظ وهو ضعيف لان الشيء لا يعمد بما هو اكثر منه
حروفا وقيل ان اياي واياك واياه اسماء بكمالها وهو ضعيف ايضا لانه ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة
ما يختلف اخره بالياء والكاف والهاء **كالتاء في انت واخواتها** نحو انتما انتم انتن فان مذهب البصرية
اه

ان الضمير فيه انا فان انا عندهم ضمير يصلح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وجعلوا ترك العلامة له
علامة لكونه اصلا مع ان القياس يقتضي ان يثبت فيه التاء المضمومة نحو انت وبينوا المخاطبين بتاء
حرفية كالاسمية في اللفظ وفي التصريف وفي قوله **بالاجماع** نظر لان الفراء من الكوفية قال ان انت
بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقيل ان الضمير هو التاء وحده وهو كان متصلا فلما اريد انفصاله
زيد ان عليه ليصير مستقلا اللهم الا ان يريد بالاجماع اجماع البصرية فانه لا خلاف بينهم في ان اللواحق
بانت حروف بخلاف اللواحق باياك فانه فيها خلاف بينهم وقوله **واياه الشواب من الشواذ** اشارة
الى تقوية الخليل لانه احتج على مذهبه بهذا القول واذا ثبت انه شاذ لا يجوز التمسك به **والاصل فيه**
اي في المضمر **الاختصار ولانه كناية** عن المظهر وذلك لان الاصل قولك زيد ذهب زيد لان الفعل
لا بد له من فاعل بعده فلا احتراز من التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب ان يكون اخصر **ومن ثمة** اي من
اجل ان الاصل فيه الاختصار **لا يعدل** من المتصل **الى المنفصل الا لتعذر المتصل** وذلك لان الغرض من
الاضمار الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل واقل حروفا منه في الاكثر **الا في ضربكه** مما اجتمع فيه ضميران
والاول يكون اعرف ولا يكون ضمير المرفوع سواء كانا منصوبين نحو الدرهم اعطيتكه او كان الاول مجرورا والثاني
منصوبا كهذا المثال **وسياتي** بيان ذلك **و**قوله اتتك عنس تقطعت اراكا الى الله **حتى بلغت اياكا نادر**
شاذ لان القياس ان يقال حتى بلغتك قوله قطعت اراكا اي اكلت الاراك او سارت بين الاراك حتى قطعت
تلك الاراضي التي هي منبت الاراك في قوله اليك اي قاصدة اليك **والتعذر** اي تعذر الاتيان بالمتصل بالتقدم
اي بتقدم الضمير **على عامله** نحو اياك ضربت وذلك لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله واذا كان العامل
مؤخرا عنه لا يمكن ان يجعل كالجزء الاخير منه **او بالفصل** بين العامل والضمير المتصل كالنفل بالاغراض
افادة الحصر نحو ما ضربت الا اياك او بما الموصولة التي من اول الامر نحو ضربنا اياك او عمرا فانه
في وجوه الفصل لا يمكن ان يجعل كالجزء الاخير من عامله وانما قال **لغرض** احترازا عن نحو ضرب زيدا
انا فانه لا يجوز هذا لانه ليس للفصل غرض لا يحصل عن نحو ضربته زيدا **و**قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
الا يجاورنا **الاك ديار شاذ** لا يقاس عليه فانه مع الفصل اتى بالمتصل وكان القياس ان يقال الا اياك
على انه قد تعدى البصرية حاشاك مكان الاك وديار من الاسماء المستعملة في النفي العام نحو احد يقال ما بالدار ديار

او دَيْوِر اي احد كقيام وقيوم وهو فيعال من الدَّوْر او من الدّار واصله ديوار قلبت الواو يآء
وادغمت في اليآء كما في سيد او التعذر بكون العامل معنويا كالابتداء نحو انت قايم لان العامل
المعنوي امر لا مدخل اللفظ فيه فلا يمكن ان يجعل المتصل كالجزء الاخير منه وكذلك اذا كان العامل
محذوفا نحو اياك والاسد او بكون العامل حرفا نحو ما انت قايما فانه تعذر ان يكون متصلا سوآء كان
مستترا او بارزا وذلك لانه يجب استتار الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غايبا ويتعذر الاستتار
في الحرف فلا يمكن اتصاله بالحرف وحمل غيره عليه في عدم الاتصال واحترز بقوله وهو اي الضمير
المتصل مرفوع عن المنصوب والمجرور لجواز اتصالهما بالحرف في لغتهم نحو انك وبك او بكون الضمير
مسندا اليه نعت كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب جرى ذلك النعت على غير
من هو له بان يكون النعت نعتا او حالا او صلة او خبرا للشيء ويكون في الحقيقة عبارة عن شيء آخر نحو
مررت بزيد برجل ضاربه هو ونحو ركب عمرو والفرس طاردَه هو ونحو زيد الفرس الراكبه هو فانه يؤتى
بالضمير منفصلا سوآء كان في موضع يلتبس او لا نحو هند زيد ضاربته هي وذلك لان الصفات تنقص
في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضمايرها اليس جارية عليه مع قوتها تحملها الصفات
مع ضعفها بخلاف الافعال فانه لا يعدل عن المستكن فيها الى المنفصل الا مع اللبس نحو زيد عمرو يضربه
هو فانه يؤتى بالمنفصل هنا ليعلم ان الفعل للاول دون الثاني وذلك لان الاستكنان هو الاصل فالعدول
عنه الى المنفصل علامة على ان الفعل لم يقع موقعه واما مع عدم الالتباس في الافعال فلا حاجة الى العدول
الى المنفصل نحو زيد الخبز آكله وكذلك لا حاجة الى العدول اليه اذا اضمر الفاعل في النعت على شريطة التفسير
كما في قوله وعنتر ممطول معنى غريمها على ما عرفت ذلك في بحث التنازع او بكون المصدر مضافا الى
المفعول وفاعله مضمر نحو ضربك او ضرب زيد انا او هو فان هذا الضمير لا يجوز ان يقع قبل المضاف اليه
متصلا لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا بعده متصلا لوجود الفصل بينه وبين عامله الذي
هو المصدر بالمضاف اليه واستتر الضمير المرفوع لا المنصوب وذلك لشدة امتزاج المرفوع مع عامله
في غايب الماضي وغايب المضارع نحو زيد ضرب او يضرب وغايبتها نحو هند ضربت او تضرب وقد عرفت
علة استتاره فيهما ومضارع المخاطب نحو انت تضرب فان صيغة الفعل لما كانت دالة عليه لا تحتاج الى
العدول

العدول عن الاستتار واما مضارع المخاطبين والمخاطبة وفرعيهما فانما يؤتى فيهما
بالضمير البارز نحو تضربان وتضربون وتضربين خوف اللبس وفي مطلق الصفة الجارية على من هي له
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وما يقوم مقامها كالظرف والجامد المؤول
بالمشتق سوآء كانت الصفة مفردا او مثنى او جمعا او مذكرا او مؤنثا وسوآء كان متكلما او مخاطبا
او غايبا نحو انا ضاربٌ وانت ضاربٌ وزيد ضاربٌ والزيدان ضاربان وليست الالف فيه بضمير
الاثنين وانما هي حرف جي بها علامة للتثنية وكذا الواو في الزيدون ضاربون حرف علامة للجمع
وذلك لانقلابها يآء في النصب والجر والضمير لا يتغير بتغير العامل وانما استتر الضمير في جميعها لان في لفظها
ما يدل على من هي له فضارب للمفرد المذكر وضاربة للمفرد المؤنث وضاربان للمثنى وضاربون للجمع
المذكر وضاربات للجمع المؤنث وكذا في اسم الفعل يستتر الضمير الا انه يستوي فيه الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث فتقول نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات
وكذا تقول زيد هيهات وهند هيهات والزيدان هيهات فلا يثنى ولا يجمع وكذا الظرف نحو الزيدان
عندك وفي مطلق مضارع المتكلم سوآء كان مذكرا او مؤنثا مفردا او لا نحو اضرب ونضرب ولم يبرز الضمير
مع المتكلم اصلا لان الهمزة في المضارع يدل على المتكلم المفرد والنون يدل عليه مع غيره وصون الفعل
عن الكسر عند اتصال يآء المتكلم احترازا عن يآء المخاطبة نحو تضربين فانه لا يجوز صونه بنون الوقاية لانها
كالجزء من الفعل فاشبهت يآء يرمي فكان الكسر فيه ليست بداخلة على آخر الفعل بنون الوقاية قبل
اليآء واجب في الماضي والمضارع نحو ضربني ويضربني وذلك لان الكسر اخت الجر وقد ثبت عندهم امتناع
الجر على آخر الفعل فامتنع الكسر عليه فالحق النون بالفعل قبل اليآء ليدخل الكسر عليها لا على الفعل ولذلك
سميت نون الوقاية لانه يحفظ الفعل عن الكسر العري عن نون الاعراب احترازا عن نحو يضربانني ويضربونني
لا عن نون الضمير ونون التاكيد فانه يجب صون الفعل معهما بنون الوقاية نحو هل يضربنني ويضربنني واعلم
ان فعل الامر احق بهذه النون من غيره لانه لو اتصل بيآء المتكلم دونها لزم محذوران احدهما التباس
يآء المتكلم بيآء المخاطبة والثاني التباس امر المذكر بامر المؤنث والمصنف ما ذكره وصون الفعل جائز فيما فيه

النون أي نون الإعراب فإنه يجوز حذف أحدهما لاجتماع المثلين نحو تأمروني فسيبويه قال إن
المحذوف هنا نون الإعراب لأنها معرّضة للحذف بالجزم والنصب وقال الأخفش إنه حذف
نون الوقاية وأقيم نون الإعراب مقامها لأنها كنون الوقاية في أن كل واحدة منهما لأمر لفظي ويجوز
إثباتهما لأن نون الإعراب كالجزء من الفعل ومع الإثبات يجوز الإظهار والإدغام وصون أصل
البنية بنون الوقاية جائز في لدن لأنهم يحافظون على السكون اللازم ولم يحافظوا على الفتح والضم
اللازمين ولذا قال سيبويه تعالى في لدني بغير النون وذلك لأن الاسم والحرف المبنيين على السكون
فأجريا مجراه في إلحاق النون بهما ويجوز حذفها منه إجراء لهما مجرى الأسماء الواقع بها على ثلاثة أحرف وفي إنّ
وأخواتها أما إثباتها فلمشابهتها الفعل وأما حذفها فلاجتماع النونات في إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ
إلا لعلّ فإنه أي فإن صونه بنون الوقاية ضعيف بل المختار حذفها كقوله تعالى لعلي أبلغ الأسباب عكس
ليت فإن عدم صونه بنون الوقاية ضعيف والمختار فيه إثباتها لعدم اجتماع النونات فيه وإنما كان المختار
في ليت الإثبات وفي لعل الحذف مع أن المقتضي للإثبات وهو المشابهة مع الفعل موجود فيهما والمعارض وهو
اجتماع النونات مفقود فيهما لأن اللام في لعل قريبة من النون في المخرج ولأن بعض لغاتها لعنّ
فكأن فيه اجتماع النونات ولأن لعل على أربعة أحرف وضعا فكان الحذف به أولى لطوله بخلاف ليت
فإنه لا يلزم فيه شيء من ذلك فالحروف المشبهة بالفعل في لحوق نون الوقاية بها على ثلاثة أقسام قسم يستوي
فيه الأمران وهو إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وقسم يختار فيه الحذف وهو لعلّ وقسم يختار فيه الإثبات
وهو ليت فعلى هذا إن أراد بقوله جائز استواء الأمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر فينبغي
أن يذكر لدن بعد قوله عكس ليت لأن المختار في لدن أيضا الإثبات وإن أراد بالجواز عدم الامتناع
فلا وجه للاستثناء بقوله إلا لعل وقوله وقد وقط ومن وعن عطف على قوله ليت لا على لعل
لأن المختار فيها أيضا إثبات النون محافظة على سكونها وحذفها ضعيف لا يجيء إلا في ضرورة الشعر
كما في ليت كقوله قدني من نصر الخبيبين قدي قال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي عن بعض العرب
مني وعني وهو شاذ قال شاعرهم أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني ولم يقر أصل

البنية

أصل البنية في لدا وعلى وإلى لأن الكسرة فيها وذلك لأنها إذا ألحق بها ياء المتكلم تنقلب ألفها ياء
كما عرفت ذلك في بحث الإضافة ويدغم فيها فيتأكد السكون بالإدغام فلا حاجة إلى زيادة النون التي
بنيا ولأجل المحافظة على السكون وإذا اتصل ضميران في غير باب كان وليس أحدهما مرفوعا احترز
عما أن يكون أحدهما مرفوعا فإنه إن كان الأول مرفوعا يجب اتصال الثاني نحو ضربتك لأن الأول متوغل في الجزئية
لأنه فاعل فكان الثاني متصل بعامله وإن كان الثاني مرفوعا يجب انفصال الثاني نحو ضربك أنا فعلى هذا يكون
قوله وليس أحدهما مرفوعا أولى من قوله غيره وليس منهما مرفوعا جاز اتصالهما سواء كانا منصوبين
أو الأول مجرورا والثاني منصوبا نحو الدرهم أعطيتكه وضربيك وذلك لأن الأول إذا اتصل وهو
أشرف لكونه أعرف فلم يستنكر تعلق الثاني واتصاله بما هو أشرف منه وجاز انفصال الثاني إن
والمراد بالانفصال الانفصال اللغوي
تقدم الأعرف على غيره كالمتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب نحو أعطيتك إياه وضربي إياك
لأن المتصل الأول ليس اتصاله كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصال الثاني كما لا يجوز في ضربتك إلا أن
الانفصال في ضربي إياك أولى من الانفصال في نحو أعطيتكه لأن الفعل اتحد في اتصال الضمير من المصدر
وإن تأخر الأعرف نحو أعطاه إياك أو استويا أي الضميران بأن يكون كلاهما للمتكلم أو للمخاطب
أو للغائب نحو أعطاه إياه فيتعين في الثاني الانفصال لكون الأقوى مستقلا غير تابع للأضعف في المثال
الأول ولكون استقلال الثاني عوضا عن تقدم الأول في الثاني نفسي وقوله وقد جعلت نفسي تطيب
لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها شاذ لأنه جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال وكان القياس
لضغمهما إياها وقوله قد جعلت من أفعال المقاربة وقوله لضغمة مفعول تطيب على أنه مفعول به لا مفعول
له إذ ليس المعنى أنها طابت لأجلها وإنما المعنى طابت بها وقوله لضغمهماها هو المفعول له وضمير التثنية
عائد إلى الذئب والضبع وها عائد إلى النفس أي جعلت تطيب لضغمة سبع يقرع العظم نابه لتلك الضغمة
لضغمة هذين السبعين النفس المراد به أن ضغمة سبع واحد من ضغمة سبعين ويختار في ثاني مفعولي
علمت سواء كانا غائبين أو لا نحو علمتك إياك أي أنت في علمي الآن كما كنت من قبل وعلمتني إياي وعلمته إياك
وعلمتك إياه وعلمته إياه وفي خبر كان الانفصال نحو لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير

لانه اى لان كل واحد منهما خبر مبتدا فى الاصل وخبر المبتدا اذا وقع ضميرا يجب انفصاله فالاولى
فيه الانفصال رعاية للاصل ويجوز الاتصال فى خبر كان لكون اسمه كالفاعل وخبره كالمفعول نحو قوله
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ولذا يجوز الاتصال فى ثانى مفعولى علمت بشرط كون الاول
اعرف لما ذكرنا فى نحو اعطيتكه نحو علمتكه والاكثر ان ما اتصل بعسى من الضمير مرفوع متصل
لانه فاعل نحو ... الضمير بعده فاعله تقول عسيت عسيتما عسيتم الى آخره كما تقول رميت الى آخره
والاكثر ان ما وقع بعد لولا مرفوع منفصل لان الاسم الواقع بعد لولا اما مبتدا كما هو مذهب
البصرية او فاعل فعل محذوف كما هو مذهب الكسائى او مرفوع بلولا كما هو مذهب الفراء ويجب على
هذه الاوجه الثلثة الانفصال كما عرفت وقد جاء اى جاء ما اتصل بعسى وما وقع بعد لولا متصلا
غير مرفوع نحو عساك الى آخره ولولاك الى آخره فعند سيبويه ان ضمير الاول اى ضمير عسى منصوب
والدليل على انه منصوب لا مجرور قوله ولى نفس اقول لها اذا ما تنازعنى لعلى او عسانى
لو كان مجرورا لقال عساى تشبيها لعسى بلعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق
على انها اى ان عسى حرف ناصب لانه وقع حينئذ محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه مرفوع
المحل ومن وجه مبنى على اصله وهو اقترانه بان وقال المبرد ان الضمير منصوب المحل على انه خبر عسى
مقدما وان تجعل مرفوع المحل على انه اسمه وضمير الثانى اى لولا مجرور بلولا على ان للولا مع الضمير
شانا ليس لها اى للولا مع المظهر قال سيبويه لا شك ان ضمير لولا الداخلة على الضمير حرف
جر ومع المظهر حرف ابتدا كما ان لدن مع الغدوة شانا ليس له مع غيرها فان
لدن تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وقع بعدها غدوة فانها تنصبها تشبيها لنونها بالتنوين
وعند الاخفش انهما اى ضمير الاول وضمير الثانى فى موضع المرفوع قال ان الضمير المنصوب بعد
عسى قائم مقام المرفوع ويكون اسما لعسى وان المجرور بعد لولا قائم مقام المرفوع ويكون محل
الرفع على الابتداء وعسى ولولا كما كانا قبل لحوق هذين الضميرين بهما بلا تغيير عنهما وعن الخليل ويونس
ان بعد لولا مجرور على تقدير حذف المضاف اى لولا وجهك وكلا المذهبين اى مذهب سيبويه والاخفش
راجح

وعند المبرد ان الضمير بعد عسى منصوب على الخبرية وفاعلها مضمر م

راجح ومرجح اما رجحان مذهب سيبويه فلانه لا يلزم على قوله فى هذه المسائل تغيير واحد لقد برى وهو جعل
عسى حرف نصب وجعل لولا مع المضمر حرف جر ولو جعل التغيير فى الضمائر انفسها كما جعل الاخفش لزم تغييرات
كثيرة تبلغ الى اثنى عشر تغييرا واما رجحان قول الاخفش فلانه لا يلزم تغيير العامل باعتبار حال ما يدخل عليه نادر
ولم يعرف الا فى مثل لدن وتغيير الضمائر لا يكاد ينحصر لتاكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات نحو
رايتنى انا ومررت بك انت ووقوع المرفوع موقع المجرور فى قولهم ما انا كانت وكان تقديره ما كنت
امثاله فى كلام العرب اولى من تقدير ما لم يكثر واما مرجحية مذهب سيبويه فلان لولا اذا كان حرف
جر ولم يكن زائدا فلا بد لها من متعلق ولا متعلق هنا للولا واما مرجحية قول الاخفش فلان وقوع
المرفوع موقع المنصوب او المجرور انما يكون لضرورة الفرق بين البدل والتاكيد على ما قالوا ولا ادعى
موقع المجرور فى ما انا كانت لضرورة اذ لا يمكن الا كذلك ويتوسط بين المبتدا والخبر او ما كان فى الاصل
كذلك اى المبتدا والخبر كمعمولى باب كان ومعمولى باب علمت نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وانما قال كذلك العبارة ولم يقل كما قال ابن الحاجب ويتوسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها لانه انما اطلق لفظ المبتدا والخبر على ما كان فى الاصل
مبتدا وخبرا بعد دخول العوامل نظرا الى ذلك الاصل فلو قال كما قال لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
ان كان الخبر فعلا مضارعا او معرفة يصح ان يقع نعتا للمبتدا وانما شرط ان يكون الخبر معرفة
لانه لا يقع اللبس الا اذا كان الخبر معرفة لانه اذا قيد به منطلق لا يلتبس بانه نعت ولم يشترط ان
يكون المبتدا معرفة مع انه لا بد منه ايضا لانه يلزم من تعريف الخبر تعريف المبتدا او مشابها لها اى
للمعرفة كافعل من كذا فانه لا يشبهها خاصا بالمعرف باللام من جهة اللفظ من حيث ان مخصص افعل
حرف تفضيله افعل ومن كما ان مخصص المعرف باللام هو اللام ولان كل واحد من اللام ومن مانع
من دخول اللام عليه ومن جهة المعنى من حيث ان معنى قولك افضل من كذا الافضل باعتبار افضلية ...
وما يجرى مجراه اى مجرى افعل من نحو خير منه وشر منه فانه فى معنى افعل من كذا وكما نراد بالمشابه
افعل من وخير منه ولذا مثل به وقدم الفعل المضارع على قوله او مشابها لها لانه لو اخر عنه لتوهم انه

ايضا مشابه لها ولم يرد مطلق المشابهة ولذلك لم يقل في امتناع دخول اللام عليه حتى لا يعم وجه المشابهة
فلا يرد عليه النقض بنحو زيد غلام رجل فان غلام رجل وان كان ممتنعا دخول اللام عليه لكن لا يجوز
الفصل بها صيغة مرفوع بانه فاعل يقع وانما ذكر صيغة ولم يقل ضمير مرفوع لان فيه خلافا
هل هو حرف ام ضمير ففي قوله صيغة تنبيه على انه لم يتعين ان يكون ضميرا وانما هو صيغة فيجوز ان
يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سياتي ضمير مرفوع لاصالة المرفوع مطابق منفصل لتعذر المتصل
لها مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا وتذكيرا وتكلما وخطابا وغيبة حرف لهذه
الصيغة عند الخليل وبعض البصرية لاستكافه وخلو الاسم الواقع في التركيب عن الاعراب لفظا وكلا
ولا اعراب لها الا بالاستقلال والتعين ان يكون مبتدا لانتفاء احتمال غيره ولو كان مبتدا لوجب
ان يكون ما بعدها ابدا مرفوعا وليس كذلك لوقوع المنصوب بعده ايضا في نحو كان زيد هو المنطلق
ولا بالتبعية لما قبلها والا لزم ان تختلف صيغتها رفعا ونصبا وجرا باختلاف ما قبلها مع انها لا تختلف
نحو ان زيدا هو المنطلق ولانها لو كانت تابعة لكانت تاكيدا كما قال بعض الكوفية والمضمر لا يقع تاكيدا
للمظهر لانه ليس من الالفاظ المخصوصة ولا بتكرير اللفظ الاول ولا لما بعدها كما قال بعض اخر من الكوفية
ان حكمها حكم ما بعدها في الاعراب لانها معه كالشيء الواحد لانها تحقق ان ما بعدها خبر لا نعت لانه
لم يعهد اسم يتبع ما بعده في الاعراب ولانها لا تختلف في صيغ الاعراب باختلافه كقوله تعالى كنت انت
الرقيب عليهم ولانها تجرد عن الحذف وهو دفع التباس الخبر الذي يعلقه بالوصف فخلع عنها
معنى الاسمية وجعل حرفا واحدا الزمها صيغة معينة وهي صيغة الضمير المرفوع وان كان ما بعدها
منصوبا لكنه بقي فيها نوع تصرف واحد كان فيها حالة الاسمية وهو مطابقته للمبتدا وذلك
لعدم عراقتها في الحرفية واسم عند غيره محتمل للحرفية والاسمية ان كان ما بعده مرفوعا
نحو زيد هو المنطلق فانه يجوز ان يكون هو اسما مبتدا ثانيا والمنطلق خبره والجملة خبر الاول وان يكون
حرفا والمنطلق خبر الاول ومتعين للحرفية ان كان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق فان
من جعله حرفا يجعل المنطلق منصوبا واما من جعله اسما فيجعل المنطلق مرفوعا وفيه نظر لان بعض

البصرية

البصرية جعله اسما ملغى لا محل له من الاعراب فعلى هذا يكون ما بعده منصوبا وهو اسم على ان بعض
الكوفية جعلوا له محلا من الاعراب وقالوا ان حكمه في الاعراب حكم ما قبله فيكون تاكيدا له فعلى قولهم
ايضا يجوز ان يكون ما بعدها منصوبا وهو اسم ويسميه البصرية فصلا لفصله بين كون ما بعده
خبرا وصفة لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع في كون المنطلق صفته فينتظر الخبر
فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة لان الضمير لا يؤتى به للربط بين المبتدا والخبر لا بين الصفة والموصوف
ويسميه الكوفية عمادا لكونه عمدة بيان الغرض لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية
كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فعلى القول لما كان الاصل فيه ان لا يتخلل بين المبتدا والخبر
الا حيث التبس الخبر بالصفة الا انه اتسع فيه وتخلل حيث لا التباس بدونه ايضا اطرادا للباب
كما تقول الدين هو النصيحة وكان زيد هو القائم واني انا الغفور الرحيم وتسمية البصرية اقرب
الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذا اللفظ الفصل كان تسميته
احرى من تسمية الكوفية له فانهم انما سموه عمادا نظرا الى ان السامع او المتكلم يعتمد به على الفصل
بين الصفة والخبر فسموه باسم ما يلزمه ويتوقف عليه معناه والفصل اخص اي تسمية الفصل اخص
من تسمية العماد اذ كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا فانه
يعتمد في زيد قائم يعتمد عليه في المعنى المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا كان الفصل اخص
كان تسميته فصلا اولى لان الاخص متميز عن الاعم ويتقدم قبل الجملة الخبرية احترازا عن الضمير
المبهم في نعم رجلا وربه فان تقديم الضمير الغائب لها على المفسر ضمير الشان ويسمى به لانه
في الحقيقة اضمار الشان المعهود في الذهن فكان قائلا يقول ما الشان فقلت هو زيد قائم اي
الشان الذي سالته عنه هو زيد قائم فاضيف الضمير الى ما هو ضمير له كما تقول في زيد ضربته الهاء
ضمير زيد ولان هذا الضمير لا يؤتى به الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الان يكون قيام
زيد امرا عظيما لا حقيرا ويعود الضمير الشان مفرد غائب لانه انما يؤتى بهذا الضمير في موضع
التفخيم لان ذكر الشيء مبهما اولا ثم مفسرا ثانيا اوقع في النفس لتوفر الدواعي الى طلب علمه وقد عرفت

ان المنفصل الغايب شديد ابهاما من غايب غير مجرور لان هذا الضمير لابد وان يكون داخلا على الجملة فلا يقع
بعد الجار الذي لا يدخل على الجملة ولا يجوز العطف عليه ولا البدل عنه ولا التاكيد منه لانه ليس مستقل
والتابع انما يكون لما هو مستقل وكذلك لا يجوز الوصف له ولا عطف البيان عنه لئلا يزول ما هو الغرض
منه وهو ابهامه منفصل ومتصل بارز ومستتر على قياس سائر الضماير فاذا وقع مبتدا وجب
ان يكون مرفوعا منفصلا نحو هو زيد قائم واذا وقع اسما لباب كان وجب ان يكون مرفوعا مستترا
نحو كان زيد قائم واذا وقع منصوبا وجب ان يكون متصلا بارزا لان المنصوب لا يستتر كقوله تعالى انه
لما قام عبد الله وكقوله علمته الحق لا يخفى على احد فكن محقا تنل ما شئت من ظفر واجاز الفراء
ما كان قائم الزيدان على ان يكون اسم كان ضمير الشان المستتر وقائم الزيدان صفة مع فاعلها
مفسر له كان في نحو ما هو ذاهب اخواك على ان يكون هو للشان وعن الكوفية جواز نحو ظننته قائما زيد على
ان يكون الهاء ضمير الشان منصوبا بانه مفعول اول وقائما مفعول الثاني وزيد فاعل قائما وقد يؤنث
هذا الضمير على معنى القصة اذا كان في الجملة المفسرة بعده مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة نحو كانت
زيدا الحمى تاخذ فاسم كانت ضمير القصة والحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ اي كانت القصة
الحمى تاخذ زيدا ولا يجوز رفع الحمى بكان للفصل بينهما اي بين كان وبين الحمى بالاجنبي وهو زيدا
لانه مفعول تاخذ ووقع حينئذ فصلا بين كانت واسمها والفصل بالاجنبي بين العامل ومعموله
لا يجوز وحذفه اي حذف ضمير الشان مع كونه منويا حال كونه منصوبا لا مرفوعا لانه لو كان مرفوعا
لا يجوز حذفه اصلا لانه ان كان مرفوعا منفصلا يكون مبتدا ولا يجوز حذفه لعدم الدليل عليه
لان خبره جملة مستقلة ليس فيها ضمير رابط وان كان متصلا يكون فاعلا ولا يجوز حذف الفاعل يجوز
على ضعف اما جواز حذفه فلما ذكرنا في خبر اسم ان واما ضعفه فلانه انما يؤتى لقصد الابهام فلو حذف
لزال هذا الغرض ويلزم حذفه منصوبا مع ان المخففة من الثقيلة سواء كان ان داخلة على الجملة
الاسمية او الفعلية كقوله تعالى وان ليس للانسان وكقول الشاعر ان هالك كل من يحفى وينتعل لانه
لما كان بين الجملة الواقعة خبرها وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير مفرد لانها مصدرية

اريد

اسماء الاشارة

اريد ان يكون بينهما ايضا ارتباط لفظي فقدر هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر
ارتباط واجاز سيبويه ان لا يكون عاملة في ضمير شان مقدر عند الغائها ظاهرا فيكون كان المصدرية في
كونها مع جملتها في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما ارتباط لفظي اسماء الاشارة ما وضع والمراد
بالاشارة المتضمنة قوله لمشار اليه الاشارة اللغوية الحسية اي بالجوارح والاعضاء لان يطلق الاشارة
حقيقة في الحسية فلا يكون في التعريف دور لعدم توقف الاشارة اللغوية على المحدود ولانها قد تعرف ولا تعرف
اسماء الاشارة الاصطلاحية ويخرج عن التعريف الموصول لان الاشارة فيه عقلية لا حسية فان كل من
استعمل الموصول وجد في نفسه اشارة الى معلوم من مضمون جملة خبرية وكذا خرج عن التعريف ضمير الغائب
لان الاشارة فيه ايضا عقلية الا انه دخل فيه المتكلم والمخاطب لان الاشارة فيهما حسية فلما قال غير متكلم
ومخاطب خرجا عن التعريف وهي اي اسماء الاشارة عامة لا تختص بجنس دون جنس بل يعم جميع
الازمنة والامكنة وغيرهما ذا للواحد ولا حاجة الى ان يذكر المذكر لان لفظ الواحد يدل عليه وذان
بالالف رفعا وذين بالياء جرا ونصبا للمثنى وفيهما خلاف قال بعضهم انهما مثنيان فذان
صيغة مرتجلة للرفع وذين صيغة اخرى مرتجلة للنصب والجر لقيام علة البناء فيهما كما في المفرد والجمع
لا يختلف فيه بتذكير وتانيث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف اعرابا مع انه زال شبه الحرف اذا
ثني اذ لا مثنى في الحروف باصل الوضع ولكن دعوى ان ذان صيغة مرتجلة للرفع مبنية على واحد والاخر
ذين وان ذين صيغة اخرى مرتجلة للنصب والجر خلاف الظاهر وقال الزجاج منهم من لم يثبت تثنية
المثنى لقصدهم ان يجري اصنافه على نمط واحد فما شي الضمير نحوهما فلما غيروا عن وضع واحد ولم يرد فيه النون
بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق المثنيات مع انه داخل في شبه الحرف
من اسماء الاشارة وقد جاء ذان بالالف في الاحوال الثلاث وهو على هذا القول مبني بالاتفاق وللمؤنث
تقلب الذال تاء لقرب مخرجهما وليها لا لغيرها من اسماء الاشارة مرادفات تسعة ذات وتي بالجمع
من الياء والتاء وذي بقلب الف ذا ياء لان الياء قد يكون للتانيث نحو تضربين وذه وته بقلب الياء من تي وذي
هاء لانها تكون عوضا في الوقف من تاء التانيث فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها مع اشباع الهاء فيهما ياء

تثبيتها لما بعد الضمير في الوصل ومع غير الاشباع ومع سكون الهاء منهما في الوقف فيكون للواحدة عشرة
الفاظ وتان بالالف وتين بالياء جرا ونصبا للمثناة والخلاف فيهما كما في ذان ولجمعهما اي الجمع
المذكر والمؤنث اولاء مدا بالهمزة المكسورة او المضمومة على قول بعد الالف وقصرا بدون الهمزة ويستوي
فيها العقلاء وغيرهم ويتصل باول كل منها حرف التنبيه لتنبيه المخاطب على مضمون ما تعلقت به
الاشارة نحو هذا هذان هاتان هؤلاء واما يتصل باولاء اذا لم يلحق باخره اللام فلا يقال هذالك
لان حرف التنبيه للبعيد كان اللام له فلا يجوز الجمع بينهما ويتصل باخر اي باخر كل منها كاف الخطاب
وهو حرف لانه لو كان ضميرا مرفوعا او منصوبا او مجرورا والاجايز ان يكون مرفوعا لانه ليس من صيغ ضمائر
المرفوع ولانه لا رافع هنا ولا جايز ان يكون منصوبا لا ناصب هنا ولا جايز ان يكون مجرورا لان اسماء الاشارة
لا تضاف لانها معرفة لا يجوز تنكيرها لان المعنى الذي يوجب تعريفه وهو الاشارة لا ينفصل عنه فيمتنع اضافتها
لئلا يلزم تعريف المعرف فلما امتنع ان يكون الكاف ضميرا كان حرف خطاب كالكاف في اياك وتصرفه على
المخاطب اعلى حسب المشار اليه لانه انما جي به للتنبيه على احوال المخاطب ويجوز الجمع منهما اي من حرف التنبيه
وكاف الخطاب نحو هذاك لزيادة التنبيه وحث المخاطب على التفهيم وانما افرطوا في التنبيه في اسم الاشارة
لفرط ابهامه لتناوله جميع ما يحضره المخاطب من الجمادات وغيرها فهي اي اسماء الاشارة خمسة الفاظ
على ما مر لستة معان لان اسم الاشارة اما مفرد او مثنى او جمع وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث
كحرف الخطاب فانه ايضا خمسة الفاظ لستة معان نحو ك كما كم كن اربعة من كل من اسماء الاشارة
وحرف الخطاب نصوص على معانيها لا اشتراك فيها وواحد مشترك الا ان المشترك في اسماء الاشارة
الجمع نحو اولاء وفي حرف الخطاب المثنى نحو كما فانه مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون اسماء الاشارة بالنسبة
الى الكاف المتصل بها خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة لستة وثلثين معنى حاصلة
من ضرب ستة في ستة وهي ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا الى ذاكن نحو ذاكم وذاكن وتاك الى تاكن وتاكم
الى تاكن واولئك الى اولئكن ويجوز افراد الكاف اي كاف الخطاب والاسم اي اسم الاشارة مع تعدد
المخاطب والمشار اليه سواء كان التعدد باعتبار التثنية او باعتبار الجمع كقوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك
فان

فان المشار اليه هنا متعدد معنى ويكون مثنى اي بين الفارض والبكر الا انه يدخل على التعدد وكذا المخاطب
متعدد هنا ويكون جمعا كقوله تعالى فما جزاء من يفعل ذلك منكم وذلكم خير لكم وهي اي اسماء الاشارة مع
اللام نحو ذلك وتالك واولالك او مع النون المشددة في التثنية نحو ذانك وتانك للبعيد اي اللام للبعد
المشار اليه وقيل لبعد المخاطب ومع الكاف من غير لام للمتوسط نحو ذاك وتاك وذانك وتانك بتخفيف
واولئك ولغيرهما اي بغير الكاف واللام للقريب فالمجرد من الزيادة للقريب لانه بمنزلة المعنى المجرد
من الزيادة فيكون المجرد للمجرد والمزيد فيه الكاف وحده للمتوسط لانه ادل على القرب من حرف الخطاب
فانه لما كان للخطاب كان المخاطب اقرب من المشير من المشار اليه فصار في حكم البعد بالنسبة الى المخاطب والمزيد فيه
زيادتان الكاف واللام للبعيد وذلك لان زيادة اللفظ على قدر زيادة المعنى وانما خص اللام بالزيادة
فيه لعدم امكان زيادة حروف المد هنا ولا ايراد النون المشابه لها لئلا يلتبس المفرد بالمثنى فزيدت
اللام المشابه للنون واما ذانك بتشديد النون في تثنية ذلك واصله ذانلك فقلبت اللام الى النون
وادغمت لقرب المخرج ولم تقلب النون لاما لئلا يبطل مدة النون من مزية الغنة وقد يقع البعيد موضع
القريب لعظمة المشير كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى ولعظمة المشار اليه كقوله تعالى ذلكم الله ربكم
وذلكن الذي لمتنني فيه وقوله وخاصة عطف على قوله وهي عامة بالامكنة كهنا بضم الهاء وتخفيف
النون وهنا بالفتح او الكسر والتشديد للقريب اي الثانية للبعيد على ما قالوا وهنالك بزيادة
اللام والكاف على هنا وثم بفتح الثاء وتشديد الميم للبعيد وهناك بزيادة الكاف وحدها للمتوسط
على الاصل المعتمد في ذلك وقد يستعار هنالك الى الزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون الموصول
ما يحتاج في جزئيته اي في كونه جزءا تاما من الجملة كالمبتدا والخبر والفعل والفاعل الى صلة
معنى انه لو اردت ان تجعله جزءا لم يكن الا بتكمل الصلة وهذا اولى من تعريف من يعرف ما لا يتم اسما الا
الذي بانفراده اسم ولكنه لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة وعائد اليه وكذا يحتاج الى عائد في تلك الصلة
يرجع اليه ليربطها به والا بقي الحكم المتعلق بالموصول اجنبيا عنه لان الصلة لولا العائد لكانت مستقلة
بنفسها مقطوعة عما قبلها وانما ذكر العائد ليخرج عنه بعض الظروف المضافة الى الجملة كحيث واذ واذا

فان هذه الاسماء لا يتم جزءا الا بالجملة وليست الموصولات لعدم احتياجها الى العايد **مالم يكن**
الموصول **حرفا** لانه لو كان حرفا لا يحتاج الى عائد وانما يحتاج في جزئيته الى مجرد الصلة مثل ان
المصدرية وان واعلم ان ذكر الصلة في تعريف الموصول يؤدي الى تعريف الشيء بما لا يشكل منه
الا بعد لان الاشكال في ماهية الصلة اى شيء هي وليس المراد بالصلة الصلة اللغوية حتى يندفع المحذور
لان كل واحد من الموصول والصلة امر اصطلاحي الا انه لما فسر الصلة بعد اندفع الاشكال **والصلة**
جملة خبرية وانما يجب ان يكون جملة لان وضع الموصول لتطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه او بكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له او لمتعلقه عنده نحو زيد الذي ضربني او زيد الذي
ضربني غلامه او بكونه او بكون متعلقه محكوما على شيء نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه زيد والحكم
من مضمون الجمل وما يشبهها من الصفات مع فاعلها ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا
لم يستعمل من جميع ما يفيد الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة قوله **معلومة للسامع**
اشارة الى علة كونها خبرية فانه لما وجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للسامع قبل حال
الخطاب كما عرفت الان وجب ان يكون خبرية لان الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها
فلا يصح وقوعها صلة لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور بمضمونها على الشعور بمعناه
او الصلة اسم فاعل او اسم مفعول لا صفة مشبهة مع تضمنها للحكم المطلوب في الصلة لتنصيصها على اتصالها
للفعل **بتقدير الجملة الفعلية** لانه انما يكون بشكل اسم الفاعل او المفعول على حسب ما تقتضيه المعنى من
الفعلية لا الاسمية **باللام والالف** فانه لا فرق بين الذي ضرب زيدا عمرو والذي ضرب ابوه عمرو وبين
الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فيكون اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فكرهوا دخول
اللام الاسمية المشابهة للام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فغيروا الفعل المبني للفاعل
في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى واسم الفاعل والمفعول لها
على الخصوص بتقدير الفعل ولذا يصح عطف الفعل عليه كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا
الله قرضا حسنا ولذا ايضا يتم صلة **ويجوز حذف العائد** الى الموصول حال كونه **منصوبا** متصلا بفعل او
صفة

صفة لاستطالة الموصول بصلته مع دلالة الكلام عليه ومع كونه فضلة نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا اى بعثه وكقول الشاعر في الصفة ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
اى موليكه **او مجرورا اشتهر فيه** بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا
لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى تؤمر والاصل تؤمر به فحذف الضمير على
الوجهين لطول الصلة ولا يجوز ان يحذف نسيا لكونه فضلة ويستغنى عنه لانه لما صار من صلة
الموصول لم يكن يستغنى عنه والا لزم اخلاء الصلة عن العائد ويجوز حذف الضمير اذا كان مجرورا
باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اى قاضيه او مجرورا بحرف جر الموصول
او الموصوف بالموصول مثله معنى ومتعلقا كقوله تعالى ويشرب مما تشربون اى منه فحذف العائد
المجرور من لان الموصول مجرور بمثله من جهة المعنى والتعلق وكقوله في الموصوف بالموصول ان تعن
تمسك بالامر الذي عنيت نفوس قوم سموا فظفروا بما ظفروا اى عنيت به ولا يجوز حذف المرفوع اذا
كان فاعلا لئلا يلزم حذف احد جزئي الجملة مع احتياج السابق اليه وان كان المرفوع مبتدأ يجوز حذفه
اذا لم يكن خبره جملة ولا ظرفا كقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم
اى بالذي هو سفه **وقد تحذف الصلة** مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد الخوف
ان الدواهي الصغيرة والكبيرة بلغتا من شدتهما وشناعتهما مبلغا لا يمكن شرحه فتركتا على الابهام
من غير صلة مبينة وقد يحذف الموصول كما تحذف الصلة كقوله امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره
سواء اى ومن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء **وحكمه** اى حكم الموصول **ان لا يكون**
لصلته تعلق بما قبله فلا يصح وقوع لكن واذا وحتى فيها اى في الصلة لان لهذه الكلمات تعلقا بما
قبلها لان لكن للاستدراك الحكم السابق واذن جواب وجزاء له وحتى ان كانت جارة او عاطفة
فتعلقها بما قبلها ظاهر وان كانت حرف ابتداء كانت للاستيناف فلا يقع في صدر الصلة لانها كالجزء
من الموصول **وحكمه ان لا يتقدم عليه شيء من الصلة وابعاضها** لان الصلة لكونها مبينة للموصول
كالجزء الثاني فلا يجوز تقدم شيء منها عليه ولكن يجوز تأخير ما هو متقدم في الصلة **ولا يفصل بينه وبينها**

اى من الصلة بالاجنبى عنهما لما ذكرنا الآن وحكمه ان من الموصول معها منزلة اسم واحد ولذا يقع

مع صلته فاعلا ومبتدا فلا يوصف ما وصف منه كالذى والتى نحو مررت بالذى اكرمته الظريف لان

وتمامهما لا يوصفان ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة سواء كانت هذه التوابع واقعة

من الموصول وصلته او من بعض منها وبعض آخر لانها لا تجئ الا بعد تمام الكلمة وتمام الموصول انما هو

بصلته ومن ثمة لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار لوقوع تاكيد الموصول وهو اجمعين قبل

الصلة وهى في الدار ولم يجز ايضا بالضاربين اجمعين زيدا لان زيدا معمول ضاربين والموصلة اللام

فيكون زيدا من تتمة الصلة وجاز بالضاربين اجمعين زيدا بالواو على ان يكون تاكيدا للضمير المستكن في

الضاربين لان اجمعين حينئذ من اجزاء الصلة ويجوز تقديم بعض اجزاء الصلة على بعض لان بعض الصلة

والبعض الآخر منها وان كانا جزئين الا انه لا يجب ترتب احدهما على الآخر بل يجوز تعقب كل منهما

الآخر وهو اى الموصول من الاسماء لا من الحروف الذى للواحد واصله عند البصرية لذ على وزن

فعل في الاصل فلما اريد الوصف به من الاسماء الموصولة لكونه على وزن الصفات نحو عم وشج بخلاف ما

ومن ادخل اللام الزائدة عليه تحسينا للفظ لئلا يكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة وليست اللام فيه

للتعريف لان الموصول معرفة وضعا والزم اللام فيه لانها لو نزعت ثانية وادخلت اخرى لاوهم كونها

للتعريف كما في الرجل ورجل وقد اجاز بعضهم ان يكون الذى مع الفعل بتاويله منزلة المصدر نحو انت فينا

الذى توغبين اى فينا رغبتك والظاهر انه جعل اسما مكنيا بمعنى المصدر فيكون موصوفة ومصدرا

متعددا الا انه جعل من حروف المصدر كما قيل واللذان بالالف رفعا واللذين بالياء جرا ونصبا

للتثنية والخلاف في انهما مبنيان او معربان كالخلاف في ذان وذين على ما تقدم والذين بالياء في

الاحوال الثلث لانه مبنى عند الاكثرين وان كان الجمع ايضا من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص

باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف اللذين واللتين فانهما جاريان على سنن المثناة

المتمكنة لفظا ومعنى وقد جاء اللذون في لغة بنى عقيل وبنى كنانة بالواو في الرفع فان اعرابه مشهور في

لغتهم نحن الذون صبحوا الصباحا وقوله للجمع خبر قوله والذين وقد يحذف نونهما

او نون التثنية والجمع لاستطالتهما بالصلة كقوله ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا

حذف النون من اللذا واصله اللذان وكقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا على احد الوجوه اى كالذين

خاضوا فحذف النون منه ويجوز ان يكون التقدير كالخوض الذى خاضوا ويجوز ان يكون من قبيل قوله تعالى والذى

جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون فانه يجوز ان يعبر بالذى عن الجمع حملا على من اذا لم يقصد

بالذى معين والتى للواحدة واصله الذى بتاء دالة على التانيث كما في ذا وتا واللتان بالالف رفعا واللتين

جرا ونصبا للمثناة واللواتى للجمع ولها مرادفات اللاتى على وزن فاعل بالتاء بعدها ياء ساكنة واللاى

بياء ساكنة او مكسورة بعد الالف من غير همزة واللائى على وزن فاعل بتاء بعدها ياء ساكنة واللات

بحذف الياء من اللاتى واللوائى والظاهر ان اللوائى وكذا اللواتى جمع الجمع ومن الاسماء الموصولة

ذو الطائية فان ذو من الموصولات على لغة طيئ ويستوى فيها المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى

والجمع على الاشهر وهى مبنية على الاكثر وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب ذو بمعنى صاحب كقوله فاما

الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرت والتى طويت ومن الاسماء

الموصولة ذا حال كونها واقعة بعد ما الاستفهام نحو ما ذا صنعت اى اى شئ الذى صنعته فيكون

ما استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدا لتعذر ان تعمل الصلة فيما قبل موصولها او يعمل جزء

من الخبر في المبتدا وذا موصولة مرفوع المحل على الخبرية وما بعدها صلتها والعائد محذوف على

احد قولى سيبويه وفى ثانى قوليه يكون ما ذا بمنزلة كلمة واحدة منصوبة المحل على انها مفعول صنعت

فتكون الجملة على هذا فعلية تقدم مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام ومن وما يستوى فيهما لابهامهما

وشيوعهما الجميع اى المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع كقوله تعش فان عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل

من يا ذئب يصطحبان فان من وقع هنا على التثنية وكقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك فانه وقع

على الجمع وكقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتانيث تعمل وتذكير من يقنت واى

للمذكر واية للمؤنث لكن تانيثها جائز غير لازم ولا يليهما اى لا يكون العامل فيهما اذا كانا موصولتين

من الافعال الا المستقبل عند الكوفيين كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن قال ابن السراج

او كالجمع الذى خاضوا

فلانا ضربت ايهم في الدار

والصدق من ذو [illegible] لغنى صاحب [illegible]

ذو [illegible] للمثناة

او [illegible] بالجمع المنفصل [illegible] التثنية [illegible] من الواحد

لان ايا بعض ما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذى وقع به الفعل وزال المعنى

الذى وضعت اى له والمستقبل ليس كذلك اما اذا كانتا للاستفهام فيلهما الماضى ايضا نحو ايهم حضر

لعدم تعيينهما ح بصدور الفعل عنهما او عليهما لانك تعلم ان الفعل صدر عن احد منهم مجهول عندك او

وقع عليه فتطلب التمييز والتعيين بالاستفهام بخلاف الموصولة فانها يتعين لمن قصد والفعل او

وقوعه بمعنى الذى والتى اى اى بمعنى الذى واية بمعنى التى وكذا الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول

معا بمعنى احدهما اى الذى او التى او مثنى احدهما او جمعه على حسب ما يبينه الضمير والصيغة نحو الضارب

والضاربة والضاربان والضاربون والضاربتان والضاربات اى الذى ضرب والتى ضربت الى اخرهما

وقوله معا اشارة الى ما قال ابن الحاجب للاولى انه تعالى الالف واللام فى قولك الضارب اسم التعريف

بمعنى الذى لانه كان الذى بحذف داله وياءه وبقى تعريفه لان الذى جملة للتعريف وفيه نظر

لانه لا يتغير معنى اللفظ بحذف بعض حروفه للتخفيف فكذا الذى يكون للتعريف لان الموصول معرفة

بالوضع فلما حذف الدال والياء منه بقى اللام الثانية التى كانت من نفس كلمة الذى وبقى تعريفه ايضا

ولا معرب منها اى من هذه الاسماء الموصولة لوجود المقتضى لبنائها فيها كما عرفت قبل وقد زعم

ايضا الاختلاف فى تثنية الذى والتى الا اى فانه معرب للزومه ظاهرا وحقيقة الاضافة التى من

خواص الاسم فتقوى امر الاسمية فيه فترد الى اصله من الاعراب ولا يعرب نحو خمسة عشر وان كان مضافا

لعدم لزوم اضافته وكذا نحو كم رجل لعدم لزوم اضافته لانه قد ينصب بعد كم الخبرية وكذا نحو

لدن لانه وان كان لازم الاضافة الا انه قد يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة ما لم يحذف صدر

صلتها فان حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة وكانت الصلة جملة اسمية وكان صدرها ضميرا

راجعا الى اى فالضم اى فبناؤها اى على الضم واجب عند البصرية لان الشىء اذا فارق اخواته لعارض

قوى شديد النزوع اليها ولما حذف الصدر منها صار كانه متضمن لما يحتاج اليه فبنى على الضم كما بنى

من قبل ومن بعد وعليه جبرا لما نقص باقوى الحركات نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اى هو

اشد فانه لو لم يكن مبنيا على الضم لوجب ان يكون منصوبا لانه مفعول لننزعن والزائد قرئ فى الشواذ

بالنصب

بالنصب ايضا وهو على مذهب الكوفية اما اذا لم تكن اى مضافا فكلام العرب الاعراب نحو اكرم ايا

افضل وقد اجيز البناء قياسا لا سماعا فتقول اكرم اى افضل واما اذا كانت الجملة فعلية فلا يحذف

منها شىء فلا يبنى اى وكذلك اذا لم يكن صدرها ضميرا اى لا يحذف الصدر نحو اضرب ايهم غلامه قائم

لان غير الضمير لا يحذف كثيرا فى الصلة بخلاف الضمير فانه يكثر الحذف فيها وقد تساهل المصنف فى ترك القيود

التى ذكرناها وقول الخليل والكوفيين بانه اى بان ايهم بالضم على حكاية القول قالوا ان ايهم

فى الاية مبتدأ وخبره اشد وهى على هذا استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة مفعول لننزعن

كقوله واوتيت من كل شىء فمن للتبعيض والجملة اعنى ايهم اشد محكية اى منصوبة شيعة على

اضمار القول اى كل شيعة مقول فيه ايهم اشد ضعيف اذ قلما يصار الى مثل ذلك اى الى الحكاية

واضمار القول فى سعة الكلام قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية كما اجاز الخليل على

معنى اضرب القوم الذى يقال له ايهم افضل لجاز اضرب الفاسق الخبيث بالرفع على معنى اضرب الذى يقال له

الفاسق الخبيث وقول يونس بالتعليق اى تعليق الفعل الذى قبل اى عن العمل فانه يجوز تعليق غير

افعال القلوب ايضا نحو اضرب اولا ايهم افضل اضعف اذ لا يعرف تعليق الاكثر من الافعال والا لزم

ان يكون الاسم فى التركيب من غير اعراب له لانه لا يكون مبتدأ لعدم الخبر له ولا فاعلا لعدم الفعل المقتضى

له والمفعولية مسلوبة بالالغاء وانما كان هذا القول اضعف من القول الاول لان الاول قد يصار اليه فى ضرورة

الشعر بخلاف هذا لانه وجد اسم فى التركيب من غير اعراب له لا يوجد لا فى سعة الكلام ولا فى ضرورته فى غير

صيغة ضمير الفصل على الاختلاف فيها ويبطل قولهما ايضا قوله اذا ما لقيت بنى مالك فسلم على ايهم افضل

لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر القول بينها وبين معمولها والموصول من الحروف ان مشددة وكذا

ان مخففة وما وكى المصدريات وهى بعد الثلاثة الاخيرة لانها قد يكون غير مصدرية ايضا فالمصدرية نحو

اردت ان تخرج اى خروجك وبما رحبت اى برحبها وجئتك كى تكرمنى اى لاكرامك واما غير المصدرية فنحو ان

الزائدة كقوله تعالى فلما ان جاء البشير ونحو التفسيرية نحو فاوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك البحر ونحو

ما الزائدة كقوله تعالى فبما رحمة ونحو كى غير المقرونة بلام التعليل لفظا فانها لا يتعين كونها الا اذا كانت مقرونة

باللام لفظا لانها لو لم تقترن بها لاحتمل ان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها كما تقدم مع ان في نحو جئت
ان اداك وان تكون حرف جر بمعنى اللام والفعل بعدها منصوب بان مقدرة فان ذكر اللام لم يجز
ان تكون حرف جر بمعناه لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر فانها حروف موصولات فصلة
ان جملة اسمية نحو بلغني ان زيدا قائم وصلة البواقي اي ان وما وكي جملة فعلية فعلها متعرف
لانها انما يدخل على الافعال وقد يوصل ما بجملة اسمية كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك
كالثغام المخلس وقد يشبه ما بان في العمل وان بما او بان المخففة في تركهما اي في ترك العمل
وذلك لما بينهما من الشبه المعنوي كما في الحديث والتنزيل كقوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا
كما تكونوا يولى عليكم فانه جعل ما ناصبة ولذا حذفت النون في تكونوا وقوله تعالى ان يتم الرضاعة
فانه جعل ان غير ناصبة ولذا كان يتم مرفوعا على رواية مجاهد وكقوله ان تقرآن على اسماء
ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى مصدرية غير ناصبة لوجود علامة الرفع وهو النون
معها وما الاسمية على ستة اوجه واحترز عن ما الحرفية فانها تجي لمعان ليس هذا موضعها
موصولة لغير العقلاء غالبا وقد تجي للعقلاء نحو قوله تعالى والسماء وما بناها وشرطية متضمنة
للشرط والجزاء لغير العقلاء كقوله تعالى وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه واستفهامية كقوله تعالى
وما تلك بيمينك ووصفة وهي التي تلي النكرة لافادة الابهام وفائدتها التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما
او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه وقيل هي حرف هنا وموصوفة مفرد نحو قوله تعالى ما لدي عتيد
اي شي عتيد او جملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر اي رب شي تكرهه النفوس على ان وقيل
ما هنا مهيئة لدخول رب على الجملة وهي حرف وتامة بمعنى شي كقولهم في التعجب ما احسن زيدا وكقوله
تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا هي فنعم مسند الى مضمر وما نكرة مفسرة له والمخصوص بالمدح هو هي وقال سيبويه
انها هنا معرفة اي فنعم الشي هي وانما سميت تامة لعدم احتياجها الى الصفة ولا الى الصلة ومن كما في اوجهها
الا الثاني اي ان من في اوجهها تختص بذوي العلوم ولا تقع على ما لا يعلم الا تغليبا كقوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومن يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فانه تعالى قال ومنهم الضمير راجع الى كل دابة

فغلب

٩٧

فغلب العقلاء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي بخلاف ما فانها في الغالب لما لا يعلم وقد جاء
في العالم قليلا نحو سبحان ما سخركن وسبحان ما يسبح الرعد بحمده ولا تكون من تامة ولا صفة فالموصولة
نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من يضرب اضرب والاستفهامية نحو من ابوك والموصوفة بمفرد او جملة
كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا فانه روي غيرنا مجرورا على انه صفة من
اي على كل انسان غيرنا ومرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف والمبتدا مع الخبر مجرور المحل على الوصفية
ويشتركان اي ما ومن في انهما لا يقعان حال كونهما موصولتين وموصوفتين فلا تقال مررت بمن
او بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة لمن او لما لان وضعهما وضع الحروف فلا يجوز ان يوصفا
ولكن يؤكدان كما يؤكد الذي نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه لان مشابهتهما الحرف
لا تمنع التاكيد كما تمنع الوصف لان الحروف تؤكد ايضا واي واية كمن في اوجهها الاربعة فالموصولة
نحو اضرب ايهم في الدار والاستفهامية ايهم اخوك والشرطية كقوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل الا انهما اي اي واية يقعان صفة لنكرة نحو مررت برجل اي رجل اي رجل
عظيم لا يعرف كل احد فيسال عنه فهي في الاصل استفهامية نقلت الى الصفة وقد يقع حالا للمعرفة كقوله
فاومات ايما خفيا لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى ويلزمان الاضافة اعلم ان انهما تنفصلان
ان اي ان كان صفة لنكرة او حالا لمعرفة يلزمها الاضافة لفظا ومعنى الى ما ماثل الموصوف وذا الحال
لفظا ومعنى نحو دعوت امرا اي امرئ او معنى لا لفظا نحو دعوت امرا اي فتى وان كان استفهامية او
شرطية فقد استغني بمعنى الاضافة عن لفظها ان علم المضاف اليه كقوله تعالى في الشرط اياما تدعوا فله
الاسماء الحسنى وكقول ابن مسعود رضي الله عنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم اي العمل احب
الى الله تعالى قال الصلوة في وقتها قلت ثم اي قال بر الوالدين قلت ثم اي قال الجهاد في سبيل الله وان
كان موصولة فيستغنى بعوض المضاف اليه عنه نحو يا ايها الرجل واذا اخبرت عن شي منسوب ومنسوب
اليه معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر بجملة فعلية او اسمية صدرتها بالذي ونحوها كالتثنية
والجمع والمؤنث او بالالف واللام صدرتها اي الذي والالف واللام وجعلتها مبتدا واخرت الشي

لخبرها اى الجعل الشئ المراد عنه الاخبار او مرادفه خبرا عنها بعد ان تضع مكانه اى مكان ذلك الشئ
ضميرا لها اى للذى اما الضمير فللربط واما كونه فى مكان ذلك الشئ فلانه كناية عنه فناسب ان يكون
فى مكانه فشروط الاخبار بالذى اربعة تصدير الجملة بالذى مبتدأ وتاخير الاسم المراد عنه
الاخبار خبرا ووضع الضمير مكانه وكون الضمير عائدا الى الموصول وتحقيق هذا المقام ان الشئ قد يكون
معلوما من وجه مجهولا من وجه فاذا اراد المتكلم ان يبين ذلك الشئ المعلوم من وجه وجهه الذى
هو غير معلوم جعل الجهة المعلومة مخبرا عنها معبرا عنها بالذى والجهة المجهولة على ما هو قياس باب
الاخبار مثلا انك تعلم زيدا من حيث كونه منطلقا من حيث الانطلاق ولا تعلم من حيث كونه زيدا اى
تعرف شخصا معينا قام به الانطلاق ولا تعرف انه زيد او عمرو فيقول لك المتكلم الذى هو منطلق
زيد واذا كان كونه زيدا معلوما وكونه منطلقا غير معلوم قال لك الذى زيد هو منطلق وليس
قولهم اخبر عن زيد ونحوه من زيد منطلق بالذى على ظاهره واما المعنى اخبر عن شئ مبهم هو زيد
فى المعنى بزيد وقولهم بالذى الباء فيه للاستعانة اى اخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذى واللام
فالذى هو مخبر عنه لا مخبر به وزيد مخبر به لا مخبر عنه تقول فى الاخبار بالذى عن البدل دون
المبدل منه فى نحو مررت برجل اخيك الذى مررت برجل به اخوك وباللام المار انا برجل به اخوك
وانما ابرز الضمير لان الصفة وهى المار جارية على اللام وهى للمتكلم والالف واللام مختصان
بالجملة الفعلية لا الاسمية المتصرفة اى يكون فيها فعل متصرف غير المقدم معمولها احترازا
عن نحو زيدا ضربت وقوله ليصح بناء صلتهما اى صلة الالف واللام علة لهذه القيود الثلثة فان
صلة الالف واللام هى اسم للفاعل والمفعول على ما عرفت وليس اسم الفاعل ولا اسم المفعول بمعنى الجملة
الاسمية حتى يسبك منها احدهما وكذلك ان كان فعلها غير متصرف او كان معمولها متقدما لا يمكن
بناء صلتهما لما سيجئ وكان عليهما ان يزيد قيدا آخر وهو غير متصدرة بحرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل
او المفعول كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام فانه لا يبنى اسم الفاعل او المفعول من هذه الجملة
لعدم اشتماله على معناها فان اختل شرط منها اى من هذه الشروط الاربعة تعذر الاخبار على هذه
الطريقة

الطريقة ومن ثمه امتنع الاخبار عن كم استفهامية او خبرية لانه لا يجوز تاخيرها لاقتضائها
التصدر لما فيه من معنى الانشاء والاستفهام وعن ضمير الشان لتعذر تاخيره لانه لو اخر لم يحصل
الابهام قبل التفسير وضمير الفصل بين المبتدا والخبر لتعذر تاخيره لانه انما يؤتى به قبل الخبر
ليفصل الخبر عن الصفة فلو اخر لزال هذا الغرض والظروف والمصادر غير المتصرفة وهى التى تلزم النصب
على المصدرية نحو سبحان الله للزومهما النصب على الظرفية والمصدرية فلو جعلنا خبرين لزم ان يكونا
مرفوعين وعن الحال والتمييز المنصوب ومجرور رب ومفتوح لا النافية لنفى الجنس لتعذر وضع الضمير
مكان هذه الاسماء لان الضمائر معارف وهذه الاسماء لازمة التنكير وكذا كل ما يلزم التنكير ومفتوح لا
احترازا عن نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو فانه يجوز الاخبار بالذى عن كل واحد من المرفوعين فتقول فى الاخبار
عن الاول الذى لا هو ولا عمرو فى الدار زيد وما اقيم المظهر اى المعنى الذى اقيم المظهر فيه مقام المضمر
كقوله تع الحاقة ما الحاقة فانه لا يجوز الاخبار عن هذا المظهر لانه انما اقيم مقام المضمر لغرض من التفخيم وغيره
ونحو القارعة الثانية فى قوله تع القارعة ما القارعة
فلو اقيم مقامه المضمر لزال هذا الغرض وعن المصدر العامل بدون المعمول فلا يقال فى ضربى زيدا الذى هو
زيدا ضربى لتعذر اعمال المضمر وان كان عبارة عن المصدر لان لفظ العامل مراعى فى العمل فالاضمار يزيل
اللفظ اما اذا لم يكن المصدر عاملا فيجوز الاخبار عنه لعدم المحذور المذكور فتقول فى اعجبنى الضرب
الذى اعجبنى هو الضرب وعن الصفة بدون الموصوف فلا يقال فى جاء رجل عالم الذى جاء رجل هو عالم
وعن الموصوف بدون الصفة فلا يقال فى المثال المذكور الذى جاء هو عالم رجل لان الضمير لا يوصف ولا
يوصف به ويجوز الاخبار عن الموصوف مع الصفة فيقال فى المثال المذكور الذى جاء هو رجل عالم وعن المضاف
بدون المضاف اليه فلا يقال فى جاء غلام زيد الذى جاء هو زيد غلام لامتناع اضافة الضمير وعن المضاف اليه
غير المستقل بان يكون مجموع المضاف والمضاف اليه علما لشئ فانه لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده
لعدم استقلاله فى المعنى لانه صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة كحمار قبان لدويبة اما اذا كان مستقلا فيجوز
الاخبار عنه تقول فى جاء غلام زيد الذى جاء غلامه زيد لجواز كون الضمير مضافا اليه وعن الضمير المستحق لغير
اى لغير الموصول مبتدا كان ذلك الغير نحو زيد ضربته او موصولا نحو الذى ضربته زيد او موصوفا نحو جاء
رجل ضربته فانك لو اخبرت عن الضمير فى زيد ضربته وقلت الذى زيد ضربته هو فان جعلت الضمير الاول لزيد

بقي الموصول بلا عائد وان جعلته للموصول بقي المبتدا بلا عائد وعلى هذا فقس ولا يجوز ان يكون الضمير
المؤخر المرفوع عائدا على المبتدا والمنصوب عائدا على الموصول لان الضمير العائد الى المبتدا يجب ان يكون في خبر
وهو خارج عن خبر **ومن الاسم المشتمل عليه** اي على الضمير الذي يستحقه غيره نحو زيد ضربت غلامه وزيد
ابوك رجل يحبه فانه لا يجوز الاخبار عن هذا الاسم لمثل ما قلنا في زيد ضربته **و** يمتنع الاخبار **عن معمول ليس
وعسى وافعال المدح والذم والتعجب وعن منصوب زيدا ضرب بالالف واللام** اما امتناع الاخبار
بالالف واللام عن معمول هذه الافعال فلانه لا يجيء منها اسم الفاعل ولا اسم المفعول اللذان هما صلة الالف
واللام واما منصوب زيدا ضرب فانه ان جعل الضمير القائم مقامه قبل الفعل بعد صوغه في صورة اسم الفاعل
لزم الفصل بين لام الموصول وبين صلته وان اخر الضمير لفسد المعنى المستفاد من التقديم وهو الحصر وانما يجوز
تقديم الضمير في الذي اعطيته زيدا درهم على في ان المظهر القائم هذا الضمير مقامه مؤخر عنه في قولنا اعطيت
زيدا درهما لاختصار المتصل مع عدم فساد المعنى لعدم اللبس ولذا لا يجوز تقديم ثاني مفعولي اعطيت مع اللبس
فلا تقل في الاخبار عن عبد الله في قولك اعطيت زيدا عبد الله الذي اعطيته زيدا عبد الله وانما يجب ان يقال الذي اعطيت
زيدا اياه عبد الله لان المفعول الاول هنا انما يتميز عن الثاني بتقديمه لصلاحية كل منهما ان يقع مفعولا اول
اما الاخبار عن معمول هذه الافعال غير المتصرفة بالذي فجائز تقول في الاخبار عن زيد في ليس زيد منطلقا
الذي ليس منطلقا زيد وعن منطلقا الذي ليس زيد اياه منطلق وكذا يجوز الاخبار بالذي عن منصوب زيدا
ضربت فتقول الذي اياه ضربت زيد **اسماء الافعال ما معناه الامر** كرويد زيدا **او** ما معناه **الماضي**
كهيهات بمعنى بعد واف فانه بمعنى تضجرت لا بمعنى اتضجر لانه مبني ولو كان بمعنى المضارع لزم ان يكون معربا
كتسميته الا انه يجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي
على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا يجوز ان يقال ان اف بمعنى اتضجر كما قال كثير
من النحاة وقوله **بغير ضميمة** قيد في الماضي واحتراز عن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي بضميمة
تدل عليه نحو زيد ضارب عمرو امس وقوله بغير ضميمة حال من مدلولات هذه الاسماء الفاظ الافعال ثم مدلولات
الفاظ الافعال تعرف من معانيها لانها لو دلت على ما دلت عليه الافعال لكانت هذه الالفاظ افعالا باطلة لاتفاقهم
على اسكان الضمائر في هذه الاسماء ولو كانت الالفاظ مدلولاتها لامتنع ذكره ولامتنع ايضا ان يعمل عمل الافعال
لان

لان العامل كما اعتبر لفظه في العمل يعتبر معناه وقد علمت في صدر الكتاب انها خارجة عن تعريف الفعل داخلة
في تعريف الاسم لان دلالتها على الحدث من الازمنة الثلاثة ليست باصل الوضع الاول فلا يلزم من دلالتها على
ما دلت عليه الافعال ان تكون افعالا وخرج عن التعريف نفس الامر والماضي بقوله ما معناه لان ما عبارة عن الاسم
بدليل قوله اسماء الافعال **فمنه ما استعمل معرفة ونكرة** جميعا **او** استعمل **معرفة** لا غير **او** استعمل
نكرة لا غير وذلك لان هذه الاسماء لما وجدوها على ثلاثة اضرب ما استعمل منونا وغير منون نحو صه وايه وما
استعمل غير منون لا غير كبله وآمين وما استعمل منونا لا غير نحو واها في التعجب قصدوا التفرقة
بين ما استعمل منونا وبين ما استعمل غير منون فحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة
والتنكير والتعريف راجعان الى مصادر الافعال التي هذه الاسماء اسماء لها فاذا قلت صه بغير التنوين
كان معناه الامر بسكوت معهود واذا قلت صه بالتنوين كان معناه الامر بسكوت ما وقال ابن الحاجب
اذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي بمعناه كما تقول في اسامة وغدوة واذا قدر نكرة كان
لواحد من آحاد الفعل الذي يتعلق اللفظ به فصار امس بهذا التقدير مختلفا **وعلامة التنكير لحاق
التنوين** لها **وعلامة التعريف عدمه** اي عدم لحاق التنوين وهذا الاطلاق ليس كما ينبغي لانه
ليس ترك لحاق التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم علامة التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير علامة
التعريف **ولا يتقدم معمولها** اي معمول اسماء الافعال عليها عند البصرية لانك عرفت في صدر الكتاب
ان اصل هذه الاسماء اما مصادر وقد عرفت امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه نقل
الى المصدرية وهو بامتناع التقديم اولى واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان في العمل قبل النقل
لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل خلافا للكوفية فانهم اجازوا تقديم معمولها عليها استدلالا بما اجاب المصنف
عنه بقوله **وكتاب الله عليكم نصب على المصدر بفعل دل عليه مضمون الكلام** السابق في تقوله
فان قوله تعالى قبل حرمت عليكم امهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب عليهم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم
كتابا فيكون من باب المصدر المؤكد لنفسه المضمر فعله اضمارا واجبا قياسا وليس نصبه بعليكم حتى يلزم تقديم
معمولها عليها وبقوله **ودلوي دونكا** في قوله يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا

مبتدأ او خبر اي دلوي مبتدأ دونك ظرف لا اسم فعل خبر له اي دلوي قدامك فخذه وليس دلوي
منصوب المحل به ويكل المتأخر عنه حتى يلزم مذهب الكوفية ومنها اي من اسماء الافعال فعال
المعدول عن الامر عدل عنه للمبالغة ولو قلنا ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر كان قبل الاسم
اصل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة تجري بان صيغة افعل ولا دليل لهم على
عدليته مع ان الاصل في كل معدول عن الشيء ان يخرج عن نوع ذلك الشيء من اسم الى اسم كلاهم ونزال بالنسبة
الى انزل ليس كذلك لانه اسم والمعدول عنه فعل وهو قياس من الثلاثي المجرد المتصرف التام عند سيبويه
لا عند المبرد بقول كالة كتاب وعلام في كل الكتب واعلم والصحيح قول سيبويه لانه قد كثر بالنظر
الى باب واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة واطرد فيه وجاء على منهاج واحد ما هو كذلك في القياس
عليه جائز ولا يقال من انطلق طلاق لعدم كونه مجردا ولا من دع وذر وداع ودار لعدم تصرفهما ولا من
كن كوان لعدم كونه تامة وكان عليه ان يذكر القيود المذكورة وفعلال سماعي في غيره اي في غير الثلاثي
حتى اتفقوا على انه لم يات منه الا لفظان كقرقار اي صوت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة
لصبيان العرب وما كان قليلا لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه عنده قياسي وما كان من فعال علما
لاعيان الاناث كحذام وهو معدول عن حاذمة عندهم او كان معدولا عن المصدر المعرفة فانه
معدول عن الفجرة ومنبهم انه من اعلام المعاني كان حذام من اعلام الاعيان او معدولا من فاعلة
حال كون فعال صفة مختصة بالنداء ولازمة له في سب المؤنث نحو يا خباث ويا فساق اي يا خبيثة ويا
فاسقة او صفة غير مختصة به اي بالنداء كطمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة وفي تعمله عن
فاعلة نظر لانه ليس يجب ان يكون فعال هذا معدولا عن فاعلة وانما يجب ان يكون معدولا عن الصفة
سواء كانت الصفة فاعلة او لا كيا رطاب فانه معدول عن يا رطبة قوله مبني خبر قوله وما كان للتشبيه
به اي بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة فان كل واحد من هذه الثلاثة معدول كفعال المعدول عن الامر
وكل واحد منها على وزنه ايضا وفيه نظر لانه لا دليل على عدلها فالاولى ان يكون بناؤها للتشبيه به من جهة
الزنة والمبالغة فان نحو حماد وفجار ابلغ من الحمد والكعار كان نزال ابلغ من انزل لانه بمعنى انزل ثلث مرات
الا

الا العلم لاعيان الاناث في تميم فانه عندهم معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث مشابهته للذي بمعنى الامر
اذ لا يتصور المبالغة في العلم الشخصي وعند الحجاز مبني اجراء للعلم الشخصي مجرى العلم الجنسي كفجار الا
ما آخره اي آخر العلم لاعيان الاناث راء كحضار فانه مبني عند اكثرهم وقد عرفت بيانه لكن في
بحث غير المنصرف الاصوات وسميت اصواتا وان كان غيرها من اقسام الكلمات
ايضا من جنس الاصوات لكونها في الاصل صوتا ساذجة لا كلمات دالة على معان ما به يصاح
كقول المتعجب وي عند التعجب ونخ لاناخة البعير او به يدعى البهائم كدج للصياح بالدجاج او
يزجر البهائم كحل لزجر الناقة او يحث البهائم وكذا السباع والطيور كنشوا وساء للحمار المورد
او حكي به الصوت وهو على قسمين لازمة الحكاية بان يكون ابدا لحكاية كطيخ مكسور الطرفين
لحكاية صوت الضاحك وغاق لحكاية صوت الغراب وطق لحكاية وقع الحجارة بعضها على بعض ولم يلزمها
كالاصوات التي تندم بها او يتفجع او يتعجب فانها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة بل دالة
بالطبع على معان في انفسهم يكون تارة حكاية كقولهم قال رجل به وتارة تفيد لا حكاية كقول الحاكي وي عند
التعجب بخلاف طيخ وغاق وطق فان هذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس
المحكي كذلك لانه شبه المركب من الحروف فان طيخ ليس عين ما صدر به الشخص عند الضحك وكذا غاق
وطق اذ الحيوانات العجم والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان وما وضع لحكاية الاصوات
على قسمين اخرين اما الاصوات حيوان واما لا صطكاك اجرام المركبات كل كلمتين نشأ
منه اي ما حصل اسما واحدا بان يدل على معنى واحد فيسمى اسما بهذا الاعتبار مجازا والا فليس هو
باسم حقيقة اذ كل اسم كلمة ولا شيء من المركبات بكلمة بلا نسبة اسنادية او اضافية بينهما احتراز عن
نحو تأبط شرا ونحو غلام زيد فان الاول محكي على حاله والثاني جزئه معرب وكلاهما فيما يكون كلا الجزئين او
احدهما مبنيا بسبب التركيب وان كان الثاني صوتا كسر الثاني على الاكثر بني اي مع فتح الاول نحو سيبويه
اما كسر الثاني فللتشبيه بنحو غاق انه صوت ايضا واما فتح الاول فلانه منزلة جزء الاول في نحو خمسة عشر وبعض
العرب يعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف لعدم تضمنه الحرف وان كان الثاني اسما لا صوتا تضمن حرفا
كحرف العطف وحرف الجر فتح الجزآن اذ لم يشابه اوله اي اول المركب المضاف بسقوط التنوين من الاول

نحو هو جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته او بيت منه منتهيا الى بيت مني وملاصق لبيت مني ثم كثر
استعماله حتى يفهم منه القرب من غير نظر الى البيت والبيت فصيرا اسما واحدا وبنيا اما الاول فلانه بمنزلة
الصدر من الكلمة ولكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف واما الثاني فلتضمنه الحرف وعلى الفتح ليزول بعض الثقل
الحاصل من جعل الكلمتين واحدا ونحو احد عشر الى تسعة عشر فانه في الاصل احد وعشرة فلما قصد هنا امتزاج للتمييز
وتركيبهما حذفت الواو المؤذنة بالانفصال وبني الجزآن وانما قصد امتزاج هذا المعطوف والمعطوف عليه دون
غيرهما لانهما معا عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف غيرهما نحو لا اب وابنا وفتح الثاني لا الجزآن جميعا ان شابه
الاول المضاف بسقوط النون منه نحو اثنا عشر فانه في الاصل اثنان وعشرة فلما حذف منه الواو المؤذنة بالانفصال لاجل
التركيب وجب حذف النون من اثنان ايضا لانها يدل على الانفصال ايضا فاشبه المضاف لان حذف النون حكم من
احكام الاضافة فيعطى حكم المضاف هو الاعراب وانما لم يعرب نحو خمسة عشر مع ان الاول منه شابه المضاف بحذف
التنوين منه لانه لم يحذف التنوين منه للتركيب بل للبناء بخلاف النون فانه انما حذف للتركيب لا للبناء وذلك لان تنوين
التمكن لا يجتمع مع البناء بخلاف النون وان لم يتضمن الثاني الحرف فتح الاول وجب ان كان اخره حرفا صحيحا نحو
حضرموت وبعلبك واسكن نحو معدي كرب بامتناع الثاني اي مع امتناع ثانيه من الصرف معربا ثانيه اعراب
المفرد وذلك لانهما لفظان مزجا وجعلا اسما واحدا دالا على معنى ولم يكن له حكم قبل النقل الى العلمية حتى ابقي
على ما كان عليه كما ابقي في نحو عبد الله وبرق نحره فالحق بالمفردات اذ مدلوله مفرد كما ان مدلول المفردات
كذلك وجعل غير منصرف للتركيب والعلمية او اعربا اي الجزآن مع ما لم يتضمن الثاني الحرف اعراب المضاف وعلة ذلك
انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الآخر وليس فيه حكم
الاضافة معنى كما في غلام زيد فان زيدا غير الغلام وفي الاضافة فيه معنى اللام بخلاف بعلبك فان بك فيه ليس اسما
لشيء اضيف اليه بعل بل هما بمنزلة اسم واحد وهذه اللغة ضعيفة بالنسبة الى الاولى لان في الاولى تشبيها معنويا
وفي الثانية تشبيها لفظيا واعتبار المعنوي اقوى من الاعتبار اللفظي بامتناع الثاني من الصرف
على ان جعل اسم مؤنث او انصرافه على ان جعل اسم مذكر فيقال معديكرب ومعدي كرب في الاحوال الثلث وقد
يضاف المفتوح جزآه نحو خمسة عشرك باعراب الآخر من الجزئين او ببنائه ان سمي به اعلم ان نحو خمسة
عشر اذا جعل علما كان مبنيا بجزئيه ايضا عند بعضهم رعاية لتضمنه الاصلي الحرف ويحتمل ان يكون معربا ويكون فتحة الثاني لحكاية

حكاية بنائه كما يحكى الاعراب في المنقولات لكن لما كانت حكاية البناء مانعة من اعرابه لفظا اعرب باعراب تقديري
ومنع عند الآخرين لزوال ذلك التضمن بالعلمية اذ ليس معناه خمسة وعشرة وعند اعرابه جاز فيه وجهان آخران
كما في معدي كرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني مع منع صرفه والثاني الاضافة ومع الاضافة جاز في المضاف
اليه الصرف وتركه وانما يجوز فيه ترك البناء المحكي ولا يجوز في نحو تابط شرا ترك الاعراب المحكي احتراما للاعراب
فعلى هذا اذا اضيف نحو خمسة عشر جاز في الثاني الاعراب والبناء بلا شرجيح لاحدهما على الآخر وبالبناء اي مع
بناء الآخر من الجزئين على الاشهر ان لم يسم به لبقاء علة البناء من تضمنه الحرف خلافا للاخفش فانه قال
لما كانت الاضافة ترجح جانب الاسمية والاعراب متى باشر الجزء الثاني جاز اعرابه قياسا على اثني عشر لكن بينهما
فرق وذلك لان اول اثني عشر لما قد مضافا فالوجه حكم الاضافة فيه كما قلنا فان علة بنائه وهي كونه بمنزلة
صدر الكلمة لان المضاف له حكم الاستقلال في الاعراب بخلاف ثاني خمسة عشر فان علة بنائه وهي تضمنه للحرف
باقية حالة الاضافة ايضا فلا يلزم من اعراب الاول من اثني عشر اعراب الثاني من نحو خمسة عشر **الكنايات**
الكناية هي ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامع نحو جاءني فلان والشناعة المعبر عنه كهن في الفرج او لنوع فصاحة نحو قولك فلان كثير الرماد
والمراد منها بعض الكنايات لان كلها غير مبنية ولذا قال كم وكذا للعدد وكيت وذيت بالحركات الثلث
في ثانيهما للحديث ولا يستعمل كيت الا مكررا نحو قال فلان كيت وكيت كما ان ذيت لا يستعمل الا كذلك نحو
كان من الامر ذيت وذيت وانما بنيا لوقوع كل واحد منهما موقع الجملة وهي من حيث هي لا تستحق الاعراب
والبناء لانهما من خواص المفردات وكان يجب على هذا ان لا يبنيا ايضا كالجملة لكن لما لم يخل الجزآن عن المفردات
عنها ابقينا على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء فكم الخبرية وانما بنيت لتضمنها معنى
الانشاء الذي يكون بالحروف غالبا ولكونها موضوعة على وضع الحروف ولشبهها بكم الاستفهامية المبنية لتضمنها
معنى الاستفهام ووجه الشبه من جهة اللفظ والمعنى لان كل واحد منهما كناية عن العدد كناية عن الكثير من العدد
المجهول عند المخاطب المعلوم عند المتكلم واعلم ان جر مميزها عند غير الفراء باضافة كم اليه لان الخبرية
للكثير فحملت على العدد الكثير وعند الفراء بمن مقدرة وجوز عمل الجار هنا وان كان مقدرا لكثرة دخول
من على مميز الخبرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه فتأمله ومميزها مجرور

وانما تكون نصا في مذهب غير الفراء لو قال وتضاف الى مميزها مجموع او مفرد نحو كم رجل او رجال عندك والمفرد اكثر من المجموع لان كم للتكثير فجعل مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان العدد الكثير يدل على الكثرة صريحا فاستغنى به عن الجمع بخلاف كم فانها كناية عن العدد الكثير وليس في لفظها ما يدل على الكثرة فجوز جمع مميزها تصريحا بالكثرة ما لم يفصل بينهما اي بين كم ومميزها فان فصل بينهما بجملة او ظرف فالمختار النصب اقول يجب النصب على قول غير الفراء لانه انما يكون مجرورا عند غيره باضافة كم اليه ولا يجوز الاضافة مع وجود الفصل فحملت على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل ولا يجب النصب عند الفراء بل جاز جره مع الفصل لان المجرور عنده من المقدرة لا بالاضافة كما قلنا ومميزها اي مميز كم حال كونها استفهامية وهي تدل على عدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب وعلى عدده مجهول عند المخاطب وكذا الخبرية تدل على عدده مجهول عند مفرد منصوب حملا لها على المتوسطة من العدد وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لان المستفهم لا يتحقق عنده في الاغلب كثرة العدد المستفهم عنه ولا قلته بل المستفهم الى ما دونها وقليلة بالنسبة الى ما فوقها ولانها كعدد مقدر بهمزة الاستفهام فاشبهت العدد المركب فاجريت مجراه في كون مميزها منصوبا مفردا ولا يجوز جر مميزها الا اذا انجرت هي مسئلة الكتاب على كم جذوع بيتك مبني فانه يجوز جر مميزها لتقصد تطابق كم ومميزها في الاعراب والجر لمميزها صح عند الخليل وسيبويه بتقدير من وابقاء عملها وقال الزجاج باضافة كم اليه والقول الاول اولى لانها بمنزلة عدد ينصب ما بعده فلو خفضت بها ما بعدها متى ونصبته اخرى لزم تفضيل الفرع على الاصل فان وقع اسم مرفوع بعدهما اي بعد كم الخبرية والاستفهامية او وقع مجموع بعد الاستفهامية فعلى حذف المميز منهما فانه يجوز حذف مميزها بالقرينة تدل عليه نحو كم درهمك اي كم دانقا درهمك فحذف لدلالة الحال عليه لانك اذا ذكرت الدرهم علم انك سالت عن وزنه وكذا قولك كم عندك اي كم دينارا عندك اذا جرى ذكر الدينار ولكن حذف مميز الاستفهامية اكثر لانه فضلة وتمام في مميز الخبرية او الاستفهامية فيه قوله كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فانه روي على ثلثة اوجه النصب على الاستفهام والجر على الخبر والرفع على حذف المميز من الخبرية او من الاستفهامية على معنى كم مرة او متى اوكم حلبة اوحلبة عمة لك حلبت علي فتكون على هذا الوجه منصوبة المحل على المصدرية او الظرفية

ونحو كم لكم كم عليك رقباء على تقدير كم انسانا وكم نفسا عليك رقباء صح

وعمة مرفوع بالابتداء وقد حلبت خبره وعلى القولين مرفوع على الابتداء وكل خبرها وقد حلبت صفة عمة وفدعاء على الوجهين صفة لعمة ونحو كم لك غلمانا فانه حذف المميز فيه من الاستفهامية لان غلمانا لا يصح ان يكون مميزا لها لكونه جمعا اي كم نفسا استقر والك حال كونهم غلمانا ويجوز دخول من فيهما اي المميزين لمناسبة من المميز لان كل واحد منهما للبيان نحو كم من رجل ضربت في الاستفهامية وكم من قرية اهلكناها وكم من ملك في السموات في الخبرية ولاستحقاقهما الصدر اي صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمنها الاستفهام واما الخبرية فلتضمنها معنى الانشاء في التكثير لا يتقدم عليهما عامل لان نفس الانشاء موثر في الكلام ومخرج له عن الخبرية وكل موثر في الجملة حقه صدر تلك الجملة سوى الجار فانه يتقدم عليهما سواء كان الجار حرفا او اسما والمعنى الموجب لتصدرهما يقدر قبل الجار وذلك لاتحاد الجار بهما لشدة اتصال الجار بالمجرور مع امتناع تاخر الجار عنه فجعل الجار معهما بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر فالاستفهام في بكم اشتريت متقدر قبلهما التقدير ابكم اشتريت وبل لما اي من اجل استحقاقهما التصدر لا يتقدمان فاعلين ولا صفتين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل كما ان الصفة لا تتقدم على الموصوف والمعنى الموجب لتقدمهما لا يجوز ان يقدر قبل الفعل والموصوف لان لا اتصال بين الفاعل والفعل بين الصفة والموصوف ليس كشدة الاتصال بين الجار والمجرور وسما اي كم الخبرية والاستفهامية واسماء الشرط والاستفهام ان دخل عليها جار من الحروف او الاسم فعلى هذا قوله اوصفات لا حاجة اليه لان قوله جار شامل له فمجرورة نحو بكم رجل او رجلا مررت ورزق كم رجل او رجلا اطلقت وغلام من ضربت وبمن تمر امرر وان وقع بعدها اي بعد كم الخبرية والاستفهامية واسماء الشرط والاستفهام عامل من فعل وما يجري مجراه مما يعمل عمله كالصفات المشتقة مسلط عليها مسند ذلك العامل الى ظاهر نحو كم رجل ضرب زيد او مضمر متكلم نحو كم رجل ضربت او مخاطب نحو كم رجل ضربت او غايب هو ان ذلك الغايب غيرها اي غير هذه الاسماء نحو هند كم رجل ضربت لا كمن كم رجلا ضرب على ان يكون الضمير راجعا الى كم ليلا يوقف الى تعدية المضمر الفاعل الى المظهر المفعول وذا لا يجوز الا في باب افعال القلوب منصوبة هذه الاسماء على حسبه اي حسب تسليط العامل وتسليطه باعتبار اقتضاء الفعل واقتضاء المميز فكم فان اقتضيا المفعول به كانت منصوبة المحل على انها مفعول بها نحو كم رجل او رجلا ضربت وان اقتضيا المصدر كانت في محل النصب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وان اقتضيا المفعول فيه

كانت في محل النصب على انها مفعول فيها نحو كم يوم او يوما او فرسخ او فرسخا سرت وكذا اسماء الشرط
والاستفهام تكون منصوبة المحل عند التسليط نحو من تضرب اضرب الآن الظرف منها كمتى واين تكون ابدا منصوبة
المحل على الظرفية نحو متى تاتني اكرمك واين تجلس اجلس والا يقع بعدها عامل مسلط عليها وذكر بان تكون عامل
بعدها ولكن لا يكون مسلطا عليها بل تكون مسندا الى ضميرها او الى متعلق ضميرها نحو كم رجل او رجلا جاءك او
جاءني او في الدار ونحو كم رجل او رجلا جاءك غلامه ومن يضرب اضرب وتكون مسلطا ولكن لا عليها بل على
ضميرها او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت غلامه ومن تضربه اضربه او لا تكون بعدها عامل
نحو كم مالك ومن ابوك وما زيد **فمرفوعة** هذه الاسماء **بالابتداء ان لم تكن** هذه الاسماء **ظروفا** كما في
هذه الامثلة المذكورة الا اذا كان العامل مسلطا على ضميرها او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت
غلامه فانها لا يجب ان تكون مرفوعة المحل على الابتداء بل يجوز ايضا ان تكون منصوبة المحل اضمارا على شريطة
التفسير كما ذكرنا في نحو زيد ضربته والا في نحو كم مالك ومن ابوك وما زيد فانها انما تكون مرفوعة المحل على الابتداء
وما بعدها خبرها على قول سيبويه لانه يجوز ان تخبر بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره مرفوعة
المحل على الخبرية وما بعدها مبتدا والا اذا جعل كم في كم مالك خبرية فانها يجب ان تكون ح مرفوعة المحل على
الخبرية بالاتفاق ففي اطلاقات المصنف ههنا نظر **وبالخبرية ان كانت** هذه الاسماء **ظروفا** نحو اين
بينك ومتى القتال ويعلم كون كم ظرفا بتمييزها فان كان مميزها ظرفا فهي ظرف نحو كم يوما سفرك وكم يوما
كتابتك فهذه الاسماء منصوبة المحل اولا بما يتعلق به الظرف ومرفوعة المحل ثانيا لقيامها مقام عاملها الذي
هو خبر المبتدا اي بيتك في اي مكان حصل والقتال في اي زمان حصل وسفرك في كثير من الايام حصل ولا يجوز ان
يجعل كم مبتدا والا لزم ان تخبر عن اليوم باسم معنى وذا لا يجوز اذ لا يجوز ان يقال اليوم كتابتك بخلاف العكس فانه
يجوز ان يقال كتابتك اليوم **ومن الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة** فانه بني لاحتياجه الى معنى ذلك المحذوف
او لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف ولذا بني على الضم جبرا لما نقص منه باقوى الحركات وانما لم يبن
مع وجود الاضافة وان كانت علة البناء وهو الاحتياج حاصلة ايضا كما بني الموصول مع وجود ما يحتاج اليه وهي
صلته لان ظهور الاضافة حقيقة يرجح جانب الاسمية بخلاف ظهور الصلة فانها لا يرجحها فقوله **منويا فيه المضاف اليه**
اشارة الى ما قالوا انه اذا ترك الاضافة فيها ولم ينو المضاف اليه اعرب لعدم تقرر معنى الاضافة فساغ الى الشراب فكنت قبلا
اى

وان تعينت للخبر اذا كانت ظروفا لصحة كون المبتدا مرفوعا والظرف لا يكون الا منصوبا

صاحب جهات ست

اى قبلا **وما تلزم اضافته الى الجملة** لما ذكرنا في اول المبنى من انه اشبه الغايات التي حذف منها ما اضيف اليه
ولزم البناء فيه لان اضافته لازمة **وما تضمن على التمكن** من الحروف فبني لتضمنه معناه **كالاول قبل وبعد
وسائر الجهات الست** نحو امام وقدام وخلف ووراء وفوق وتحت وسميت غايات لانها لما تضمنت
المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون غاية وان تكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت
باسم غيرها ابدانا بانها وقعت مخالفة لوضعها او سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق
بعد ان كانت وسطا **واجرى مجراها حسب وليس غير ولا غير** في حذف المضاف اليه منهما وبنائهما على الضم وان لم
يكونا من الظروف وذلك لشدة الابهام في غير كما في الغايات ولشبه حسب بغير لانه لا يتعرف بالاضافة
كغير تقول افعل هذا فحسب اي فحسبك وجاءني زيد لا غير واما يحذف المضاف اليه من غير اذا كان مع لا النفي
الجنسي او مع ليس لكثرة استعمالها معهما وغير منصوب المحل في جاءني زيد ليس غير لخبرية ليس واسمه
مضمر اي ليس الجائي غير زيد وفي لا غير مرفوع المحل اي لا جائي غير زيد **ومنه** اي مما قطع عن الاضافة وبني
قط بفتح القاف وبضمها مع ضم الطاء مشددة ومخففة ومفتوحة القاف ساكنة الطاء **للزمان الماضي وعوض**
مفتوحة الفاء مثلثة اللام وقد جاء بفتح الفاء **للمستقبل المنفيين** وقد يستعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو
كنت اراه قط اي دائما وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط ومذهبه انهما مبنيان
لحذف المضاف اليه منهما كما في قبل لان قط بمعنى زمن الماضي وعوض بمعنى زمن الاستقبال وقيل لتضمنهما معنى من الابتداء
والى لان المعنى في ما رايته قط من اول زمان امكان الرؤية الى وقت هذا **ومنه مذ ومنذ** فانهما تقطعان عن
الاضافة كقبل لان المعنى في ما رايته مذ يوم الجمعة اول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته
مذ يومان جميع مدة انتفاء الرؤية يومان الا انه لما لم يذكر المضاف اليه معهما ابدا لم يأتيا الا مبنيين بخلاف
ذكر المضاف اليه في قبل واخواته جاء معربا ومبنيا وقيل بنيا لمشابهتهما منذ ومذ حرفين وهما اسمين لفظا ومعنى
وللمبتدا بما نامفرد امعرفة لكان الاول المدة اي مدة الفعل الذي قبلهما منفيا كان الفعل او مثبتا وفي قوله مفردا
معرفة نظر لانه ليس بواجب ان تقع مفردة معرفة بعدهما وانما الواجب ان يقع بعدهما الزمان الذي يدل
على تعيين المبدا سواء كان مفردا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اذا اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية
يوم الجمعة او مثنى معرفة نحو ما رايته منذ اليومان اللذان صاحبتني فيهما اذا لم يكن العهد مقصودا او يكون معنا

عند المبرد اي ليس شيء فيه غير ذلك ومرفوعة عند الزجاج باسميتها والخبر محذوف اي ليس عنده غير ذلك
قط

وانما فصل بين الاربعة وبين ما قبلها لان الحذف اذا ليس في قطع الاضافة فيها لفظا

من ذول هذين اليومين الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته منذ يوم لتيتني فيه واما النكرة المحضة فلا يجوز ان تقع بعدهما فلا يقال منذ وقت لعدم افادته اذ كل احد يعلم ان ابتداء المفارقة كان في وقت ما

وزمانا متعددا اي زمانا فيه معنى العدد سواء كان معدودا او معدودا ولا او لانهما الجميع من الفعل الذي قبلهما نحو ما رايته منذ يومان اي امد ذلك يومان واذا قيل ما رايته منذ يوم الجمعة كان معناه ابتداء رؤيته كما تقول ما رايته منذ ثلاثة ومنذ المحرم اي مدة اربعة اشهر ومذ ثلثين يوما والفرق بين هذا الوجه وبين ما ارادت به اول المدة ان الرؤية في هذا الوجه منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة واذا اريد به اول المدة كانت الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعد ان يكون متحصلة في جزء منه ومما رفع اي مرفوعهما على الابتداء وما بعدهما الخبر على الاشهر وهو قول جمهور البصريين وذلك لان المعنى على ذلك اذ معنى ما رايته منذ يوم الجمعة ما رايته واول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته منذ يومان ما رايته وجميع مدة الانتفاء يومان وانما الجزء عطف الجملة الثانية وهي يوم الجمعة على الاولى وهي ما رايته وان جاز العطف في الجملة المفسرة لبيان شدة ارتباطها بالاولى حتى صارتا كجملة واحدة وعند بعض اخر منهم ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتدا وهو كما انتقد وسماها اول المدة وجميع المدة كافة ما البصرية بهما كان قولهم باطلا لانك اذا قلت جميع المدة يومان كنت تخبر عن الجميع باليومين ولانهما على هذا التقدير يكونان اسمين للزمان لا ظرفين للمبتدا اذ تعدهما يصح تنكير المبتدا المخبر عنه ان قدر هما بظرف كما قيل في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته منذ يومان لا بعيب الرؤية يومان فله وجه مع تعسف من جهة المعنى والصحيح انهما في توجيه اعرابهما ما قال بعض الكوفية ودون ذلك ايضا من سيبويه وهو انهما ظرفان ابدا مضافان الى جملة مصرح بجزئيها نحو ما رايته منذ سافر وكقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار او محذوف فعلها بشرط ان يكون فاعله وقتا يجاب به متى اوكم فيكون التقدير في منذ يوم الجمعة ومذ يومان مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان وذلك لان فيه اجراء منذ ومذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعي التنكير فيهما ومن تعريف عن معناه ان ادعي التعريف وفيه ايضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرة ولا مقدرة ولا احتياج ايضا الى تقدير زمان مضاف ان وقع بعدهما مصدر او ان او فعل نحو ما رايته منذ سفره او سافر او انه سافر لان تقدير الفعل هنا مغن عنه

اذا

تقدير المضاف والثاني وهو ما يلزم اضافته الى الجملة اذا وهي للزمان المستقبل اي الزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم سواء دخل على المستقبل او لا ويختار بعدها الفعل اذا كان فيها معنى الشرط عند سيبويه والاخفش وعند المبرد يجب وجوه الفعل بعدها لفظا او تقديرا واما لم يوجب الفعل بعدها كالمبرد لانها ليست بعريقة في الشرط كان ولو بل هي متضمنة معناه تضمنا عارضا على شرف الزوال لانها موضوعة للامر المقطوع المنافي للشرط الذي كان وجهه مفروضا ولذا لا تجزم مع تضمنها معنى ان الشرطية بخلاف سائر اسماء الجوازم المتضمنة معناه كمن وما واين فان تضمنها له صار بعد العروض عريقا لانها ليست للامر المقطوع ويختار بعدها المبتدا ان كانت للمفاجاة لقصد التبع المخالفة بين الشرط وبينها للمفاجاة وهي بالنسبة الى الاول قليلة ولذلك اختار في الاولى اذا وفي الثانية ان وقد يجيء اذا المجردة الظرفية من غير معنى الشرط فيها كقوله تعالى والليل اذا يغشى فانه لو كان في اذا هنا معنى الشرط لكان جوابها اما ما بعدها او مدلولا عليه بما قبلها وليس بعدها ما يصلح للجواب الظاهر ولا لتقدير العدم توقف معنى الكلام عليه وليس قبلها ما يدل عليه الا القسم وهو مما لا يصلح للجواب والا كان التقدير اذا يغشى الليل اقسم فيلزم ان يكون القسم معلقا بغشيان الليل وهو خلاف المقصود اذ القسم بالضرورة منجز حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا لان القسم هو الانشاء ثابت مع اللفظ والمتعلق بقيد يتوقف عليه فلا يكون ثابتة مع اللفظ واذا كان هنا منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه مضاف مقدر قبل الليل اي بعظمة الليل وقت غشيانه والدال على المحذوف هو القسم واذ للزمان الماضي سواء دخلت على الماضي او لا ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم جريان معنى الشرط فيه بخلاف اذا الا انه يستقبح مثل اذ زيد قام اي يستقبح وقوع جملة اسمية خبرها فعل ماض بعد اذ لان خبر المبتدا من مظان الاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع الا اذا دعت ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا ضرورة هنا لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل من نفس اذ بخلاف قولك زيد قام بغير اذ فان هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي في الخبر ولان مدلول اذ وقام من الزمان واحد وقد اجتمعا في كلام تام يحصل الفصل بينهما ولذا لا يقبح كان ذلك اذ قام زيد وتجيء اذ للمفاجاة وتختص بالجملة الفعلية التي فعلها ماض ونقل عن المبرد

اذ

ان اذا واذ اذا كانتا للمفاجاة كانتا ظرفي مكان وقال الزجاج انهما ظرفا زمان وقد تجرى مجرى التعليل في بعض
المواضع من غير ان تخرج عن الظرفية وذلك الاستوآء معناهما في نحو قولك ضربته لاساءته وضربته اذ اساء لانك
اذا ضربته في وقت اساءته فانما ضربته لوجود اساءته فيه واخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كأن المصدرية وقد
يجيآن اي اذ واذا **للمحض الاسمية** من غير معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو واذا هنا مبتدأ وخبر نص على ذلك سيبويه ونحو قوله اذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم وقالوا ان
اذ في القرآن في اوائل القصص منصوب المحل على انه مفعول به لاذكر ظاهرا او مقدرا وكقوله صلى الله عليه لعائشة
اني لاعلم اذا كنت راضية عني فان اذا هنا منصوب المحل على انها مفعول به لاعلم **والاصح يستفصح طرحهما**
اي طرح اذ واذ للمفاجاة **في جواب بينا وبينما** في الاصل مصدر بمعنى الفراق وتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما
وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراقهما وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة
والاضافة اليها كلا اضافة اشبعت الفتحة فتولدت الالف ليكون الالف دليلا على عدم اقتضائه للمضاف اليه
لانه انما يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا او زيدت ما الكافة لانها تكف المقتضي عن الاقتضاء وجعل عند اضافته
الى الجملة من الظروف الزمانية وان كان عند اضافته الى المفرد يستعمل في الزمان والمكان كما ذكرنا لانه لا يضاف
من المكان الى الجمل الا حيث وقالوا العامل في بينا وبينما جوابهما اذا كان الجواب مجردا من كلمتي المفاجاة
اعني اذا واذ وان لم يكن مجردا عنهما كان العامل معنى المفاجاة فتقدير بينا زيد قائم اذ رأى عمرا او بينا زيد
قائم اذا فلان تطلع عليه بين اوقات قيام زيد فاجأ عمرا في مكان رؤيته او فاجأ فلانا في مكان طلوعه عليه وليس العامل
هو الجواب لانه على زعمهم مجرور بالاضافة اذا واذا اليه وما في صلة المضاف اليه لا يتقدم على المضاف **والصواب**
ان يقال في بيان اعرابهما عند دخول اذا واذ في جوابهما ان اذا واذ ان كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد
كانا منصوبي المحل على انهما ظرفا مكان لما بعدهما ولا يجوز على هذا القول ان يكونا مضافين الى الجملة بعدهما لان
ظروف المكان لا يضاف الى الجمل الا حيث وكان بينا وبينما ظرفي زمان له ايضا فتقدير بينا زيد قائم اذ رأى
هندا رأى زيد هندا بين اوقات قيام زيد في ذلك المكان اي مكان قيامه وان كانا ظرفي زمان على ما هو مذهب
الزجاج كانا مضافين الى الجملة بعدهما مجردين عن الظرفية مرفوعي المحل على الابتدائية خبرهما بينا وبينما فيكون التقدير
على

على هذا وقت رؤية زيد هندا كائن بين اوقات قيامه **وانما يستفصح** الاصمعي طرحهما لان الظاهر
ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الشرطية فيلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان
الجواب مضاف اليه لاذا واذ وهكذا قالوا **وفيه نظر** لان العامل مع وجود اذ واذا هو معنى المفاجاة
او نقول ان اذ واذا ان كانتا مكانيتين فلا نسلم انهما مضافتان حتى يلزم تقديم ما في صلة المضاف اليه
على المضاف وان كانتا زمانيتين فلا نسلم ان بينا وبينما يحتاجان الى الجواب حتى يلزم تقدم ما في صلة
المضاف اليه بل هما مرفوعتان على الخبرية كما قلت **وقيل** انما استفصح طرحهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما
وفيه نظر لان الكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح وانما يدل على ان الاكثر افصح **وانما** ادخلتا في جوابهما
لانه لما لزمت مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ادخلتا للدلالة على اقتران مضمون الاولى بالثانية
اي اذا واذ اذا كانتا اسمين تقدير في محلهما الاعراب بحسب مقتضى العامل
مفاجاة بلا تراخ ليكون آكد في معنى اللزوم **وبينما ايضا ان لم تمحضا للاسمية فعاملهما معنى المفاجاة لزمانا لما**
اي للمفاجاة وقد عرفت بيان ذلك في تقدير المثالين المذكورين واعلم ان بعضهم قال انهما مفعولان بهما
للمفاجاة وقيل بل ظرف له **والا** يكون للمفاجاة بل للشرط **فجوابهما** عاملهما نحو اذا جاء زيد فاكرمه اي اكرمه
وقت مجيئه واما اذا تمحضا للاسمية فلا يكون عاملهما معنى المفاجاة ولا جوابهما بل يكون عاملهما على حسب اعتبار
اعرابهما **كلما الحيني** كان العامل في لما جوابه فتقدير لما جاء اكرمته وقت مجيئه **وهي** اي لو **مضافة الى الفعل
الماضي** لفظا ومعنى **لوقوع شيء** وهو الجزاء **لوقوع غيره** وهو الشرط اي يكون مضمون الجزاء واقعا لوقوع
مضمون الشرط سواء كان المضمونان مثبتين او منفيين او احدهما والآخر منفيا وسمي اسم عند ابي علي وكلام سيبويه
محتمل فانه قال لما لوقوع الامر لوقوع لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انما
حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرطية للماضي كلو ولما لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول **والثالث** وهو ما يتضمن غير المتمكن من الظروف **متى للزمان واين وانى
للمكان** حال كون هذه الكلمات **شرطا واستفهاما** تقول متى كان ذلك ومتى تأتني اكرمك واين كنت واين تجلس
اجلس وانى تجيء ثلثة معان بمعنى كيف كقوله تعالى انى تكون وبمعنى اين على ضرب من المجاز اذ لا يراد به المكان حقيقة
لانه لا يقال انى زيد كما يقال اين زيد وانما يؤوله بما يؤول من قولهم من اي وجه نلت ما نلت كقوله تعالى انى لك هذا اين لك

بينا وبينما

متى واين وانى

ومعنى متى وهو اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة واذا كانت للشرط كانت بمعنى اين لا غير كقوله فاصبحت
انى تاتها تلتبس بها وايان للزمان ولا تستعمل الا فيما له شان نحو ايان يبعثون وايان يوم القيمة وكيف للحال

ايان وكيف

حال كونهما استفهاما فان ايان لا تستعمل الا للاستفهام عن الزمان كما ان كيف لا تستعمل الا للاستفهام
عن حال الشيء واختار المصنف هنا مذهب الاخفش فانه قال ان كيف من الظروف لانه بمعنى على اي حال
والجار والمجرور والظرف متقاربان ولهذا يبدل منه الحال في نحو كيف زيد ضاحكا وقال سيبويه هو اسم
وانما قال من الظروف لاجل هذا
مبهم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف كما في متى
نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت ومحل كيف الرفع على الخبرية ان كان الواقع اسما مفردا بعدها نحو كيف
زيد والنصب على الحال ان كان جملة اسمية وفعلا تاما ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد فاعل كذا وكيف
فعل زيد كذا اي على اي حال فعله وجاز ان يكون منصوبا على المصدر اي افعلا قبيحا ام حسنا فهو سؤال عن صفة
حال الفعل لا عن حال الفاعل وعلى الخبرية للافعال الناقصة او على المفعولية لافعال القلوب ان كان فعلا ناقصا
او فعلا من افعال القلوب نحو كيف كان زيد وكيف علمت زيدا وهذه الكلمات مبنية لتضمنها معنى حرف

بحث الآن

الشرط او حرف الاستفهام والآن لزمان يقع فيه كلام المتكلم والمصنف هنا اختار مذهب ابي علي فانه
قال بنى الآن لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط لام التعريف ان يدخل
على النكرات فيعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وفيه نظر لجواز ان يكون تعريفه لكونه علما لجنس زمان الحاضر
لا لانه متضمن للام التعريف مع ان تضمن اسم معنى حرف للاختصار وذا في ذكر الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش
والمازني والزجاج بني لشابهته اسم الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت وقال السيرافي بني لمشابهته
الحرف بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة فانها لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ولكونه في الاستعمال مع لام التعريف
فلما لم يتصرف شابه الحرف ومن اصناف الاسم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه
اي الواضع وضعها ليطلق على شيء متميز معينا شخصيا او نوعيا سوآ كان ذكر الشيء المعين مقصود الواضع
في حال وضعه كالاعلام او لا كغيرها من المعارف وليس المراد بقوله بعينه ان الواضع قصد في حال وضعه امرا معينا
واللام يدخل في التعريف الا الاعلام منه المضمر وقد تقدم ذكره وهو على ثلثة اقسام المتكلم والمخاطب والغائب
الذي

الذي تقدم ذكره واما كان الضمير الغائب نحو جاءني رجل ضربته معرفة وان كان عائدا الى نكرة لان هذا
الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره كالمعرف باللام المعهود فانه معرفة وان كان المرجوع اليه نكرة والعلم
وقد تقدم ذكره والمبهم وهو اسم الاشارة والموصول وانما سمي كل منهما مبهما لان اسم الاشارة من غير اشارة
حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشيآء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول
من دون الصلة مبهم عند المخاطب وانما كانا معرفتين اما اسم الاشارة فلان الاشارة الحسية تفيد التعريف
لاجل انك باسم الاشارة تشير الى شيء معين بحضرتك واما الموصول فلانه وضع على ان المتكلم يطلقه على
ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وهذه علامة المعرفة ولا يلزم من
تعريف الموصول بصلته وهي جملة تعريف النكرة الموصوفة بالجملة بها لان الموصول انما يتعرف بها لانه وضع
معرفة مشارا بها الى معهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ووضع النكرات ليس كذلك فاذا قلت لقيت
من ضربته كان معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا اذا كان من موصولا وان كان موصوفا كان معناه
لقيت انسانا مضروبا والمعرف باللام وسيجيء بيانه في بحث حرف التعريف والمعرف بحرف النداء نحو يا رجل
وانما يتعرف المنادى بحرف النداء مع القصد لانه اذا قصد قصده بعينه وجب ان يدخل تحت المعرفة وقيل
تعريفه بحرف حذف لفظا وبقي معنى والمضاف الى احدها اي الى احد هذه الخمسة غير النداء معنى احترازا
عن المضاف لفظا فان المضاف بالاضافة اللفظية لا يتعرف وكذا لا يتعرف المضاف بالاضافة الحقيقية اذا كان
متوغلا في الابهام نحو مثل وغير وقد عرفت ذلك في باب الاضافة وما تقدم في الذكر هنا اعرف على الاكثر
خلافا للكوفية فان العلم عندهم اعرف من المضمر لان مدلول العلم معين بالوضع والاستعمال بخلاف مدلول
المضمر فانه غير معين بالوضع مما تاخر ولا فالمضمر اعرف المعارف اما المتكلم والمخاطب فظاهر واما الغائب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره يجعله بمنزلة وضع اليد عليه ثم العلم اعرف المعرف من اسم الاشارة لان
مدلول العلم معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله عند الوضع وعند المستعمل ومدلول اسم الاشارة
عند الواضع غير معين بالمعنى المذكور ومعين عند المستعمل بسبب اقترانه بالاشارة الحسية ثم اسم الاشارة اعرف
من المعرف باللام ومن الموصول ايضا كذا قال سيبويه لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين
ومدلولهما انما يعرف بالقلب لا بالعين وفي حكمه بان مطلق المبهم اعرف من المعرف باللام نظر لان الموصول

لحد قسمي المبهم وهو والمعرف باللام متساويان في التعريف لما ذكرنا الآن والمضاف الى احد الخمسة غير النداء

يعتبر تعريفه في القوة والضعف بحسب المضاف اليه فيكون المضاف الى المضمر اعرف من المضاف الى العلم والمضاف

الى العلم اعرف من المضاف الى المبهم وعلى هذا القياس وعند سيبويه تعريفه مثل تعريف المضاف اليه في القوة

والضعف وعند المبرد تعريفه انقص من تعريف المضاف اليه لاكتسابه التعريف منه ولان المضاف الى المضمر

يوصف بالموصوف المضمر نحو رايت غلامه الظريف وعند سيبويه الظريف بدل لا صفة واعرف المضمرات المتكلم

ثم المخاطب لاستحالة الاشتباه في الاول اي في المتكلم لعدم مشاركة غيره اياه ولدلالته على المراد بنفسه

ومشاهدة بدلوله لانك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك وقلته اي قلة الاشتباه في الثاني اي المخاطب لانه قد يحصل

الالتباس اذا قلت انت وبحضرتك اثنان يحتمل ان يكون كل منهما مخاطبا لكنه اعرف من الغائب لدلالة المشاهدة

عليه دون ضمير الغائب والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين اي التعين غير شرط فيه لا ان عدم التعين شرط فيه

نحو رجل فانه موضوع لكل فرد من افراد هذا الجنس على البدل وهي اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب وهو الحاجة

ولها مراتب ايضا بعضها اعم من بعض كما في قولنا شيء موجود وجسم وحيوان وانسان في رجل المونث ما فيه علامة

التانيث لفظا نحو جارية او تقديرا نحو عين كان التاء فيه مقدرة وهي اي علامة التانيث التاء وهي تاء في آخره مفتوح

مفتوح ما قبلها لفظا او تقديرا تنقلب في الوقف هاء نحو ضاربة وفتاة والالف الزائدة مقصورة او

ممدودة والياء على راي فان بعضهم جعل الياء في هذي لغة انه علامة التانيث وبعض آخر منهم قالوا الياء في

هذي بدل عن الهاء في هذه او تكون ذي مع الياء كلمة وضعت للمونث ثم ادخلت عليها هاء التنبيه لانها

لو كانت الياء للتانيث لزم ان يظهر زيادتها في غير هذه الكلمة كغيرها من العلامات والمذكر بخلافه اي بخلاف

المونث وهو الذي لا يكون فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا وانما قدم المونث في الذكر مع ان المذكر بالتقديم

اولى لكونه اصلا لتسهيل الفهم وذلك لو لم يعرف اولا علامة التانيث لتوقف فهم المذكر على معرفة المونث

ولان تعريف المونث بامر وجودي وتعريف المذكر بعدمي ومعرفة الملكات متقدمة على معرفة الاعدام وانما

كان اصل الاسم التذكير لان كل شيء من المذكر والمونث يطلق عليه شيء وشيء مذكر في لغتهم ولان المذكر غير محتاج الى

علامة والمونث يحتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج والتانيث اي المونث حقيقي ان كان بازائه ذكر

سواء كان فيه علامة التانيث كامراة او لا كهند وقوله من الحيوان احتراز عن نحو النخلة فانها وان كانت بازائها ذكر لكن تانيثها

ليس

والمراد بالعلامة ما لحق نفس الاسم والا فعلامته الكثر ان يحكى بكم له

لانه

المذكر بخلافه ولا يتبين معرفة التانيث ومعرفة تانيث علامة التانيث

ليس بحقيقي وغيره اي وغير حقيقي ان لم يكن بازائه ذكر من الحيوان سواء لم يكن بازائه شيء اصلا كعين او كان

بازائه شيء لكن لا يكون ذلك الشيء من الحيوان كظلمة فان بازائها شيئا وهو النور لكنه ليس من الحيوان او كان

بازائه شيء من الحيوان ولكنه ليس في كل الشيء الذكر منه نحو الحمامة فانه لو اريد من الحمام فان كان في كل الواحد

ذكرا كان الحمامة مونثا لفظيا وان كان مونثا كان الحمامة مونثا حقيقيا لان بازائه ذكرا من الحيوان

على التقدير الثاني بخلاف التقدير الاول فان بازائه حينئذ انثى من الحيوان واذا اسند عامل مشتق سواء كان فعلا

او صفة مشتقة الى ظاهر الحقيقي غير الجمع فالعلامة واجبة ليعرف ان فاعله مونث وانما الحق العلامة بالعامل

مع ان المونث هو الفاعل للاتصال بين العامل وفاعله وقوله مشتق احتراز عن نحو مررت برجل اسد امه فانه

كان العامل عين الفاعل لشدة الاتصال وقوة الامتزاج

لا يجب الحاق العلامة باسد وان كان مسندا الى الظاهر الحقيقي لانه غير مشتق ومغن عن قوله الا ان ليس من افعال

المدح والذم لان نحو نعم وبئس لا يسمى مشتقا لعدم ظهور اشتقاقه من اصل في الآتي فصل بينهما اي بين العامل وبين ظاهر

الحقيقي وكان عليه ان يقول ولم يكن الحقيقي من البهائم فانه لا يجب الحاق العلامة عند الاسناد الى الحقيقي من البهائم

لانها لا يتميز بعضها عن بعض لاتحادها في الصورة في الاغلب ولا يقصد تانيثها وتذكيرها قصد الحقيقي في

الآدمي فاشبه غير الحقيقي وانت فيهما اي في العامل من افعال المدح او الذم والعامل الواقع بينه وبين ظاهر الحقيقي

الفصل وفي ظاهر جمع سواء كان جمع مذكر غير سالم او جمع مونث وسواء كان المونث حقيقيا او غير حقيقي والصواب

ان يقال بدل قوله لم يجمع بالواو والنون غير الجمع السالم فانه لو جمع بالواو والنون ولم يكن الجمع المذكر السالم يجوز

الحاق العلامة بعامله نحو سنون وبنون اما اذا كان الجمع المذكر السالم فانه لا يجوز الحاق العلامة بالعامل المسند اليه

وفي ظاهر مفرد وظاهر مثنى مونث غير حقيقيين ما لم يكن المونث غير الحقيقي نحو طلحة اي مما فيه علامة التانيث وكان

علما لمذكر حقيقي فانه كزيد لا يجوز الحاق العلامة به فلا تقال جاءت طلحة ولا الطلحتان قامتا لان التذكير الحقيقي الطارئ

عليه منع من اعتبار حال تانيثه في غيره وهو لحوق العلامة بعامله وقوله بالخيار خبر قوله انت اي انت مخير من الحاق

العلامة وتركه في هذه الصور الخمس اما في افعال المدح والذم وكذا في فعل التعجب فلشبهها بعدم التصرف

الحروف فجاز ترك الالحاق ايضا نحو نعم المراة هند واكرم بهند واما مع الفصل فلانه اذا ابعد الفاعل عن عامله ضعف

قوته في استدعاء لحوق التاء به نحو حضر القاضي امراة الا اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في الاسماء الذكور كزيد

او اسمي به امراة مع الفصل يجب ايضا الحاق علامة التانيث بفعله نحو قالت اليوم زيد للفرق بين المذكر والمونث

فاذه

المذكر هو

واما مع ظاهر الجمع المذكر فلانه في حكم المؤنث غير الحقيقي لانه مؤنث لكونه متأولا بالجماعة وفي المسند الى ظاهر غير الحقيقي لا يجب الالحاق كما سيجيء فيجوز ترك العلامة وان كان جمع مؤنث حقيقي نحو قال نسوة لان التانيث الطارئ عليه وهو كونه في تاويل الجماعة ازال التانيث الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في نحو رجال وانما لم يبطل الجمع المذكر السالم التذكير الحقيقي وابطل الجمع المؤنث السالم التانيث الحقيقي نحو الهندات لان لفظ المفرد في الجمع المذكر السالم باق في الاسم العام بلا تغيير بخلاف نحو الهندات فانه يتغير مفرده اذ الالف فيه اعلامية اما بحذفها او الحاق تاء نحو الغرفات وبقلبها تاء او واوا ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات ولانه يطرؤ تغيير على فعلة مثلثة الفاء ساكنة العين نحو ثمرات وغرفات وكسرات والتغيير سواء كان بالحذف والقلب وتغيير العين نوع من التكسير وحمل عليه ما كان التاء فيه مقدرة لان المقدرة كالظاهر عندهم واما مع ظاهر المفرد المؤنث غير الحقيقي وكذا مع ظاهر مثناه فلان تانيثه لما كان ضعيفا لكونه مؤنثا غير حقيقي لم يؤثر تاثيرا بليغا مع ان ظهور لفظ المؤنث دال على تانيثه فلا يجب الحاق العلامة بل يجوز نظرا الى مجرد تانيثه **وان اسند** العامل المشتق **الى ظاهر** او ضمير المؤنث **المفرد** سواء كان حقيقيا او لا **او** الى ظاهر او ضمير **المثنى** سواء كان حقيقيا او لا **فالعلامة** باول عامله المشتق او باخره واجبة نحو المراة حضرت او تحضر او حاضرة او حضراء والمراتان حضرتا او تحضران او حاضرتان او حضراوان والشمس طلعت او تطلع او طالعة وانما يجب العلامة لخفاء الضمير المتصل المرفوع مع فوات صيغة المؤنث الظاهر الدالة على تانيثه وكان عليه ان يقيد العامل المشتق ههنا بغير متكلم المضارع وبغير فعل الامر وان يقيد الضمير بالمتصل لانه لو كان العامل فعل الامر لا يلحق العلامة به نحو يا امراة اضربي ويا امراتان اضربا وكذا لا يلحق بنحو قول المراة انا افعل وكذا لا يجب الالحاق مع الضمير المنفصل لان حكمه حكم الظاهر لاستقلاله **وهي** اي العلامة **او واو الضمير في الفعل وهي** اي العلامة **او صيغة الجمع المذكر** سواء كان مختصا بالمذكر نحو ضاربون او مشتركا بينه وبين المؤنث نحو ضراب في غير الفعل من الصفات المشتقة **ان كان الضمير لجمع مذكر** احترازا عن الجمع المصحح فانه لا يجوز فيه الحاق العلامة لا تقول الزيدون فعلت لما ذكرنا من بقاء لفظ المفرد فيه ولانه لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف فلا يؤنث لان فيه نوع نقص **مذكر يعقل** تقول في الفعل الرجال فعلت وفعلوا اما الحاق التاء فلان الرجال مؤنث كما عرفت واما الحاق الواو الضمير فلكونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل ولا يجوز الرجال فعلن لان النون ضمير المؤنث في الاصل والمذكر الحقيقي العاقل قد اعطي الواو بازائه وقد اجري على نهج المؤنث بالمشابهة من حيث الجمعية فاقتصر على ان جوز فيه تانيث الواحد ولم يجوز تانيثه

تانيث الجمع للالزم خروج المذكر الحقيقي عن اصله من كل وجه وتقول في غير الفعل الرجال فاعلة او فاعلون او فعال وانما جعلوا الواو للمذكر العاقل والنون لغيره للفرق بينهما ولم يعكسوا لان الواو من حروف المد وهي في هذا الباب اتم من الحروف الصحيحة فيكون جعلها للمذكر العاقل اولى **وهي** اي العلامة **او النون في الفعل وهي** اي العلامة **او صيغة جمع بغير الواو والنون** اي في غير الفعل من الصفات المشتقة **ان كان الضمير لجمع مؤنث** سواء كان عاقلا او لا **او جمع مذكر مكسر لا يعقل** تقول في الفعل النساء والعيون والايام فعلت وفعلن اما الحاق العلامة فلما قلنا من ان الجمع مؤنث واما الحاق النون فلانه ضمير الجمع المؤنث وانما جاز الايام فعلن مع انه جمع مذكر لانه ليس له اصل في التذكير كالرجال فاجري على سنن المؤنث وتقول في غير الفعل النساء والعيون والايام فاعلات او فاعلة او فواعل او فعال ولا يجوز فاعلون لاختصاصه بالمذكر العاقل **وما جاز فيه العلامة** لا ما لزمت **من غير فصل** كظاهر الجمع الغير السالم وظاهر غير الحقيقي من المفرد والمثنى **فالاحسن عدمها** اي عدم العلامة **مع وجوده** اي مع وجود الفصل كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه لانه اذا ترك العلامة بغير الفصل من غير قبح ففي الفصل يحسن لا محالة **وما لزمت** فيه العلامة من غير الفصل كظاهر المؤنث الحقيقي **فالاحسن وجودها مع وجوده** لان الاحسن اكثر مناسبة مع الوجوب واقرب منه عند وجود ما يقتضي عدم الوجوب **وما فرق بينه وبين واحده بالتاء** نحو النخل والتمر **يذكر** لان لفظه مذكر كقوله تعالى اعجاز نخل منقعر **ويؤنث** لانه في المعنى جماعة كقوله تعالى اعجاز نخل خاوية **والجنس واحد على المذكر** اي لاستواء المذكر والمؤنث في لفظ المفرد من هذا الباب نحو حمامة ودجاجة وشاة للذكر والانثى من غير اسقاط التاء في المذكر **لئلا يلتبس** الواحد المذكر على تقدير حذف التاء منه **بالجمع** لانه يقال للجمع حمام فلو قيل للذكر ايضا حمام لزم الالتباس **لا يتميز** المذكر ههنا بهذا السبب عن المؤنث **الا بالتبيين بالصفة وشبهها** كالحال والخبر يقال بوليس اذا اريد الدلالة على التذكير حمامة ذكر ودجاجة ذكر وشاة ذكر وحمامة ذكر وحمامة ذكر ويقال هذه شاة ذكر ودجاجة ذكرا وهذه الحمامة ذكرا والحمامة ذكر **ومن ثمة** اي ومن اجل جري واحد على المذكر بالتاء **لا دليل على ان النملة** في قوله تعالى **قالت نملة انثى** لجواز ان يكون لحوق التاء بقالت لاجل لفظ نملة فان لفظها مؤنث ومعناها محتمل لكونها انثى وهذا رد من ابن الحاجب على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه على ما روي ان قتادة دخل الكوفة والتف عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا فقال سلوه عن نملة سليمان عليه السلام اكانت ذكرا ام انثى فسالوه فافحم فقال ابو حنيفة رضي الله عنه كانت انثى لو كان ذكرا لقال قال نملة وقال ابن الحاجب

على حنينة ٤ علي ٥
نحو شاة ذكر
٢ المؤنث

بالتاء دون حذفها

والذي يدل على انه لادليل في الآية على ان النملة انثى قولهم بالاتفاق هذه حمامة ذكر ولو كانت التانيث في قالت
ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال هذه حمامة ذكر والذي جوز الاتيان باسم الاشارة المونث المفرد من هذا الباب
مع التصريح بالتذكير جوز الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا وقال ايضا وقد اورد على ذلك لزوم قالت
طلحة وشبهه لان التانيث ملفوظ فيه وهذا لايلزم لما ذكرنا من الاتفاق على تجويز هذه حمامة ذكر ونحن متفقون
على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه
وجعله لمن هو له فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وليس كذلك باب شاة وقال بعض فضلاء ماوراء
النهر ان اعتراض ابن الحاجب ليس بشيء اذ لو كان جائزا ان يؤتى بتاء التانيث في الفعل لمجرد صورة التانيث
في الفاعل المذكر الحقيقي لكان ينبغي ان يقال جاءت طلحة وعلى المذهب المنصور لا يجوز ذلك وجوابه في الشرح عن
ذكر بقوله وليس ذلك كتانيث اسماء الاعلام فانها لا اعتبر فيها الا المعنى دون اللفظ خلافا لبعض الكوفيين والسر
فيه هو انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول آخر فاعتبروا فيها المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا للمدلول
الاول فيفسد المعنى فلذلك لا اتيان العجمي طلحة تناقض محض وتعاند صرف وكانه نسي ما مضى في صدر كتابه من قوله
فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فلا يخفى على من له ادنى تمسكة ان يعترف مع ان علامة التانيث فيها متحققة فالعلمية
لا تمنعها عن اعتبار تانيثها حتى تمنع من الصرف فكيف تمنع العلمية عن اعتبار التانيث في طلحة مع ان علامة التانيث
فيها لفظية فاذن ليس طرح التاء من الفعل الا لان التاء انما يجاء بها علامة لتانيث الفاعل والفاعل هنا مذكر حقيقي
وكذا النملة لو كان مذكرا لكان هو مع طلحة حذو القذة بالقذة هذا آخر كلامهم وفيه نظر لانه لايلزم من
اعتبار تانيث نحو طلحة لمنع صرفه وهي حالة مختصة به اعتبار تانيثه في غيره وهو لحوق علامة التانيث
بعامله نعم كلام ابن الحاجب ممنوع ولكن بوجه آخر لا بما ذكره هذا الفاضل وهو انا لا نسلم اتفاقهم على
تجويز نحو هذه شاة ذكر لان ابن السكيت قال تقول هذا بقرة اذا عنيت ثورا فان عنيت به انثى
قلت هذه بقرة والحاصل ان الملحق به تاء التانيث للتنصيص على الواحد نحو حمامة وحمام لا خلاف في انه
يطلق على المذكر والمونث وانما الخلاف في ان ذا التاء اذا اطلق على المذكر الحقيقي هل يجب تذكيره كما يجب تذكير
نحو طلحة ففيه خلاف فذهب ابن الحاجب والمصنف الى انه لا يجب والاولى ان يقال انه يجب لان اصل التاء ان يكون
للمونث ولما طرء عليه التذكير الحقيقي بسبب اطلاقه على المذكر الحقيقي منع ذكره من اعتبار تانيثه في غيره من الفعل
والصفة

والصفة والخبر لان الطارئ ازال الحكم المطرو عليه مع رعاية الفرق بين المذكر الحقيقي وغيره **والتاء مقدرة**
في المونث الذي ليس في لفظه علامة تانيث والتقدير انه مخصوص بالتاء من علامات التانيث لاسترداد الاتيان
بها في كل مصغر ثلاثي فعلم انها مقدرة ومرادة اذ لو لم يكن مرادة لما جاز الاتيان بها في التصغير لان التصغير
لا يرد شيئا لم يكن **قياسا** اي تقديرا قياسا **في نحو حائض ان اريد الثبوت** اي ان اريد بالحائض التي
ثبت لها الحيض واستمر **تاويلا للنكرة** او شيء حائض **عند سيبويه** اذ اجاز تانيث المذكر بتاويل التانيث نحو اتته
كتابي فاحتقرها وتذكير المونث بتاويل التذكير اولى **او على معنى النسبة عند الخليل** لان فاعلا يجيء للنسب نحو تامر ولابن
اي ذو تمر وذو لبن كذلك امراة حائض بمعنى ذات حيض وما كان على معنى النسبة فقياسه ان ياتي بغير تاء
لان التاء انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل فاذا لم يكن بمعنى الحدوث لم يكن بمعنى الفعل الذي معناه
الحدوث فلم يحمل عليه للفرق بين هذا النوع من الصفات وبين ما يجري على الفعل لفظا ومعنى وقول
الخليل اقيس لانه يرد الى معنى يقتضي حذف التاء وما ذكره سيبويه تاويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التاء
ولا اتفاقهم على ان حذف التاء انما يكون اذا اريد الثبوت دون الحدوث وهو انما يصح على قول الخليل لا على قول سيبويه
لان التاويل بانسان كما يكون في الثبوت يكون في الحدوث **وليس عدم الظهور** اي ظهور التاء في هذه الصفة **للاختصاص**
اي لاختصاص هذه الصفة بالمونث كما قال الكوفية ان كل صفة لا يشارك فيها المذكر المونث كحائض لا يدخلها
التاء لعدم الاحتياج الى الفرق لاختصاصه بالنساء **لمجيء طالق في لغة او عكسا** اي لمجيء عدم الظهور مع عدم الاختصاص
لمجيء الضامر على الناقة والجمل يقال ناقة ضامر وجمل ضامر وكذا يقال امراة عاشق ورجل عاشق فلو كان
سبب عدم الظهور اختصاص الصفة بالمونث لوجب ان لا يجوز ناقة ضامر وفيه نظر لانه انما يلزمهم هذا
لو بنوا وليس كذلك لانهم انما عللوا نحو حائض وطامث **ومجيء المرضعة على الاصل** كقوله تعالى تذهل كل مرضعة فلو كان
الاختصاص سببا لعدم الظهور لوجب ان لا يظهر التاء في مرضعة لاختصاصها بالمونث وفيه نظر لانهم انما جعلوا
الاختصاص سببا مجوزا لعدم الظهور لا موجبا فلا يلزم من اختصاص المرضعة بالمونث وجوب عدم الظهور وانما
يلزم جواز عدم الظهور وهو حاصل لانه كما جاء مرضعة جاء ايضا مرضع كقول امرء القيس ومثلك حبلى قد طرقت ومرضع
وان اريد الحدوث اي ان اريد بنحو الحائض التي تحدث لها الحيض **فالظهور** اي ظهور التاء واجب وذلك لان
الاصل في اثبات التاء الفعل لان لحاق التاء لاجل تانيث الفاعل واصل الفاعل ان يكون للفعل فاذا وافق الصفة الفعل

لفظا باعتبار الموازنة ومعنى باعتبار الحدوث والتجدد ألحق التاء بها لمشابهتها الفعل لفظا ومعنى وحايض هنا كذلك
لانه جار على فعله في الحركات والسكنات وموافق له في معنى الحدوث والتجدد والتاء مقدرة سماعا في نحو العين والارض
مما يعلم تانيثه بظهور التاء في تصغيره نحو اريضة او في صفته نحو ارض مبقلة او في فعله نحو ابقلت الارض وما يستوي فيهما
اي في المذكر والمؤنث فعول ومفعال ومفعيل وفعيل نحو امراة صبور ومطعان ومسكين وقتيل وذكر لعدم مشابهته
هذه الابنية الاربعة لفظا لعدم جريانها عليه في الحركات والسكنات ومعنى لعدم دلالتها على الحدوث الفعل
واحترز بقوله بمعنى مفعول عن فعيل بمعنى فاعل فانه يلحق التاء به وذلك لان الفعل هو الاصل في الحاق العلامة به
وفعيل بمعنى فاعل اقرب من الفعل بمعنى المفعول لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول فالحق التاء بما هو اقرب
ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما وقد يشبه به اي بفعيل بمعنى المفعول ما هو بمعنى فاعل من فعيل فلم يلحق به التاء
لموافقته في اللفظ كما في رحمة الله قريب من المحسنين وقيل انه ذكر قريبا هنا لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث
يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب
اي اثر رحمة الله قريب واما قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة فلم يؤنث لانه ليس بمعنى المفعول بل هو اسم
بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم والاكثر ان لا يلزم التاء الكلمة اي كلمة فعيل بمعنى الفاعل فيحتاجون الى ما قلنا
من التاويلات في قوله تعالى ان رحمة الله قريب والقليل منهم على انه لا يلزمها التاء فلا حاجة على قولهم الى
ما ويل ويروى والاكثر ان لا يلزم التاء الكلمة وعلى هذا فهذا حكم لتاء التانيث بعد الفراغ من احكام المؤنث
وهو ان الاكثر ان لا يكون التاء لازمة للكلمة والكلمة لا تبنى على التاء كما في الف التانيث بل يكون وجودها كعدمها
يعني كما يبنى الكلمة على الف التانيث نحو حبلى وحمراء
في الاحكام ويكون في حكم المتطرف فان وضعها على العروض والفرق بين المذكر والمؤنث فيقولون عباية وعلاية
فقيل والقياس ان يقال عباءة وعلاءة بالهمزة اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء فالواحد على هذا الاصطلاح عدد ٥
اي اسماء العدد ما وضع لكمية احاد المعدودات ٥
لانه يقع جوابا عن سؤال كم وليس بعدد عند الحساب والذراع خارج عن التعريف لانه انما وضع لالة يعرف
لانه مقدار لها معلوم ٥
باستعمالها كمية احاد الاشياء اصولها التي يرجع اليها من اسماء العدد اما بالتثنية كاثنين والفين او بالجمع حقيقة
كالالاف ومآت ومئين او بصورة الجمع كعشرين الى تسعين او بالتركيب كاحد عشر او بالعطف كاحد وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فلحق التاء الثلاثة الى العشرة حال كونها غير مركبة بمذكر وبؤنث على العكس
اي على عكس تذكير غير الاعداد وتانيثها فيلحق التاء بالمذكر ويسقط عن المؤنث لان اصل العدد من الثلاثة الى العشرة
بالتاء

بالتاء لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق العدد نحو
بحسب اصل الوضع ٥
ستة ضعف ثلثة لان كل جمع انما يصير مؤنثا بسبب اعتبار كونه عددا فوق الاثنين فتانيث العدد باعتبار نفسه
اولى ثم لما حصل طريان معنى الوصفية على الاعداد بواسطة غلبة التعبير بها عن المعدودات الذي هو معنى جا في
لفظ العدد وقاعدته
رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد اجريت مجرى الصفات المشتقة في اشتراط الفرق بين المذكر والمؤنث
والمذكر اول لانه اصل والمؤنث فرع عليه كما عرفت فان كان موصوفها جمعا مذكرا كان تانيثها على الاصل لكونها
فيما لا نعرفه
صفة للجمع والجمع مؤنث وان كانت مضافة الى موصوفها وهو الاكثر نحو ثلثة رجال صارت تابعة للمضاف اليه
في التانيث لان المضاف اليه هو الموصوف في الاصل ثم لما وصلوا الى جمع المؤنث وكرهوا الغاء الفرق ولا يجوز
زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث في كلمة واحدة لزم حذف التاء وانما كان الاكثر فيه الاضافة
لرعاية اصلها لكونها الفاظا جامدة لا دلالة لها على معنى الوصفية باصل الوضع ولحصول التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة فيما فيه كثرة الاستعمال واعلم ان اعتبار لحوق التاء بهذه الاعداد وعدم لحوقها انما يكون بالنظر
الى احاد المعدود لا الى لفظ المعدود فان كان المعدود جمعا واحده مؤنثا غير العلم حذفت التاء منها نحو ثلث
نسوة وعيون وان كان مذكرا اثبت التاء سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات في جمع حمام
او لم يكن وان كان المعدود صفة قائمة مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كقوله تعالى فله عشر
امثالها فانك حذفت التاء هنا مع ان المثل مذكر لان المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن
لانه واحد الامثال
للمعدود جمعا بل اسم جمع او اسم جنس فان كان مختصا بجمع المذكر كالقوم كان حكمه حكم جمع المذكر وان كان مختصا
بجمع المؤنث كان حكمه حكمه نحو ثلث مخاض لانها بمعنى الحوامل من النوق ويجوز كسر شين العشرة المركبة في المؤنث
توالى هد
نحو ثلث عشرة عندهم لئلا يلزم اربع فتحات في كلمة واحدة وهي عشرة مع امتزاجها بالاسم الاول الذي في آخره فتحة
ولا يلزم ذلك في المذكر نحو ثلثة عشر فلا يكسر وكذا لا يلزم في عشرة اذا لم يركب لعدم امتزاجها بما في آخره فتحة وعند
الحجاز يسكن الشين في المؤنث وهي الفصيح لما يلزم في الاولى من ازالة ثقل بثقل آخر وقد يسكن عين العشر المركب
مع ما آخره متحرك في المذكر لئلا يلزم اجتماع اربع فتحات نحو احد عشر بخلاف اثنا عشر ويجوز اسكان ياء ثماني عشرة
وكذا الحادي عشر والثاني عشر وان كان القياس ان يفتح والفتح اكثر كاحد عشر وانما اسكن لاستثقال الحركة
للدلالة على المحذوف ٥

على البناء مع تثاقل المركب بالتركيب **و** يجوز حذفها اى حذف الياء **بكسر النون** اكتفاء بكسرها عنها **و** يجوز حذفها مع **فتحها**

اى فتح النون لانه جعل النون بعد حذف الياء بمنزلة آخر الكلمة فتفتح كما فتح آخر الجزء الاول من احد عشر **و عشرون الى**

تسعين يستوى فيهما اى في المذكر والمؤنث لان تقابس لهذا العقود ان يقال عشران رجلا اثنى و ثلاث عشرات

رجلا الى تسع عشرات رجلا فحذف المضاف اليه تخفيفا فصار المضاف كبعض كلمة حذف لامها و عوض عنها الواو والنون

نحو قلون و ذلك لان المضاف مع المضاف اليه هنا بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد فنقل ولا عشران

المثنى الى لفظ عشرين ليكون كالتوطية للجمع غير القياسي في اخواتها فلما لزم في آخرها الواو والنون جبرا عن المحذوف

لا يجوز تانيثه لانه لا يجوز الجمع بين الجمع بالواو والنون و بين علامة التانيث **واعتبار اللفظ اولى** من اعتبار المعنى

لان المعامل مع اللفظ ولان فيه اجراء اللفظ على ظاهره من غير تاويل **ان كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا**

كالنفس اذا اطلقتها على الرجل جاز لك ان تقول ثلثة انفس نظرا الى المعنى والاولى ان يقال ثلث انفس نظرا الى اللفظ

نحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام **او بالعكس** بان يكون المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا

كالشخص اذا اطلقته على المرأة فجاز ان تقول ثلث اشخص رعاية لجانب المعنى منه قوله وان كلابا هذه عشر ابطن

وانت برئ من قبائلها العشر فقال عشر ابطن رعاية لجانب المعنى اذ المراد بالابطن القبائل والاولى ان يقول

ثلثة اشخاص رعاية لجانب اللفظ **والمميز الثلثة الى العشرة مجرور** و ذلك لان في استعمال العدد مع عدم المانع من اضافته

فائدة في التخفيف بالاضافة بسقوط التنوين ولان المعدود في الاصل كان موصوفا كما عرفت فلو نصب لكان

المنصوب في صورة الفضلات مع عدم المانع من اضافته **مجموع** لان العدد المضاف اليه للثلثة فما فوقها في الاصل

موصوف لها واصل الموصوف لها ان يكون جمعا فابقى الجمعية فيه مضافا اليه رعاية لاصله مع ان المضاف اليه مناسب

للموصوف في عدم كونه فضلة بخلاف المعدود من نحو احد عشر رجلا فانه لما تعذر الاضافة فيه ونصب على التمييز

وهو في صورة المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله مع ان الجمعية يفهم

من العدد والمفرد اخصر فاقتصر عليه لان التركيب يستدعى الخفة **الا اذا كان المائة المميز** للثلثة الى العشرة

والتمييز بالمائة عشر و العشرين فلا يقال عشر مائة ولا عشرون مائة استغناء عنهما بالالف والمئين **فانه** اى فان المميز

للثلثة الى العشرة **مفرد** و هو مائة لان المائة في نفسها جمع كثير مؤنث فاستثقل لكثرتها والتانيث ان يقال

ثلث مئات او ثلث مئين فرده الى الواحد لان المفرد اخصر و يقال ثلثمائة الى تسعمائة ولا يرد على ذلك ثلثة رجال اذ

لا كثرة فيها ولا تانيث ولا ثلث نسوة اذ لا كثرة ولا ثلثة آلاف اذ لا تانيث **و المميز في المائة والالف و تثنيتهما و جمعه**

اى جمع الالف لان المائة في العدد لا جمع كما عرفت **مفرد** حملا لها في افراد المميز على العقد الذي قبلها مع انه اخف من الجمع

ولفظ العدد مشعر بالجمعية **مجرور** لما قلنا في مميز الثلثة **و** قوله اذ لا شي في التمييز **مثل عاما** فقد ذهب الله اخذه والفتى

نادر شاذ لان حكم ما ان يضاف الى المميز وهنا ترك اضافته ونصب مميزه **و** شرع في قوله تعالى **ثلثمائة سنين محمول على**

البدل اى بدل سنين من ثلثمائة وقيل على عطف البيان لان التمييز و عطف البيان كلاهما للتفسير و المميز محذوف

اى ثلثمائة سنة **ان كان المائة غير** مضافة الى سنين منزلة الجمع وهو سنين منزلة المفرد و هو سنة **ان كانت المائة مضافة**

الى سنين **والا** يحمل على البدل على التقدير تنوينه **لزم شذوذ** من جهة جمع مميز مائة و نصبه **في** القراءة **الاولى** وهي القراءة بتنوين

المائة بخلاف ما اذا جعل سنين فيها بدلا من ثلثمائة فانه لا يلزم شئ من الشذوذ فيها **و** لزم **شذوذ** واحد **في**

القراءة **الثانية** ولم يحمل على تنزيل الجمع منزلة المفرد على تقدير اضافته قيل لو جعلت سنين تمييزا لوجب ان يكونوا قد

لبثوا تسعمائة سنة و ذلك لان المفهوم من لغتهم ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل و هو

واحد من المائة فعلى هذا تكون السنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة و اقل السنين ثلثة فيجب ان يكون تسعمائة

وفيه نظر لان ذلك مخصوص بما اذا كان المميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون التصحيح كالنص في وقوع التمييز

جماعة نحو ثلثة اثواب **و** المميز **في احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب** لوجود المانع من الاضافة وهو جعل ثلثة اشياء كاسم واحد

لفظا ومعنى في احد عشر واخواته وتعذر اثبات النون وحذفها مع الاضافة في عشرين واخواته لما ذكرنا في بحث التمييز

مفرد ولا يجوز جمعه وان قصد الانواع وقد عرفت علته وذكر آنفا **وان وقع جمع** موقع مميز احد عشر الى تسعة وتسعين

فعلى اى فمحمول ذكر على **البدل** اى بدل ذكر الجمع من العدد **و حذف المميز** كقوله تعالى اثنتى عشرة اسباطا فان اسباطا

بدل من اثنتى عشرة وقيل عطف بيان والمميز محذوف وهو فرقة او جماعة فيكون المميز فيه مفردا ولا يجوز

ان يكون اسباطا هو المميز والا لزم ان لا يؤنث العدد **و واحد واثنان لا تمييز لهما** لا تقال واحد رجل كما لا يقال اثنا رجلين **استغناء**

بالتميز وهو رجل و رجلين مثلا **عنهما** اى عن الواحد والاثنين **لدلالته** اى دلالة التمييز **على خصوصية العدد** فان لفظة

رجل يفيد الوحدة كما ان لفظة رجلين تفيد الاثنينية بخلاف لفظة الجمع فانه لو قيل رجال لم يعلم كم هم ولو قيل ثلثة وجد

على العدد لم يعلم ما هم فيجب الجمع في جمع من العدد والمميز ونحو قوله كان خصيين الذي لذ الظرف فيجوز فيه ثنتا حنظل

شاذ مع انه في ضرورة الشعر والتباس حنظلتان والدليل المتحرك وظرف فيجوز فيه جراب يجعل فيه خبزها

وما يحتاج اليه واضاف الظرف الى العجوز للتنبيه على انه خلق قد تلف لقدمه وتقال من اصول العدد سوى المائة

والالف وهي واحد الى عشرة بمعنى البعض المشتق منها وصف على صورة اسم الفاعل بمعنى انه واحد من العدد الذي

يضاف هو اليه الاول والثاني الى الحادي عشر فصاعدا نحو التاسع عشر والثالث والعشرين قوله الاول الاثنين واحد منهما

وثاني اثنين وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الوصف فغير لفظ الواحد الى

الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى لفظ الثاني وقوله الاول فصاعدا اي الى قوله انه يمكن في اشتقاق هذا الوصف هذا

المعنى مما قبل الاثنين لانه بهذا المعنى لا يستدعي عددا اقل منه قبله ليجعله العدد المشتق هو منه وتجاوز العشرة

ايضا لانه بهذا المعنى لا يقتضي فعلا يكون مشتقا منه فيجيء ما قبل العشرة نحو ثالث عشر واصله واحد من ثلثة وعشر

فعشرة في التقدير معطوف على ثلثة لا على ثالث حتى يكون في معنى العطف فيه ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة وعطف

عليه عشر اضطرارا وذلك لانه لا يمكن بناء اسم فاعل من الجزئين والا لكان دالا على مفردين لان كل اسم فاعل من العدد

يدل على مفرد من المتعدد وهو خلاف المقصود ولا يمكن بناء اسم فاعل واحد من الجزئين مع بقاء حروفهما لانا انما

نبني ما كان على ثلثة احرف ليمكن البناء وكان يحذف بعض حروفهما نحو ثالث مثلا من ثلثة عشر لحصول الالتباس

فبني اسم الفاعل من اول الجزئين لانا من اول الامر بان المراد المعنى من المتعدد لا العدد وعطف الثاني عليه لفظا

ولهذا بني الجزآن وان كان من حيث المعنى معطوفا على العدد المشتق هو منه واعلم انه يجعل العجز منهما في

التذكير والتانيث على ما كان عليه العجز مع التركيب وكذا يجعل الصدر على ما كان عليه اسم الفاعل من الحاق التاء في المؤنث

وترك التاء في المذكر فتقول الحادي عشر والحادية عشرة وتقال بمعنى الجاعل اي بمعنى انه يجعل العدد الذي يضاف هو اليه

ازيد مما كان عليه قبل نحو ثالث اثنين اي جاعل اثنين ثلثة الى العاشر اي لا يجيء ما قبل الاثنين لان ما قبل الاثنين واحد وليس

قبل الواحد عدد اقل منه حتى يجعله واحدا ولا يتجاوز العشرة منه لان الوصف في اسم الفاعل حقيقة لانه بمعنى الجاعل

واسم الفاعل لا بد له من فعل ولم يثبت فعل لما فوق العشرة بخلاف ما دونها من الاثنين الى العشرة فان لكل منها فعلا نحو ثنيت

الواحد وثلثت الاثنين وللضابع من جمع ذكر بكسر العين وقيل بفتحها ايضا الا ما كان لامه حرف حلق فانه يجوز فيه الفتح

ايضا

ايضا واما الوصف بمعنى الواحد فليس باسم فاعل حقيقة وانما هو في صورته فلا يحتاج الى فعل فيجوز ان يبني من احد جزئي

المركب من العشرة ومائتين عليها وتذكيرهما في المذكر وتانيثهما في المؤنث جريا على القياس فيقال الثالث للمذكر

الثالثة للمؤنث لان كل واحد منهما اسم للواحد مذكرا ومؤنثا بخلاف نحو ثلثة رجال وثلث نسآء فان كلا منهما للجماعة

وفي الاول اي في الوصف بمعنى البعض تلزم الاضافة اليه يساوي اي تساوي هذا الوصف من العدد بالاتفاق نحو ثالث

ثلثة لان الثالث بهذا المعنى ليس واحدا من اثنين او الى اكثر منه على خلاف فيه فيجوز اضافته بهذا المعنى الى اقل من

العدد المشتق هو منه ولا الى اكثر لان الثالث مثلا بهذا المعنى وان كان بمعنى واحد لكن لا اي واحد اتفق بل هو

واحد من العدد المشتق هو منه وهو الثلثة ولذا سمي ثالثا فلو اضيف الى الاقل والاكثر لا يكون واحدا منه بل من

غيره فيختل المعنى وقيل جاز اضافته الى عدد اكثر كما تقول في تفصيل جملة هي عشرة ثالثها كذا ورابعها كذا الا انه

معنى غير المعنى الاول لان الثالث من العشرة لا يكون واحدا من العدد المشتق هو منه بل هو واحد منها ولا بد ان

يكون غير المعنى الاول وانما سمي ثالثا باعتبار انه مذكور ثالثا اضافة تحقيق لانه بهذا المعنى ليس مضافا الى معموله الى

حتى يكون اضافته اضافة تخفيف واعلم انه لا يلزم الاضافة في الاول لانه يجوز ان يقطع عن الاضافة نحو ثالث الى

ويجوز ان ينصب الثاني ان كان الاول الثاني لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما بخلاف الثالث واخواته

فانه لا فعل لها بهذا المعنى ولا يلزم الاضافة في الثاني اي في الوصف بمعنى الجعل لانه اسم فاعل حقيقة فلا يجب الاضافة

الى معموله بل يجوز ان ينصب ما بعده بهذا الاعتبار اذا كان بمعنى الحال والاستقبال فيقال هو رابع ثلثة بتنوين الاول

ونصب الثاني بخلاف الاول فانه ليس باسم فاعل حقيقة حتى يجوز ترك اضافته وجعل معموله على ما هو عليه قبل الاضافة

وان اضيف الثاني فالى الاقل من العدد المشتق هذا الوصف منه بواحد لا يجوز اضافته الى عدد اكثر منه او مساو بالنسبة

المعنى لان الثالث لا يجعل الاثنين ثلثة ولا يمكن ان يجعل الثلثة ثلثة كما لا يمكن ان يجعل الاربعة ثلثة اضافة تخفيف ان كان بمعنى الحال

والاستقبال ويجوز اعماله من غير اضافة ويجب اضافته ان كان بمعنى المضي اضافة تحقيق وفي نحو حادي عشر احد عشر وهذا الحذف

جائز عند سيبويه من غير حذف فيكون المركب الاول محذوفا مع بنائهما مضافا الى الثاني بجزائه ويقال حادي احد عشر باعراب

الاول وحذف عشر من الاول عند سيبويه ايضا لكراهة اضافة اسم قد جمع فيه من اسمين الى اسم آخر قد جمع من اسمين مثلهما ولما

حذف الجزء الثاني اعرب الاول لزوال مقتضي بنائه وهو التركيب واما الكوفية فلا يجيزون الا الاثبات واما تقولون حادي

احد عشر لاعتبار وتقول ايضا في حادي عشر احد عشر حادي عشر بحذف اخر شطر من الشطرين وهو عشر من المركب الاول وهو حادي عشر وحذف اول شطر من المركب الثاني وهو احد عشر لدلالة الكلام عليهما فبقي لفظه بعد الحذف كلفظ الجزء الاول المركب من حادي عشر احد عشر والاكثر على بنائهما لقيام ثاني الثاني مقام ثاني الاول وقيل باعراب الاول وبناء الثاني فيقال هذا ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر برفع ثالث ونصبه وجره وبناء عشر على تقدير ثالث ثلثة عشر بحذف الصدر ونوى بقاؤه فبقي بناء العجز وقيل باعرابها وتقول في المؤنث على الوجوه الثلثة المذكورة الحادية عشرة احدى عشرة والحادية احدى عشرة والحادية عشرة الى تاسعة عشرة تسعة عشرة **المثنى ما لحق آخره الف** في حالة الرفع **او ياء مفتوح ما قبلها** في حالتي النصب والجر والالف وكذا الياء حرف الاعراب او حرف الاعراب على معنى ان الاعراب مقدر فيها او دليل الاعراب على ان الاعراب مقدر في متلوها على اختلاف الآراء والمتوسط هو مذهب سيبويه فانه قال ان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع وليس يراد انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة حتى لا يحتاج الى زيادة النون عوضا عن الحركة وانما يراد انه بمنزلة الدال المرفوع اي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي الالف دلالة على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال **ونون مكسورة عوضا عن التنوين** فقط في حال الاضافة نحو رجلا زيد **او عوض عن الحركة** فقط مع اللام نحو الرجلان **او كليهما** في حالة الوصل مع عدم اللام والاضافة نحو جاءني رجلان يا فتى وفي نحو رجلان وقفا ليس بعوض عن شيء منهما وقد عرفت في اول الكتاب كثيرا من احكامه وعلتها **البدل الملحق على الذي معه مثله** ونظيره في اللفظ وتحته **من جنسه** اشارة الى ان يشترط جنسية المعنى يعني ان يكون حقيقة احدهما في حقيقة الآخر بعد طرح ما به امتياز احدهما عن الآخر كان قوله مثله اشارة الى اشتراط موافقة اللفظ لتخرج الالفاظ المشتركة عن الحد اذ لا يقال قرآن ويراد بهما الحيض والطهر على الاكثر وانما يراد بهما الطهران او الحيضان وقال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان لان الاعتبار عندهم في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى كما في العلم فان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون فليصح ان يقال القرآن والترجح لمثل ذلك **والجواب** ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات كما هي ذات الشخص بعينه من غير نظر الى كونه آدميا او غير آدمي فاذا اجتمع معه مسمى آخر لذلك الاسم صح تثنيته لانه من جنسه باعتبار معنى التسمية اذ كل منهما ذات الشخص بعينه من غير اعتبار لحقيقة ذلك الشخص واما يقال القرآن للشمس والقمر مع عدم الاتحاد في اللفظ لانه يقال القرآن لهما بعد ان جعل الشمس

قمرا

قمرا وانما يقال الابيضان للماء واللبن مع عدم التماثل بينهما في الحقيقة لدخولهما تحت النوع الابيض فان الجامع بينهما في نظر الواضع هو البياض **ويحذف نونه بالاضافة** لما عرفت في الاضافة **وحذفت تاؤه في خصيين واليتين** لا في غيرهما فانه لا يجوز حذف ثمانية نحو ضاربتان لئلا يلتبس المثنى المؤنث بالمذكر وانما حذف منهما فجائز لان كل واحد منهما لما لا ينفرد احدهما عن الآخر صارا بمنزلة مفرد فكما لا تقع تاء التأنيث في وسط الكلمة المفردة لا تقع في وسطهما **ومحذوف العجز مثل يداي** ما حذف عجزه لا على قياس واصله يدي على وزن دم واصله دمو **يرد** المحذوف نحو اخوان لان الكلمة بالتثنية تصير شيئا آخر وتزداد معناها فناسب ان يزاد لفظا فكان رد المحذوف منه اليها اولى **ولابد** نحو يدان لانه لما حذف العجز منه شاذا صار الحذف نسيا منسيا في التثنية على لفظ الواحد وكل واحد من الرد وعدمه امر سماعي **والمقصور** هو الذي في آخره الف مفردة لازمة سواء كانت الالف ملفوظة نحو الفتى او مقدرة نحو فتى وانما سمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركة والقصر الحبس **ان كان ثلاثيا وعرفت ان الفه عوض عن واو** فان عدم امالته دليل على انه ليس بياء **قلبت الفه واوا** لتعذر بقائها الف لوجود الف بعدها مع ان قلبها واوا رد لها الى اصلها تحقيقا او تقديرا مع عدم استثقال الواو في تثنية الثلاثي وانما لم تحذف الالف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند حذف النون بالاضافة نحو عصوان وقفوان في المسمى بقفا فان الفه لم يعرف اصله لكن لا يمال **والا** يكن المقصور ثلاثيا الفه بدل عن واو تحقيقا او تقديرا وذلك بان يكن ثلاثيا والفه عوض عن ياء نحو الفتى او لا يكون عوضا عن شيء لكن يمال نحو متى اذا سمي به او يكون رباعيا فما فوقه والفه عوض عن الواو نحو المصطفى او عن الياء نحو المرمى او لا يكون عوضا من شيء نحو الحبلى والحبنطى والقبعثرى **فبالياء** اي يكون المقصود في هذه الصور الخمس بالياء تقلب الالف ياء اما في الثلاثي الذي الفه عوض عن الياء او الفه يمال فظاهر واما في غيره فلطلب التخفيف في البناء الممتد **وقد جاء** في الصحاح المذروان طرفا الاليتين لا واحد لهما والمذروان من القوس الموضعان اللذان عليهما الوتر من اعلى واسفل وفي هذا اعتراض لان مذرى ليس بثلاثي مع انه قلب الفه واوا واجاب عنه بقوله **للزوم التثنية** يعني انما قلب الالف الثانية في المذروان واوا عند التثنية ومذرى مفرده لم يستعمل اصلا حتى تقلب الفه ياء عند التثنية لانه مثنى لم يستعمل واحده فكان الواو فيه بمنزلة واو في حشو كلمة **والممدود** هو الذي حرف اعرابه

من قبلها الف زائدة وسمي ممدوه الزيادة مد الالف هنا بواسطة وقوع الهمزة بعدها قلبت واوا ان كانت
الهمزة للتانيث نحو حمراوان وصحراوان لكونها زائدة محضة فهي بالابدال الذي يناسب الحذف اولى من غيرها وانما
لم تقلب يآء لمناسبة الهمزة والواو من التقارب في الثقل فهو نظير للهمزة ولانه نقيض الهمزة من جهة المخرج
لانها من اقصى الحلق والواو من مبدا الشفة فحمل النقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير وثبت
الهمزة ان كانت اصلية نحو قرآآن في قرآء الاصالتها وجاز الوجهان الذكوران وهما قلب الهمزة واوا وثبوتها ان كانت
اذ الاصل اثبات ما هو الاصل
منقلبة عن حرف اصلي نحو كسآآن ورداآن او زائدة لالحاق لا للتانيث نحو علبآآن وذلك لشبههما بالهمزة الاصلية
من حيث ان احدهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فتثبت الهمزة الاصلية وبهمزة التانيث من
حيث انهما ليستا باصلتين كما انها كذلك فقلبت واوا كما قلبت همزة التانيث واوا وقد ثني الجمع وتثنيته قليلة
لان فائدة الجمع مايفيد التثنية فيقع ذكر التثنية ضايعا واشار الى قلته بلفظة قد ولكن قد يحتاج الى ذكر
في بعض المواضع حيث لايمكن التعبير بمجرد الجمع كقوله تبقلت في اول التبقل بين رماحي مالك ونهشل او
ثني اسمه اي اسم الجمع وتثنيته اسهل من تثنية الجمع لان لفظه مفرد وان كان معناه جمعا كقوله صلعم مثل
المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين على تاويل فرقتين فرقة من الرماح وفرقة من الغنم وقد جاء
المثنى بلفظ الجمع اذا كان المثنى مضافا الى المثنى وكان المثنى المضاف بعضا اي بعض المثنى المضاف اليه سوآء كان المضاف
متحدا في كل واحد منهما كقوله فقد صغت قلوبكما وقولهم ما احسن رؤسهما او متعددا كقوله فاقطعوا ايديهما
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
والمراد ايمانهما فاطلق لفظ الجمع على اليمينين مع ان المضاف وهو ايدي ليس متحدا فيهما لان لكل واحد منهما يمين
وانما حسن هنا العبارة عن المثنى بلفظ الجمع مع ان الاولى ان يعبر عنه بلفظ المثنى للمناسبة بينهما في ان كل واحد
منهما معنى المثنى مع كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا للاضافة ومعنى لان الجزئين للمضاف
بعض المضاف من المضاف اليه ومع عدم اطراد اللبس ولذا لا يجوز التعبير عنه بلفظ الجمع في نحو افراسهما لعدم الاتصال
المعنى هنا ان المضاف اليه مع اطراد اللبس هنا المجموع ما دل على آحاد شامل للعين من اسمآء الجموع وبقوله بحروف
مفرده اي بحروف تكون في مفرده ذلك المجموع خرج منه مثل نفر ورهط لانه لا مفرد له بحروفهما لفظا او تقديرا ليتناول
لحروف مفرده فانه يجوز ان يكون جميعها ملفوظة نحو رجال او لا نحو جوار في جمع جارية وادل في جمع دلو بتغيير ما فعل
احتراز

احتراز عن نحو تمر وركب فان بنآء فعل ليس من ابنية الجموع في غير محل النزاع ولان نحو تمر لو كان جمعا لكان
جمع كثرة لانه ليس من ابنية القلة ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه مع انه يصغر نحو تمير واعلم ان ابن
الحاجب قال المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده واحترز بقوله مقصودة عن نحو تمر وركب
فان الآحاد فيهما ليست مقصودة بحروف المفرد بل جملة وضعهما كوضع رهط ونفر ولكن اتفق ان لفظ تمر وركب
وافق لفظ تمرة وراكب بخلاف رجال فانه اخذ حروف مفرده وغيرت للجمع ثم قصد بها الآحاد فالآحاد مقصودة
بحروف مفرده لكن القول بان الآحاد مقصودة في نحو رجال بحروف مفرده وغير مقصودة في نحو ركب تحكم فكانه
المصنف كذلك ذكر بازآء هذا القيد قوله ليس على زنة فعل احترازا عن نحو تمر وركب وهو اي الجمع صحيح ان لم يتغير
نظم واحده وصيغته سوآء لم يكن فيه تغيير نحو زيدون او يكون فيه تغيير قياسي ولكن لا يكون في نظمه وصيغته
بل في آخره الذي لا مدخل لسكناته وحركاته في الصيغة كحذف الالف من نحو اعلون واليآء من نحو قاضون وحذف
التآء من نحو مسلمات وقلب الالف يآء في نحو حبليات قد يرد عليه النقض بنحو صنوان في جمع صنو فان
نظم واحده غير متغير فيه مع انه جمع تكسير قلت ان نحو صنوان لمجموع حروفه نظم غير نظم واحده فتغير فيه نظم
الواحد ايضا ومكسر ان تغير نظم واحده لفظا نحو رجال او تقديرا نحو فلك في جمع فلك فانه وان لم تتغير
صيغته لفظا لكنها تتغير تقديرا لان ضمة الواحد كضمة برد وضمة الجمع كضمة اسد والصحيح لمذكر ان كان بواو
مضموم ما قبلها في حالة الرفع او يآء مكسور ما قبلها لفظا كما مر وكذا ملفوظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا
نحو مصطفون ومصطفين ونون مفتوحة عوضا عن التنوين فقط او عن الحركة كما عرفت ذكره في المثنى وهو كالمثنى فيما ذكر
وقد يجعل النون في الجمع بالواو والنون التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب للتنبيه على انه مخالف للقياس فكانه جمع
تكسير فيجري فيه الاعراب المكسر ويلزمه النون ولا تسقط بالاضافة بلزوم اليآء اي مع لزوم اليآء دون الواو لان اليآء
اخف من الواو ولا حاجة الى الواو لكونه جمعا لدلالة اليآء عليها ولا للاعراب لان الاعراب على النون نحو قوله دعاني من نجد
فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا فانه جعل نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم تحذف بالاضافة
وكقوله وماذا يدري الشعرآء مني وقد جاوزت حد الاربعين فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا جعلت
مكسورة وكذلك قد يجعل نون التثنية معتقب الاعراب وهو قليل جدا ولذا لم يذكره المصنف نحو مررت بالبحرين
وهو اسم موضع وتلزمه الالف في التثنية لانها اخف من اليآء مع عدم الاحتياج الى اليآء والصحيح لمونث او مذكر

غير عاقل لم يكسر اي لم يجمع جمع التكسير فان الجمع الصحيح بالالف والتاء غالب فيه وقد جاء جمع التكسير نحو
سرادقات وبوانات في جمع بوان بكسر الباء وهو عمود من اعمدة الخيمة مع وجود بون في جمعه شاذ لا يقاس عليه لان
لم يجمع تكسيرا وهو بون فيجب ان لا يجمع الا الجمع الصحيح بالالف والتاء وقوله ان كان الجمع الصحيح بالالف
والتاء قيد في قوله والمؤنث وما عطف عليه وشرط الجمع بالواو والنون ان كان اسما لا صفة فان النحاة قالوا الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وربما خصصوه ببعض هذا القسم وهو ما دل على حقيقة
معينة من حيث هي كالرجل والفرس وجعلوا في مقابلته الصفة وهي ما وضع لذات غير معينة باعتبار صفة
معينة كالراجل والفارس فشرطه بعد الذكورية اي بعد كونه مذكر اللفظ والمعنى واحترز به عن نحو طلحة فانه
لا يجمع بالواو والنون وانما قال بعد الذكورية ولم يقل فشرطه ان يكون مذكرا علما يعقل لان قوله مذكر مستغنى
عنه لان الكلام في الجمع المذكر المصحح كما علم من سابق كلامه وانما ذكر قوله بعد الذكورية لئلا يغفل السامع عن
هذا الشرط العلمية والعقل واحترز بهما عن نحو رجل ونحو اعوج علم فرس للمناسبة بين هذا الجمع وبين المذكر
العلم العاقل لان السلامة في الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر العلم العاقل اشرف من غيره ولو قال
بدل قوله العقل العلم لكان اولى لانه جاء في القرآن فنعم الماهدون نحن وام نحن الزارعون ولا يوصف الله
تعالى بالعقل لعدم الاذن الشرعي ولان العقل يوهم المنع من القبائح الجائزة على من له العقل تعالى الله عنها وقوله
على الاهم احتراز عن نحو قلون وثبون وحرون والزيادة وهي الواو والياء والنون في نحو ارضين واوزين
مما لم يكن مذكرا علما عاقلا عوض عن نقص الكلمة كارضين فان الواو والنون عوض من التاء المحذوفة من ارض
لانه في الاصل ارضة بدليل اريضة وكذا في سنين وثبين لان اصلهما سنوة وثبوة او توهما كما في وزون فان الزيادة
فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توهما لانه لا يجب ان يكون اصل اوز اوزز بتحريك الزاء الاولى
حتى يكون النقصان فيه تحقيقا لا توهما وهذا تعسف فالاولى ان يقال انها جاءت كذلك على طريق الشذوذ
ولا يشتغل بتعليلها وان كان الجمع بالواو والنون صفة كاسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة والصفة المشبهة
والمنسوب والمصغر فالعقل اي فشرطه العقل بعده اي بعد الذكورية واحترز عن نحو حائض ونحو ناهق ولا يمكن
اشتراط العلم هنا لان الصفة لا تجامع العلم كما عرفت في بحث ما لا ينصرف وشرطه ان لا يكون افعل فعلاء اي لا يكون افعل
الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فانه لا يجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين افعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع نحو الافضلين
ولم يكس

ولم يعكس لئلا يختل افعل التفضيل لان فيه زيادة وفي افعل فعلاء يكثر العيوب ولا ينتقض هذا بنحو اجمعون فانه
جمع هذا الجمع مع انه افعل فعلاء لان مؤنثه جمعاء لانه ما بقي صفة وكلامنا في الصفة ولا يكون فعلان فعلى
فانه لا يجمع هذا الجمع فرقا بينه وبين فعلان فعلانة فانه يجمع هذا الجمع نحو ندمانون وانما لم يعكس لمشابهة فعلان فعلانة
الفعل في اتحاد صيغتي المذكر والمؤنث فيه كما في الفعل فيقال ندم وندمت كما يقال ندمان وندمانة
فالحق بعلامة جمع المذكر وهو الواو والنون كما الحق بالفعل ضمير جمع المذكر وهو الواو ولا يكون متاء التانيث وكان
مذكرا معنى نحو علامة فانه لا يجمع هذا الجمع لان التاء لو ابقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث ولو
حذفت لالتبس المجرد عن التاء بذي التاء لو فيه التاء مقدرا مستويا نحو جريح مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فانه
على تقدير ان يكون جريح مؤنثا كان التاء مقدرة فيه لا على تقدير كونه مذكرا ولا يجمع مذكرا بالواو والنون
لانه لما سوى بينهما في المفرد لانه يقال رجل جريح وامراة جريح سوى ايضا بينهما في الجمع لئلا يلزم المخالفة بعد
الموافقة ولئلا يلزم مزية الفرع على الاصل لان الجمع فرع على المفرد كما ان الاصل الفرق بين المذكر والمؤنث وما
جمع بالالف والتاء ان كان اسما فيجمع مطلقا بغير شرط وهو قياس في علم المؤنث سواء كانت فيه العلامة ظاهرة كفرح
وسلمى وذهراء او مقدرة كهند وكذا قياس في المؤنث من اسماء الاجناس بالتاء الظاهرة نحو غرفات وكرامات
في جمع كرامة لا اكرام وكذا قياس في المؤنث بالالف اذا لم يكن علما مذكرا كالبشرى والصحراء واما اسماء الاجناس
التي التاء فيها مقدرة نحو نار وشمس فهو سماع فيها نحو الكاسات والسماوات وان كان ما يجمع بالالف والتاء
صفة وله مذكر فشرطه ان يجمع مذكره بالواو والنون نحو ضاربات لانه اذا لم يجمع مذكره بالواو والنون كفعلاء افعل وفعلى فعلان
وما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح فلا يجمع بالالف والتاء حملا للمؤنث على المذكر الذي لا يجمع بالواو والنون
وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يتجرد عن التاء نحو حائضة وحائضات اما اذا تجرد عن التاء نحو حائض فلا يجمع بالالف والتاء
فرقا بين المجرد عن التاء وبين غير المجرد عنها وانما لم يعكس لشبه غير المجرد الفعل في اللفظ والمعنى لانه مع الحروف
كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث وهي الالف والتاء كما الحق بفعل المؤنث ضمير جمع المؤنث وهو النون نحو ضربن وجمع الصحيح
سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء وما على وزن افعال وافعل وافعلة وفعلة من جموع التكسير للقلة وفسر القلة بقوله
المطلقة على العشرة فما دونها ظاهرا اي اذا اطلق من غير قرينة يفهم منه ما دون العشرة والعشرة وقد استعير
للكثرة ايضا نحو قوله ثم ما نفدت كلمات الله والدليل على ان هذه الامثلة للقلة تحقيرهم اياها على حالها كاجيمال ويجوزهم

فان قلت فلم جوز في التثنية ان يقع التاء حشوا كثمرتان وطلحتان وضاربتان ولم يجوز في الجمع قلت حتى لا تقع التاء ان تقع اخر الكلمة ولا تقع حشوا وانما جوز في التثنية لئلا يلتبس بتثنية المذكر وتثنية المؤنث بخلاف الجمع فان جمع المؤنث صيغة اخرى بين طلحات وثمرات وضاربات ولا التباس لتميز جمع المؤنث عن جمع المذكر بخلاف التثنية فافهم

تنبيه
ابنية الكثرة والقلة للثلاثي للكثرة دون في كلامهم اما من غيره فلهما بناء واحد وهو نحو مفاعل ومفاعيل في نحو مسجد وسعد وجل جناجر وسعابيج
والله اعلم

ان يجمع مرة اخرى كانعام واناعيم ومن ثمه اى ومن اجل انطلاق جمع القلة على العشرة فما دونها كان ثلثة اثواب
باضافة الثلثة الى العشرة الى جمع القلة احسن لاستعماله فى موضعه الحقيقى من ثلث ثياب لان ثيابا جمع كثرة يطلق
ظاهرا على ما فوق العشرة فاطلاقه على ما تحتها ارتكاب لخلاف الظاهر من غير سبب وعلى ذلك ما عدا طلق الصحيح وما
على هذه الاوزان الاربعة من الجموع للكثرة وهى ما فوق العشرة وقد استعير للقلة ايضا ويحذف نونه للاضافة
كما تحذف نون المثنى ويحذف الياء من واحد المنقوص وهو الذى فى آخره ياء قبلها كسرة نحو قاضون لالتقاء الساكنين لام الكلمة
وواو الجمع او يائه ولو حرك لام الفعل لزم الاستثقال لوجوه الياء المضمومة المكسورة ما قبلها الواقعة قبل واو الجمع
او الياء المكسورة ما قبلها الواقعة قبل يائه ويحذف الالف من الاسماء المقصورة وهى ما فى آخرها الف مفردة سواء
كانت منقلبة عن حرف اصلى او زائدة كحبلى اسم رجل لالتقاء الساكنين الالف وواو الجمع او يائه ببقاء الحركة ما قبلها
اى ما قبل الالف فى المقصور لا ما قبل الياء فى المنقوص نحو مصطفون وحبلون ومصطفين وحبلين وذلك لانه بقى ما قبل
المحذوف لعلة على حالته اذ لم تكن ضرورة داعية الى عدم ابقاء السكون ولا على المحذوف ولا بقى ما قبل المحذوف نسيا
على حالته للفرق بين المحذوف نسيا والمحذوف لعلة والكوفية يلحقون نحو حبلى مما فيه الالف زائدة بالمنقوص فيقولون
حبلون وحبلين نحو حبلى بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وانما لم يبق ما قبل المحذوف فى نحو قاضون على كسرته للضرورة
الداعية الى ذلك لانه لو ابقى على كسرته لزم قلب واو الجمع ياء فيلتبس حالة الرفع بحالة النصب والجر وانما حذف الاخر منهما
فى الجمع وقلب فى المثنى مع بقاء التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذف فيه ايضا لالتبس المثنى فى حالة الرفع
بالمفرد نحو جاءنى اعلاك اخويك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخويك قوله جاءنى الولدون الصحيح يتعلق بيحذف ويحذف التاء نحو ضاربات
فى ضاربة لئلا تجتمع علامتا تانيث قبل الالف وبعدها فى كلمة واحدة وتقلب الف المقصور ياء نحو حبليات لانه لزم هنا قلب
لاجتماع الساكنين وخص الياء دون الواو لان الياء اخف من الواو وتقلب همزة الممدود واوا نحو صحراوات لئلا تجتمع علامتا
تانيث لو ابقيت الهمزة على حالها وانما لم تقلب ياء للمناسبة بين الهمزة والواو كما ذكرنا وقوله جاءنى بالالف والتاء متعلق بقوله
تحذف وتقلب والعبرة فى التذكير والتانيث باعتبار جميعها بالمعنى لا باللفظ الا مع التاء الظاهرة فان العبرة معها بلفظ التاء حتى لو سمى
رجل بطلحة وسعاد او لو سمى امراة بزيد قيل طلحات بالجمع بالالف والتاء وان كان مذكرا لان اللقب بلفظ التاء وقيل سعادون بالجمع بالواو
والنون لانه مذكر معنى ولا تاء فى لفظه وقيل زيدات بالجمع بالالف والتاء لانه مونث معنى ولا ذكر العبرة مع التاء التانيث بالمعنى قال
سيبويه لو سميت رجلا بحبلى او حمراء لم تجمعه بالتاء وذلك لان علامة التانيث تدخل على هذه الالفات فلا تحذفها وذكر فوق حبليات وحمراوات

وحمراوات فلما صارت تدخل فلا تحذف ونسبا اشبهت هذه عندهم ارضات وذريهمات فانك لو سميت
رجلا بارض لقلت ارضون ولم تقل ارضات لانه ليس فيها حرف تانيث تحذف غلب على حبلى التذكير حيث صار الالف
لا تحذف وصار بمنزلة الف حبنطى التى لا تجى للتانيث لا اشتقاق الافعال اى التى المتعلقة بها من جهة اللفظ والمعنى ضربان ضرب مشتق
منه الفعل وضرب مشتق من الفعل واشار الى الاول بقوله ضرب هو اسم الحدث وهو معنى قائم بغيره سواء صدر عنه
كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر المسمى ذلك الاسم بالمصدر لان الفعل يصدر منه وهو فى الاصل الموضع
الذى يصدر عنه الابل وتشتق منه الفعل عند البصرية وعند الكوفية لا يشتق المصدر من الفعل خلافا للكوفية لان حقيقته
لحقيقة المصدر ومعناه احد جزئى الفعل لان معنى الفعل مركب من الحدث الذى هو مدلول المصدر ومن الزمان
معا والمفرد اصل حقيقة المركب فيكون المصدر متقدما على الفعل فلو كان مشتقا من الفعل لزم ان يكون متاخرا عن الفعل
لان المشتق متاخر عن المشتق منه ضرورة فيلزم ان يكون الشئ سبق متاخرا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر
باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متاخرا وقول الكوفية بانه اى بان المصدر فرع الفعل لمجيئه تاكيدا
للفعل ومعمولا له نحو ضربت ضربا فانه باعمال الضرب ومؤكد لمدلوله فلو كان الفعل مشتقا منه
لزم ان يكون المصدر متقدما على الفعل لاشتقاق الفعل منه ومتاخرا عنه لكونه فرعا على الفعل مردود لانه لا يلزم
من فرعية مخصوصة باعتبار وقوعه تاكيدا ومعمولا للفعل الفرعية فى كل شئ فلا يلزم من تاخره عن الفعل حال كونه معمولا
ومؤكدا للفعل تاخره حالة الوضع لجواز ان يكون وضعه متقدما على وضع الفعل ويكون متاخرا عنه وقت العمل
والتاكيد وابنية المصدر غير الميمى من الثلاثى المجرد كثيرة تنتهى الى اثنين وثلثين بناء على ما ذكره سيبويه وهى فَعْل وفِعْلة
مثلثى الفاء ساكنى العين وفَعَلة وفَعِل مفتوحى الفاء مع فتح العين وكسره وفُعَل مفتوح العين مع ضم الفاء وكسره
وفُعْل وفِعْلان مثلثى الفاء ساكنى العين وفَعَلان مفتوح الفاء والعين وفُعال مثلث الفاء وفَعالة مفتوحة الفاء
ومكسورته وفُعول بفتح الفاء وبضمها وفُعولة مضمومة الفاء ومَفْعَل ومَفْعِلة مفتوحى الفاء مع فتح العين وكسره
وفَعيل نحو قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة وطلب وخنق وغلبة وسرقة وصغر وهدى ودعوى
وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وذهاب وصراف وسؤال وزهادة ودراية وقبول
ودخول وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة ووجيب وقياس غيره اى غير الثلاثى المجرد وهو الثلاثى

للمزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه نحو اخرج اخراجا ودحرج دحرجة وتدحرج تدحرجا ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا كان او مستقبلا ما قدر بان المصدرية والفعل لانه انما يعمل لمشابهته الفعل باعتبار انه يتقدير ان مع الفعل ومن ثم

اي ما دام يتقدر بهما

اي ومن اجل انه انما يعمل مقدرا بان المصدرية والفعل لا يتقدم عليه معموله لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ومن ثم لا يعمل المصدر المصغر والموصوف لانهما ليسا مقدرين بان مع الفعل وكذا لا يعمل المصدر المقترن بالحال لانه لا يمكن تقديره بان مع الفعل لان الفعل الذي مع ان ان كان ماضيا دل على المضي لان فيه لمجرد المصدر ولا يكون للاستقبال وان كان مضارعا يدل على الاستقبال لان ان في الفعل المضارع للمصدرية مع الدلالة على الاستقبال ولا يكون المضارع الذي في اول ان للحال فلا يكون المصدر المقترن بالحال بتقدير ان مع الفعل وكذا لا يعمل المصدر المعرف باللام لتعذر دخول اللام على ما تقدر المصدر العامل به وهو ان مع الفعل وقوله على الاكثر متعلق بقوله لا يتقدم ولا يعمل فانه عند بعضهم يجوز تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولهذا يعمل فيه ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون وقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وحمده منك الجنون ولا يجوز تعلقه بمجنون لفساد المعنى هذا مع ان الوقوع ادل شاهد على الجواز كقوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقوله فلما بلغ معه السعي وكذا يعمل عند بعضهم المصغر نحو اعجبني ضريبك عمرا والموصوف نحو اعجبني ضربك الشديد زيدا والمقترن بالحال والمعرف باللام كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل لانه ليس حكم كل مقدر بشيء حكم ما قدر به وقد جاء في التنزيل اعماله معرفا باللام في الظرف كقوله تعالى واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا ومن ثم لا يعمل العدد والنوع والتاكيد من المصدر حال كونها بحذف الفعل او بدونه اي بدون الفعل والفعل مراد بمعنى ان لا يكون لازم الحذف لانه انما يعمل اذا كان بمعنى الفعل مع ان وانما يكون بمعناه اذا لم يكن للتاكيد او العدد او النوع لانه لو كان لاحد هذه الثلثة لا يصح ذكر التقدير اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربة ضرب ان ضربت وان لم يكن الفعل مرادا بمعنى ان يكون لازم الحذف بمعنى انه جعل بعد الحذف نايبا منابه لانه معمول لا بد له من عامل ظاهرا او مقدرا ولانه لو كان كذلك لكان اسم فعل لا مصدرا فالعمل له

اي المصدر العدد او النوع او التاكيد

اي للمصدر عند سيبويه لا للمصدرية وكونه مقدرا بان والفعل بل لقيامه بعد حذف الفعل مقام الفعل نحو سقيا زيدا فسقيا من حيث انه قايم مقام سقى عامل لا من حيث انه مصدر كالظرف فانه لما حذف الفعل منه وقام الظرف مقامه

عمل عمل الفعل لانه من حيث انه ظرف بل من حيث قيامه مقام الفعل وكذا اجوز سيبويه تقديم معموله عليه واستتار الضمير وعند السيرافي في العامل الفعل المقدر لانه لولاه لم ينتصب المصدر ولا يستحق المصدر التثنية والجمع

يتعلق بقوله لا يضمر فيه

اذا كان للنوع او العدد ولاجل كونه اي كون المصدر غير الفاعل بخلاف المعمول كما لا يحق التثنية والجمع وبخلاف ساير المشتقات كاسمي الفاعل والمفعول فانه اي فان ساير المشتقات هو الفاعل لانك اذا قلت هذا ضارب فقد جئت بالفاعل وذكرته واذا قلت عجبت من ضرب فانت لم تذكر الفاعل فليس المصدر بالفاعل وان كان يدل عليه لا يضمر الفاعل فيه اي في المصدر لئلا يؤدي الى التثنية او جمعه لانه لو اضمر الفاعل في المصدر لاضمر في المثنى والجمع فيه لزم اجتماع التثنيتين في تثنية المصدر باعتبار مدلوله لانه يستحقها اذا كان للنوع او العدد وتثنية الفاعل لان المصدر غير الفاعل فلو اضمر المثنى فلو وجب ان يكون مستترا لانه ليس في الاسماء ضمير مرفوع بارز ولو اضمر مستترا لوجب علامة التثنية في المصدر لان كل ضمير مستتر لمثنى لا بد له من علامة دالة عليه تؤدي الى تثنيتين بخلاف الفعل فانه لا يلزم فيه ذلك لعدم استحقاقه التثنية والجمع وبخلاف اسم الفاعل فانه الفاعل لكون تثنية الضمير هو تثنية اسم الفاعل فلا احتاج في التثنية الى التثنيتين وكذا الكلام في الجمع وفيه نظر لجواز ان يتحمل المصدر ضمير الفاعل والمثنى والجمع باعتبار الفاعل وانما يثنى ويجمع باعتبار مدلول المصدر كاسم الفعل والظرف فانهما يتحملان ضميري المثنى والمجموع مع انهما لا يثنيان ولا يجمعان باعتبارهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين فالاولى ان يقال لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه له باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضعه ليكون مسندا مصدره الى شيء بعينه ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل

اتصاله به غاية الاتصال

والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويجوز حذف من المصدرية على ما ذكر من ان المصدر غير فاعله فلو التزم الفاعل فيه يلزم اضماره عند غايب متقدم ذكره او متكلم او مخاطب فيلزم اجتماع شيئين في لفظ واحد وبناء على ما ذكرنا من ازالة الوضع حكم العقل ويجوز اضافته اليه اي الى الفاعل وهو الاكثر من اضافته الى المفعول ومن رفع فاعله بغير اضافة لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى

في لفظ واحد

من خواص الفعل

الفاعل به

ورفعه ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد او اضافة الى المفعول اذا قام قرينة تدل على كونه مفعولا اضافة لتحقق
سواء كانت الاضافة الى الفاعل والى المفعول لا الاضافة تخفف لانه انما يكون ذلك اذا كان المضاف صفة مضافة
الى معمولها وهنا المضاف وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة ويجوز العطف عليها اي على الفاعل المجرور باضافة
المصدر اليه والمفعول المجرور بها والوصف لها لفظا ومحلا اي حملا على لفظها المجرور او على محل الفاعل المرفوع
وعلى محل المنصوب وكذا يجوز حمل سائر التوابع على محلها وانما خصتهما بالذكر لان الجرمي لم يجوز الحمل في الصفة
على المحل وان الانسب الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على المحل والحق الجواز لوقوع ذلك كقوله تدكنت وانت
بهاحتا نا مخافة الافلاس والليانا فانه نصب الليان لكونه محل المعطوف عليه وهو الافلاس لانه مفعول
المخافة لان خفت الافلاس وكقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فانه رفع المظلوم
حملا على محل موصوفه وهو المعقب قوله وضرب عطف على قوله قبل ضرب هو اسم الحدث مشتق ذكر الضرب
من الفعل وهو اربعة على ما ذكره اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فانها عاملة بخلاف
غيرها كاسم الآلة واسم الزمان والمكان فانها غير عاملة فلذا لم يذكرها وانما لم تعمل مع انها تدل على ذات مبهمة
موصوفة بصفة معينة كهذه الصفات الاربعة الا ترى ان معنى المضرب آلة تضرب بها ومعنى المضرب زمان
او مكان يضرب فيه لان اقتضاء الصفات المشتقة الاربع لشيء يخصص الذات المبهمة وضعي لانها وضعت
لذات مبهمة قام بها الفعل مذكور قبلها يخصصها وذكر الشيء هو موصوفها او متعلقه فيرفع تلك الصفات
غير الموصوف ومتعلقه بخلاف اسم الآلة واسم الزمان والمكان فانها وضعت لتدل على ذات مبهمة موصوفة
بصفة معينة غير مخصصة بموصوف او متعلقه فلا يرفع لا ضمير الموصوف ولا متعلق الموصوف وذكر الضرب اسم الفاعل
وهو اسم مشتق من فعل لمن قام به الفعل اي مدلول المصدر فان سيبويه سمى المصدر فعلا كما عرفت واحترز به عن اسم المفعول واسم الزمان
والمكان بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل فان معناهما لا يكون مقيدا باحد الازمنة وصيغته من الثلاثي المجرد
على فاعل ولذا سمي باسم الفاعل ولم يسم باسم المفعل واسم المنفعل مثلا لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب لهذا
قيل وفيه نظر لان تسميته باسم الفاعل لا لكونه على وزن فاعل بل لكونه اسم من قام به الفعل وهو الفاعل لا المفعول
فانه اسم من وقع عليه الفعل واما قال غالبا لانه قد يجيء على وزن غير الفاعل كنباء فعيل نحو نصير وابنية المبالغة نحو تراب
وضروب

حين اضافته الى الرجحان نفيه

لان من شرط اللفظية ان يكون المضاف صفة لمعمولها والمصدر ليس بصفة ه

فالمفعول ه

محلها على ه

ضارب غلامه ه

وضروب ومنحار ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه على زنة المضارع
بميم مضمومة موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما نحو مكرم ومدحرج او لا نحو مستكرم ومتدحرج
وكسر ما قبل الآخر سواء كان ما قبل الآخر عين الفعل كما في الثلاثي المزيد فيه نحو منطلق ومستكرم او لا كما في الرباعي المجرد
والمزيد فيه نحو مدحرج ومتدحرج وسواء كان ما قبل الآخر في المضارع مكسورا او لا نحو متكرم وسواء كان الكسر
ملفوظا او مقدرا نحو مختار ومحمر وقد يجيء بفتح ما قبل الآخر نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج
فهو ملفج فهذه الثلاثة نوادر وقد جاء على فاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ولا يقال
معشب ولا مورس ولا موفع وهذه ايضا نوادر يعمل اي اسم الفاعل اذا لم يكن موصوفا فانه لو كان موصوفا لا يعمل
لبعده عن مشابهة الفعل حينئذ لانه صار بالصفة مسندا اليه واما كان معموله متأخرا عن الصفة لانه حينئذ صار ضعيفا فلا
يعمل فلا يقال زيد ضارب عظيم عمرا اما اذا كان معموله متقدما على الصفة فيعمل لانه لا يكون له وقت العمل ضعف
نحو هذا ضارب زيدا ظريف
ولا يمنعه عن العمل ما حصل له من الضعف بعد العمل لان عمله فرغ منه وتم او لم يكن مصغرا فانه لو كان مصغرا
لا يعمل مطلقا لان التصغير بمنزلة الصفة فلا يقال زيد ضويرب عمرا يعمل عمل فعله المبني للفاعل سواء كان فعله لازما
او متعديا الى واحد او اكثر بالاعتماد اي انما يعمل بشرط الاعتماد اي مع الاعتماد على احد الاشياء الستة على المبتدأ اما
في الحال نحو زيد ضارب اخواه عمرا او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه عمرا او الموصوف نحو مررت برجل ضارب اخواه
عمرا او الموصول نحو الضارب زيدا عمرو او ذي الحال نحو مررت بزيد ضاربا اخواه عمرا والاولى ان يقول بدل قوله
او الهمزة او ما والاستفهام او النفي لان الشرط هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا من
حرفه نحو هل والهمزة وسواء كان حرف الاستفهام ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان
او مستفادا من اسمه كما ذكرنا في بحث المبتدأ وكذلك الشرط الاعتماد على النفي سواء كان حرف
نفي او معنى نفي او اسما جاريا مجرى النفي كما ذكرنا في بحث المبتدأ وانما اشترط الاعتماد فيه لان طلبه للعمل
على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلا
ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه لمعنى المصدر فيشترط في عمله ان يكون واقعا عند الوهم موقعا
هو بالفعل اولى وذلك انما يكون مسندا كما اذا اعتمد على احد الاربعة الاول فانه حينئذ لا يجب ان يكون مخبرا

ولا يبعد عن شبه الفعل

المتصفة ه

عنه فصار كالفعل ولانه صار متقويا بما يحتاج اليه في وضعه من المخصص لذكر قبله هنا كما عرفت
بيانه آنفا او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي **وبشرط الافتراق** اي اقتران
معناه **بالحال او الاستقبال** ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي يشابهه معنى لا لفظا لانه
لا يوازن الماضي مستمرا وانما لم يشترط في المصدر هذا الاعتماد ويشترط في اسم الفاعل ذلك مع ان
مشابهته مع الفعل اقوى من مشابهة المصدر معه لان اقتضاء المصدر للمعمول اقوى من اقتضائه
له لانه بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا بخلافه فان طلبه لهما انما كان لتضمنه معنى المصدر الطالب
لهما واعلم ان شرط اقتران معناه بالحال او الاستقبال عند القدماء في عمله في غير الفاعل والظرف
والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال وسواء كان
الفاعل مضمرا او ظاهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب وضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس
وذلك لانه ادنى مشابهة مع الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذا يعمل في الظرف والجار والمجرور
مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل وكذا يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي
عنه **وقوله انتجه** اسم الفاعل **عن اللام** قبل قوله والاقتران وذلك لانه عند دخول الموصول عليه ليس
في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر نحو الضارب
اباه امس زيد اي الذي ضرب **فان قلت** قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قد عمل مع انه بمعنى الماضي
فاجاب عنه بقوله **ونحو باسط ذراعيه** محمول **على حكاية** ومعناه ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
بمعنى الماضي كانه موجود في ذكر الزمان او يقدر ذكر الزمان كانه موجود الآن وليس المراد بها ان اللفظ
الذي في ذكر الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به في ذكر الوقت لانه يجوز ان لا تلفظ في ذكر الوقت بلفظ وان كان
اسم الفاعل **للماضي وجبت الاضافة** اي اضافته الى ما جاء بعده مما كون في المعنى مفعولا ولا يجوز ان ينصب على
المفعولية لفقدان شرط عمله وان لم يجئ بعده ذكر ترك غير مضاف الى شيء نحو انا ضارب امس **معنى**
اي يكون الاضافة معنوية لا لفظية لانه ح ليس بمضاف الى معموله فيفيد الاضافة ح التعريف او التخصيص
فان جئ لاسم الفاعل بعد اضافته **معمول آخر** في الظاهر نحو زيد معطي عمرو امس درهما **فبعامل** اي فانتصابه
بعامل مقدر **مناسب** لاسم الفاعل كانه لما قيل زيد معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما

وكذا الحكم في نحو زيد عالم عمرا امس وقايما وهذا مذهب ابي علي الفارسي ويلزم على مذهبه
جواز حذف احد مفعولي باب علمت وقال السيرافي الاجود ان يقال انه انما عمل اسم الفاعل في المفعول الثاني
ضرورة انه لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى
الفعل **ح لزم تجرد** اسم الفاعل **عن اللام فالامران جائزان** اي يعمل سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال والماضي لما عرفت
فان كان اسم الفاعل **متعديا مثنى او مجموعا** اي على المثنى بان يكون اعرابه بالحرف **وفيه** اي في اسم الفاعل **اللام جاز حذف نونهما**
اي جاز حذف نون التثنية والجمع **مع نصب المفعول تخفيفا** اي انما حذف للتخفيف لا للاضافة وذلك لان اللام موصول
وقد طالت الصلة بنصب المفعول نحو الضاربا زيدا والضاربو زيدا قال الشاعر الحافظوا عورة العشيرة
لا ياتيهم من ورائهم نطف ولم يحذف النون عن اسم الفاعل المجرد عن اللام وان كان متعديا لانه ليست هنا
صلة حتى يطول **ولا يجوز اضافة** اسم الفاعل **المعمول اللام الى فاعله بمعنى** اي الى ما كان فاعله قبل الاضافة لانه في حال الاضافة لانه
اذا اريد اضافته اليه جعل المرفوع في صورة المفعول فهو في المعنى فاعل وفي الصورة مفعول وانما جعل كذلك لكون
اضافته اليه كاضافة الاجنبي لان المنصوب بالصفة غير الصفة نحو زيد ضارب غلامه عمرا فان الضارب غير عمرو
بخلاف المرفوع فلو اضيف الى مرفوعه قبل جعله في صورة المفعول لكان اضافته اليه كاضافة الشيء الى نفسه وهي
مستقبحة في الاضافة المحضة التي هي اصل غير المحضة ولذا يجوز اضافة المصدر الى فاعله وان لم يجعل في صورة المفعول
لانه غير مصدر كما عرفت **واعلم** انه انما يجوز اضافته الى فاعله اذا كان سببيا نحو زيد قائم غلامه فتقول زيد قائم الغلام
واما اذا لم يكن سببيا نحو مررت برجل قائم عمرو في داره فلا يجوز اضافته اليه لانه لا ضمير في غير السببي ينتقل
الى اسم الفاعل فيبقى اسم الفاعل بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهه بالفعل **ويجوز اضافة اسم الفاعل المتعدي
الى مفعوله** نحو زيد ضارب عمرو غدا **دون الفاعل اللبس** اي لا يجوز اضافته الى فاعله لئلا يلتبس بالمفعول نحو ضارب
المعقول وانما لا يجوز اضافته اليه مع عدم اللبس عند القرينة كما يجوز ذلك في المصدر لانه في اضافة المصدر الى فاعله لا يحتاج
الى تكلف كما يحتاج في اضافة اسم الفاعل الى فاعله اليه فتركت الاضافة الى الفاعل في المتعدي بالكلية **ويعطف عليهما** اي على الفاعل
والمفعول المجرورين بالاضافة **ويوصفان لفظا او محلا** اي حملا على لفظهما المجرور وعلى محل الفاعل المرفوع ومحل المفعول المنصوب **واسم المفعول**
واصله اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل الا انه حذف الجار واستتر الضمير **وهو ما اشتق** دخل فيه غيره من المشتقات فلما قال
لمن وقع عليه الفعل خرج عنه غيره قيل يدخل في هذا التعريف اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر واشغل والوم قلنا

فانتقض هذا التعريف غير جامع لانه يصدق

بانه

ليس اشتقاقه باعتبار وقوع الفعل عليه بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان في بعض المواضع واقعا عليه **وصيغته**
من الثلاثي المجرد على مفعول ولذا سمي باسم المفعول كما قيل الا انه اذا اخذ المفعول من الفعل اللازم الذي صار متعديا بالحرف
الجر يجب ان يظهر اذ ذلك الحرف فيه فلا يقال زيد مذهوب كما لا يقال ذهب وانما يقال مذهوب به وكذا يقال اليوم
سير فيه الا اذا اسند الفعل الى المصدر فانه لا يجوز اطلاق اسم المفعول عليه لا يقال في ضرب ضربت شديد الضرب
الشديد مضروب وانما قال **غالبا** لانه يجي على فعيل كقتيل **ومن غيره** اي غير الثلاثي المجرد **على صيغة اسم الفاعل بفتح**
ما قبل الآخر لا فرق بينهما الا فتح ما قبل الآخر لانه كما ذكر في مضارعه الذي يعمل هو عمله **ويعمل عمل فعله** المبني للمفعول وهو مفعول نحو زيد
مضروب غلامه وانما يعمل مع انه لا يوازن يفعل في الظاهر لان اصل مضروب مضرب وانما تولد الواو من اشباع ضمة الراء
وانما فعلوا ذلك لئلا يلزم بناء مفعل في كلامهم وهو بناء مرفوض لا يوجد في ابنيتهم وانما فتحوا الميم لئلا تتوالى ضمتان
بعدهما واو فيوازنه في التقدير لان الضمة الميم مقدرة والواو في حكم المحذوف فكسر فتحة العين ايضا مقدرة **وهو**
في الاشتراط على احد الاشياء الستة **والاشتراط** للحال او الاستقبال **كاسم الفاعل** فلا حاجة الى اعادة ذكره وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في عمله في موقعه ولكن المتأخرين كابي علي وتابعيه صرحوا باشتراط ذكره وكذا ذكر
حكمه في وجوب الاضافة ان كان بمعنى الماضي وانتصاب مفعوله الآخر حتما بما يناسب حكم اسم الفاعل فعلى هذا لو قال وحكمه
كحكم اسم الفاعل لكان اولى **والصفة المشبهة** باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث
كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون الخ
وليس المراد ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء بل المراد مطلق ذكر وذلك لانه لا يطرد
ذلك في بعض الصفات المشتقة كالالوان والعيوب فانه لا يقال ابيضون وابيضة **وهي مشتقة** دخل فيه جميع المشتقات
قوله **لازم** اي غير متعدية لانها لازم فاعلها ولا تتعدى الى المفعول وهذا قيد لبيان الواقع لا للاحتراز وقوله **لمن قام به الفعل**
احتراز عن اسم المفعول وقوله **بمعنى الثبوت** احتراز عن اسم الفاعل وليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار
في جميع الازمنة لانها كما لم تكن موضوعة للحدوث لم تكن موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة بل هي موضوعة للقدر المشترك
بينهما فمعنى نحو حسن في اصل الوضع ليس الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن بعض الازمنة اولى
من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة كان الظاهر ثبوته في جميعها بدليل العقل الى ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها ولهذا
صاغوا فيها عند ارادتهم دلالتها على الحدوث صيغة اسم الفاعل منها فيقولون حاسن وضايق وهذا مطرد عندهم

الصفة المشبهة

وصيغتها سماعية ان لم تكن على صيغة اسم الفاعل وهو الاكثر او كانت نحو ضامر البطن والحايض وليست بقياسية
كاسم الفاعل والمفعول الا الالوان والعيوب منها فان صيغتها فيها قياسية كاسود وابيض على وزن افعل
لا تجري صيغتها **على المضارع** من فعلها اي لا توازنه في الحركات والسكنات مطردا واذا لم تكن جارية على الفعل
لانه ينبغي ان لا تعمل الا انها تشبه ما يجري على الفعل من اسم الفاعل كما بينا فتعمل اذن كما يعمل اسم الفاعل
وتعمل عمل فعلها مطلقا كما ذكرنا في اسم الفاعل ولا تشترط فيها الاقتران بالحال او الاستقبال لانها موضوعة على الاطلاق فكيف
ويشترط **فيها الاعتماد** تشترط الزمان فيها **والتمييز** صفة المشبهة **التي هي من الوصف** كان الذي قام به اصلها المشتق هي منها **في مظهر من اسبابه**
الى اسباب الموصوف وهو اسم مضاف الى ضمير لفظا او تقديرا نحو زيد حسن وجهه وحسن وجه او مضاف الى الظاهر
الضمير وهلم جرا نحو حسن وجه ابي غلامه بخلاف اسم الفاعل فانه كما يعمل في السببي نحو مررت برجل ضارب
اباه يعمل في الاجنبي نحو مررت برجل ضارب زيدا وذلك لانحطاط رتبتها عنه ولذلك لا يجوز العطف على محل المجرور
بها فلا يقال مررت برجل حسن الوجه واليد بنصب اليد او رفعه كما جاز في اسم الفاعل والمفعول **ولا يكون معمولها**
فاعلا او تمييزا او شبيها بالمفعول لا يتقدم معمولها عليها لان الفاعل لا يتقدم على عامله بالاتفاق وقوله **على راي** قيد في الاخيرين
لان التمييز لا يتقدم على راي كما عرفت ذلك وكذلك المشبه بالمفعول لا يتقدم على راي لانه وان كان مفعولا صورة الا انه
فاعل معنى وعند بعضهم يجوز تقديمه بالنظر الى انه مفعول في الصورة **وهي** اي الصفة المشبهة **مع اسمي الفاعل والمفعول غير المتعدي**
واراد بالمفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فقط وح يكون اسم المفعول غير متعد الى مفعول
اما اذا كان متعديا فلم يجز نصب الفاعل وجره فيهما بعد حذف المفعول لان شبه الفاعل بالمفعول اذ لو جاز ذلك فيهما
وقيل زيد ضارب اباه لم يعلم ان اباه مفعول ضارب او فاعل الضرب شبيها بالمفعول وكذا لو قيل ضارب ابيه وكذا في
زيد معطى اباه او ابيه لزم اللبس بخلاف غير المتعدي فانه لما لم يكن لهما مفعول لا يلتبس المفعول بالفاعل **والمنسوب** فانه مثل
الصفة في العمل لانه صار بسبب حصول معنى النسبة فيه كاسم الفاعل والصفة المشبهة في انه يدل على ذات غير معينة موصوفة
بصفة معينة وهي النسبة فيحتاج الى الموصوف يخصص بها ومتعلقه تلك الذات احتياج الصفة اليه فيعمل في ذلك المخصص
لاقتضائه اياه باصل الوضع واما لم يعمل المصغر وان حصل فيه معنى الوصف بسبب التصغير لانه لا يدل على ذات معينة
موصوفة بصفة معينة لان معنى رجيل رجل صغير فلا يحتاج الى المخصص لتلك الذات لان لفظ المصغر يدل عليها **على حسب**
التقسيم المذكور هذه الاسماء الاربعة **باللام ومضافة او مجردة** **عنهما** اي عن اللام والاضافة وهذه قسمة باعتبار التركيب

والمراد من النسبة كون الموصوف بالمنسوب من بغداد او كوفة او اليمن او المغرب او غير ذلك ٥

بخلاف الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول فان كل واحد منها موضوع لشي ذو حدث والشي مبهم غير معين محتاج الى ما يعينه ٥

العقلي والا فهو في الواقع اما ان يكون باللام او مجردة عنها والمضاف داخل في كل واحد من هذين القسمين او معمول كل واحدة
من هذه الاسماء حال كون المعمول مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي مقترنا باللام او مضافا او مجردة عنهما فيكون التقسيم
ستة عشر صورة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة بعضها جائز على القواعد النحوية وبعضها غير جائز والجائز بعضها
قبيح وبعضه غير قبيح وغير القبيح بعضه حسن وبعضه احسن وبعض آخر من كل واحد من هذه الاقسام مكرر وبعضها
غير مكرر وانما لم يقسم هذه الاسماء الاربعة باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام هنا في اعمالها لا في اعرابها في نفسها لانك
قد عرفت اعراب الاسماء بالاصالة والتبعية في صدر الكتاب وامثلتها الحسن الوجه وجهه وجه حسن الوجه وجهه وجه
ونحو الخارج الغلام غلامه غلام وخارج الغلام غلامه غلام ونحو المضروب الغلام غلامه غلام ومضروب الغلام غلامه
غلام ونحو المصري الحمار حماره حمار ومصري الحمار حماره حمار بالحركات الثلاث في كل واحد من هذه المعمولات من
هذه الامثلة فالمجرد عن اللام من هذه الاسماء الاربعة والمحذوف عنه التنوين او النون لم يجز فيه مطلق معموله سواء كان مقرونا
باللام او مضافا او مجردا عنهما الا الجر لانه ح يكون مضافا ومعموله مجرورا باضافته اليه والاولى بحذف التنوين منه وما فيه
لوجوب كون المضاف اليه مجرورا تسقط باعتبار هذا التنوين صورة ١٥
التنوين او النون من هذه الاسماء الاربعة لم يجز الجر في معموله لان الجر انما يكون باضافته اليه ولا يجوز ايضا الاضافة لوجود
المانع منها وهو وجود التنوين والنون وما فيه اللام من هذه الاربعة جاز الجميع اي الرفع والنصب والجر في معموله
في مطلق معموله
الا الجر فيما معموله مجرد وكان عليه ان يقول الا ان يكون معموله مثنى او مجموعا على حده نحو الحسن وجهه لانه لو كان مثنى او مجموعا على
حده نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم جاز الجر فيه لحصول التخفيف بحذف النون لعدم التخفيف المطلوب من الاضافة اللفظية فيه
لان الخفة في هذه الاسماء اما بحذف التنوين او النون منها لفظا وبحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة وما
اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام او بحذفهما
معا ولا خفة فيه بواحد منها او فيما معموله منكر نحو الحسن وجه فانه لا يجوز الجر في معموله عند غير الفراء الا انه خلاف
وضع الاضافة لان وضع الاضافة المعنوية ان يكون المضاف نكرة يتعرف بالمضاف اليه المعرفة وان كانت الاضافة هنا لفظية
لان الاضافة اللفظية فرع على المعنوية فاذا لم يكن مثلها الجواز تعريف المضاف والمضاف اليه فيهما فينبغي ان لا يكون على
خلافها وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وما انتصب من المعمول لهذه الاسماء تمييز ان كان المعمول نكرة نحو زيد الحسن
وجها لانه نكرة يرفع الابهام عن الذات المقدرة فيكون تمييزا ومشبه بالمفعول ان كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه لانه لا يجوز
ان يكون تمييزا لان التمييز لا يكون الا نكرة على قول البصرية ولا يجوز ان يكون مفعولا به لكون هذه الاسماء غير متعدية فيكون شبيها بالمفعول به

بالمفعول به في نحو الحسن الوجه في نصب معموله بالضارب الرجل كما شبه الضارب الرجل في جر معموله به على سبيل التقصد
ومتى كان المعمول لهذه الاسماء مضافا سواء كان الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضمير مرفوعا
او منصوبا ومجرورا نحو زيد حسن وجهه او وجه ابي غلامه او كان المعمول مجردا لا مضافا غير مرفوع اي مجرورا او منصوبا
نحو زيد حسن وجه او وجها فالعائد الى الموصوف واحد اما في الصورة فلانه انما يكون فيها هو الضمير المضاف اليه ولا يجوز ان الاولى ح
يكون في هذه الاسماء ايضا ضمير آخر والا لزم ان يكون لشيء واحد فاعلان لان الغرض ان المعمول مضاف مرفوع ولكنا في
الثانية فلان معمول هذه الاسماء لما كان غير مرفوع كان فيها ضمير على ان يكون فاعلا لها ولما كان المعمول مجردا عن الاضافة
لم يكن فيه ضمير آخر حتى يلزم ان يكون لها ضميران والعائد اثنان ان كان المعمول مضافا غير مرفوع نحو الحسن وجهه بالنصب والجر
لوجود ضمير مستتر في هذه الاسماء لكونه فاعلا لها ووجود ضمير آخر فيها بعدها ولا يلزم من اضافة الحسن الى وجهه
اضافة الشيء الى نفسه من حيث ان الحسن هو الوجه في المعنى كما قيل لاختلاف مدلوليهما لكون الحسن اعم من وجه فهي من باب
اضافة العام الى الخاص ولا يلزم من اضافة وجهه الى الضمير ذلك كما قيل لانه من باب اضافة البعض الى الكل ولا عائد في عكسه
اي اضافة الشيء الى نفسه من حيث ان الوجه هو الموصوف في المعنى
وهو ان يكون المعمول مرفوعا غير مضاف نحو الحسن وجه لعدم الضمير في العامل لوجود فاعله بعده ولا في المعمول لانقطاعه
عن الاضافة فهو اي ما لا عائد فيه قبيح لعدم الضمير المحتاج اليه في الصفة الراجع الى الموصوف وما فيه عائد واحد احسن
لاشتماله على قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لاشتماله غيرهم
على ازيد من المحتاج اليه ومن ثمه اي ومن اجل ان ما لا عائد فيه قبيح جاز فيه اي فيما لا عائد فيه بتقدير الضمير ان لم يكن معموله
اللام نحو الحسن وجه فانه قيل في التقدير الحسن وجهه بحذف للدلالة الظاهر الحال عليه ولذا جوز الفراء الحسن
وجه بجعل وجه بدلا على ان النكرة في معنى المعرفة والضمير المضاف اليه محذوف ولا يجوز ان يكون فيه ضمير مستكن
في الابهام خلاف وضع الاضافة ٥
ويكون وجه بدلا منه لانه لا يجوز بدل النكرة غير الموصوفة من المعرفة وبتقدير اي وقيل بتقدير الضمير على قول البصرية
او باقامة اللام مقامه اي مقام الضمير كما في قولهم نعم الرجل زيدا ويكون اللام بدلا من المضاف اليه وهو الضمير الراجع
الى الموصوف على قول الكوفية او بابدال المعمول عن الضمير المستكن فيما لم يكن فيه اللام نحو زيد الحسن الوجه فعلى الوجه
الاول يكون الضمير مقدرا اي الوجه منه وعلى الثاني يكون اللام بدلا من الضمير وعلى الثالث يكون الوجه بدل البعض
من الضمير المستكن في الحسن الراجع الى زيد وعلى هذا الوجه يكون الصفة احسن من غير قبح فيها لاشتمالها على قدر
الحاجة وعلى مثل ذلك ينبغي ان يحمل قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب لانه لا يحتاج الى الضمير باعتبار الموصوف

لانه اذا قلت زيد الحسن وجه فالمعلوم ان الوجه لزيد لا لغيره ٥

في الابواب ٥

وانما يحتاج اليه باعتبار البدلية ويجوز حذف الضمير في بدل البعض والاشتمال عند قيام الدلالة من غير قبح نحو ضرب زيد
الراس والظهر واسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو افعل التفضيل لتناول خيرا وشرا وهو نحو من الفعل وقوله على الاكثر احترازا عما جاء
ولا فعل له احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك وهو ما تحت الذقن وهو شاذ لان الخلقة لا يقال فيهما ما افعله ولا افعل
منه ونحو آبل من حنيف الحناتم وفيه نظر لانه يجوز ان يكون احنك مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل
ما عليها غاية ما في الباب انه لا يكون مشتقا من الثلاثي المجرد وانما يكون مشتقا من الثلاثي المزيد فيه وهذا لا يقدح في
اشتقاقه وكذا آبل مشتق من الفعل لانه قال في الصحاح ابل يابل ابالة فهو آبل وابل اي حاذق بمصلحة الابل للرد ابله على من
بعد اشتراكها في الفعل ويخرج به اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولا ينتقض التعريف باسم الفاعل من
باب المبالغة نحو طايل اي زايد في الطول وهو لا يزيد زايد على غيره لا انتفاء للزايد لان الزيادة هنا انما استفيد
باصل اللغة لا بالاشتقاق واما قولهم انت اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليست بتفضيلية
وكذا افعل ليس باقيا على معناه لانه لمعنى متجاوز وبائن من متعلقه بدليل كانه قيل انت متجاوز بفرط
عظمتك عن الشعر وصيغته افعل وانما قال على الاكثر احترازا عن الخير والشر وهما مصدران فان صيغتهما منهما
لا يكون افعل نحو خير منه وشر والاصل اخير واشر فخففا لكثرة الاستعمال ولا يقال اخير ولا اشر الا
في لغة ردية وشرطه ان يبنى اي ولاجل ان صيغته افعل اشترط في افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد اي لا من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
لانه لو لم يحذف منهما شي لا يمكن بنا افعل ولو حذف منه شي التبس ليس بلون ولا عيب اي زيادة ملفوظة كاكرم واستخرج
او مقدرة نحو عور وسود لانه في تقدير اسود واعور فهو ثلاثي لفظا ومزيد فيه تقديرا وذلك لان الاصل في
الالوان والعيوب الظاهرة باب افعل وافعال فالثلاثي وان كان اصلا للزوات الزيادة في اللفظ لكن لما كانا
اصلين في هذا المعنى عكس الامر وجعل الثلاثي تابعا للمزيد فيه في اللفظ فلا يبنى منه اسم التفضيل كما لا يبنى
من المزيد فيه تنبيها على كونه تابعا له في المعنى ولذلك صحت الواو في نحو عور لان ما قبله ليس بمفتوح تقديرا
فان قصد المتنع كالثلاثي المزيد فيه والرباعي توصل في بناء افعل التفضيل منه اليه اي الى غير الممتنع من الثلاثي المجرد
الذي يناسب معناه معنى الممتنع ونصب مصدره اي مصدر الممتنع على التمييز نقول اشد استخراجا وبياضا واكثر
دحرجة واسرع انطلاقا واقبح منه عورا وهو اي اسم التفضيل للمفضل اي للتفضيل الفاعل على غيره من الفاعلين
في الفعل نحو اضرب بمعنى اكثر ضربا من سائر الضاربين لا للتفضيل المفعول على المفعول ولا يقال اضرب بمعنى اكثر

مضروبية

اصله

لاتمام

مضروبية وذلك لانه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لا طراد فجعل للفاعل فقط
لكونه اكثر من المفعول لانه لا مفعول الا وله فاعل بخلاف الفاعل لانه ليس لكل فاعل مفعول وانما قال على الاكثر لانه قد جاء افعل التفضيل للمفعول نحو اشغل
من ذات النحيين اي اكثر مشغولية واعذر والوم اي اكثر معذورية وملومية واعرف وانكر ولا يستعمل
اسم التفضيل الا بمن نحو زيد افضل من عمرو او باللام نحو زيد الافضل او بالاضافة سواء كان المضاف اليه معرفة
نحو زيد افضل القوم او نكرة نحو زيد افضل رجل اي اذا فضلت هذا الجنس وصنفته رجلا رجلا فهو افضل
رجل اي افضل من كل رجل قيس فضله بفضله اي افضل من زيد وافضل من بكر الى ان يفنى الجنس
ومعنى قوله انه لا يستعمل الى آخره انه لا يخلو عن الجميع والاثنين فهم المقصود والاهم من وضعه لان الغرض
الاهم من الوضع تفضيل الشيء على غيره ولا يعرف ذلك المفضل عليه الا باحد هذه الثلثة لانه مذكور مع من والاضافة
واما مع اللام فانه وان لم يكن مذكورا لكنه في حكم المذكور لان اللام فيه للعهد ولا يجتمع اثنان منهما لان
الغرض يحصل باحدهما فكان ذكر الآخر لغوا الا اذا كان مضافا وكان المراد من الاضافة التوضيح فانه
يجوز الجمع بين الاضافة ومن نحو افضل البصرة من كل فاضل لانه لا يعلم من الاضافة المفضل عليه حتى
لا يجوز الاتيان معها فان قلت قوله وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها يلزم فيه ان يكون كل
واحد من الآيات اكبر من الآخر وان لا يكون والجواب ان المراد ان ما يأتي اكبر مما تقدم او يكون المراد
الا هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لانه اذا اتت الآية اثرا عظيما في النفس ليس للغائب منها
وان كان الغائب اكبر وقوله والخير منه من قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا
اعتراض لانه جمع بين اللام ومن في اسم التفضيل وهو والخير منه فاجاب عنه بقوله فقليل نادر على انه يجوز
ان يكون اللام في الخير زايدة او يكون من متعلقة باسم التفضيل آخر عاري عن اللام اي والخير خير منه وقوله
زهيرا اسم رجل عطف بيان من قوله الخير منه والمخصوص في نعم محذوف اي نعم ذخر الذاخرين زهير
فان قلت ما تقول في قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فانه جمع بين اللام ومن في افعل
التفضيل في قوله والاكثر منهم فاجاب عنه بقوله ومن في ولست بالاكثر منهم حصى ليست من
اي من التفضيلية التي يكون ما بعدها هو المفضل عليه لان من فيه للتبعيض او للبيان اي لست منهم

بالكثرة حصى اي عددا يقال فلان كثر الحصى اي كثير الجموع والكاثر الغالب من قولهم كاثرته فكثرته ومحذوف من افعل
من اذا كان المفضل عليه معلوما حذفا جائزا نحو قوله تعالى الله اكبر اي اكبر من كل شيء وقوله تعالى يعلم السر واخفى
اي من السر وحذفا لزوما اي لزوما في آخر لزوال معنى التفضيل فيه وصار بمعنى غير كما عرفت ذلك في بحث ما لا ينصرف فلم
يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا عن اللام او معه ومن زائدة اي ومن اجل انه حذف منه من
لزوما اجتز وشجع على مطابقته لمن هو له اي آخر لمن هو له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لان المانع من
المطابقة لفظ من وقد حذفت لزوما فوجبت المطابقة لان الاصل في الصفات ذلك يقال آخر آخران آخرون
اخرى اخريان اخر بابه وللاضافة اي لاضافة اسم التفضيل معنيان الزيادة على المضاف اليه اي تفضيل صاحبه على كل
واحد واحد من الاشياء التي دل عليها لفظ المضاف اليه لا على مجموع امثاله من حيث انه مجموع والزيادة
المطلقة اي التفضيل على جميع افراد لو علا على المضاف اليه المعين ويكون الاضافة ح للتوضيح والتخصيص
فيشترط في المعنى الاول للاضافة لزوم كونه اي افعل اي صاحب افعل فيه اي في المضاف اليه لان افعل المضاف بهذا
المعنى موضوع لكون صاحبه جزءا من جملة معينة بعلة مجتمعة منه ومن امثاله فلا يجوز يوسف احسن اخوته
لخروج يوسف من جملة الاخوة بسبب اضافتهم الى ضميره فانك اذا قلت جاءني اخوة يوسف لم يكن يوسف
من جملتهم وكذا لا يجوز زيد افضل رجل او افضل رجال اذا كان المراد به المعنى المذكور لانه لا فائدة في
كونه افضل من جملة غير معينة وكذا لا يجوز زيد احسنهم لان زيدا لم يجمع من الوجه ومن امثاله ولا يلزم
بسبب دخوله فيه تفضيل الشيء على نفسه لان الافعل حينئذ ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه ودخوله فيه باعتبار
الجهة الاولى لا الثانية حتى يلزم تفضيل الشيء على نفسه وكذلك لا يلزم من ذلك ان يكون جميع الناس كراما في قصد المتكلم
من قولك زيد اكرم الناس وكذلك لا يلزم ان يكون جميع المخاطبين محبوبين مبغوضين من قوله صلى الله عليه الا اخبركم
باحبكم الي واقربكم مني ثم قال الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني لان المضاف اليه هنا مخصوص اي احب
المحبوبين منكم وكذا اقربكم وابغضكم وابعدكم او يكون هنا مضاف محذوف اي باحب محبوبيكم وكذا الكلام
في زيد اكرم الناس دون المعنى الثاني للاضافة فانه لا يشترط فيه دخوله في المضاف اليه لان المفضل ح ليس
على المضاف اليه حتى يشترط ذلك فيجوز اضافته بهذا المعنى الى ما لا يدخل صاحب افعل فيه سواء كان من جنسه نحو يوسف

احسن اخوته اي هو احسن الناس وانما اضيف الى اخوته للابتداء باسم او لم يكن من جنسه نحو فلان اعلم بغداد
اي اعلم ممن سواه ولد اختصاص ببغداد بكونها منشأه او مسكنه ونحو اضافته ايضا الى ما يدخل فيه نحو
نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس وهو من قريش ويتعرف اسم التفضيل في المعنى
الثاني بالاضافة بالاتفاق لان الاضافة ح محضة بمعنى اللام وكذا يتعرف ايضا في المعنى الاول على الاشهر وهو مذهب سيبويه
لان الاضافة معنوية بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه مفضل على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف
اليه فان زيدا في قولك زيد افضل القوم مفضل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد القوم
فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الفضل فيكون الاضافة بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وقال ابن السراج وعبد
القاهر والجزولي وابو علي انه لا يتعرف بالاضافة لان الاضافة غير محضة لان المعنى على ثبات من الابتدائية
كانه قيل افضل من باقي القوم ويكون الجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما هو الظاهر فان من في قولك
افضل من القوم ابتدائية على معنى ان زيدا ابتدا في الزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له
في اصله فيكون افضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها فيكون الاضافة لفظية والحق ما قال سيبويه لانه لو كان
بتقدير من الابتدائية لجاز ان يقال زيد افضل عمرو كما جاز زيد افضل من عمرو وانما يجوز ان يكون بتقدير من التبعيضية
كما في خاتم فضة ويكون الاضافة ح محضة لانه لو كان كذلك لوقع اسم المضاف اليه على المضاف مع انه غير واقع عليه
كقوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لمن هو له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا جائز في المعنى الاول للاضافة لعدم لفظ من المانع من المطابقة تقول زيد افضل القوم الزيدان
افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم
ويجوز ايضا افراد اسم التفضيل وتذكيره نحو افضل القوم على كل حال لمشابهته افعل المضاف بهذا المعنى افعل
من الذي يجب التذكير والافراد فيه في كون المفضل عليه في كل منهما مذكورا مجرورا ولا فرق بينهما من حيث المعنى
الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة مفضول بجميع اجزائه الا جزءا هو صاحب
افعل ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الآخر والمطابقة واجبة في المعنى الثاني والمعرف باللام لعدم شبههما
لافعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما مع عدم المانع من المطابقة فيهما فتجب المطابقة لان الاصل في الصفات المطابقة

وما اتصل من اسم التفضيل **بمن فهو مفرد مذكر** لان من كالجزء من افعل ولهذا لا انفصل من افعل وهنا الا معمول
افعل فلو ثني افعل وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله في قوله وما اتصل من اشارة الى ما
ذكرنا من التعليل ولذا لم تقل وافعل من لحذف الفائدة **ولبعده** اي لبعد اسم التفضيل **عن مشابهة الفعل** معنى
لاشتماله على الزمان التي لا تستفاد من الفعل فلا يكون له فعل بمعناه ولم يشبه اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث
لان اصل استعماله ان يكون معه من لفظية دالة على المفضل عليه وما دام مع من يكون ممنوعا من التصرف **لا يعمل في مظهر**
فلا يقال مررت برجل افضل منه ابوه بخفض افضل على وصفية رجل ورفع ابوه على فاعلية واما
القوانسا في قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا منصوب بفعل مقدر وهو يضرب بخلاف المضمر المستتر
نحو زيد افضل من عمرو فانه يعمل فيه لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل لضعف الضمير ولا سيما
اذا كان مستترا وكذا يعمل في الظرف والجار والمجرور لضعفه وكذا يعمل في التمييز الذي تنصبه الجوامد فليس
قوله على الطلاقة **الا اذا صار اسم التفضيل بمعنى الفعل** فانه يعمل في الفاعل المظهر نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد فان معناه ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد لا حسنا اكثر من حسنه
لان المراد في مثل هذا التركيب من حيث المعنى نفي المثلية عن الاسم الاول فيلزم منه نفي الافضلية لان الشيء اذا لم يكن
مثل شيء فبالاحرى ان لا يكون افضل منه او نقول معنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد زيادة
حسن الكحل الذي في عين زيد على الذي في عين كل رجل وهو مستلزم لنفي زيادة حسن الكحل الذي في عين كل رجل على
الذي في عين زيد ولنفي مساواته له ومعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو ذكر الفعل وانشار
الى ضابط يعلم منه ان اسم التفضيل بمعنى الفعل بقوله **بان يكون اسم التفضيل لمتعلق ما جرى** اسم التفضيل **عليه**
فان احسن في المثال المذكور جار على رجلا لانه صفته في الظاهر وهو في الحقيقة صفة لمتعلقه وهو الكحل لان
الاحسن في الحقيقة هو الكحل وهو متعلق للرجل لا بنفسه وفي عينه التي هي جزئي ومرتبط به بسبب الضمير
وفسر بعض شارحي الكافية المسبب بالمتعلق ولذا ذكر المصنف المتعلق وقيل التفضيل بالحقيقة للعين اي
لا للكحل لانه يكون العين بسبب الكحل في التفضيل والكحل سببا حال كون المتعلق **مفضلا باعتبار التعلق** بالنظر
الى تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل مفضلا **على نفسه باعتبار غيره** اي غير ما جرى عليه اسم التفضيل وهو زيد فالكحل

مفضل لانه فاعل احسن ومفضل عليه لانه المجرور بمن لكن باعتبارين مفضلا **منفيا** فان السماع في النفي
ولانه لو كان مثبتا لا يكون في معنى فعله فالكحل باعتبار زيد مفضل وباعتبار جميع الرجال مفضل عليه ويفهم
العموم من النكرة الواقعة في سياق النفي وقوله باعتبار التعلق وباعتبار غيره لا تعلق بقوله مفضلا
لانه لا يجوز تعدي الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا الى شيئين من نوع واحد فلا يقال مررت
بزيد بعمرو مع انه يلزم فساد من جهة المعنى بل الاول حال من الضمير في مفضلا اي ملتبسا باعتبار الاول ومتبرا
به والثاني حال من قوله على نفسه **الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان وضعا** معين محقق او مقدر
من الازمنة الثلاثة وبيان ذلك يعرف ما ذكرنا في بيان تعريف الاسم في صدر الكتاب ويدخل في هذا نحو
خلق الله الزمان والسموات لانه عالم في ذلك اخبر بخلق الله الزمان المحقق في الزمان المقدر واعلم
ان في هذا الحد نوع تعسف لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا وخروج الزمان عن الدلالة ولا ينفعه
جعل المقترن صفة للمعنى والزمان متعلقا بالمقترن لانك تقول المجيء ضرب مقترن بزمان الحال فتثبت الاقتران
باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان **ماض** ذلك الزمان **ان كان** الزمان **سابقا** على زمانك ولا يرد على طرده حكيه
نحو لم نضرب لان دلالته على الزمان الماضي بواسطة لم ولا على عكسه نحو ان ضربت ضربت لان عدم دلالته
عليه بواسطة حرف الشرط **ومستقبل** ان كان الزمان **آتيا وحال ان كان** الزمان **ما انت فيه** وقد عرفت بيان
الحال ايضا في صدر الكتاب **في ما تقدم** من الفعال **صيغة باحتماله الحال والاستقبال الاشتراكا** اي احتماله من جهة اشتراكه
في الحال والاستقبال وقيل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه عند تجريده عن القرينة لا يحمل الا على الحال
ولا ينصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال
لخفاء الحال وفيه نظر لانه لا خفاء فيه لان الحال عندهم هو الحد المشترك بين الماضي والمستقبل لا الآن الذي اختلف
فيه ولاجل ذلك يقال الذي يصلي في زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضه مستقبل **بسم مضارعا** سمي بيان التسمية
بذلك ان شاء الله **وتخلص** معنى **المبهم** الصالح للحال والاستقبال **للاستقبال بنون** التاكيد الخفيفة والثقيلة لانها لتاكيد الفعل
المستقبل لان الماضي والحال ثابتان والثابت لا يحتاج الى التاكيد لامكان اطلاع المخاطب على ضعفه او قوته غالبا
ولا للنهي لانها للطلب والطلب في الاستقبال **والنفي** فان لا للنفي للاستقبال ايضا عند بعضهم وعن الاخفش

ومباحث الفعل

التاكيد

ان صلاحيته للحال باقية وان دخله لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون ومالي لا ارى الهدهد ومالي لا اعبد والدعاء

اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا وما سوف والسين فانهما وضعا

للاستقبال والحروف للفعل المضارع لانها ايضا للاستقبال واعمالها في الظرف المستقبل فانه اذا اعمل فيه صار

مستقبلا لكون معموله الواقع هو فيه مستقبلا وما يلي لو اي ما بعد لو من ادوات الشرط نحو من تضرب اضرب

ومتى تأتني اكرمك وان تضربني اضربك ويتخلص معنى المبهم للحال بالآن والساعة نحو تضرب الآن او الساعة على الاكثر

وجوز بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه كالساعة مستقبلا لمصاحبته الامر الدال على الاستقبال كقوله

تعالى فالآن باشروهن ولام الابتداء على الاكثر وقد جاء مرادا به الاستقبال كقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة

وينقلب معنى المبهم الى الماضي بلم ولما الجازمة لا لما الحينية لانها للمضي وينقلب معنى المضارع الى الاستقبال بادوات الشرط

لانها للاستقبال سوى لو غير المصدرية لانها لو كانت مصدرية لتخلص للاستقبال كقوله تعالى يود احدكم لو يعمر

الف سنة لانها في تقدير ان ولما الحينية فانها للمضي ويقرب معنى الماضي من الحال بقد لانها وضعت لتقريب الفعل من الحال

ويختص مطلق الفعل بالف الضمير وواوه ونونه فان هذه الضمائر الثلث تتركب من الافعال نحو ضرب ضربا ضربوا ضربن يضربان

يضربون يضربن واضربا واضربوا واضربن ولا يوجد في غير الفعل لانها من الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة المختصة

بالفعل وانما اختصت لان مثنى الاسم وجمع سلامته يستحقان الالف والواو والياء فلو لحقها هذه الضمائر ومنها

الالف والواو والياء لاجتمع في المثنى الفان او يا آن وفي الجمع واوان او يا آن فان لم يحذف احدهما لزم الاستثقال

وان حذف لزم الالتباس فلما لم يلحق الاسم الف الضمير والواو والياء حمل عليها البواقي ويختص الماضي بتاء التأنيث

الساكنة في اصل الوضع سواء كانت ساكنة في الحال نحو ضربت او لا نحو ضربتا واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها

مختصة بالاسم طلبا للتعادل في ذلك لثقل الفعل وخفة الاسم ويختص الماضي بنحو تا فعلت من الضمائر المرفوعة

البارزة المتحركة المتصلة لما ذكرنا الآن ويختص ما سواه اي سوى الماضي وهو المضارع والامر بالنا بياء الضمير نحو

تضربين واضربي فلا ضمير لشابهة المضارع في الشرط والجزاء نحو ان ضربتني ضربتك فانه واقع موقع ان تضربني لان اصل

المبتدأ اي يكون اسما او مضارعا له استحق الماضي الحركة استحق التخفيف الفتح اي الماضي لما شابه المعرب شابهة ضعيفة

اخرج عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة ولم يعرب لنقصان المشابهة وبني على الفتح لان الفعل ثقيل

والفتحة

والفتحة خفيفة لفظا فيما لم يكن في آخره الف نحو ضرب او تقديرا فيما كان في آخره الف نحو دعا ودعى الا مع غير الضمير

المتحرك المرفوع وفي غير الواو من الضمائر الساكنة فانه يجب السكون اي يجب سكون آخر الماضي في الضمير

المتحرك نحو ضربت لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا وضربنا ولئلا تتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة

واحدة اذ الفاعل ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من الفعل ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا نحو

ضربا او كان متحركا منصوبا نحو ضربك لانه لا يلزم منه توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة ويجب الضم

في الثاني اي مع واو الضمير لمجانسة الواو ولان الواو الساكنة بعد الضمة اخف منها بعد الفتحة لم يكن آخره حرفا

صحيحا نحو ضربوا او يا نحو شقوا فانه لما اتصل الواو بشقي ضم اليا لاجل الواو فاستثقل الضمة على اليا

فنقلت الضمة الى ما قبلها وحذفت اليا وان كان آخره الفا فيحذف ويبقى حركة ما قبله نحو دعوا فانه لما اتصل الواو

بدعا التقى ساكنان الواو والالف وابقي حركة ما قبلها للدلالة على الالف مع عدم تعذر وقوع الواو بعد

الفتحة وانما لم يذكر ما في آخره واو نحو سروا في سرو مع اندراجه لتداخل حكم ما في آخره يا او الف لان

ضمة الرا بعد حذف الواو ويحتمل ان تكون هي ضمة الاصلية فيكون حكمها حكم الالف لان فيه حذف الواو وبقاء

حركة ما قبلها ويحتمل ان يكون هي الضمة المجتلبة لاجل واو الضمير بعد حذف الواو وحذف ضمة ما قبلها فيكون

حكمها حكم اليا ولكنه لم يذكر لذلك والمضارع لمشابهته الاسم ولم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى

المضارعة المشابهة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا لفظا

للتخصص بالحروف فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال وانما يتخصص باحدهما بدخول اللام عليه او حرف الاستقبال

كالاسم نحو رجل فانه يحتمل الشياع ويتخصص معناه باللام ووقع للابهام في المضارع لما قلنا من احتماله الحال

والاستقبال كما ان الاسم مبهم معناه لا يتعين الا بآلة التعريف واستعماله لدخول لام الابتداء عليه

نحو زيد ليضرب كما يدخل على الاسم نحو زيد لضارب وقوله باحدى الزوائد متعلق لشابهته اي اما شابه المضارع

الاسم بسبب احدى هذه الزوائد الاربع التي هي الهمزة والنون والتاء والياء لانه قبل دخولها كان

ماضيا لا مشابهة بينه وبين الاسم بهذه الوجوه المذكورة وانما ادخلت هذه الزوائد عليه للفرق بين الماضي

والمضارع وخص المضارع بذلك لان الصيغة المزيدة فيها بعد الصيغة المجردة كما ان الزمان اللاحق بعد الزمان

والمضارع مبتدأ وقوله لمشابهته خبر وقوله باحدى الزوائد متعلق بالخبر فقدم عليه للاهتمام

السابق فخص الصيغة المزيد فيها بالزمان اللاحق والصيغة المجردة بالزمان السابق وهو الماضي **المضمومة**

هذه الزوائد **في الرباعي** المنهما كان على اربعة احرف وضعا وهو اربعة ابنية افعل وفعّل وفاعل وفعلل لان الاصل

فيها الفتحة لخفتها وانما ضمت في الرباعي لئلا يلتبس بغيره في باب افعل وانما خصت الضمة به ليعادل قلة الرباعي ثقل

الضمة ولكن في غيره خفة الفتحة وحمل على باب افعل باب فعّل وفاعل وفعلل للتوافق بينه وبين هذه الابواب الثلثة

في عدد الحروف وفي خصوصية الحركة والسكون فاريد ان يوافق بين مضارعها في ضم حرف المضارعة **لفظا** نحو كرم يكرم

وكارم يكارم ودحرج يدحرج او تقديرا نحو يكرم مضارع اكرم فانه رباعي تقديرا لان في الاصل يؤكرم ونحو اهراق

يهريق واسطاع يسطيع فانهما رباعيان في التقدير والهاء والسين زيادة على غير القياس ولا ينتقض هذا الحكم بنحو

تفعّل مضارع تفعّل تخفيف اتفعّل وان كان رباعيا وحرف المضارعة فيه مفتوحة لانه في الاصل الوضع ليس على اربعة احرف

واما هي على خمسة **المفتوحة** هذه الزوائد **في غيره** في غير الرباعي وهو الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي المزيد فيه

فالهمزة لمفرد المتكلم الذي يفرد المتكلم **والمرأة او عليها** اي على المفرد حال كون النون **متعديا** في النون **للاثنين والجماعة** سواء فيهما

ان في الهمزة والنون **المذكر والانثى** لانه لا فرق بينهما لعدم الالتباس **والتاء للمخاطب** سواء كان مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او

مجموعا **والغائبة والغائب** دون الغائبات فيكون التاء لثمانية اشياء **والياء للغائب** اي للغائب المتكلم والمخاطب والغائبة والغائبين

وانما اختص هذه الحروف بالزيادة لان اولى الحروف بالزيادة حروف العلة لان الزيادة مستلزمة للثقل وهي اخف

الحروف لجريانها مجرى النفس واستيناس الطبع بها لكثرة دورها بانفسها وابعاضها وهي الحركات اذ لا يخلو

كلمة خالية منها او من ابعاضها وخص الالف بالمتكلم لكونه مبدأ الكلام كما انها مبدأ المخارج وقلبت همزة ليمكن

الابتداء بها وخصت الواو بالمخاطب لانه منتهى الكلام كما انها منتهى المخارج لانها من الشفة وقلبت تاء كما قلبت تاء في تخمة

وتراث لانه يلزم من ابقائها على حالها شبيهة بنباح الكلب فيما فاؤه واو نحو وعد ووجل وخصت الياء للغائب لكونه

وسطا بين المتكلم والمخاطب كما ان الياء من وسط المخارج ولما لم يبق من حروف العلة حرف آخر للمتكلم مع غيره جعل النون

علامة له لكونها شبيهة بحروف المد من حيث الخفاء والمد والغنة **اعراب** المضارع وقوله قبل لك بهذه الاسم

يتعلق به وذكر مانه لا يتوارد عليه المعاني المقتضية للاعراب لانه بصيغته يدل على معناه الا ترى ان صيغة ضرب للماضي وصيغة

تضرب للمضارع والكوفية قالوا ان اعرابه بالاصالة لا بالمشابهة وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليه كما يتوارد على الاسم لانك

لانك اذا قلت لا تضرب بالرفع علم انه نفي وبالجزم علم انه نهي وان نصب تشرب في نحو لا تاكل السمك وتشرب

اللبن دل على ان الواو للصرف وجزمه على انها للعطف والجواب ان اعرابه لا يدل على معان معتورة بل

اعرابه يوضح معنى الحرف المصدر به فهو بسالم **يتصل به** اي بالمضارع **نون التاكيد** الخفيفة او الثقيلة فانه لو اتصل به نون

التاكيد صار مبنيا عند الجمهور لتركبه مع النون فاشبه نحو بعلبك مع ان النون من خواص الافعال فضعفت مشابهته

الاسم مع انهم دلفعا الى ترك اعراب ما قبل النون وهو اشتغاله بالحركات المختلفة ليفرق بين المفرد المذكر والمجموع

المذكر والواحد المؤنث **و** **نون جمع المؤنث** فانه لو اتصل به نون الجمع صار مبنيا على السكون قال سيبويه سكن آخره

عند لحاق النون وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن وبني ايضا حملا عليه واذا جاز لهم اخراج الفعل

عن اصله من البناء بواسطة المشابهة فالاولى في الفعل رده الى اصله من البناء بسبب المشابهة وقوله **بالنون رفعا**

يتعلق بقوله اعرب اي اعرب المضارع بالنون المكسورة بعد الالف والمفتوحة بعد الواو والياء في حالة الرفع

وحذفها اي حذف النون **نصبا وجزما** **الكائن** في المضارع **باد ضمير مرفوع** ساكن وهو الف الضمير وواوه وياؤه نحو يضربان

وتضربون وتضربين لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة والفتحة والكسرة لاجل الواو والالف والياء ولم

يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لان الرفع اول الحركات واخر النون من سائر

الحروف لانه لم يكن زيادة حروف العلة التي هي اولى بالزيادة من غيرها لوجود هذه الضماير فزيد النون التي هي اشد

الحروف شبها بها وحذفت النون في الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحمل النصب على الجزم لان الجزم

اخف والحمل على الاخف اولى ولان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء في الاختصاص فحمل النصب على الجزم

هنا كما حمل النصب على الجر ثمة وانما لم يجعل الواو والالف والياء علامة الاعراب كما جعلت في الاسماء في المثنى

والمجموع لانها وان نزلت منزلة الجزء من الفعل الا انها في الحقيقة ليست بجزء منه لانها اسماء مرفوعة المحل

على الفاعلية فاستنكر ان يجعل علامة اعراب الكلمة ما ليس جزءا منه حقيقة بخلاف هذه الحروف في الاسماء

فانها حروف صارت اجزاء من التثنية والجمع ولانه لا يمكن ان يجعل هذه الضماير اعرابا والا لادى الى اختلاف

الاسم الواحد وهو على حالة في المعنى بسبب اختلاف الاعراب وذكر غير جائز وانما لم يجعل الرفع به بتقديرها عند

اتصال هذه الضماير به كما جعل في يدعو ويرمي ويخشى والقاضي لكون الفعل اللاحق هذه الضماير كالاسم المثنى والجمع

وانما جعل اعرابه عند اتصال هذه الضماير به بالنون

هذا اشارة الى علة بنائه على السكون عند لحاق النون

بالواو والنون وذلك لان الف يضربان شابه الف ضاربان وكذا واو يضربون وتا تضربين شابهان واو ضاربون

ويا ضاربين ولذلك كسرت النون بعد الالف وفتحت بعد الالف والياء كما كسرت وفتحت في الاسم بعدهما **والا**

يكن فيه بارز ضمير مرفوع سواء لم يكن فيه ضمير نحو يضرب زيدا او كان فيه ضمير لكن لا يكون بارزا بل مستكنا

نحو زيد يضرب او كان بارزا لكن لا يكون مرفوعا بل منصوبا نحو يضربك وانما لم نقيده بالساكن كما قيدناه

لانه لو كان متحركا كما في نحو يضربن كان مبنيا لا معربا لانه لا تتصل به من الضماير المرفوعة المتحركة الا النون وقد ذكر حكمه

قبل فلا حاجة الى ذكر الساكن **فالضمة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزما ان كان آخره صحيحا** يعني ان لم يكن

في المضارع الضمير البارز المذكور وكان صحيحا بان يكون آخره حرفا صحيحا كان رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة ونقص منه

الجر لئلا يكون الفرع مساويا للاصل في استيفاء جميع الانواع الاعراب وخص النقصان بالجر لانه لم يكن معمول الفعل

فنقص منه ما لا يكون معموله واعطي ما كان معموله من الرفع والنصب **وبالفتحة لفظا** في حالة النصب لعدم

استثقال الفتحة على الواو والياء **والضمة تقديرا** في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو المضموم ما قبلها وعلى

الياء المكسور ما قبلها **والحذف** اي بحذف الآخر في حالة الجزم **ان كان معتلا آخره بالواو والياء** نحو يغزو

ويرمي وانما حذفت الواو والياء في حالة الجزم لان الجازم يحذف الرفع في الآخر والرفع مستحذف قبل الجوازم فلما دخل الجازم

ولم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة شبيهة بالحركة حذفها ووجه المشابهة من حيث ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم

بانفسها ولانها مركبة من الحركات لان ضم الحروف اشباعه يحصل بلا فصل بعض الواو وعلى هذا الفتح والكسر **وبالفتحة**

في حالة النصب **والضمة** في حالة الرفع **مقدرا والحذف** في حالة الجزم **ان كان معتلا بالالف** نحو يخشى فان اعراب نصبه

كاعراب رفعه تقديري لان الالف لا يقبل الحركة لا الفتحة ولا الضمة **وارتفاعه** اي ارتفاع الفعل المضارع **بوقوعه**

بنفسه **موقع الاسم** فالمعنى الذي استوجب المضارع به الاعراب وهو المضارعة المذكورة غير المعنى الذي ارتفع

به والنصب والجزم فان وقوعه في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم من غير حرف يقع الى التقدير

الاسمية اقتضى له استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم اصلا وذلك عند وجود ما يمنعه

من تقدير الاسمية كان الشرطية وما حمل عليها من الجوازم اقتضى له اعرابا لا يكون في الاسم راسا وهو الجزم لان المضارعة المذكورة

التوية اقتضت ان يكون له اعراب بعوض من الجر الجزم لكون له اعراب نظرا الى اصل تلك المضارعة ولا يكون لخصوص انواع

اعرابا للاسم لعدم وقوعه موقعه اصلا وانما لا يكون الجزم في الاسم لان وجوده في الاسم يوقف الى عدمه غالبا لان الغالب

في الاسماء ان يكون فيه تنوين وهو ساكن فلو دخله جزم وسكن آخره لاجتمع ساكنان فاحتيج الى تحريكه هربا من توالي

الساكنين فيوقف ثبوت الجزم الى عدمه وما يوقف ثبوته الى عدمه كان ممتنعا ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام

ما ينقله الى تقدير الاسم وهو ان الناصبة وبانضمام ما اشبهه وهو اخوات ان اقتضى له وجها من الاعراب بين الرفع

والجزم وهو النصب او الجر لان كل واحد منهما متوسط بين الرفع والجزم لان الرفع ثقيل مطلق والجزم خفيف مطلق

وكل واحد من النصب والجر متوسط فاختير النصب لخفته وثقل الفعل واعلم ان المراد بوقوعه موقع الاسم

هو الموقع الذي يصح وقوع الاسم فيه سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو زيد يضرب ورايت

رجلا يضرب ومررت برجل يضرب وسواء كان ذلك الاسم اسم فاعل او اسم جنس نحو يضرب الزيدان فانه واقع

موقع اسم الجنس لان مبتدا الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم لانه جاز ان يكون في مبتدئه اسم فصدق انه واقع

موقعا يصح فيه اسم من الاسماء وان لم يقع فيه اسم الفاعل او نقول انه واقع موقع ضارب الزيدان على قول

من جوز اعمال الصفة بلا اعتماد وسواء كان الفعل مجردا عن حرف لا يكون عاملا فيه او لا نحو زيد سيضرب فان

السين لما صار كاحد حروف الفعل كان الواقع موقع الاسم هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد

ما قيل ان السين من خواص الفعل فلا يكون يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على

الاسم **ولا يرد باب عسى** على ما قيل ان خبره يجب ان يكون الفعل المضارع فلا يكون واقعا موقع الاسم

مع انه مرفوع في نحو كاد زيد يخرج **لمجيء** فابت الى فهم **وما كدت آيبا** وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فيكون الاصل في خبره اسم فاعل وعدل عنه الى لفظ المضارع لزوما لغرض وهو ان وضع كاد لتقريب الفعل من

الحال فالمناسب ان يكون خبره فعلا مضارعا للظهور دلالته على الحال عند تجرده عن علامة الاستقبال وابت من

آب اي رجع وفهم قبيلة الشاعر وهو تابط شرا اي فارقت الخطة وانا غالب وهي تصفر كما يكون حال المغلوب

اذا فاته المطلوب **وانتصابه** اي انتصاب المضارع **بان وجوبا ان لم يقع قبلها علم** وما يرادفه من معناه

كالتبين والتيقن والانكشاف فانه ان وقع قبلها ذلك يكون ان هي مخففة من الثقيلة لا الناصبة للفعل سواء

كانت داخلة على المضارع او على الماضي مثل علمت ان سيقوم اي انه سيقوم وذلك لانه لما شابهت ان المخففة

من الثقيلة أن الناصبة للفعل لفظا ومعنى الزم قبل المخففة فعل التحقيق للإيذان من أول الأمر على أنها هي المخففة لا الناصبة
والتحقيق بأن المخففة التي فائدتها التحقيق أولى ولأن الناصبة تدل على أن ما بعدها غير معلوم لكونها للرجاء
والطمع وذلك نحو علمت على أنه معلوم فلا يجتمعان **وظن وانتصابه** بأن **جوازا إن وقع قبلها الظن** أي إذا وقع
قبل أن فعل من أفعال الظن جاز رفع الفعل على أن تكون أن مخففة من الثقيلة لأن الظن باعتبار رجحان الفعل
شابه العلم وجاز نصبه على أن تكون ناصبة لأن الظن لاحتمال النقيض كان مخالفا للعلم فألحق بسائر الأفعال
التي تقع بعدها الناصبة كقوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة فإنه قرئ بالرفع والنصب **وأن خففت من الثقيلة**
إن وقع قبلها العلم وح يجب الرفع نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقوم التقدير أنه سيقوم وأنه لا يقوم لما ذكرنا
الآن وتكون عاملة في ضمير الشأن المحذوف أما عند الجمهور وذهب سيبويه إلى أنه يجوز أن تلغى المخففة فلا يعمل لا في
اللفظ ولا في التقدير **و**انتصابه أيضا **بلن** وسيجيء بيانها **وجواز تقدم ما في حيزها** عليها نحو أما زيدا فلن
أضرب **يدل على أن أصلها ليس لا أن** لأن ما في حيز أن المصدرية لا يتقدم عليها وهذا رد على الخليل
فإنه قال إن أصله لا أن حذفت الهمزة تخفيفا وسقطت الألف لالتقاء الساكنين وبهذا بطل أيضا قول
الفراء فإنه قال إن أصله لا قلبت الألف نونا لأن ما في حيز لا يتقدم عليها أيضا فبقي الصحيح هو محل سيبويه
وهو أنه حرف برأسه وفيما قال المصنف نظر لأن حكم الكلمة يتغير بالتركيب ألا ترى أن هل لا يجوز أن
تعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا ركبت مع لا تغيرت عما كانت عليه وصارت للتحضيض وجاز أن تعمل
ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت **و**انتصابه **بكي إذا دخلها اللام** مثل لكي يعلم الناس أي لأن
أنبت المعيشة من بابها خلافا للأخفش والخليل فإنهما قالا أن كي في جميع استعمالاتها حرف جر وأن
انتصاب الفعل بعدها بتقدير أن ويتعذر أن تتقدم اللام عليها في نحو لكيلا تأسوا وتأخرها
عنها في نحو كي لتقضيني رقية ما وعدتني إياك المتأخرة بدل من اللام المتقدمة واللام المتأخرة بدل من كي
المتقدمة **وإن لم تدخل اللام** عليها نحو أسلمت كي أدخل الجنة **احتمل أن تكون جارة** مضمر بعدها أن وأن تكون
ناصبة على قول البصرية **و**انتصابه **بإذن وجوبا إن تقدمت** إذن على الفعل الناصب هو إياه قال سيبويه
عملت في الفعل عمل أرى في الاسم نحو إذن أجيئك كما تقول أرى زيدا فاعلا **والفعل** المضارع الداخل إذن عليه
مستقبل

مستقبل لا حال **لكونه** أي لكون إذن **للجواب** المحقق أو التقديري **والجزاء** نحو إذن أكرمك لمن قال آتيك فإذن
أكرمك جواب لقوله وجزاء لفعله والفارسي يقول إن إذن قد تكون للجواب فقط نحو قولك أحبك فيقال في
جوابه إذن أظنك كاذبا فهذا لا يتصور فيه الجزاء إذ لا يجوز أن يكون التقدير إذن أحببتني أظنك كاذبا **وهما**
أي الجواب والجزاء **لا يكونان إلا في الاستقبال** ولأن بناء هذا الباب على الاستقبال كأن ولن وكي **وانتفاء**
بإذن **جوازا إن تقدمها عاطف** نحو أن تأتني آتك وإذن أو فإذن أكرمك فإنه يجوز انتصاب الفعل بإذن باعتبار
أنها في صدر جملة مستقلة معطوفة على جملة أخرى والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ويجوز إلغاء إذن
باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض فيكون الفعل حينئذ معطوفا على الفعل
الذي قبل إذن فيكون الفعل مجزوما وما يجوز رفعه على الاستئناف على تقدير وإذن أنا أكرمك أي إذن أكرمك
وتلغى إذن وجوبا **إن وقعت بين المبتدأ** لفظا أو تقديرا **والخبر** نحو أنا إذن أكرمك وإني إذن أكرمك **أو بين**
الشرط والجزاء نحو إن تأتني إذن آتك **أو بين القسم والجواب** نحو والله إذن لآتينك وذلك لأن إذن في
هذه المواضع الثلاثة معتمدة على ما قبلها وما قبلها تقتضي أن يعمل في الفعل الواقع بعدها فالغيت لأنها غير مختصة
على العمل حتى لا يجوز إلغاؤها ألا ترى أيضا أنه حيث لا يكون عمل نحو أنا إذن فاعل كذا مع أنه لا يلزم على تقدير إلغائها
إبطال معناها وعلى تقدير إعمالها يلزم إبطال معنى ما تقدمها من المبتدأ والشرط والقسم قال سيبويه إنها
لا تنصب في هذه المواضع البتة كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم نحو قولك كان أرى زيد ذاهبا **أو**
وقع بينها أي بين إذن **وبين معمولها دعاء** لا يجوز الفصل بين إذن وبين الفعل المنصوب بها لأنها من نواصب
الفعل التي لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل إلا بالقسم والدعاء والنداء نحو إذن والله وإذن رحمك الله أو يا زيد أكرمك بالنصب
وذلك لكثرة دوران هذه الأشياء في الكلام قال سيبويه ولا يفصل بشيء ما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن
لأن إذن أشبهت أرى في الأفعال لمنزلتها في الأسماء وهي تلغى وتقدم وتأخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا
على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين فعلى هذا في حكمه بالغائها إذا وقع بينها وبين معمولها دعاء نظر لأنه
عاملة ح كما بينا **أو تأخرت** إذن عن الفعل فإنها تلغى لأنها لا تقوى على أن تعمل فيما قبلها **أو تقدمت** على الفعل
والفعل حال فإنها تلغى ح نحو إذن أظنك كاذبا لما مر من أنها للاستقبال ولأنها إنما عملت لمشابهة

ان الناصبة في وقوع المضارع بعدها للاستقبال فاذا اريد الحال ذالت المشابهة وانتصابه بتقدير أنْ بعد حتى
الجارة لا العاطفة والابتدائية اذ الجارة لا يدخل على الفعل فاضمر ان بعدها لتكون مع ما في تقدير المصدر اذا كان
الفعل مستقبلا تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الداخل حتى عليه مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار
نحو سرت حتى ادخلها بمعنى ان يكون السير قد انقطع والدخول مترقب وجوده بعد او مستقبلا تقديرا
بالنسبة الى ما قبلها اذا كان الدخول ايضا قد انقطع لكنه في وقت السير كان مترقبا والحاصل انه لا نشترط ان يكون
مضمون الفعل الواقع بعد حتى وقت التكلم بهذا الكلام مترقبا مستقبلا وانما اشترط ان يكون مضمونه مستقبلا
بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها سواء كان ماضيا وقت الاخبار او حالا او مستقبلا وانما يجب ان يكون الفعل
مستقبلا لانه منصوب باضمار ان التي هي علم الاستقبال للسببية كانت حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او
لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس فان كان الفعل حالا تحقيقا وذلك اذا تريد ان تخبرك فيما مضى قد انقطع
ودخل في وقت الاخبار ومنه قولهم مرض حتى لا يرجونه فالفعل حال لان انتفاء الرجاء المقصود من كون خطر
المرض وقد حصل ذلك الا اذا كان الانتفاء حاصلا او حكاية للحال وذلك اذا كان السير قد انقطع والدخول كذلك الا انك
تحكي الحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء اي حرف استيناف اي يكون ما بعدها كلاما مستأنفا لا تعلق له من حيث
الاعراب بما قبلها بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور ويرتفع الفعل الواقع
بعد حتى ولا يجوز النصب لانه لا يجوز اضمار ان التي هي موضوعة للاستقبال مع ان الفعل للحال بوجوب اي مع وجوب
السببية وتحققها اي يجب عند ارتفاع ما بعدها ان يكون ما قبلها سببا محققا لحصول ما بعدها بحيث
يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى
ادخلها او لم تتصل نحو اذى زيد مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام يفيح حتى يحصل الربط معنى
ان فقد الربط لفظا بمعنى لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى بما قبلها لفظا شرط السببية الموجبة للاتصال
المعنوي جبرانا لما فات من الاتصال اللفظي ومن ثمه اي من اجل انه انما يرتفع مع وجوب السببية وتحققها لم يجز
الرفع ان لم يكن ما قبل حتى سببا لما بعدها نحو سرت حتى تغيب الشمس اذ لا تاثير لسيرك في غيبوبة الشمس
وان لم يتحقق السببية نحو اسرت حتى تدخلها وايهم سرت حتى تدخلها فان السبب غير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك

المثال الاول وهو محكوم بانتفائه في المثال الثاني ولا يمكن الحكم بحصول سببه فيجب النصب فيهما عند سيبويه بلا ن
المعنى في اسرت وما سرت حتى تدخلها وهذا صحيح اما اذا تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن
جاز الرفع لانك حكمت بحصول السبب على سبيل الشك واعلم ان الاخفش اجاز الرفع في النفي والوجه الذي منع
به سيبويه الرفع غير الوجه الذي جوز الاخفش ان اصل الكلام كان واجبا وهو سرت حتى ادخل المدينة ثم ادخلت
اداة النفي على الكلام باسره فكأنه قيل ما وقع السير الذي كان سببا لدخول المدينة وبتقدير ان بعد عاطف الفعل
هو الواو والفاء واو وثم ولا يجوز ذلك العطف في غيرها من حروف العطف لا يجوز عجبت من قيامك بل تقعد اي بل
ان تقعد على الاسم فانه نصب الفعل بتقدير ان ليكون عطف الاسم على الاسم نحو قوله داويت عينا ابي الدهيق
بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان فانه عطف يغلو على المصيف فنصبه بتقدير ان ونحو اعجبني ضرب زيد
فيشتم او ثم يشتم او او يشتم وبعد لام كي لانها جارة لا تدخل على الفعل نحو جئت لتكرمني اي لان تكرمني اي لاكرامك
وانما سميت لام كي لان معناها معنى كي وهو السببية وبعد لام الجحد وهي لام زيدت لتاكيد النفي لكان اي انها
تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم اكن
لاسجد فان قلت اذا كان الفعل بعدها مقدرا بان وهي مع الفعل في تقدير المصدر ويكون لم اكن لافعل في تقدير
لم اكن للفعل فح ان كان اللام تعلق لم يكن زائدة لتاكيد النفي وان لم يكن له تعلق لكان المصدر خبرا عن الجثة وذا لا يجوز
الا على تاويل قلت المصدر لم يجز ان يقع خبرا عن الجثة لعدم دلالته بصيغته على فاعل وعلى زمان بخلاف الفعل المقدر
بان فانه لكونه دالا على الفاعل وعلى الزمان يجوز الاخبار به عن الجثة وكان يقول اللام في الاصل هي اللام التي في قولهم انت لهذه
الخطة اي مناسب لها وح يكون معنى لم اكن لافعل لم اكن مناسبا للفعل ولا شك ان في هذا معنى التاكيد فاللام ليست
بزائدة لانها لو كانت زائدة لما كانت لنصب الفعل بعدها وجه وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان لفاعل
الفعل مستعد لان يفعل كان معناه كان زيد سيفعل انما يقال لقصد ان زيدا فيما مضى كان عازما على ايقاع الفعل مستقبلا
وانما قال زيد بعد لصحة الكلام بدونها بل وبدونها اذ يقال ما كان زيد يفعل وما كان زيد ليفعل الا انها زائدة وبعد او
بمعنى الى عند غير سيبويه ولمعنى الا عند سيبويه وهي في اصل الوضع لاحد الشيئين او الاشياء فاذا قصدت مع هذا المعنى التنصيص
على ان احدهما عقيب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها نحو لالزمنك او تعطيني حقي وعند غير ما بعدها

بتأويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى مع حذف المضاف اى الى وقت الاعطاء **وبعد الفاء والواو** حال كونهما واقعتين
بعد الامر الصريح نحو ائتني فاكرمك لا بعد اسماء الافعال بمعنى الامر والامر المقدر خلافا للكسائي فانه يجيزهما مجرى
الامر الصريح نظرا الى تضمنها معنى الطلب فيقول نزال فاكرمك وعليك زيدا فاكرمك والاسد والاسد فتنجو **والنهي**
نحو لا تدن من الاسد فيأكلك وشرط نصب الجواب في النهي ان لا ينتقض بالا قبل الفاء نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فانه
لا يجوز فيه الا الرفع **والنفي** الصريح نحو ما تأتينا فتحدثنا ويكون السعد بر فيه على قولهم ما تكون منك اتيان فحديث على
معنى نفي الاتيان فيلزم منه نفي الحديث اى ما تأتينا قط فكيف تحدثنا او على نفي الحديث لا نفي الاتيان اى انك تأتينا مرارا
ولكن ما تحدثنا فهو النفي معنيان لان النفي المقيد بامر باقية يكون نفي المجموع وتارة يكون نفي احد جزئيه خلاف غيرهما
فان المعنى فيه واحد وهو كون المعنى الاول مقيدا بالثاني نحو ائتني فاكرمك لتكن منك اتيان فاكرام منها الاكرام وما جرى
مجراه نحو قلما تلقانا فتكرمنا **والاستفهام** نحو اين بيتك فازورك اى ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني **والتمني** نحو ليت لي
مالا فانفق في معناه وقولو تأتيه فتحدثه بالنصب باضمار ان وذلك لان في لو رائحة التمني لا سيما وقد يتقدمه ود ويجوز
الرفع عطفا على تأتيه كما في قوله ودوا لو تدهن فيدهنون بالرفع والنصب **والعرض** نحو الا تنزل فتصيب خيرا
فان المراد تذكير النزول حيث ترك **والدعاء** بلفظ الخبر على مذهب الكسائي نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة لا الدعاء
بلفظ الامر فانه داخل تحت الامر **والتحضيض** نحو قوله تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا وقد ترك الترجي نحو قوله
تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص لان في الآية معنى ليت وامثلة الواو وهذه الامثلة
نحو ائتني واكرمك اى ليجتمع الاتيان والزيارة وعلى هذا القياس **على ان الفاء للسببية** اى انما نصب الفعل
باضمار ان بعد الفاء والواو بشرط ان يكون الفاء للسببية اى يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيكون ما في معنى
الشرط والجزاء **والواو للجمعية** اى اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ولهذا
صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصدا للتنصيص على السببية وذلك لان المضارع المرفوع ظاهر في
معنى الحال ففي الصرف الى النصب تنبيه على ان الثاني في الظاهر ليس بعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب
منصوص وتخليص للمضارع للاستقبال اللائق للجزائية ففيه رفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء على ما بين
بعد وكذا صرف ما بعد الواو من الرفع الى النصب ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها منبها من اول الامر بانها ليست

للعطف

للعطف وانها للجمعية نزحت الاستعمال ذا استعمالهم كذكر لذكر المعنى كوضع بوضع لمعنى وانما اشترط
ان يكون الفاء بعد الاشياء المذكورة لان هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق
الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء وكذلك شرط ذكر في الواو وحملا لها على الفاء للمناسبة بينهما في كونهما
في الاصل للعطف فيه صرفت ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى
ومن ثمة اى من اجل اشتراط السببية في الفاء والجمعية في الواو **لم يجز النصب في ما تأتينا فتحدثنا** في **تحرك وتسكن** لان الواو هنا ليست للجمعية لعدم امكان اجتماع
لان الواو هنا لست سببا للثاني
مضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد **وقد يجي الفاء بعد النفي** للجمعية لا للسببية **كالواو كما**
في الحديث لا يموت لاحد ثلثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم فان المراد ان مس النار لا يكون
مع موت ثلثة من الولد فيكون المراد من الفاء الجمعية ويكون المقصود من النفي نفي المس عقيب الموت المذكور
اى لا يحصل لهذين الامرين بصفة الاجتماع وان وقع كل منهما مجردا عن الآخر وليس المراد منها السببية
اذ لا يستقيم ان يجعل موت الولد سببا لمس النار وح لا يكون المعنى ان مس النار ينتفي لانتفاء سببه وهو
موت الولد قوله الا تحلة القسم اى الا قدر ما يبر الله به قسمه فيه بقوله وان منكم الا واردها كان على ربك
حتما مقضيا وقولهم فعلته تحلة القسم اى لم افعل الا بقدر ما حللت به يميني ولم ابالغ وحلل يمينه تحليلا وتحلة اذا احلها
بالاستثناء او بالكفارة وتحلة القسم اى مقدار يبين **وكي مع اللامين** لام كي ولام الجحود وكذا او على
تفسير **جارة لفظا او تقديرا** ولكن الفاء والواو عاطفة **وتقع** هذه العاطفة **من مختلفي الحكم** اذ بين
الاشياء المذكورة قبلهما ومن الخبر الذي بعدهما فلا يجوز العطف معه **جعل ما بعدها** اى ما بعد هذه الحروف
الستة **مصدرا بعد ان جعل ما قبل الفاء وواو الجمع كذلك** اى مصدرا فان كان قبله فعل قدر بالمصدر والا قدر
المصدر بضمنه الجملة نحو اين بيتك فازورك فانه مقدر بليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني لان معنى اين بيتك عرفني
مكان بيتك وقوله **ليصان** متعلق بقوله جعل ما بعدها اى انما جعل ما بعد حتى واللامين واو مصدرا ليصان **الفعل**
عن الجر لان هذه الحروف جارة فلو لم يجعل ما بعدها مصدرا لكان حرف الجر داخلا على الفعل وقوله **ويعطف على**
الاسم مثله متعلق بقوله بعد ان جعل فمراده انه لما كان من الاشياء المذكورة قبل الفاء والواو ومن ما بعدهما تنافر لا يحسن

تحلة القسم

عطف احدهما على الآخر الا بتاويل احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون لحرمته العطف ويتغير صيغة الاخبار الى صيغة الامر
في زرني فاكرمك ونياك زرني فلاكرمك لانه يجب دخول الفعل الثاني فيما دخل فيه الاول ولا يكون الزيارة سببا للاكرام
فقصد والى صنيع يبين قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن
منك زيارة ولما نزل ذلك منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فيحصل ما قصد
من جعل الزيارة سببا للاكرام اذ تقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني وهو منزلة ليكن منك الزيارة
فليكن مني اكرام وهذا دليل على ان الزيارة سبب الاكرام وانه لا يكون حتى يكون كذا قالوا وفيه نظر لانه انما
يعطف بالفاء السببية جملة الجملة على الجملة ولا يدخل على المفرد نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فالاولى ان يكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر اي زرني فاكرام مني حاصل والحاجة ايضاح الى تنزيل
الفعل الاول منزلة المصدر واما الواو فابقيت عاطفة حتى لا الحسن العطف فان الواو وههنا صارت
بمعنى مع والواقع بعدها مفعول معه كما قال اكثرهم او يكون الواو للحال والواقع بعدها مبتدأ المحذوف
الخبر نحو قم وانا قوم قم وقيامي ثابت وقوله **بتقدير ان** متعلق بقوله جعل ما بعدها مصدرا اي انما
جعل ما بعدها مصدرا بتقدير ان لان ان مصدرية وانما تقدر **لتعذر ان لفظا** اي لا يجوز اظهارها لفظا
مع هذه الحروف غير اللام اما مع حتى فلان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح
واما الفاء والواو واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء
كما عرفت صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصبة بعدها ايضا ولان هذه الحروف للعطف الظاهر
فلو ظهرت معها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وهو مستهجن **فاختلال** تقدير كي **معنى** لانها
يفيد التعليل ولا يكون افادة التعليل بظهرها مع هذه الحروف **و** اختلال تقدير **ما عملا** لان الفعل منصوب
في هذه المواضع في الاستعمال وما لا ينصب ظاهرا فكيف ينصب مضمرا **ومحل ما بعد الفاء** من الفعل
المنصوب بان المقدرة **اذا كان** ما بعد الفاء **لغير من له الفعل الاول** بان يكون الفعلان لفاعلين نحو ائتني
فاكرمك **الرفع** لانه تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول والكون
من الافعال العامة على ما قالوا ان التقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز ان يكون التقدير افعل اتيانا فاكراما

فاكراما لفساد المعنى لان الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول فلا يمكن تقدير الفعل الاول **و** محل ما بعد الفاء
في التمني اي فيما كان الفعل الاول متمنى بليت **النصب** سواء كان الفعل المنصوب لمن له الفعل الاول
نحو ليته ياتينا فيحدثنا او لا نحو ليتك تاتينا فاحدثك لان التقدير ليت اتيانا منه فحديثا منه وليت اتيانا
منك فحديثا مني ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة يستجاوزونه للحذف وانما
يجب ان يتمنى لست على نفس المصدر والذي ينزل الفعل منزلته وكان عليه ان يقول غير داخلة ليت على
ضمير الشان لانه لو كانت داخلة عليه وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول لوجب الرفع نحو ليته
تاتيني فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز النصب باضمار ليت الشان تفعل انت
اتيانا فاكراما مني لفساد المعنى **وفيما عداهما** اي عدا هذين القسمين وهو ايضا قسمان على ما قيدنا
التمني به الاول ان يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الاول سواء كان متمنى بليت او لا والثاني ان
يكون الفعل الاول متمنى بليت وهي داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لمن له الاول **الوجهان**
من الرفع والنصب لانه يصح ان يكون التقدير في ليتني فتكرمني لكن منك اتيان فاكرام او افعل اتيانا فاكراما
وكذا في ليته ياتيني فتكرمني يصح ان يقال انه في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام او ليت الشان تفعل
اتيانا والله اعلم انه على ما قلنا اولا من ان ما بعد الفاء بتقدير مبتدأ محذوف الخبر يكون ابدا مرفوع
المحل على الابتداء **ولا يجوز اظهار ان مع** الحروف **العاطفة** للفعل على الاسم وهي الواو والفاء واو
وثم لكراهة عطف ظاهر الفعل على الاسم فاخصر ان لانه يزيل تلك الكراهة **و** مع **لام كي** لانها يدخل على اسم
صريح نحو جئت للاكرام فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية وللفرق بين
هذه اللام واللام الزائدة لتاكيد النفي والاضمار بالزائدة اولى للاختصار فيما هو زائد **ووجب** اظهارها ان **مع لا**
في اللام نحو لئلا يتوالى اللامين لو قلت للايتوالى ولان التلفظ به قبيح جدا **والجزم** بلم ولما **ولام الامر**
اي امر الفاعل الغائب والمفعول الغائب والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم والمفعول المخاطب **ولا النهي** وهي
للمطلق المخاطب والغائب والمتكلم على السواء وسيجيء بيان لم ولما **وبادوات الشرط** وسوى لو ولما **الجينية**
فانهما لا يجزمان عند اكثر النحاة وليسا من ادوات الشرط لان الشرط عندهم انما يكون في الاستقبال وعند بعضهم يجوز

تنبيه لم يرد بقوله لام الامر ولا النهي الامر الشرعي والنهي الشرعي اذ الامر في الشرع ما يكون
تركه في جميع وقته سببا للعقاب والنهي فيه ما يكون فعله سببا للعقاب بل الاعم
منهما فيشملهما وغيرهما كقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ولا تحزن عليهم
وبا مالك ليقض علينا ربك ولا تواخذنا ه حسني

في الماضي ايضا لان الشرط هو التعليق بين جملتين والحكم بسببية اولاهما ومسببية الثانية وهذا التعليق نوعان
تعليق على ماض وتعليق مستقبل على مستقبل وهي اي ادوات الشرط **حرف كان** وهي اصل الباب
واسما **ظروف زمانية كمتى** نحو متى ما تاتنا تلم بنا في ديارنا **واذما** هي حرف سيبويه قال لانه ركب مع ما
وصار معهما كالشيء الواحد فبطلت دلالته على معناه الاول بالتركيب فصار حرفا ولنظيره حب فانه فعل
وصار مع تركيب ذا معه اسما قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذما في عمل الجزم غير سيبويه واصحابه
واستدل سيبويه بقوله اذما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس وقال المبرد ان
اذ في اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلبه الاضافة مهيئة للشرط والجزم **ومهما** فانها قد تستعمل
لظرف الزمان كقوله قد اوبيت كل ماء فهي صادية مهما تصب افقا من بارق تشم الا ان الاكثر ان تستعمل لغير الظرف
وهي في الاصل على اصح الاقوال ما الحق بآخرها ما المزيدة لزيادة معنى الابهام فتنقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين مع
تجانسهما في اللمس **واي حين** فان اي اذا اضيف الى شيء اكتسى حكم ذلك الشيء لانه جزء من المضاف اليه **واذاما** فانه اذا
اتصل بها ما حصل فيه نوع ابهام كقوله ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا ما خبت نيرانهم تقد **وبعد ما فرون**
اي الجزام المضارع باذا الشرطية غير الحاق ما بضرورة وكذا مع وجودها ايضا قليل اما اذا لم يكن فيها معنى الشرط
فلا جزم بها وكذا ان كانت للمفاجاة **لما فيه** اي في اذا **من التعيين** والقطع بوجود الشرط **المنافي للابهام اللازم للشرط**
لان كلماته كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة على الابهام ولذا لا تستعمل في الامر المتيقن لا يقال مثلا ان غربت
الشمس فجعل العموم الذي في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا الا انه
لما تكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نقطع بوقوعها عن خلاف ما نتوقع جوزوا ان تقول اذا معنى ان وجزموا بها **وظروف**
مكانية كاين واني وحيثما فان حيث لما كان متعينا بسبب الاضافة اللازمة له كف بما عن طلبه ليصير مبهما كسائر
كلمات الشرط وكان عليه ان يذكر اي مكان ايضا ولا يذكر اي حين في الزمانية **وغير ظروف كمن** وهو لتعميم اولي
العلم فتطلق على الملك والانس والشيطان **وما** وهي عامة في جميع ذوي العقل وغيره **واي** اي اذا لم تضف الى الظرف
والادوات اي ادوات الشرط **تجعل الجملتين** نحو ان تكرمني اكرمك **فصاعدا** نحو ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده فهي
لم تحرك يده لم يكتب **كواحدة** اي كجملة واحدة وذكر ان مقتضى ادوات الشرط ان تخرج الجملة عن صلاحية السكوت عليها وتخرجها الى جملة

متى
اذما
مهما
اى حين
اذاما
اين واني
حيثما
ما اى
والادوات تجعل الجملتين فصاعدا كواحدة
غلطه

الى جملة اخرى وانما كان كذلك **لسببية الجملة الاولى ومسببية الجملة الثانية** اي يكون للاولى مدخل في وجود الثانية
سواء كانت سببا تاما لها او سببا ناقصا او مسببة في الخارج لكن يكون الثانية معلقة على الاولى نحو ان وجد النهار
طلعت الشمس او شرطا من شرائطها نحو ان توضات صح صلوتك **وتسمى الجملة الاولى شرطا** وذلك لان الشرط هو العلامة
ولما كانت الجملة الثانية مترتبة على الجملة الاولى صارت الاولى علامة لحصول الترتب **والاخرى جزاء** مجازا لانه
لما كان الفعل الثاني مترتبا على فعل آخر اشبه الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه او عقابا وههنا
اربعة اقسام اجودها كونهما مضارعين لتطبيق اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين وان تخالفا فالاولى كون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا وعكسه اضعف الوجوه **فان كانا** اي الشرط والجزاء **مضارعين او الاول** مضارع لا الثاني
فالجزم واجب فيهما او في الاول لوجود المقتضي للجزم وهو اداة الشرط وعدم المانع فان اداته تعمل الجزم لانها اثرت
في المعنى تاثير نقصان لما ذكرنا الآن فجعل عملها الجزم الذي هو النقصان ليكون التاثير اللفظي مطابقا للتاثير المعنوي ولانها
لما اقتضت جملتين اختير لها الجزم تخفيفا فان قلت ما تقول في قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك
تصرع فان الشرط والجزاء مضارعان فيه مع ان الجزاء مرفوع واجاب عنه بقوله **وان يصرع اخوك تصرع محمول على تقدير**
تقدم المرفوع وهو تصرع **على حرف الشرط** كانه قال انك تصرع ان يصرع اخوك **وحذف الجزاء** لدلالة الكلام عليه
فلا يكون مما كان الشرط والجزاء مضارعين والجزاء مرفوع **وان كان الثاني** مضارعا لا الاول **فالجزم** لان الشرط والجزاء حقهما
ان يكونا مجزومين فلما امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو ان جئتني اكرمك **او الرفع**
كقول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم قال عبد القاهر لان الجزاء تابع للشرط فلما
لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اعرابه وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ
ومجزوم في المعنى **والمبرد يجعله** اي يجعل الرفع **شاذا** او بتقدير الفاء قبل الفعل الثاني اي فاكرمك وسيبويه يجعل الفعل
الثاني مقدما اي اكرمك ان جئتني واعلم ان الرفع عند اكثر النحاة لا حد هذين الوجهين وفيه نظر لانهما مختصان
بالضرورة وكلامنا في سعة الكلام فالاولى ان يقال تغيروا على ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجزاء للحيلولة
الماضي الذي لم تعمل اداة الشرط فيه بين الاداة وبينه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء
واحد وهو الشرط تقديرا **والمنع الفاء في جزاء ماض بمعنى المضارع** حيث يكون الجزاء ماضيا مستقبلا غير مصدر

يعني لهما يعني لهما لهما
وادا كان ماضيين لم يظهر الجزم فيهما لكونهما مبنيتان لا يحتاج الاعراب ه

لا يكون

بتقدير لفظا او تقديرا وذلك لمناسبته الشرط من حيث صلاحيته وقوعه موقعه فان الشرط الا فعلا خبريا مستقبلا
غير مصدر بشيء من الحروف الا بلا ولم وكذا الجزاء كذلك فلا حاجة الى رابطة لفظية مع التعلق بينه وبين
الشرط لتاثير حرف الشرط في معناه بانقلابه الى معنى المستقبل فاستغنى عن الرابطة اللفظية ويجب الفاء في جملة عليها بالجزم م
اسمية ويجوز العطف بالفاء لكونها في محل الجزوم كقوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم في
بعض القراءات وقرئ مرفوعا حملا على ظاهر الجملة والضابط ان الجزاء اذا كان مما يصلح ان يقع شرطا لا يحتاج
الى الرابطة لفظية بين الجزاء والشرط لما بينهما من المناسبة المذكورة كالفاء وان لم يصلح فلا بد من رابطة لفظية بينهما
يربط الجزاء بالشرط وهو الفاء لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب على الشرط
كذلك مع خفته لفظا وهذا ضابط حسن في الحاجة الى تعداد ما يدخله الفاء موضعا كما عده المصنف وغيره
فيجب الفاء في الجملة الاسمية لعدم صلاحيته لذلك وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
فهذا اعتراض لان قوله الله يشكرها جملة اسمية وقعت جزاء مع عدم دخول الفاء في اولها واجاب عنه بقوله شاذ
لا يجوز في غير ضرورة الشعر وقوله الشر مبتدأ وبالشر خبره ومثلان خبر مبتدأ محذوف اي هما مثلان وهذا شائع
الى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها ويجب الفاء في فعلية انشائية كالاستفهامية نحو ان تركتنا فمن يرحمنا والدعائية
نحو ان اكرمتنا فيرحمك الله وكالامرية كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني والنهيية كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات
فلا ترجعوهن لعدم صلاحية كل واحدة من هذه الجمل ان يقع شرطا لان اداة الشرط انما وضعت لتجعل الخبر الذي
يليها مفروض الصدق فالجزاء ان يقع كل واحد منهما شرطا بخلاف الجزاء فانما يجوز ان يقع جزاء لان الجزاء ليس بـ
مفروضا بل مترتب على امر مفروض او فعلية خبرية ماضية غير متصرفة وذلك اذا كان فعلها فعلا غير متصرف سواء كانت
باقية على الخبرية ام لا كليس كقوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء وعسى كقوله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا
شيئا وانما يجب دخول الفاء لعدم صلاحية وقوعها شرطا مع عدم تاثير اداة الشرط فيه او ماضية متصرفة مع قد لفظا
فقدم كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته او تقديرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت فيما مضى
فان كل موضع يراد ان وقوع الفعل في زمان قد مضى يقدر قد لدلالتها على ذلك وانما يجب الدخول ايضا لعدم تاثير الاداة
فيها لان قد للتحقيق ومضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما يؤكد ويحقق لا ينقلب مع عدم صلاحية وقوعه شرطا لانه

لان الشرط لا يصدر بشيء من الحروف غير لا ولم او خبرية مضارعة مقترنة باحد حرفي التنفيس وهما السين
وسوف ولن وما فانه يجب الدخول لعدم الصلاحية مع عدم التاثير لان هذه الحروف غيرت ما نقلته الى معنى
لان الفعل اذا صدر باحد هذه الحروف لم ينقل عليه حرف الشرط وهذا معلوم بالاستقبال م
الاستقبال كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه واما ما فلانها
لكونها للحال تشابه ليس في انه يجب الفاء كما عرفت ويجوز الفاء ان كان الجزاء مضارعا بغير هذه اي بغير
هذه الحروف الاربعة مثبتا كان المضارع او منفيا بلا وذلك لان المضارع المثبت والمنفي بلا كانا قبل الاداة
الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا فاحتاجا الى مزيد ربط بينهما بالفاء وجاز ترك الفاء
ايضا مع الجزم لتاثير الاداة فيهما لانهما صالحان للحال والاستقبال لان لا صالحة لهما على الصحيح مع صلاحية وقوع
المنفي بلا شرطا لكثرة استعمال لا في غير الجازم والمجرور نحو كنت بلا مال وتعلق ان لا على قول من قال انها
للاستقبال تجرده تعين معنى الاستقبال لتجردها عنه عند دخولها على الفعل المضارع الواقع بعد ان المصدرية
في نحو اريد ان لا تقوم وقد يظهر تاثير اداة الشرط في الفعل المنفي بها فلا يحتاج الى الفاء والجزاء مع الفاء جملة
اسمية عند بعضهم والفعل المضارع خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير راجع الى ما تقدمه ان صح ذكره او ضمير القصة
والشان كقولك ان قام زيد فيقوم عمرو اي فهو يقوم عمرو وكلا الامرين واقع في الكتاب العزيز كقوله تعالى ان يكن منكم
الف يغلبوا وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا
يخاف بخسا واما اذا كان منفيا بلم فلا يجوز الفاء لتاثير اداة الشرط فيه فمنع مع صلاحية وقوعه شرطا وقد يقام اذا
للمفاجاة مقامها اي مقام الفاء لان المفاجاة ايضا تقتضي التعقيب في الجملة الاسمية لاختصاص اذا المفاجاة
بها كما عرفت وينبغي ان يقيد الاسمية بغير الطلبية فان اذا المفاجاة لا تدخل على الاسمية الطلبية فلا يقال ان عصى
زيد فاذا ويل له وانما يقال فويل له وكذا لا يجوز دخول اذا المفاجاة على الاسمية المصدرة بالنفي او بان فلا يقال ان
انتم اذا ما عمرو قائم واذا ان عمرا قائم كقوله تعالى وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون اي انهم يظهرون السخط عقيب
عدم الاعطاء والجزاء ينجزم بان مقدرة مع تقدير فعل الشرط بعد الاشياء الثمانية الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني
والعرض والدعاء والتخصيص سوى النفي فانه لا ينجزم المضارع بعده كما سنذكر القائمة هذه الاشياء مقام الشرط المقدر
وذلك لتضمنها معنى الطلب وتقرر معنى الطلب معنى الشرط الذي هو معنى السببية اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج عن مفهوم

الطلب فيكون معنى الشرط ظاهرا في الطلب الذي ذكر بعده ما يصلح للجزآء وذلك الغرض هو الحامل عليه وهو العلة
الغائية التي تكون سببا حاملا في الذهن ومسببا في الخارج فحذف الشرط لقوة الدلالة عليه من جهة ما قبله ومن
جهة ما بعده فجزم الجزآء وحذف فاء السببية التي كانت في الفعل المنصوب ليعلم انه جزآء لما تضمنه الطلب ولهذا
امتنع الاضمار بعد النفي لخلوه عن معنى الطلب لان الخبر لا يحتمل يكون لغرض خارج عن نفس الخبر لان الحامل على الكلام
الخبري افادة المخاطب مضمونه **بمجانس المذكور في استقامة المعنى** ايجب ان يكون الشرط المقدر مجانسا للاثبات
المذكور فان الظاهر اما اقدر فعلا موجبا وان كان منفيا قدر فعلا منفيا فلا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك — ان كان ثم
لا نه ان قدر فعل منفي لا يستقيم المعنى وان قدر فعل موجب لا يكون للنهي دلالة عليه لان النهي لا يدل على الاثبات ولو
اريد هنا الجزم لزم اظهار الشرط كقوله تعالى لا تذر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك واما يجوز
في هذه المسئلة النصب باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدن من الاسد فيأكلك لان النصب لا يكتفى باضمار الشرط حتى يلزم المحذور
المذكور وانما يكون باضمار ان واخراج الكلام في زي المصدر على تاويل فيكون التقدير لا يكن منك دنو فاكل منه وهذا
صحيح لا منع فيه خلافا للكسائي فانه يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد المنفي المثبت وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل
النار اي ان تكفر كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم ومذهبه ليس ببعيد من الصواب
لو ساعده النقل **ما قصد السببية** اي انما يجزم المضارع بان مقدرة بعد هذه الاشيآء ان قصد سببية الاول
للثاني ليصير الكلام من قبيل الشرط والجزآء نحو ليت لي مالا انفقه اي ان يكن لي مال انفقه والا تنزل نصب
تصل يكن خيرا لك وابن بيتك ازرك اي ان تعرفني بيتك ازرك وليت لي مالا انفقه اي ان يكن لي مال انفقه والا تنزل تصب
خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فانه كلام جار مجرى التمني وان كان في صورة صورة النفي لعدم ارادة معنى النفي ونحو اتقي الله
امرا وفعل خيرا يثب عليه لان المعنى ليتق الله امرا وليفعل خيرا فانه ان يتق الله ويفعل خيرا يثب عليه ونحو لولا تزدني
اكرمك اي ان تزدني اكرمك وكذلك يجوز الجزم عند الكل في جواب اسمآء الافعال بمعنى الامر نحو نزال اقاتلك وفي جواب الامر
المقدر نحو الاسد الاسد تنج وان لم يجز النصب في جوابها الا عند الكسائي كما عرفت لان الجزم نص في السببية فلم يضعف
معنى السببية مع الجزم فلم يحتج الى صريح الامر للدلالة على السببية بل معناه كاف في الجزم بخلاف النصب فانه انما يكون
مع فاء السببية وفاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقاء معناها فيها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف

يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع يحتملها والنصب نص فيها والاشيآء الثمانية مقوية لمعنى السببية في الفاء
بواسطة مشابهتها للشرط في عدم ثبوت مدلولها فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر حتى لا ضعف دلالة الفاء
على السببية عند ارتفاع الفعل بعدها لان صريح الامر اشد تقوية للسببية مما هو بمعنى الامر **فان لم يقصد** السببية
فالرفع واجب في المضارع الواقع بعد هذه الاشيآء الا انه لم يوجد شرط اضمار ان فخلا عن الجازم وهو عار
عن دخول الفاء المقتضية لاضمار ان الناصبة فخلا ايضا عن الناصبة فتعين رفعه **على الحال** كقوله تعالى ذرهم في خوضهم
يلعبون **او على الصفة** كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فان يرثني صفة عند صاحب المفصل ولياً وارثاً
وقال صاحب المفتاح الاولى حمله على الاستيناف دون الصفة لئلا يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصف
لهلاك يحيى قبله وفيه نظر لان مطلوب الانبيآء عليهم السلام بالحقيقة هو الاصلح وهو عآء بهم لاجله فما نطق
به انه وقع على خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لان دعاءهم لا يكون عن مجرد التشهي وانما يطلبون الاصلح لانفسهم
ولامتهم فوقوع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح **او على الاستيناف** والقطع عما قبله نحو قم يدعوك
كان المخاطب سأل لماذا اقوم فقال لانه يدعوك وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى
يحتمل ان يكون حالا من ضمير فاضرب غير خائف وصفة اي طريقا غير خائف انت فيه واستينافا اي انك لا تخاف
الامر لفظ يطلب به الفعل هذا شامل لجميع الالفاظ التي يطلب بها الفعل **من الفاعل المخاطب** يخرج به
اللفظ الذي يطلب به الفعل من الفاعل الغائب نحو ليضرب زيد ومن الفاعل المتكلم نحو لاضرب انا ومن المخاطب المبني
للمفعول نحو لتضرب **بحذف الزوائد** احتراز عن امر الفاعل المخاطب باللام فان الامر في اصطلاح النحاة انما يطلق
على ما ذكر لا على ما فيه حرف المضارعة وانما حذف الزائدة وهي التاء لكثرة استعمال امر الفاعل المخاطب فانه لا شك ان
توجيه الامر الى الفاعل المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره واعلم انه يدخل في هذا التعريف اسمآء الافعال اذا كانت
لمعنى الامر نحو نزال و قوله تعالى **فبذلك فلتفرحوا** بتاء الخطاب **اصل** **يجوز** على ما سبق بيانه قبل انه صلى الله عليه وسلم
لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر **ومن غيره** اي غير الفاعل المخاطب وهو اليس بفاعل
ولا مخاطب او هو فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل **باللام** على صيغة المضارع من غير تغيير فيها نحو ليضرب مجهولا
غائبا ولتضرب معلوما غائبا ولتضرب مجهولا مخاطبا ولاضرب متكلما معلوما ولاضرب متكلما مجهولا **وقد يجيء** السلام

قال بعض الشراح وانما قال لفظ لئلا يرد عليه اسمآء الافعال فانها لا تطلب الفعل بلفظها بل بمعانيها

للضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا اي لتفد واجاز الفراء حذفها في غير الضرورة
كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فانه في الاصل ليقيموا ولا يجوز ان يكون جزمه لكونه جوابا للامر
عند لاستبعاد ان يكون القول سببا للاقامة وفيه نظر اذ لا استبعاد في ذلك لانه يكفي في كونه شرطا توقف
الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على اشياء اخر كما ذكرنا نحو توضؤ تصح صلوتكم وبعد الحذف اي حذف الزائد
ان تحرك الثاني ابتدئ بالحركة اي بحركة الثاني ان لم يكن قبل الثاني حرف متحرك محذوفا بواسطة حرف المضارعة
نحو جرب من تجرب وعد من تعد وان كان الحرف المتحرك محذوفا قبله رد ويلفظ به نحو اقم في تقيم فانه في الاصل
يا قوم حذفت الهمزة منه حملا على ما فيه اجتماع الهمزتين نحو اقيم فيكون حذف الهمزة لاجل حرف المضارعة فاذا حذفت
حرف المضارعة منه عادت الهمزة لزوال علة حذفها وكان عليه ان يذكر هذا القيد والا اي وان لم يتحرك الثاني جيء بهمزة وصل
ما لم يكن الفعل رباعيا لفظا نحو يكرم مضارع اكرم او تقديرا نحو يرى مضارع ارى واصله اراى ويسطيع مضارع
اسطاع فانه في الاصل اطاع زيد السين فيه مضمومة تلك الهمزة ان كان الثالث من الفعل مضموما بضمة اصلية نحو انصر
وانما قلنا بضمة اصلية ليدخل في هذا الحكم نحو اغزي فانه ضمت الهمزة فيه مع ان الثالث مكسور لانه في الاصل مضموم اذ
اصله اغزوي ويخرج عنه نحو ادموا فان الهمزة فيه مكسورة مع ان الثالث مضموم لان ضمته ليست باصلية لانه في الاصل
ارميوا وكان عليه ان يذكر هذا القيد ومكسورة هذه الهمزة فيما سواه اي سواء كان الثالث منه مضموما وهو
ما كان الثالث منه مفتوحا او مكسورا وذلك لان التوصل بالهمزة المكسورة في النطق بالساكن من طبيعة النفس لانك
اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها تتوصل الى النطق بالساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء بحيث لا يدركها
السامع ثم تجهر بالساكن كما في الفارسية نحو شتاب وسپيد اذا لم يذكر نريدت الهمزة المكسورة فيما سكن
اوله من اللغة العربية لانها اسهل من زيادة غيرها لكونها مناسبة للامر الطبيعي وانما ضمت اذا كان الثالث
مضموما بضمة اصلية لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة بلا حاجز حصين وان كان الفعل رباعيا
واراد بالرباعي ما كان من باب الافعال ففتوحة اي فالهمزة مفتوحة مقطوعة نحو اكرم من يكرم واسطع من يسطيع
فان الهمزة فيه ليست همزة وصل وانما هي همزة محذوفة في المضارع بواسطة حرف المضارعة فلما حذفت حرف المضارعة
عادت الهمزة وهو اي الامر مبني على السكون عند البصرية لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء السكون

والمراد بالحاجز الحصين الحرف المتحرك اه

فانبنى

فانبنى على الاصل البناء لعدم المشابهة بينه وبين الاسم بوجه وحكم آخره حكم المجزوم فان كان آخره حرفا
صحيحا اسكن في الامر وان كان حرف علة تحذف وان كان في آخره نون علامة للرفع حذف تشبيها له بما فيه
لام الامر معنى في ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما كان مبنيا ان حذف منه اي من الامر الزيادة اي
حرف المضارعة لفوات مقتضي الاعراب عند الحذف وهو المضارعة القوية بالاسم بسبب حذف حرف
ومعرب ان لم يحذف منه الزيادة نحو قوله فبذلك فلتفرحوا لوجود المقتضي للاعراب بواسطة وجود
حرف المضارعة فمضارعته مع الاسم لا تتم بوجود حرف المضارعة فما دام فيه حرف المضارعة كان معربا اذا
كان سليما عن المعارض وعند الكوفية معرب مجزوم قالوا لان اصل اضرب في الاصل لتضرب حذفت اللام لكثرة
استعماله في امر الفاعل المخاطب ثم حذف حرف المضارعة للفرق بين الامر والمضارع المتعدي ما لم يتم فهمه بغير
ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به وقد عرفت معنى الوقوع في بحث المفعول به وانما لا يتم معناه بغيره لانه
من المعاني النسبية وكل معنى نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب اليه ولا ينتقض التعريف باللازم بالنسبة الى
ظرف زمانه او مكانه لانه لا يتوقف تعقله عليهما لانا نعقله مع الذهول عنهما وان كان لا يوجد الا معهما
ويتوقف عليهما باعتبار وجوده لا باعتبار تعقله وفهمه واللازم ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل
فللفعل طرفان طرف الحدوث في كل فعل يقتضيه وطرف الوقوع فاذا احدث الفعل واقتصر عليه سمي
لازما لفاعله وان تعدى فيه سمي متعديا لتعديه عن طرف الحدوث الى طرف الوقوع والمتعدي
على ثلثة اقسام يكون متعديا الى مفعول واحد ان تعلق فهمه على واحد كضربت زيدا والى اثنين ان تعلق
فهمه على متعلقين كاعطيت زيدا درهما لانه يتعلق فهمه على المعطى والمعطى له والى ثلثة ان تعلق فهمه على
متعلقات ثلثة كاعلمت زيدا عمرا فاضلا والسمع وما اشتق منه كالماضي والمضارع والامر واسم الفاعل
والمفعول ان وليه مسموع فمن الاول الذي يتعدى الى مفعول واحد يقول سمعت قول زيد ونداء
لان القول والنداء مما يسمع وقال بعضهم انه انما يتعدى الى واحد في قوله تو سمعنا مناديا ينادي حذف
مضاف اي سمعنا نداء منادي ويدل على المحذوف قوله ينادي والا اي وان لم يليه المسموع فمن الثاني الذي يتعدى
الى اثنين كقوله تو سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم وسمعنا مناديا ينادي وذلك لانه يتوقف معنى السماع

وبهذا التعريف اولى من قولهم ما يتوقف فهمه على متعلق فان اللازم ايضا يتوقف على متعلق وهو الفاعل منه

عن المسموع منه كما تتعلق معنى السرقة على مسروق منه كما تتعدى السرقة الى مفعولين تتعدى اليهما وفيه نظر للسرق منهما وذلك لان السرقة لا تعول باعتبار معناها الذي وضعت له الا بمسروق منه ولذا لو قيل شيء ليس فيه احد واخذ واحد خفية لا يقال انه سرقه لعدم المسروق منه ولم يتم معناه بدونه بخلاف السماع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم يتعدى الى واحد فكذلك السماع فانه لو قدر وجود يتم معناه بالنسبة اليه مع الغفلة عن المشموع منه فالمسموع منه بالنسبة الى السماع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم يتعدى الى واحد فكذلك السماع **وما تعدى الى اثنين فقد يكون احدهما الآخر** بمعنى ان يصدق عليه بهو هو او كان بمنزلته نحو علمت زيدا فاضلا وعلمت ابا يوسف ابا حنيفة **وقد لا يكون** احدهما الآخر نحو اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح ان يقال فيه زيد درهم بخلاف الاول فانه يجوز ان يقال زيد فاضل و ابو يوسف ابو حنيفة ولهذا القسم اما ان يتعدى الى المفعولين بصيغته نحو كسوت زيدا جبة و يتعدى الى الثاني بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما اذ معناه جعلته عاطيا اي آخذا او يتعدى الى الثاني بحرف الجر لكن حذف الحرف كقوله تعالى واختار موسى قومه والاصل من قومه ايضا تقديم ما هو فاعل في المعنى وتقديم المتعدى اليه الفعل بنفسه ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا واخترت قومه عمرا ولم يجز اعطيت صاحبه الدرهم واخترت احدهم القوم **وما تعدى الى ثلثة قد يكون مفعوله الثالث** اي الواحد من الثلثة والمصير الاثنين ثلثة **بواسطة الهمزة** نحو اعلمت او اريت زيدا عمرا فاضلا فان الهمزة المعدية تدخل بالاتفاق على علم وراى من جملة افعال القلوب فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر وهو الذي كان فاعلا قبل النقل وموضعه الاصلي قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة التصيير وجعل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قايم بالمحمول واجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت قياسا على اعلمت **وقد لا يكون** مفعوله الثالث بواسطة الهمزة **بان كان له مفعول واحد فجرى** ما كان له مفعول واحد **مجراه** في التعدية الى ثلثة مفاعيل ما يتعدى الى ثلثة **لاجل موافقة معناه** نحو نبأت وانبأت واخبرت وخبرت وحدثت فان هذه الافعال الخمسة عند سيبويه متعدية الى واحد بنفسها والى الثاني بحرف الجر نحو انبأته زيدا بكذا ثم حذف الجار وقيل

الى ثلثة مفعول

بواسطة الهمزة المعنى اعلم

وقيل انبأته كذا وفي التنزيل من انبأك هذا اي بهذا الا انها لما كانت بمعنى الاخبار المشتمل على الاعلام لان الاخبار المستتبع انما يكون من علم او ظن اجريت مجرى اعلمت في التعدية الى ثلثة مفاعيل وعند المبرد انها متعدية الى ثلثة مفاعيل كما علمت وليست مجراة مجراه وهذا مردود لان الاعلام يتعلق بمصير وبحدث مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شيء منها نوعا للاعلام لانه متعلق العلم لا نوعه لان الاعلام تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق للعلم فمعنى الاعلام متعلق بالثلاثة باعتبار انه يتعلق بمصير وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فصار متعلقه ثلثة وكذلك ارى من راى بمعنى علم بخلاف معانيها فانها غير متعلقة بالثلثة لان الاول هو المنبأ والاخران هما النبأ وهو لو جاز الفعل منصوب على المصدرية في قولك انبأته نبأ فيكون نفس الفعل والفعل لا يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت زيدا عمرا قايما فكانك قلت اخبرت زيدا هذا النوع من الخبر وانما ذكر البيان خصوصية النبأ فالفعل نصبهما باعتبار كونهما نبأ مخصوصا لا باعتبار كونهما زيدا وقايما مثلا وانما لا يجوز فيهما الحكاية كما جاز في الجملة الواقعة بعد القول نحو قال زيد عمرو منطلق فان الجملة الواقعة بعد القول في محل النصب على انها مصدر موقت عند المحققين وعند الجمهور على انها مفعول به لان القول في الاكثر للحكاية فيكون المراد به عين اللفظ الذي تقدم ذكره بخلاف الانباء فان المراد منه هو المعنى دون اللفظ فلا يمكن الحكاية فيه واما هي جارية مجرى القول النفسي في قولك اتقول زيدا منطلقا **واولها** اي اول الثلثة **غير الثاني وغير الثالث والثاني** منها **هو الثالث** بمعنى صدق الثالث عليه **ومن ثمه** اي ومن اجل ان الثاني هو الثالث **امتنع زيدا عمرا بكرا** لان الثاني فيه غير الثالث اذ لا يصح صدق الثالث عليه بطريق الحقيقة **الا ان يراد ان الثاني يسد مسد الثالث** و يكون بمنزلته على وجه التشبيه فانه لا يمتنع ذلك كقولك اعلمت زيدا ابا يوسف ابا حنيفة **او يكون كلاهما** اي الثاني والثالث في الظاهر **الواحد** نحو اعلمت زيدا عمرا ابا حفص **ولو قلت اعلمت علم اليقين اعلاما تنصب الاول** اي علم اليقين على المصدرية **لتعذر لان الفعل الواحد لا ينصب مصدرين** لانه انما يقتضي احدهما وانما يكون الاول المتعذر لا الثاني لان اعلاما مصدر اعلمت فيكون منصوبا به بخلاف علم اليقين فانه مصدر علم **افعال القلوب** سميت بها لتعلقها بالقلب **حسبت وخلت** وسماها الظن فقط **وزعمت**

قال الاندلسي الحكاية ... اللفظ المسموع ... باللفظ ... من غير زيادة ونقصان

اعلمت

تقديره اعلمت زيدا اعلم علم اليقين ... طريق النظر ... في المفعول المطلق

ولكونها ادراكات تتعلق بالقلب

وهو للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق كزعمت كريما وقد يستعمل في التحقيق قال الله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اى انكروا البعث فان زعم فيه يجوز ان يكون للتحقيق وان لا يكون فان الرجل قد ينكر ما تيقن به مكابرة وما هو شاك فيه تحيرا **وظننت** وهو للظن في الظاهر مع اصالة في بعض المواضع لليقين قال الله تعالى انى ظننت انى ملاق حسابيه فانه هنا لليقين لانه في صفة المؤمن **وعلمت** وهو لليقين فقط **ورايت** وهو للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا للواقع اولا **ووجدت** وهو لاصابة الشيء على صفة فانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما فلاجل ذلك عد من افعال القلوب للزوم العلم فيه

تنصب هذه الافعال **المبتدأ والخبر على المفعولية** لتعلق معناها بمضمونهما لاقتضائها منسوبا ومنسوبا اليه وفايدتها الاعلام بان النسبة بين المبتدأ والخبر حاصلة بما دلت عليه هذه الافعال من علم او ظن فان صدور الخبر من المتكلم تارة يكون في ضمن العلم وتارة في ضمن الظن وهذه الافعال لبيانهما **ولكل منها** اى من هذه الافعال السبعة سوى **الثلاثة الاول** من حسبت وخلت وزعمت **معنى آخر تقتضي** بسبب هذا المعنى **مفعولا واحدا** وذلك لانها حينئذ لا تقتضي الا متعلقا واحدا نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن السيء وعلمت زيدا بمعنى عرفته اذا قصد به علم الشيء في نفسه لا على صفة كقوله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم ورايت زيدا بمعنى ابصرته لمعنى رؤية البصر لا بمعنى رؤية البصيرة ووجدت الدابة بمعنى اصبتها وصادفتها وانما استثنى الثلاثة الاول مع ان لكل منها ايضا معنى آخر لا تقتضي مفعولين باعتباره فان زعمت بمعنى كفلت وحسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال لان المراد ان هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب لها معنى آخر والثلاثة الاول ما بقيت بالمعنى الثاني افعال القلوب بخلاف رايت بمعنى ابصرت فان معناه ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم بالكلية وكذا لم يخرج ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت عن معنى الظن والعلم **ومن خصايصها ان لا يقتصر على احد مفعوليها** مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر وحذفهما جايز في السعة وذلك لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة هو مضمونهما وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما قال **على الاشهر** لان ابن ملكون قال يجوز حذف احد المفعولين اذا دل دليل على المحذوف كقولك لمن قال ما ظننت زيدا وزيد المن قال من ظننت قايما وكقوله كان لم يكن بين

اذا

اذا كان بعد تلاق ولكن لا اخال تلاقيا اى لا اخال الكاين تلاقيا ولا اخال بعد البين تلاقيا وقال الكوفية جاز الاقتصار على الاول اذا اسد شيء مسد الثاني نحو ظننت قايما الظن وقيل معنى الاقتصار ان لا يكون احد المفعولين مرادا في لا يجوز الاقتصار لانه يلزم حينئذ ان يبقى المنسوب اليه او المنسوب بغير الآخر وهو غير جايز اما اذا حذف لقرينة دلت عليه وهو مراد فليس ذلك اقتصارا **وان جاز حذفهما** سواء كان هناك قرينة اولا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي كقوله تعالى يوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اى زعمتموهم شركائي وكقولهم من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا وبعضهم ابى في تلك الامثلة قرينة يكونان معها في حكم المذكور فلا يجوز علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة لعدم الفايدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال عن علم او ظن بخلاف باب اعطيت فان حذفهما نسيا يجوز فيه بلا قرينة نحو فلان يعطي لحصول الفايدة **الا انها وقع في مفعولها ان المفتوحة بما بعدها** من معموليها حال كون ان **خفيفة او ثقيلة فانه واجب الاقتصار** هنا على احد مفعوليها الظاهر من كلامه ان ان المفتوحة مع معموليها هو المفعول الاول فاقتصر عليه وحذف الثاني كما هو مذهب الاخفش فانه يقدر فيه مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قايم حاصلا ولا حاجة اليه كما هو مذهب سيبويه الا فانه قال ان ان المفتوحة مع معموليها سادة مسد المفعولين لان هذه الافعال لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه وهما حاصلان هنا ولهذا جاز ذكرها عند ادخال اللام نحو علمت ان زيدا لقايم ولم يجز كسرها نحو اعجبني ان زيدا القايم لتعذر تقديرها في معنى المستقبلة لكونها فاعلا ولهذا ايضا جاز العطف هنا على موضع اسمها بالرفع وان كانت مفتوحة لفظا لانها في المعنى مكسورة فيقال علمت ان زيدا قايم وعمرو **ومن خصايصها جواز الالغاء** وهو ابطال عملها **اذا توسطت** هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد علمت منطلق **او تاخرت** عنهما **لاستقلال الجزئين كلاما** لانهما في الاصل مبتدأ وخبر مع ضعف العامل بالتاخر بدليل جواز لزيد ضربت مع امتناع ضربت لزيد ويكون عند الالغاء بمعنى الظرف اذ معنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني والظرف متعلق بحصل المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل مضمون هذه الجملة في ظني الا ان الالغاء احسن من اعمالها عند تاخرها عنهما لانه لا تطلبها في التقدم بوجه مع ان الابتداء اقرب اليهما منها ومتساو مع الاعمال عند توسطها لانها متقدمة من وجه متاخرة من وجه فهي متوسطة على الجزء الثاني كان الابتداء استولى

على الجزء الاول واما حال تقدمها عليهما فلا يجوز الالغاء عند الاكثر اذ لاحظ للابتداء فيهما ولزومه اي
لزوم الالغاء وسمي بالتعليق وهو ابطال عملها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان معنى علمت لزيد
منطلق علمت انطلاق زيد ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قايم وبكرا
فاعلا ان كان في اول مفعوليها حرف استفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو معناه علمت احدهما
معينا على صفة وهو كونه عندك واعلم انه لو اقتصر على استفهام بعد لفظة حرف لكان اولى ليشمل
التعليق مع الاسم المتضمن للاستفهام كقوله ثم لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين خليلك ومع المضاف
الى المتضمن له نحو علمت غلام من عندك او حرف نفي وهو ما ولا النفي الجنس وان نحو علمت ما زيد منطلق
او ان زيد منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو او حرف ابتداء كلام لام الابتداء نحو علمت لزيد قايم وكلام
القسم نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها وان المكسورة اذا لم يكن فتحها وذلك
اذا كان في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم اما اذا امكن فتحها واعمال هذه الافعال فلا يعد
الى التعليق كما لا يعلق في علمت زيدا منطلقا لامكان الاعمال انما ان لهذه الاشياء المذكورة صدر الكلام فيبقى
الجمل التي دخلتها على صورة الجملة وان كانت تلك الجملة في تقدير المفرد تقضا لحقها ولحق العامل المعنوي
وهو الابتداء فانه نابت مع هذه الاشياء فاعمل العامل المعنوي لفظا واللفظي وهو هذه الافعال معنى
ولا يجوز العكس لانه لا يعلم ان المعنوي عامل ام لا ولهذا يسمى معلقة اخذا من قولهم امراة معلقة لان ذات
بعل فانه الوصلة عنهما ان يعتدى بعض هذه الافعال معلقة بمعمولها قبل وجوه هذه الاشياء ومعلقة
عنها بعد وجوهها وانما لم يدخل اللام في صدر الجملة في ان زيدا لقايم لقرونه ملجية اليه ان اجتماع ان
واللام ومن خصائصها تعدية المضمر الذي هو الفاعل الى المضمر الذي هو المفعول اذا كانا متصلين
وكانا لواحد من رتبة واحدة من التكلم والخطاب والغيبة نحو علمتني منطلقا ورايتك منطلقا وزيد راه عظيما
فان هذا مختص بها فلا يقال ضربتني وضربتك لما سيجي اما اذا كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فيجوز
في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل يانا واياك فاضرب وكذلك ان لم يكونا من مرتبة واحدة
نحو زيد ضربني اذا كان المراد من زيد هو المتكلم والمصنف تساهل في ذكر هذين القيدين وتعدية

المظهر الفاعل الى المضمر المفعول نحو ظنه زيد منطلقا على ان يكون الضمير راجعا الى زيد ان كان المضمر المتعدي
اليه المضمر الاخر والمظهر اول مفعوليها كما في الامثلة المذكورة فان كان المضمر المتعدى اليه هو الثاني
من مفعوليها لم يجز لا تعدية المضمر اليه ولا تعدية المظهر اليه فلا يقال زيد علم عمرا اياه ولا علم زيد
عمرا اياه اي سادا مسده حيث ان تاثيرها اي تاثير هذه الافعال في الثاني لان المفعول
الذي تعلق به الظن والعلم هو الثاني من المفعولين دون الاول منهما لان ذكره لترتيب الثاني عليه
فلا يكون الاول في الحقيقة مفعولا بخلاف المفعول الثاني في بخلاف ساير الافعال لان اصل الفاعل التاثير ان
التاثير ان يكون مغايرا للمفعول الذي شانه التاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا لان الشي تاثير
الفاعل لنفسه قليل فيلزم سبق الفهم الى المغايرة ولذا لا تقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانما تقول ضرب
زيد نفسه ولا يقال ضربتني وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا لكون كل واحد منهما
ضميرا متصلا من نوع واحد وانما يقال ضربت نفسي لان النفس صارت بسبب اضافتها الى ضمير المتكلم كانها
غيره لمغايرة المضاف للمضاف اليه ولذلك اي ولاجل جواز التعدية في المفعول الاول لعدم تاثيرها فيه
يجري مجراها اي مجرى هذه الافعال في تعدية المضمر الى المضمر عدمتني وفقدتني لان مفعوليهما كالاول
من مفعولي هذه الافعال في عدم التاثير وقيل لانها ضد اوجدت وقد يحمل الضد على الضد قال الشاعر لقد كان لي
عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح وعكس النوع الثاني الذي هو تعدية المظهر
الى المضمر وهو تعدية المضمر المتصل الفاعل الى المظهر المفعول لا يجوز مطلقا لا في هذه الافعال ولا في غيرها
نحو زيدا ضرب على ان الضمير المستكن في ضرب عايد الى زيد الذي هو مفعول به له وزيدا ظن منطلقا
بو دي المفضلة وهي المفعول الى اللزوم وذلك لان زيدا باعتبار انه مفعول ظن كان فضلة يستغنى الكلام
عنه وباعتبار ان الضمير المستكن الذي في ظن راجع اليه يكون لازما للكلام بحيث لا يستغنى عنه لان الضمير الذي
في ضرب باعتبار انه ضمير الفاعل لا يستغنى عنه وباعتبار انه راجع الى المفعول يستغنى عنه ولا يجوز ان يكون الشي
الواحد بالنسبة الى الفعل الواحد لازما وفضلة اما لو انفصل الفاعل جاز التعدية مطلقا نحو ما زيدا ضرب
الا هو وما ظن زيدا ناجيا الا هو وما يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا

فكان الاول غير موجه لانك اذا قلت ظننت زيدا قايما فالمظنون قيام زيد لا زيد

والخبر لانه خصائصها **اتخذ** كقوله تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا **وصير وجعل** بمعنى اعتقد كقوله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم او بمعنى صير لا بمعنى خلق كقوله تعالى
فجعلناه هباء منثورا **وترك** بمعنى صير لا بمعنى خلق **وشهد ودرى والفى وتوهم** اذا كان فيهما
معنى الظن او العلم **وهب** بمعنى احسب ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل بهذا المعنى تقول
هب زيدا منطلقا وقد يجي وهب غير متصرف بمعنى صير كقولهم وهبني الله فداك **الافعال الناقصة**
وانما سميت ناقصة لانها لا تتم كلاما بالمرفوع بدون المنصوب وقيل لانها سلبت عنها الدلالة على الحدث
وانما تدل على الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة صار على حدث الانتقال ودلالة ما زال واخواته على الاستمرار فائدة
ودلالة ما دام على الكون الدائم ودلالة ليس على الانتفاء واضحة وانما كان يدل وضعا على الحصول المطلق
والغاية التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه خبره كان خبره
يدل عقلا على زمان مطلق بعينه كان **ما وضع لتقرير الفاعل على صفة** نحو كان زيد قائما فانه يقرر
زيدا على صفة القيام بخلاف سائر الافعال فانها ما وضعت لذلك فان نحو ضرب في ضرب زيد وان قرر
زيدا على صفة الضرب الا انه ما وضع للتقرير وانما وضع لنفس الاخبار ونقول المراد بالصفة غير صفة مصدره
ومن ثمه اي من اجل انها وضعت للتقرير **يدخل على جزئين** احدهما الفاعل والثاني صفته التي
قرر الفاعل عليها **مبتدا وخبر** لاعطاء الخبر حكم معناها من استمرار او انتقال او صيرورة او حصول في
زمان على حسب معنى ذلك الفعل فضمونها صفة لمضمون الخبر اذ معنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة
القيام والقيام متصف بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي فيرفع المبتدا كما يرفع الفاعل سائر الافعال
وينصب الخبر تشبيها بالمفعول **وهي صار وكان واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد
وغدا** وراح هذه الاربعة الاخيرة بمعنى صار **وما جاء** بمعنى كان نحو ما جاءت حاجتك اي اي حاجة كانت
حاجتك وانما انث الضمير الراجع الى ما للاخبار عنه بالمونث نحو من كانت امك وروي حاجتك بالرفع على ان يكون اسم جاء
وما منصوب المحل على الخبرية هذا على تقدير ان يكون ما استفهامية ويجوز ان يكون ما نافية وفي جاء ضمير لما تقدم
اي لم يحصل هذه على قدر المحتاج اليه **وقعد** بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها جربة

جربة اي صارت الشفرة قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه وطرده بعضهم
وهو الاولى لمجي جاء البر قفيزين فان قفيزين خبر لا حال على معنى الصيرورة تقول كملت البر فجاء قفيزين
ولا يكون حالا لانها فضلة وقفيزين هنا ليس بفضلة ويمكن ان يقال نسبة المجي الى البر على معنى حصوله في نفسه
ثم اثبت له حال كالقفيزين والصاعين **وليس وما دام وما زال** الذي مضارعه يزال واما مضارعه يزول
فليس منه اذ لا يقال لا ازول اميرا **وما برح** برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه **وما فتي** فتى بكسر العين وفتحها
مهموز اللام بمعنى زال **وما انفك** انفك في الاصل بمعنى انفصل **فكان** بالنظر الى اللفظ لا بالنظر الى كونها
ناقصة ليصح انقسامها الى الناقصة والتامة **يكون كان ناقصة وسمي الناقصة لاقتران مضمون جملتها**
وهو مصدر خبرها المضاف الى اسمها **بالزمان الماضي دائما** اي للدلالة على دوام مضمون الجملة في
زمان النطق من غير تعرض للانقطاع نحو كان الله سميعا بصيرا **او منقطعا** ولا بد من قرينة حالية كقوله تعالى
اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم او حالية كقول الفقير كان لي مال **فيها ضمير الشان** اي انها ناقصة سواء كان
فيها ضمير الشان ويكون بعدها جملة مفسرة لذلك الضمير نحو كان زيد قائم **او لم يكن** فيها ضمير الشان وقيل
انها عند اضمار ضمير الشان فيها تامة وذلك الضمير فاعلها اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة **وتامة
بمعنى ثبت** من غير احتياج لها الى الخبر كقوله تعالى وان كان ذو عسرة اي ثبت ووجد ذو عسرة **وزايدة** غير مسندة
لشيء الا لمحض التاكيد ولا تكون زايدة الا بلفظ الماضي لخفته من مسند ومسند اليه نحو ما كان احسن زيدا ومن صفة
وموصوف كقوله فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام واسنادها الى الضمير لا يمنع من زيادتها
عند سيبويه كما لا يمنع الاسناد من الغاء باب ظن نحو زيد ظننت قائم وزعم السيرافي ان كان الزايدة مسندة
الى المصدر منوي لئلا يلزم حدث بلا محدث وهو ممنوع لان كان الزايدة شبيهة بالحرف الزايد فلا يلزم فساد
من خلوها من اسنادها وشذ زيادتها بين الجار والمجرور كقوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة
العراب وكذا شذ زيادتها آخرا واعلم ان الاولى ان يذكر قوله **وبمعنى صار** قبل قوله تامة لئلا
يتداخل الاقسام لانها ان كانت بمعنى صار تكون ناقصة ايضا كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها فان كانت بمعنى صارت لتعذر حملها على كونها تامة لانه يجب ان يكون فراخا

البيهاء البادية التي لا علم فيها للمهتدي يهتدي بها والحزن ما غلظ من الارض

حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وعلى كونها زائدة لنصب فراخا وعلى كونها ناقصة
ليست بمعنى صار لفساد المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيض اللهم الا ان تعاد انه من باب القلب
ويكون التقدير كانت فراخها بيوضا والحال كل من هذه الاقسام الاربعة يتوجه في قوله تعالى لمن كان له
قلب لانه يجوز ان يكون ناقصة وقلب اسمه والظرف مستقر منصوب المحل على الخبرية ويجوز ان يكون في كان
ضمير الشان وقلب مرفوع بالابتداء وله خبره والجملة خبر كان ويجوز ان يكون تامة وقلب فاعله وله ظرف
لغو الى متعلق به قلب الا انه يلزم في هذا الوجه عدم استحسان لان الظرف ان كان مستقرا استحسن
تقديمه وان كان لغوا استحسن تاخيره وههنا الظرف لغو مع انه متقدم ويجوز ان يكون زائدة ويكون
(اي فضلة — نحو ما كان فيها احد خير منك)
التقدير لمن له قلب وارتفاع قلب حينئذ اما بالابتداء او بالجار والمجرور واغني له لاعتماده على الموصول وفي
حكمه بان الكل يتوجه ههنا نظر لانه لا وجه لجعل كان بمعنى صار في الاية الا بتعسف من جهة المعنى
واصبح وامسى واضحى وظل وبات لاقتران معاني الجمل التي يدخلها باوقاتها الخاصة التي يدل عليها
بموادها وهي الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التي يدل عليها بصيغتها نحو اصبح
زيد غنيا معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في زمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع
النهار في الزمان الماضي ويكون هذه الافعال الخمسة بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي يدل عليها بموادها
كقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا وقوله ظل وجهه مسودا ويكون هذه الافعال الخمسة تامة غير محتاجة
الى الخبر الا الاخيرين وهما ظل وبات وانما يكون الثلثة الاول تامة اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات
الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح منه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقد جاء بات
بمعنى عرس ويكون حينئذ تاما ومعناه نزل من اخر الليل يقال بات القوم اي هم ينتقل بنفسها او بالباء وكذا
جاء ظل تاما بمعنى دام او طال وانما ترك المصنف لان استعماله تاما اقل من استعمال بات تاما وصار للانتقال
(اي تغير من النقد ... الى الغنى)
باعتبار الحقايق نحو صار الهواء ماء والطين خزفا او باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار
المكان ويكون على هذا تامة ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى
ذات نحو صار زيد الى عمرو وليس لنفي مضمون الجملة حالا وهو مذهب الجمهور من النحاة وقيل للنفي مطلقا
وهو

وهو مذهب سيبويه فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المستقبل نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وقال الاندلسي لا تناقض بين القولين وذلك لان خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه نحو زيد قايم وان تقيد بزمان من الازمنة يحمل على ما قيد به وتقديم يوم في قوله الا يوم ياتيهم ليس
(في اية سورة هود)
مصروفا عنهم وهو اي يوم معمول معموله لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس دليل هذا التقديم على
جواز تقدم معموله كما هو مذهب اكثر البصريين فانه لو لم يجز تقدم خبر ليس عليها لم يجز تقدم معمول
خبرها عليها الدال هذا التقديم على فعليته اي فعلية ليس كما هو اكثرهم لانه لو كان حرفا لما جاز التصرف
فيه بالتقدم والتاخير خلافا للزجاج ومتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة
على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وفيما قال المصنف نظر لانا لا نسلم انه معمول
لمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح لاضافته الى الفعل كما في قوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وعلى تقدير تسليم انه منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر اي لا
(اي علم قوله ليس مصروفا عنهم [...])
مصروفا عنهم يلازمهم يوم ياتيهم العذاب وعدم جواز تقدم معموله عليه مذهب الكوفية وكثير
من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو وما دام للتوقيت امر سواء
(اي سلبيا ان وقت نسبة في جملة اسمية او فعلية بمدة ثبوت خبر ما دام لاسمها)
كان ذلك الامر فعلا او شبه فعل بمدة ثبوت الخبر لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسمها كقولك
اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد او لمتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام
عمرو قائما ابوه ومن ثمة اي من جهة ان ما دام للتوقيت احتاج ما دام الى جملة فعلية او اسمية
يتعلق ما دام بها لانه ظرف وذلك لان ما فيه مصدرية والمصدر قد يذكر ويراد به الوقت والظرف
فضلة لا بد معه من تقدير كلام لفظا او تقديرا ويكون تاما بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات والارض
وبمعنى سكن كقوله صلى الله عليه وسلم نهى ان يبال في الماء الدايم اي الساكن وما زال وما انفك لاستمرار
الخبر لاسمها مذ قبله الاسم في زمان يكون الاسم قابلا للخبر في المعتاد فانه لا يفهم من قولهم ما زال زيد
اميرا انه كان كذلك في اول وجوده بل في زمان يمكن الامارة له وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه
وانما تفيد هذه الافعال الاثبات مع انها للنفي لان ما للنفي وهذه الافعال كما عرفت للنفي والنفي اذا دخل على

النفي افاد الاثبات وانما تفيد استمرار الاثبات لان تفيد نفي النفي سواء كان ذلك النفي اثباتا او نفيا بزمان يوجب
ان يعم ذلك النفي في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات النفي بزمان لم يوجب عموم الاثبات
في جميع ذلك الزمان الابرى انك اذا قلت ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء
الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي **ويلزمها**
اي هذه الاربعة **النفي** لفظا او تقديرا نحو قوله تعالى تالله تفتؤ اي لا تفتؤ وكقوله تزال حبال مبرمات اعدها
اي لا تزال وذلك لانها للنفي فلو استعملت من غير نفي لا تفيد الاستمرار والنفي اما بحرف النفي او بفعله نحو قوله ليس
ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع او باسمه كقوله غير منفك اسير هوى كل ران ليس يعتبر
حال كونها **ماضية بما** نحو ما زال **ولم** نحو لم يزل **و**حال كونها **مستقبلة بلن** نحو لن يزال **ولا** نحو لا يزال **وما**
اوله ما المصدرية في ما دام وللنفي في اخواتها لا تقدم خبرها اي خبر هذه الافعال التي في اولها ما **عليها**
اما في ما دام فلان ما فيه مصدرية فلم يجز التقدم فيه اتفاقا لان ما في حيز المصدرية لا تقدم عليه واما في اخواتها
فلان ما فيها للنفي والنفي جار مجرى الاستفهام في اقتضاء صدر الكلام وفي انه لا يعمل ما بعده فيما قبله الا ترى
انه لا يجوز ان تقول زيدا ما ضرب كما لا تقول زيدا اضرب والكوفيون اجازوا تقدم اخبارها لان ما لزمتها وصار
معها بمعنى الاثبات حتى صارت كبعض حروفها واما توسيط الخبر بين ما للنفي وبين الفعل نحو ما قائما زال زيد
فلا يجوز بالاتفاق لما ذكرنا من ان ما كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء الكلمة وبينها
فالافعال الناقصة باعتبار تقدم اخبارها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى قد وقسم
مختلف فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية فيه جوز التقدم ومن راعى النفي فيه منع التقدم وقسم لا يجوز عند البصرية
وهو ما في اولها ما واما تقدم خبرها على اسمها فجائز كقوله سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء
عالم وجهول وقد يجب تقدم خبرها عليها في نحو غلام من كان زيد وابن كنت كما يجب تاخيرها عن اسمها
في نحو كان فتاك مولاك وما كان زيد الا في الدار وقد يجب تاخير اسمها عن خبرها في نحو كان في الدار صاحبها
ولا تدخل الافعال الناقصة **على مبتدا فيه معنى الشرط او** معنى الاستفهام فلا يقال كان من تضربه يضربك وكان ايا
ولا كان من اباك وذلك لاقتضاء الشرط والاستفهام صدر الكلام **او مبتدا خبره جملة انشائية** او طلبية فلا يقال

كان زيد هل اتاك وكان زيدا اضربه او لا تضربه وذلك لنعات ما وضع هذه الافعال له من التقرير على صفة
او مبتدا خبره معه فيه معنى الاستفهام فلا تقال كان اين زيدا وكيف زيد **والكل** اي كل من الافعال
يتبع خبر الكان نحو كان زيد صار غنيا **من غير عكس** اي لا يقع كان خبرا لجميع هذه الافعال وذلك لان
كان من الافعال العامة فتفيد تخبر معه ما لا تفيد هو مع غيره **ولا يقع الماضي** اي ما يدل على الزمان الماضي وكان
بلفظ الماضي **خبرها** اي خبر هذه الافعال **من غير قد** فلا تقال كان زيد قام ولا صار زيد قام لان الخبر من
منطوق الاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع الا اذا دعت ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد
الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا ضرورة ههنا لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل من نفس كان بخلاف قولك
زيد قام فان هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي لعدم كان واما يجوز نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فيه
متعدية والماضي صار قريبا من الحال بدخول قد عليه وكذا يجوز صار زيد ان قمت قام لان الماضي ههنا صار مستقبلا
بدخول حرف الشرط عليه وانما قال **على الاكثر** لجواز وقوع الماضي خبرها عند بعضهم لوقوع الاستعمال
كقوله تعالى لقد كانوا عاهدوا الله وكقوله ولنا حسبنا كل بيضاء شحمة **افعال المقاربة ما وضع لتقدير**
اسمه على صفة دخل فيه الافعال الناقصة وخرج عنه بقوله **بفعل مضارع** اي مع فعل مضارع تحت لا يجوز
تركه وانما قال **على الكلام** لانه قد يجي اسم غير علم لا نحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت آيبا **فيه** اي في ذلك الفعل **دنو**
بحصوله **على سبيل الرجاء** والطمع **كعسى** نحو عسى الله **ان يشفي** مريضي معناه ان قرب شفاءه من الله تعالى الاستقبال
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم واصل المضارع الذي في خبر الله ان يكون
مصدرا بان لانها علم الاستقبال فاستعمل مع عسى الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء ليكون
دلالته على الغرض المقصود منها اوضح ولا تقدم خبر هذه الافعال عليها لانها افعال ضعيفة لا تتصرف لها
في نفسها فلها حال ضعف بالنسبة الى الافعال نحو باب كان وحال قوة بالنسبة الى الحروف نحو باب ان فلم تتقدم
اخبارها للافعال المتصرفة عليها واجيز توسطها تفضيلا لها على الحروف فيقال طفق يصليان الزيدان
وكاد يطيرون المهزومون **ولما يشبهها الحرف بتضمنها معنى الانشاء** اي الرجاء لان

[illegible]

الاصل ان يكون الدال على انواع الانشاء من الحروف لانها معان يتعلق بالاسناد فهي كمعان يتعلق به في الخبر
وهي لا يكون الا بالحروف كان ولام الابتداء وحرف النفي فاذا وجدنا من غير حرف فالحرف اما محذوف
نحو زيد عندك ام عمرو واما تضمنه فعل واسم او جملة نحو بعت ومن ابوك وانت طالق **لا يتصرف فيها**
كما لا تصرف في الحروف فلا يجي منه مضارع واسم فاعل وامر ونهي **وقد يكتفى بان والفعل اسما**
لها من غير احتياجه الى خبر نحو عسى ان يخرج زيد وذلك لاشتماله على المسند والمسند اليه وهو
المقصود بهذه الافعال فاستغنى عن الخبر كما استغنى ظننت ان يقوم زيد عن المفعول الثاني لان
معنى ظننت ان يقوم زيد ظننت زيدا يقوم كما ان معنى عسى ان يقوم زيد عسى زيد ان يقوم وفي
اعراب ان يقوم اذا كان خبرا خلاف قال المتاخرون انه منصوب على الخبرية قيل عليهم ان
الحدث لا يقع خبرا عن الجثة قالوا المضاف اما في الاسم او في الخبر محذوف التقدير عسى حال زيد القيام
او عسى زيد ذا القيام وقال بعضهم انه منصوب على المفعولية لان عسى في هذا الاستعمال بمنزلة
الفعل المتعدي وهو قارب اي قارب زيد الخروج بخلاف الاستعمال الثاني نحو عسى ان يخرج زيد
فانه بمنزلة الفعل اللازم وهو قرب اي قرب خروج زيد وقال الكوفية انه مرفوع المحل على انه بدل
من اسم عسى بدل الاشتمال فيكون عسى زيد ان يخرج على قولهم في تقدير قرب زيد خروجه **او** فيه دنو
على سبيل **الحصول ككاد** وهو خبر محض غير متضمن للانشاء ولذا يتصرف تصرفا فعال نحو كادت
الشمس تغرب معناه ان قربها من الغروب قد حصل ولذلك خبره المضارع الواقع خبرا له عن ان
لان المضارع اذا تجرد عن قرينة الاستقبال كان ظاهرا في الحال فيناسب كاد الذي وضع لقرب
الفعل من الحال **قيل** اذا كان الخبر حالا يكون دالا على الحصول ظاهرا وكاد يدل على انه قرب من الحصول
فبينهما تناف **قلت** المراد ان المضارع منبه على ان الخبر مقصود بالقرب من الحال بخلاف الماضي فانه
لا يتراخا عنه لا يدل على قرب الحصول **وهي** ككاد **في النفي والاثبات كسائر الافعال** فيكون اثباته اثباتا
لما وضع في الاصل من دنو الفعل ونفيه نفيا له فاثباته اثبات المقاربة فمعنى كاد فلان يموت ان مقاربته الموت
ثابتة والموت لم يقع لان القرب من الفعل لا يمكن الا مع انتفاء الفعل والا لكون اخذا في الفعل لا قربا منه ومعنى

وهو ان يقال عسى زيد ان يخرج ١٥

[illegible]

ومعنى لم يكد يموت ان مقاربته منفية ولم يلزم من نفيها نفي وقوع الموت بزمان مبالغة لان نفي
القرب من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي الفعل نفسه واما قال **على الاصح** لانه قيل نفيه اثبات في
الماضي والمضارع ويكون نفيه اعلاما بوقوع الفعل عسيرا فانه يقول القائل لم يكد زيد يفعل مرادا
انه فعل بعسر لا بسهولة اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فالمراد انه قد فعلوا واما في المستقبل
فلتخطية الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
فغير ذو الرمة لم يكد الى لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انه في المستقبل للاثبات على معنى ان
رسيس الهوى يبرح ويزول لما كان التخطية مجال ولما غير ذو الرمة مع فصاحته وعلمه بقوانين كلام العرب
وقيل ان نفيه اثبات في الماضي لما ذكرنا لا في المستقبل بدليل قوله تعالى او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من
فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها فان قوله لم يكد مستقبل
لكونه جوابا للشرط مع انه للنفي لانه لو حمل هذا على معنى انه يراها لفسد المعنى ويكون بمنزلة قولك ظلمة
عظيمة ليس فوقها ظلمة اذا اخرج الانسان يده يراها واشار الى ابطال الجواب عن الدليلين المذكورين
على تقدير المذهب بقوله **و** قوله تعالى **وما كادوا** يفعلون **و** قوله تعالى **لم يكد يراها** **و** قول الشاعر
لم يكد رسيس يدل على نفي قرب الذبح زمان تعنتهم في قوله اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك
يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي فان هذا التعنت يدل على انهم
ما كادوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل **و** نفي قرب **الرؤية** في لم يكد يراها **و** نفي قرب **تغير**
الحب في لم يكد رسيس الهوى ولا اعتبار بالتخطية لانه يجوز ان يكون المخطي من مذهبه الاثبات ولذا لما
سمع خلف الاحمر تخطية الشعراء له قال اصاب بطبعه واخطات رويتهم **الدال** صفة نفي قرب اي نفي
قرب هذه الثلثة الذي **هو ابلغ من نفيها** او من نفي الذبح والرؤية وتغير الحب لما ذكرنا من ان نفي
القرب من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي نفس الفعل **و الذبح يعلم من** قوله تعالى **فذبحوها** لا من
قوله تعالى وما كادوا ولا تنافي بين نفي قرب الذبح زمان التعنت وبين حصول الذبح بعد التعنت واما التنافي
بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد **وقد يدخل خبرها** اي خبر كاد **ان تشبيها** لها **بعسى** وانكار

في الصحاح رسيس الحمى ورسيسها اول مسها ورسيس المكان زال عنه ١٥

[illegible]

هذا جواب عن سوال آخر هو ان يقال انا نفهم فعل الذبح من قوله وما كادوا يفعلون فينبغي ان يفهم الاثبات بانا نفهم من قوله فذبحوها لا من قوله وما كادوا ١٥

[illegible]

اصله مجرد ان منها كما تجرد خبر عسى عن ان تشبيها لها بكاد وان كان اصله ان يكون مصدرا بها لما ذكرنا
وذلك لان اكثر ما في اصل المعنى المقاربة كقوله ربتم عنا بن يعبد قد انحى قد كاد من طول البلى ان يمحى
وكقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب او منه نوع على سبيل الاخذ فيه والشروع
كجعل وطفق بكسر العين وفتحها واخذ وكرب وهي اي من الاربعة مثل كاد في الاستعمال وذلك
لقرب معناها من معنى كاد لانها للاخذ في الخبر كان كاد لدنو الاخذ فيه تقول كرب يفعل وجعل يفعل
ذا كان اخذ تقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان وطفق مسحا اي يمسح مسحا وفي عبارته تساهل لانه يفهم منها
انها لدنو الاخذ مع انها للاخذ لا لدنو الاخذ وقال ابن الحاجب في شرح المفصل يحقق الحال في خبر جعل
واخواته اكثر من تحققه في خبر كاد وعلى هذا لا تساهل في عبارته وانما لا يجوز فيها الاتيان بان تشبيها بعسى
كما جاز في كاد لانه لا وجه هنا لتقدير مستقبلا لكونه شروعا فيه بخلاف كاد فانه يصح تقديره مستقبلا
على وجه يصح دخول ان عليه واوشك يوشك معناه في الاصل اسرع وهي مثل عسى وكاد استعمالا
اي اوشك يستعمل استعمال عسى في وجهيها تقول اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد واستعمال
كاد تقول اوشك زيد يخرج وذكرها ههنا لكونها في اصل القرب لان السرعة مناسبة للقرب وقيل انما ذكر
اوشك من الثالث فينبغي ان لا يجوز استعماله مع ان لانه للحال والاظهر ذكره في القسم الثالث قلنا انما
ذكره بعد الفراغ منه وليس منه وكانه يشترك من حيث دلالة الخبر على سبيل الرجاء وعلى سبيل الطمع فلذا
استعمل مع ان وعدمها الا في اتصال الضمير المنصوب فانه يتصل بعسى نحو عسيك كما عرفته ولم يتصل
باوشك لانه لم يشبه لعل في الطمع حتى يتصل هذا الضمير به كما اشبهه عسى فيه ولعدم ورود السماع الفعلان
الموضوعان لانشاء التعجب لا لاخبار التعجب نحو عجبت وتعجبت فانه ليس من هذا الباب
وكذا امثال الامر منهما ليس من هذا الباب لانه لانشاء طلب التعجب لا لانشاء التعجب وانما لم يحد فعل التعجب
استغناء عنه بذكر الصيغة وحصرها في صيغتين ولانه معلوم من قوله الفعلان الموضوعان لانشاء
التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية شيء خفي سببه او خرج عن نظائره باعتبار انه يقل وجوده في العادة
ما افعله عند البصرية فانه عندهم فعل وعند الكوفية اسم لعدم التصرف الى المضارع وفتحة الواو والياء في

نحو ما اقوم زيدا وما ابيع عمرا وعدم لحوق الضمائر وتاء التانيث به وعند البصرية ان ذلك لعدم
تصرفه بسبب شبهه بالاسم وافعل به ولا اختلاف في فعليته لانه على وزن يختص بالافعال ولا يبنيان
الا من مجرد الثلاثي فلا يبنى من الثلاثي المزيد فيه لفظا نحو اكرم او تقديرا نحو عور مما هو بمعنى
افعل او افعال على ما عرفت بيانه في ذكر اسم التفضيل ولا من الرباعي المجرد والمزيد فيه لانه لو حذف
منهما شيء التبس بالثلاثي المجرد ولو لم يحذف لا يمكن بناؤهما منهما وانما قال على الاكثر احترازا عن نحو
ما اعطاه وما اولاه للمعروف من ولية خيرا وما اذا من غير عند غير سيبويه واما عند سيبويه فيجوز
صيغتي التعجب من باب افعل قياسا لقلة العمل فيه مما ثبت اي وقع في الماضي مستمرا لانه لا تعجب
ما لا ينبع بعد من لازم اصلا او ردا لانه لا تعجب من شيء الا بعد ان يجري بجرى الغريزة وباب فعل
بالضم للغرائز وهي لازمة البتة لا تتعدى فيلزم ان يبنى التعجب منه او من بناء يمكن رده اليه وهو الثلاثي
المجرد فاذا قلت ما اضرب زيدا فكانك قلت ضرب زيد ثم عديته بالهمزة فان همزة افعل في التعجب
لتعديته ما عدم التعدية في الاصل نحو ما احسن زيدا وما عدم التعدية في الحال عند نقل الفعل من
التعجب نحو ما اعرف زيدا بالحق وتفاوت زيادة ونقصانا اي يكون قابلا لاعتباره للتكثر ويجب
ان يكون ذلك الفعل متصرفا تاما مثبتا فلا يبنى فعل التعجب من غير المتصرف نحو يدع ويذر ولا من الافعال
الناقصة ولا من المنفي ومنه ثم اي ومن اجل انه يبنيان من فعل ثابت مستمر لازم متفاوت معناه زيادة ونقصانا
وضعت الصيغة اي صيغة التعجب ماضية مقيدة بالحال لا لانها على الثبوت والاستمرار ومن ثمه
لا يقال ما اضرب زيدا بكرا على ان يكون زيدا هو المفعول الاول بواسطة الهمزة وبكرا هو مفعول اصل
الفعل لانه انما يبنى التعجب من ضرب بعد نقله الى ضرب وجعله لازما فلا يجوز ان يتعدى بنفسه الى بكر
الا بادخال في بكر ويكون حينئذ متعديا اليه باللام لا بنفسه ومن ثمه لا يقال ما اكونه لان الكون مما لا يتفاوت
زيادة ونقصانا ويتوصل في الممتنع بناء صيغتي التعجب منه كالثلاثي المزيد فيه والرباعي الى غيره اي
غير الممتنع اي يبنى صيغتا التعجب من فعل يصح بناؤهما منه ويجيء بمصدره اي المصدر الممتنع بناؤهما منه مقام
المتعجب منه مضافا المصدر الى الفاعل اي ما كان فاعلا لاصل الفعل نحو ما اشد استخراجه ودحرجته

وما ابلغ سواه وما اشد كون زيد صديقك في كان صديقك وما انفع موت زيد هيهات زيد في الاكثر
ان تتعجب منه اي من الفاعل اي يبنى التعجب من الفعل المبني للفاعل لا من المفعول اي الاكثر ان لا يبنى التعجب
من الفعل المبني للمفعول لانه لو جعل صيغة التعجب مشتركة بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطرادها
وقياسيتها فجعل قياسها في الفاعل لانه اكثر من المفعول وانما قال والاكثر لانه قد يجي التعجب من المفعول
نحو ما اشهاه وما امقته اذ المعنى ما اشد كونه مشتهى وكونه ممقوتا واعلم انه اذا عدي ما بني للمفعول
بالي او بعند ادفع الالتباس نحو ما امقته الي وما اخطاه عندك وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يجعل
صلة لما المصدرية واقيم مقام المتعجب منه ويتوصل في التعجب بنحو ما اشد واشدد نحو ما اشد ما ضرب
واشدد بما ضرب ولم يغن ذكر المصدر ههنا لان كون المتعجب منه مفعولا لا يعلم بذكر المصدر الصريح وانما
نعم لم يقل ما اشد ضربه
يعلم بذكر ما موصولة بفعل مصوغ للمفعول وما في ما احسن زيدا باعتبار الاصل قبل النقل وباعتبار ليلتبس بالفاعل
الاعراب ابتدا نكرة عند سيبويه ما بعدها وهو احسن زيدا الخبر وفي احسن ضمير عائد الى ما بانه
فاعله وزيدا مفعوله تقديره في الاصل شي احسن زيدا بمعنى ما احسنه الا شي كما تقول امر اقعده عن
الخروج وكانه في الاصل يقصد الاخبار بانه شاهد الحسن الكامل الا انه لا يعرف سببه وانما يعرف ان
شيا اوجبه حسنا ولا يعرف من المعظم الا هذا القدر المبهم وهذا معناه قبل النقل الا بعد النقل
لان معناه بعده ان التعجب يدل على ذلك قولهم ما اقدر الله وما اعلمه وما اعظم شانه ولو قلت في
تفسيره هذا لم يجز ولهذا قال باعتبار الاصل والاعراب وقال الاخفش في احد قوليه ان ما مبتدا وهي مام
موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اي الذي جعله فاعلا حاصل وهو ضعيف لان فيه حذف الخبر
وجوبا مع عدم ما يسد مسده وقال الفرا ما استفهامية مبتدا وما بعدها وهو قوي من حيث خبرها
المعنى لانه كانه جهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك
ما يوم الدين فضعيف من حيث اللفظ لانه نقل من انشا الى انشا وبه في احسن به فاعل عند سيبويه
والتزم زيادة البا في الفاعل ههنا الا اذا كان الفاعل ان وصلتها فانه لا يلزمه البا كقوله وقال نبي
المسلمين تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما ولفظ المضمر مع انه فاعل على صورة صيغة الامر التي يلزم

يلزم استتار الفاعل فيها لكون افعل لم يتمحض للامرية لان لفظه امر ومعناه على الخبر تقديرا
ويكون الهمزة على هذا للصيرورة كما في اغد البعير فمعنى احسن بزيد في الاصل صار زيد ذا حسن
ثم نقل الى الانشا فغير صيغة الماضي الى صيغة الامر للاشعار بتغير اللفظ على تغير المعنى وبه مفعول
عند الاخفش والزجاج والبا للتعدية ويكون الهمزة للصيرورة اي صير ذا حسن او البا
زايدة وح يكون الهمزة للتعدية اي اجعله ذا حسن عند الفرا وفيه اي في افعل ضمير لان صيغة افعل
اذا كانت امرا لزم استكنان الضمير فيه ويكون افعل على قول الاخفش امرا لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن فان فيه من الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص
وهذا اي القولان احسن من القول الاول لان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد ولان زيادة البا في الفاعل
قليل وقول الفرا احسن من قول الاخفش لان همزة التعدية اكثر من همزة الصيرورة ولجريه
اي افعل به مثلا وحق الامثال ان لا تغير بل يحكى على موردها الاصلي لانه لما شبه المضرب بالمورد
صار المضرب كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند
استعماله في المضرب بل يبقى على ما كان عليه عند استعماله في المورد التزم على قول الاخفش كون
الضمير بعده مفردا مذكرا لا غير نحو يا رجلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد
واما الزجاج فانه يجعل الضمير ابدا مفردا مذكرا لانه راجع على قوله الى مدلول الفعل اي يا حسن
احسن بزيد وعلى هذا لا يحتاج الى العذر في كونه مفردا مذكرا الا انه يلزمه فساد وهو انهم قالوا
يا عمرو احسن بزيد ولو كان الضمير فيه راجعا الى مدلوله لزم ان لا يقال يا عمرو احسن بزيد لانه مخاطب لام
شيان في حالة واحدة لخطابين مستقلين وقد يحذف المتعجب منه عند قيام القرينة سوا كان
معمولا لما افعل او لافعل نحو ما احسن زيدا واكرم اي وما اكرم زيدا واحسن بزيد واكرم اي اكرم به
وانما يجوز حذف الفاعل ههنا لان لزومه الجر جعله بمنزلة الفضلة على انه في المعنى كمفعول افعل ولا تصرف
فيهما اي في ما افعله وافعل به بتقديم وتاخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
وذلك لجمودهما واجرائهما مجرى الامثال واقتضائهما صدر الكلام لانهما للانشا ولا فصل بينهما وبين
المتعجب منه وان كان الفصل ظرفا فان الفصل ان لم يتعلق بهما فلا يجوز بالاتفاق سوا كان ظرفا اولا

للفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي ولا سيما اذا كان ضعيفا وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف
فلا يقال لقيته فما احسن امس زيدا على ان يكون امس احسن متعلقا بلقيته ولا يقال ايضا ما احسن فيها
زيدا لان فيها غير ظرف في قوله على الاشهر قيد في قوله ظرفا وذلك لانه يجوز عند الفراء والمازني
الفصل بينهما وبين المتعجب منه اذا كان الفصل ظرفا وكان متعلقا بهما نحو ما احسن بالرجل ان يصدق
ويجوز الفصل بين ما وبين افعل عند الاكثرين بكان نحو ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي ويكون
المعنى انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان زايلا قبل وكان هذه زايدة
لا اسم ولا خبر لها او ناقصة اسمها ضمير فيها عايد الى ما وخبرها محذوف فعل التعجب بعده وهي
مع ما بعدها خبر ما وتقول ما احسن ما كان زيد برفع زيد على ان يكون فاعل كان وهي تامة وما فيها
مصدرية اي ما احسن كون زيد وتقول ايضا ما كان احسن ما كان زيد **الافعال التي وضعت**
لانشاء المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا لا التي وضعت لاخبار بهما كمدح

افعال المدح والذم

مدح او ذم وشرف وكرم فانها ليست مما نحن بصدده نحو نعم الرجل زيد فانك تنشئ المدح وتحدثه
بهذا اللفظ وليس المراد ان المدح موجود في الخارج في احد الازمنة وانت تقصد مطابقة هذا الكلام اياه
حتى يكون خبرا **وشرط فاعلها** اي فاعل المدح والذم **سوى حبذا فانه** اي فان فاعله **ذا** في الاصل
لا تغير عن لفظة ذا سواء كان المخصوص مفردا او لا مذكرا او لا نحو حبذا زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات ولا يقال حبذان الزيدان وحب اولاء الزيدون وحبذه هند وانما
خص ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض هنا الابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما سبق واختص ذا
دون اخواته لانه اللفظ السابق لكونه مفردا مذكرا ولانه اشد ابهاما من غيره لانه لا يفهم منه الا
معنى شيء بخلاف غيره فانه يستفاد منه معنى التثنية او الجمع او التانيث ومعنى حب صار حبيبا وقد
اختلف فيها فقال ابن السراج ان تركيب حبذا ازال فعليته لان الاسم اقوى من الفعل فكان الغلبة
عند التركيب مع الاقوى فحبذا مبتدأ وزيد خبر اي المحبوب وقيل التركيب ازال اسمية ذا لان الغلبة مع (عنده د)
ما هو مقدم وهو الفعل فصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا على هذا فعل والمخصوص فاعله **مجانسة**
اي مجانسة فاعلها **المخصوص** فلا يقال نعم الرجل فرس زيد لان الغرض ان يفضل الشيء على جنسه لا على غير جنسه

جنسه ولان المخصوص تفسير للفاعل فيجب ان يكون من جنس الفاعل فان قلت ما تقول في قوله بئس مثل
القوم الذين كذبوا هو المخصوص بالذم مع انه ليس من جنس الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بجوابين
في قوله **وبئس مثل القوم الذين** محمول **على حذفه** اي حذف المخصوص **وهو** اي المخصوص المحذوف
مثلهم والذين في موضع الجر **صفة للقوم** اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **او** محمول على بئس مثل القوم
مثل الذين فيكون الذين هو المخصوص بالذم على حذف المضاف في اقامة المضاف اليه مقامه **كساء مثلا**
القوم الذين كذبوا باياتنا فان القوم هو المخصوص بالذم على حذف المضاف ليكون مجانسا لفاعل
ساء وهو الضمير المستكن المفسر بمثلا اي ساء المثل مثلا مثل القوم **و**شرط فاعلها **ان يكون معرفا**
باللام العهد نحو نعم الرجل **او مضافا اليه** اي الى المعرف بلام العهد نحو نعم صاحب القوم ونعم وجه غلامه
الرجل **ان كان الفاعل مظهرا** وقوله معرفا بلام العهد اشارة الى ما قال ابن الحاجب انه اختصت لفظة
باحد هذه الامور الثلثة ونعني بها كون فاعلها معرفا بلام العهد او مضافا اليه او مضمرا مفسرا بنكرة من
جهة قصدوا ابهام المدوح اولا ثم تفسيره ثانيا وذلك لان المراد بالمدح والذم هنا المبالغة فاذا ارادوا (انهم د)
زيادة المبالغة والتفخيم ابهم الفاعل اولا لتشوق النفس اليه وترغب في طلبه ووجد الابهام فيما فيه
الالف واللام انه قصد الى معهود في الذهن غير معين كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق (في الوجود)
معهود في الوجود فهو باعتبار الوجود الذهني معرفة وباعتبار الخارجي نكرة كما في علم الجنس من غير تفاوت
بينهما فمعنى ادخل السوق ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في ذهنك قال ومن ظن ان اللام موضوعة فيه
للجنس بكماله فهو خطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب (جميع د)
ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق لجميع
الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا يثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس قيل عليه لو كان اللام للعهد لجاز
ذكر المعهود باسمه مقامه نحو نعم زيد انت قلنا لا يجوز لفوات الابهام المقصود في هذا الباب وقال (نحو)
الاكثرون ان اللام هنا للجنس لما ذكرنا من ارادة الابهام والمعرف بلام الجنس مبهم في الخارج وان كان متعينا
في الذهن قيل عليهم لو كان اللام للجنس لزم ان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا يثنى ولا يجمع والجواب
ان جمع الجنس جائز يدل عليه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء فان الغرض هنا الجنس لا الرجال باعيانهم فتعريف الجنس

فان قلت لم يعد نحو نعم رجلا زيد الابهام ثم التفسير قلت نعم الا ان النكرة في موضع الابهام لحضر ه

على وجهين أن يقصد خلوص الاسم للحقيقة من غير ارادة العدد وتعيين واحد نحو الرجل على صورة كذا
والثاني أن تقصد العدد مع كون الاسم للجنس كما تقول فلان يعتنق الفارسين في الحرب فان المرض وقوع الاعتناق
على اكثر من واحد وليس المراد بالفارسين شخصان معينين بل شجعان على كل اثنين من ذلك الجنس فانظر
في القولين تختر ما هو الصواب منهما **او ان يكون فاعلها مضمرا مذكرا** الا كان مضمرا يعني لا يجوز التصرف
في هذا الضمير بالتثنية والجمع والتانيث لان القصد بهذا الضمير الابهام والضمير المضمر المذكر اذا لم يكن
عائدا الى شيء معين اشد ابهاما من غيره **مميزا** ذلك المضمر المذكر لابهامه **بنكرة منصوبة** على التمييز مفردة
نحو نعم رجلا زيد فرجلا تمييز والعامل فيه الضمير المستتر في نعم لانه لابهامه يقتضيه او مضافة الى نكرة نحو نعم صاحب
رجل زيد او الى معرفة اضافة لفظية نحو نعم حسن الوجه زيد **وان كان التمييز مؤنثا او مثنى او على وفق
مخصوصه** اي المخصوص المفرد فيقال نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند يعني يجوز
التصرف في تمييز الفاعل المضمر في مخصوصه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا لان الاصل ذلك مع عدم مانع منه ولا يجوز
التصرف في نفس المضمر لما ذكرنا الآن **او مميزا بما** نحو قوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا هي فنعم مسند الى مضمر وما نكرة
مفسرة له وضمير المؤنث وهو هي هو المخصوص بالمدح هذا هو مذهب الفارسي والزمخشري قيل ينبغي ان يكون
ما تمييزا لانها مساوية للمضمر المستكن في نعم في الابهام والتمييز انما يكون لبيان جنس المميز عنه قلنا المراد بما شيء له
عظمة وقال سيبويه ان ما فيه معرفة تامة بمعنى الشيء اي فنعم الشيء هي فيكون على هذا ما فاعل نعم وانما يجوز ذلك
وان لم يكن معرفا باللام لانه بمعناه وقال الفراء ان ما موصولة فاعلة لنعم مكتف بصلتها عن المخصوص
وقوله **لئلا يلتبس المخصوص المعرف باللام** او المضاف اليه **بالفاعل** متعلق بقوله مميزا يعني لو لم يلزم
للمضمر المذكر المضمر مميز وقال نعم الزيدان لم يعرف ان الزيدان هو الفاعل والمخصوص محذوف او
الفاعل مضمر والزيدان هو المخصوص ولما قيل نعم رجلين الزيدان زال هذا الالتباس وقوله **ان كان** فاعلها
مضمرا قيد في قوله او مضمرا مذكرا وقد شرحناه **والمخصوص** بالمدح او الذم **مبتدا ما قبله** وهو الفعل
والفاعل **خبره** وانما استغنى في هذه الجملة عن العائد الى المبتدا لان الرجل لما كان عبارة عن المخصوص كان
ذلك بمنزلة اقامة المظهر مقام المضمر **او** المخصوص **خبر مبتدا محذوف** كانه قيل نعم الرجل من الرجل الممدوح
فقيل زيد اي هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة **وقول الكوفية باب نعم وبئس**

اسمان

اسمان لدخول حرف النداء في يا نعم المولى والنداء مختص بالاسم لان المنادى مفعول به **يبطله احتمال
حذف المنادى** ويكون التقدير يا الله نعم المولى انت فيكون الصواب ما ذهب اليه البصرية من انهما فعلان
للحوق تاء التانيث الساكنة بهما والضمائر على قول من اجاز ذلك نحو نعما رجلين الزيدان وانما لم يذكر تمسكهم على
اسميتهما بدخول حرف الجر عليهما لانه قد ذكر ذلك في صدر الكتاب وكذا تمسكهم بعدم تصرفهما في المضارع والامر
والنهي باطل لان عدم تصرفهما انما يكون لكون المدح والذم موجودا في الممدوح والمذموم في جميع الازمان

الحرف

الحرف ما دل على معنى في غيره بحيث لا يكون له وحده معنى اصلا ويكون كالعلامة المنصوبة
بجنب ذلك الغير ليدل على ان فيه فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الغير بقي بلا دلالة على شيء اصلا وذلك الغير
الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسما او فعلا او جملة مثلا اذا قلت زيد كالاسد كان الكاف اسما دالا
على التشبيه الحاصل فيه واذا كان جرا دل على التشبيه الحاصل فيها بعده والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون
ذلك الغير ويكون الغير متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الذي وضع ذلك الغير لاجله كالرجل
فانه متضمن لمعنى التعريف مع دلالته على معناه ومن اجل ان معنى الحرف في غيره لا يجوز الاخبار عن الحرف اذا ذكر
بلفظه ويراد معناه والموضوع هو لاجله لانه ما لم ينضم اليه غيره لم يدل على معناه فعلى هذا لا يجوز الاخبار عن
لفظ في ويجوز عن لفظ الاشتمال مع ان مدلوله مدلوله لان لفظ الاشتمال يدل على مدلوله الذي في نفسه مطابقة
بخلاف مدلول في فان مدلوله في غيره قوله **وصفا** اي دل على معنى في غيره بحسب الوضع لا بحسب الوجه واحترز
به عن اسماء المعاني نحو ضرب زيد فان معانيها معتبرة في نفس الفاظها بحسب الوضع وان كان في غيرها بحسب
الوجه ولذلك يصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد وذلك لان الدلالة بحسب الوضع والواضع اعتبر في الحرف
ان يكون مع الغير حتى يدل على معناه ولم يعتبر هذا الشرط في الاسم والفعل **ومن ثمه** اي ومن اجل ان دلالته على معنى
في غيره باعتبار الوضع **احتاج في جزئيته** اي في كونه جزءا من اجزاء الكلام **الى اسم** نحو ان زيدا قائم **او فعل**
نحو قد قام لانه لو كان على انفراده جزءا لادى الى استعماله على خلاف وضعه قوله **لفظا** اي حال كون الاسم او
الفعل ملفوظا كما ذكرنا **او تقديرا** كقولك نعم في جواب من قال هل قام زيد لانه في تقدير نعم قام زيد **فمنها
الجارة** وانما سميت جارة لانها تعمل عمل الجر او لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء لانها انما وضعت لايصال معاني

الافعال المستقاة من الفاظها ومن الفاظ ما يشابهها او الفاظ ما يسمى لمعانيها الى الاسماء والحروف الجارة على
ما ذكر ثلثة وعشرون حرفا بعضها لا يكون الا حروفا باعتبار معانيها الاصلية كالباء ومن والى وحتى والتاء واللام
ورب فانها لا يكون الا حروفا باعتبار معانيها الاصلية والا فقد جاءت اللام اسما في فكلد زيدا ومن امرا
من مان يمين والى اسما اذا كانت بمعنى النعمة وفي اسم المونث من في نفي وبعضها يكون حروفا واسما
مع المحافظة على اللفظ والمعنى نحو عن وعلى والكاف ومنذ ومذ وبعضها يكون حروفا وافعالا مع ذلك كحاشى
وعلا وخلا والمحافظة على اصل المعنى في عن اذا كان اسما حاصل لان معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب
مجاوز عن بدنه حاصل بجانب يمينه نحو من وهي للابتداء اي لابتداء الغاية ومعنى الغاية هنا جميع المسافة لا
النهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية ومعنى الابتداء ان يكون للفعل المتعدي بها امتداد ويكون ابتداء ذلك الفعل من مجرورها
نحو سرت من البصرة فان للسير امتدادا وابتداؤه من البصرة او يكون ذلك الفعل اصلا للشي الممتد نحو خرجت من الدار
فان الخروج وان لم يكن له امتداد الا انه نقل خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة لكنه اصل الماله
امتداد ويجئها لابتداء الغاية في المكان بالاتفاق واما في الزمان فمختلف فيه وقول من اجاز ذلك وهم الكوفية هو الصحيح
الموافق لاستعمال العرب اذ لا منع من مثل نحو كل صمت من اول الليل الى اخره وصمت من اول النهار الى اخره والتبيين
ويعرف ذلك بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون مجرورها تفسيرا له ويصح وقوع ذلك المجرور على ذكر
المبهم كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ونحو خاتم من فضة والتبعيض ويعرف ذلك بان يكون هناك
شي ظاهر او مقدر ويكون بعض المجرور كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ونحو اخذت من الدراهم اي من
الدراهم شيا ونحو عندي عشرون من الدراهم فان المراد من الدراهم ان كان دراهم معينة اكثر من عشرين
فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق مجرورها
على العشرين وغيره والتجريد نحو لقيت من زيد اسدا على حذف مضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا كانه جرده
عن جميع الصفات الا عن صفة الاسدية والبدل ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة
الدنيا من الاخرة وتزاد من في النكرة لاستغراق الجنس اي للتنصيص على العموم في الفاعل والمفعول نفيا
نحو لا يذهب من رجل ولا تضرب انت من رجل ونهيا اي في الفاعل والمفعول وفي المبتدا نفيا واستفهاما عند

عند سيبويه والاخفش يجوز زيادته في الاثبات نحو ما جاءني من رجل وما ضربت من رجل وما من رجل
جاءني وهل جاءني من رجل وهل تضرب انت من رجل وهل من رجل في الدار وعند الكوفية يجوز زيادتها
في الموجب ايضا كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وعند البصرية من فيه محمولة على التبعيض وكذلك نحو قد كان
من مطر متاول بكونها للتبعيض والتبيين اي قد كان شي من مطر واعلم ان مجرور من المزيدة اذا
لم يكن من الاسماء المقصورة على العموم كاحد وديار كان من لاستغراق الجنس نحو ما جاءني من رجل فان اصل
من هذه هي من الابتدائية الا انه لما اريد الاستغراق ابتدا بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب
الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى اما اذا قلت
ما جاءني رجل من غير من فيحتمل عدم الاستغراق ويكون المعنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر
وانما سميت مزيدة مع افادتها الاستغراق لانه لا تتغير اصل المعنى باسقاطها واما اذا كان مجرورها من
تلك الاسماء فكون من لمجرد التاكيد لا للتنصيص على الاستغراق فان معنى ما جاءني احد وما جاءني من احد سواء
في التنصيص على العموم والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في المكان والزمان بالاتفاق كقوله تعالى اتموا الصيام
الى الليل وسرت الى الكوفة وعند الاكثر ما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها وقيل ان كان ما بعدها من جنس
ما قبلها فالظاهر الدخول نحو اكلت السمكة الى راسها والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل
وقد يجي الى بمعنى مع واشار الى قلته بلفظة قد كقوله تعالى الى المرافق اي مع المرافق وحتى كذلك اي لانتهاء
الغاية ومن ثم اي في صلاحية الاسم المجرور بها للانتهاء ابدا والانتهاء عند الا انها ظاهرة في ان ما بعدها
يدخل في ما قبلها وقد يجي بمعنى كي نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ويمتنع كثيرا اذا كان ما بعدها داخلا
في حكم ما قبلها ولم يكن اخر جزء من الشي نحو نمت البارحة حتى الصباح واختصت حتى بالظاهر من الاسماء
فلا تدخل على المضمر اكتفاء بالى فانها لكونها اشد تمكنا من حتى يدخل على المظهر والمضمر ولانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالضمير المنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر
لانها حرف كالى فدخلت على المضمر مثلها وتمسك بقوله والكفيه ما بخشي واعطيه سوله وحتاه بالقوم
لا حق واجاب المصنف عنه بقوله لا يعتد به لندوره وشذوذه ولا يكون مجرورها الا اخر جزء مما قبلها

ضعفا نحو قدم الناس حتى المشاة او قوة نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او آخر
جزء منه حسا نحو قرات القرآن حتى سورة الناس او آخر جزء منه دخولا في العمل نحو اكلت
السمكة حتى رأسها **او ما يلاقي آخر جزء منه** اي تما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح
فان البارحة ينتهي عند الصباح لانه من اجزاء النهار وذلك لان الفعل المعدى بحتى الغرض الوضعي
فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يؤتى عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء
من الشيء او ما يلاقي آخره بخلاف الى فانه لا يجب ان يكون مجرورها كذلك فيجوز ان يقال
اكلت السمكة الى نصفها **وفي للظرفية** تحقيقا نحو المال في الكيس وتقديرا نحو نظرت في الكتاب
فان الكتاب يشتمل على النظر اشتمال الظرف على المظروف **وقد يجيء بمعنى على** كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع ويجوز ان يكون في الآية للظرفية ايضا على ضرب من الاستعارة
لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن الكائن في الظرف والتحقيق ان كل موضع فيه معنى الاحتواء فهو
موضع في نحو جلست في الدار وكل موضع فيه معنى الاستعلاء فهو موضع على نحو زيد على السطح وكل موضع
يحتمل الاستقرار والاستعلاء فهو صالح لهما نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت
انت ومن معك على الفلك **والباء للالصاق** لصوق احد المعنيين بالآخر نحو بدأ اي التصق به
وخامره ونحو مررت بزيد وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد
والمصاحبة اي يكون بمعنى مع نحو اشتريت الفرس بسرجه **والاستعانة** نحو كتبت بالقلم وعبر
بعضهم من هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز
استعمال السببية فيها **والمقابلة** نحو بعت هذا بذلك **والتعدية** بمعنى انها يغير معنى الفعل المعدى
بالباء ويحدث فيه معنى الجعل والتصيير كالهمزة والتضعيف نحو ذهبت بزيد اي اذهبته وهذا المعنى مختص
بالباء من حروف الجر ويختص بهذا القسم من اقسام معانيها وليس المراد من التعدية ايصال معاني
الافعال الى الاسماء لاشتراك جميع حروف الجر في هذا المعنى **والتعدية** نحو بابي انت **والظرفية** نحو قوله تعالى
ولقد نصركم الله ببدر **ويزاد الباء قياسا في خبر المبتدأ استفهاما** نحو هل زيد بقائم **وفي خبر ما**
وليس

وليس نحو ما زيد بقائم وليس زيد بقائم وذلك لان الخبر لما تراخى من حرف النفي لوقوع الاسم بينهما مع
ان المنفي هو مضمون الخبر زيدت الباء ليتصل الخبر المتراخي عن حرف النفي به لان الباء للالصاق **ويزاد سماعا**
في الفاعل في غير التعجب نحو افعل به فان الباء هنا زائدة في الفاعل قياسا عند سيبويه نحو كفى بالله **وفي**
المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة **وفي المبتدأ** نحو بحسبك زيد **وعلى للاستعلاء** حقيقة نحو زيد
على السطح او مجازا نحو عليه دين يثقل الدين يحمل على عنقه او ظهره **وبمعنى الباء** نحو مررت عليه اي به
وانما يقال ذلك اذا جاوزته في المرور لانك لما جاوزته كانك ضربت فوقه لكثرة السير او اذا كان المرور
من جانب العلو فيكون فيه ايضا معنى الاستعلاء **وبمعنى مع** نحو فلان على جلالته يفعل كذا اي مع جلالته
ويدخل من على ان **يكون اسما بمعنى الفوق** نحو غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض
بيداء مجهل اي من فوقه **وعن للزوال عن محل** وهو مجرورها بسبب احداث مصدر الفعل المعدى
بها ووصوله الى آخر نحو رميت السهم عن القوس فانه قد زال السهم عن القوس ووصل الى المرمى **وقد**
يكتفى باحدهما نحو اقتبست عنه العلم فان العلم لا يزول عنه لكنه حصل للمتكلم مثل ما كان حاصلا له **و**نحو
اديت عنه الدين فان الدين زال عنه وان لم يصل الى آخر نحو اطعمه عن الجوع اي بعد عن الجوع بسبب
الاطعام يقال خالف اليه اي مال اليه وخالف عنه اي بعد عنه **ويدخل من على عن** ان **يكون اسما بمعنى الجانب**
كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي **والكاف للتشبيه** نحو الذي كزيد عمرو
ويختص الكاف بالظاهر ولا يدخل على المضمر كراهة اجتماع الكافين في المخاطب فطرد المنع في الكل
مع الاستغناء عنها بالمثل وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وقوله نحي الذنابات شمالا كثبا
وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا شاه ولدخل الكاف في كها على المضمر والمضمر
في نحي عائد الى الحمار يصف حمار وحش تذهب باتنه من صائد رآهما اي انه مضى في عدوه ناحية
من الذنابات وهي موضع بعينه فكانه نحاها عن طريقه وام اوعال وهي هضبة عن يمينه بالقرب
الموضع الذي عن افيه كها اي كالذنابات او اقرب اليه منها اي جعلها عن يمينه وشماله وسدا را بينهما
وبين طريقه واحدا الا ان ينكب لا يعدل في عدوه غير الذنابات ان مال اليها في العدو اقرب من ام اوعال وان مال

في العدو الى ام او عال صارت اقرب اليه من الذنابات وام او عال منصوب معطوف على الذنابات ويجوز
ان يكون مرفوعا بالابتداء كما **وتكون الكاف زائدة** في قوله تعالى **ليس كمثله شيء** لانها لو لم تكن زائدة لزم اثبات
مثل الله تعالى فانك اذا قلت ليس مثل مثلك احد كان كانك قلت ليس فلان الذي هو مثلك احد فاثبت فلانا مثلا له
قيل المثل صلة وزائدة توصل بها في الآية الى ادخال الكاف على الضمير ولهذا قال صلة ولم يقل زائدة مع انها
زائدة لكن زيادة الكاف اولى من زيادة المثل لان زيادة ما هو موضوع على حرف واحدا ولى من زيادة ما كان
موضوعا اكثر من حرف ولا سيما اذا كان حرفا **ويحتمل ان لا يكون واحد منهما** اي من الكاف والمثل **صلة** اي زائدة
وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك تنفي ان يكون لمثل الله
مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لمثل اسم لكان الله تعالى مثل مثله كما في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وفي قولك ليس
لاخي زيد اخ والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ لانه لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ وهو زيد **وتكون الكاف**
اسما بمعنى المثل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد
المنهم والاخفش يجوز ذلك من غير ضرورة **وما وقعت** من الكاف **زائدة او صلة لا تكون الا حرفا**
ما اعتبر من قال بزيادة المثل في قوله تعالى ليس كمثله لان الحكم بالزيادة اولى من الاسم لكن زيادتها وتسمية
حروف الزيادة صلة لانها يتوصل بها الى زيادة فصاحة او استقامة وزن او حسن سجع او تزيين لفظ
او غير ذلك وزائدة لانها لا تغير اصل المعنى ولذا قال زائدة او صلة وان كان كل واحدة منها زائدة ويحتمل
ان يكون المراد بقوله او صلة صلة الموصول والمراد انه اذا وقعت الكاف مع مجرورها صلة للموصول
من غير ضميمة اخرى نحو الذي كالاسد زيد لا تكون الا حرفا لانه لو لم تكن لزم حذف صدر صلة الموصول
وهو قليل جدا بخلاف حذف متعلق حرف الجر فانه كثير شائع **ومذ ومنذ لابتداء الزمان** في الزمان
الماضي نحو ما رايته مذ سنة ولا تقول ما ادري مذ سنة **وللظرفية في الحال** اي في الزمان الحاضر فانهما اذا
دخلا على زمان انت فيه لا يراد بهما الا الظرفية نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي في شهرنا وفي يومنا
وفي تقديمه هنا منذ على مذ وتاخيره عن مذ قبل في بحث الظروف فائدة ~~لانه منتقض~~ منذ
~~وانما تكون~~ وهي انهما هناك اسمان فقدم ما هو ادسخ في الاسمية وهو مذ لانه منتقص من منذ وانما تكون النقص في الاغلب

في الاسماء والافعال وهنا هما حرفان فقدم ما هو بالحرفية اولى من غيره وهو منذ فانه لما لم يكن
فيه تصرف بحذف كان اصلا بالحرفية بالنسبة الى مذ الذي فيه تصرف بالحذف **ويختصان** اي مذ ومنذ
بالمظهر فلا يدخلان المضمر خلافا للمبرد فانه قال النحويون المنسوبون الى حقيقة النحو مجمعون على انهما
لا يدخلان على المضمر لا يقولون ما رايته منذه فيمن جعلها حرفا ولا منذه هو فيمن جعلها اسما قال ولا ارى
ذلك الا جائزا وانما ابوا كما ابوا مثله في قولك وحتى وكاف التشبيه **وحاشى فانها حرف جر على**
الراجح وقد عرفت وجه كونها اصح في بحث المستثنى **وعدا وخلا فانهما حرفا جر على الاضعف** وقد عرفت
بيان ذلك ايضا في بحث المستثنى **ولولا عند سيبويه اذا كان مجرورها مضمرا** نحو لولاك وقد عرفت
بيان ذلك في بحث المضمر وهي اي لولا **لامتناع الشيء** وهو جوابها **لوجود غيره** وهو المبتدا الواقع بعدها
وحاصل معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الجملة الاولى
ولات عند عيسى اذا كان مجرورها ظرف زمان وقد عرفت بيان ذلك في بحث خبر ما ولا **واللام**
للملك نحو المال لزيد **ولمجرد الاختصاص** من دون الملكية نحو الجلال للعسل **ولمجرد الاستحقاق**
نحو الجل للفرس **والفصل** الى تحصيل شيء نحو حضرته للانتفاع **والتعدية** كاللام الداخلة على المعمول
المقدم على الفعل كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون فان عبد القاهر قال الاوجه فيه ان لا يكون زائدة ويكون
مؤكدة لعمل الفعل فانه صح له على العمل لان المعمول لما تقدم عليه ضعف عمله فيه ونحو يا لزيد فان اللام فيه
عند سيبويه معدية لان ادعو المقدر لضعفه بالاضمار ومعدية لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد
والعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا **والتعليل** نحو فررت للخوف والفرق
بين التي للقصد والتي للتعليل ان الاولى للعلة الغائية والثانية للعلة الفاعلية **وبمعنى الى** نحو عمرك الله للعاقبة
اي الى القيامة **وبمعنى واو القسم للتعجب** نحو لله لا يؤخر الاجل ولا تستعمل الا في الامور العظام التي تستحق
ان تتعجب منها **وزائدة** في المنصوب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه وفي المجرور نحو لا
اب لك اي لا اباك فاللام زائدة لتاكيد اللام المقدرة التي لاجلها الاضافة واما مضافة الى المضمر المجرور والمراد بجعل
اعرابه بالحرف وقد عرفت بيان ذلك والاختلاف فيه **وبمعنى عن مع القول** كقوله تعالى قال الذين كفروا

للذين آمنوا الوخيرا ما سبقونا اليه فان المراد وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا وليس المراد انهم خاطبوا
الذين آمنوا بذلك والا لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه بالخطاب وفيه نظر لانه لا يلزم وجوب الخطاب
على تقدير خطابهم المؤمنين لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كابراهيم وارادوا ما سبقونا اليه
البعض الآخر كاصاغرهم **وقد تفتح** اللام في لاه ابوك اصله لله ابوك اضمر لام الجر لكثرة الاستعمال
وحذف لام التعريف وبني لتضمن الحرف قال الخليل انه مجرور باللام المقدر **ورب لانشاء تقليل نوع**
من جنس في اصل الوضع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي بهذا
الجنس فاني لقيت منه شيئا ثم استعمل في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفي معنى التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة **ومن ثمه** اي ومن اجل انها لانشاء التقليل **استحق الصدر** لان كل ما وضع لانشاء
فموضعه الصدر كالاستفهام ولان التقليل جار مجرى النفي فيصدر ما يدل على التقليل كما يصدر النفي
ومجرورها اي مجرور رب **نكرة** لان رب علامة التقليل والتكثير وانما يحتاج الى العلامة ما يحتمل
القلة والكثرة وهو النكرة لا المعرفة لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى المعرفين او دالة
على الكثرة كالجمع المعرف **موصوفة** بمفرد نحو رب رجل كريم او جملة نحو رب رجل ابوه منطلق لانها
لتقليل نوع من جنس فوجب ان تكون النكرة موصوفة ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس
المذكور اولا فيصير بها نوعا فانك لو قلت رب رجل لقيته لم يكن مفيدا لان من المعلوم ان في الدنيا
رجلا لقيته وقوله **على الاصح** اشارة الى ما قال بعضهم ان هذه النكرة لا تحتاج الى الصفة لان عاملها
نايب عن الصفة مثلا اذا قلت رب رجل لقيته فلقيته مغن عن الصفة او اشارة الى ما ذهب اليه الكوفية
فانهم يرفعون الصفة خبر الرب لانها عندهم اسم وتمسكوا بقول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن
عارا عليك ورب قتل عار فان رب قتل مبتدا وعار خبره وقال البصريون ان عار خبر مبتدا محذوف
والجملة صفة قتل اي رب قتل هو عار والظاهر مذهبهم لانها في التقليل نظير التكثير مثل كم فكما ان كم اسم
كان رب ايضا اسما ولان حرف الجر انما وضع لافضاء معنى الفعل الى الاسم الذي يليه والحرف لم يفض اليه واكرمت
في قولنا رب رجل كريم اكرمت يتعدى بنفسه الى المفعول وقال صاحب اللباب في الجواب انها حرف جر وقع في الكلام
على

على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس كقولك ما جاءني من رجل فكما انها مفيدة لاستغراق الجنس وان لم تكن
تما وصلت فعلا الى اسم كذلك رب تكون مفيدة معنى التقليل وان لم توصل فعلا الى اسم وفيه نظر لان
من زائدة وقال صاحب المغني في الجواب ان الفعل القاصر من المفعول يضعف في العمل فيعمل بحرف الجر
كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر ايضا لان الضعيف من العمل انما يعمل عاق باللام التي تفيد
اختصاص مضمونه بالمفعول وانما يكون مجرورها نكرة موصوفة **ان كان مجرورها مظهرا وان كان**
مجرورها **مضمرا فمبهم** اي فمجرورها مضمر مبهم **عائد الى غير مذكور** اي من غير قصد الى ظاهر يتقدم
قصد **ومن ثمه** اي ومن اجل انه مبهم **التزم التمييز** لابهامه كما في نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون هذا الضمير
عندهم الا مفردا مذكرا وان كان مميزه مثنى او جمعا او مؤنثا لما ذكرنا في بحث افعال المدح والذم وعند
الكوفيين هذا الضمير معين راجع الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى
ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة ويلزمهم ان
يجيزوا ربه من غير ذكر تمييز لانه عندهم راجع الى المتقدم في الذكر ويلزمهم ايضا جواز رب الرجل بالطريق
الاولى لان المضمر الراجع الى المتقدم في الذكر اعرف من المعرف باللام كما يلزم البصريين ان يجيزوا رب
رجل من غير وصف كما اجازوا ربه رجلا لان الضمير عندهم مبهم كالنكرة **وكونها** اي لكون رب **جوابا**
لمثل ما فعلت على ما قلنا انك تقول رب رجل كريم لقيت في جواب من قال ما لقيت رجلا **يجب**
ان يكون فعلها العامل فيها **ماضيا لفظا** كما ذكرنا **او معنى** نحو رب رجل كريم لم افارقه ليكون الجواب مطابقا
للسؤال لانها انما تقع جوابا للماضي المنفي ولانها للجزم بالقلة بعد ان كان الموضع محتملا للكثرة ومثله
لا يكون الا بعد تحقق الحال ولا يتحقق حاله الا بالماضي لان المستقبل المتوقع وقوعه معدوم ولا حكم للانسان
على المعدوم وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضيا واما قولهم رب رجل يسافر غدا فالفعل فيه صفة
للنكرة لا عامل رب وهذا عند المبرد وابن السراج والصحيح جواز استقبال فعلها كقوله فان اهلك فرب
فتى سيبكي على مهذب رخص البنان وقوله تعالى **ربما يود** الذين كفروا اعتراض فان فعل رب
وهو يود مستقبل فاجاب عنه بقوله **كالماضي لكون اخباره تعالى في المستقبل يجري في التحقق مجراه**

اى مجرد الماضى وذلك لان تعلق علم الله تعالى بالمستقبل من حيث التيقن مثل تعلق علمنا بالماضى فتقليل
المستقبل فى علمه تعالى بمنزلة تقليل الماضى فى علمنا فوقوعه عنده بمنزلة وقوعه ولان ما اخبر الله بوقوعه فما يستقبل
لصدق وعده وتحقيقه بمنزلة المحقق الحاصل واذا كان كذلك كان يوم بمنزلة وقوعه وقوله لكون الاخر يحتمل
كلا المعنيين قوله قلما يذكر ذلك الفعل الماضى متعلق بقوله قبلها ماضيا اى يكون فعلها العامل فيها فى
الاكثر محذوفا لدلالة الحال عليه لانها فى الاكثر جواب فكان متعلقها معلوما فاستغنى عنه بقرينة ما تقدم كما
استغنى عن متعلق بسم الله بقرينة الحال والمعنى ابتدات بسم الله فكان سائلا سأل هل لقيت جوادا
فتقول رب رجل جواد اى رب رجل جواد رايت وقد يظهر الفعل نحو رب رجل كريم لقيت وان
لحقتها ما الكافة دخلت على الجملتين الاسم نحو ربما زيد قائم والفعل نحو ربما قام زيد ولا تكون لها محل
من الاعراب لكونها ح بمعنى قلما ومعنى حرف النفى الداخلة على الجملة وتكون ربما للتقليل والنسبة وقد يحذف
رب منها اى ح ما وح تكون ما زائدة لا كافة نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصرى وطعنة نجلاء
وقد يضمر رب بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمائم محول
اى فرب امراة مثلك وبعد الواو وواو رب فى اول الكلام يدخل على مظهر منكر لها كما ان
رب كذلك نحو وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس والعمل لها اى لرب لا للواو لانها
للعطف فان كان قبل الواو ما يصح العطف عليه فكونها للعطف ظاهر وان لم يكن قبله شىء كما كانت
فى اول القصيدة يقدر معطوف عليه كقوله وقاتم الاعماق كانه قيل رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق
وقال الكوفيون الواو كانت حرف عطف لكن لما صارت بمعنى رب وقائمة مقامها وزال عنها معنى العطف
عملت بنفسها عمل الجر وحروف القسم بالجر عطف على قوله قبل ورب لان التقليل او على من فى قوله
نحو من وهى للابتداء الواو نحو والله لافعلن وهى بدل من الباء لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما شفويتين
ومعنى لان الواو للجمع والالصاق كالباء والتاء نحو تالله لافعلن وهى بدل من الواو فكانه تراف فانها بدل من واو
وان لم يقرب مخرجهما ومن بالنون وهى بكسر الميم من الجارة بمعنى باء القسم وبضم ميمها فى القسم للدلالة
على القسم لانه لفظ من بكسر الميم من الالتباس بمن الجارة فى غير القسم وقيل من بكسر الميم منقوصة

يمين وبعضها منقوصة ايمن وحذفها اى حذف النون كسرا وضما فيهما اى فى حذف النون
واثباتها يجوز كسر الميم وضمها فيكون فيه اربع لغات م الله بكسر الميم وضمها ومن الله بكسرها
وضمها ايضا فالكسر المكسورة عنده منقوصة من وقيل منقوصة يمين وقيل انها ليست بمنقوصة
بل بدل من الواو كالتاء لكونها شفهية كالواو واما الميم المضمومة فانها منقوصة من بضم الميم
او منقوصة ايمن عند سيبويه ولا يجوز ان يكون حرفا براسه بدلا من الواو لعدم وقوع الضمة فى كل كلمة
موضوعة على حرف واحد كالواو والفاء لثقل الضمة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف
واحد وها التنبيه والف الاستفهام فانهما عوضان عن واو القسم الجارة فيجب الجر معهما كما
وجب مع الواو ويقال ها الله لافعلن ثم يسبح ببيان كيفية التلفظ به من حذف الف ها واثباتها والله
لافعلن وكيفية التلفظ به ان تلفظ بهمزة مفتوحة ثم الف ثم لام على وزن قوله تعالى آالله اذن لكم وقطع
همزة الوصل نحو افالله بهمزة ثم فاء ثم همزة مفتوحة مقطوعة وهى فى الاصل همزة الوصل قطعت وعوضت
عن واو القسم فالكل اى كل هذه الحروف الستة من الواو الى الهمزة المقطوعة يختص بالمظهر فلا يقال وك
وكذا اخواتها مع حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسم والله وكذا اخواتها مع غير سؤال اى لا يستعمل
هذه الحروف الستة فى قسم السؤال فلا يقال والله اخبرنى وكذا اخواتها وبيان ذلك يجىء بعد هذا
قوله من بدل وكذا ما بعده من قوله فالكل من هذه الحروف بالرب نحو من ربى انك لاشر البطر
والتاء وما بعدها من الميم المكسورة الى الهمزة المقطوعة مختص بالله اى بلفظ الله تعالى تالله وم الله
الى الاخر وقيل فى ها التنبيه تدخل كالواو وعلى كل مظهر وقد حكى عن الاخفش تعارض التاء ومن فتدخل
التاء على الرب فيقال ترب الكعبة ومن على لفظ الله فيقال من الله والباء بالجر عطف على قطع همزة
الوصل او على الواو وهى اى الباء اعمها اى اعم الحروف الستة المذكورة فى الجميع ما ذكر من المظهر وحذف
الفعل وقسم غير السؤال فانها لكونها اصلا يكون مع المظهر والمضمر ومع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره
وتقول اقسم بالله وبالله اخبرنى بزيد بك لافعلن و لما كثر تصرفهم فى القسم وحذفوا الفعل تخفيفا
وضعوا الواو مكان الباء فلا تدخل على المظهر والمضمر اظهارا لفرعيتها عن الباء وخصوه بالمظهر لكثرة استعماله

حروف القسم

في القسم لان القسم بالمضمر قليل وعلة حذف الفعل واقامة الواو مقام البا الكثرة ثم لما قصدوا الى
تخفيف آخر عوضوا عن الواو التا وخصوه من بين المظهر بلفظ الله لنقصانها عن الواو لكونها بدلا
منها وكذا حكم البواقي والمقسم به وهو الاسم الذي يلصق به القسم ليعظم ويفخم نحو نحو حلفت بالله فالله
هو المقسم به مرفوع بالابتدا ان كان المقسم به ايمنا فانه اذا كان مقرونا باللام لا يستعمل الا مقسما
به مقرونا باللام نحو ايمن الله لافعلن وهو مبتدا اخبره محذوف اي ايمن الله ما اقسم به وهو جمع يمين
سمي بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه وقال سيبويه ليس بجمع يمين
ولكنه اسم موضوع للقسم ولو كان جمعا لكانت الفه الف قطع لا الف وصل وفيه نظر لانه يجوز ان
يخفف فيجعل الفه الف وصل كما يخفف بالحذف نحو ايم الله ومن الله وام الله وم الله قال ابن مالك
في ايمن الموصل الهمزة المضموم الميم المضاف الى لفظة الله اثنا عشر لغة ثلث مع ثبوت الهمزة وهي ايمن
مثلث الميم وثلث مع حذف النون دون الهمزة وهي ايم مثلث الميم وثلث مع حذف الهمزة واليا وثبوت النون
وهي من مثلث الميم والنون وثلث مع الاقتصار على الميم وهي م مثلثا ولعمرك عمر مصدر اذا كان دخله
اللام يكون مرفوعا بالابتدا وخبره محذوف اي لعمرك قسمي ومعنى لعمر الله لبقاء الله ودوامه والمقسم به
منصوب ان كان قعدك بفتح القاف وقال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به واصل قعدك الله
عند سيبويه قعدتك الله تقعيدا اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله فيكون منصوبا على المصدرية ويجوز
ان يكون منصوبا على انه مفعول به اي اسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد او على نزع الخافض
اي سالتك بحق تقعيدك الله اي تثبيتك اياه الى البقا والدوام لانه من القعود الذي معناه الثبات
ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قاعدك اي قعيدك العالم باحوالك وهو الله وعمرك وغيرها
فان عمرا اذا جرد عن لام الابتدا جاز نصبه بفعل مقدر واصل عمرك الله عند سيبويه عمرتك الله تعميرا
فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت
ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني وهو الله واجاز الاخفش رفع الله ليكون فاعلا لعمرك
الله تعميرا ويجوز في نصب عمرك الوجهان المذكوران في قعدك اي اسال عمرك الله او اسال بحق تعميرك الله اي باعتقادك

بقاءه

بقاءه والمقسم به مجرور وان لم يعوض عن الحذف اي حرف الجر نحو الله لافعلن والمقسم به منصوب
ومجرور والنصب اوجه من الجر ان عري المقسم به عن حرف الجر بل يكون مقدرا فيه نحو الله
لافعلن فانه يجوز جره باضمار حرف الجر ونصبه بالفعل القسم وانما كان نصبه اوجه لان
نصب المجرور عند حذف الجار مطرد عندهم كما في قوله ت واختار موسى قومه واضمار حرف
الجر مع ابقاء عمله نادر قليل واعلم انه يجوز جر الله من غير جار ولا عوض عن الجار كقطع
همزة الوصل وها التنبيه خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان الاسماء كلها اذا اقسم بها محذوفا منها
الواو يخفض من غير عوض ويرفع وفي لاها الله ذا بقطع الهمزة اي همزة الله واثبات الفها
وحذفها ووصلها اي وصل الهمزة بحذف الالف اي مع حذف الفها فيقال لها الله بوصل الهمزة
باللام وذلك لان التقا الساكنين هنا ليس على حده كما عرفت تعريفه في بحث المنادى لان الساكن
الاول وهو الف ها ليس من كلمة المدغم ومدها اي مد الالف من غير حذف جمعا بين الساكنين
على حدهما باعتبار ان ها التنبيه ولام التعريف كالجزء من الكلمة الله فيكون التقاء الساكنين في
بهذا الاعتبار على حدهما فيكون في ها الله لافعلن اربعة لغات هكذا قال ابن مالك في قوله
جزء المقسم عليه محذوف يتعلق به قوله وفي لاها الله عند الخليل اذ التقدير عنده لاها الله
للامر ذا والمقسم عليه للامر ذا وجزء منه وهو قوله للامر محذوف لكثرة الاستعمال فيه دون
غيره ولزام الجزان يقال لها الله اخوك على تقديرها الله لهذا اخوك لعدم كثرة الاستعمال فيه قال
قال ابن الحاجب في قوله نظر لان المقسم عليه على ما قاله في هذا الكلام مثبت لكن المعنى المستعمل
فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا باستقراء كلامهم وقال لو قيل ان ذا من جملة المقسم عليه
على معنى لا يفعل ذا ولا يكون ذا لكان مستقيما وعند الاخفش ذا من جملة القسم توكيدا له كانه قيل
ذا قسمي ومن ثمه اي ومن اجل ان ذا من جملة القسم يجاء بالمقسم عليه بعده اي بعد ذا نحو لاها الله
ذا لقد كان كذا ولو كان ذا مع المحذوف هو المقسم عليه لما جاز المجيء بمقسم عليه آخر لانه لا يجوز لقسم
واحد جوابان وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المقسم عليه الثاني تفسيرا للمقسم عليه المجمل اولا فلا يلزم

المحذوف والمذكور او تقول لقد كان كذا اثباتاً لقسم آخر مقدر فيكون هناك قسمان مع جوابهما احدهما
لا ها الله لا يفعل في اوثانيهما والله لقد كان كذا ولا في قولهم لاها الله بجوز ان يكون في ايذ وان يكون
للنفي على معنى ليس الامر كذلك بل هو استئناف مرة وا **ويجاب القسم لفظا** اي حال كون القسم ملفوظا **او**
تقديرا بما فيه معنى الطلب ان كان القسم للسؤال اي للطلب نحو بالله اخبرني وهل زيد قائم **وان**
كان القسم لغيره اي لغير السؤال **ففي الايجاب** يجاب **بان خفيفة او ثقيلة** نحو والله ان زيدا لقائم
وهي تختص بالجملة الاسمية **او** يجاب **باللام وموضعها** اي موضع اللام **المبتدا** نحو والله لزيد قائم
والفعل بدون التاكيد اي مع نون التاكيد على الافصح ان كان الفعل **مستقبلا مثبتا** فان الغالب اقترانه
باللام وتوكيده بالنون كقوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم اما اذا لم يكن الفعل مستقبلا بل حالا فانه يقترن
باللام دون النون لانها مخصوصة بالمستقبل كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم لتعلم ربي ان
بيتي واسع وقد تستغني بنون التاكيد عن اللام كقوله وهم الرجال وكل ملك منهم يجدن في رجب
وفي تضييق كما قد يستغنى باللام عن النون كقوله فلا وابي لنأتيها جميعا ولو كانت عرب وروم
وبعد اي يجاب باللام مع قد **لفظا او تقديرا ان كان الفعل ماضيا** مثبتا نحو والله لقد قام زيد
او لقام زيد وانما يجاب الايجاب بان واللام لانهما للتاكيد ولما اكد الجملة المقسم عليها اولا بالجملة القسمية
اكد ثانيا بدخول احدهما عليها او للربط بين الجملتين لاستقلال كل واحدة منهما بدون الاخرى
وفي النفي يجاب القسم **بما وان النافية ولا** نحو والله ما زيد قائم وان زيد قائم ولا يقوم زيد وذكر
لحصول غرض النفي **ويجوز حذفها** اي حذف لا **لفظا** لا معنى **من الجملة الفعلية** كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر اي لا تفتؤ وذلك لعدم اللبس لانه يدل على النفي حذف اللام وحذف نون التاكيد لان الفعل
المثبت لا بد فيه من احدهما كما عرفت فاذا لم يكن فيه علم انه غير موجب بخلاف الجملة الاسمية فانه
لا يجوز فيه حذفها لعدم ما يدل عليها فيها **وقد يحذف الجواب** اي جواب القسم **اذا اعترض القسم**
بين ما يدل على الجواب من المبتدا والخبر والشرط والجزاء نحو زيد والله قائم وان تاتني والله اكرمك **او تقدمه**
القسم **ما دل عليه** اي على الجواب نحو زيد قائم والله وذلك للاستغناء عن اعادته بما دل عليه **وقد يحذف**
الجملة

الجملة القسمية اي دل عليها ظرف من معمول الجواب المنفي كلا افعل كقوله عوض العائضين
ودهر الداهرين فان هذا الظرف لما كان لتاكيد النفي في الزمان المستقبل يدل على القسم
الذي هو ايضا للتاكيد تقديره اقسم بالله لا افعل عوض العائضين التقدير **او ان قام جير مقام**
الجملة القسمية نحو جير لا افعلن في الصحاح جير لا آتيك بكسر الراء يمين للعرب ومعناها حقا
وقال السيرافي يجوز كسر جير لانه يحلف به فيقع موقع الاسم المحلوف به وفتحه لخفته والقسم
يكثر فيه التخفيف واذا كان جير بمعنى حقا كان اسما وانما بني لموافقته لجير الذي هو حرف في اللفظ
واصل المعنى اذ معناه حرفا التحقيق والاثبات **او ان قام ذلك الظرف** الذي هو من معمول الجواب
المنفي حال كونه **مقطوعا عن الاضافة مبنيا على الضم متقدما على عامله مقامها** اي مقام الجملة القسمية
فانه قام بحذفها لتنيابه مقامها نحو عوض لا افعل فانه بمنزلة والله لا افعل **ويصير بالقسم جملتان**
احديهما جملة القسم وهي الجملة المؤكدة بها والثانية الجملة المقسم عليها وهي المؤكدة **في حكم جملة**
واحدة لانه انما جيء بالجملة القسمية لغرض الجملة الثانية فلا بد من ذكر الثانية معها **كالشرط** فانه
يصير جملتان بالشرط في حكم واحدة لانهما في المعنى كلام واحد لا يحصل الغرض الا بذكرهما جميعا
والجملة القسمية تقع اسمية نحو لعمرك لا افعلن اذ التقدير لعمرك قسمي **وفعلية** نحو حلفت بالله لزيد
قائم وكذا الجملة المقسم عليها تكون فعلية واسمية **والجملة الشرطية لا تقع اسمية** لان اداة الشرط
لا تدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا باستقراء الفهم بخلاف الجملة الجزائية فانها تقع فعلية واسمية
الا بعد لولا فان الشرطية الواقعة بعدها اسمية نحو لولا علي لهلك عمر قد عرفت الخلاف فيه
الحروف الاولى ان يقول الاحرف لان الموضع موضع قلة لكونها ستة احرف والحروف جمع كثرة
فكانه استعمل على سبيل المجاز **المشبهة بالفعل** التام المتصرف لفظا لكونها على ثلثة حروف
فصاعدا ومفتوحة الاواخر ومعنى لتضمنها معنى الفعل واستعمالها للزومها الاسماء كالافعال
ولحوق نون الوقاية بها كما تلحق الافعال ولها شبه خاص بالفعل المتعدي من حيث انها تقتضي طرفين
كما ان الفعل المتعدي يقتضي طرفين الفاعل والمفعول وذلك لان هذه الحروف انما وضعت لتحدث في الجمل

الحروف المشبهة بالفعل

معان لم يوجد فيها قبل دخولها عليها فعملت في الطرفين معكوسا اي عملت النصب ثم الرفع
ليكون معها كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على فرعيتها على الافعال في العمل لان الاصل تقديم الرفع
على النصب فيها **ان وان للتحقيق** اي لتحقيق مضمون الجملة وتاكيده الا ان ان بالكسر لتحقيقه
بلا تغيير في الجملة وان لتحقيقه مع قلب الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد **وكان للتشبيه** اي لان
تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا الاسد وقال الزجاج كان
للتشبيه اذا كان الخبر جامدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم او تقوم لان الخبر هو الاسم
ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه والجواب ان الخبر ليس بعبارة عن الاسم لان المعنى كانك رجل
قائم الا انه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر
صار الضمير في الصفة عائدا الى الاسم لا الى الموصوف فيقال كانك تقوم بخطاب تقوم وان كان الاصل
كانك رجل يقوم بالغيبة **ولكن للاستدراك** ومعناه دفع توهم يتولد من الكلام السابق مثلا اذا
قلت جاءني زيد كان متوهما يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة والمصاحبة فرفعت ذلك
التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ **يتوسطها بين كلامين متغايرين** بالنفي والاثبات **معنى** سواء كان مع التغاير
المعنوي التغاير اللفظي ايضا كالمثال المذكور او لا نحو فارقني زيد لكن عمرا حاضر من التغاير المعنوي
قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم لان المعنى ما اراكهم كثيرا لتفشلوا
ولكن سلم اي عصمكم وانعم عليكم بالسلامة من الفشل والتنازع وذلك لان الاراءة سبب لانتفاء التسليم
فيكون انتفاء الاراءة سببا للتسليم لان نفي السبب سبب لنفي المسبب فحذف السبب واقيم المسبب مقامه
قيل لا تغاير بين ما قبلها وما بعدها لان كل واحد منهما منفي اما الاول فلان لو للانتفاء واما الثاني فلانك
قدرته منفيا قلنا المفهوم من الاول هو الاثبات المفروض والاثبات المفروض اثبات وتحقيقه
ان لو منطوقا ومفهوما وبمنطوقه يدل على الاثبات كما سيجيء بيانه ستوفي ان شاء الله تعالى
وليت لانشاء تمني الممكن او المستحيل لانها لانشاء محبة حصول الشيء سواء يترقب حصوله او لا ولذا
يقع في الممكن والمستحيل **وقد يدخل ليت على ان المفتوحة** نحو ليت ان زيدا قائم والخلاف فيه كالخلاف في علمت
ان

ان زيدا قائم في ان مع معموليها بتسد اسم ليت وخبرها من غير حذف خبر او يكون مع معموليها
اسمها والخبر محذوف **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب الجزئين **بتقدير فعل من
التمني** فكانه قيل اتمنى زيدا قائما **واجاز الكسائي** ليت زيدا قائما **بتقدير كان** على معنى ليت
زيدا كان قائما **وتمسكهما** اي تمسك الفراء والكسائي **برواجعا** في قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا
بنصب الجزئين **ضعيف لاحتمالها للحال** اي لاحتمال رواجعا ان يكون حالا **من الضمير المقدر في
خبرها** اي خبر ليت الراجع الى الايام **المحذوف** ذكر الخبر **الذي هو لنا** التقدير يا قوم ليت
ايام الصبا لنا اي حاصلة لنا حال كونها رواجعا والعامل فيها خبرها ويجوز ان يكون العامل فيها
معنى التمني وذلك لان الحال يعمل فيها معنى الفعل وعلى هذا يكون حالا من الايام لا من ضميرها واذا جاز
ان يحمل نصب رواجع على ما ثبت نظيره في كلامهم لا يجوز ان يحمل على ما ليس نظيره هذا مع ان
اعمال معنى الحرف مرفوض عندهم الا ترى انهم لا يقولون ما زيدا بمعنى نفيت زيدا واضمار كان لا يجوز
الا فيما اشتهر استعماله فيه لكون الشهرة دليلا عليه كما في قولهم ان خيرا فخير **ولعل لانشاء توقع ممكن**
لا وثوق بحصوله **مرجو** نحو لعلك تعطينا او مخوف نحو لعل الموت الساعة واضطرب اقوالهم في لعل
الواقعة في القرآن لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله عليه تعالى تعالى الله عن ذلك والحق ما قال سيبويه
ان الرجاء والاشفاق متعلقان بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان معناه اذهبا انتما على
رجائكما ذلك من فرعون **وقد يجر بها** اي بلعل في رواية الفراء والسيرافي كقوله فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب **واشربها** اي بلعل **معنى
ليت** اي جعل لعل بمعنى ليت **من قرا فاطلع** بالنصب من قوله تعالى قال فرعون يا هامان
ابن لي صرحا لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى وذلك لانها الاكثر
في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو لازم لمعنى التمني اجريت مجرى التمني فينصب الفعل المضارع
الواقع بعدها اذا كان مصدرا بالفاء باضمار ان كما ينصب بعد ليت باضمارها وقيل انها استعمل لعل
في هذه الاية بمعنى ليت لان فرعون كان يدعي ان البلوغ الى اسباب السموات مرجو له فنكس بلفظ لعل

قال بعض الشراح لكنه شاذ وكان الجر لقصد الحكاية كان قائلا قال هل قريب من ابي المغوار فقال ذكره جلبي

وكان ذلك محالا ولعل لا يستعمل في المحال وانما يستعمل فيه ليت فصار لعل بمعنى ليت واجاز الاخفش
دخولها اي دخول لعل على ان المفتوحة قياسا على ليت فكما يجوز ليت ان زيدا قائم يجوز
لعل ان زيدا قائم وهذا ضعيف اذ ليس معه الا مجرد القياس واللغة لا تثبت قياسا والمصدرية
ان المفتوحة لا تقع مع معموليها في تقدير المصدر ولاجل استحقاق البواقي وهي ان وكان وليت ولعل
ولكن الصدر اما الثلثة المتوسطة فلانها للانشاء كما عرفت والانشاء يقتضي الصدر واما الطرفان
فلانهما لابتداء الكلام لم يتقدمها معمولها اي معمول هذه الستة عليها لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليهما م
عليه وما يستحق صدر الكلام لا يتقدم ما في حيزه ولكن يتعلق الجار والمجرور ونحوه بعد تكسر جملة
ان المكسورة وسواء جملة المكسورة ما لا نافيها ان معنى كالجملة الاسمية الموجبة لا المنفية فان
ان منافية لها لانها لتحقيق الاثبات لا لتحقيق النفي ولا يزاحمها ان تصدرا كما تزاحمها الجملة (اي لا تعارضها)
الاستفهامية لان لان لصدر الكلام وللاستفهام ايضا صدر الكلام وانما قال ذلك لانها تدخل على كل
جملة اسمية وانما يدخل على اسمية موجبة خبرية غير مصدرة بما يقتضي صدر الكلام تبقى جملة المكسورة
على الاستقلال ولا تغير ان معناها وانما هي مؤكدة مضمونها ويكون يتعلق الجار والمجرور والمقدر بقوله
بعد تفتح جملة ان المفتوحة على تقدير المفرد اي بجعل ان المفتوحة مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم
المفرد وهو المصدر الحاصل من معنى خبر الجملة المضاف الى اسمها فيكون تقدير عجبت ان زيدا قائم عجبت
قيام زيد وتقدير انك زيد زيديتك فان ياء النسبة مع تاء التانيث اذا الحقت آخر الاسم افادت معنى المصدر
وتقدير ان زيدا في الدار حصول زيد في الدار وتقدير قوله تع ذلك بانهم قوم لا يفقهون بانتفاء فقههم والحاصل
انه يفتح ان في كل موضع يؤول هي ومعمولها بمصدر وانما لم تقل بالمفرد احترازا عن نحو قوله انا الله وبعض
القوم يحسبنا انا بطارد وفي ابطالها سرع فان ان فيه واقعة موقع مفرد مع ان فتحها ممتنع لامتناع قيام
المصدر مقامها تكسر ان في الابتداء سواء كان في اول الكلام نحو ان زيدا قائم او كان في واسطة لكنه ابتداء كلام
آخر واستيناف كقوله تع ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفي الصلة لان الصلة انما يكون جملة مستقلة
نحو قوله تع وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه وفي جواب القسم لان جوابه جملة مستقلة نحو والله ان زيدا قائم و

وبعد ما دخل في حيزه لام الابتداء نحو والله يعلم انك لرسوله فان حق اللام في صدر الكلام لكونها لام الابتداء
فتح باب علمت من العمل ولما لم يتول عمل في الجملة رجعت الجملة مستقلة كما كانت قبل دخول العامل
واذا دخلت ان على الجملة المستقلة وجب الكسر وبعد واو الحال كقوله تع وان فريقا من المؤمنين لكارهون
لان واو الحال انما يدخل على الجملة المستقلة وبعد القول لان مقول القول لا يكون الا جملة محكية مستقلة
العري عن الظن فانه لو كان بمعنى الظن على ما هو مذهب بني سليم تفتح ان بعده وعن التعلق به اي لفظ
به يتعدى بالباء وانما يقع بعد الجار المفتوحة لا المكسورة ذي الا تاكيد تكسر ان بعد القول بمعنى التعلق لان
المراد ههنا القول الذي هو اللفظ لا الظن وبعد حتى التي يبتدا بعدها الكلام نحو القولة بكل حتى ان زيدا
يقوله وان كان حتى عاطفة او جارة فتحت ان لان العاطفة انما يكون بعطف المفرد على المفرد وكذا الجارة انما تجر
المفرد نحو عرفت امورك حتى انك صالح لانه في تقدير حتى صلاحك وبعد حروف التصديق نحو نعم ان زيدا قائم
وبعد حروف الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وتفتح ان حال كونها فاعلة مع معموليها نحو بلغني انك قائم
ومفعولة نحو عجبت انك قائم ومبتداءة نحو عندي انك قائم لان هذه الاشياء لا يكون الا مفردا ومضافا اليه
نحو فعلت كذا كراهة انك قائم لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وان جاز ان يكون جملة نحو عجبت من
يوم خرج زيد ولزم ان يكون جملة نحو اجلس حيث ان زيدا جالس فان حيث لا يضاف الا الى الجملة لكن
فتحت ههنا نظرا الى ان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وحيث جاز التقديران اي ابقاء الجملة على
الاستقلال وجعلها في تقدير ما هو في حكم المفرد جاز الامران اي الكسر والفتح كاول ما اقول اني احمد
الله بالفتح على خبر الاول اي يكون اني احمد الله بالفتح خبرا واول ما اقول مبتدا ان جعلت ما موصولة
او موصوفة على معنى اول الشيء الذي اقوله او اول شيء اقوله الحمد لله كما تقول اول ما اشتري اي خارج لمنزلة
اول ثاني الخروج ويجوز على تقدير الفتح ان يكون ما مصدرية ايضا على معنى اول قولي اي اقوالي حمد الله فيكون
قد اخبر عن المصدر بالمصدر ولا يتعلق القول على هذا المحكي لفظا وانما يتعلق القول بالحمد في المعنى ويصدق
في هذا الكلام على كل لفظ تضمن حمدا ولا يختص بهذه العبارة في قوله ان جعلت ما موصولة او موصوفة نظر
وبالكسر اي بكسر ان على الحكاية اي حكاية الجملة بعد القول قال ابن مالك لا يصدق هذه العبارة بهذا القصد

على جملة بغير هذا اللفظ الذي وله اني و الخبر لقوله اول ما اقول محذوف على معنى اول قولي هذا الكلام
وهو اني احمد الله ثابت فاول مبتدا وثابت خبره واني احمد الله جملة محكية بعد ما هو بمعنى القول على معنى القول
الاول من الاقوال وهو اني احمد الله ثابت وانما قال ان جعلت ما مصدرية لان ما على تقدير حكاية الجملة لا يكن
ان تجعل موصولة ويكون بمعنى اول مقولي اني احمد الله لان الحكاية انما تاتي بعد القول دون ما في حكم القول وهذا المصدر
مذهب ابي علي وتبعه عبد القاهر والزمخشري ويجوز ان يكون ايضا اول قولي اني احمد الله فيكون اول
قولي مبتدا و قولي خبره واني احمد الله جملة محكية للخبر المحذوف و على هذا اي على تقدير حكاية الجملة ليس
القول عين المقول فانك اذا قلت قلت زيد منطلق ليس زيد منطلق بمعنى المصدر بل هو بمعنى المفعول اي
المقول الخاص وذلك لان زيد منطلق بيان للمقول وتفسير له لا بيان لكيفية نفس القول الذي هو الحدث الواقع منك
ولو كان بيانا له لكان من صفاته لكونه سريعا وبطيئا وحسنا وقبيحا بخلاف قولك قلت قولا فانه مفعول
مطلق لا مفعول به حتى يلزم على تقدير حكاية الجملة وحذف الخبر كما هو مذهب ابي علي فساد من جهة المعنى
ذكره بعض الحذاق وهو ابن الحاجب فانه اعترض على ابي علي وقال ان المحكي بعد القول هو عين القول
الا يرى ان قولك الحجبي قول زيد ان عمرا منطلق فالذي الحجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واذا كان عينه
صار التقدير اول اني احمد الله ثابت واول لكونه افعل التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه واول هذا القول
باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان فيكون المعنى على هذا تلفظي بهمزة ان او باني ثابت وهو غير مقصود
للمتكلم من هذا الكلام وانما قصد الاخبار بان اول اقوالي احمد الله وعلى ما حققنا من ان المقول غير عين
القول يندفع الفساد المذكور لانه لا يصير التقدير على هذا التقدير اول اني احمد الله حتى يلزم الفساد وتوجه
الاعتراض علينا انما يلزم ذلك ان لو كان اني احمد الله مقول المضاف اليه للاول وليس كذلك لانه متعلقه وانما هو
مقول المضاف ومنشا الغلط من استعمال لفظ القول بمعنى المصدر وبمعنى المقول على معتقد ابن الحاجب يكون
على تقدير كسر ان اقوالي ايضا فالى اقوالي متعلقه منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو اقوالها وهو اني احمد الله اوله
على معنى الجملة التي تكلمت بها هذه الجملة ولا حاجة الى حذف الخبر ونظيره قوله صلى الله عليه افضل ما قلته انا
والنبيون من قبلي لا اله الا الله وعلى هذا يكون ما مصدرية ويجوز ان يكون موصولة ايضا على معنى اول مقولاتي منذا

هذا الكلام وهو اني احمد الله كما تقال اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم ومما جاز فيه الامران ما وقعت
بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه فالكسر على جعل ما بعدها جملة غير مأولة بمصدر وتقدير من
يكرمني فانا اكرمه والفتح على جعله في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اي فاكرامي له ثابت
او بالخبرية والمبتدا محذوف اي فجزاؤه اني اكرمه والاول اولى لسلامته من الحذف وفي التنزيل كتب
على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم بفتح الاولى
وكسر الثانية عن نافع وبفتحهما عن ابن عامر وبكسرهما عن الباقين و يعطف عطف على قوله يكسر اي
لكون جملة المكسورة تبقى على الاستقلال يعطف على اسم لكن و على اسم ان المكسورة لفظا او المكسورة
حكما وان كانت مفتوحة لفظا كما سيجيء بالرفع حملا على محل اسمها وذلك لانهما لعدم تغييرهما معنى
الجملة كان اسمهما المنصوب في محل الرفع لانهما كالحروف الزائدة التي لا تفيد الا التاكيد فجعلا كالعدم و يعطف
على محل اسمهما بالرفع نظرا الى انه كان مرفوعا قبل دخولهما ودخولهما كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب
بقي محله مرفوعا وليس هذا العطف من عطف المفردات كما ظن وانما هو من عطف الجمل ولذا لم يستعمل الا بعد
تمام الجملة او تقدير تمامها ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام اولى لان وصل المعطوف
بالمعطوف عليه اولى من فصله ولجاز رفع غيره من التوابع عند المحققين منهم واعلم ان بعض النحاة منهم
المصنف قال ان المعطوف عطف على محل اسم ان وحده وقال بعضهم انه عطف على محل ان واسمها
بعد مضي الخبر اي خبر لكن وان لفظا نحو فارقني زيد لكن عمرا حاضر وبكر وكقوله ولكن عمي الطيب الاصل والخال
ونحو ان زيدا قائم وعمرو وكقوله ان النبوة والخلافة فيهم والمكرمات وسادة اطهار ويجوز العطف بالرفع
على الضمير المرفوع بالخبر مع التاكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع
هذه الاحرف وجوز الفراء والزجاج والجرمي حمل بقية التوابع سوى البدل على محل اسم ان بالرفع متمسكين
بقوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فانهم جعلوا علام صفة لربي حملا على محله او بعد مضي
الخبر تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم على تقدير حذف الخبر من الاول واما المكسورة حكما فنحو علمت ان زيدا منطلق
وعمرو فان المصنف وكذا ابن الحاجب جعلا ان المفتوحة الواقعة مع معموليها بعد علمت في حكم ان المكسورة

[illegible]

[illegible]

لان انّ مع معموليها فيه بتاويل الجملة لكونهما معها بتقدير اسمين لانهما معهما سادّة مسدّ المفعولين كان
انّ المكسورة مع معموليها بتقدير اسمين المبتدا والخبر فصح ان يعطف على محلها كالمكسورة صريحا ولذا اورده
سيبويه في هذا الباب قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق مستشهدا به على العطف بالرفع على محل
المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول فاصلا الى ان المعنى فاعلموا انا بغاة وانتم بغاة وذلك حكم المكسورة صريحا
فلولا انها في حكم المكسورة صريحا لما صح ذلك هذا حكاه وتبعه المصنف في ذلك وفيه نظر لانه لا يلزم من
قيام انّ المفتوحة مع معموليها مقام المفعولين ان تكون كالمكسورة مقام الجملة لانا نقول بعد تسليم انّ ما
في حيزها بتقدير اسمين انّ الاسمين بتقدير المفرد فعلمت انّ زيدا قايم بتقدير علمت زيدا قايما وهو
بتقدير علمت قيام زيد ونقول انفتاح ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي معه من اول الامر بتقدير
مفرد مع انه لا دليل في البيت على العطف على محل اسم انّ لاحتمال ان يكون العطف باعتبار عطف الجمل بعضها على
بعض بان يكون خبر قوله انا محذوفا اي انا بغاة وقوله انتم بغاة جملة معطوفة على الجملة الاولى او يكون
او يكون خبرا انا قوله في شقاق وقوله انتم بغاة جملة اعتراضية بل الاولى ان يقال في توجيه ذلك انّ مع معموليها
في حكم الجملة المستقلة لاشتمالها على المحكوم عليه والمحكوم به ولذا يجب الكسر فيها اذا دخل اللام في حيزها نحو
علمت ان زيدا لقايم ولا يجوز الكسر ولا دخول اللام في نحو اعجبني انّ زيدا قايم لانها في حكم المفرد من كل وجه
ولذا عطف قوله ورسوله من قوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر انّ الله بريء من المشركين
ورسوله على محل اسم انّ المفتوحة لان الاذان بمعنى الاعلام وانما اشترط مضي الخبر لئلا يتوارد المؤثران
على اثر واحد لو قيل انّ زيدا وعمرو قايمان برفع عمرو لان العامل في خبر المبتدا عند البصرية هو الابتداء وفي
خبر انّ انّ فيكون قايمان مرفوعا بانّ لكونه خبر انّ وبالابتداء لكونه خبر عمرو وهو مبتدا فيلزم عمل
عاملين مختلفين في معمول واحد وذا لا يجوز لان العامل عندهم كالمؤثر ولا يجوز ان يصدر من مؤثرين
مستقلين اثر واحد والا لزم ان يكون حالة احتياجه الى كل واحد منهما مستغنيا عنه وعند المبرد والكسائي
جاز العطف على محل اسمهما قبل مضي الخبر ايضا لان العامل عندهما في خبر انّ لكن عاملا في خبر المبتدا فلا يلزم
على قولهما اعمال عاملين في معمول واحد والفراء يجوز العطف على محل بقية الاحرف بالرفع واستدل بقوله يا ليتني وانت

يا

يا لميس في بلد ليس بها انيس وهذا عند غيره مأول بكونه في تقدير يا ليتني وانت معي على
انها جملة حالية من اسم ليت وخبرها ويدخل لام الابتداء عطف على قوله تكسر اي لكون جملة
المكسورة تبقى على الاستقلال لا لاجتماع لام الابتداء الحروف المشبهة بالفعل غير لكن الا انّ
المكسورة لكونها للتاكيد والتحقيق كان اللام لكن حقها ان يدخل في صدر الكلام لاقتضائها
الصدر لكن لما كان معناهما هو معنى انّ سواء وكلاهما حرف ابتداء كرهوا ان يجمعوا بينهما
لامتناع اجتماع حرفين بمعنى واحد فقصدوا ان لكونها عاملة والعامل اولى بالتقدم
واوقعوا اللام بعدها وهذا الايقاع على ثلثة اقسام واشار اليها بقوله على اسمها ان
تاخر الاسم عنها اي عن انّ وذلك بان تقدم على الاسم ظرف هو الخبر نحو انّ علينا للهدى
او ظرف هو متعلق الخبر نحو انّ في الدار لزيدا قايم وانّ فيك لزيدا راغب ولو قال بدل قوله ان تاخر
عنها ان فصل بينهما بظرف لكان اولى لان الاسم في نحو قولنا انّ زيدا قايم متاخر عن انّ مع انه لا يجوز
دخول اللام عليه لئلا يلزم ما فرّ من اجتماعهما ويدخل على خبرها ان لم يليها اي ان لم يل الخبر
انّ نحو انّ زيدا لقايم اما اذا يليها نحو انّ في الدار زيدا فلا يجوز دخول اللام عليه لما ذكرنا الان
ولو قال بدل قوله لم يليها ان وقع في موقعه لكان اولى لان الخبر في نحو انّ زيدا لطعامك آكل وفي
نحو انّ في الدار لزيدا قايم وفي قوله تعالى انّ هذا لهو القصص الحق لم يليها مع انها لا يجوز دخول اللام
عليه لئلا يبطل بالكلية حقها من اقتضاء التصدر ويدخل اللام على معموله اي معمول الخبر ان تقدم
اي ان تقدم المعمول الخبر كما ذكرنا من المثال واما اذا تاخر عنه فلا يدخل عليه اللام فلا يقال انّ زيدا
آكل لطعامك لما ذكرنا الان وكان عليه ان يقول ان تقدمه وتاخر عن الاسم لانه لو لم يتاخر عن الاسم نحو
انّ في الدار لزيدا قايم لم يجز دخول اللام عليه ولذلك الحكم في لكن من دخول اللام على اسمها او خبرها
او متعلق خبرها على ضعف عند الكوفية لانها لا تغير معنى الابتداء كانّ خلافا للبصرية فانهم قالوا
انّ حق اللام ان لا تجامع الا المكسورة لسبقها معها في التصدر الذي هو مرتبتها لكن جامعها لشدة
مناسبتها لها معنى لانها للتاكيد كانّ فالحاصل انّ عدم التغيير معنى الابتداء ليس هو وحده لدخول اللام

بل

بل هو مع كمن اللام مثل ان فى التوكيد ولا تاكيد فى لكن وانما لكن فلم يناسبها فى معنى التاكيد
مع افتقارها الى سابق واستغناء اللام منه فلا يجوز ان يجامعها اللام والا لزم اسقاطها
عن مرتبتها لمجامعتها اياها مع ان لكن للاستدراك وهو مستغن عن التاكيد ونحو ولكنى من حبها
لعميد متاول بان الاصل فيه لكن اننى لحذف الهمزة وادغام نون لكن فى نون اننى بعد حذف
احدى نونيه ولذا يوقف عليه بالالف كما يوقف على انا به ولا تقول ان المصطلح هو واخى مختصمان
على تثنية المختصم او على افراده ونصب الاخ على المفعول معه او على العطف على اسمها اى على لفظ
اسم ان وهو المصطلح او رفعه اى رفع الاخ عطفا على فاعل الاسم وهو الضمير المستكن فى المصطلح
العائد الى اللام الموصول فيه او على محله اى محل اسم ان الا بمعطوف آخر دون اخى على لفظ المصطلح
بان يقول ان المصطلح هو واخى وعمرو المختصمان على ان يكون عمرو معطوفا على لفظ المصطلح ومختصمان
خبر عنهما ولا فساد فيه من وجه والا بل بالمعطوف الآخر لم يسد الكلام اية من الكلام سلكت وهى
على ما ذكر قبل اربع جهات نصب اخاه ورفعه على التقديرين تثنية الخبر وتوحيده لما لا يخلو هذا
الكلام من فساد واحد او اكثر فانه لو قيل ان المصطلح هو واخاه مختصمان فان كان اخاه معطوفا على
لفظ المصطلح وهو الاجود لان اصطلح لكونه بمعنى تصالح يقتضى فاعلين وان كان مفعولا معه لزم فساد آخر
وهو تثنية الخبر مع انه خبر عن المصطلح وحده لان الغرض ان اخاه مفعول معه ولو قيل ان المصطلح هو
واخاه مختصم فان كان اخاه معطوفا على لفظ المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم ويلزم ايضا
توحيد الخبر مع التعدد فى الاسم وان كان مفعولا معه لزم توحيد فاعل المختصم دون فاعل المصطلح لان
المفعول معه معنى فاعل ولو قيل ان المصطلح هو واخو مختصمان فان كان اخو معطوفا على المستكن فى المصطلح
لزم توحيد الاسم مع تعدد الخبر وان كان معطوفا على محل المصطلح لزم العطف على محل اسم ان قبل مضى
الخبر مع فساد آخر وهو توحيد فاعل المصطلح ولو قيل ان المصطلح هو واخو مختصم فان كان اخو معطوفا
على المستكن لزم توحيد فاعل المختصم وان كان معطوفا على محل المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم
واذا خففت الحروف المشبهة بالفعل بحذف النون المتحركة لاجتماع النونين سوى ليت ولعل فانهما لا تخففان لعدم
لعدم اجتماع النونين فيهما يجب الغاء لكن لانها بالتخفيف خرجت عن مشابهة الفعل المباينة لفظها
لفظ الفعل ودخلت فى مشابهة لكن العاطفة فى اللفظ والمعنى فاجريت مجراها فى ترك العمل ولا يجوز اعمالها
الا عند الاخفش ويونس ولا شاهد لهما ويجب اعمال ان المفتوحة فى ضمير شان مقدر كما ذكرنا بيانه
ذلك فى بحث المضمر وقوله على الاعم اشارة الى شذوذ اعمالها فى غير ضمير شان مقدر كقوله فلو انك
فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق واعلم انه يلزم ان يكون الاسم المقدر ضميرا ولا يلزم
كونه ضمير الشان كما زعم المصنف وغيره بل اذا امكن عوده على حاضر او غائب معلوم فهو اولى
ولذا قال سيبويه فى مثل قوله ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا كانه قال عز وعلا انك قد صدقت
الرؤيا ويجوز الغاء ان وهو الاغلب لفوات الشبه اللفظى بالتخفيف من كونها على ثلاثة احرف مفتوحة
الآخر كقوله تعالى وان كل لما جميع ويجوز اعمالها لبقاء الشبه المعنوى كقوله وان كلا لما ليوفينهم فيمن
قرا مخففة والغاء كان على الافصح كقوله وتحيد مشرق اللون كان ثدياه حقان وقد جاء
الاعمال وروى فى قوله فيوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم النصب على
الاعمال والرفع على الالغاء والجر على زيادة ان واعمال الكاف ويجوز دخول الكل اى لكن وان وان
وكان عند تخفيفها على الفعل نعم يجب ان يكون فعل المفتوحة المتعلقة هى به من افعال التحقيق
وما هو جار مجراها للمناسبة بين المخففة وبينها على ما ذكرنا بيان ذلك فى بحث الفعل المضارع وليس
المراد من فعل المفتوحة هو الفعل الداخلة هى عليه وان كان لفظ الكتاب يوهم لانها تدخل على الفعل سواء
كان من افعال التحقيق او لا وسواء كان من دواخل المبتدا او لا كما يجى فى الامثلة باحد الحروف اى يجب عند
دخول ان المخففة على الفعل ان يكون مع احد الحروف الاربعة من حرف النفى نحو لا ولن ولم وما كقوله
تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم قولا وايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وعلمت ان لم يقم وما قام وحرف
التنفيس كالسين وسوف كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وحرف التقريب كقد كقوله تعالى ونعلم ان
قد صدقتنا عوضا اى انما يجب ان يكون مع احد هذه الحروف للعوض عما ذهب اى من ان المخففة من
احد النونين ولهذا سماها النحاة حروف التعويض وفرقا اى للفرق بينهما اى بين ان المخففة وبين ان

مكسورة

قوله باحد الحروف يكون حالا من المفتوحة اى حال كون الفعل الداخل عليها من افعال التحقيق متلبسة باحد الحروف وجه تصحيح للكلام وان كان فيه

الناصبة من اول الامر فان هذه الحروف لاتمنع من ان المصدرية ومن الفعل لانها مع الفعل بتاويل المصدر
فلا ينفصل منها وبين ما تؤثر فيه لضعفها باحد هذه الحروف ابلا فانها الكثير دور انها في الكلام تدخل
في مواضع لاتدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا وقعت لا بعد المخففة لايلتبس بالناصبة لوجوب ان تكون
قبل المخففة فعل من افعال التحقيق واما لم يكتف للفرق بمجرد وقوع ان المخففة بعد فعل من افعال التحقيق
لان وقوعها بعد انما يفيد اولوية كونها مخففة ولا يقتضي وجوب كونها مخففة كما ذكر في بحث المضارع
وانما يجب احد هذه الحروف اذا كان الفعل الداخلة هي عليه متصرفا غير شرط ولا دعاء وذلك لانه لو كان غير
متصرف لاحتاج الى احد هذه الحروف لعدم التباسها بان الناصبة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل
المصدر ولا مصدر لغير المتصرف نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وكذا لو كان شرطا لاحتاج
اليه لان ان الناصبة لاتدخل على الجملة الشرطية لانها مصدرية وان الشرطية لاتقدر بالمصدر كقوله تعالى
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب وكذا لو كان دعاء لاحتاج اليه كقوله تعالى والخامسة ان غضب
الله وكذا ايضا لاحتاج اليه لو دخلت على الاسم نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل لان الناصبة لاتدخل
على الجملة الاسمية وانما تدخل على الفعلية المأولة بالمصدرية فعلى هذا كان عليه ان يقول بعد قوله باحد
الحروف اذا كان فعلها الداخلة هي عليه متصرفا غير شرط ولا دعاء ويجب ان يكون فعل المكسورة
الداخلة هي عليه لا المتعلقة هي كما في المفتوحة من دواخل المبتدا ونواسخها كباب كان وعلم نحو قوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وانما يجب ذلك لان اصل المكسورة ان تدخل على المبتدا والخبر
فاذا فقد هذا الاصل اشترط ان لا تفوت الدخول على ما يقتضي المبتدا والخبر لرعاية اصلها بحسب الامكان
عند البصرية خلافا للكوفية فانهم اجازوا دخولها عند التخفيف على الافعال كلها سواء كان الفعل
من دواخل المبتدا او لا متمسكين بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وبقولهم
ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه مع اللام الفارقة بين ان المخففة وان النافية اي انها اذا دخلت على الفعل
يجب دخول اللام على ما هو خبرها في الاصل للفرق واما اذا لم يدخل عليه فقال سيبويه انها ان كانت عاملة لم تلزمها
اللام وقال ابن مالك انما يلزم اللام مع الالتباس بالنافية حيث لم يظهر الاعراب في اسمها لكونه مبنيا او معربا بالاعراب

باعراب تقديري وقال ابن الحاجب اللام لازمة في خبرها مع الاهمال للفرق ومع الاعمال للطرد
وهذه اللام عند ابي علي واتباعه لام غير لام الابتداء وانما جئ بها للفرق لانها لو كانت لام الابتداء
لما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما وقيل انها لام الابتداء وانما لم يلزم التعليق
في باب علمت لو كانت هذه اللام لام الابتداء نحو قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين لانها انما
دخلت على المفعول الثاني فلما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلابد من نصب الثاني وان دخله
اللام واجاب المصنف عن تمسك الكوفية بقوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك من النوادر
والشواذ فلا اعتبار بهما حروف العطف وهو في اللغة الرد الواو والفاء وثم وحتى
لجمع هذه الاربعة بين المتبوع والتابع في النسبة بالحكم عليهما نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما
القيام او بالحكم بهما نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد او لحصول النسبتين فيهما نحو قام زيد
وقعد عمرو اي حصل قيام زيد وقعود عمرو فانه لولا العاطف هنا لتوهم ان الاول سهو وغلط والثاني
تدارك له فالعاطف ازال هذا الاحتمال وحقق ان المضمونين واقعان فالواو لمطلق الجمع بلا ترتيب بين
المتبوع والتابع فان قولك قام زيد وعمرو لايدل على ان حصول القيام منهما في زمان واحد او على ان حصوله
من زيد قبل حصوله من عمرو او بالعكس بل هذه الاحتمالات الثلث حاصلة فيه في الموجب وان كان لا في
الوجه من احد هذه الاحتمالات واما في غير الموجب نحو ما قام زيد وعمرو فهو في الظاهر نفي الاحتمالات الثلث
اي لم يقوما لا في وقت واحد ولا مع الترتيب وان اردت نفي بعض منها دون بعض فلابد من التقييد
بما يدفعه كما تقول في نفي الاحتمال الاول ما قام زيد وعمرو معا وفي نفي الثاني ما قام زيد اولا وعمرو ثانيا وفي
نفي الثالث ما قام زيد ثانيا وعمرو اولا واعلم انه يجوز ان يعطف بالواو بعض متبوعها عليه تفضيلا
كقوله تعالى ورسله وجبريل وميكال وان يعطف بها عامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد كقوله تعالى
والذين تبوؤا الدار والايمان فانه منصوب بفعل اعتقدوا واعتنقوا وهو معطوف على تبوؤا وجاز ذلك لان في
اعتقدوا وتبوؤا معنى لازم واستصحب كجعلنا اي ان الواو لاتفيد الترتيب كقوله تعالى فجعلنا عاليها
سافلها وامطرنا فان الامطار مقدم على الجعل وفعله بلا ترتيب اشارة الى ان الترتيب ليس بشرط
اي على جعل الاعالي اسافل وهذا رواية وهب بن منبه

لا الى ان عدم الترتيب شرط **والفاء للجمع به** اى بالترتيب **مع تعقيب** ففي عطف المفرد على المفرد
في غير الصفات المتعاقبة على متحد الموصوف يفيد ان ملابسة المعطوف لمدلول عامله بعد ملابسة
المعطوف عليه به بلا مهلة نحو جاء زيد فعمرو وكقولهم في صلوة الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه واما
في الصفات المتحدة الموصوف فانما تفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات نحو جاءني زيد الآكل فالنائم
اى الذى ياكل فينام وفي عطف الجملة على الجملة يفيد ان مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة
التى قبلها بلا مهلة نحو قام زيد فقعد عمرو وكقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان تمام اخضرار الارض وان كان متراخيا عن الانزال بزمان طويل الا انه لا مهلة بين الانزال وابتداء
الاخضرار وقد يفيد في عطف الجملة ترتب الثانية على الاولى في الذكر فاستغنى بترتب اللفظ عن ترتب المعنى
نحو قوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر مدح الشيء يصح بعد
جرى ذكره وكذا ذكر ذمه كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
وكذا ذكر تفصيل الشيء يصح بعد اجماله كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا فان تبييت
الناس تفصيل للاهلاك وكذا ذكر الاخص بعد الاعم في تعريف الامكنة نحو دارى ببغداد فالكرخ
فان قلت الفاء في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل لا تفيد التعقيب والا لزم دخول بين على غير متعدد وهي الدخول فقط ولو لم يكن التعقيب لكان
دخوله على الدخول وحومل وبه يستقيم الكلام لانه حينئذ يكون منزلا بين الدخول وحومل فاجاب عنه
بقوله **بين الدخول فحومل على ان اكنافه** اى اكناف الدخول ومنازله لانه موضع متسع مشتمل على
منازل فجاز دخول بين على الدخول باعتبار اكنافه ومنازله ويكون المعنى بين اكناف الدخول بحذف المضاف
ومن ثمه اى ومن اجل افادتها التعقيب بلا مهلة **استعملت** الفاء العاطفة **للسببية** لان السببية
تفيد ايضا التعقيب من غير مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام نحو الذى يطير فيغضب
زيد الذباب ولا يحتاج هنا المعطوف على ما يجب فيه الضمير الى الضمير وان كان بدل الفاء هنا الواو
لم يجز لان ما في الفاء من السببية يجعل ما بعدها وما قبلها كلاما واحدا الا ترى انه لو ترك الفاء
يطير

يطير فيغضب زيد الذباب بمنزلة الذى ان يطير يغضب زيد الذباب ومثل هذا التقدير ليس مع
الواو **والربط** اى استعملت للربط **بين الشرط والجزاء** حيث لم يكن الجزاء مرتبطا بذاته بالشرط
نحو ان جئتني فانت مكرم **وثم للجمع به** اى بالترتيب **مع مهلة** وتراخ كقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب
وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فان المراد من الاهتداء دوامه ولا شك ان دوام الاهتداء بعد الايمان
بمهلة وان كان حصوله قبل الايمان او مع الايمان وقد يجيء لمجرد التعقيب في الذكر سواء كان بين
المتبوع والتابع تراخ ومهلة اولا وسواء كان الثاني بعد الاول بزمان اولا نحو قوله ان من ساد
ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن
اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص من سيادة ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد
وقد يجيء في الجمل لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها نحو قوله تعالى وجعل الظلمات والنور
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون **ولهذا** الذى ذكر من ان ثم للمهلة **قيل** والقائل سيبويه **في المردود**
في مررت به ثم بها مروران لتراخي احد المرورين عن الاخر وانقطاعه بتخلل التراخي **وفي الفاء**
نحو مررت به فبها **مرور** واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول **وحتى للجمع به** اى بالترتيب **مع اشتراط**
كون المعطوف جزءا من المعطوف عليه ليفيد المعطوف **فضلة** ان كان المعطوف بها افضل من
باقي اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء **او دناءة** ان كان المعطوف بها ادون من
باقي اجزائه نحو قدم الناس حتى المشاة وقد اجتمعت الغايتان في قوله قهرناكم حتى الكماة وانكم لتخشوننا
حتى بنينا الاصاغر فحتى يفيد ان المعطوف بها هو الجزء من المعطوف عليه الغاية في القوة او الضعف
على باقي اجزائه المترتب عليها ترتيبا ذهنيا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف لا يعتبر ترتيب
الخارجي لجواز ان يكون تعلق العامل في المعطوف عليه بالمعطوف بحتى اسبق من تعلقه بباقي الاجزاء نحو
توفى الله كل اب لي حتى آدم او في زمان واحد نحو قدم الحاج حتى المشاة في ساعة كذا وقوله
ليفيد ليس تعليلا لقوله كون المعطوف جزءا الا انه حجة كونه جزءا لا يفيد ذلك انما هو من تتمة الشرط
اى اشتراط ان يكون ما بعدها اقوى او اضعف ليصير كانه جنس آخر حتى يصح العطف ولا يكون بمنزلة

عطف الجزء على الكل نحو اخذت الدراهم ودرهما بل يكون بمنزلة جملة نحو من كان عدوا لله وملائكته
وجبريل وميكال فانهما عطفا على الملائكة وان كانا منها لانهما لافضليتهما كانا منزلة انهما من جنس
آخر افضل من الملائكة ولهذا لا يقصد هنا ان يكون المعطوف بها آخر جزء من الشيء حسا كما تقصد ذلك
في حتى الجارة لان الشيء المجزء كونه آخر جزء من شيء آخر لا يصير بمنزلة جنس آخر وانما لم يذكر ما يلاقي
آخر الجزء هنا كما ذكر في الجارة لان حتى العاطفة لا تدخل على الملاقي وانما تدخل على الجزء وذلك لان اصلها
ان تكون جارة لكثرة استعمالها جارة وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة
في المعنى وهو ثبوت الحكم لما قبلها وما بعدها من غير ترتيب زماني فلما استعملت على خلاف اصلها
استعملت في اظهر معنييها واما قولهم ضربني السادات حتى عبيدهم فانما يصح العطف مع ان المعطوف
هنا ليس جزءا من المعطوف عليه لان العبيد صارت بالاختلاط مع السادات كالجزء منهم ونحو اعجبتني
الجارية حتى حديثها فالحديث ليس بعضها ولكنه كبعض لانه من معاني المحدث واما قوله القى الصحيفة
كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فانه يجوز عطف نعله على الصحيفة عند من قال انه عطف
عليها وان لم يكن جزءا منها لان القاء الصحيفة يدل بالالتزام على ما يكون نعله جزءا منه كانه قال القى
جميع ما معه حتى نعله لانه اذا القى الصحيفة التي لا يثقل الا لاجلها فقد القى كل شيء والحاصل ان المعطوف
ان المعطوف بحتى يجب ان يكون جزءا مما قبلها او كالجزء منه او جزءا مما يدل عليه ما قبلها **واما واو
ام كان في انها لاحد الشيئين او لاحد الاشياء** حال كون ذلك الاحد **مبهما** نحو جاءني زيد او عمرو
فانك اردت ان تخبر بمجيء زيد فاعترض لك الشك في ان المجيء لعمرو فاتيت باو واخبرت عن مجيء احدهما
لا على التعيين بخلاف ام فانها لاحد الامرين معينا كما سيجيء **ويقال هما للشك في الخبر** اي لشك المتكلم
او لشك السامع فانك اذا قلت جاءني اما زيد واما عمرو او عمرو ولم تعرف الجائي منهما بعينه فهما للشك
وان عرفته ولكنك قصدت الابهام على السامع فهما لشك السامع وقيل انهما للتشكيك كقوله تعالى اتاها امرنا
ليلا او نهارا وقد يجيئان للتفصيل اذا قصد بيان اقسام الشيء كقولهم الاسم معرب او مبني **وللتخيير
او الاباحة في الامر** فانه ان لم يحصل للمامور به بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف نحو اضرب اما زيدا واما عمرا
لها

١٦١

فهما للتخيير وان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم النحو او الفقه فهما للاباحة وفي الاباحة
يجوز الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان باحد الامرين ولا يجوز
الجمع بينهما وانما قال ويقال لانهما عند المحققين لاحد الشيئين والاشياء ولا دلالة لهما على احد هذه
المعاني وانما يحصل في الكلام من اشياء اخر فحصول الشك من جهة ما يجهل المتكلم وحصول التشكيك
من جهة قصد الابهام على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان اقسام الشيء وحصول التخيير
من جهة انه لا يحصل بالجمع فضيلة وحصول الاباحة من جهة ان في الجمع فضيلة فهما لاحد الشيئين
او الاشياء في جميع المواضع وفي الموجب والمنفي الا ان الوضع الموضوعة هما لها لا تفيد العموم
في الموجب وفي غيره تفيده وذلك لجري عادتهم بانه اذا استعمل لفظ واحد نحو رايت واحدا من زيد
وعمرو او ما يؤدي معناه نحو رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا كان كل واحد من هذه الالفاظ
الثلثة يفيد في الاثبات انك رايت واحدا منهما فقط وفي النفي يفيد نفي كليهما لان الاصل عدم الرؤية
فاذا قلت رايت واحدا منهما او ما يؤدي معناه فقد اخرجت واحدا منهما من ذلك الاصل وبقي الآخر
على اصله واما اذا قلت ما رايت واحدا منهما او ما يؤدي معناه فانك صرحت بنفي واحد منهما وتركت
الآخر باقيا على اصله وهو عدم الرؤية فيكون نفيا لمطلق الرؤية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق
النفي تفيد العموم وبهذا البيان سقط اعتراض من قال ان المراد من نفي الخبر ومن نفي الامر النهي صيغة الامر
هو النهي فيما لم يكن المعطوف والمعطوف عليه باو واما الكثير من اثنين نحو ما رايت زيدا او عمرا ولا تضرب
زيدا او عمرا ان كان نفيهما معا الا يكون اي جزاؤه نحو اما لاحد الشيئين وان كان المراد نفي احدهما يلزم ان لا يكون
فرق بين الخبر الموجب والخبر المنفي ولا بين الامر والنهي فان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت احدهما
ورايت الآخر وهذا بعينه رايت زيدا او عمرا وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا لا تضرب احدهما واضرب
الآخر وهو بعينه معنى اضرب زيدا او عمرا **واختصت اما بمثلها قبلها** يعني لزم ان يكون قبل المعطوف
عليه باما اما اخرى عند عدم القرآء اذا لم يكن في الكلام عوض من تكريرها وهو ان الشرطية المدغم
نونها في لام لا النافية المصدقة بالواو نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولا يلزم في او ان يتقدم قبلها اما

ولكن يجوز ذلك فيقال جاءني زيد او عمرو وجاءني اما زيدا او عمرو وذلك لان اما انما وضعت ليكون مبنى اول
الكلامين على الشك بخلاف او فانه يجوز ان يكون مبنى اول كلامها على اليقين اما اذا عوض عن اما ما
ذكرنا فيجيء غير مكررة نحو قوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني
واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني واما الفراء فانه زعم ان اما قد تجيء لمعنى او غير مكررة مع عدم
العوض وانشد تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي او باموات وغير
الفراء يقدر اما اخرى قبلها حملا على الكثير الشائع اي اما بدار واما باموات واعلم ان قوله
واختصت اما بمثلها لا يدل على لزوم سبقها باما اخرى لان خاصة الشيء لا يجب ان يكون لازما له
وان اراد به مجرد الاختصاص دون اللزوم فلا نسلم ان هذا خاصة لاما لجواز ان يذكر
اما قبل او ايضا كما ذكرنا فالاولى ان يقول بلزومها قبلها كما قال **ولزوم الواو معها**
اي واختصت اما بلزوم الواو معها وقد استغني عن الواو في ضرورة الشعر كقوله لا تفسدوا اباكم
ايما لنا ايما لكم اراد اما لنا واما لكم ففتح الهمزة وابدل الميم ياء وحذف الواو وبهذين
الحكمين من لزوم سبقها باما اخرى ولزوم الواو معها اختلف فيها فقال ابو علي وعبد القاهر
انها ليست للعطف لنا اما الاولى فلانها تذكر قبل معمول الفعل نحو ضربت اما زيدا واما عمرا
ومعمول الفعل لا يعطف على الفعل لان الفعل انما يكون فيما يفصل من معمول الفعل نحو ضربت زيدا او
عمرا ولا يجوز ان يقال ضربت او زيدا لان الفعل يقتضيه من غير واسطة واحتياج الى توسط حرف العطف
واما اما الثانية فلدخول واو العاطفة عليها وامتنع دخول عاطف على عاطف آخر واجيب بان
اما المتقدمة ليست عاطفة بالاتفاق وانما العاطفة هي الثانية بينهما في صحة قيام او مقامها وبان
الواو جزء من الثانية وفي الجواب بشطريه نظر اما في الشطر الاول فلانه لا اشتباه في صحة قيام
او مقامها على انها للعطف لصحة قيام ان المصدرية مقام ما المصدرية مع ان حكم الاول غير حكم
الثانية واما في الشطر الثاني فلان الواو لو جعلت جزءا من الثانية لما كانت اما بانفرادها من حروف
العطف والحق ان يقول الواو وحدها هي العاطفة وانما ذكر اما بعدها لافادة احد الشيئين **وام المتصلة**

لاحد الامرين الداخل على الاحد الآخر من الامرين **بعد همزة الاستفهام** سواء كان بمعنى الاستفهام
باقيا فيها ام صارت لمعنى التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
وقد يحذف همزة الاستفهام قبلها وانما حذفت همزة الاستفهام قبل ام وتوسيطها لظهور معناها كقوله
فاصبحت فيهم آمنا لا كمعشر اتوني فقالوا من ربيعة ام مضر وفي قوله **مختصة بعطف الاسم**
نظر لانه يدخل على الاسم والفعل والحرف قال شارح الجزولي قد يكون قبلها وبعدها جملتان
فعليتان والفاعل فيهما واحد نحو اقام زيد ام قعد وقال ابن مالك قد يكون الفاعلان متباينين
كقوله لا ابالي انبت بالحزن تيس ام جفاني بظهر غيب لئيم وقال الشيخ الرضي يجوز المخالفة
بين ما ولي الهمزة وام نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا
جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن **ولا يجاب ام الا بالتعيين** لان السؤال بام
في قولنا ازيد عندك ام عمرو عن التعيين فوجب ان يكون الجواب بما يطابق السؤال وانما كان كذلك
لان ام مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بام بتقدير
استفهام واحد ولهذا سميت متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي في اتصاله بما قبلها
غير منفصلة عنه وعلى هذا فاذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة مفرد آخر مثل ذلك
المفرد لكون ام مع الهمزة بتأويل اي والمفردان بعدها بتأويل المضاف اليه فمعنى ازيد عندك
ام عمرو ايهما عندك ومعنى افي السوق زيد ام في الدار اي الموضعين هو بخلاف او واما فانهما
يفيدان الشك فيقول السائل بهما ازيد عندك او عمرو كان بمنزلة احدهما عندك فكان الواجب في
الجواب ان يقول لا ان لم يكن كل واحد منهما عندك او نعم كان احدهما عندك لانه انما يسأل عن كون
احدهما فقط وان قلت في الجواب بالتعيين كان ذلك زيادة على الجواب لانه يلزم من تعيين احدهما
ثبوت واحد منهما فكان الجواب حاصلا مع زيادة **وام المنقطعة كبل والهمزة** اي يكون بمعنى بل
مع همزة الاستفهام لاشتمالها على معنييهما سواء كان بل المتضمنة ام اياها تدل على ان الاول وقع
غلطا كما في نحو انها لابل ام شاء او تدل على الانتقال من كلام الى آخر لا التدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون

افتراء وسواء كانت الهمزة للاستفهام كالمثال الاول وللانكار كالمثال الثاني وقد تجي ام المنقطعة بمعنى
بل وحدها اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور ولا يليها الا
الجملة بخلاف المتصلة فانها كما يليها الجملة يليها المفرد ايضا فتكون ما بعدها وما قبلها على كلامين
نحو ازيد عندك ام عمرو كانك قلت ازيد عندك ظانا انه عندك ثم ضربت تظن ان الذي عنده عمرو فاضربت
من الاستفهام الاول وشرعت في استفهام مستانف فما بعدها منقطع عما قبلها ولهذا سميت
منقطعة غير مختصة بالاستفهام بخلاف ام المتصلة فانها مختصة بالاستفهام بالهمزة كما عرفت
والمنقطعة تجي بعد الخبر ايضا نحو انها لابل اي ان الاشخاص التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما قربت
وعلمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم تشككت في انها شاء ام شي آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاء والتقدير بل اهي شاء اسند مذهب بعض النحاة وقال ابن مالك ان المنقطعة تجي لعطف
المفرد على المفرد لمجرد الاضراب كما في هذا المثال وام اعم منها اي من المتصلة فيهما اي في الاستفهام والخبر
وقد تجي ام المنقطعة لمجرد الانكار من دون معنى بل كالهمزة اي كما تاتي الهمزة للانكار كقوله تعالى ام يقولون
شاعر ام يقولون تقوله ولا للنفي ما وجب للاول من الاحكام عن الثاني فلا تجي الا بعد الايجاب فلا يقال
ما جاءني زيد لا عمرو ويقبح انحصار العامل معها فلا يقال قام زيد لا قام عمرو لئلا يلتبس بالدعاء وتختص
لا العاطفة بالاسم فلا يقال قام زيد لا قعد واما يقال اقوم لا اقعد لمضارعة المضارع الاسم فكانك
قلت انا قائم لا قاعد وبل في عطف المفرد على المفرد للاضراب عن الاول موجبا كان الاول او منفيا
ومعنى الاضراب جعل حكم المعطوف عليه كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف فان حكمه يحتمل ان يكون
صحيحا وان لا يكون وقال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما والمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم
مجي زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجي بل ايضا كما ان عدمه في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو كذلك
بالاتفاق هذا حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعدها بالنظر الى ما قبلها فاشار اليه بقوله فان وقع
بل بعد الايجاب كالخبر المثبت والامر تعين الغلط في المعطوف عليه نحو جاءني زيد بل عمرو فانك قاصد للاخبار
عن مجي زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو والمعنى بل جاءني عمرو وان وقع بعد النفي نحو

نحو ما جاءني زيد بل عمرو احتمل الغلط في المعطوف عليه عند المبرد فانه قال ان بل بعد النفي تفيد
النفي وان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى المعطوف ويكون المعنى ما جاءني
زيد ما جاءني عمرو ويحتمل الاضراب عن الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي ولا يكون غلطا كما هو عند بل ص
الجمهور فانهم قالوا ان بل بعد النفي تفيد الاثبات فكان معنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ومنه قوله تعالى
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء ولافادته الاثبات بعد النفي لا يجوز فيما بعد بل من نحو
ما زيد قائما بل قاعد الا الرفع وقد تجي بل في عطف الجملة على الجملة لترك الكلام الاول والاخذ فيما هو
اهم من الاول مع ثبوت معنى الاول كقوله تعالى بل ادارك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها
عمون وقد تجي ايضا لتدارك الغلط سواء اشتركت الجملتان في جزء اولا نحو ضربت زيدا بل
اكرمته ونحو خرج زيد بل دخل خالد ولكن بالتخفيف وهي للاستدراك على ما عرفت في عطف
المفردات نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول
وانما كانت كذلك لانه يجب ان يكون ما قبلها مغايرا لما بعدها في الاثبات والنفي من حيث المعنى واذا
عطف بها المفرد على المفرد لا تكون في المفرد المعطوف معنى النفي لان حروف النفي انما يدخل على
الجمل واذا لم يكن في معنى المعطوف النفي وجب ان يكون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير بينهما
ولكن في عطف الجمل نظيرة بل في وقوعها بعد الاثبات والنفي كوقوع بل بعدهما نحو جاءني بكر
عمرو لم يجي وما جاءني زيد لكن عمرو جاء ولا يقع لكن في الاستفهام فلا يقال اقام زيد لكن عمرو قاعد
لانها للاستدراك عن حكم موجب ومنفي ثبت لغير المعطوف بها ولا حكم بثبوت الشيء او بنفيه في الاستفهام
حرفا التعريف لام وميم ساكنتان وقد عرفت بيانهما ووجه سكونهما في صدر الكتاب
وخرج بهذا القيد اللامات المتحركة وميم القسم نحو م الله يدخلان على الاسم ليتعين بوجه ما
من الوجوه الثلثة التي يذكر بعدها بعد ان كان الاسم مبهما من الجنس فاللام للتعريف المعهود اي الذي
عهدا اي ادرك عند المخاطب مدلول الاسم الداخلة هي عليه وهو اي المعهود ما كان مميزا بينك وبين
مخاطبك اما بجريه في ذكر تحقيقا قبل ذلك وتخصصه بخبر وقصة كما في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا

فمعنى فرعون الرسول او تقديرا نحو اكرمني رجل فاكرم مجزي به فانه وان لم تقدم ذكر مكرم تحقيقا
الا انه مذكور تقديرا بدليل اكرمني واما بعلم المخاطب به من غير جرى ذكر لشهرته نحو قولك خرج
الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد مشهور او اللام للجنس اي لتعريف استغراق الجنس وهو اي
الجنس ما شكل باعتبار حقيقته قوله بان يراد يتعلق بقوله للجنس باعتبار المعاني المقدر اي انما
تكون لتعريف الجنس بان يراد بها اي بالحقيقة كلية ذلك المعنى لا خصوصيته فيلزم منه عموم ذلك
الجنس لاشتمال كل فرد من تلك الحقيقة عليها كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر وكقوله صلى الله عليه وآله
طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم ومن ثمة اي من اجل انه تكون لعموم جميع الجنس
اجيز الدينار الحمر والدرهم البيض توصف المفرد المعرف باللام لتعريف الجنس بالجمع على
ما حكى الاخفش قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض فلو لم يكن المراد من الدينار
العموم لما كان وصفه بالجمع لعدم المطابقة او اللام للماهية اي لتعريف الماهية بان يراد بها
الواحد باعتبار عهديته في الذهن كعلى اللئيم يسبني من قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني فانه لم يقصد شخصا معهودا فجرى مجرى المنكر لما كان بمنزلة المنكر
باعتبار الوجه ولجريه مجرى النكرة اجرى على وصفه بالفعل وان لم يجز وصف المعرفة بالفعل
وقيل ان قوله يسبني صفة للئيم لا حال عنه ونظيره قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقولك دخلت
في السوق في بلدكذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود وتحقيق هذا المقام وبيان الحصر
ان نقول كل اسم دخله اللام فان لم يكن معه قرينة دالة على انه بعض مجهول او معين من كل فاللام
فيه لاستغراق الجنس سواء كان مع ذلك الاسم علامة الوحدة والتثنية او لا لان الالفاظ موضوعة
بازاء المعاني الخارجية لا الذهنية وليس المراد هنا بعض الافراد لعدم علامته وهو التنوين لانه
في الاسم المتمكن غير العلم يدل على التمكن والتنكير بمعنى كونه بعضا مجهولا من جملة فوجب كونه لجميع
الافراد اذ لا واسطة بين جميع الافراد وبعضها في الخارج وان كان معه قرينة دالة على ان المراد ليس هو
الاستغراق فان كان هناك قرينة عهد فاللام للعهد وان لم يكن قرينة عهد فلا فرق بين المعرفة

والنكرة معنى ان كان في ذلك الاسم علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة والتمرتين
فانه بمنزلة ما اعطيتك الا تمرة وتمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ورأيت
الرجال فالمعرف بذي اللام والمجرد عنها سواء الا ان المجرد يدل على ان الاسم بعض من جملة
لان التنوين فيه يدل على التنكير وذو اللام يدل على ان المراد منه الماهية المجردة عن البعضية
والبعضية انما يستفاد من القرينة كالاشتراء والرؤية فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة
بمعنى واحد وبالنظر الى مفهوميهما مختلفان لان المجرد يدل على انه بعض من جملة وذو اللام
يدل على الماهية المجردة عن البعضية ولاجل هذا يجوز وصف المعرف باللام من هذا النوع
بالمنكر وقد يكون اللام قائما مقام الضمير عند الكوفية وبعض البصرية نحو مررت برجل حسن الوجه
بالتنوين والرفع وزائدة غير لازمة كما في الاعلام التي في الاصل مصادر او صفات كالمظفر
والعلاء او لازمة كالاسماء التي صارت معها اعلاما كالنجم وقد يكون عوضا عن حرف اصلي
كلفظ الله على رأي حروف الشرط ان ولو واما ولها صدر الكلام لانها مغيرة لمعنى
الجمل ومحدثة فيها معنى الشرط وكل ما يغير معنى الكلام وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول
الاسناد ان الكلام من اي نوع من انواعه فان للاستقبال وقد عرفت معناها في بحث الفعل المضارع
في الاستقبال لانها موضوعة للشرط الذي يكون للجمل نحو ان تكرمني اكرمك او للمنع نحو ان
تضربني اضربك ولا يتحقق معنى الجمل والمنع الا في المستقبل وان دخلت ان على الماضي اي ما كان
بمعنى الماضي سواء كان بلفظ الماضي نحو ان ضربت ضربت او بلفظ المضارع نحو ان تضربني اضربك سواء
كان الفعل شرطا او جزاء ونحو ان اكرمتني فقد اكرمتك امس هذا اعتراض فان قوله فقد اكرمتك
امس على المضي بدليل قرينة قوله امس لان وقوع امس بعده يقتضي ان لا يتغير الى معنى الاستقبال
مع انه جزاء للشرط واجاب عنه بقوله محمول على ان ثبت اكرامك في الاستقبال يكن ذلك سببه
في الاستقبال ايضا سببا للاخبار بذلك اي باني قد اكرمتك امس فيكون قوله فقد اكرمتك امس
في التقدير بمعنى ما هو مستقبل وانما يكون محمولا على هذا لاستحالة المسبب وهو قوله فقد اكرمتك امس
حصوله

قبل السبب وهو قوله ان اكرمتني ولو لم يحمل على هذا يلزم ذلك لان قوله ان اكرمتني وهو السبب
مستقبل لعدم اقترانه بما ينافي الاستقبال وقوله فقد اكرمتك امس ماض سابق على مضمون
ان اكرمتني وبهذا نظر ظهر على المتامل ما بيناه من تحقق السببية في الفعل المضارع **ولو لانتفاء**
الشرط بانتفاء المشروط اي انها موضوعة لكون جزائها معدوما في المضمون مع القطع فيمتنع
مضمون شرطها لان مضمون جزائها لازم لمضمون شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم
في الماضي وان كان الفعل مضارعا كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم فلو للماضي لفظا او
معنى ولذا لم يعمل وان كان للشرط لان الماضي لا يستحق الاعراب بخلاف لم فانه وان كان للماضي معنى
الا ان المضارع ملتزم بعده في الاستعمال فيعمل وفي قوله **على سبيل التقدير** اشارة الى ان استعمال
لو في الماضي يجب ان يكون امرها في الشرطية على سبيل تقدير وجود الشرط والمشروط والمقدر
وجوده في الماضي يكون ممتنع الوجود فيه فلذلك يكون لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط **كلو كان**
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو تقدر التعدد في الآلهة لزم الفساد على ذلك التقدير وانما قال
لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط الذي هو الجزاء **لانه يلزم انتفاء تعدد الآلهة بانتفاء الفساد**
لان الآية انما سيقت للدلالة على انتفاء التعدد في الآلهة بامتناع الفساد **بلا عكس** اي لا يلزم انتفاء
الفساد بانتفاء التعدد **لعدم التعدد مع وجود الفساد باخراجهما** اي باخراج الله تعالى السموات
والارض **عن النظام** الموجود فيهما لجواز ان يفعل الله تعالى ذلك فثبت ان لولا لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني ويكون عبارته اولى من عبارة غيره من النحاة انها لامتناع الثاني لامتناع الاول لما ذكر
ولان الاول هو الملزوم والثاني هو اللازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم وانما يلزم من انتفاء
اللازم انتفاء الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يكون اعم من الملزوم ومن انتفاء العام يلزم انتفاء
الخاص من غير عكس هذا شرح كلام المصنف والاعتراض على النحاة وفيه نظر لان ما قال النحاة
من ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول تفسير صحيح لان مرادهم ان جواب لو ممتنع لامتناع الشرط
غير ثابت لثبوت غيره بناء على مفهوم الشرط في عرف اللغة لا في حكم العقل حتى يلزم الاعتراض المذكور عليهم

عليهم فاذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال في عرفهم على انه اذا لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على
شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس
عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت لو على
ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع وقال سيبويه ان لو لما
كان سيقع لوقوع غيره ومعناه ان لو تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع
غير واقع فكانه قال لو تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما يثبت لثبوته فكان لو عند سيبويه منطوق
ومفهوم فاذا قلت لو اكلت لشبعت فمعناه ان الشبع كان يقع فيما مضى لو وقع الاكل فيه وغير
سيبويه اعتبر المفهوم وقال في معناه امتنع الشبع لامتناع الاكل **وقد جاء المشروط** للشرط
الذي دخلته لو **غير منتف** اي لازم الوجود **على كل تقدير** اي على تقدير تحقق الشرط وتقدير عدم
تحققه وعلامة ذلك ان يجعل الشرط ما يكون نقيضه بالشرطية اولى فيلزم استمرار وجود المشروط
على كل تقدير لانك جعلته في الظاهر لازما للشرط الذي تقتضيه بالاستلزام اولى فيكون في كل المشروط
لازما للشرط بالادعاء ولازما لنقيضه ايضا لانه باستلزامه اولى فيلزم استمرار وجوده
في جميع الازمنة لان الواقع لا يخلو عن احد النقيضين كقوله صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيب لو
لم يخف الله لم يعصه اي لو تقدر عدم الخوف من صهيب على هذا التقدير لم يعص الله فكيف يعصي
عند الخوف ومنه قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا فانه لو لم يحمل على هذا لزم التناقض آخر كلام الملك
العلام اقول وذلك لان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم يدل على انه لا خير فيهم وما اسمعهم
وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا يدل على انه تعالى اسمعهم وانهم ما تولوا وعدم التولي خير فاول
الكلام يقتضي نفي الخير وآخره يقتضي ثبوت الخير فيجب الحمل على المعنى الثاني للو ويكون معنى الآية لو قدر
الاسماع من الله فهم على هذا التقدير تولوا وما انتفعوا بالاسماع فكيف لم يتولوا عند عدم الاسماع
وقد يحذف الشرط كقوله تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال التقدير لكان هذا القرآن وكقولهم
لو رأيت عليا التقدير لرأيت منه كيت وكيت في البسالة والسخاوة والعلم والزهد وغيرها

من المناقب وفي مثل هذا الحذف نوع مبالغة على ان محاسنه بلغت مبلغا تقاصرت الحسان عن كنهه
وقد يجيء لو للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بمعنى ليتك تاتيني ولهذا يجوز النصب في فتحدثني وكقوله تعالى
ودوا لو تدهن فيدهنون وفي بعض المصاحف فيدهنوا هكذا قال الزمخشري ايضا وعند الفراء
وابي علي لو مصدرية وقال ابن مالك لو مصدرية اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني كقوله تعالى
يود احدهم لو يعمر الف سنة وقد يكون غير مسبوقة بتمن كقوله ما كان ضرك لو مننت وربما
من الفتى وهو المغيظ المحنق وقد يحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار
بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وقال ويمكن ان يقول ليس هذا من باب الجواب
بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تاويل المصدر والمصدر قد يعطف عليه
الفعل فينصب باضمار ان ثم قال واما الزمخشري فانه قال وقد يجيء لو في معنى التمني كقولك لو تاتيني
فتحدثني فان اراد بهذا الكلام ما اردته فهو صحيح وان اراد ان لو حرف موضوع للتمني كليت
فغير صحيح فان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وذلك ان حروف
المعاني مخصوصة بها النيابة عن افعال على سبيل الانشاء فالجمع بينها وبين تلك الافعال ممتنع لامتناع
الجمع بين نائب ومنوب وعلى هذا يرد على المصنف ما قال ابن مالك على الزمخشري واما للتفصيل
كلام مجمل نحو اما زيد فعالم واما عمرو فجاهل الا انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد ولا ينافي ذلك انه
للتفصيل لانه نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقي كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر
بعده اما اخرى لتفصيل آخر الا انه يفهم منه والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا لصحة
ان يقال اما انا فقد فعلت كذا وسكت ولوروده في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فاني احمد الله
واستدل على كونها للشرط بلزوم الفاء في جوابه وباستلزام ما بعدها حكما من الاحكام وللتعويض
متعلق بقوله بعد التزم جزء كائن منها اي من اما ومن فاء تابع فعلها الداخلة هي عليه حال كون
ذلك الجزء ثابتا في حيز الجواب لا اما على الاصح وهو مذهب سيبويه وانما عوض هذا الجزء من الفعل
التنبيه على ان الجزء المتقدم على الفاء هو المقصود بالتفصيل التزم حذف الفعل اي فعل اما لدلالة

لدلالة اداة الشرط عليه مع قيام ذلك الجزاء مقامه فاصل اما زيد فمنطلق اما يكن من شيء فزيد
منطلق بمعنى ان يقع شيء في الدنيا يقع انطلاق زيد ولهذا جزم بوقوعه لانه ما دامت الدنيا باقية
لا بد من وقوع شيء فيها فحذف يكن من شيء لغرض لفظي وهو كثرة استعمالها مع انها موضوعة
للتفصيل وهو مقتض لتكررها المقتضي للاستثقال المقتضي للحذف ولغرض معنوي وهو لزوم
الانطلاق لزيد فحذف الملزوم الذي هو الشرط واقيم ملزوم الانطلاق وهو زيد مقامه
فبقي الفاء داخلة على ما هو لازم لما قبلها فقد حصل من حذف فعلها واقامة جزء الجزاء وهو
زيد في المثال مقامه اربعة اشياء تخفيف الكلام وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم وهو زيد مقام الملزوم بالادعاء وهو الشرط واشتغال حيز واجب الحذف بشيء
وعدم تلاقي حرف الشرط وهو اما مع حرف الجزاء وهو الفاء ولاجل ذلك جاز وقوع الفاء
في غير موقعها وجاز تقديم ما لا يصح تقديمه في غير هذا الموضع فاجاز سيبويه اما هذا ربط
فان عمرا ضارب فقدم معمول ضارب مع انه في حيز ان وما في حيز ان لا يجوز تقديمه
عليه وذلك لانه اذا جاز التقدم للغرض على ما ذكرنا من الاشياء الاربعة مع وجود الفاء المانع
لتقديم ما يقع بعده عليه فلا باس بجواز التقدم مع مانعين واكثر لان الغرض قوي فيجب
لتحصيله عدم اعتبار مانعين والكثير وقوله قيل على الاصح اشارة الى ما ذكرنا من مذهب
سيبويه فيكون ما بعد اما على مذهبه بدلا من المبتدا او معمول المانع حيز ما بعد الفاء سواء
كان الفاء داخلة على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان اولا وقيل هو اي الجزاء المذكور من اما
والفاء معمول الفعل المحذوف قبل الفاء ولا يكون جزءا مما في حيز الجواب مطلقا اي سواء
دخلت الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله او لم تدخله لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله فنحو اما زيد
فمنطلق تقديره مهما حصل فعل زيد فهو منطلق ونحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق تقديره مهما
تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان دخلت الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا ضارب فمن الثاني اي تكن ذلك الجزاء معمول الفعل المحذوف ولا يكون جزءا

ما في حيز الجواب لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها **والا** يبطل الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله
من الاول اي يكون ذلك جزءا مما في حيز الجواب ولا يكون معمولا للمحذوف بل يكون اما مبتدا نحو
اما زيد فمنطلق او خبرا نحو اما قائم فزيد او معمولا لما في حيز الجواب اذ لا مانع من عمله فيما
قبله نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق لان الفاء لما زحلقت عن موضعها لا يمنع عن تقدم ما بعدها
لضعفها بخلاف ان فانها في مركزها فتقوى على المنع واعلم انه يجوز ان لا يكون ذلك الجزء
معمولا للمحذوف ولا جزءا مما في حيزه فانه يجوز عند سيبويه والمازني والزجاج ان يتعلق
الجار والمجرور والظرف باما لتضمنها معنى فعل الشرط نحو اما يوم الجمعة فاني ضارب
ووجب النصب في مثل واما السائل فلا تنهر ووجب **الرفع في اما زيد فقائم يبطل القول
الثاني** وهو ان الجزء الواقع بين اما والفاء معمول للمحذوف مطلقا لانه كما يجوز ان يقال ان التقدير
مهما تذكر السائل فلا تنهر حتى يكون السائل منصوبا يجوز ان يكون التقدير مهما حصل السائل
فلا تنهر لكون مرفوعا وكما يجوز ان يكون تقديرا اما زيد فقائم مهما حصل فعل زيد فهو قائم
حتى يكون زيد مرفوعا جاز ان يكون التقدير مهما تذكر زيدا فهو قائم لكون منصوبا على انه قد علم
انه اذا قيل اما السائل فلا تنهر فالغرض ذكر السائل مفعولا به لقوله فلا تنهر وكذلك اذا قلت
اما زيد فقائم الغرض الاخبار عن زيد بالقيام فلا يحتاج الكلام الى الحذف لا من جهة المعنى
ولا من جهة اللفظ لما ذكرنا من ان الغرض لتقدم هذا الجزء قوي فلا يعتبر مانع التقدم
ووجوب **كون الفاء** في جواب اما **للجزاء** لتضمنها معنى الشرط **يبطل الثالث** من ما دخلت الفاء
ما لا يعمل ما بعده فيما قبله ومن ما لم يدخله الفاء لان الفاء الجزائية تمنع من تقديم ما في حيزها عليها
كان فكما يجوز التقدم مع الفاء لتحصيل الغرض المذكور من التقدم يجوز مع ان **وفيه نظر**
لوجود الفرق بين الفاء وبين ان لما ذكرنا من ان الفاء ضعفت بسبب عدم وقوعها في موقعها بخلاف
ان فانها لكونها في مركزها الاصلي تمنع من تقدم ما في حيزها عليها **حروف التحضيض
الا وهلا** مشددتين **ولولا ولوما لها صدر الكلام** لما ذكرنا في حروف الشرط **ويلزم الفعل**
نبطا

الجواب ح

التقدم

لفظا نحو لولا ارسلت **او تقديرا** نحو هلا زيدا ضربته لان التحضيض والتوبيخ اللذين معناهما
لا يكونان الا بالفعل **المستقبل للحث** على الفعل والطلب لنفي عند دخولها على المستقبل بمنزلة
الامر كقوله تعالى لو ما تاتينا بالملائكة **والماضي للوم على الترك** اي ترك الفعل والتوبيخ لكونه مطلوبا
قال سيبويه يقول لولا خيرا من ذلك وهلا خيرا من ذلك اي هلا تفعل خيرا من ذلك قال ويجوز
رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك **حرف التاكيد قد وتسميتها** بحرف التاكيد
لانها اي لان قد **جواب لما فيه معنى التاكيد نحو هل فعل ولما يفعل** وفيهما معنى التاكيد وجواب
المؤكد يكون مؤكدا ولانها لا تنفك ابدا عن معنى التحقيق لكن ينضاف الى هذا المعنى بحسب المواضع
معنى آخر فكانت للتاكيد **وهي مع** افادتها التحقيق **للتقريب** اي تقريب الماضي من الحال **والتوقع
في الماضي** قيل لا يتوقع الا المنتظر والماضي قد وقع فلا ينتظر قلت اراد بالتوقع انه كان يتوقع ثم صار
ماضيا نحو قد قامت الصلاة لقوم كانوا قد تعاموا خلف الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت
الصلاة فعلى هذا قد لانتظار الخبر يعتقد المتكلم انه يتوقع منه المخاطب **والتقليل** مع
افادتها التحقيق **في المستقبل** كقولك ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق
وان كان قليلا **وللتحقيق في الحال** كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وقد يعلم الله المعوقين
منكم **ويجوز حذف الفعل بعدها** لدلالة ما قبلها عليه كقوله افد الترحل غير ان ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت فحذف زالت لدلالة لم تزل عليه وانما حذف
قياسا على ما هي اي قد **جواب لها وهي لما** فانه يجوز حذف الفعل المنفي بلما في الاختيار وان دل عليه
دليل استغناء بها عن الفعل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها **ويجوز الفصل بينها** اي بين قد
وبين فعلها بالقسم كقوله قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا وذلك لان القسم ليس باجنبي
لانه لتاكيد الفعل المصدر بقد ولا يجوز الفصل بغير القسم لان الحرف المختص بما دخل عليه اذا لم يكن
عاملا فيتنزل منزلة الجزء ولا يجوز الفصل بين جزء الشيء وجزئه الآخر **حرف الردع كلا**
وسمي بذلك لانه لزجر المتكلم في دعواه اي منعه لقول غيره كما اذا قيل لك فلان يبغضك فتقول كلا رد عالمه

وتنبيها على الخطاء وكان الفعل الذى يجى من نابه محذوفا الا ان الحرف لا استقلال كلا لا اتقل او ليس الامر

كذلك كان استهانى اهاننى كلا اى ليس كما تظن بل اعطاء المال ليس للاكرام وتضييقه ليس للاهانة

وتجى بمعنى حقا والمقصود منها تحقيق الجملة كان تقول كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا وعلى

هذا اى على تقدير كونها حقا لو قيل باسميتها لم يبعد وح يكون مبنيا لموافقته للحرف فى لفظه

واصل معناه فان الردع عن الشى يستلزم لاعتقاد حقية نقيضه كما ان اعتقاد حقية الشى يستلزم

للردع عن نقيضه فيكون بين الردع والحقيقة ملازمة لكن الاسمية الا ان النحاة حكموا فيها بالحرفية

لما فهموا ان المقصود منها تحقيق الجملة كالمقصود من ان تاء التانيث يلحق لتانيث اى للدلالة

على تانيث المسند اليه فى المشتق سواء كان المشتق فعلا او اسما من الاسماء المشتقة واحترز

به عن العامل الجامد كالمصدر فانه لا يلحق التاء به نحو اعجبنى ضرب هند العامل احترز عن غير

العامل نحو نعم امراة هند العامل المسند اعم من ان يكون اسناده الى المسند اليه بطريق

القيام به او لا فيدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله لان حكمه حكم الفاعل وانما يجب الحاق التاء بالمشتق

مع ان المؤنث هو الفاعل لما بينهما من شدة الاتصال كما ذكرنا فى بحث الفاعل نحو مررت بامراة قائمة

او قائمة فانه انما يؤنث الفعل واسم الفاعل هنا لان فاعلهما وهو الضمير المستتر فيهما مؤنث

ولذلك لم يلحق تاء التانيث بالمشتق فى نحو هند قام ابوها او قائم ابوها وان كان المسند اليه

وهو هند مؤنثا لان الفاعل وهو ابوها ليس مؤنث ويلحق التاء بالمشتق فى نحو زيد قامت

او قائمة امه وان كان المسند اليه مذكرا لان الفاعل وهو امه مؤنث واما الحاق علامة التثنية

والجمع فى مثل قولك قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها

الى هذه العلامات واذا الحقته على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير

فائدة بل هى حروف دال على احوال الفاعل كتاء التانيث وللمدخول عليه اى ولتاء الذى دخل التاء

عليه فى الجامد نحو انسان وانسانة وامرء وامراة وغلام وغلامة وهو سماعى ولتميز الواحد من الجنس

فى الاحاد المخلوقة نحو تمرة وتمر فان التمر يقع على القليل والكثير فاذا قصد التنصيص على الوحدة والافراد

جى فيها بالتاء وليتميز هذه الاسماء اسماء الاجناس وقد يجى فى الاحاد المصنوعة نحو عمامة وعمام

وسفينة وسفين واعلم ان هذا الجنس يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون وتجى اى

الجمع من التانيث والتذكير فى قوله تعالى من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه

من الحميم ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لئلا يلتبس بالجمع قال يونس فاذا ارادوا

ذلك قالوا هذا حمامة ذكر وبطة ذكر وبالعكس اى لتميز الجنس من الواحد نحو كم وكمأة وجب وجباة

فان الكم واحد والكماة جنس وهو اى العكس قليل بالنسبة الى الاول ولتميز الواحد من الجمع

نحو تخمة وتخم فان تخمة بالتاء واحد والمجرد عن التاء جمع وليس تخمه وتخم مما يفرق بين الواحد والجنس

بالتاء كالرطبة والرطب والتمرة والتمر لان تخما مؤنث قطعا بخلاف رطب وتمر كما عرفت ولانه

لا يصغر الا على تخيمات وبالعكس اى لتميز الجمع من الواحد كجمالة فى جمع جمال وكذا حمارة وبغالة

وهم اصحاب الجمال والبغال والحمير ولتاكيد الصفة والمبالغة فيها نحو علامة وللعجمية

كجواربة فان التاء فيه دليل على ان واحده وهو جورب معرب والنسب كاشاعثة ومعناه

الاشخاص المنسوبة الى الاشعث فادخل التاء فيه لبيان النسب وقيل ان التاء فيه عوض عن ياء النسبة

فى واحده وهو اشعثى ولذا لزمت التاء فيه فلا يقال فيه اشاعث بغير التاء الا اذا كان جمعا لكل

واحد اسمه اشعث بخلاف التاء فى نحو جواربة فانها لما لم يكن عوضا عن شى لا يكون لازمة فجاء

جوارب ايضا بغير التاء تشبيها بالجمع العربى وانما عوض التاء عن ياء النسبة لانها اخت منها

مع ما بينهما من المناسبة فى ان كل منهما يجى للوحدة نحو تمرة ورومى وللمبالغة نحو علامة واحمرى

وللمعنى كغرفة وكرسى او لتاكيد معنى الجمع وتحقيق تانيثه مع اطرادها نحو ارغفة او عدم اطرادها

كما فى عمومة وتشاعمة فى جمع قشعم او لتاكيد معنى التانيث كنعجة وناقة فان لفظ المؤنث هنا

غير لفظ المذكر فكان يغنى ذلك عن تاء التانيث لحصول الفرق بينهما الا انه زيدت التاء لتاكيد معنى

التانيث المستفاد من لفظها وللعوض عن محذوف لازم الحذف سواء كان المحذوف فاء نحو لدة

او عينا نحو اقامة او لاما نحو ثبة او عن محذوف متعاقب اى يجوز رده نحو جحاجحة فى جمع جحجاح

ولد ان الناقة مؤنث من جهة المعنى لانها فى مقابل جمل وكذلك نعجة فى مقابلة كبش فلا احتاج حينئذ الى علم التانيث فدخوله للتاكيد

اعلم ان تخما ليس جنسا بدليل التانيث تقول هى التخم

واحده

السيد والاصل فيه حجاجيج في الصحاح التاء عوض عن الياء المحذوفة ولابد منها او من التاء ولا يجتمعان
او عن ياء المتكلم كما في يا ابت ويا امت وهي اي تاء التانيث متحركة في الاسم كما ذكر في بحث الماضي
والفعل المضارع لان التاء فيه انما تكون في اوله نحو هند تضرب فيجب ان تكون متحركة لتمكن الابتداء
بها وساكنة في الاصل في الماضي نحو ضربت وقد عرفت ايضا وجه سكونها فان حركت تاء
التانيث التي في الماضي نحو ضربتا فالحركة عارضة لان الحركة العارضة هي الحركة التي تكون مع وجود
سبب السكون وهنا كذلك لان سبب سكون التاء ثابت في نحو ضربتا وهو كونه تاء التانيث في الفعل
الماضي ومن ثمه اي من اجل ان الحركة عارضة في نحو ضربتا لم يرد الالف في رمتا لان حركة التاء لما كانت
عارضة تكون التاء المتحركة في تقدير السكون لوجود سبب السكون فكانه لا حركة هنا وانما يرد
الواو في نحو قولا وان كان حركة اللام هنا لاجل الف الضمير كما ان حركة التاء في نحو رمتا لاجله
ايضا لان حركة اللام بعد اتصال الف الضمير صارت لازمة لان الحركة اللازمة هي التي جاءت
بعد زوال سبب السكون وهنا كذلك لان بناء الامر الذي كان سببا لسكون اللام في قل ما بقي
سببا للسكون في قولا لانه فيه سبب لحذف علامة الرفع لا لسكون اللام فتكون حركة اللام فيه
لازمة فلا يمكن تقدير السكون مع وجود هذه الحركة وانما قال على الافصح لان بعضهم يعتد
بهذه الحركة واعاد المحذوف نحو رماتا نظرا الى حركتها في الحال بواسطة الالف التي هي كالجزء
من الكلمة نون التاكيد تلحق للمبالغة وتاكيد الفعل باخر ما فيه معنى الطلب من الفعل
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لان وضع هذا النون لتوكيد معنى الطلب
لان ما يطلب يقصد تاكيده ليحصل لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد فكان ذلك مقتضيا
لتاكيده وقد تلحق بالدعاء وان كان بلفظ الماضي قال الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما
لولاك لم يك للصبابة جانحا اي دام سعدك فالحقت بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب وانما الحقت القسم
وان لم يكن فيه معنى الطلب لان في الغالب انما يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به وحمل بقية الباب عليه
ولانه فعل مستقبل مشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب عليه وقلت زيادة

زيادة نون التاكيد في النفي لانه خبر عار عن معنى الطلب وانما يجوز زيادتها فيه مع قلتها تشبيها
للنفي بالنهي لانهما غير موجبين وكون حرفيهما لا ابن مالك جعل النفي بلا كالنهي اذا كانت لا متصلة
بالفعل نحو لا تقومن وكقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم فلا تصيبن جملة منفية
صفة لقوله فتنة وعند اكثر النحاة لا يجوز ذلك في سعة الكلام واولوا الاية الكريمة وقد تلحق
بالمنفي مع انفصال لا نحو لا في الدار تقومن وبالمنفي بلم كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه
معمما ونحو قلما تقولن وربما تقولن لاجرائه مجرى النفي وكثرت زيادة النون في نحو
اما تفعلن اي في فعل شرط مؤكد اداته بما المزيدة فان اصل اما تفعلن في الاصل ان ما تفعلن ونحو
ايا ما تفعلن واينما تفعلن وحيثما تجلسن وذلك لاجرائه مجرى القسم في انه لما اكد اول الشرط
بما المزيدة اكد اخره بنون التاكيد كما ان القسم لما اكد اوله باللام اكد اخره بالنون نحو والله لافعلن
او لاجرائه مجرى ما فيه معنى الطلب لاشتماله على ما يقتضي توكيده وهو ما المزيدة كاشتمال
فعل الطلب على الطلب المقتضي للتوكيد وهي خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة حركت
لالتقاء الساكنين وفتحت لثقل النون بسبب اجتماع النونين الا بعد الف التثنية نحو اضربان
وبعد زيادة الف بعد نون جمع المؤنث نحو اضربنان وانما زيدت الالف هنا لئلا يجتمع
النونات الثلاث لو لم يزد الالف فانهما اي فان النون الواقعة بعد الالف مكسورة تشبيها
لها بنون الاعراب الواقعة بعد الالف المكسورة في المضارع نحو يضربان والنون الخفيفة
تقع حيث تقع الثقيلة الا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث فانها لا تقع فيهما على الاشهر
لالتقاء الساكنين على غير حده وهو لا يجوز لان الروابط من الحروف الحركات فان تعدد
في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الخفيفة بهما والمروي
عنه انه يبقي النون ساكنة لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من زيادة المد كقراءة نافع محياي
بسكون الياء وصلا وقيل يحرك يونس النون بالكسر على حمل قوله ولا تتبعان بتخفيف
النون وانما لم يلحق النون بهما على قول غير يونس ويحذف الالف لالتقاء الساكنين كما يحذف الواو
لم

بتقدير مقول في حقهم لا تصيبن

في جمع المذكر نحو اضربنّ لانه لو حذفت الالف على تقدير الحاق النون بها التبس المثنى بالواحد بخلاف
جمع المذكر فانه لا يلتبس بالواحد بعد حذف الواو منه لان ضمة ما قبل النون يدل على انه جمع ولو
التبس بجمع المؤنث وحذفت الالف منه لزم الوقوع فيما فرّ منه من اجتماع النونات لانه انما
زيدت الالف للفصل بينها وما قبلهما اي ما قبل النون الخفيفة والثقيلة مضموم مع واو
الضمير سواء كان ما قبلهما ما قبل الواو ان كان ما قبل الواو مضموما نحو اضربنّ فانه لما اتصل بما ضربوا
نون التاكيد والنون وان كانت كالجزء من الكلمة لشدة اتصالها بما قبلها الا انها كلمة منفصلة
على كل حال فكان التقاء الساكنين على غير حده فحذفت الواو واكتفاء بالضمة او كان ما قبلهما
نفس الواو ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشونّ وانما لم يحذف واو الضمير هنا لانه لا يدل
عليه بعد حذفه وانما ضم لالتقاء الساكنين ولم يكسر ولم يفتح اجراء لما قبل النون في جمع المذكر
في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام ضمته وما قبلهما مكسور مع ياءه اي مع ياء الضمير سواء كان
كان ما قبلها ما قبل الياء ان كان ما قبله مكسورا نحو اضربنّ او نفس الياء ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشينّ
فانه لا يحذف الياء هنا لالتقاء الساكنين بل انما يحرك بالكسر لا بالفتح او الضم لمثل ما قلنا
في واو الضمير وما قبلهما مفتوح فيما سواهما اي فيما سوى ما فيه واو الضمير وياؤه وهو المتكلم
والواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائب نحو لاضربنّ وليضربنّ ولتضربنّ لان
الفعل لما عاد الى البناء بسبب تركيبه مع النون كان الاصل ان يبنى على الفتح كما بني الجزء
الاول من المركب نحو بعلبك عليه واما ما قبل النون الثقيلة في المثنى وجمع المؤنث فلم يكن
مفتوحا الا انه لما كان قبلها الف قبلها فتحة فكان ما قبلها مفتوح والخفيفة اذا التقت
ساكنا بعدها لا قبلها لانها اذا التقت ساكنا قبلها حذف الساكن لا النون نحو اضربنّ
حذفت الخفيفة حذفا مطردا مع بقاء حكمها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه واصله لا تهينن فحذفت النون لالتقاء الساكنين وابقي ما قبله
على البناء لانها في حكم المراد ولولا ذلك لوجب ان يقول لا تهن الفقير بحذف الياء وجزم النون

النون وانما حذفت الخفيفة لاداء اثباتها الى احد المحذورين وهو تحريكها او التقاء الساكنين
على غير الحد ولتعذر سهما وبين التنوين كان الخفيفة بالحذف اولى لان التنوين داخل
على الاسم فله فضل على النون الداخل على الافعال ولقوة التنوين لانه لا يفارق الاسم عند عدم
المانع بخلاف النون وكذلك حذفت الخفيفة في الوقف ان ضم ما قبلها كما اذا كانت مع
واو الضمير او الكسر ما قبلها كما اذا كانت مع ياء الضمير تشبيها لها بالتنوين فانها تحذف
في حالة الرفع والجر ثم يرد بعد حذف الخفيفة ما حذف لاجلها اي لاجل الخفيفة تشبيها
من حرف علة كواو الضمير وياءه وحرف اعراب نحو هل تضربون في هل تضربنّ
فانه لما حذف نون التاكيد في الوقف ردت الواو ونون الاعراب اللتان حذفتا لاجلها
وامارة المحذوف لان النون بعد حذفها قدرت معدومة من اصلها بخلاف التنوين
في مثل قاض فانه يحذف في الوقف لا يوجب رد الياء التي حذفت لاجل التنوين على الفصيح
لما ذكرنا من التنوين وقوته وتقلب الخفيفة الفا ان انفتح ما قبلها فيقال في اضربن
اضربا تشبيها لها بالتنوين فانها تقلب ايضا الفا في الوقف في حالة النصب وان
كان فعل ما قبلها اي ما قبل النون معتل العين نُقِيَ ما حذف لساكن يتحرك ذلك
الساكن بالحاق النون به نحو قولن في قل فانه انما حذف الواو منه لالتقائها ساكنة
مع اللام الساكن بعدها فلما فتحت اللام فتحة لازمة لاجل النون عادت الواو المحذوفة
وان كان فعل ما قبلها معتل اللام ولم يكن ذلك الفعل مما كانت الثقيلة مكسورة
فيه كفعل الاثنين وجماعة النساء فانه لم يكن فرق فيهما بين الفصيح والمعتل الآخر
نقول اضربانّ واضربنانّ وارميانّ وارمينانّ وانما لم يحذف الالف منهما مع ان التقاء
الساكنين فيهما على غير حدهما لان النون ليست من كلمة الساكن الاول وشرط
التقائهما على الحد ان يكون المدغم مع المدغم فيه من كلمة الاول كما عرفت فيجب ان يحذف
الالف كما يحذف الواو والياء في جمع المذكر والواحد المؤنث نحو اضربنّ واضربنّ لان نون

التاكيد التنبيه من جهة عدم استقلالها بنفسها لانه لابد من ان ينضم الى شي ليكون
كالجزء من الكلمة ومن جهة انها موضوعة على حرفين وليست بلازمة للكلمة لا تكون
كالجزء بخيث عرض لهم غرض في اعطائها حكم الجزء اعطوها كما في التثنية وجمع المونث
فانه لو لم يكن النون كالجزء من الكلمة يكون الالتقاء على غير حده فيجب ان يحذف الالف
فيلزم التباس المثنى بالواحد ولا يرتفع بكسرة النون لان النون انما كسرت لاجل وقوعها
بعد الالف فلو حذفت الالف عادت النون الى اصلها وكما في جمع المونث فانه لو حذفت
الالف منه لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات وحيث لم يعرض لهم ذلك الغرض
لم يعطوها حكم الجزء كما في جمع المذكر والواحد المونث لانه لا يلزم التباس بعد حذف الواو
والياء منهما لان ضم ما قبل النون يدل على انه جمع كما ان كسرة ما قبلها يدل على انه واحد مونث
نما اي فالنونان مع الضمير البارز وهو واو الضمير وياؤه كالمنفصل اي كاللفظ المنفصل
يعني يجب ان يعطى ما قبل النون في المعتل الاخر من ضم او كسر وحذف ما يعطى اخره اذا اتصل
به كلمة اخرى منفصلة لان النون بعد ضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة عن المعتل الاخر
لان الضمير فاعل مثال هل تروُنّ بضم واو الضمير وهل ترينّ بكسر ياء الضمير وهل تغزنّ
بحذف الواو وهل ترمنّ بحذف الياء كما يقال لا تنسوا الفضل ولا تخشي القوم ولم تغزوا
الجيش ولم تغزي الجيش ومع الضمير المستتر كالمتصل مثال دين واخشين واغزونّ
برد اللامات وفتحها كما يقال ديا واخشيا واغدوا برد اللامات وفتحها وانما كان حكمهما
حكم المتصل لانه لا فاصل بينهما وبين الفعل متصلا ويصير كالجزء منه والمراد بالمتصل
الف الضمير لا واو الضمير وياؤه لانه لا يرد لام المعتل الاخر لثقل الضمة على الواو والمضموم
ما قبلها والكسرة على الياء المكسور ما قبلها واعلم ان حكمهما مع عدم الضمير البارز كالمتصل
سواء كان هناك ضمير مستترا ولا كقولك لم تغزون زيد نفي اختصاصه ذلك الحكم بالمستتر
نظر حروف التفسير اي وهي تفسير كل مبهم من المفرد كجاءني زيد اي عبد الله وكما تقول
ابوه

يقول في تفسير قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وما بعده في الاغلب عطف
بيان موافق لما قبله في التعريف والتنكير وقيل ان اي حرف عطف ومن الجملة كقوله وترمينني
بالطرف اي انت مذنب وان وهي انما يفسر بها مفعول فعل فيه معنى القول اي لا يفسر ان الا مفعولا مختص
مقدرا للفظ دال على معنى القول دون معناه وليس بقول نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم
فهي تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بشي وهو قولنا يا ابرهيم وقد تفسر المفعول به
الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه ولا يجي بعد صريح القول لانه لا يحتاج
لا تفسيرا لان الجملة تقع مفعولا صريحا بعد صريحه وقد اجاز بعضهم ذلك مستدلا بقوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي ولا يصح الاستدلال به لجواز ان يكون مفسرة
للضمير في به او مصدرية حروف التنبيه اما والا مخففتين مختصان بالجملة الكلام
خبريا كان الكلام اولا وفائدتهما المعنوية لتوكيد مضمونه وتنبيه المخاطب قبل الشروع
في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع ليتفطن بما يقال وها تختص به اي بالاول
الكلام وباسماء الاشارة التي لا تكون للبعيد فلا يقال هاثم ولا هاذلك وانما يقال
هذا وجب استعمالها مع استعمال اسم الاشارة اذا كان صفة لاي في النداء ايها هذا
والمضمرات المرفوعة المنفصلة اذا كانت مبتداة لا فاعلة فلا يقال ما ضرب الا ها
انا وانما يقال ها انا ذا وها انتم اولاء الان دخولها على اسماء الاشارة اكثر من دخولها
على المضمرات لان اسماء الاشارة مبهمة تصلح لكل حاضر فقرن بها حرف التنبيه لتحريك
النفس على طلبها بعينها بخلاف المضمرات فانها لا تصلح لكل حاضر وقال الخليل معنى التقدير
داخلة على اسم الاشارة في نحو ها انا ذا والتقدير هذا انا وتحذف الف اما فيقال ام والله
وقد تبدل همزتها عينا او هاء لاستثقال الابتداء بالهمزة لانها من اقصى المخارج فتبدل
ببعض اخواتها في المخرج وهو العين او الهاء فتبقى لامع ثبوت الالف فيها او مع
حذفها فيكون فيها ست لغات اما وام وعما وهما وعم وهم حروف النفي ستة اشياء

لنفي الماضي وانان لنفي المستقبل وانان لنفي الحال والماضي المقرب بها لم لقلب المضارع ماضيا
ونفي الماضي ولما مثلها في القلب والنفي واختصت لما بالاستغراق اي باستداد نفيها من حين
الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وذلك لان لما يتم
زيد نفي قد قام زيد وقد قام زيد اخبار عن الماضي المتصل بالحال فكذا يكون نفيه بخلاف لم فانه
يجوز ان ينفصل نفيها عن حال التكلم نحو لم يضرب زيد امس ولكنه ضرب اليوم منه قوله تع
هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لانه انقطع عدم كونه شيئا مذكورا
عن زمان الاخبار ويجوز ان تتصل بزمان الاخبار كقوله تع ولم اكن بدعائك رب شقيا فان
المعنى نفي الشقاء متصلا بزمان الاخبار وليس المعنى نفي انتفاء عنه فيما مضى ثم اتصل به الشقاء
وجوازا اي واختصت لما بجواز حذف الفعل المنفي بلما في الاختيار كما ذكرنا في بحث قد ولا لنفي
المستقبل نحو لا يفعل ومعناه نفي الفعل في المستقبل وقد يجيء لنفي الحال كما ذكرنا في بحث الفعل
المضارع ولنفي الماضي المكرر في اللفظ ويكون ح لا بمعنى لم كقوله تع فلا صدق ولا صلى او في معنى
المكرر كقوله تع فلا اقتحم العقبة لتفسير الاقتحام وهو الدخول والمجاوزة بشدة بشيئين وهما
قوله فك رقبة الى آخره فكانه قيل فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وقال الزجاج قوله تع ثم كان
من الذين آمنوا يدل على معنى فلا اقتحم العقبة ولا آمن وقد لا يتكرر الماضي لا لفظا ولا معنى
كقول الشاعر ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا الما وانما لا يتكرر الماضي في الدعاء نحو
لا غفر الله له وفي القسم نحو والله لا ضربت لان الماضي فيهما انتقل لمعنى الاستقبال وانما يستعمل
الماضي لخفته ولن كلا في انها لنفي المستقبل بتاكيد اي مع تاكيد لن في نفيها اوكد من لا فلا انما يدل
على نفي اصل الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة قلت لن اقوم لا تابيدا اي لا يدل لن على
التابيد كما قيل لئلا يلزم في قوله تع ولن يتمنوه ابدا وفي قوله تع فلن اكلم اليوم انسيا تكرار
في الاول لن لو كانت للتابيد لكان قوله ابدا تكرارا من غير فائدة فيه نظر لان فائدته التاكيد
وتنقض في الثاني فانها لو دلت على التابيد لكان تقييدها باليوم نقضا لها ولان التقييد
يجيء

[illegible]

لان مه

يجيء دافعا للتابيد في قوله تع لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وما لنفي الحال لانه المفهوم من
نحو ما يفعل ولانها لو لم يكن لنفي الحال لجاز ان يقع الجزاء مصدرا بها نحو ان تكرمني ما اكرمك
كما جاز ان يقع مصدرا بلا نحو قوله تع ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولنفي الماضي القريب منها
اي من الحال قال سيبويه اما ما فهي نفي لقول القائل يفعل اذا كان في فعل حال واما اذا قال
لقد فعل فان نفيه ما فعل وان النافية كما في النفي كقوله تع ان الحكم الا لله الا في العمل فانما يعمل
في لغة الحجاز وان لا تعمل وسوى المبرد بينهما اي بين ان وما في العمل حملا لها على ما لكون هو
متوليا على الحد الاعلى حزبه الملاعين حروف الايجاب نعم بفتح النون وكسر العين
وفتحهما وكسرهما لتقرير ما سبقها من كلام موجبا كان او منفيا وطلبا كان او خبرا تقول في
جواب من قال قام زيد او اقام زيد نعم اي نعم قام زيد وفي جواب من قال ما قام زيد او اما
قام زيد نعم اي نعم ما قام زيد وفي اضرب زيدا نعم اي نعم اضرب زيدا وبلى لايجاب النفي المتقدم ونقضه
سواء كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجردا عن الاستفهام او مقترنا به فاذا قال القائل ما قام
زيد واردت تصديقه قلت نعم واذا اردت تكذيبه قلت بلى تقول في جواب من قال ما قام
زيد بلى اي بلى قام زيد وكقوله تع الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا قال ابن عباس لو قالوا
هنا نعم لكفروا لعن اخرهم واما النفي معنى فكقوله تع بلى بعد قوله تع لو ان الله هداني لان معناه
ما هداني واي بكسر الهمزة لايجاب الاستفهام مع القسم بحذف الفعل اي لا تستعمل الا مع
القسم المحذوف فعله فلا يقال اي اقسمت بربي وانما يقال اي والله للقائل اقام زيد ولا يمكن
المقسم به بعد اي الا الرب او الله او لعمري واذا وليها لام الله حذفت ياؤها او فتحت كما فتحت
نون من مع لام التعريف وقد اثبتت الياء ساكنة بالجمع بين الساكنين واجل وجير وان لتصديق
ما سبقها من الخبر سواء كان موجبا او منفيا ولا يقع بعد الاستفهام كقولك للقائل قد اتاك زيد اجل
اي اجل قد اتاني وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها حروف
الزيادة ان مكسورة مخففة تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي زيادة مطردة تدخل على الاسم نحو ما ان ظننا جبن

وعلى الفعل كقوله ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم تعالى اينق جرب اي ما طبنا وما رايت وقلت

زيادة ان مع ما المدة وهي ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي ما جلس القاضي يعني مدة

جلوسه وتزاد ان بعد لما نحو لما ان جلست جلست وان من شيخ الهمزة تزاد بعدها اي بعد لما كثيرا

كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ان بين لو والقسم نحو والله ان لو جلست جلست وقد تزاد ان

قليلا مع كاف التشبيه كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على رواية الجر وما تزاد بعد اذا

ومتى واي واين وان حال كون هذه الكلمات شرطا يعني تختص زيادة ما في هذه الكلمات

بكونها شرطا مثل اذا ما تكرمني اكرمك ومتى ما تكرمني اكرمك وايا ما تضرب اضرب واينما تكن اكن واما

تخافن ويلزم فعليها ح نون التاكيد لكونها اولى بالتاكيد من حيث انه المقصود من الحرف الذي اكد بزيادة ما

وتزاد ما بعد الباء نحو فبما رحمة وبعد من نحو مما خطيئاتهم وبعد عن نحو عما قليل وبعد غير وبعد

مثل ان اضيفا نحو غضبت من غير ما جرم ونحو مثل ما انكم تنطقون ولا تزاد بعد الواو العاطفة

بعد نفي او نهي لتاكيد النفي نحو ما جاء زيد ولا عمرو فلا زائدة وان عدت زايدة الا ان في ايرادها فايدة

وهي رفع الابهام فان الواو تجيء في كلامهم كثيرا لافادة الاجتماع في وقت واحد كواو المفعول معه وواو

العطف في بعض المواضع نحو كل رجل وضيعته وواو الصرف فيتوهم المتوهم ان الواو في قولك ما جاء زيد وعمرو

مفيدا للاجتماع في وقت واحد ويكون نفيه ولهو قولك ما جاء زيد وعمرو ودالا على نفي ذلك الاجتماع بناء

على توهمه في الاثبات فاوردت لا لدفع هذا التوهم ولافادتها ان النفي وارد على كل واحد من المعطوف

والمعطوف عليه ولذا كانت لتاكيد النفي وتزاد لا بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اي

ما منعك عن السجود وكقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم واصله لان لا فادغمت النون في لام لا

وتزاد لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة وقوله على راي اشارة الى ما قيل ان لا هنا غير زايدة وانما هي رد

لكلام قبل القسم كانهم انكروا البعث فقيل لا اي ليس الامر على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيمة وتزاد قبل القسم

به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل وتزاد لا بعد المضاف على ان ذوه كقوله في بئر

لا حور سرى وما شعر بافكه حتى اذا الصبح جشر ومن والباء واللام تقدمت في حروف الجر على التفصيل

لحق ص

١٧٢

على التفصيل التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا نون ساكنة يخرج

به نون التثنية والجمع تبع حركة الآخر سواء كانت الحركة لفظية او معنوية تدخل فيه نون التاكيد الخفيفة

فلما قال لا لتاكيد الفعل خرج عنه النون الخفيفة لانها لتاكيد ابن مضافا الى غير العلم نحو زيد

ابن اخي لان في قومه من علمان اكثر وقوله جارية من قيس بن ثعلبة قباء ذات سرة مقعقبة شاذ

لانه اثبت بالتنوين في قيس مع وجود شرط الحذف لها لضرورة الشعر وقال بعضهم ان ابن ثعلبة

بدل لا صفة وقصد ان يخرجه على الحذف وهو بعيد لان المعنى على الوصف وقيس بن ثعلبة قبيلة

عظيمة والقباء الضامرة البطن والمقعقبة السرة الداخلة في البطن وعلما حتى لهاحة صار موضعها

كالثقب حروف النداء ايا وهيا للبعيد وما هو بمنزلته اي منزلة البعيد من ساه

ونائم لكون اخرهما حرف مد وذلك لاتمام اسماع المخاطب واي والهمزة للقريب ويا اعمها اي

اعم حروف النداء فيهما اي في البعيد والقريب لاستعمالها فيهما واخصها اي ويا اخص حروف النداء

في الاستغاثة لانه لا يستعمل في الاستغاثة منها الا يا حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما تمام

الصدر لمثل ما ذكرنا في حروف التحضيض لا يتقدم عليهما ما في حيزهما وتكون الهمزة متاصلة

فيه اي في الاستفهام بخلاف هل فانها في الاصل بمعنى قد وقد جاء على الاصل كقوله تعالى هل اتى على

الانسان اي قد اتى فكان الاصل في هل فربما اهل شرحذفت الهمزة لكثرة وقوع هل في

الاستفهام ولقيمت هل مقامها ولذا جاء على الاصل كقوله سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل

راونا بسفح القاع ذي الاكم تستعمل الهمزة في الانكار اي انكار اثبات ما وقع بعدها دون

هل كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك اتضرب زيدا وهو اخوك وليس منها اي ما تستعمل

فيه هل للانكار وقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان لانه نفي له من اصله لا انكار لما ثبت لان

في هل تجيء بمعنى ما كقوله تعالى هل ينظرون الا الساعة اذ معناه ما ينظرون الا الساعة وكون الهمزة

متاصلة فيه تستعمل للاستبطاء كقوله تعالى الم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم فيه استبطاء لدخول

وقت الخشوع والتسوية كقوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقرير اي لتقرير الفاعل كقوله تعالى

النفل وهي للتمكين ان

دلت التنوين على ان

ما لحقته من الاسماء

لم يشبه الفعل بالوصفين

من الوجوه التسعة نحو رجل

وزيد وغيره فانها تدل

على امكنية الاسم الرفعية

في الاسمية بحيث ما كان له

شابهة مع الفعل والتنكير

ان دلت على ان ما لحقته

غير معين نحو صه اي اسكت

سكوتا ما في وقت ما

واما صه بغير التنوين

فمعناه اسكت السكوت

الآن وكذلك غمه واحد

مما نكر بعد العلمية وللعوض

من المضاف اليه نحو يومئذ

ونحو قوله تعالى جعلنا بعضهم

فوق بعض اي فوق بعضهم

وللعوض عن الاعلال نحو تنوين

جوار واصله جواري فاجتمع

فيه ثلث اثقال ثقل الضمة

او الكسرة وثقل حرف العلة

وثقل بناء المنتهى فحذفت الياء

مع حركتها وعوض منها

التنوين عند سيبويه وزعم

المبرد ان التنوين فيه عوض

من الحركة وهو ضعيف لان

تعويض الحرف من الحرف

اولى من تعويض الحرف من

الحركة وقيل التنوين فيه

للتمكين لانه بعد حذف الياء صار

على وزن المنصرفات نحو سلام

الا انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم او للتقرير والفعل نحو اضربت زيدا والتحضيض كقوله تعالى الا
تقاتلون وعند الخليل الا بابها حرف تحضيض والوعيد كقوله تعالى الم نهلك الاولين والتعجب
كقوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل والتوبيخ كقوله تعالى اكذبتم باياتي ولكون الهمزة متاصلة يجوز حذفها
لفظا مع ارادتها عند قيام الدلالة كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان
تقديره ابسبع فحذفت الهمزة لدلالة ام المعادلة عليها ويجوز دخولها على الحرف كقوله الا رجلا
جزاه الله خيرا وعلى جملة فعلية تقدم مفعولها نحو ازيدا ضربت وعلى جملة اسمية آخر خبرها
الفعل نحو ازيد قام بخلاف هل فانها لا تستعمل للانكار فلا يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك
ولا للمعاني المذكورة من قوله للاستبطاء الى قوله والتوبيخ ولا يجوز حذف لفظها ولا دخولها على
الحروف ولا على جملة اسمية فعلية تقدم مفعولها فلا يقال هل زيدا ضربت الا على ان يكون زيدا منصوبا
بما بعده او بمقدر كما لا يقال قد زيدا ضربت ولا على اسمية آخر خبرها الفعل فلا يقال هل زيد قام كما
لا يقال قد زيد قام كل ذلك لما ذكرنا من ان هل غير متاصلة في الاستفهام لكونها في الاصل بمعنى
قد التي هي من لوازم الافعال وانما جاز هل زيد قائم حملا لها على الهمزة ولم يجز هل زيد قام حملا لها
عليها لانها اذا لم تجد فعلا كما في هل زيد قائم تسلت عنه ذاهلة واذا رأت فعلا في خبر الجملة الاسمية
نحو هل زيد قام تذكرت الصحبة القديمة ولم تقنع الا بان تعانقه فلا يجوز اختيار هل زيد قام
الا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر فلو جاء في كلامهم مثل هل زيد قام على استكراه قدر
الفعل بعد هل سواء اعادة لاصلها حرف الانكار زيدت يلحق في الاستفهام بالهمزة لان حرف الانكار لا بد
وان تقدمه الهمزة فقط بآخر الموقوف اي لا تلحق هذه المدة في حال الوصل فلا يقال ازيدا يا فتى لان هذه المدة
لا تنفك عن هاء السكت وهي انما تكون في حال الوقف وان كان الموقوف صفة كما تقول ازيدا الطويلاه
لمن قال لك ضربت زيدا الطويل او كان الموقوف معطوفا كما تقول ازيدا وعمرنيه لمن قال لك لقيت زيدا
وعمرا لان هذه المدة لما كانت في الوقف والغرض من الوقف هو الاستراحة بقطع الحركة وانما تتحقق ذلك
بعد تمام الكلام للانكار ما ذكره المخاطب اي المتكلم كما تقول جاءني زيد فيقول من قصد تكذيبك ازيدنيه اي كيف

يجيئك مع وجود المانع من المجي او انكار خلافه اي خلاف ما ذكره المخاطب كما تقول جاءني زيد فيقول من لا ينكر
ان زيدا جاءك وشك انك لا يجيئك ازيدنيه كانه قال من شك في ذلك وكيف لا يجيئك مع الداعي له على المجي
وعدم المانع منه فانكر ذلك واستفهم عن شي لا ينبغي ان يستفهم عنه لانه لا بد من وقوعه والاستفهام
قريب من الانكار والنون المكسورة من ازيدنيه هي التنوين كسرت لالتقاء الساكنين والياء
بعدها هي المدة والهاء هاء السكت وانما ثبت التنوين ههنا في الوقف لان التنوين انما لا يثبت فيه اذا
كان الوقف على ما قبلها وههنا الوقف على ما بعدها وهو الياء بدليل الحاق هاء السكت بها واذا
كان كذلك صارت التنوين غير موقوف عليها فجرت مجرى التنوين في زيد بن ابيك وانما قال ما ذكره
لانه لا بد ان يقع في كلام المتكلم الكلمة التي تلحقها علامة الانكار لانه اذا لم يتقدم مذكور لا يلحق
المدة فلو انكرت ابتداء ضرب عمرو لقلت اضربت عمرا ولا تقول اضربت عمرنيه بالحاق حرف الانكار
واعلم انه اذا فصل بين الهمزة وما ذكره المخاطب بقول او ظرف لم يلحق المدة به لانه زيد فيه شي
لم يذكره المتكلم فلم يكن في تلك حكاية لكلام المتكلم وقد تزاد ان بكسر الهمزة مخففة بينها اي بين تلك
المدة وبين ما قبلها اذا كان ما قبلها ساكنا محافظة على صورته فانه ان كان ساكنا صحيحا او جاريا
مجراه ويلحق المدة به يلزم تحريكه لالتقاء الساكنين وان كان مدة يلزم حذفها وقيل استغني بمدتها عن الحاق
العلامة نحو موسى والقاضي رفعا وجرا وانما قال على الاكثر لانه يجوز ان لا يراد ان وقد يجوز زيادتها
ان اذا كان ما قبلها متحركا كما قال سيبويه وسمعنا رجلا من اهل البادية قيل له اتخرج ان اخصبت
البادية فقال اانا انيه منكرا لرايه ان يكون على خلاف ان يخرج فزيدت ان في انا قبل المدة وان كان ما قبلها
متحركا ويمكن ان يقال الوقف على انا بالالف فصار حكمه حكم ما في آخره الف وتكون المدة الانكارية من جنس
ما قبلها ان كان ما قبلها متحركا فتكون المدة الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور
كقولك في هذا عمر اعمروه وفي رايت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان ما قبلها
ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره كسر الساكن لالتقاء الساكنين ثم تبعته المدة ولا تكون المدة حينئذ الا ياء
نحو ازيدنيه وام يضربنيه وكذلك لا تكون المدة مع ان الا ياء لانه اذا كسر نون ان لالتقاء الساكنين لزم ان تكون

المدة الملحقة بها يآءً لتكون تابعة لحركة ما قبلها وفعله كسر ليس على الملاقه لانه انما يكسر الساكن
اذا كان صحيحا اما اذا كان حرف مد فلا يحرك بل يحذف التقاء الساكنين نحو القاضيه والعلاه
والغذو في نحو القاضي والعلاو ذين يغزو وحروف الوقف هآء ساكنة مختصة بحركة
غير اعرابية ولا مشبهة بها اي بالاعرابية لان الهآء انما تزاد لبيان الحركة لانه لو لم تزد الهآء وقد
سقطت الحركة للوقف لم يكن فيه دلالة عليها ولم يبين الحركة الاعرابية لعروضها وكذا المشبهة
بها نحو لا رجل ويا زيد لان حركتهما مشبهة بها لكونها عارضة فلا يقال يا رجله ويا زيده وكذا
حركة الماضي لانه انما حرك لمشابهته للمعرب ولان آخره هو الذي يعرب في المضارع فكان حركته اعرابية
فلا يقال ضربه وقيل يلحقه مطلقا لانه مبني على حركة لازمة وقيل يلحقه اذا لم يلتبس نحو في قعد قعده
ولا نحو في ضرب ضربه لئلا يلتبس بها ضمير المفعول بخلاف قعده فانه لازم لا يتصل به ضمير المفعول وكذا
لا يلحق بالنون الواقع بعد الف الضمير وواوه ويائه في الفعل المضارع لانه علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية
وانما يلحق نحو ثمه وكيفه ورجلانه ومسلمونه وغربته وانما خصت الهآء بالزيادة لمناسبتها الهمزة في المخرج
والخفآء فكما زيدت الهمزة في الابتدآء ليتوصل بها الى الابتدآء بالساكن زيدت الهآء في الانتهآء للوقف
عليها ولانها لخفائها تناسب قطع الصوت وانما يجب ان يكون الهآء ساكنة لانها انما زيدت للوقف
والوقف انما يكون على الساكن لان الغرض منه الاستراحة بترك الحركة وتحريكها اي تحريك الهآء
لحن وخطاء وليس منها اي مما حركت هآء السكت قراءة حفص قوله ويتقه باسكان القاف
وكسر الهآء لانه لا يصار الى مثل ذلك اللحن في الكلام الواو للحال مندوحة اي سعة الغنى اي لا يجوز
المصير الى المذكور واللحن مع الاستغنآء عنه وهنا كذلك لانه لا يجوز ان يكون الهآء فيه هآء ضمير اعاليا
الى الله لا نسبق قوله ويخشى الله ويتقه وح لا حاجة الى جعلها هآء السكت والالزم شذوذا في تحريكها
والحاقها بالذي لم يوقف عليه لان قوله فاولئك جواب الشرط ولا يوقف على الشرط دون جزائه
وشين معجمة عطف على قوله هآء وسين مهملة يلحقان في حالة الوقف بكاف المخاطبة في لغة
تميم في لغة بكر فرقا بين المخاطب والمخاطبة لانه لو لم يلحقها لسكنت الكاف في الوقف فيلتبس بكاف المخاطب

المخاطب وجعل تركهما في الوقف علامة للمذكر وانما لم يلحقها في الوصل لان حركة الكاف تميز
بين الكافين وانما خصا بذلك لما فيهما من الهمس المناسب للوقف حروف التذكير التذكير
طلب الذكر من نفسه وذلك اذا نسي الكلمة من اسم او فعل او حرف مدة تلحق آخر كلمة سوآء
كان آخرها متحركا او ساكنا وسوآء كانت الحركة اعرابية او لا تمد المتكلم عليها اي على تلك المدة
من بعض كلامه ولا يريد ان يقطع كلامه وانما وقف ليتدارك الباقي من كلامه بعد الذهول
والغفلة عنه وتتبع هذه المدة حركة ما قبلها ان كان متحركا لانه لما لم يرد ان يقطع كلامه
متصوته في الحرف الذي وقع تذكر فيه فنشأ من مد حرف مد على حسب الحركة فان كان مفتوحا
تولد منه الف وان كان مكسورا او مضموما تولد منه واو او يآء كما تقول في نحو قال وقول ومن العلم
قالا وقولوا ومن العامي فيمد اللام والميم الى ان يتذكر ما نسيه فيصله به وان كان ما قبلها
ساكنا صحيحا او جاريا مجراه سوآء كان تنوينا او غيره كسر ذلك الساكن لان المتكلم احتاج
في تذكره ما نسي الى مد الصوت والساكن لا يحتمل المد فحرك بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك
بالكسر ثم تبعته المدة ولا يكون المدة حينئذ الا يآء لكسرة ما قبلها تقول قد في قد ولقد سيفني في هذا سيف
اذا اردت سيفا من صفته كيت وكيت وتقول اخشيي واسعيي في اخشي واسعي اجريا
الواو واليآء المفتوح ما قبلهما مجرى الحرف الصحيح وان كان الساكن حرف مد نحو القاضي
تمد ذلك الحرف الى ان تذكر ويستغنى بمد الحرف عن الحاق المدة نحو موسى
والقاضي رفعا وجرا ولا يلحق بهذه المدة هآء السكت كما يلحق
مدة الانكار لان المنكر قاصد للوقف ويلحق بها
هآء السكت لزيادة الانكار بخلاف المتذكر
فانه لا يقصد الوقف وانما عرض له
ما اوجب قطع كلامه من النسيان
تم الكتاب والله اعلم
بالصواب
م

الحدث انما يحوز بعد حاليه او مقاليه ويجى فى المسند والمسند اليه وفى الفعل والمفعول وساير المتعلقات سوى الفاعل اذ
الفعل وضع للاسناد المحصل وهو نسبة لا تحصل الا بذكر المسند اليه الفعل كالماضى مثلا يدل على اسناد الحدث الى شئ فاما ان يكون
مدلوله للاسناد الى شئ معين ولو بوجه او الاسناد الى شئ ما على الاطلاق فالاول هو الاسناد المحصل المخصوص والثانى هو الاسناد
المطلق وبعبارة اخرى الاسناد امر كلى له جزئيات متعددة كالاسناد الى زيد والاسناد الى عمرو والفعل اما ان يدل على ذلك
الامر الكلى الموجود فى كل فرد من الافراد او على كل واحد من الافراد فعلى الاول مدلوله الاسناد المطلق وعلى الثانى مدلوله
الاسناد المحصل اذا عرفت هذا فنقول لا يجوز ان يدل على الاسناد المطلق معرى عن الخصوصيات والا لكان استعماله فى الخصوصيات
من حيث هى خصوصيات مجازا فيكون فى جميع استعمالاته مجازا اذ الظاهر انه مستعمل فى الخصوصيات وايضا لو كان ضرب يدل على
الاسناد الى شئ ما على الاطلاق حتى يكون مدلوله شئ ما وجد له الضرب لا على انه نسبة بعينه بل نسبة جزئية يلزم ان يكون صادق
ثبوت المصدر لشئ ما فى الماضى وكاذبا باسناده الى جميع الاشياء فيه وهذا معلوم بطلانه لغة وايضا لم يجز ان يحمل جزاء عن زيد
لعدم الارتباط فتعين ان يكون مدلوله الاسناد المحصل ولا شك ان تحصيله وتخصيصه لا يتصور الا بملاحظة المسند اليه فلا بد
من ذكره ليطابق الملفوظ المعقول فلا يرد ما قيل ان الفاعل لا يحذف واما المصدر فمدلوله التاثير فالنسبة خارجة عنه لازمة له
فلا يجب فيه ذكر فان قلت اذا كان الفعل موضوعا لما هو النسبة المحصلة المخصوصة كان مشتركا كالبعد في مدلوله
قلت انما يكون مشتركا لو تعدد وضعه لها لكنه موضوع لها عاما بمعنى ان الواضع تصور تلك الخصوصيات تاعتبار شامل وعين
اللفظ بازائها كما عين ذلك فى وضع الحرف ه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد عبد الله عزيز بن الصدر ...
وكفى عدد ١٢٧٥

نو عزلت مكير و دور از انجمن باش
رفيق خويشتن هم خويشتن باش

باذاكى ذلطامد من كل اذى بقدسه

هر كه جهاندن نبر كن غسل ايليه و ذره وطون كيه و بر فرزكوه اوه كريه اكى بكى
انى بزكره طكل صضوير لر اوه ادوفيه وحنتكم تمام اده بيدى كنى انك تو زنه
كوزنه نيل طوملوز وزكانلر بركن كيمسلر قوشوطر لر هيچ ستوز نتيلمبلر
واول دخى تتيلمه وبو اده شول قدر اوقيه كم انلر سوزه كله ايدكم اى تكرنك
بيرولمش قول سنك نه مصلحتك وه تجدانك وركه بز بى امتدرهوك اول ايده
نو الو اده حقيچون بنم خالمه وبنم ايشمه نظر اولى و بكا شفقت كستره لى كرك كه
صبوانى نسز تخيه وارنج وتمش اولا اكلز وكلكز قوفو واتمو برقيه اندن صكره
انلر انك دعاسن قبول قللر وتواضع او ددوكلم انى كليسه قبه ايده
وايدكه كرملر اتكز حق تعالى بر عزيز قلش بنكم بنى عزتلدكز امدى بكا سزكى
بر نشانكز الكرك كه قاچنم وقتنده بنزه كستورم اندن انلر براق نسز ورلر كه
انى استنده نقش اوله واول خط اكا الكزر لرح وقتى كه اول اوقيه انلر

[illegible] بالوصف ذو اللام الا قليلا او بالمضاف الى مثل [illegible]
يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو بالرفان فهذا لا يطرد لان المعارف [illegible]
النكرات اما المعارف فانك تقول هذا الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت [illegible]
ذات [illegible] الوجود [illegible] ان المعارف خمس على المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى [illegible]
[illegible] وصف [illegible] مما يصح الوصف منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مساويا في التعريف [illegible]
[illegible] اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلولها الوضعي [illegible]
[illegible] الرجل وحيث انه يصح ان يشار بها موضع واحد الى اي [illegible] اليه كان لكل التعريف الاشاري [illegible]
[illegible] مختص [illegible] الموصوف اخص او مساو وبالمعرفة ينبغي ان يعرف مراتب المعارف ليكون بعضها [illegible]
[illegible] الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم
[illegible] باللام والموصولات ويكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احد
[illegible] واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع
[illegible] اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل [illegible]
الاشارة [illegible] اما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موضوعا
كلامهم [illegible] اسم الاشارة ووصف لشدة احتياجه اليه واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف
باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب [illegible] العين
[illegible] العين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله [illegible]
[illegible] المعرف والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فمعرفته مثل تعريف المضاف اليه
[illegible] عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه
[illegible] المضاف [illegible] المضمر [illegible] الظريف [illegible] غلام الرجل الظريف [illegible] وعند سيبويه
[illegible] لكن [illegible] ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد
[illegible] بحيث لا يشترك [illegible] ما يماثله وان اتفق [illegible] كلام سائر المعارف كما في باب
[illegible] الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها
[illegible] المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك [illegible] المتكلم ثم العلم [illegible]
[illegible] جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشتمل [illegible] ثم
[illegible] ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه [illegible] المشهور الذي عليه الجمهور [illegible]
[illegible] الاخص [illegible] تابعا لغير الاخص [illegible] عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة
[illegible] عند ابن السراج صفة عند غيره [illegible] وانما يجب ان يكون النعت اخص من المنعوت لا
[illegible] ولم يحتج الى نعت والافادة عليه النعت [illegible]
[illegible] كما تقدم والعلم لا يوصف [illegible] في ترتيب المعارف [illegible]
[illegible] الذات المعينة [illegible] ذات ولذلك اذا نقل [illegible]
[illegible] باللام نحو الذي والتي واللاتي [illegible] الموصولات [illegible]
[illegible] الموصول [illegible] الصفة المشبهة [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] فان المشهور في [illegible]
[illegible] الموصوف [illegible] الموصول موصوفا [illegible]
اللام [illegible] المضاف الى [illegible] المضمر والى ذي اللام [illegible] بالمضاف الى المضمر لانه اعرف [illegible]
[illegible] التوصيف [illegible] اما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول [illegible]
[illegible] يوصف [illegible] المبهم وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا [illegible]
[illegible] الموصول [illegible] وزعم بعضهم انه يوصف جميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك [illegible]
[illegible] بذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل [illegible] المبهم [illegible]
[illegible] المضاف الى العلم [illegible] المبهم وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل [illegible]
[illegible] ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة [illegible]